

سبيل الحكمة

نتائج الوثائق العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء الرابع

١٩٦٠

تنقيح

أ.د. عبد الحميد الصائفي أ.د. علاء وجايسم محمد الحزني

الطبعة الثانية

منقحة وموسعة

بغداد

١٩٩٦ هـ - ٢٠٠٥ م

منذى  
اقرأ الثقافى

www.iqra.ahlamontada.com

سبيل الخلفاء

منتدى اقرأ الثقافي

[www.iqra.afhamontada.com](http://www.iqra.afhamontada.com)

# نيلج الوزا انت العراقينا

في العهد الجمهوري

١٩٦٨-١٩٥٨

تنقيح

أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

أ. د. نوري عبد الحميد العاني

الطبعة الثانية

منقحة وموسعة

بغداد

١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

منتدى اقرأ الثقافي

-----  
*[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)*



# تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الرابع  
١٩٦٠

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية  
منقحة وموسعة

بغداد

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



اسم الكتاب: تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨  
الجزء الرابع / ١٩٦٠

تقيق: أ.د. نوري عبد الحميد- أ.د. علاء جاسم الحربي

الناشر : بيت الحكمة / بغداد

الطبعة : الثانية المنقحة ٢٠٠٥

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

بيت الحكمة- العراق- بغداد- باب المعظم- ص.ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى

هاتف ٤١٤٠٠١٥ / ٤١٤١٢٠١، فاكس ٤١٦٤٩٥٠

E. Mail: baytalhikma@yahoo.com

## المقدمة

شهد عام ١٩٦٠ تراجع شعبية عبد الكريم قاسم (رئيس الوزراء) بشكل ملحوظ منذ ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

كانت القوى السياسية وبخاصة المساندة منها لنظام الحكم تتربص بحلول موعد اجازة الاحزاب الذي حدده عبد الكريم قاسم بمناسبة يوم الجيش المصادف السادس من كانون الثاني ١٩٦٠ ومعه اطلاق الحريات الديمقراطية تمهيدا لوضع الدستور الدائم واجراء انتخابات حرة لمجلس وطني واعادة الاوضاع الطبيعية الى البلاد.

وحين صدر قانون الجمعيات وتقدمت الاحزاب بطلب الاجازة، لم توافق السلطات المختصة على اجازتها جميعا سوى اربعة احزاب من مجموع ثمانية تقدمت بطلباتها، وعلى الرغم من ان الاحزاب المجازة كانت من المساندة للنظام فاتمه لم تمض سوى بضعة أشهر على تلك التجربة حتى اخفقت وتلاشت تلك الاحزاب، وهو ما كان له أبعاد الأثر في حياة العراق السياسية في السنوات التالية.

عمل عبد الكريم قاسم على شق هذه الاحزاب وتعميق الخلافات بين زعمائها وتصعيد المنافسات بينهم في محاولة منه لتحويلها الى أحزاب حكومية تتلقى التوجيه والارشاد منه. بل ان بعضها كان يتلقى الدعم المادي والمعنوي منه بالذات، اما الاحزاب والقوى القومية والدينية فلم تتقدم بطلباتها للعمل العلني لاقتناعها بعدم امكانية التعاون مع النظام القائم ففضلت مواصلة العمل السري.

واتفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة وفرض نفسه زعيما أوحداً على البلاد، بل انه لم يعد يحترم آراء وزرائه، فكان يتصل بموظفين واداريين ثابوين مباشرة دون الاتصال بالوزراء المختصين، الامر الذي جعل الكثير من الوزراء يتقدمون بطلباتهم للاستعفاء من مناصبهم وتحت مبررات،

منها التفرغ للعمل الحزبي او الظروف الصحية والسعيد منهم من كان يحظى بالموافقة على اعفائه من منصبه دون ضجة.

فلقد طلب هديب الحاج حمود وزير الزراعة اعفائه من منصبه ثم تبعه ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي وزير النفط وكالة ولحق بهما كل من محمد حديد وزير المالية ثم عبد الوهاب الامين وزير الشؤون الاجتماعية ففقد مجلس الوزراء بعض العناصر الكفوءة ممن تملسوا في اعمال الحكومة منذ استيزارهم في اليوم الاول للثورة.

واعلى عبد الكريم قاسم كلا من عبد اللطيف الشواف وزير التجارة ونزيهة الدليمي وزيرة الدولة وعوني يوسف وزير الاشغال والإسكان من مناصبهم ولم يواقع عبد الكريم قاسم، الذي كان بيده امر تعيين الوزراء وتوجيههم وأقالتهم، مسألة التوازن بين العسكريين والمدنيين او الفئات القومية والمذهبية ولا مدى القرب من الثورة والعمل على تحقيق اهدافها، فكان يختارهم من بين اصدقائه ومقربيه الذين يتوسم فيهم طاعته وعدم معارضته فتحولوا الى ما يشبه (السكرتيرين) لا يجرون على طرح ما يجول في خواطرهم او ما يريده المجتمع منهم.

وقد أجرى عبد الكريم قاسم تعديلين وزاريين سنة ١٩٦٠، الاول وهو التعديل الرابع على مجلس وزرائه يوم الثالث من ايار والثاني وهو التعديل الخامس يوم ١٥ تشرين الثاني إذ ادخل فيهما عناصر مقربة منه واكثر موالاة وانصياعاً لأوامره.

ويتناول هذا الجزء من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري أهم التطورات التي طرأت على مجلس الوزراء والتشريعات والقوانين الصادرة والامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية وعلاقات العراق الخارجية.

المنقحان

## صدور قانون الجمعيات

في ١٤ تموز ١٩٥٩ وبمناسبة الذكرى الاولى للثورة قال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم "اننا في فترة انتقالية وهذه الفترة ستنتهي قريبا جدا وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني (١٩٦٠) الا ونحتفل جميعا باجازه الاحزاب في هذا البلد، انني اخترت هذا التاريخ لاؤكد تضامن الجيش والشعب في سبيل الله والوطن فهذا اليوم سوف يكون يوما مشهودا نحتفل به ونحتفل بقيام الاحزاب في ذلك اليوم" وقال ايضا "سوف لا يحل العام القادم الا ونعمل جاهدين لانتخاب المجلس الوطني في البلاد وسوف ينتخب هذا المجلس بالحرية التي يتشوق اليها هذا الشعب والتي لم يذق طعمها قبل هذا التاريخ<sup>(١)</sup>.

واتخذ عبد الكريم قاسم من (فترة الانتقال) وسيلة للحد من نشاط الحزب الشيوعي وضرب الاحزاب القومية وخاصة في صفوف الجيش الذي دعاه مرات عدة لان تبقى (صفحته ناصعة البياض) بعيدا عن الميول والاتجاهات. وقال عبد الكريم قاسم عن نفسه انه (فوق الميول والاتجاهات) وانه "مع حزب الحق والعدل" ودعا السياسيين الى التريث والانتظار حتى يحين موعد اجازة الاحزاب.

وقد ظلت الاحزاب تترقب صدور قانون اجازتها طوال ستة اشهر، حيث صدر قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ يوم الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ على ان يدخل حيز التنفيذ ابتداء من السادس من كانون الثاني (يوم عيد الجيش) وقد اعلنه عبد الكريم قاسم بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين لتاسيس الجيش العراقي فكان اول قانون يصدر في سنة ١٩٦٠ وقال عبد الكريم قاسم:-

"انني واخواني قد اجتمعنا وقررنا قبل مدة من الزمن ان يكون مولد الاحزاب والجمعيات في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ وحرصنا على ان تنطلق هذه الحرية وينطلق هذا النور في الموعد المحدد، ان انطلاق نور الحرية للاحزاب والجمعيات يساعد حتما على المضي بصبر وايمان نحو اهدافنا... ان الاحزاب مهما تعددت فاهدافها منبثقة من تربة هذا الوطن نحن نرعى النهج الديمقراطي الصحيح، ان الاحزاب ان وجدت في عالم دكتاتوري رجعي فاتما توجد للتنافر والتفرقة اما اذا وجدت في عالم

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم، ١٩٥٩ - ١٢ / ٢.



حر ديمقراطي صحيح يعمل بالنهج الديمقراطي الصحيح فانها تكون عاملا للوحدة والتعاون والمودة وجمع صفوف الشعب...<sup>(١)</sup>.

وقد جاء في قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ الآتي:- "عرف القانون الجمعية بانها جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة اشخاص طبيعية او مغوية لغرض غير الربح المادي ويشمل ذلك النوادي والمنظمات والهيئات وكل ما يدخل مفهومه تحت هذا التعريف، واشترط في انشاء الجمعية ان يوضع لها نظام مكتوب موقع من اعضاء مؤسسين لا يقل عددهم عن عشرة ويجب ان يشمل النظام، اسم الجمعية والغرض منها ومركز ادارتها على ان يكون في العراق، واسم كل من الاعضاء المؤسسين والقابهم وجنسياتهم والموارد المالية للجمعية والهيئات التي تمثلها واختصاصات كل منها.

وحددت المادة الرابعة من القانون اغراض الجمعية كالآتي:-

- ١- ان لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.
  - ٢- ان لا تتعارض مع النظام الجمهوري.
  - ٣- ان لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.
  - ٤- ان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديان او المذاهب العراقية المختلفة.
  - ٥- ان لا يكون غرضها مجهولا او سريا او مستورداً تحت اغراض ظاهرية.
  - ٦- ان لا تكون مخالفة للنظام العام والآداب.
- والغى القانون صلاحية مجلس الوزراء في التحكم باجازة الاحزاب واتا ط القرار النهائي باجازتها ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلى هيئة قضائية في العراق فنص القانون:-
- المادة الخامسة:

- ١- تنشأ الجمعية بعد مضي ثلاثين يوما على تقديم مؤسسيها اخبارا موقعاً من قبلهم الى وزارة الداخلية ومرفقا بالنظام.
- ٢- على وزير الداخلية خلال المدة المذكورة في الفقرة الاولى ان يطلب اجراء التعديلات او الاضافات القانونية على نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكم من احكام هذا القانون وان يعترض على المؤسسين الذين لا تتوفر فيهم الشروط

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٥.

القانونية. وعلى الجمعية اجراء التصحيح المطلوب وعندئذ تبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ تبليغ وزير الداخلية بتنفيذ طلبه.

٣- اذا رفض الوزير طلب التأسيس بناء على ان تصحيحه حسب الفقرة السابقة لم يكن كافيا او لاي سبب من الاسباب الواردة في هذا القانون فللاعضاء المؤسسين ان يميزوا القرار لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ وعلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز ان تبت في الموضوع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التمييز ويكون قرارها في الموضوع قطعياً.

وحددت المادة للعشرة "عدد اعضاء اللجنة الادارية للجمعية بأن لا يقل عن سبعة اشخاص ولا تزيد مدة العضوية فيها عن السنة ويجوز اعادة انتخاب العضو المنتهية مدته".

واجازت المادة الثانية عشرة "للجمعية تأسيس فروع لها في الالوية بعد موافقة هيئة ادارتها ويعتبر الفرع مؤسسا بعد خمسة عشر يوما من اخبار متصرف اللواء بذلك وباسماء المؤسسين وعدم اعتراضه".

واجازت المادة التاسعة عشرة "للجمعيات ذات الاهداف المتماثلة او المتقاربة ان تتحد وتؤلف جمعية واحدة بنظام موحد بقرار من هيئاتها العامة".

ومنعت المادة الحادية والعشرون "اية جمعية ممن ان تتسبب او تشترك او تنضم الى جمعية او هيئة او ناد او اية مؤسسة مقرها خارج العراق الا باذن من وزير الداخلية، كما لا يجوز لها ان تتسلم او تحصل على مبالغ من أي نوع من خارج الجمهورية العراقية ولا أن ترسل شيئا مما ذكر الى اشخاص او جهة من الجهات في الخارج، الا باذن من وزير الداخلية".

وفي مجال الرقابة على الجمعيات خول القانون "وزير الداخلية ان ينبه او ينذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله بموجب ذلك حق الاشراف العام والرقابة على الجمعيات وعليه استعمال هذا الحق بالطرق المقررة في القانون" واجاز القانون لوزير الداخلية (أن يأمر بقرار مطلق بأن تمتنع الجمعية عن ممارسة اعمالها وان تغلق الأماكن التي يجتمع فيها اعضاؤها اذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على ان لا تزيد مدة الامتناع على ثلاثين يوما ويكون هذا القرار خاضعا

للطعن امام الهيئة العامة لمحكمة التمييز وعلى المحكمة ان تبت في ذلك خلال خمسة عشر يوما

أجاز القانون "حل الجمعية بقرار من محكمة البداية المختصة بناء على طلب يقدم من وزير الداخلية او من يخوله" وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية اعمالها بعد مضي سنة على التأسيس او اذا خالفت فعاليتها الاغراض المدرجة في المادة الرابعة من القانون او اذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها او اذا خزنت الاسلحة في مركزها او مركز احد فروعها.

وعرفت المادة الثلاثون الحزب بانه "جمعية ذات هدف سياسي وتخضع الاحزاب الى كافة الاحكام التي تخضع لها الجمعيات في هذا القانون علاوة على الاحكام الخاصة الواردة في هذا الباب". ويشترط في عضو الحزب ان يكون عراقي الجنسية، ويسمى القانون الممنوعين من الانتماء الى الاحزاب في المادة الحادية والثلاثين وهم، "افراد القوات المسلحة ومن يعمل بامرتها والقضاة (الحكام) وموظفو الخدمة الخارجية وكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ورؤساء الوحدات الادارية (في اللواء والقضاء والناحية)".

ومنع القانون الاحزاب من قبول أي من هؤلاء (عضواً فيها) ومنع القانون "الموظف وكل مكلف بخدمة عامة ان يقوم بفعاليات حزبية او توجيهات من شأنها ان تتعارض والحياد المطلوب منه في قيامه بواجباته الرسمية ويحرم عليه بتاتا القيام بأي عمل حزبي في اثناء اوقات عمله الرسمي او في دائرته الحكومية ولا يجوز للطالب ان يمارس فعالية حزبية من أي نمط كان في حرم مدرسته وكليته".

وأوجبت المادة الثالثة والثلاثون "على مؤسسي الحزب ان يقدموا الى وزير الداخلية بيانا موقعا من خمسين شخصا تتوفر فيهم شروط العضوية يتضمن تأييدهم للحزب المؤسس وذلك عند تقديم الاخبار المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون".

وأجازت المادة الخامسة والثلاثون "للأحزاب" ان تتفق فيما بينها على نقاط التقاء في العمل السياسي ولها ان تتعاون في الحدود التي تراها لتحقيق اهدافها المشتركة" واجازت المادة السادسة والثلاثون "للحزب ان يصدر صحيفة سياسية تعبر عن آرائه".

ونصت المادة السادسة والاربعون على ان "ينفذ هذا القانون اعتبارا من ٦

كانون الثاني ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

وجاء في الأسباب الموجبة: أن قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ كان مبنياً على أساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في اجازة الاحزاب ورقابتها وحلها اضافة الى حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب دون سبب مقنع الى غير ذلك من الاحكام المنافية لمبادئ التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.

ولما كانت فترة الانتقال التي اعقبت الثورة المباركة اصبحت على وشك الانتهاء حيث سبق لرئيس الوزراء ان حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ (يوم الجيش) للبدء بتشكيل احزاب وجمعيات جديدة تاخذ مكانها في خدمة (جمهوريةنا الخالدة) ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى اسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به ويسعى لتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية ويطور الحياة السياسية في البلاد وفقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية وقد بني هذا التشريع الجديد على الاسس الآتية:-

١- أقر مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض في اغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي ولا تهدف الى بث الشقاق بين القوميات والاديان والمذاهب على ان تقوم بفعاليتها السياسية بالطرق السلمية الديمقراطية.

٢- أناط السلطة النهائية في اجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلى هيئة قضائية في البلاد وفي ذلك ما يضمن استقلال النشاط الحزبي وحمايته مع ضمان سيادة العدل.

٣- أشرك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء اليها عدا فئات قليلة اقتضت مسؤولياتهم او طبيعة نشاطهم الابتعاد عن الاشتراك في الاحزاب حفظاً للمصلحة العامة.

(١) الوقائع العراقية ٢ / ١ / ١٩٦٠.



٤- أوجب القانون ان تقوم الانظمة الداخلية للجمعيات على اسس ديمقراطية تضمن التصرف الحر لآراء اعضائها وتضمن احترام هذه الآراء.

هذا اضافة الى احكام عديدة اخرى تساعد الاحزاب على القيام بفعاليتها كمنحها الحق في اصدار صحيفة تنطق باسمها بمجرد نشونها والسماح لها بالتعاون مع احزاب اخرى لتحقيق اهداف مشتركة من دون ان يتطلب ذلك انشاء شخصية معنوية جديدة.

وقد استبشرت الاحزاب المؤيدة لعبد الكريم قاسم بصور القانون وتم تنظيم مسيرات بمناسبة عيد الجيش نظمها الحزب الشيوعي ووصفت جريدة اتحاد الشعب القانون بأنه خطوة مهمة الى امام وذلك في عددها الصادر يوم ٦ كانون الثاني- اما الاحزاب القومية فقد ادركت ان من الافضل لها الاستمرار في العمل على وفق صيغها السابقة وهي العمل السري.

والواقع ان القانون الجديد منح السلطات الادارية امكانية واسعة للتعامل الكيفي مع الطلبات المقدمة اليها وقد منح القانون وزير الداخلية حق اجازة الاحزاب لكن البت في الطلبات المقدمة من الناحية السياسية لم يكن في الواقع من اختصاصه لانه كان يتصرف على وفق ما يمليه عبد الكريم قاسم لقد اعتمد القانون الجديد الى حد ما على قانون الجمعيات السابق الصادر في العهد الملكي وعلى القانون السوري للجمعيات فقد ذكر عبد الكريم قاسم في خطاب له يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠ وبمناسبة عيد الجيش "ان معظم مواد قانون الجمعيات قد اقتبست من القانون السوري فذلك القانون مدعاة للفخر كان يؤمن حرية الشعب وحرية الفرد"<sup>(١)</sup> ولعله اراد بذلك تذكير الشعب السوري بالحياة الحزبية التي كانت قائمة قبل الوحدة وتحريضه على الثورة ضد عبد الناصر والوحدة مع مصر.

والواقع ان صدور القانون قد جاء استجابة لضغط الرأي العام في العراق ورغبة من عبد الكريم قاسم في ايجاد اساس نظري شكلي يدعم حكمه ويعزز نفوذه باجازة الاحزاب الموالية له وشق الاحزاب التي كان يخشى منها وعلى خلاف ما كانت الاحزاب تامله من صدور هذا القانون فانه افرز تأثيرات سلبية في الحياة الحزبية تمثلت بانقسامها وتناحرها..

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم، ١٩٦٠ - ص ٢٤ - ٢٥.

ويبدو إن عبد الكريم قاسم مثل نوري السعيد لم يكن مؤمناً بالحزبية والاحزاب وانه اختار طريق التعددية الحزبية بدلا من اتباع اسلوب نظام الحزبيين (حزب الحكومة وحزب المعارضة). كما انه بعدم تشجيع القوميين والشيوعيين على ممارسة حياتهم الحزبية علنا وسماحه بتأسيس احزاب هامشية ليس لها ثقلها الكبير وفي ساحة سياسية يؤدي فيها القوميون والشيوعيون دورا مهما انما هو تعبير اخر عن رغبة الحكومة والجيش في ابقاء الاحزاب ضعيفة يمكن السيطرة عليها.

وعلى الرغم من ذلك فقد رحبت الكثير من الشخصيات الوطنية بالقانون الجديد فقال كامل الجادرجي في اجابة عن سؤال وجهته اليه صحيفة الثبات المؤيدة للشيوعيين "اني مؤمن بالحياة الحزبية كل الايمان لانها اهم ضمان للحياة الديمقراطية بل هي في الواقع جزء لا يتجزأ منها وفي اعتقادي ان الديمقراطية بما فيها من مستلزمات وحقوق من حياة برلمانية صحيحة وغيرها من الدعام الاساسية للجمهورية العراقية وحياتها وازدهارها.

إن النظام الديمقراطي الصحيح لا يمكن ان ينشأ وينمو ويتوسع الا في جو مشبع بالحريات تصان فيه كرامة الانسان وتضمن له حقوقه الفردية والسياسية ولذلك كنت اود ان تنتهي الاحكام العرفية بانتهاء فترة الانتقال كي تتمكن الاحزاب والصحافة وجميع المواطنين من مزاوله الحريات التي ضمنها لهم الدستور المؤقت والقوانين الاخرى في عهد الجمهورية لان وجود الاحكام العرفية بذاتها يعتبر حالة شاذة... وان اعلان انتهاء فترة الانتقال بصور قانون الجمعيات الذي سمح للاحزاب بمزاوله نشاطها هو بذاته اعتراف بزوال الحالة الشاذة التي كانت قد استوجبتها الضرورة لحماية الثورة في بدايه قيامها." ودعا الجادرجي الاحزاب لإقامة جبهة وطنية موحدة لصيانة الجمهورية من الاخطار التي تحيق بها ولتنشيط الديمقراطية وترسيخها وتوفير الاستقرار والطمأنينة<sup>(١)</sup>. وقد أيد دعوة الجادرجي لإقامة الجبهة الوطنية ورحب بها كل من زكي خيري رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي وعبد الفتاح ابراهيم رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري ومصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والعلامة الشيخ محمد رضا الشيببي عضو الجبهة الشعبية سابقا<sup>(٢)</sup>.

(١) الثبات ٣٠ / كانون الثاني / ١٩٦٠.

(٢) نفسه ١٣ شباط ١٩٦٠.

## إطلاق سراح الفلاحين الموقوفين

في بداية عام ١٩٦٠ بلغت المصادمات بين الملاكين والفلاحين ذروتها في القرى والارياف. وقد أربك ذلك سياسة الإصلاح الزراعي وعطلها، أجبت هذا الخلاف القوانين التي اصدرتها الحكومة في اواخر عام ١٩٥٩ لتعديل قانون الإصلاح الزراعي وقسمة الحاصلات بين الملاكين والفلاحين وشكلت تراجعاً لصالح الملاكين على حساب الفلاحين. وقد تبنت الجمعيات الفلاحية قضايا الفلاحين في حين وقف بعض المسؤولين الاداريين في القرى والارياف الى جانب الملاكين وتم توقيف اعداد كبيرة من الفلاحين لاسباب مختلفة. وعلى الرغم من ان الحكومة دعت الملاكين والفلاحين للتعاون من اجل زيادة الانتاج فان وزارة الإصلاح الزراعي اصدرت امراً خولت فيه الموظفين المختصين (الاداريين) كلا ضمن منطقته فسخ عقود ايجار الفلاحين الذين يخلون بشروط التعاقد وبهذا العمل اصبح الفلاح تحت رحمة تأثير الموظف الاداري الذي يتاثر بدوره بالوساطات وبسياسة الحكومة والدوافع السياسية، حتى ان حزب البعث العربي الاشتراكي شكك في بيان له نشرته جريدة الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٦١ "بوجود خطة لاحباط الإصلاح الزراعي والعودة القهقري إلى ما قبل ثورة ١٤ تموز.

## مشكلة الأراضي المستولى عليها تحت الإدارة المؤقتة

"الإصلاح الزراعي ليس مجرد قانون يحدد الملكية الزراعية وينتزع مازاد عن ذلك الحد ليوزع على المستحقين من الفلاحين، وليس قانوناً الغرض منه الكسب السياسي للحكومة ليقال أنها قضت على الإقطاع في البلد وحلت مشكلة الأرض ولو على الورق.

وإنما الإصلاح الزراعي ثورة جذرية تستهدف خلق مجتمعا خلاقاً جديداً وتحرير فلاحينا وهم غالبية شعبنا والقضاء على قيم ومفاهيم وروابط اجتماعية خلقها وثبتها الإستعمار وعملائه من الإقطاعيين والرجعيين وبذلك تنطلق المواهب المبدعة الخلاقة التي حال دونها الفقر والجهل والمرض لتشارك واعية في معركة الشعب العربي الكبرى من أجل حريته ووحدته ومن أجل الاشتراكية.

ولا ندري كيف يمكن لحكومة لا تؤمن بالشعب ولا تمثل إرادته أن تحقق ذلك تحت ظل الأحكام العرفية كحكومة عبدالكريم قاسم. فبين الدعاية والتهويز وضعت

قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والبيانات والتعليمات الملحقة به، ولا نريد في هذه العجالة أن ننقد ذلك القانون فلنا رأينا الخاص حول كل ما جاء به، ولكننا نريد أن نبحث مشكلة واحدة آنية وهامة نشأت بسبب القانون وطريقة تنفيذه هي مشكلة الأراضي التي استولي عليها بسرعة وارتجال ووضعت تحت إدارة الإصلاح الزراعي المؤقتة بغية توزيعها على المستحقين، دون أن تحل مسبقاً المشاكل التي تعترض صعوبات التوزيع ودون أن تهين الدوائر الكفوءة النزيهة والخبرة اللازمة لإدارتها قبل التوزيع. وقد أدى ذلك إلى تدهور الإنتاج وتدمير الفلاحين، وسوف لا يحل ذلك الإستيراد كما جرى في السنتين المنصرمتين.

لقد حددت المادة الأولى من القانون الملكية الزراعية بألف دونم في الأراضي التي تسقى سحياً أو بالواسطة وبألفي دونم في الأراضي الديمية وفي حالة الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابلاً لدونمين من النوع الثاني. وجاء في المادة الخامسة (تستولي الحكومة خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الأعلى الذي قرر في المادة الأولى ويبدأ الاستيلاء على أكبر المساحات الزراعية سواء تجمعت في يد شخص أو أسرة..) وتنفيذاً للمادتين المذكورتين فقد استولت لجان الاستيلاء بسرعة وبتأثير دوافع سياسية معلومة على أغلب الأراضي الزراعية الخاضعة وهي ثمانية ملايين من أصل تسعة ملايين، ولم يوزع من هذه الكمية لحد الآن إلا بعض مئات من الدونمات حيث اصطدمت الحكومة بعقبات التوزيع التي يفترض أنها كانت معلومة ومعروفة لديها بدليل ما اشترطته المادة (١٥) المعدلة من القانون حول تأليف الهيئة العليا للإصلاح الزراعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء الإصلاح الزراعي والداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية والتخطيط والتجارة والإسكان والمواصلات والأشغال.

فلا يمكن أن نتصور أن كل هذا العدد من وزراء حكومة الثورة...!! لم يندارس تلك المشاكل أو يقدروا ويضع الحلول المسبقة لها حتى يواكب التوزيع الإستيلاء أو أن يكون هناك تغلوت بسيط على الأقل.

إن العقبات التي اعترضت التوزيع وحالت دون الإسراع به لتحقيق الغرض الأساسي من قانون الإصلاح الزراعي نشأت من عوامل متعددة متشابهة سنوجز أهمها فيما يلي:



أولاً: عدم وجود إحصائيات دقيقة للأسر الفلاحية الواجب تملكها، فضلاً عن أن الأرض المستولى عليها لم تسمح بعد مسحاً فنياً وتثبيت حدودها وتقدير درجة خصوبتها، ولم تدرس وتبحث كميات المطر وقابليته الإروائية في الأراضي الديمية ليكون التوزيع خاصة في هذا النوع على أساس القدرة الإنتاجية وإمكانية الإستغلال.

ثانياً: إن الري على العموم غير منظم في البلاد وما نظم منه فعلى أساس إرواء الملكيات الكبيرة، وتحويله لإرواء الملكيات الصغيرة يحتاج إلى وقت طويل وجهود فنية ضخمة غير متوفرة لندرة الاختصاصيين وعدم الإستعانة بالخبراء العرب وخاصة من الجمهورية العربية المتحدة الذين سبقونا بالتجربة وحيث تتشابه إلى حد بعيد ظروف البلدين.

ثالثاً: سيطرة الحزب الشيوعي على دوائر الإصلاح الزراعي حالت دون سرعة التوزيع انسجاماً مع النظرية الماركسية اللينينية ومواقفها من الملكية الفردية. رابعاً: عقبات عامة منها عدم استتباب الأمن واتجاهات الحكومة السياسية المتأرجحة وعدم وجود جهاز حكومي كفوء نزيه.

من كل ما تقدم نرى أن بقاء الأراضي المستولى عليها تحت إدارة الإصلاح الزراعي المؤقتة، التي نوجز فيما يلي أهم مساوئها التي أدت إلى تدهور الإنتاج تدهوراً فظيماً، سيظل يهدد البلاد بكارثة إن لم تحل عقبات التوزيع التي بحثناها فيما تقدم:

أولاً: جاء في المادة (١) من القانون ما يلي: "وتكون الأولوية - في التوزيع - لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مشاركاً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلته ولمن هو الأقل مالاً من أهل المنطقة ثم لغير أهل المنطقة".

هذه الأفضلية في التوزيع لغرض التملك كان يجب من باب أولى أن تراعى عند التعاقد مع الفلاحين لزراعة واستغلال الأراضي المستولى عليها. ولكن الذي حصل أن دوائر الإصلاح الزراعي أخذت تتعاقد مع غير فلاحين تلك الأراضي الأصليين بدوافع سياسية، فنشأت بسبب ذلك مشاكل متعددة بل مذابح في بعض الأحيان كما حدث في ناحية الحمزة من لواء الديوانية مثلاً، وبذلك عادت العصبية القبلية لتلعب دورها من جديد وعاد الفلاح ليجد في شيخ العشيرة الإقطاعي حامياً وملاذاً يلتنجى إليه.

ثانياً: إن الأراضي الزراعية على العموم، والتي تروى بوساطة المضخات على وجه الخصوص تحتاج إلى عناية دائمة ورقابة مستمرة وخبرة زراعية حيث تقتضي الظروف تشغيل المضخات بصورة مستمرة في أغلب الأحيان. وإن أي عطب يصيبها حتى ولو كان وقتياً يؤدي حتماً إلى تلف المزروعات إن لم يسارع حالاً لإصلاحها ولكن الروتين الحكومي وجهل الموظفين بأمر الزراعة وعدم الشعور بالمسؤولية يحول دون ذلك.

ثالثاً: إن السلف الزراعية النقدية والعينية التي بلغ مقدارها ثلاثة ملايين دينار في سنة ١٩٥٩ وزعت بصورة ارتجالية ولغير المستحقين من الفلاحين في أكثر الأحيان، وكان للتأثيرات السياسية دخل كبير في تقدير درجة الأفضلية عند المنح، وقد سلفت مثلاً كميات كبيرة من الحنطة إلى مزارعي الشلب كبذور فاستعملوها لغذائهم وكان أغلبها مسمماً لغرض زراعي ففصت بهم المستشفيات رغم تنبيه الحكومة المتأخر لهم بواسطة الراديو وغيره. والمعلومات المتوفرة لدينا تؤكد أن الإنتاج لم يزد نتيجة للتسليف المذكور حيث صرفت السلف في غير الأغراض التي منحت من أجلها وهي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

رابعاً: أصدرت وزارة الإصلاح الزراعي أمراً خولت فيه الموظفين المختصين (الإداريين) كل ضمن منطقته فسخ عقود إيجار الفلاحين الذين يخلون بشروط التعاقد، وبهذا العمل أصبح الفلاح تحت رحمة تأثير الموظف الإداري الذي يتأثر بدوره بالوساطات وبسياسة الحكومة وبالذوافع السياسية.

إننا نشك في وجود خطة لإفشال الإصلاح الزراعي والعودة القهقري لما قبل ١٤ تموز. إن هذه الخطة بدأت تعطي مردودها في أوساط الفلاحين إذ أن الفلاحين نتيجة لما آل إليه وضعهم المعاشي بدأوا يشكون في جدوى الإصلاح الزراعي.

ومن جهة أخرى أخذ الإقطاعيون والرجعيون يروجون الإشاعات والذرائع حول استحالة نجاح الإصلاح الزراعي، متخذين من سوء الأوضاع وسيلة لهم للوصول إلى أغراضهم الدنيئة.. كل ذلك يتطلب من الطلائع الواعية من أبناء الشعب والذين تهمهم مصلحة شعبنا، أن يعملوا بكل جهد ووعي لمجابهة هذه الخطط الإستعمارية وإفهام الفلاحين أهمية الإصلاح الزراعي لهم في حالة إشراف المخلصين".

وجه الحاكم العسكري كتابا إلى وزارات الإصلاح الزراعي والعدل والداخلية حول اعتبار توقيف الفلاحين مخالفة جزائية تخول الإصلاح الزراعي إقامة الدعاوى إلى رد الدعاوى الجزائية المقامة من قبل الإصلاح الزراعي ضد المرتكبين لجرائم تنطبق عليها المادة ٤٦ من الباب الثالث من قانون الإصلاح الزراعي بحجة انها دعاوى مدنية وليست جزائية وذلك استنادا إلى عبارة وردت في الفقرة السادسة من بيان الحاكم العسكري العام المرقم ١١٤ التي تقول (إذ انها دعوى مدنية ولا يجوز اعتبارها دعوى جزائية) وقد صدر كتاب الحاكم العسكري العام رغبة في سد هذه الثغرة ومنعا للاجتهاد في هذا الموضوع المهم. فجاءت طياً العبارة المذكورة من البيان رقم ١١٤ وملزماً جميع الجهات الرسمية اعتبار الشكاوى المرفوعة عن الجرائم المشمولة في المادة ٤٦ المذكورة دعاوى جزائية تابعة لأصول المحاكمات وتنطبق بشأنها العقوبات الواردة في المادة المذكورة .

وقد أشارت صحيفة اتحاد الشعب التي نشرت الخبر آنف الذكر إلى أنه قد تم اطلاق سراح عدد من الفلاحين طبقا لامر الحاكم العسكري.

### قانون العطل الرسمية

بعد مغادرة عبد الكريم قاسم من المستشفى يوم ٣ كانون الأول ١٩٥٩ بعد شفائه من محاولة الاغتيال التي جرت يوم السابع من تشرين الأول تقرر أن يكون خروجه عيداً رسمياً فكان لابد من تعديل قانون العطلات الرسمية وإضافة اليوم المذكور إلى العطل الرسمية وفي يوم ٣ كانون الثاني ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:

تليت لاحقة قانون تعديل العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ التي أعدها ديوان مجلس الوزراء المتضمنة جعل يوم ٣ كانون الأول (عيد السلامة والابتهاج). ويوم ٦ كانون الثاني (يوم الجيش الاغر من كل عام عطلة رسمية والمدفقة من لادن ديوان التدوين القانوني كما جاء بكتاب وزارة العدل رقم ل ٨٤ / ٢ وتاريخ ١ / ٢ / ١٩٦٠ وبعد المداولة وافق المجلس على لاحقة القانون المذكورة .

وفي يوم ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ باسم  
قانون تعديل قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء  
ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:-

المادة الأولى: تضاف الفقرتان التاليتان إلى المادة الأولى من قانون العطلات  
الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتكونان الفقرتين ١١، ١٢ لها

١١ - يوم ٣ كانون الأول (عيد السلامة والابتهاج)

١٢ - يوم ٦ كانون الثاني (يوم عيد الجيش الاغر)

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم

الخامس من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٠

مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

رئيس الوزراء

وجاء في الأسباب الموجبة "لمشاركة الشعب العظيم من الجمهورية العراقية  
الخالدة بابتهاجه وافراحه بشفاء الزعيم عبد الكريم قاسم ابن الشعب مفجر ثورة ١٤  
تموز المجيدة بعد محاولة الاعتداء الفادرة على حياته من اعداء الجمهورية واعداء  
ثورة ١٤ تموز بقصد تعريض سلامة الجمهورية العراقية الى الخطر ونظرا لشفاء  
سيادة الزعيم وخروجه من مستشفى السلام سالما يوم الخميس ٣ كانون الاول  
١٩٥٩ فقد اعتبر هذا اليوم ذكرى تاريخية لانتصار الشعب وثورته الجبارة على  
الاستعمار وبشرى للمخلصين. ولهذا قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم ٣ كانون الاول  
من كل عام عيدا شعبيا يطلق عليه اسم (عيد السلامة والابتهاج) في الجمهورية  
العراقية الخالدة واعتباره عطلة رسمية في جميع دوائر الدولة.

وكذلك قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٩ اعتبار يوم  
الجيش الاغر المصادف ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ يوم عطلة رسمية ذلك لان الجيش  
العراقي الباسل المنبثق من صميم الشعب العراقي النبيل هو الذي عبر عن ارادة

<sup>(١)</sup> الوقائع العراقية ٥ / ١ / ١٩٦٠.



الشعب حين اقدم على تنفيذ هذه الارادة الصادقة فقام بقيادة ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم بثورة ١٤ تموز العتيدة حين قضى على العهد الملكي الفاسد البائد وتأسست الجمهورية العراقية الخالدة وبدا عهدا الزاهر، وان الجيش الأغر كان وما زال وسيظل متضامنا مع الشعب بقيادة الزعيم في دعم وحماية النظام الجمهوري المتحرر، لذلك وإعتزازا من الشعب بجيشه وجب اعتبار يوم تأسيسه في ٦ كاتون الثاني عيدا وطنيا يحتفل به أبناء الشعب وتعطل فيه دوائر الدولة في كل عام، وبالنظر لاعتبار اليومين المذكورين من العطلات الرسمية التي يحتفل بها في كل عام ولخلو النص من ذكرهما فقد احضرت هذه اللائحة .

وبعد مضي شهرين على هذا التعديل جرى تعديل اخر فصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون تعديل العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صنف القانون الآتي:-

المادة الاولى:- تضاف الفقرة التالية الى المادة الثانية من قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتكون الفقرة (د) لها:-

د- اليزيديون.

عدد الايام

١ اول جمعة لشهر كاتون الاول الشرقي.

١ اول اربعاء لشهر نيسان الشرقي.

٣ من ١٨ تموز الى ٢١ منه.

٧ من ٢٣ ايلول الى ٣٠ منه.

المادة الثانية:- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة:- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر رمضان سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الخامس من شهر آذار سنة ١٩٦٠.

مجلس السيادة (١)

(١) الوقائع العراقية ١٥ آذار ١٩٦٠.

وجاء في الأسباب الموجبة: "لما كانت الطائفة اليزيدية من الطوائف العربية في العراق التي لها تقاليدها وشعائرها الدينية الخاصة بها وجرياً على سياسة الحكومة الوطنية بإعطاء الطوائف حقوقها وحيث ان الطوائف الأخرى المسيحية والموسوية والصابنية قد نص في قانون العطلات الرسمية على أعيادها الرسمية وأسوة بها فقد وضعت هذه اللائحة للاعتراف بالطائفة اليزيدية وبأعيادها الرسمية".

### إعفاء وزير الزراعة

شهد عام ١٩٦٠ تدني شعبية رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتضعف حكمه الى درجة توحى ببداية سقوط وزارته بسبب سياسته القائمة على محاباة هذا الطرف ضد الأطراف الأخرى وضرب هذا الحزب بذاك واستمرار الصراع في القرى والارياف بين الملاكين والفلاحين وتزايد الهجرة الى المدن وسوء الاحوال الاقتصادية وحوادث الاغتياال فضلا عن عزلة النظام عن بقية الأنظار العربية وتودي علاقته مع الأنظار المجاورة. كل ذلك جعل وزارة عبد الكريم قاسم تفقد عددا من العناصر الكفوءة ولكن بشكل فردي وتحت مبررات كثيرة في مقدمتها الأسباب الصحية.

كان أول وزير قدم طلب إعفائه هو وزير الزراعة هديب الحاج حمود من الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان رئيس اللجنة التي وضعت مسودة قانون الإصلاح الزراعي وقام بالتصديق على قانون الاستيلاء على المضخات الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الإصلاح الزراعي الذي بموجبه اقر استيلاء الحكومة على المضخات الاهلية المنصوبة في الأراضي الأميرية لقاء تعويض عادل تقرره لجنة حكومية في محاولة للحفاظ على الانتاج الزراعي واستمراره، ويبدو ان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن راضيا بمسايرة حزبه لسياسة عبد الكريم قاسم الفردية وكان قد دعا ممثلي حزبه (محمد حديد وهديب الحاج حمود) في الوزارة الى تقديم استقالتيهما مؤكدا انه ما لم تمثل في الوزارة الجماعت السياسية التي كانت تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني عند قيام الثورة فالأفضل ان تؤلف من اشخاص مستقلين. وظل الجادرجي يعارض وزارة عبد الكريم قاسم داعيا ممثلي حزبه الى ضرورة الاسحاب منها، وبهذا الصدد اشار في اجتماع خاص يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩ ضم محمد حديد وهديب الحاج حمود قائلا "عليكم ان تنتهزوا

فرصة احكام الاعدام بالزعيم الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم قبلها <sup>(١)</sup> ويبدو ان ضغوط كامل الجادرجي كان لها اثر في دفع هديب الحاج حمود لتقديم طلب اعفائه من وزارة الزراعة التي قبلها عبد الكريم قاسم وصدر المرسوم الجمهوري رقم (٦) لسنة ١٩٦٠ كالآتي:-

"بالنظر لرغبة السيد هديب الحاج حمود باعفائه من منصب وزارة الزراعة قبل موعد اجازة الاحزاب للاصراف لذلك واستنادا لرغبته الشخصية قررنا ما يلي:-  
١- اعفاء السيد هديب الحاج حمود من منصب وزير الزراعة اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

٢- اسناد وكالة الزراعة الى الزعيم الركن عبد الوهاب الامين علاوة على واجبه حتى اشعار اخر.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٠.

مجلس السيادة <sup>(٢)</sup>

رئيس الوزراء

### مصير قصر الرحاب

يقع قصر الرحاب بالقرب من الشارع الذي يفصل بين منطقة الحارثية ومعرض بغداد الدولي حيث ينتصب على اليمين قبل عبور نهر الخير حاليا اما القدام الى بغداد من جهة الغرب الى وسط المدينة وقبل ان يبلغ جسر الخير وفي منطقة الحارثية فيرى الى اليمين قصر الزهور وبعد اجتياز الجسر يرى قصر الرحاب على اليسار بمسافة تبعد (١٥٠) متراً عن الشارع العام وتفصل بينهما حديقة من اشجار الكالبتوس. ويسكن قصر الرحاب الذي بناه الوصي عبد الإله الملك فيصل والملكة نفيسة زوجة الملك علي ووالدة عبد الله وتشاطرها السكن الاميرة عابدية شقيقة عبد الإله وزوجته هيام والى جهة اليسار ايضا ثكنة الرحاب وهي قصر القوات المكلفة بحماية القصر والى الشمال من مباني الثكنة تقع اصطبلات الخيول التابعة للاسرة.

(١) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ص ٢٤٩.

(٢) الوقائع العراقية ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

وبناية قصر الرحاب مكونة من طابقين يتوسطهما مدخل واسع في الطابق الارضي يجد الداخل اليه بهواً صغيراً يتصدره باب زجاجي لقاعة الطعام والى يمين البهو تقع قاعة الاستقبال الخاصة بالملك اما على يسار البهو فتقع غرفة استقبال الامير عبد الله ولي العهد وفي الوسط تقع غرفة الطعام وفي الطابق العلوي غرف النوم وتتوسطه قاعة استقبال تتصل بشرفة واسعة تقع على الحديقة الامامية والشارع العام اما في الطابق الاسفل فيقع المطبخ وغرف النوم للحاشية والضيوف والخدم وتحت البناء سرداب كبير.

ولم يكن قصر الرحاب كبيراً مميّزاً بتحفه المعمارية كما هو الحال في بيوت الملوك الآخرين. وكانت العائلة قد هجرت قصر الزهور لتسكن قصر الرحاب بعد ان تعرضت لعدة مصائب جعلتها تشعر بحالة تطاردها في ذلك القصر والمتمثلة بوفاة الملك فيصل الاول وقتل ابنه غازي ووفاة الملكة عالية زوجة الملك غازي<sup>(١)</sup>.

وبعد ثورة ١٤ تموز ومقتل العائلة المالكة اصبح القصر خالياً وقد ذكرنا في الجزء الاول تشكيل لجنة خاصة لحصر أموال الأسرة وجرد القصور الملكية.

في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:-

"وتلي كتاب وزارة المالية برقم ١٦٢٧ وتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٥٩ الباحث في امر سيادة وزير الدفاع بتخصيص وتسليم قصر الرحاب ودار الضيافة الى مصلحة المصايف والسياحة والمقترح فيه استحصال موافقة المجلس على هذا التخصيص، تطبيقاً لنص الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩. وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه مع تخصيص وتسليم قصر الرحاب ودار الضيافة الى مصلحة المصايف والسياحة العامة على ان تستخدم من المصلحة نفسها بعلم واعتراف الجهات العسكرية"<sup>(١)</sup>.

وفي ١٢ تشرين الاول ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون مصلحة المصايف والسياحة.

نصت المادة الاولى منه على تأسيس مصلحة باسم مصلحة المصايف والسياحة لتنمية وتشجيع الاصطياف والسياحة وتوفير التسهيلات للمصطافين والسواح وتكون مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية، ونصت المادة الثالثة عشرة

(١) محمد حمدي الجعفري نهاية قصر الرحاب ص ١٢١-١٢٦.

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٩ / ١ / ١٩٦٠.

على ان للحكومة ان تملك المصلحة المنقولات والعقارات الاميرية دون بدل<sup>(١)</sup>. وقد أصبح القصر فيما بعد يسمى (قصر النهاية) تيمنا بانتهاء الحكم الملكي واتخذ مقرا لتعذيب وسجن المعارضين لحكم صدام حسين.

### قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية

استغل المواطنون العراقيون من اليهود، الدعوات الصادرة بشأن الحرية والمساواة التي نادت بها الثورة واحترام الاقليات العرقية والدينية للتخلص مما فرضه قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية، وقد استجابت وزارة العدل للطلبات المقدمة اليها فأعدت قانونا لتعديل القانون الصادر سنة ١٩٥١ والذي جاء فيه "تعرض اليهود العراقيون الموجودون في العراق الى صعوبات من جراء تطبيق الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون نيل قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية رقم ١٢ لسنة ١٩٥١ بحقهم فضلا عن ان الابقاء على هذه المادة يخالف اهداف ثورة ١٤ تموز والدستور المؤقت الذي يقضي بالتساوي بين العراقيين في الحقوق والواجبات كما أن مبدأ اسقاط الجنسية العراقية يخالف روح الدستور باعتبار ان الجنسية حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن سلبها منه لمجرد انه تأخر عن العودة الى العراق ضمن المدة المحددة له في الجواز، فقد يكون تأخره لاسباب لا مفر منها كالتهجير او المعالجة، كما ان التحديد المذكور مما يعرقل سفر الاشخاص اذ كثيرا ما يمتنع ممثلو الدول التي يسافر اليها الشخص عن منحه تأشيرة الدخول او حق الإقامة، لهذا ولما كانت الاسباب التي اوجبت اصدار التشريع المذكور قد زالت فقد احضرت هذه اللائحة التي اصدرها مجلس السيادة يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠.

تعديل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥١

"بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:-

١- تلغى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون نيل مراقبة وإدارة اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية رقم ١٢ لسنة ١٩٥١.

(١) الوقائع العراقية ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠.

٢- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية."

مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

رئيس الوزراء

### تكريم الفريق بكر صدقي ومحمد علي جواد

عندما كان البحث جاريا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في مسألة تكريم شهداء حركة مايس ١٩٤١ وشهداء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. بإقامة مقبرة ينقل إليها رفات هؤلاء وإقامة نصب لكل شهيد من القادة والسياسيين الذين اعدمتهم السلطات العراقية وإصدار تشريع يخصص بموجبه راتب تقاعدي متميز لذوي الضباط والمراتب والشهداء في الحداث قال عبد الكريم قاسم مخاطبا عبد السلام عارف (ولم لانكرم شهداء موقعة الموصل في ١١ اب ١٩٣٧ التي ذهب فيها بكر صدقي ومحمد علي جواد (ابن عمه عبد الكريم قاسم) شهيدين بمؤامرة استعمارية بريطانية استهدفت التخلص منهما؟ لماذا لانكرم عوائلهما كما تقترحون تكريم عوائل غيرهم؟ ألم يطاربنى انا وعبد الجبار جواد الاستعمار؟ لقد ثارنا منهم صبيحة ١٤ تموز ولماذا لم يكرم كل من قلوب الاستعمار البريطاني وعمله النظام الملكي؟.

فرد عليه عبد السلام قائلا: "سيدي أنا أعرف ماذا تقصد ولكن إذا كنت تقصد نوله (هؤلاء) الاربعة الشيوعيين الذين اعدموا (سنة ١٩٤٩ وهم قادة الحزب الشيوعي) فهؤلاء كانوا وحزبهم من انصار نادي اخوان الحرية الذي رأسه الميجر سكيف البريطاني الذي طارد الوطنيين وزج بهم في السجون والمعتقلات وفصل واسقط الجنسية العراقية عن اكنمبها من العرب الفلسطينيين والسوريين وغيرهم بعد أن خدموا العراق سنين طويلة افضل خدمة وهل تنسى خدمة الاستاذ ساطع الحصري..."

فرد عبد الكريم قاسم: "شوف عبد السلام أنا أقول لك بصراحة اذا كان الجنود يستحقون التكريم فليس كل القادة لحركة مايس ١٩٤١ يستحقون الم يكن بعضهم من جماعة نوري السعيد وآمروا على قتل الوطنيين وجلبوا لنا الاحتلال الثاني، الم تكن المآسي التي حلت بالعراق والتي ذكرتها انت كانت نتيجة فشلهم في تخطيطهم وتخاذلهم" واحتدم النقاش والجدل بين الاثنين بعدها غادرا مديرية الاستخبارات العسكرية.

(١) الوقائع العراقية ١٨ / ١ / ١٩٦٠. مع الاسباب الموجبة.

وقد اختلفت المصادر حول موقف عبد الكريم قاسم من اسر شهداء احداث سنة ١٩٤١ فيذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم الزوبعي ان عبد الكريم قاسم اصر على رفضه تشريع قانون يكرم فيه الشهداء وعوائلهم على وفق ما اقترحتة الاستخبارات كما انه رفض مقابلة نزار ابن صلاح الدين الصباغ الذي حضر من سورية ابتهاجا بقيام الثورة وخابت اماله بما لاقاه ولم يكرم الا بعد عام (١٩٦٧) اما رعاية عبد الكريم قاسم لأولاد كامل شبيب فتهود الى صله القرابة التي يدعيها والى رعاية كامل شبيب لعبد الكريم قاسم عندما كان ضابطاً في فوجه وفي مساعده بعدم شطب اسمه من قائمة الطلاب المقبولين في كلية الاركان او في ارساله الى المستشفى لاجراء عملية في بغداد بطائرة عسكرية او الى العناية به في حركات سنة ١٩٤١ عندما التحق بفرقة مؤقتاً بعد ان وزع طلاب كلية الاركان على الفرق بسبب الحرب ثم عادوا لاحمال دراستهم بعد فشل الحركة. اما بقية عوائل الشهداء فلم تلق اهمية خاصة "تكريماً متميزاً". وكان نزار صلاح الدين الصباغ قد اعتقل بعد عام ١٩٤١ وكان طالبا في الكلية العسكرية وبعد الحرب اسقطت عنه الجنسية العراقية وسفر خارج الحدود واحتضنته سورية واكمل كلية الحقوق وتعين في احد المصارف حتى وصل الى مدير عام مصرف وقد دعم الزوبعي اقواله برسالة كان نزار الصباغ قد أرسلها بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٧ قال فيها "ان وفاقك واخلاصك وما ساعدتني به من اجل اعادة حقوقي المهضومة جعلني عاجزاً عن الشكر. لقد فاق اهتمامك بلجري حد الصداقة بل انني لو كنت شقيقاً لك لما بذلت له من العون ما بذلت لي. لذلك فلتني اعزو ما فعلته من اجلي الى شعورك الوطني الصادق وتقديرك لمواقف البذل والعطاء التي وقفها والذي ثم كان لي شرف المساهمة بجزء منها أنا أيضاً<sup>(١)</sup>..

سأبقى طوال حياتي أشكر لك حسن الصنيع ولن أنسى وفاقك أبداً.

في حين يذكر الأستاذ فيصل فهمي سعيد أنه هو الذي أوصل بسيارته نزار الصباغ إلى وزارة الدفاع حيث التقى عبد الكريم قاسم "واستقبله بلطف وود وقال له أن رجال نيسان - مايس ١٩٤١ هم الذين عبدوا الطريق لثوار تموز لإسقاط النظام الملكي لكن نزاعهم مع بعضهم لم يمكنهم من تحقيق هدفهم وأن البريطانيين استفادوا من هذا النزاع" وأضاف الأستاذ فيصل قائلاً "أن عبد الكريم قاسم قال لوزير المعارف اسماعيل العارف أنه سيأخذ بثأر بكر صدقي ومحمد علي جواد (ابن عمه

(١) موسوعة ١٤ تموز، ج١، ص ١٤٦.



قاسم) اللذان قُتلا قبل عام ١٩٣٧ وأن فهمي سعيد هو المخطط الأول لعملية اغتيال بكر صدقي وقد روى اسماعيل العارف ذلك لشقيقه صفاء الذي تربطه علاقة صداقة مع يعرب فهمي سعيد فتولى صفاء تحذير صديقه يعرب من انتقام عبدالكريم قاسم منه ومن أخيه فيصل. وبعد محاولة الإتيال التي تعرض لها عبدالكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ اعتقل يعرب وعذب نحو خمسة أشخاص ووصلت الأخوين تحذيرات من أكثر من شخص من محاولة قد يقوم بها عبدالكريم قاسم لقتلها ولذلك غادرا العراق للدراسة فذهب فيصل إلى الولايات المتحدة وذهب يعرب إلى القاهرة ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>١</sup>

وقبيل اغفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه بأسبوع صدر قانونان، الأول قانون العفو عن حركة البارزانيين في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ والآخر بالعفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت بين ايلول ١٩٣٩ وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي شمل قادة حركة ١٩٤١ الاربعة وهم كل من صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد وشمل ايضا يونس السبعلاوي ورشيد عالي الكيلاني وآخرين.

وفي يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي:-  
" تلي كتاب وزارة المالية برقم م/ ١٠٢٢ وتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٥٩ الباحث عن قرار المجلس التحقيقي في وزارة الدفاع الذي يفيد بان وفاة الفريق المرحوم بكر صدقي كانت قد حصلت اثناء الخدمة ومن جرائها مما يستوجب معه استحقاقه ضم العجز من الدرجة الاولى وطلب مديرية الادارة في الوزارة المذكورة اعلامها عما اذا كان بالامكان منح عائلته الفرق الناتج من ضم العجز اعتبارا من تاريخ الوفاة المصادف ١٢ / ٨ / ١٩٣٧ اسوة بقضايا المرحوم فهمي سعيد ورفقائه التي كانت مستندة على قرار المجلس المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة.

وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه كما يلي:-

١ - يشمل هذا القرار الفريق المرحوم بكر صدقي والمقدم الطيار المرحوم محمد علي جواد والمرحوم العريف نصر الله.

(٢) مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد أجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ٢٠٠٤/١١/٢ وأكد هذه المعلومات الأستاذ طارق محمود سلمان.

٢- لما كان العريف نصر الله لا يشملته التقاعد فتمنح ورثته هبة قدرها (٣٥٠) (ثلاثمائة وخمسون ديناراً).

يدرس أمر منح الضابطین المستشهدين غدرًا منحة لورثتهما بجلسة اخرى<sup>(١)</sup>.

وتقرر منح ورثة بكر صدقي ومحمد علي جواد مبلغ خمسة آلاف دينار لكل منهما والزام دائرة التقاعد بضم العجز من الدرجة الاولى الى راتبهما وزاد عبد الكريم قاسم في التكريم باستقباله السيدة بليقيس ابنة بكر صدقي من زوجته الاولى العراقية الزهاوية التي تسكن تركيا مع زوجها التركي الجنسية اذ دعاهما الى العراق وعين زوجها المهندس في احد مصانع السمنت<sup>(٢)</sup>.

### نظام المدارس الدينية والصناعية

كان من أبرز المظاهر التي رافقت ثورة ١٤ تموز هي التوسع في التعليم فزيدت ميزانية التعليم وازداد عدد المدارس والدارسين فيها واصبح التدريس في المدرسة الواحدة يجري مرتين في اليوم وازدادت الحاجة الى المعلمين، كما ازدادت الحاجة لاعداد الفنيين والقضاة والائمة والخطباء في المساجد والمؤننين وغيرهم، وبغية تشجيع التعليم الديني والصناعي صدر قانون المدارس الدينية رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٤ كانون الثاني الذي نص على:-

"بناءً على ما عرضه الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء أمر بوضع النظام الآتي:-

المادة الاولى: تؤسس مديرية الاوقاف العمة مدارس دينية بقدر الحاجة لاعداد قضاة شرعيين ومدرسين وائمة وخطباء وحفاظ ومؤننين.

المادة الثانية: تكون الدراسة في هذه المدارس على ثلاث مراحل.

١- المرحلة الاولى ومدتها ست سنوات.

٢- المرحلة الثانية ومدتها خمس سنوات.

٣- المرحلة الثالثة ومدتها ثلاث سنوات.

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ١٣ / ١ / ١٩٦٠.

(٢) موسوعة ١٤ تموز / ١ / ١٥٠.

المادة الثالثة: يمنح خريج المرحلة الاولى شهادة تؤهله لوظائف الاذان وقراءة القرآن الكريم والانتماء الى المرحلة الثانية ولا يجوز له الجمع بين الوظيفة والانتماء.

ويمنح خريج المرحلة الثانية شهادة تؤهله لوظيفة الامامة والخطابة في مساجد الصنفين الثاني والثالث للانتماء الى المرحلة الثالثة ولا يجوز له الجمع بين الوظيفة والانتماء.

ويمنح خريج المرحلة الثالثة شهادة تؤهله لوظائف القضاء الشرعي والتدريس الخاص او التدريس العام والامامة والخطابة في مساجد الصنف الاول. وحددت المواد الاخرى مناهج الدراسة في كل مرحلة والحصص وادارة المدرسة وهيئة التدريس والامتحانات وتزويد الطلاب بالكتب واللوازم والكسوة والمنح<sup>(١)</sup>.

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر نظام المدارس الصناعية رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ والذي نص على:-

"بناء على ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امر بوضع النظام الآتي:-

المادة الأولى: تقوم وزارة المعارف بنشر التعليم الصناعي وتوجيه الطلبة نحو الصناعة واتخاذها مهنة لهم وذلك عن طريق:

- ١- تأسيس مدارس متوسطة وثانوية صناعية حسب مقتضى الحاجة.
  - ٢- فتح صفوف صناعية مسائية ودورات دراسية خاصة للعمال ولخريجي المدارس الصناعية عند الضرورة.
  - ٣- فتح معهد صناعي عال للمعلمين يقبل فيه خريجو المدارس الثانوية الصناعية ويجوز قبول خريجي المدارس الثانوية الفرع العلمي.
  - ٤- يدار هذا المعهد وفق تعليمات يصدرها وزير المعارف.
- المادة الثانية: لوزارة المعارف ان تقوم بالاشراف على المعاهد المهنية التي تؤسسها الادارات المحلية والمؤسسات الأخرى.

المادة الثالثة: يؤلف وزير المعارف لجنة استشارية مركزية عليا، مهمتها تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع مستوى التعليم الصناعي

(١) الوقائع العراقية ٢٠ / ١ / ١٩٦١.

وتوجيهه ويكون اعضاؤها من مندوبي وزارات المعارف والصناعة والنفط والتخطيط ومندوبين من اتحاد الصناعات واتحاد نقابات العمال والمؤسسات الاخرى التي يرى وزير المعارف ضرورة تمثيلها في اللجنة ويكون مدير التعليم الصناعي بوزارة المعارف سكرتيراً للجنة ومسؤولاً عن تنسيق اعمالها ودعوة اعضائها للاجتماع مرتين في الاقل كل عام وحفظ محاضر جلساتها والعمل على تنفيذ توصياتها.

المادة الرابعة: تكون الدراسة في مدارس الصناعة على الوجه الآتي:-

١- الدراسة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية.

٢- الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة الصناعية او العامة.

٣- الدراسة الصناعية العالية<sup>(١)</sup>.

وحددت المواد الاخرى المناهج وتزويد الطلاب بالكتب وتأسيس مكتب للرسم والتصميم للمدارس الصناعية ومخزن لتجهيز المدارس بالمكائن والالات والعدد اللازمة مع اقسام داخلية للطلاب كما حددت شروط القبول والهيئة التدريسية والادارة واللجان والمجالس والامتحانات وغيرها.

### العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الجيش

إن ثورة الرابع عشر من تموز وما تلاها من احداث مؤلمة مثل حركة الموصل واحداث كركوك والصراعات بين الشيوعيين والقوميين مع صعوبة العيش والاضاع الاقتصادية المتردية كلها دفعت بعدد من ضباط الصف والجنود على الغياب والتخلف عن الخدمة العسكرية فصدر الامر باعفائهم من عقوبة التخلف بصدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠. باسم قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين الآتي نصه:-

المادة الاولى: يعفى جميع الجنود وضباط الصف الذين ارتكبوا جريمة الغياب المنصوص عليها بالمادة ٥٧ من قانون العقوبات العسكرية من العقوبة الواردة فيها.

(١) الوقائع العراقية ٣١ / ١ / ١٩٦٠.

المادة الثانية: أ- يعطى جميع المكلفين الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ) و ب و ج و د و هـ) من المادة ٢٩ من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ من العقوبات الواردة فيها.

ب- يعطى جميع المكلفين الذين تشملهم المادة ٣٢ من قانون الدفاع الوطني.

المادة الثالثة: أ- يعطى جميع المكلفين الاحتياط الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات أ و ب و ج و د. من المادة ١٩ من قانون خدمة الاحتياط رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٦.

ب- يعطى المكلفون الاحتياط الذين تشملهم المادة ٢١ من قانون خدمة الاحتياط من العقوبة الواردة فيها.

المادة الرابعة: لا تعاد الغرامات المدفوعة قبل ٦ / ١ / ١٩٦٠.

المادة الخامسة: يستمر حكم الاعفاء بموجب هذا القانون لمدة مئة وعشرين يوما.

المادة السادسة:- ينفذ هذا القانون اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر في شهر رجب سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم

السادس عشر من شهر كانون الثاني ١٩٦٠.

مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

مجلس الوزراء

وجاء في الاسباب الموجبة:-

أضطر بعض البسطاء من الجنود وضباط الصف والمكلفين بسبب ظروفهم المعاشية على الغياب، من وحداتهم او التخلف عن الخدمة، ولغرض افساح المجال امام هؤلاء للعودة الى الخدمة في الجيش واداء الواجب المقدس عليهم وبمناسبة يوم الجيش الاغر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ فقد ارتؤي اعفاؤهم من العقوبات المترتبة عليهم بسبب ذلك وعلى هذا الاساس شرعت لائحة قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠.

### اتفاقية ثقافية مع بريطانيا

كانت السفارة البريطانية في بغداد تسعى لمد الجسور مع حكومة الثورة وفي كل مقابلات التي كان تريفلان السفير البريطاني في بغداد مع المسؤولين العراقيين

(١) الوقائع العراقية ٢٠ / ١ / ١٩٦٠.

كان يدعو الى استمرار العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا وارسل الطلبة للدراسة التدريبية وحضور الدورات التدريبية في بريطانيا كما كانت في العهد الملكي وعدم الإقتصار على إقامة تلك العلاقات مع الاقطار الاشتراكية خاصة بعد سلسلة الاتفاقيات التي عقدت مع تلك الاقطار بشأن التعاون العلمي والفني وقد اسفرت جهود السفير في اواخر عام ١٩٥٩ عن التوصل الى اتفاقية ثقافية وقعت مع العراق يوم ١٤ كانون الاول.

جاء في ديباجتها ان الحكومتين رغبة منهما في عقد اتفاقية ثقافية لتنمية اوسع تفاهم ممكن بين بلديهما عن طريق التبادل والتعاون الودي في الفعاليات الفكرية والفنية والعلمية وكذلك التعريف المتبادل لأساليب الحياة في بلدي الطرفين المتعاقدين ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية وتعزيز التفاهم المشترك بين شعبيهما بهذه الوسائل:-

فقد أتفقا على تشجيع تبادل واستقدام الاساتذة والمدرسين والخبراء الآخرين في الحقول الثقافية والتكنولوجيا للعمل في الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد في كلا البلدين ولصالحهما، ونصت الاتفاقية ايضا على دراسة مسألة تقديم المنح الدراسية في البلدين لتمكين مواطني الحكومة المتعاقدة الاخرى من المتابعة او القيام بالدراسة او التدريب الفني او البحوث وايجاد المقاعد الدراسية لمواطني الطرف الآخر في مؤسساته التعليمية العالية لغرض الدراسة والتدريب وكذلك تبادل الكتب والنشرات واقامة الحفلات الموسيقية والمعارض والحفلات المسرحية والافلام وتعاون الجمعيات العلمية في البلدين وتسهيل مهمة البحث العلمي وتسهيل مهمة انشاء المراكز الثقافية وتأليف لجنة مشتركة لتطبيق الاتفاقية.

وجاء في الاسباب الموجبة " ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية رغبة منهما في عقد اتفاقية ثقافية لتنمية اوسع تفاهم ممكن بين بلديهما عن طريق التبادل والتعاون الودي في الفعاليات الفكرية والفنية والعلمية وكذلك التعريف المتبادل لأساليب الحياة في بلدي الطرفين المتعاقدين ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية وتعزيز التفاهم المشترك بين شعبيهما بهذه الوسائل فقد قررتا عقد هذه الاتفاقية، قد صادق كل من مجلس السيادة، مجلس الوزراء على الاتفاقية يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٦٠. بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الصادر باسم الشعب، وقد جرى تبادل وثائق إبرام

الاتفاقية يوم ١٢ آذار ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

وقد وافق عبد الكريم قاسم في ٢٣ آذار ١٩٦٠ على إرسال عدد من كبار موظفي الحكومة وهم نجم الدين عارف من مديرية الأشغال العامة ومصطفى عبد الجبار من وزارة الداخلية ورشيد محمود المدير العام للدائرة القانونية بوزارة الداخلية والقاضي محمد الرئيس عضو محكمة الاستئناف وحسن محمود الدرة رئيس دائرة الإنشاءات بوزارة الموصلات وعبد المهدي عوض المدير العام بوزارة الإصلاح الزراعي وعبد المهدي حسن المدير العام للتخطيط الصناعي ضيوفاً على المجلس الثقافي البريطاني لمدة ثلاثة أسابيع وكان عبد الكريم قاسم قبل هذا يرفض عروض المجلس الثقافي البريطاني ارضاءً للشيوخيين ولكنه أراد بهذه الموافقة ان يطمئن الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية الى انه ليس اسيراً للشيوخية ولا يعترف زج العراق في احضائها، ولم يكتف بذلك بل انه سمح باستيراد البضائع من الغرب<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة الى ان مجلس الوزراء قد وافق في ٧ شباط ١٩٦٠. على عقد اتفاقية ثقافية بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الأمريكية وتم تحويل وزير المعارف صلاحية تشكيل الوفد المفاوض.

### اتفاقية تجارية مع الدانمارك

كان عبد الكريم قاسم دائم التأكيد على استقلالية العراق وعلى انه يتبع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وان العراق بلد غير شيوعي وذلك لرد التهم التي كانت توجهها الجمهورية العربية المتحدة اليه. وقد اراد ان يثبت استقلالية العراق وعدم انحيازه الى المصكر الشرقي فقد بدأ عام ١٩٦٠ بمد جسور مع بعض الاقطار الغربية باقامة علاقات تجارية وثقافية ففي ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدانمارك وجاء في ديباجة الاتفاقية "ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدانمارك رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية ومواصلة التعاون الاقتصادي بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقا على ان تقيم الحكومتان فيما بينهما علاقات تجارية واقتصادية مبنية على مبادئ الاحترام للمصالح المتبادلة. وتضمنت الاتفاقية ان

(١) الوقائع العراقية ٢ شباط ١٩٦٠.

(٢) موسوعة ١٤ تموز / ٥ ١٢٤.

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة أكثر الأمم حظوة فيما يتعلق بالتجارة وخاصة بالنسبة لجميع المسائل الجمركية والضرائب والتكاليف الأخرى بالنسبة لخزن السلع.

وتضمنت الاتفاقية جدولاً بالسلع المعدة للتصدير من العراق إلى الدانمارك وجدولاً بالسلع المعدة للتصدير من الدانمارك إلى العراق واعفاء بعض السلع من الرسم الجمركي عند الاستيراد وتعلقت المواد الأخرى بنقل البضائع واستخدام الموانئ التجارية وإقامة المعارض التجارية وتسوية المدفوعات.

وفي اليوم نفسه بعث القائم بالأعمال الدانماركي في بغداد ترويلز مارك الكتاب الآتي إلى عبد اللطيف الشواف وزير التجارة العراقي الذي جاء فيه "بالإشارة إلى الاتفاقية التجارية التي وقعت اليوم بين حكومة مملكة الدانمارك وحكومة الجمهورية العراقية - لي الشرف أن أؤيد ما يلي:-

خلال مباحثاتنا التي سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على أن الحكومة الدانماركية والحكومة العراقية تحدهما الرغبة في زيادة تطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين تعتبر أن من قبيل التعهد المتبادل منح تأييدهما لأي مسعى من شأنه المساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة.

وتم الاتفاق كذلك على أن تعد الحكومتان بإطلاع المستوردين في بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من البلد الآخر، وستتخذ الحكومتان جميع الخطوات الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع العلاقات التجارية بين الدانمارك والعراق.

هذا وتم الاتفاق خلال مباحثاتنا أيضاً على أن تشجيع التعاون في حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من شأنه أن يحقق النفع المتبادل لكلا البلدين، ولأجل تنمية هذا التعاون ينبغي أن تتاح الفرصة إلى أقصى حد مستطاع للمهندسين ومؤسسات الصناعة والتعهدات التابعة لأحد البلدين للعمل في البلد الآخر في نطاق الحدود التي تقرها حاجات كل من البلدين وسياسته العامة، وبغية تهيئة منافسة مشروعة وعادلة مع المؤسسات التابعة للبلدان الأخرى يمنح من يشغل في حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من المواطنين والشركات التابعة لأي من البلدين في البلد الآخر كافة التسهيلات الممكنة كما يتمتع بكل حماية قانونية وإدارية طبقاً للقوانين والأنظمة السارية في ذلك البلد.



اكون ممتنا جدا لو تفضل سيادتكم بتأييد كون الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا".

وفي اليوم نفسه رد عبد اللطيف الشواف على كتاب ماتك بكتاب مشابه ختمه بالقول "أؤيد بهذا ان كتابكم اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا".

وفي يوم ٢٧ كانون الثاني صدق مجلس السيادة ومجلس الوزراء القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠. الخاص بتصديق الاتفاقية والجداول الملحقة بها<sup>(١)</sup>.

### بين العراق وتونس

وجد كل من العراق وتونس في نزاعهما مع الجمهورية العربية المتحدة واتهامها بالسيطرة على الجامعة العربية فرصة لمقاطعة الجامعة وايجاد نوع من التقارب بينهما بقصد ايجاد محور يقف بوجه الجمهورية العربية المتحدة، وكثيرا ما هاجم عبد الكريم قاسم الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر ووصفه "بالسعي لتحطيم الحبيب بورقيبة، الرجل الذي له ماضٍ نضالي وكفاح استمر لسنين طويلة وواجه السجون والمعتقلات" حسب قول عبد الكريم قاسم<sup>(٢)</sup>.

وفي محاولة للخروج من العزلة العربية التي واجهها حكم عبد الكريم قاسم، فقد عمل باتجاه التقارب بينه وبين الحكومة التونسية ومن اجل تدعيم العلاقات وتطورها بين البلدين تم في تونس توقيع اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠. من اجل تدعيم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز اواصر الصداقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين وجاء في المادة الاولى.

"تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين المتعاقدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة ولغرض تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين يعمل الفريقان المتعاقدان على موازنة اقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهما وعلى تبادل اقصى ما يمكن من المساعدات والمعونة الفنية والعلمية".

(١) الوقائع العراقية، ١٧ شباط ١٩٦٠.

(٢) انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

والحق بالاتفاقية جدولان يتضمن الاول السلع العراقية المعدة للتصدير الى الجمهورية التونسية وتضمن الجدول الثاني السلع التونسية المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية على ان يجري تبادل هذه السلع في حدود الامكانيات الاقتصادية لكل من البلدين وعلى وفق أنظمة الاستيراد والتصدير السائدة فيهما، وان يمنح كل منهما الآخر معاملة اكثر الامم حظوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف والرسوم الاخرى. وتضمنت المواد الاخرى معاملة بواخو وطائرات كل منهما معاملة مماثلة لتلك التي تعامل بها بواخو وطائرات أي بلد آخر واقامة المعارض التجارية.

وفي ختام المباحثات وجه الدكتور مظفر حسين جميل رئيس الوفد التجاري العراقي الى رئيس الوفد التجاري التونسي منصور معلي الكتاب الآتي:-  
"إشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم لقد تم التفاهم بين الجانبين العراقي والتونسي على ان اللجنة العراقية التونسية المختلطة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية ستجتمع لأول مرة في اقرب فرصة ممكنة وذلك لاقتراح التدابير المذكورة في المادة المشار اليها، اكون ممثنا لو ايدتم كون ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم بيننا". وفي اليوم نفسه اكد رئيس الوفد العراقي الكتاب المذكور وكون "ما جاء في كتابكم المذكور يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم بيننا" وفي ١٤ شباط ١٩٦٠ صدق مجلس السيادة باسم الشعب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتصديق الاتفاقية.

ومن أجل تطبيق الاتفاقية فقد توصل الوفدان المفاوضان العراقي والتونسي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ الى اتفاقية للمدفوعات بين البلدين من اجل تسوية الحسابات الناجمة عن الاتفاقية التجارية وتبادل السلع بواسطة البنكين المركزيين العراقي والتونسي وقد صدقت إتفاقية المدفوعات بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ الصادر يوم الرابع عشر من شباط ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

### قانون الخدمة المدنية

في يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠. باسم قانون الخدمة المدنية الذي تسري احكامه على جميع الموظفين والمستخدمين في

(١) الوقائع العراقية ٢٤ شباط ١٩٦٠.

الدوائر الحكومية ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة او من ميزانية الاوقاف العامة وموظفي الادارة المحلية باستثناء ضباط الجيش والجنود.

وقد حددت المادة الثالثة درجات الموظفين وعلاواتهم السنوية كالآتي:-

الدرجة	الراتب	العلاوة
الاولى	١٣٠ - ١٥٠	٥ دنانير.
الثانية	١٠٠ - ١٢٠	٣ دنانير.
الثالثة	٧٠ - ٩٠	٣ دنانير.
الرابعة	٥٠ - ٦٥	٢ ديناران.
الخامسة	٣٦ - ٤٥	١ دينار واحد.
السادسة	٢٨ - ٣٤	١ دينار واحد.
السابعة	١٨ - ٢٥	١ دينار واحد.
الثامنة	١٥ - ١٧	١ دينار واحد.
التاسعة	١٢ - ١٤	١ دينار واحد.

وحدد القانون مخصصات غلاء المعيشة للموظفين بموجب الجدول رقم (واحد) ليحل محل الجدول رقم (١) الملحق بمرسوم مخصصات غلاء المعيشة رقم (٢) لسنة ١٩٥٤.

وحددت المادة السابعة شروط التوظيف والاستخدام فلا يعين فسي الوظائف الحكومية الا من كان.

١- عراقياً او متجنساً مضي على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات.

٢- أكمل الثامنة عشرة من العمر.

٣- ناجحاً في الفحص الطبي.

٤- حسن الاخلاق وغير محكوم بجناية غير سياسية أو جنحة تمس الشرف.

٥- حائزاً على شهادة دراسية معترف بها.

وأوصت المادة الثامنة ان يكون التعيين او اعادة التعيين من قبل مجلس الخدمة العامة عدا من يعين او يعاد تعيينه بالوظائف التي تتم بمرسوم جمهوري يصدر بناء على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء. ونصت المادة التاسعة على ان يعين الموظفون لأول مرة في الدرجات حسب مستواهم العلمي الذي

يعينه مجلس الخدمة العامة.

الدراسة الابتدائية في الحد الأدنى للوظائف التي يبدأ راتبها بالدرجة التاسعة من درجات الخدمة المدنية.

الدراسة المتوسطة في الحد الأدنى من الدرجة الثامنة.

الدراسة الثانوية في الحد الأدنى من الدرجة السابعة.

حملة الشهادات الأولية للجامعات والكليات في الحد الأدنى من الدرجة السادسة حملة شهادة الماجستير وما يعادلها بالحد الأدنى للدرجة الخامسة، حملة شهادة كلية الطب أو أية شهادة جامعة أخرى دراستها خمس سنوات أو أكثر بعد الدراسة الثانوية وشهادة الدكتوراه براتب ٤.١ ديناراً وشهادة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها بأقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الأولية للجامعات في الحد الأدنى للدرجة الرابعة.

وتناولت المواد الأخرى طريقة ترفيع الموظف وشروطها ومجلس الخدمة العامة وكيفية تأليفه وواجباته: ومراقبة عدد الموظفين وتنظيم تدريبهم والمخصصات الإضافية وتضمن أيضاً ملحفاً خاصاً بالسلك الخارجي وطريقة التعيين فيه وشروطه والمخصصات الممنوحة لموظفي الخدمة الخارجية.

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون "تمشياً مع خطة الجمهورية الخالدة باستبدال القوانين القديمة التي لم تعد تتلاءم وروح الثورة المباركة بقوانين جديدة ذات احكام عادلة ومنصفة تعطي المواطنين حقوقهم، وبناء على ما توفر لهذه الوزارة من مأخذ عديدة على قانون الخدمة المدنية الحالي فقد وجدت ان الضرورة ملحة لتغيير القانون المذكور، ولم يكن الدافع لهذا التغيير مجرد المشكلات التي حصلت اثناء تطبيق القانون المشار اليه والشكاوى العديدة التي اثيرت تجاهه فقط وانما لوضع مباديء ضرورية تشعر الموظف والمستخدم بوجود حماية لحقوقه وضمان لمستقبله.

ولما كان بين الموظفين عدد غير قليل ممن نالهم الغبن في تحويل رواتبهم عند صدور القانون المذكور او لانهم عينوا برواتب تقل عما يستحقونه بموجب شهاداتهم الدراسية فان هذه اللاحقة قد اتصفت هؤلاء بتلافي ما خسروه كما اولت هذه اللاحقة اهمية للدراسة بحيث تشجع الموظف على استئناف الدراسة للحصول على شهادة اعلى وذلك باحتساب مدة الدراسة خدمة لغرض الترفيع ومنحت من

ينجح في الدورات التدريبية قدما للترفيه تشجيعا للموظفين على زيادة كفاءتهم ودربتهم في مجال عملهم، واعتبرت العطلات المدرسية خدمة فعلية لاغراض التثبيت بعد ان لم تكن تحتسب لهذا الغرض، كما اقتصرت مدة التجربة في الترفيع على من يرفع الى وظيفة جديدة يختلف عملها عن عمله السابق فقط وكذلك استتنت هذه اللاحقة حملة الشهادات العالية والموظفين المستقلين المثبتين في الخدمة عند عودتهم اليها من الاختبار عند التعيين الا في حالات المنافسة، ولعدم امكان تمتع الموظف الذي لا يزال تحت التجربة باية اجازة فقد نص في هذه اللاحقة على منحه اجازة اعتيادية او مرضية براتب تام كما اسف المصابون بالسسل من الموظفين والمستخدمين بمنحهم اجازة مرضية براتب تام لمدة اقصاها سنتان واعطى موظف الخدمة التعليمية رواتب العطلة الصيفية عند انتهاء خدمته في النصف الثاني من السنة الدراسية او في خلال العطلة المذكورة بعد ان لم يكن له مثل هذا الحق. ولقلة مدد اجازات المستخدم الاعتيادية والمرضية في القانون الحالي فقد زيدت هذه الاجازات بحيث اصبحت ضعف ما يستحقه الموظف.

وبالنظر الى ما ظهر لهذه الوزارة من ان مدة الاجازة الدراسية لا تساعد على اكمال تحصيل الموظف المتمتع بها وذلك لقصر مدتها البالغة سنتين فقد زيدت مدتها وجعلت اربع سنوات كما فسخ المجال لزيادة عدد المجازين للدراسة خارج العراق بما يتلاءم وسياسة الجمهورية في تشجيع التحصيل العالي.

وزيدت كذلك نسبة مخصصات الأعمال الاضافية بمقدار ٥% عما هي عليه الآن مع منح مخصصات مقدارها (٦) دناتير شهريا للممرضات في المستشفيات والمستوصفات العسكرية. ويتضح مما تقدم ان هذه اللاحقة تمتاز بشمول المستخدم بالأحكام التي كانت مقتصرة على الموظفين في القانون الملغى. وتشجيعا للموظفين والمستخدمين على الزواج فقد نصت هذه اللاحقة على تسليف من يروم الزواج سلفة خاصة تعادل رواتبه الاسمية لاربعة اشهر تسترد منه باربعة اقساط سنوية تبدأ من السنة الثانية من زواجه ويوزع كل قسط منها على اشهر السنة المستحقة فيها ويعطى المستلف من تسديد كل قسط سنوي من هذه الاقساط كلما اتجب ولدا نتيجة ذلك الزواج. وكذلك اعيد النظر في اجور معالجة الموظف والمستخدم في

المستشفيات الحكومية فخفضت عما هي عليه الآن، كما وضعت نصوص واضحة لقضايا التضمن لضمان حقوق الخزينة تجاه المقصرين<sup>(١)</sup>.

وبعد تشريع قانون الخدمة المدنية أصبح من الضروري تعديل قانون الملاك في ضوء التعديلات التي تضمنها القانون المذكور باعتبار قانون الملاك متما لذلك القانون ليكون القانونان منسجمين مع بعضهما، وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠. صدر قانون الملاك برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ ونصه:-

المادة الأولى: تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في دوائر الحكومة وفقا لما هو مبين في الجداول الملحقة بهذا القانون.

المادة الثانية: يكون الوزير المختص مسؤولا عن إدارة وزارته بصورة اقتصادية فيما يتعلق بعدد الموظفين ودرجاتهم وضرورة توفر الكفاءة العالية فيهم بالنسبة للواجبات المناطة بهم.

المادة الثالثة: يكون وزير المالية مسؤولا عن تحديد عدد ودرجات جميع الوظائف في كافة الوزارات سواء كانت للموظفين او المستخدمين واذا افترضت اية وزارة إجراء أي تغيير في ملاكها فعليها ان تقدم الى وزارة المالية بيانا وافيا يتضمن الأسباب المبررة لإجراء التغيير ولوزير المالية ان يحقق في الحاجة الى التغيير المطلوب واتخاذ القرار المناسب.

المادة الرابعة: على كل وزير ان يخمن عدد درجات الموظفين اللازمين لكل دائرة تابعة له خلال السنة المالية التالية ويقدم التخمين الى وزير المالية في التاريخ الذي يعينه وبعد مصادقة وزير المالية على التخمين يلحق بالميزانية جدول خاص يبين الاعداد والدرجات ويجوز اجراء التغييرات فيه خلال السنة بموجب احكام المادة الثالثة من هذا القانون.

المادة الخامسة: ١- يجوز أن يزيد عدد الوظائف المشغولة عن عدد الدرجات المصدقة بما يساوي عدد الوظائف الشاغرة في الدرجة التي تليها.

٢- يجوز أن يعين او ان يشغل موظف وظيفة اعلى من وظيفته بدرجة واحدة واذا تثبتت كفاءته يعين بطريقة الترفيع المتبعة

(١) الوقائع العراقية ٦ / ٣ / ١٩٦٠.

بموجب احكام قانون الخدمة المدنية ويجوز ترفيعه عند اكماله  
المدة بامر من الوزير.

المادة السادسة: لوزير المالية ان ينقل الوظائف من ملاك لآخر لغرض نقل موظف  
من دائرة لآخرى بعد مراعاة اعتماد الميزانية المخصص للدائرة  
المنقول اليها.

المادة السابعة: لمجلس الوزراء حذف الوظائف الزائدة عن الحاجة من الملاك بناء  
على اقتراح من وزير المالية يذكر فيه عنوان الوظيفة الزائدة واسم  
شاغلها.

المادة الثامنة: تصق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل وزير المالية وتبقى  
نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها واذا حلت السنة المالية  
الجديدة ولم يكن قد صدر قانون ميزانيتها تبقى هذه الملاكات نافذة حتى  
المصادقة على ملاكات السنة المالية الجديدة مع مراعاة احكام المادة  
الثالثة من هذا القانون.

المادة التاسعة: لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية تحديد راتب ومؤهلات  
وظيفة وكيل وزارة .

وقد تضمنت اللاحة جدولاً بالوظائف العامة القسم الأول من وظيفة وكيل  
وزارة فما دون والحد الأدنى والأعلى للراتب فيما تضمن القسم الثاني الوظائف  
التعليمية من وظيفة رئيس جامعة الى وظيفة معلم والحد الأدنى والأعلى للراتب ثم  
الوظائف الهندسية والوظائف الطبية والوظائف الزراعية، ثم تناول الجدول الوظائف  
الخاصة واولها رئاسة الديوان الجمهوري ورئاسة ديوان مجلس الوزراء،  
والحسابات العامة ودوائر الوزارات الأخرى والحدود الدنيا والعليا للراتب لكل  
وظيفة.

وقد تضمنت اللاحة قبول مبدأ تداخل الدرجات مع بعضها وعدلت حدود  
الدرجات فيها بحيث تسمح بتفريع الموظف دون تغيير عنوانه إلى درجة أو أكثر مما  
يساعد على تفريع الموظف الذي حال فتقون الملاك الحالي دون ترفيعه اتسجاماً مع  
اهداف ثورة ١٤ تموز المباركة بغية الترفيع عن امثال هذا الموظف كما وضعت  
النصوص المقترضية لحل بعض المشاكل التي نجمت من تطبيق القانون الحالي التي  
تتعلق بتفريع الموظف او اشغاله وظيفة اعلى من وظيفته كما تثبت نصوص واضحة

بالوظائف الخاصة<sup>(١)</sup>.

وفي ١٥ ايلول ١٩٦٠، قال عبد الكريم قاسم:-

"لقد شرعنا قبل هذا قانون الخدمة المدنية وراعينا حقوق اخواننا الموظفين في ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة فلا توجد هناك مظلمة ولا غبن اصاب موظفة او موظفا معلمة او معلما سوى ان العمل بمضمون هذا القانون وتطبيقه بحذافيره بالعدل دون الاعتداء على حق الدولة ودون الاعتداء على الحقوق الشخصية... فبان كان البعض من اخواننا الموظفين والمستخدمين لم تنلهم محسنات هذا القانون فاننا باستطاعتنا ان ننظر فيه مرة اخرى بالحق والعدل، وسوف يشمل هذا القانون قريبا وقد لا يعدو ذلك التاريخ نهاية هذا الشهر اخواننا الموظفين والمستخدمين والمعاونين والمفوضين وضباط الشرطة قبل نهاية هذا الشهر سوف تشرع المواد اللازمة ليستفيد هؤلاء من سلم الدرجات في القانون المذكور"<sup>(٢)</sup>.

### العلاقة بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية

عندما كان موضوع استقلال موريتانيا قيد البحث سعت فرنسا لضمها الى ما يسمى بـ(الأسرة الفرنسية) بعد الاستقلال، فيما سعت المملكة المغربية لاتحاديها معها. ومع ان اغلب الاقطار العربية قد أبدت هذا الاستقلال فان مواقف الحكومات العربية قد تباينت تجاه انفصال هذه المنطقة وعلان استقلالها، ولذلك قرر ملك المغرب محمد الخامس القيام بجولة واسعة في الاقطار العربية التقى خلالها بقيادة تلك الاقطار واجرى محادثات حول الموضوع وعمل على اجراء مصالحة بين العرب تمهيدا لعقد مؤتمر قمة عربي.

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٦٠ قدم بغداد متوجها من الكويت ورافقت طائرتاه اثنتا عشرة طائرة من طائرات القوة الجوية العراقية من الحدود العراقية الكويتية، وكان في استقباله في المطار رئيس واعضاء مجلسي السيادة ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والوزراء والهيئة المستقبلية (الحكومية) ورئيس اركان الجيش وسفير المملكة المغربية في بغداد ورؤساء الهيئات الدبلوماسية وسفير الجمهورية العراقية

(١) الوقائع العراقية ٦ / ٣ / ١٩٦٠.

(٢) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطاب الزعيم ١٩٦٠. ص ٣٧٧.



في المغرب وامين العاصمة ومتصرف بغداد ومدير الشرطة العام ومدير التشريعات. واطلقت المدفعية عند هبوط الطائرة احدى وعشرين اطلاقة تحية له.

وكان يرافقه في زيارته هذه ولده عبد الله ورئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الاشغال وقاضي الشرع ومدير التشريعات الملكية والاسامة ومدير الديوان الملكي والجنرال كتاني وعدد اخر من موظفي الديوان الملكي وديوان رئاسة الوزراء وعدد من الضباط وطبيبه الخاص وخمسة عشر صحفيا. وبعد استراحة قصيرة في المطار توجه الوفد الى قصر الزهور حيث حل الملك ضيفا على الحكومة العراقية.

وفي المساء اقيمت مأدبة في بهو امانة العاصمة تكريما له حضرها عبد الكريم قاسم، وفي هذه المأدبة اسبغ عبد الكريم قاسم على الملك محمد الخامس اسم (سيادة الملك الشعبي) وقد سر الملك لهذا اللقب باعتباره مفخرة يعتز بها لانه يريد ان يتقرب الى الشعب.

وقال عبد الكريم قاسم ان الشعب اطلق عليه هذا اللقب لانه امتاز عن باقي الملوك بتضحيته وجهاده، من اجل الشعب، وقد زار الوفد الكلية العسكرية وكلية الاركان وقد اعلن عبد الكريم قاسم عن اهداء المغرب رفا من الطائرات العصرية الحديثة لتكون نواة للقوة الجوية المغربية بكامل أسلحته ومعداته وأدواته الاحتياطية.

وقد أهدى الملك المغربي سيفاً نفيساً الى عبد الكريم قاسم في غمد ذهبي مرصع بالاحجار الكريمة وذا مقبض من العاج الابيض وقد وضع في اعلاه نجمة حمراء مذهبة كتب في داخلها الآية الكريمة (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم ثم قلد الملك وشاح العرش وهو اعلى وسام في المملكة المغربية الى كل من نجيب الربيعي رئيس مجلس سيادة وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء. وفي حفل الغداء الذي اقيم على شرف الملك في كلية الاركان يوم الاول من شباط قال عبد الكريم قاسم:

"لقد كانت بادرة طيبة قبول سيادة الملك الشعبي العظيم ملك المغرب الشقيق لقب سيادة الملك الشعبي الذي اطلقه عليه ابناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة هذا اللقب المحبب كثيراً على الشعب العراقي ذلك لان سيادة الملك الشعبي محمد الخامس قد امتاز عن باقي الملوك بتضحيته وجهاده من اجل الشعب وبالمصاعب التي تحملها فهو الملك المجاهد.

وتذكرا لزيارته الكلية العسكرية وكلية الاركان وتعبيرا له عن شعور الجيش العراقي الذي هو جيش المغرب تقدم هذه النماذج من الاسلحة العراقية الخفيفة التي صنعت في المعامل العراقية كما تقدم من الجمهورية العراقية الخالدة هدية الى الشعب المغربي الشقيق باسم سيادة الملك الشعبي محمد الخامس رفا من الطائرات العصرية الحديثة لتكون نواة للقوة الجوية المغربية. ان هذا الرف بعد الان بكامل اسلحته ومعداته وادواته الاحتياطية سوف يوسم بعلامة الجيش المغربي والى جانبها علامة المثلث وحرف (ج) كناية عن الجيش العراقي ورمزا للنضال المشترك بين الجيشين المغربي والعراقي<sup>(١)</sup>.

بعدها غادر الوفد بغداد صباح يوم ٣ شباط بعد ان اجري محادثات مع المسؤولين العراقيين وكان في توديعه الجماعات نفسها التي استقبلته وفي مقدمتهم نجيب الربيعي وعبد الكريم قاسم وصدر بيان مشترك عن الزيارة جاء فيه:

"قام سيادة الملك الشعبي العظيم محمد الخامس ملك المملكة المغربية تلبية لدعوة الجمهورية العراقية بزيارة العراق ما بين الحادي والثلاثين من كانون الثاني والثالث من شباط ١٩٦٠ وخلال هذه الزيارة جرت محادثات حول القضايا التي تهم العالم العربي بصفة خاصة والوضع الدولي الراهن بصفة عامة، بين سيادة الملك الشعبي العظيم وبين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية وقد اتفق الجانبان على ما يأتي:-

١- تقوية وحدة الاقطار العربية وتنمية روح التقارب بينها واقامة العلاقات بين الجميع على اساس الاخوة والتعاون والتضامن والقيام بكل مسعى لجمع الصف العربي.

٢- إنتهاج سياسة اصلاحية ترمي الى النهوض بالاقطار العربية ورفع مستوى شعوبها وضمان استقلالها الناجز وتحقيق تقدمها واستقلالها وتاهيلها لاداء رسالتها في العالم بوحى من القيم الاسلامية السامية وعلى اساس الكرامة والنبيل والمثل العليا للقومية العربية والعدل والتاخي بين الشعوب.

٣- تقوية جامعة الدول العربية والعمل على تعديل ميثاقها بصورة تضمن المساواة التامة بين الدول المنخرطة فيها واحترام كيان كل واحدة منها وعدم التدخل في شؤونها وتجعل منها اداة فعالة للتعاون والتضامن بين الاقطار العربية.

(١) مبداي ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٥١.

٤-تأييد جميع الشعوب العربية التي تناضل في سبيل حريتها وتحررها وفي طلبيتها الجزائر وفلسطين وعمان وتأييد ارادة موريتانيا العربية المسلمة مع ارجاعها الى حضيرة المغرب كما كانت قبل الاحتلال الاجنبي.

٥-التضامن مع جميع الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل استقلالها وحريتها في ارجاء العالم.

٦-مساعدة كل جهد يبذل لتخفيف حدة التوتر الدولي وتقوية جانب السلم والتضامن في العالم على اساس احترام حقوق الانسان واستقلال وحرية الشعوب وفقا لميثاق الامم المتحدة<sup>(١)</sup>.

وقد عالجت الاحزاب في العراق حقيقة سياسة الملك المغربي وزيارته الواسعة الى البلدان العربية، فرأى البعض ان الملك قد:-

قام محمد الخامس بزيارة واسعة للاقطار العربية التقى بها قادة حكومات تلك الاقطار واجرى محادثات عديدة بقيت طي الكتمان ولكن الاحداث كشفت عن ماهيتها، فما ان استقر به المقام بعد رجوعه الى المغرب حتى بادر لاقالة وزارة النقابي عبد الله ابراهيم المدعومة والمؤيدة من جماهير الشعب كافة في المغرب ونصب نفسه رئيسا للوزارة وابنه نانبا له، وشن حملة (رجعية لتصفية الحركة الشعبية الثورية المتمثلة بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبالاتحاد المغربي للشغل كل ذلك للتمهيد لاعلان الاتفاقية الاستعمارية مع فرنسا التي كانت في حقيقتها موجهة مباشرة ضد ثورة الجزائر البطلة

وكشف في بيان آخر من الشهر نفسه أهداف محمد الخامس بالقول "ان حماس الحكومة الفرنسية في اعلان استقلال موريتانيا وربطها منذ اللحظات الاولى لميلادها بما يسمى بالاسرة الفرنسية وفي هذه الفترة بالذات لم يكن المقصود منه الاساءة الى حكومة محمد الخامس كما تحاول ان تصوره الان اجهزة الدعاية المغربية ....". وانما هو في الواقع حلقة جديدة في سلسلة طويلة من التامر الاستعماري على عموم الحركة العربية الصاعدة وعلى ثورة الجزائر المظفرة بالذات، ففي الوقت الذي اعلن فيه دىغول عن مشروعه الجديد الرامي الى ايجاد تسوية للجزائر عن طريق خلق حكومة جزائرية مزيفة وفي الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العامة للامم المتحدة للنظر في قضية اجراء استفتاء حر في القطر الجزائري

(١) جريدة الحرية، جريدة اتحاد الشعب ١ - ٤ شباط ١٩٦٠.

وفي الوقت الذي يعقد محمد الخامس اتفاقيته القذرة مع فرنسا في هذا الوقت بالذات أعلنت حكومة فرنسا استقلال موريتانيا وبعلاقتها هذا ارادت ان تدخ العالم بحسن نياتها وجدية مشاريعها تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها \* . ثم عدد البيان اعمال محمد الخامس في الداخل بحل جبهة التحرير المغربي في الصحراء وتآمره على الاتحاد العام للشغل وتعطيله الصحف واتهمه بمحاولة اجهاض الثورة الجزائرية ومنع الجزائريين من ادخال السلاح عن طريق المغرب<sup>(١)</sup>.

وقد التزم العراق بتأييد مطالبة المغرب بموريتانيا ولم يستجب لطلب المختار ولد دادا الذي ارسل برقية الى عبد الكريم قاسم طالبا ارسال وفد عراقي لحضور احتفالات الاستقلال في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٠ ثم شفعها ببرقية أخرى طالبا شجب مطالبة المغرب بموريتانيا والاعتراف باستقلالها وبحث مشكلتها في الجامعة العربية وطلب التأييد المادي والمعنوي من العراق واكد عروبة موريتانيا، وانطلاقا من موقف العراق المؤيد للمغرب فقد طلب من الاتحاد السوفيتي في ٣٠/ تشرين الثاني ١٩٦٠. تاجيل النظر في قبول موريتانيا في الامم المتحدة نظرا للنزاع القائم والى ان يبدي الشعب الموريتاني رأيه<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم ظل يتقرب الى المغرب وكذلك عندما ضرب زلزال مدينة اغادير المغربية والحق اضرارا فادحة بها اعلن في بيان له . نشرته الصحف الصادرة في ٣ اذار ١٩٦٠ قال فيه:-

"بيان الى ابناء الشعب الكرام من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة..

تضامنا مع اخواننا ابناء المغرب الشقيق قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢ اذار ١٩٦٠ التبرع لمنكوبي الزلزال في اغادير بمقدار ٢٠ الف دينار، كما قرر ارسال بعثة ومواد طبية واسعافات لا بداء المعونة للمصابين بالحوادث المذكورة"<sup>(٣)</sup>.

ولغرض تدعيم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المغربية فقد تم توقيع اتفاقية تجارية بينهما في الرباط يوم

(١) نضال البعث ٧/ ١٠٠ - ١٠١، ١١٣.

(٢) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٣٥٤.

(٣) مقررات مجلس الوزراء في يوم ٢/ ٣/ ١٩٦٠.

٩ مايس ١٩٦٠. وتضمنت الاتفاقية اقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة وتنمية وزيادة التجارة بينهما فاتها يعمالن على موازنة اقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهما، وان تمنح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب المفروضة على التجارة وتاليف لجنة مشتركة للسهر على تنفيذ الاتفاقية. وألحق بالاتفاقية جدول باسماء السلع العراقية المعدة للتصدير الى المملكة المغربية وجدول اخر بالسلع المغربية المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية. وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قاتون الاتفاقية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ يوم ١٧ تموز ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

ويقول قاسم الخطاط: "انه نتيجة لاتصالات سارة الجمالي زوجة فاضل الجمالي في الداخل والخارج صدر قرار عبدالكريم قاسم باستبدال الاعدام بالسجن ثم باعفائه والسماح له بمغادرة العراق بفضل تدخل محمد الخامس ملك المغرب الذي ربط قبول دعوة عبدالكريم قاسم له بزيارة العراق باعفاء الجمالي<sup>٢</sup>. ولم تقتصر الضغوط التي واجهها عبدالكريم قاسم من أجل إطلاق سراح فاضل الجمالي على كل من تونس والمغرب فقط بل شاركت فيها قوى محلية وإقليمية ودولية أخرى حتى اضطر عبدالكريم قاسم لإطلاق سراحه.

### اجازة الاحزاب السياسية

بعد صدور قانون الجمعيات يوم ١ كانون الثاني ١٩٦٠، واعلان بداية تنفيذه في يوم الجيش تقدمت يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ اربعة احزاب سياسية بطلب ترخيصها وهذه الاحزاب هي الديمقراطي الموحد لكردستان العراق (البارتي)<sup>(٣)</sup> وحزبان شيوعيان ترأس احدهما زكي خيري سعيد وترأس الاخر داود الصايغ. ١- الحزب الوطني الديمقراطي:

كان الحزب الوطني الديمقراطي أشد المرشحين بقانون الجمعيات لأنه كان من وجهة نظره يمثل مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر ومن هذا المنطلق دعا

(١) الوقائع العراقية (١) اب ١٩٦٠.

(٢) جريدة العرب (لندن) ٥ مايس ٢٠٠٠.

(٣) هو الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان وعند اجازته سمي الحزب الديمقراطي الكردستاني

جميع القوى السياسية للتضامن مع القانون. وقدم الاعضاء المؤسسون للحزب الوطني الديمقراطي كتابا الى وزير الداخلية حول تأسيس الحزب على ان يكون مركزه بغداد وهم كل من: محمد حديد (سياسي)، حسين جميل (محام)، هديب الحاج حمود (محام)، جعفر البدر (تاجر)، عواد علي النجم (محام)، خدوري خدوري (محام)، مظهر العزاوي (محام)، عبد الله عباس (محام)، يوسف الحاج الياس (محام)، نائل السمحيري (محام)<sup>(\*)</sup>، سلمان علي العزاوي (محام)، عراك الزكم (فلاح)، محمد السعدون (صحفي)، الدكتور حسن زكريا (محام) وقد وقع طلب التأييد لتأسيس الحزب اكثر من مائة مواطن<sup>(١)</sup> حسب نصوص قانون الجمعيات.

ويلاحظ ان زعامة الحزب كانت بيد محمد حديد لان كامل الجادرجي كان قد اعتزل العمل السياسي آنذاك وقد ذهب الى الاتحاد السوفيتي لغرض العلاج. وعندما حاولت قيادة الحزب اقناعه بضرورة العودة الى الحزب رفض ذلك لاختلاف وجهة نظره بالوضع السياسي العام والمواقف التي يجب ان يتخدها الحزب بهذا الخصوص<sup>(٢)</sup>.

ارفق مقدمو الطلب بطلبهم منهاج الحزب الاتي نصه:-

في الناحية السياسية:

أ - السياسة الخارجية:

١- يعمل الحزب على صيانة النظام الجمهوري في العراق وتعزيز سيادته واستقلاله وعلى اقامة العلاقات بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى على اساس من الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الامم المتحدة ومبادئ مؤتمر باندونك.

٢- يعمل الحزب على تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية ويقر العراق مع البلاد العربية الاخرى بالاسلوب الديمقراطي نوع الارتباطات بين اجزائها على اساس ديمقراطية مع ضمان حقوق القوميات والعناصر الاخرى فيها ويعمل الحزب على تحرير البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين واسترداد الاجزاء المسلوقة من الوطن العربي.

(\*) اسمه الحركي كما ورد في صفحة ١٢٥.

(١) اتحاد الشعب ٨ / ١ / ١٩٦٠.

(٢) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ص ٢٧٠.

٣- الدعوة الى توثيق عرى التضامن بين الشعوب الافريقية- الاسيوية والقيام بكل ما من شأنه تشجيع وتعزيز الحركات الوطنية التحررية في البلاد المحرومة من استقلالها.

٤- يتبع الحزب سياسة الحياد الايجابي، ويدعو الى التعاون الدولي المتكافئ على اساس المصالح المتبادلة، ويعمل على دعم السلم في العالم.

#### ب- النظام السياسي:

١- يعمل الحزب على اقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كيان الفرد، تكون فيه السيادة للقاتون ويحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف يكون المواطنون فيه احرارا متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بينهم بسبب من الجنس او اللغة او الدين او الراي او أي سبب اخر دون تفرقة بين الرجال والنساء.

٢- يعتبر الحزب، الوطن العراقي ميدانا للتعاون الحر بين جميع القوميات والعناصر التي يتكون منها الشعب العراقي.

٣- يعمل الحزب على ضمان الحريات المدنية والسياسية بما في ذلك حرية الكلام والنشر والعقيدة والتنظيم وغيرها بشرط عدم المساس بحريات الاخرين وعدم استغلال تلك الحريات بالشكل الذي يعرقل سير المجتمع وتطوره او يؤدي الى تهديد الحريات الديمقراطية بالخطر.

٤- يهدف الحزب الى اقامة نظام ديمقراطي نيابي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخابا مباشرا حرا.

٥- يعمل الحزب على ضمان استقلال القضاء بما يكفل العدالة والحقوق والحريات في الناحية العسكرية:

١- يعمل الحزب على ان يكون الجيش العراقي على مستوى عال من التسليح والتدريب الحديثين يمكنه من اداء مهمته الوطنية والقومية في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها.

٢- يعمل الحزب على توفير وسائل التثقيف العسكري لجميع ضباط ومراتب الجيش والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم وتعزيز كفاءتهم.

## الشرطة:

يعمل الحزب على ان تكون الشرطة على مستوى عال من الكفاءة والتدريب يمكنها من اداء واجباتها في حفظ النظام وامن البلاد ويعمل على توفير وسائل التثقيف لجميع ضباطها ومراتبها والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم.

## في الناحية الاقتصادية:

يعمل الحزب على اقامة مجتمع يسود فيه الرخاء والطمأنينة وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص، ويكون فيه العمل حقا للجميع ويكفل فيه حدا ادنى من الدخل لكل فرد يضمن له مستوى كريما من العيش لا وجود للعوز والقلق فيه، ويعتبر الحزب وجود الفروق الاقتصادية الكبيرة في المجتمع خرقا للعدالة الاجتماعية ولذلك فهو يعمل على تقليل هذه الفروق الاقتصادية بتطبيق الاقتصاد الموجه والعمل على تنفيذ خطة اقتصادية عملية شاملة لجميع نواحي الحياة الاقتصادية، وتطوير الانتاج وزيادته، وصيانة الاقتصاد الوطني من الاستغلال ومن السيطرة الاجنبية.

## أ- الصناعة:

١- يعمل الحزب على تصنيع البلاد بمقياس واسع وسريع بقيام الدولة بالمشاريع الصناعية الكبيرة وحماية الصناعة الوطنية ودعمها والاستفادة من التثبث الفردي ورؤوس الاموال الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني.

٢- دعم نقابات العمال بحيث تستطيع ان ترفع المستوى العام لاجور العمال ضمن الخطة العامة في التوجيه الاقتصادي وان تعمل لتحسين احوالهم وتجعل منهم قوة فعالة متعاونة في بناء الاقتصاد الوطني وتطوير حياة المجتمع العراقي.

٣- يهدف الحزب الى ان يضمن للعامل حق العمل وحرية اختياره باجر عادل يكفل له حياة كريمة ويعمل على تحقيق الضمانات ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة وغير ذلك من وسائل الحماية الاجتماعية.

## ب- التجارة:

يعمل الحزب على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بما يحقق مصالح الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات العراقية بحيث يساعد ذلك على بيع اكبر كمية منها وباعلى ثمن ممكن، وتنظيم الاتجار مع مختلف الاقطار على اساس المنافع المتبادلة،



والعمل على توفير الحاجات الضرورية للمستهلكين بأسعار معتدلة، والعمل على اشراك العراقيين ورؤوس الاموال العراقية بالوسع نطاق ممكن في التجارة الخارجية والمؤسسات العاملة فيها.

#### ج- الزراعة:

١- يعمل الحزب لتحقيق الاصلاح الزراعي بحيث تملك الارض للفلاح وتعطى له حرية التصرف فيها وتنظيم الفلاحين بجمعيات تعاونية تعمل على امدادهم بالبذور والالات والسلف والاسمدة وغيرها من المساعدات والخدمات اللازمة ومد الجمعيات التعاونية من قبل الحكومة بالمساعدات اللازمة لتحسين الانتاج وزيادته.

٢- يعمل الحزب على دعم الجمعيات الفلاحية المهنية للدفاع عن حقوق الفلاحين والعمل على رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني وجعلها اداة فعالة في تنظيم الريف وزيادة الانتاج الزراعي.

٣- يعمل الحزب على مكثفة الزراعة واخلال الوسائل العلمية الحديثة فيها والقيام بمختلف المشاريع التي تؤدي الى تطوير الزراعة ونموها والعناية بالثروة الحيوانية.

٤- يعمل الحزب على ان ينمي في الريف مقومات الحياة العصرية باتشاء القرى الحديثة واقامة مشاريع الماء والكهرباء فيه وتوفير اسباب المواصلات بين القرى والمدن وتشجيع الصناعات الريفية وتأسيس مراكز التصليح الالي وتعميم الخدمات الصحية والتعليمية والارشاد الزراعي وتحقيق قيام الوحدات المجمعنة وتقليل الفروق بين القرية والمدينة.

في الناحية الاجتماعية:

أ- الضمان الاجتماعي:

يعمل الحزب على تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد واداء الخدمات التي تهدف الى تحسين حالة الشعب.

ب- الصحة.

يعتبر الحزب الصحة الموفرة بدنيا وعقليا والسلامة من الامراض والعاهات حقا من حقوق المواطن ويعمل لتحقيق هذه الغاية. بالاهتمام بالدرجة الاولى بالوقاية من الامراض واعتبار هذه الوقاية الوسيلة الاساسية لرفع المستوى الصحي وذلك

بمنع الاوبئة واستئصال الامراض المتوطنة والعناية بتغذية الفرد وشروط عمله وسكنه ونشر الثقافة الصحية.

ويولى الحزب غاية خاصة برعاية الامومة والطفولة ويعتبرهما شؤونا تحميها الدولة، ويعمل على توفير الشروط الصحية في المدارس والمعامل وفي تنظيم القرى وتخطيط المدن، وكذلك الاهتمام بالطب العلاجي وتعميم العلاج المجاني بصورة فردية وجماعية في جميع انحاء العراق ورفع مستواه وتيسير الادوية وتنظيم الاتجار بها.

ج- التعليم:

يعمل الحزب على تعميم التعليم الابتدائي الالزامي وتوسيع التعليم الثانوي والعالي المجاني وتوسيع التعليم المهني والصناعي واعداد العدد الكافي من الفنيين والخبراء لمختلف نواحي الحياة العامة وتحقيق حياة جامعية حرة ونشر الثقافة العامة وتشجيع الفنون الجميلة ومساعدة الطلاب المتفوقين ماديا ورفع المستوى العلمي العام. ويعمل الحزب على وضع الخطط اللازمة لإزالة الأمية في مدة محددة.

د- الشؤون البلدية:

يعمل الحزب على ان يكون الاهلون اصحاب الراي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب المباشر لاعضاء المجالس ورؤساء البلديات وامين العاصمة ومساهماتهم مساهمة فعلية في ادارة شؤونهم المحلية، والعمل على جعل البلديات اداة كفوءة لتحسين مستوى المدن والقرى وتادية الخدمات المنوطة بها.

هـ- الاسكان:

يعمل الحزب لوضع منهج عام لتنفيذ مشاريع الاسكان في المدن والقرى بحيث يتوفر للمواطنين السكن الصحي اللائق والمحقق لاساليب الحياة العصرية.

و- النقابات والمنظمات:

يعمل الحزب على تعزيز الحياة النقابية وجعلها اداة صالحة لاداء مهماتها المهنية، وتشجيع التنظيمات الاجتماعية والعمل على تمكينها من اداء الواجبات التي تؤسس من اجلها لخدمة المجتمع بوجه عام.

ز- المرأة:

يؤمن الحزب بالمساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات<sup>(١)</sup>.

(١) اتحاد الشعب ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

وبعد مرور شهر من تاريخ تقديم الطلب ونظرا لعدم اعتراض وزارة الداخلية فقد عد الحزب مجازا يوم ٩ شباط ١٩٦٠. وذلك طبقا لقانون الجمعيات. وعقدت الهيئة المؤسسة للحزب في نفس يوم اجازته اجتماعا خاصا انتخب فيه حسين جميل سكرتيرا ونائل سمحيري امينا للصندوق وصلاح عبد الوهاب مسؤولا للذاتية ومحمد سعيد القرمللي مسؤولا عن قضايا الادارة وتوالت اجتماعات الهيئة المؤسسة من اجل تنظيم قبول الاعضاء الجدد والاعداد لعقد مؤتمره الجديد الذي اقتضته ظروف اجازة الحزب رسميا وقد حاول الحزب في الوقت نفسه وعلى نطاق واسع اقناع الناس بانه ليس تنظيما طبقيا بل يمثل الجميع ويعبر عن مصالح الجميع دون استثناء.

ويبدو ان الاقبال على الانتماء لم يكن واسعا لان رصيد الحزب كان رسيدا فكريا بالاساس وقد تركز الانتماء بخاصة على بغداد وعلى عدد من مدن الجنوب ومنطقة الفرات الاوسط وفي كركوك فيما كان الاقبال على الانتماء للحزب في مدن مهمة مثل الموصل محدودا الى درجة لم يتمكن من تأسيس فرع له فيها<sup>(١)</sup>.

وقد ظل الحزب يدعم حكم عبد الكريم قاسم وكان عبد الكريم قاسم يعد نفسه عضوا في الحزب حسب قول العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم الغزاوي<sup>(٢)</sup> السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم فحين اجيز الحزب دون عراقيل زارت الهيئة الادارية للحزب عبد الكريم قاسم لتقديم الشكر له ودامت الزيارة مدة طويلة جرت فيها احاديث ودية كثيرة اذ قال عبد الكريم قاسم حرفيا: أشغلوا اكم الحزب الشعبي الوحيد بين العمال والفلاحين واعتبروني عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي وما يقرره الحزب بلغوني به لانفذه".

وعندما حل موعد انعقاد المؤتمر الاول بلغ عدد المسجلين للاشتراك فيه (٢١٧٨) عضوا مع العلم ان نسبة التمثيل في المؤتمر كان ممثلا واحدا لكل عشرة اعضاء، وهو امر يدل على ان عدد المنتمين اليه كان متواضعا بالنسبة للحزب الاخرى، ومع ذلك فقد واجهت زعامة محمد حديد للحزب تحديا باشتداد الخلاف على بقائه في الوزارة بعد اجازة الحزب الى الحد الذي دفع قادة الحزب وعلى رأسهم حسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر الغزاوي وعواد علي النجم الى الانسحاب

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٠٣.

(٢) ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٧.

من عضوية الهيئة المؤسسة اذ عد هؤلاء بقاء محمد حديد في الوزارة دليل انفصاله عن الحزب وتحوله عمليا الى جزء من النظام بل والى اداة بيد رئيس الوزراء. وقدم هؤلاء مذكرة جماعية بهذا الخصوص في الرابع من نيسان ١٩٦٠ جاء فيها "ان ممثل الحزب في الوزارة لم يفتح الهيئة المؤسسة باي شأن من الشؤون التي تتعلق بالحكم او في موضوع أي حدث من الاحداث التي تمر على العراق او تقع فيه على خطورة الاحداث التي تكون تاريخ العراق الحديث وتعين اتجاهه ونحن بسبب من ذلك اصبحنا نجهل حقيقة السياسة التي يسير عليها الحكم كما نجهل الاتجاهات التي يتجه اليها مع ان المفروض في أي حزب يشترك في الحكم ان يكون على بينه من الامور العامة التي تعالجها الوزارة عن طريق ممثله فيها... نرى انفسنا غير قادرين على العمل في الهيئة المؤسسة للحزب وهي تضطلع بأعمال اللجنة المركزية الى حين انتخابها كما يقرر النظام الداخلي للحزب لذلك نرى انفسنا مضطرين الى الانسحاب منها محتفظين بعضويتنا في الحزب".<sup>(١)</sup> وبدلا من ان يستقيل محمد حديد من الوزارة استقال هو ايضا من رئاسة الحزب وحذا حذوه اخرون منهم يوسف الحاج الياس ومحمد السعدون وسلمان العزاوي ونائل سمحيري.

ولم يبق من اعضاء الهيئة المؤسسة الا خمسة اعضاء وهكذا اصبح الحزب يعيش أزمة لم يسبق ان مر بها خلال مسيرته السياسية واصبحت عودة كامل الجادرجي ضرورية لانتشال الحزب وقد عاد الجادرجي فعلا اثر نداء وجهه حسين جميل وكان الجادرجي قد عاد الى العراق في نيسان ١٩٦٠.<sup>(٢)</sup>

وفي الثالث من ايار ناشدت جريدة الأهالي الجادرجي قائلة: "أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي يناشدونكم أن تترأسوا مؤتمر الحزب الاول في العهد الجمهوري الذي سينعقد يومي الخامس والسادس من شهر مايس القادم ويأملون ان تلبوا رغبتهم هذه وان تحققوا هذا الأمل لهم". وقد استجاب الجادرجي لهذا النداء وأعلن ان وحدة الحزب هي فوق كل اعتبار وان الخلاف يجب ان يسوى بأي ثمن كان. ومع عودة الجادرجي ازداد الخلاف بين الزعيمين الامر الذي ادى الى انشقاق الحزب كما سنرى.

(١) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ج ١٣٠.

(٢) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٠٤.

## ٢-الحزب الشيوعي العراقي:

كان عبد الكريم قاسم قد أكد لعبدالقادر اسماعيل في إحدى زياراته له بعد محاولة الإغتيال التي تعرض لها أن الحزب الشيوعي سيجاز من بداية سنة ١٩٦٠ ولذلك رحب الشيوعيون بقانون الجمعيات بحرارة. وفي يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. قابل وفد من الاعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي وزير الداخلية وقدموا له اعلام التأسيس والميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب وفي ادناه نص الطلب. سيادة وزير الداخلية المحترم:-

بالنظر لصدور قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ الذي اعلن حرية التنظيم الحزبي لجميع المواطنين المخلصين للجمهورية ونظامها الديمقراطي بعد ان دكت ثورة ١٤ تموز التحررية المجيدة النظام الملكي الاقطاعي الاستعماري المباد الذي كان يحارب العمل الحزبي الوطني ويضطهد المناضلين المدافعين عن حرية وطنهم وسعادة شعبهم، وبعد ان اعلن قائد الثورة سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم عزمه على انتهاء فترة الانتقال في يوم الجيش الاغر وتثبيت النظام الديمقراطي في البلاد واطلاق حرية الشعب في التنظيم السياسي واجازة الاحزاب الوطنية المناضلة في سبيل الدفاع عن الجمهورية والذود عن استقلالها واتجاهها الديمقراطي، وطبقا للفقرة (الاولى) من المادة (الخامسة) من قانون الجمعيات المذكور نرجو ان نحيطكم علما برغبتنا في تاليف حزب سياسي باسم (الحزب الشيوعي العراقي) يكون مركز ادارته في بغداد، ويستهدف تعزيز استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وتوطيد النظام الجمهوري وتثبيت الحكم الديمقراطي، ويتوسل لتحقيق اغراضه بالوسائل السلمية الديمقراطية وفق احكام الدستور والقوانين المرعية.

ونقدم لسيادتكم طيا نظام الحزب (نظامه الداخلي وميثاقه الوطني) الذي وضع بالاستناد الى قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠. والذي سيمارس الحزب نشاطه بموجبه ويتقيد ببنوده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

زكي خيري سعيد

٩-١-١٩٦٠.

#### الاعضاء المؤسسون:-

توفيق احمد محمد	عراقي ٢٥ سنة	عامل نفط	كركوك.
زكي خيرى	عراقي ٤٨ سنة	محرر	بغداد.
حسين احمد الرضى <sup>(١)</sup>	عراقي ٣٧ سنة	معلم سابق	بغداد.
عزيز احمد الشيخ	عراقي ٣٤ سنة	موظف	بغداد.
عبد الرحيم شريف	عراقي ٤٣ سنة	صحفي	بغداد.
كاظم الجاسم	عراقي ٣٥ سنة	فلاح	حلة (القاسم)
الدكتور خليل جميل الجواد	عراقي ٤٠ سنة	طبيب	النجف.
عامر عبد الله	عراقي ٣٥ سنة	محام	بغداد.
عبد القادر اسماعيل	عراقي ٥٢ سنة	صحافي	بغداد.
كريم احمد الداود	عراقي ٣٧ سنة	صحافي	كويسنجق.
الياس حنا كوهاري	عراقي ٣٣ سنة	عامل	بغداد.
محمد حسين ابو العيس	عراقي ٤٣ سنة	محام	بغداد.
الدكتور حسين علي الوردي	عراقي ٤٠ سنة	طبيب	بغداد.
احمد ملا قادر الهاجلائي	عراقي ٣٥ سنة	فلاح	سليمانية.
عبد الامير عباس العبد	عراقي ٣٥ سنة	عامل سكك	بغداد.

#### سيادة وزير الداخلية المحترم:-

نحنيطكم علما باننا نؤيد طلب تاسيس الحزب الشيوعي العراقي المقدم الى سيادتكم من قبل السيد زكي خيرى سعيد ورفقائه، بعد اطلاعنا وموافقتنا على نظامه الداخلي وميثاقه الوطني.  
ولكم الشكر.

#### الاعضاء المؤيدون:-

حسين جواد القمر، صحفي، نوزاد نوري صالح، مستخدم اهلي، سليم حميد مرزه، صحفي، الدكتور يوسف اسماعيل البستاني، صحفي ومحام، كليبان صالح عامل، هنري مرمجي، محام، هاييت اسكندريان، تعهدات، محمد الملا عبد الكريم، صحفي، حسين علوان الرفيعي، محام، حسن عوينه، صحفي ومن اتحاد الادباء،

<sup>(١)</sup> المعروف بسلام عادل.

جواد كاظم محمد جواد، موظف، سلمان حسن العقيدى، موظف، علي الوتار، عامل، محمد راضي شبر، وكيل اخراج، عسكر العيبي، مستخدم، عبد الفتاح حمدون، تلجر، هادي عبد الامير، مستخدم، عزيز عبد الهادي، محام، جبار حمادي، عامل، علي شعبان، عامل، خضر سليمان، عامل، بديع عمر نظمي، صحفي، علي محمد كوره موسى، موظف، حسن محسن علي، معاون سائق قاطرة، حسين محمد جودت عامل، حسين صبيح العلاق، معلم، سعيد الحاج تقى التكمجي، عامل، حسين علوان العامري، عامل، عبد الغني مهدي كاظم، عامل، ناجي ابراهيم العبيدي، عامل، منيرة عبد الرزاق، موظفة، غائب طعمة فرمان، كاتب، عبد الله حمزة كاسب، باقر محمد الموراني، ميكانيكي، حافظ تركي الهيتي معلم، دلي مريوش المسلم، معلم، محي الدين عبد الرحمن مستخدم، هادي صالح متروك، مستخدم، ناهدة عبد الحميد العبايجي، ربة بيت، خاتم زهدي طالبة جامعية، مهدي عبد الكريم مدرس، محمد صالح بحر العلوم شاعر الشعب، سعيد ملا احمد مام يونس، فلاح، علي شيخ حسين برزنجي، كاسب، نائب عبد الله محمد صالح عامل، يوسف متي، صحفي، شهيد ابراهيم شبع، عامل، محمد علي الدجيلي، عامل، علي حسين الرشيد، مدرس، طه علوان، مهندس، موسى ابراهيم سوادي، نجار، عبد الوهاب احمد، فلاح، شهاب احمد فلاح، وجدي شوكت سري، طالب- كلية الهندسة، عباس فاضل المرعب، طالب- كلية التربية، عمر حسون طالب في كلية الاداب، فاهم الفرهود، فلاح، عبد الجبار وهبي، كاتب ومدرس، خالص محي الدين موظف، رضا جليل ابراهيم كاتب اهلي، ورؤوف قادر معروف، فيتر (عامل)، احمد معروف سعيد، خباز، صفية الشيخ محمد، قابلة، عدنان عباس الكردي، مزارع، حسين عبيد ابو خيط، مزارع، حسن الشيخ محي الدين، رجل دين، محمد صالح الحاج قادر، بزاز، هاشم امين جعفر، عامل نفط، محمود فتاح عامل، جاسم محمد خطاب، فلاح، ابريم شماس، عامل، مظهر علي الدليمي، فلاح، ماجد عبد الرزاق، محامي، عبد الوهاب الرحبي، مزارع، عادل الحاج سليم، ملاك، حاج فقي عولا، فلاح، شيخ محمد محمد مستخدم اهلي، فاتح رسول، صاحب دكان، احمد لزار مصطفى، صاحب مكتبة، علي مولود، فلاح، سامي نادر، معلم، جاسم محمد المطير، مستخدم.

وأرفق طالبو التأسيس طلبهم بمنهاج الحزب الذي اسموه (الميثاق الوطني).  
تضمن الميثاق خمسة ابواب وخاتمة، وقد جاء في الباب الاول "صيانة

الجمهورية وتعزيز نهجها التحرري والديمقراطي" ان الحزب يكافح بحزم ضد اعداء الثورة في الداخل والخارج ويعمل على انتهاج سياسة تنسجم مع ارادة الشعب وتلبية حقوقه كما يعمل من اجل ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية في العراق، كما يعمل الحزب من اجل السير في سياسة عربية تحررية تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان العراق جزء من الوطن العربي ويعمل الحزب من اجل انتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة تقوم على صيانة وتعزيز الاستقلال الوطني والسير بثبات في سياسة مكافحة الاستعمار وتوثيق علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية.

أما الباب الثاني من الميثاق فقد خصص للسياسة الاقتصادية وتضمن وجوب تصنيع البلاد وذلك بعبئة الموارد والطاقت الانتاجية كما تضمن ضرورة انجاز الاصلاح الزراعي وتنشيط التجارة وتعزيزها ورسم سياسة مالية سليمة تضمن تعزيز النقد ومعالجة السياسة النفطية وفقا لمصلحة الوطن واكد على احترام الملكية الخاصة والعمل من اجل انقاص الحد الاعلى لملكية الارض وافساح المجال لراس المال الوطني وتوجيهه. ودعوة شركات النفط الى زيادة حصة الحكومة من الارباح وحصر امتيازاتها في حدود الابار المستثمرة.

وخصص الباب الثالث للعمل وشؤون الطبقة العاملة واكد ضرورة معالجة البطالة بين العمال ورفع الحد الأدنى للاجور وتعديل قوانين العمل والضمان الاجتماعي.

وتناول الفصل الرابع حقوق الفلاحين وضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتمكينهم من حقوقهم في الارض ومساعدتهم على استغلالها.

اما الباب الخامس فخصص لحياة الشعب وتضمن العمل من اجل السير بخطوات عملية لرفع مستوى الشعب المعاشي والمساهمة في رفع مستواه الصحي وتطوير سياسة ومستوى التعليم والثقافة والعمل على تمتع المرأة بحقوقها السياسية الكاملة.



ومما جاء في النظام الداخلي للحزب.

## الباب الاول الحزب

المادة الاولى:

يدعي حزبنا بـ (الحزب الشيوعي العراقي)، مركزه العام في بغداد ويؤلف له فروعاً في اللوية.

المادة الثانية:

ان الحزب الشيوعي العراقي انبثق من غمار حركة الطبقة العاملة والحركة الوطنية الثورية في العراق باتيا اهدافه ونظمه وسياسته على اساس ظروف العراق الموضوعية وخصائصه القومية والاجتماعية ومسترشداً بالنظرية الماركسية-اللينينية.

والحزب الشيوعي العراقي اتحاد جهادي اختياري يضم الشيوعيين من العمال والفلاحين والمتقنين وسائر ابناء الشعب الذين تجمعهم وحدة الارادة والعمل. والحزب الشيوعي العراقي هو الطليعة الكفاحية المنظمة للطبقة العاملة في العراق التي تعتبر تحالف العمال والفلاحين حجر الاساس في وحدة نضال الطبقات المعادية للاستعمار والاقطاع وفي اتحاد جميع القوى الوطنية والديمقراطية. والحزب الشيوعي العراقي يعمل من أجل وحدة كفاح الشعب العراقي بقوميتيه الرئيسيتين العربية والكردية واقليته القومية والدينية كالكردمان والكلدان والاثوريين والارمن على اساس الاعتراف بالحقوق القومية والنضال من اجلها وهو يحترم التقاليد الاجتماعية والدينية لكل ابناء الشعب ويعمل على احياء التقاليد الثورية والوطنية والقومية وعلى بعث الافكار التقدمية في تاريخ الشعب العراقي وتاريخ الامة العربية.

والحزب الشيوعي العراقي يعمل بثبات من أجل صيانة الجمهورية العراقية من مؤامرات الاستعمار والاقطاع وعملائهما ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني وانجاز الحقوق الديمقراطية للشعب ومن اجل، التعاون الوثيق مع كافة الشعوب العربية في كفاحها التحرري ضد الاستعمار والصهيونية ومن اجل المساهمة في الدفاع عن قضية السلم في العالم.

والحزب الشيوعي العراقي يؤمن ويعمل من اجل تضامن الطبقة العاملة

والبشرية، ستقدمية في العالم اجمع ضد الاستعمار والاستغلال وفي سبيل تمتع كل الشعوب دون استثناء بحريتها في تقرير مصيرها وحققها في التمتع باستقلالها الوطني وصيانتة وفي سبيل الديمقراطية والاشتراكية.

وتناول الباب الثاني عضوية الحزب وشروطها والباب الثالث المبادئ التنظيمية وبناء الحزب والباب الرابع الهيئة المركزية في الحزب والباب الخامس منظمات الحزب<sup>(١)</sup>.

وقد طلبت وزارة الداخلية من مديرية الأمن العامة تزويدها بما يتوفر لديها من معلومات عن طالبي التأسيس ونشاط الحزب وغاياته وارتباطاته والأسس التي تقوم عليها الشيوعية وبما اذا تتوفر بطالبي التأسيس شروط العضوية وامكان اجازة الحزب.

وفي أدناه تقرير مديرية الامن العامة المقدم يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠ الى وزارة الداخلية حول طلب الحزب الشيوعي.

كتابكم المرقم ٥٦ في ١١ / ١ / ١٩٦٠.

نقدم الملحوظات التالية حول مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي والمعلومات

المتوفرة لدينا عنهم:-

١- لم تقدم الزمرة معظم أسماء اقطاب الحزب الشيوعي مما يدل على انهم يحملون نيات اخرى في اعمالهم وانهم غير مطمئنين الى سياسة الحكومة.

٢- ان هذه الزمرة ومؤيديهم قد شجعت اعمال العنف والارهاب التي حدثت في انحاء العراق في صيف ١٩٥٩ ولقد ادانتهم المحاكم العرفية والعسكرية والمدنية فنال البعض منهم جزاءه ولا يزال الباقي ينتظرون دورهم في المحاكمات كما انهم رفعوا الشعارات غير الوطنية التي لا تمت الى تربة الوطن بشيء وهم في ذلك قد ساهموا في احداث البلبلة والتشويش مع الطامعين والرجعيين والمدسوسين وتحريض الفلاحين لخرق القوانين والانظمة لاهراج موقف الحكومة الوطنية نتيجة لما حدث بسبب قلة الحاصل الزراعي والانتاج.

٣- لم تدعن هذه الزمرة الى نداء الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم بتجميد نشاط الاحزاب بل بالعكس فانهم اخذوا بتشككون في اعمال الحكومة الوطنية وينشرون

(١) نظرا لطول منهاج الحزب ونظامه الداخلي فقد تم تلخيصه من جريدة اتحاد الشعب ١٠ / ١ / ١٩٦٠. الحزب الشيوعي العراقي، الميثاق الوطني والنظام الداخلي (بغداد ١٩٦٠).

المقالات المدسوسة خاصة في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الاحرار وقد شكلت الجبهة الوطنية وصاروا يحملون التواقيع لتأييدها بداعي انها قد قامت بعلم من الزعيم والحكومة وكان الغرض من ذلك احراج موقف الحكومة الوطنية وازهارها مقصرة في سياستها.

٤- ان هذه الزمرة كانت السبب في تفرقة صفوف الشعب واجساد التكتلات بين ابنائه بعد ان اخذت تنشر الاكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين والموظفين وتتشكك في جميع المواطنين كما انها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويدّعن لارادتها بالخائن والمتآمر وكان ذلك سببا لبث الرعب والخوف واستغلال الطامعين في الداخل والخارج للنيل من الجمهورية الخالدة.

٥- ان هذه الزمرة قد تسرت واخفت بعض الاشخاص الذين صدرت أوامر القاء القبض بحقهم او ابعادهم من العراق وان السيد عامر عبد الله قد اعترف بانه على استعداد لتسليم احد هؤلاء المبعدين على شرط إبقائه في العراق ولا يزال ذلك الشخص مختفيا لديه وهذا ما يدل على عدم تعاونهم مع الحكومة الوطنية وسعيهم لتشجيع الآخرين لخرق القوانين.

٦- أرادت هذه الزمرة استغلال الثورة لخدمة مصالحها بعيدا عن تربة الوطن وبعد أن فشلت في خطتها أعلنت في صحفها اعترافها بالأخطاء التي صدرت عنها ولا يستبعد ان يعودوا في المستقبل الى اكثر مما قاموا به بعد ان يمهّدوا السبيل لها ويعملوا لتنفيذها سرا بواسطة أقطابهم غير المذكورين وعلنا بواسطة الحزب.

٧- فيما يلي ملحوظاتنا بالنسبة للمواد الواردة بكتابكم المشار اليه اعلاه.

#### المادة الرابعة - الفقرة (١):

وجوابا عليها نقول ان الحركة الشيوعية هي حركة عالمية (أممية) لا تعرف لها وطناً بل انها تسعى لغاية السيطرة على العالم وتألّف حكومة شيوعية أممية، لذلك فانها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع كافة الاحزاب الشيوعية في العالم لمصلحة حزبية بحتة دون الحساب لمصلحة الوطن اي حساب ولما كانت جميع الاحزاب الشيوعية مرتبطة أو بالأحرى تأخذ تعاليمها وما يجب أن تعمله من (الكومنترن) أي هيئة الارتباط للاحزاب الشيوعية في العالم وان هذه التعاليم بالطبع ستكون لصالح دولة اجنبية، لذا فان الأسس التي يسير عليها الحزب الشيوعي العراقي ستكون حتماً

لصالح البلاد الاجنبية دون غيرها وهذا ما تسير عليه جماعة اتحاد الشعب التي هي جماعة زكي خيري، يرجى ملاحظة كتابينا ٩٦٠٧ في ١٩ / ١٢ / ١٩٥٩ و ٩٧٧٦ في ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٩ حول مخطط البصرة.  
المادة الرابعة - الفقرة (٢ - ٣):

أنها تتعارض مع النظام الجمهوري، ان النظام الجمهوري لجمهوريةنا الخالدة هو الديمقراطية المتحررة اي حرية الافراد في النشر والبيع والشراء (التجارة) والتملك والعقائد وحرية الاديان وغير ذلك دونما قيد او شرط عدا ما يختص بالاعتداء على حريات الاخرين بينما ان الحزب الشيوعي العراقي باسم زكي خيري ورفقاه هو لغاية نشر المبادئ الشيوعية في العراق وبالتالي الاستحواذ على الحكم بالقوة وفرض النظام الشيوعي اي فرض دكتاتورية طليعة البروليتاريا كما ظهر ذلك من الاعمال التي اسندت اليها وما نشره في صحيفتهم اتحاد الشعب وهذا يتعارض تماما مع نظامنا الجمهوري الديمقراطي.

المادة الرابعة - الفقرة (٤):

لقد لاحظنا كدائرة ذات اختصاص بان الطريق الذي تسير عليه الشيوعية وخاصة زمرة حسين الرضوي (سلام عادل) وبالتالي اصبحت زمرة زكي خيري بانها تسير على تفريق القوميات في الوطن الواحد والوقوف بجانب قومية ضد الاخرى لضعافهما وبالتالي يسهل ضرب القوميات - وهذا نفس الطريق الذي يجب ان تسير عليه في معاملة الاحزاب الاخرى لغرض الاستيلاء على الحكم وتسمي نفسها اي الشيوعية بالحركة (الأممية) اي شعوبية وهذا يعني انها تعتبر القوميات خطرا يجب مقاومته والقضاء عليه ويتأيد ذلك من المنشور المري لجماعة اتحاد الشعب المؤرخ في ١٠ / ١٩٥٩ والذي نصه.. (على الاعضاء ان يكونوا حذرين للغاية خلال الاشهر القادمة بالنسبة للأحداث السياسية التي يمر بها حزبنا الان. ان الحركة القومية في كردستان والعراق قوية وتظهر ميلا للقوميين العرب مما سيخرج موقفنا بالنسبة لنا ولل قضية الكردية وهذا يعزز البعثيين في العراق كأكبر حركة عربية منظمة كما وان وضع الحكومة ليس بجانبنا فيقتضي منا العمل السريع لمواجهة الموقف على أن نتلخص لتشويش الأفكار حول الوحدة العربية في كردستان العراق واثارة الأكراد على من في العراق ويفوضون الشيوعيين في القسم العربي من العراق لإثارة السواي

العام في العراق حول قضية الأكراد واخذ العطف عليهم...).

أما فيما يخص الأديان والمذاهب وهذا لا مجال لبحثه إذ إن كل شخص يؤمن بالمبادئ الشيوعية يجب وقبل كل شيء أن يسحب اعترافه بالله تعالى وهذا ما جاء في الصفحة (٢٧) في كتاب مهمات منظمات الشباب تأليف (لينين) كما وإن هناك اعترافات صريحة وواضحة من الزعماء الشيوعيين بالمعنى نفسه لا تخفى على العام والخاص أنها وبعبارة اصح تعمل على هدم الأديان السماوية وضرب المذاهب والمعتقدات الدينية وتسفيهاها واعتبارها خرافات رجعية وهذا ما تطبقه زمرة زكي خيري.

#### الفقرة الخامسة:

إن من واجب بل من مبادئ كل حزب شيوعي في العالم هو السيطرة وفرض سلطته بأي شكل مستعملا القوة والعنف في سبيل الاستحواذ على الحكم هذا هو غاية الحزب وهو القسم المستور من مبادئه التي قدمتها زمرة زكي خيري ولكن في الحقيقة والواقع هو كما اسلفنا.

#### المادة (٣١) الفقرة (٢):

إن الحزب الشيوعي العراقي زمرة زكي خيري تعمل ولا زالت تعمل للحصول على اعضاء ومؤيدين بين القوات المسلحة وخاصة بين وحدات الجيش وفي تاريخ ٩ - ١٠ / ٨ / ١٩٥٩ كشف النقاب عن منظمة شيوعية من زمرة اتحاد الشعب برئاسة زكي خيري في مدينة بعقوبة بدار مهدي صالح الريحاني تعمل بين وحدات الجيش الامر الذي يدل على مدى سوء نية هذه الزمرة وذلك لغرض شق صفوف القوات المسلحة واستعمال القوة لغرض سيطرتها.

#### المادة (٣٣):

أما ما جاء في هذه المادة بشأن مؤسسي الحزب والذين يجب ان تتوفر فيهم شروط العضوية فإن المعلومات المسجلة لدينا عن الأعضاء والمؤسسين من زمرة زكي خيري ورفقائه تلخصها في المعلومات المرفقة بطيه ازاء اسم كل منهم.

#### المادة (٣٤):

المعروف عن الحزب الشيوعي العراقي زمرة زكي خيري وضع اسماء مستعارة سرية ورمزية للاعضاء والمؤيدين وهذا غير معروف في الاحزاب الاخرى وكما انه متعارض وحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون.

٨- بالنظر لما ذكرناه في اعلاه والمعلومات المسجلة ازاء اسماء المؤسسين المرفقة بطيه فاتنا لا نؤيد منح هذه الزمرة اجازة تأسيس الحزب الشيوعي، يرجى التفضل بالاطلاع والامر بما تنسبونه.

العقيد (١)

عبد المجيد جليل  
مدير الامن العام

ولذلك ظل زكي خيري وجماعته اربعة اسابيع من دون جواب وباقتراب اخر يوم للمدة المحددة بالقانون تسلمت الهيئة المؤسسة الكتاب الاتي:-

كتاب وزارة الداخلية

المرقم ش: ح- ٤٩٧

والمؤرخ في ٦- ٢- ١٩٦٠

الى طالبي انشاء الحزب الشيوعي العراقي ببغداد

السيد زكي خيري ورفقاه

الموضوع - تصحيح النظام الداخلي للحزب

إشارة الى طلبكم المسجل لدينا في ٩- ١- ١٩٦٠.

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم- ١- لسنة ١٩٦٠. نرجو إجراء التعديلات والإضافات التالية في النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي المراد إنشاؤه وإعلامنا:-

١- إضافة كلمة (كتابة) الى اخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه كما تشترط الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون المذكور.

٢- حذف كلمة "الثورية" الواردة في الفقرة الاولى من المادة الثامنة منه لتعارضها مع احكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون.

٣- نظرا الى ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ منه لم توضح النسبة اللازمة من اصوات اعضاء المؤتمر الوطني لقرار تعديل منهاج ونظام الحزب فانه يقتضي

(١) نسخة محفوظة في مكتبة الاستاذ خليل الزوبعي. ولم تجد المعلومات المرفقة عن الاعضاء المؤسسين.

تقييد ذلك بموافقة اكثرية ثلثي الاعضاء كما تشترط الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون.

٤- ان الفقرة ٤ من المادة ١٢ لم تشر الى الحد الادنى لاعضاء اللجنة المركزية لذلك يقتضي تقييدها بما يتفق وحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون.

٥- حذف كلمة "الثورية" من الفقرة هـ- ٢ من المادة ١٤ منه لنفس الأسباب الواردة في الفقرة الثانية اعلاه.

٦- اعادة صياغة المادة ١٥ منه في ضوء احكام المادة ١٣ من القانون.

٧- لوحظ ان نظام الحزب غير موقع من الاعضاء المؤسسين كما اشترط في مستهل المادة الثانية من القانون كما لم تدون فيه المعلومات المطلوبة عن كل عضو كما تشترط الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

وترى هذه الوزارة وجوب تحديد وابعاض القصد من تعبير (الميثاق الوطني) وكذلك ابعاض تعابير (الماركسية- اللينينية). بالنسبة الى اهداف الحزب.

وزير الداخلية

صورة منه الى:-

الحاكم العسكري العام

متصرف لواء بغداد

مديرية الشرطة العامة

مديرية الامن العامة

ونزل زكي خيري سعيد عند طلبات الوزارة ومقترحاتها مادة مادة وهو ما تضمنه جواب الهيئة المؤسسة للحزب على كتاب وزارة الداخلية يوم (٨) شباط الاتي نصه.

سيادة وزير الداخلية المحترم:-

اشارة الى كتابكم المرقم ش: ح- ٤٩٧ والمؤرخ ٦- ٢- ١٩٦٠ الموجه

الينا حول "تصحيح النظام الداخلي للحزب" نعلمكم بموافقتنا على اجراء التعديلات والإضافات التالية في النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي:

١- اضافة كلمة "كتابة" الى اخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه.

٢- حذف كلمة "الثورية" الواردة في اخر الفقرة الاولى من المادة الثامنة منه.

٣-تقييد النسبة اللازمة من اصوات اعضاء المؤتمر الوطني لاقرار تعديل منهاج ونظام الحزب بموافقة ثلثي الاعضاء واطافة ذلك الى المادة ١٢ منه، فاصبحت الفقرة الثانية كما يلي:-

(إقرار برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتعديلها بموافقة اكثرية ثلثي اعضاء المؤتمر - حسب القانون).

٤-تعديل الفقرة ٤ من المادة ١٢ كما يلي: (تحديد عدد الأعضاء والأعضاء الإحتياط للجنة المركزية للحزب على ان لا يقل عدد أعضائها عن سبعة اشخاص وانتخاب اللجنة المركزية لمدة عام واحد يجوز بعدها اعادة انتخاب الاعضاء المنتهية مدة عضويتهم).

٥- حذف كلمة "الثورية" من الفقرة هـ- ٢ من المادة ١٤ منه.

٦- اعادة صيغة المادة ١٥ منه كما يلي:

المادة الخامسة عشرة- فروع الحزب في الالوية:-

١-يؤلف الفرع بقرار من الهيئة المؤسسة او اللجنة المركزية بعد تقديم طلب اليها من قبل سبعة اشخاص على الاقل من اعضاء الحزب وبعد استكمال الاجراءات القانونية.

٢- الهيئات العامة للفروع تعقد في كل عام مرة واحدة وتنتخب لجاتها لمدة عام واحد بموافقة اللجنة المركزية ويجوز اعادة انتخاب اعضاء اللجان بعد انتهاء مدة عضويتهم، تحدد اللجنة المركزية عدد اعضاء هذه اللجان على ان لا يقل عن سبعة اشخاص لكل لجنة.

٣- تدبر لجان الفروع عمل الحزب في منطقتها وفق المبادئ والاسس العامة التي يحددها هذا النظام وتطبق سياسة الحزب وقراراته الصادرة من الهيئات العليا وتتخذ القرارات في مجال عملها وهي مسؤولة عن مراقبة عمل الحزب في منطقتها وتضبط السجلات والمالية وفق القانون وترفع اللجنة المركزية تقارير عن نشاطها ومنجزاتها وتقاريراتها ومناهجها الخاصة ومالياتها وتنتخب سكرتاريها.

٤- للجنة المركزية ان تبذل وتنحي سكرتاري وأعضاء لجان الفروع في الفترة بين انعقاد اجتماعيين للهيئة العامة لمنطقة الفروع على ان يعوض ذلك على الهيئة العامة للفرع حين انعقادها.



٥- وقد اضيفت مادة جديدة الى النظام الداخلي لتصبح المادة ١٨ منه وهي تتضمن المعلومات المطلوبة عن كل عضو مؤسس كما تشترط الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون.

ونقدم لكم طيا النظام الداخلي المعدل موقعا من قبل الأعضاء للمؤسسين محتويا ما طلبتموه من التعديلات والاضافات راجين ضمه الى طلب تاسيس الحزب الشيوعي العراقي.

وجوابا على العبارة الاخيرة من كتابكم المذكور حول تحديد وايضاح المقصد من تعابير "الميثاق الوطني" و(الماركسية- اللينينية) بالنسبة لاهداف الحزب تقدم التوضيح التالي:-

الماركسية- اللينينية هي النظرية العلمية التي تبحث في القوانين العامة لتطور المجتمعات. وبالنظر الى انها قد برهنت في التطبيق على انها اصدق وارقى نظريات علم تطور المجتمع فقد اخذت تسترشد بها وتنتفع بافكارها مختلف القوى التقدمية في العالم- وفي مقدمتها الاحزاب الشيوعية واحزاب العمال وكذلك العلماء والمفكرون- ليس في البلدان الاشتراكية فحسب وانما في كل الاقطار الاخرى في العالم ايضا.

وعندما تعتمد هذه الأحزاب النظرية الماركسية- اللينينية دليلا لها في العمل لا تتناولها كقواعد جامدة او "وصفة" جاهزة للتطبيق وانما تسترشد بها لتشخيص اهدافها- طبقا لحاجات المجتمع وظروفه الموضوعية وخصائصه القومية او المحلية.

وعلى اساس ذلك واسترشادا بالنظرية الماركسية- اللينينية صيغت وحددت اهداف حزبنا على الشكل الذي تضمنته المواد العشرون لـ "الميثاق الوطني" المقدم اليكم مع طلب تاسيس الحزب.

اما المقصود بتعبير (الميثاق الوطني) فهو مجموعة الاهداف التي قدمت اليكم مرفقة بمقدمة علمية استخلصت على اساسها تلك الاهداف.

وكما تلاحظون فان "الميثاق الوطني" يدل على نفسه بنفسه- من خلال المواد التي تضمنت الاهداف التي يعمل الحزب على تحقيقها وكذلك من خلال الايضاحات الواردة في المقدمة.

وقد اطلقنا عليه تعبير "الميثاق الوطني" لان ما تضمنه من اهداف هو من

مصلحة جميع القوى الوطنية وrehn بتعاونها.

وهكذا يتبين ان تعبير "الميثاق الوطني" يوازي تعبير - المنهاج - الذي قدم اليكم من جانب الهيئات المؤسسة للحزاب الاخرى. ولازالة الالتباس نرى وضع كلمة - المنهاج - حيث ما ورد تعبير "الميثاق الوطني".  
هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي/ العراقي

٨ / ٢ / ١٩٦٠

وقد ارفق الجواب بصورة المنهاج والنظام الداخلي بصيغتهما المعدلة وفي الوقت نفسه وبناء على نصيحة سوفيتية أراد الحزب الشيوعي التفاهم مع داود الصائغ الذي كان قد تقدم بطلب يوم ٩ كانون الثاني لتأسيس حزب باسم الحزب الشيوعي العراقي وذلك من اجل احتوائه <sup>(١)</sup> الا ان جماعة زكي خيري فشلت في ذلك لان الصائغ طلب تجميد عدد من اعضاء المكتب السياسي وهم جمال الحيدري وعامر عبد الله وسلام عادل بوصفهم المسؤولين عما اسماه الاحراف اليساري في الحزب واصر على تشكيل لجنة تأسيسية مشتركة يمثل فيها الطرفان تمثيلا متساويا <sup>(٢)</sup> وقد اتضح ذلك من البيان الاتي الذي نشرته اتحاد الشعب يوم ٤ شباط ١٩٦٠ لجماعة من الهيئة المؤسسة لجماعة الصائغ.

خلال جلستين جرت مفاوضات بين وفدنا وبين السيد زكي خيري ورفاقه، وقد طرح وفدنا وجهة نظره على اساس البيان الرابع المنشور في جريدة المبدأ، كما طرح السيد زكي خيري ورفاقه وجهة نظرهم التي تتلخص في:-

١- سحب طلبنا الرسمي الذي تقدمنا به الى وزارة الداخلية بخصوص تأسيس "حزب شيوعي".

٢- عرض مشاكلنا وارائنا على الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي التي يرأسها السيد زكي خيري.

٣- ان تشكل الهيئة المؤسسة الاخيرة لجنة خاصة لدراسة آرائنا ومشاكلنا بسروح مبدئية ايجابية.

(١) اتحاد الشعب ١٩٦٠/٢/٩.

(٢) مذكرات بهاء الدين نوري، ص ٢٠٠.

٤- ان يفسح المجال لنا لعرض آرائنا ووجهة نظرنا على اول مؤتمر سيعقده الحزب خلال عمله القانوني.

وبعد ان فكرنا ملياً في المشكلة التي نشأت من تقديمنا طلب بتأسيس "حزب شيوعي"، وحرصاً منا على وحدة الحركة العمالية وعلى عدم ايجاد عراقيل امام تطور النهج الديمقراطي لجمهوريتنا، وحيث ان مبادئ الماركسية اللينينية لا تبيح اية محاولة لشق وحدة الحزب مهما كانت الذرائع، وحيث اننا لا ننكر واقع ان الشيوعيين العراقيين قد منحوا ثققتهم الهيئة المؤسسة التي يترأسها السيد زكي خيري فقد قررنا المبادرة الى سحب الطلب الذي كنا قد قدمناه الى وزارة الداخلية مع السيد داود الصائغ، والابتعاد عن كل عمل من شأنه التأثير على وحدة الحركة العمالية، مما يستفيد منه الاستعمار والرجعية.

وعلى الرغم من اننا لا نزال محتفظين ببعض آرائنا ووجهات نظرنا، الا اننا قد ادركنا بأن اللجوء الى اية محاولة اتشاقية كتقديم طلب ثان بتأليف حزب شيوعي، هو طريق خاطيء ولا يحل اية مشكلة، بل هو طريق يعيد المشاكل والاضرار بالحزب والحركة الوطنية.

إننا نناشد السيد داود صائغ واخواننا الثلاثة الآخرين اعضاء هيئتنا المؤسسة الذين لم يوقعوا على هذا البيان وكذلك ندعو مؤيدي طلبنا بان يحذوا حذونا في الابتعاد عن العمل الخاطيء والرجوع الى الطريق الصائب، طريق الماركسية اللينينية، لخدمة الحزب الشيوعي والحركة الوطنية، ولخدمة الشعب والجمهورية الخالدة.

نرجو من وزارة الداخلية المحترمة ان تعتبر بياننا هذا بمثابة قرار من الهيئة المؤسسة التي اشتركنا فيها بطلب تأسيس "الحزب الشيوعي العراقي بشكله العلني" لغرض سحب طلبنا المشار اليه واعتباره ملغياً، وفقاً للقانون وللنظام الداخلي الذي ارفقناه بالطلب، بصفتنا نكون اكثرية الهيئة المؤسسة.

١- عيسى احمد الغزاوي - مهندس ميكانيكي.

٢- فرج محمود - موظف بمصرف الرافدين.

٣- موسى مشكور - كاتب اهلي.

٤- هاشم حميد السامرائي - سكرتير نقابة عمال ومستخدمي الاحذية والدباغة والسراجة.

٥- عبد الامير حسون جواد- طالب جامعي ومستخدم اهلي وسكرتير تحرير جريدة- المبدأ.

٦- ليلى الناشيء- طالبة جامعية.

٧- جورج يعقوب- عامل نقابي.

٨- ضياء حميد الموسوي- مهندس منطقة مباني العاصمة<sup>(١)</sup>.

وبعد اجازة جماعة داود الصائغ في ٩ شباط توقع الحزب الشيوعي اعترافا محتملا آخر فبادر يوم ١٤ شباط الى التنازل عن اسمه وابلغ وزارة الداخلية باته قرر تجنباً لأي اشكال قاتوني، تغيير اسمه الى حزب (اتحاد الشعب) وقد سجل هذا التغيير لدى وزارة الداخلية كالآتي:-

سيادة وزير الداخلية المحترم:

الحاقاً بكتابنا المؤرخ ٨ / ٢ / ١٩٦٠، المتضمن جوابنا على كتابكم المرقم س.

ج- ٤٩٧ والمؤرخ ٦ / ٢ / ١٩٦٠ "حول تصحيح النظام الداخلي للحزب" ونظراً الى اجازتكم طلباً اخر باسم "الحزب الشيوعي" ولما قد يثيره ذلك من اشكال قاتوني:

فقد قررت هيئتنا المؤسسة اجراء التعديل التالي في نظام حزبنا المقدم الى

سيادتكم:

١- تبديل اسم الحزب الذي تقدمنا بطلب اجازته من "الحزب الشيوعي العراقي" الى "حزب اتحاد الشعب" فتكون المادة الاولى من نظامه الداخلي بالشكل التالي:- "يدعى حزبنا بحزب اتحاد الشعب". مركزه في بغداد وله ان يؤلف فروعاً في اللوية.

٢- تبديل تعبير "الحزب الشيوعي العراقي" حيث ما ورد في منهاجنا ونظامنا الداخلي بتعبير "حزب اتحاد الشعب".

ولكم فائق الاحترام

الهيئة المؤسسة<sup>(٢)</sup>

(١) اتحاد الشعب ٤ شباط ١٩٦٠.

(٢) نفسه ١٦ شباط ١٩٦٠.

وفي ٢١ شباط رفعت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية المذكرة الآتية الى وزير الداخلية.

السيد الوزير

أولا - خلاصة الموضوع

إن السيد زكي خيري ورفقاه كانوا قد قدموا طلبا الى هذه الوزارة لتأسيس حزب سياسي بالاسم المذكور اعلاه بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٦٠ ولدى التدقيق وجدت الجهات المختصة في الوزارة الملاحظات الواردة في المذكرة المؤرخة في ٢٥ / ١ / ١٩٦٠، ومرفقه قرار اللجنة المؤشر في ص / ٥٩ و ص / ٦٣ وعلى اثر ذلك فان الوزارة طلبت من الهيئة المؤسسة اجراء التصحيحات في نظام الحزب مع طلب ابضاح بعض الغموض الوارد في منهاج ونظام الحزب ص / ٦٧ من الاضبارة المرفقة.

وقد اجابت الهيئة المؤسسة بكتابها المرفق الذي سجل في سجلات الوزارة بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٦٠ ثم قدمت الهيئة المؤسسة عريضة تتضمن طلبا بتغيير اسم الحزب الى اسم (اتحاد الشعب).

يلاحظ من التطورات المذكورة اعلاه ومن المعلومات التي تتضمنها الاضبارة ونظام ومنهاج الحزب توصلنا الى انه ليس بالامكان للاسباب التالية السماح باتشاء الحزب المذكور.

ثانيا- عطفا على ما جاء في الفقرة الاولى واستنادا الى الفقرة (٣) من المادة الخامسة من قانون الجمعيات نقترح رفض طلب التأسيس للاسباب التالية:-

١- ان المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ اشترطت وجود اسم معين لكل جمعية ومفهوم المادة صريح بانه لا يجوز تأسيس جمعيتين بنفس الاسم، ولما كان وسبق ان تم تأسيس حزب باسم (الحزب الشيوعي العراقي) للمؤسسين الاستاذ داود صائغ ورفقائه فانه لا يجوز تأسيس حزب آخر بنفس الاسم وأن مؤسسي الحزب موضوع البحث بجوابهم (المرفق) لم ينكروا شسينا عن هذا الموضوع فلربما معترض يفيد بانهم غيروا الاسم في العريضة التي قدموها الحاقا بجوابهم على التصحيح في عريضتهم التي قدمت بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ ولكن نفس العريضة ليست ذات قيمة قانونية باي وجه من الوجوه فتعتبر باطلة كما تأتي التفاصيل عنها في الفقرة التالية:

٢- من يتمعن في احكام المادة الخامسة من القانون يتضح لديه أن الوزارة تطلب التصحيح مرة واحدة حيث ليس بإمكان الوزارة خلال الفترة المعينة الحاق طلب آخر وطلب تصحيحات متوالية ومعنى هذا ارباك الجهة الأخرى وعدم افساح المجال لها لدرس طلبات الوزارة فعليه لنفس القصد ليس بإمكان الهيئة المؤسسة تغيير اجوبة الاعتراض بعد اصدارها فعليه العريضة المذكورة لا تعتبر جوابا لطلب الوزارة واتما العريضة الأولى هي المعول عليها.

٣- عطفا على ما جاء في الفقرة السابقة التي لاحظنا فيها أن العريضة المذكورة المؤرخة في ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ لا تمت بشيء إلى جواب التصحيحات المطلوبة من الهيئة المؤسسة فاذن هل يعتبر ذلك طلبا جديدا بتأسيس حزب جديد باسم جديد وإذا كان الأمر كذلك فكان الواجب تقديم طلب جديد بكافة ما تتطلبه احكام المادة الثانية من القانون المذكور، ولم يلاحظ في ذلك أيضا شيء من ذلك القليل.

٤- لدى ملاحظة تقرير مديرية الامن العامة المرقم ٥٩١ في ٢١ / ١ / ١٩٦٠ ص/ ٥٦ اتضح أن مؤسسي الحزب وانصارهم شجعوا اعمال العنف والارهاب وسببوا تفرقة صفوف الشعب كما ان حركات المذكورين لا تمت الى تربية الوطن وهذه الوسائل التي اتبعها الجماعة المذكورون في الماضي مما يتبعونها في المستقبل حتما وهذا يتنافى مع احكام المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تنص (على الجمعية ان تتوسل لتحقيق اغراضها بالوسائل السلمية الديمقراطية وفق احكام الدستور والقوانين المرعية).

٥- لوحظ في التقرير المنوه عنه ان الحزب يعمل للحصول على اعضاء ومؤيدين بين افراد القوات المسلحة وخاصة من وحدات الجيش وهذا الغرض يتعارض واحكام المادة (٣١) من القانون المذكور.

٦- وقد ورد في آخر التقرير بان الحزب يستعمل اسماء رمزية وسرية وهذا يتعارض مع احكام الفقرة (٥) من المادة الرابعة من القانون.

٧- لدى ملاحظة كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم ٩٩ في ٢١ / ١ / ١٩٦٠، ص/ ٤١ وجد ان المتصرفية ترجح عدم تلبية طلب تاسيس الحزب المذكور، ولما كان متصرف اللواء مسؤولا عن الامن والادارة العامة واستتاب السكينة وفي احكام قانون ادارة الالوية لسنة ١٩٤٥ يعتبر المسؤول الاول عن الامن

وملاحظاته تعتبر من النظام العام فاجازة الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الامن التي هي الهدف الاول في كافة الدول، لذا فان اغراض الحزب لا تتفق مع احكام الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٨- ان الوزارة استوضحت من الجهة المذكورة عن موضوع (الماركسية واللينينية) ومع ذلك ان الجهة المذكورة لم تحدد في جوابها مدى التمسك بذلك وانما قامت تمجد هذه المبادئ، فالتمسك بالماركسية - اللينينية معناه حسب النتيجة عدم الاعتراف بالمادة (١٣) من الدستور التي صانت الملكية الشخصية بينما النظرية الماركسية لا تعترف بتلك الملكية وفي هذا أيضا تناقض مع نفس نظام الحزب الذي اعترف في بعض مواده بالملكية الفردية. تمسك الحزب بالماركسية على ما يظهر من الجواب إلى أقصى حدوده مما تجعل عدم الاعتراف بالملكية وهذا معناه عدم الاعتراف بالدستور المؤقت، وهذا أيضا لا يتفق مع احكام المادة السابعة من قانون الجمعيات، ومن جهة أخرى اعترافه بالملكية الفردية شيء ظاهر يخفي من ورائه امور مستورة القصد منه جلب طبقة من الناس للحزب ريثما يتقوى وانما الهدف الحقيقي هو تطبيق النظرية المذكورة واستهداف غاية مستورة تحت شعار ظاهري موضوع يتنافى مع متطلبات الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٩- إن هذه الوزارة كانت تعتقد أن الهيئة المؤسسة تجعل في جوابها حدا لتمسكها بالنظرية (الماركسية - اللينينية) إلا أن الجواب ظهر على العكس حيث قامت بتمجيدها وأبدت تمسكها بهذين الشعارين وأن مبادئ لينين أمر لا يخفى عن الجميع حيث أنه لا يعترف بالديانات ويعتبر الدين أفيون الشعوب وهذا موضوع يخالف احكام الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الخالدة حيث في المادة الرابعة أقرت بان الإسلام دين الدولة وهذا موضوع لا يقبله الدستور ولا المادة السابعة من قانون الجمعيات.

١٠- إن التمسك بمبادئ لينين وهو تبني اغراض لا تتفق مع احكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات والتي اشترطت عدم تعارض اغراض الجمعية مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي والنظام الجمهوري بينما مبادئ لينين في ادارة الدولة مبنية على اساليب دكتاتورية الطبقة العاملة.

١١- ان تمسك مؤسسي الحزب بالنظرية المذكورة ومبادئ لينين دون وضع حد

وقيد الى ذلك مما يجعلهم على ارتباط مع احزاب الشيوعية الدولية التي تقوم بتمويل الاحزاب الشيوعية في الممالك الاخرى وقبول اعضائها منتسبين لديها وبالإضافة الى تقارير الامن التي توضح علاقة الجماعة المذكورين بالمؤسسات الخارجية وكدليل على ذلك حضور بعض اعضاء الهيئة المؤسسة في مؤتمرات الاحزاب الشيوعية الاجنبية، وهذا يتعارض مع احكام المادة (٢١) من قانون الجمعيات.

١٢- ان من مقتضى احكام المادة (٣٤) من قانون الجمعيات وجوب التنظيم الداخلي للحزب على اساس ديمقراطي غير ان اساليب الحزب المذكور لا تتفق مع متطلبات الحكم الديمقراطي رغم ما ذكر في النظام لستر ما تنويه الجماعة المذكورة التي تتضح نياتها من تقارير الامن الموجودة في الاضبارة ومن قيامهم بفرض ارادتهم على بعض زملائهم الذين كانوا يستهدفون خدمة الجمهورية وقبول المبادئ الديمقراطية التي سببت انشقاقهم عن الجماعة المذكورة.

١٣- ان جرائد الحزب المذكور كاتحاد الشعب وصوت الاحرار في ظروف حرجية سببت تبليد الافكار وتفرقة افراد الشعب ثم مهاجمة النظام الجمهوري بين حين وحين وهذه الاعمال والاساليب مما يجعل اغراض وهدف الجماعة المذكورة من انشاء هذا الحزب غرضاً لا يتفق مع احكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

١٤- علاوة على ما جاء اعلاه لدى الرجوع الى تقارير الامن حول الجماعة المذكورة وما قاموا به من الاعمال منذ الثورة المباركة في لكترية مناطق العراق يتبين أن انصارهم سببوا المنازعات والانشقاق بين أفراد الشعب وأن اعمالهم هذه كانت تتنافى مع وحدة البلاد وانما بالعكس يثور للشقاق هذا من جهة ومن جهة أخرى تمسك الحزب (باللينينية) التي لا تعترف بالقوميات وهذا يتنافى مع احكام المواد الثانية والثالثة من الدستور وانما اللينينية تستوجب جر الامم إلى حضيرة الشيوعية العالمية التي من أهدافها القضاء على الاستقلال الوطني ومن ثم السيطرة على العالم كما أن تمسكهم بتلك المبادئ يؤدي إلى استغلالهم الفرص للإخلال بوحدة البلاد واستقلالها تمثياً مع المبدأ والهدف النهائي وهذا مما يتعارض مع أحكام الفقرة الأولى والرابعة من المادة الرابعة من القانون.



١٥- يظهر لسيادتكم من الفقرات المتقدمة نكرها ومن التقارير المشار إليها ومن أغراض الحزب المذكور الظاهرية والمستورة أنها تخالف الأحكام المشار إليها في قانون الجمعيات والمستور والنظم العام للجمهورية الخالدة علاوة على كون الجماعة لا يطمئن إلى نواياهم فعليه لا يسوغ القانون اجازة الحزب وأما بالعكس يستدعي رفض طلبهم استناداً إلى أحكام الفقرة (٣) من المادة الخامسة من القانون. ومن ثم منعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذي ما زالوا يمارسونه خلافاً لأحكام القانون.

هذا وأترك تتسبب ما يلزم لرأيكم الصائب<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك أبلغت وزارة الداخلية زكي خيري ورفاقه يوم ٢٢ شباط برفض طلب تأسيس الحزب. وهذا نص كتاب الرفض:  
للى الاعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي السيد زكي خيري ورفاقه  
للموضوع- رفض طلب تأسيس حزب سياسي.

بالإشارة إلى جوابكم المسجل لدينا بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٦٠. وطلبكم اللاحق المسجل لدينا بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٦٠. المتضمن تبديل اسم الحزب إلى اسم "حزب اتحاد الشعب".

لدى التدقيق وجد:-

١- إن من شروط المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ أن يشتمل نظام الحزب على بيان اسم الحزب وواضح أن الغرض من هذا الاشتراط أن يكون الحزب متميزاً عن غيره من الأحزاب حيث أن الاسم يعتبر من مقومات الحزب من ناحية كونه شخصية معنوية طبقاً لأحكام القانون المدني، ولما كان قد تم إنشاء حزب باسم "الحزب الشيوعي العراقي" فلا مجال قانوناً لقيام حزب آخر بالاسم نفسه.

٢- لما تعديل اسم الحزب إلى (حزب اتحاد الشعب) بعد الاخبار الواقع من قبلكم إلينا في حينه فهو امر غير مقبول قانوناً حيث أن الاسم يعتبر جزءاً من نظام الحزب كما هو مفهوم من صراحة المادة الثانية، قانون الجمعيات، وعلى ذلك يكون تغيير الاسم بعد تقديم الاخبار بالانشاء تغييراً للنظم دون جواز قانوني.

(١) نسخة محفوظة في مكتبة الاستاذ خليل ابراهيم حسين الزوبعي.

٣- ان الاهداف والاغراض المبينة في المنهج والنظام المقدمين من قبلكم تتفق واهداف (الحزب الشيوعي العراقي) القائم او تكاد، لذلك فان قيام حزبكم مع وجود الحزب الشيوعي العراقي امر لا ينسجم مع المبادئ القانونية العامة، ولا مع قيام حزبين سياسيين باهداف واغراض واحدة او متقاربة، فضلا عن ان ذلك لا يتلف وسياسة الجمهورية الخالدة في توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب.

٤- يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسؤولة ان الشروط الواردة في المادة الرابعة من القانون المذكور غير متوفرة في اغراض الحزب.

للاسباب المتقدمة واستنادا للصلاحيية المخولة لنا في الفقرة (٣) من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ وحيث ان الحزب الشيوعي العراقي قد تاسس فعلا قبل هذا التاريخ قررنا رفض طلب تاسيس حزبكم، وقد صدر هذا القرار قابلا للتمييز.

توقيع وزير الداخلية

نسخة منه الى:

الحاكم العسكري العام، متصرفية لواء بغداد، مديرية الشرطة العامة، مديريةية الامن العامة<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ سلام عادل عضو الهيئة المؤسسة بتحد واضح على عدم اجازة الحزب قائلا "اننا لا نحتاج الى رخصة لكي نوجد وحزبنا موجود منذ ربع قرن" ونشو الحزب اعماما داخليا جاء فيه "ان عدم منح الاجازة يجب ان لا يؤثر في عزيمة اعضاء الحزب وانه لم يبق امام الحزب سوى العمل السري"، ونظرا لمواصلية الحزب نشاطه فقد طلبت مديريةية الامن العامة من وزارة الداخلية منعه من ذلك واغلاق صحفه "لان هذه الممارسة تعد غير قانونية وغير شرعية وعلى هذا فان الواجب القانوني يحتم على وزارة الداخلية ايقاف هذه الزمرة عند حدهم من حيث ممارستهم النشاط الحزبي غير المشروع اولا والقيام بحملة تفتيشية على اوكالهم

(١) اتحاد الشعب ٢٤ شباط ١٩٦٠. الراي العام ٢٥ شباط ١٩٦٠.

الحالية... اننا نعتقد ان السكوت على هذا التطبيق القانوني سوف يسهل لاعضاء هذه الزمرة تهريب اهم الوثائق والمستندات التي قرروها في اجتماعهم السري كما انهم سيهربون اموالهم والمواد الاخرى الموجودة لديهم<sup>(١)</sup>.

والجدير بالملاحظة هو ان الحزب لم يستخدم الحق الوارد في قانون الجمعيات لتمييز قرار الوزارة لدى محكمة التمييز وربما كان ذلك نابعاً من قناعاته بانها لا تستطيع اتخاذ قرار لصالحه وان رفض الاجازة يتصل برغبة عبد الكريم قاسم نفسه ولذلك قرر الرجوع اليه مباشرة اذ قدم له قبل انتهاء المدة القانونية لحق الاعتراض مذكرة طويلة مؤرخة يوم ٧ آذار جاء فيها:-

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم.

أسمحوا لنا ان نتقدم لسيادتكم بالمذكرة التالية التي وجدنا تقديمها قبل انتهاء المدة القانونية لفترة الاعتراض لدى محكمة التمييز. والتي نعرض فيها وجهة نظرنا القانونية في الرفض الذي استلمناه من سيادة وزير الداخلية. كما قد قدمنا الى وزارة الداخلية طلباً بتأسيس الحزب الشيوعي العراقي وذلك بتاريخ ١٩٦٠/١/٩ وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٦.

طلبت وزارة الداخلية إلينا بكتابها المرقم ش.ج-٤٩٧ إجراء بعض التعديلات والإضافات. كما أوردت بعض الاستفسارات. وبرغم ما اتضح لنا وللجميع من مغزى تلك الاعتراضات التي أوردتها وزارة الداخلية. فقد استجبنا لها دون تردد. وضمنها بالكتاب المسجل لدى الوزارة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٨.

لا نرانا بحاجة الى ان نستعرض امامكم الكيفية التي تطورت قضية الطلب الاخر الذي تقدم به السيد داود صائغ وجماعته. التي من شأنها ان تقلل في انظار الشعب من مكانته القانون ومن مكانة الاجراءات التي رافقت تطبيقه في هذه القضية. لقد عوملنا - دون سائر الأحزاب التي أجيّزت - معاملة لا تتسجم مع مبدأ المساواة امام القانون فقد جرى تغاض صارخ عن النواقص القانونية في الطلب الاخر . وعن المحاولات المتكررة لترقيع كيانات هيئات المؤسسة وعن التسويات التي أجريت معها- مع ما رافق ذلك من امور اخرى وكان من نتيجة ذلك ان اجيّزت

(١) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - مدرسة الاعداد الحزبي تقارير خاصة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ كتاب مديرية الامن العامة في ١ آذار ١٩٦٠ وكتاب المديرية منها يوم ٧ آذار ١٩٦٠.

هذه الزمرة للعمل باسم حزبنا (الحزب الشيوعي العراقي) مما اضطرنا الى اعلام وزارة الداخلية بتبديل اسم الحزب الى (حزب اتحاد الشعب) وسجلنا هذا الاعلام لدى الوزارة بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٠. وبالرغم من اننا كنا مكرهين على الاقدام على هذه التوضيحية الا ان وزارة الداخلية عادت فأبلغتنا بكتابتها المرقم ش.ج-٦٧١ والمؤرخ في ٢٢/٦/١٩٦٠- بفرض طلبنا مستندة في ذلك على أسباب مخالفة للقانون والعدالة والمبادئ والديمقراطية .

### مناقشة قرار الرفض

مخالفة عامة: أورد اسباب الرفض اسباباً جديدة لم يكن وزير الداخلية اعترض عليها او استفسر عنها في كتابه الاول. وقد جاء ذلك مخالفة صريحة لقانون الجمعيات الذي حدد في مادته (الخامسة)-الفقرة الاولى-المدة التي يستطيع وزير الداخلية خلالها ان يورد اعتراضاته وهي ثلاثون يوماً.

والذي نص في الفقرة(الثانية) من هذه المادة على ما يلي:

"على وزير الداخلية خلال المدة المذكورة في الفقرة الاولى. ان يطلب التعديلات او الإضافات القانونية على نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكم من احكام هذا القانون وان يعترض على المؤسسين الذين لا تتوافر فيهم الشروط القانونية.وعلى الجمعية اجراء التصحيح المطلوب، وعندئذ تبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ تبليغ وزير الداخلية بتنفيذ طلبه."

إن هذا ما فعله وزير الداخلية، عندما اورد اعتراضاته واستفساراته حصراً في كتابه الموجه الينا بتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ وقمنا من جانبنا بتلبية كافة الطلبات التي حددها الوزير حتى دون مناقشته عليها. يضاف الى ذلك ان هذه المادة المتعلقة بحصر الاعتراضات خلال مدة معينة. قد جاءت على سبيل الالتزام بالنسبة لوزير الداخلية وليس على سبيل الجواز او الاختيار. لذلك. فان ايراد اعتراضات جديدة ليس من حق وزير الداخلية استنادا الى صراحة القانون.

٢- حول اسم الحزب:- جاء في قرار الرفض ما يلي:-

"ان من شروط المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ ان يشتمل نظام الحزب بيان اسم الحزب .واوضح ان الغرض من هذا الاشتراط ان يكون الحزب متميزا عن غيره من الاحزاب. حيث ان الاسم يعتبر من مقومات

الحزب من ناحية كونه شخصية معنوية، طبقاً لاحكام القانون المدني".  
أولاً- كان أمام وزير الداخلية طلبان يحملان اسماً واحداً هو (الحزب الشيوعي العراقي). فإذا كان اتحاد الاسمين سبباً من الاسباب التي يجوز للوزير الاعتراض عليها. فيكون من الواجب عليه الاعتراض على الطلبين معاً قبل اجازتهما ليختار كل منهما اسماً مميزاً له. فسكوته عن هذه الناحية وقصر اعتراضه على هذا الاسم بالنسبة لطلبنا وبالتالي جعله سبباً من اسباب رفض هذا الطلب غير جائزة قانونياً.

ثانياً- ان الاعتراض الذي اورده وزير الداخلية على طلبنا في بادئ الامر- كان عن امور معينة لم يكن منها تغيير اسم الحزب قد حدد حصراً كل النقاط التي رأى وجوب تنفيذها ليجاز الحزب بعدها. فاعتراض الوزير فيما بعد على اسم الحزب. مخالفة للفقرتين الاولى والثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات- المار نكرها- والتي تلزم الوزير بايراد وحصر اعتراضاته خلال مدة ثلاثين يوماً وبالكيفية التي عينتها هذه المادة.

ثالثاً- ان الوثائق المتعلقة بطلبنا تؤيد باتناً قد عدلنا عن اسم "الحزب الشيوعي" الى "حزب اتحاد الشعب" وأن وزير الداخلية ليعترف بذلك في قرار الرفض نفسه. لذلك لم يعد وجود لطلبين بتأسيس حزبين بأسم واحد كما يذكر الوزير في قراره. واما هنالك طلباً بتأسيس حزب بأسم جديد غير اسم "الحزب الشيوعي العراقي".

وبناقش وزير الداخلية في كتابه مسألة تبديل اسم الحزب على الوجه التالي:  
"اما تبديل اسم الحزب الى (حزب اتحاد الشعب) بعد الإخبار الواقع من قبلكم الينا في حينه فهو أمر غير مقبول قانوناً حيث ان الاسم يعتبر جزءاً من نظام الحزب كما هو مفهوم من صراحة المادة الثانية من قانون الجمعيات وعلى ذلك يكون تغيير الاسم بعد تقديم الإخبار بالإشياء تغييراً للنظام دون جواز قانوني".

أولاً- جوزت الفقرة (٢) من المادة (٥) من قانون الجمعيات- إجراء التعديلات والإضافات القانونية على نظام الجمعية. وان الذي تقول به صراحة هذه المادة هو ان النظام بعد هذه الإجراءات يبقى قائماً. وان إجراء التعديلات والإضافات عليه لا يغير من امره شيئاً لاسيما اذا جاءت بمبادرة من المؤسسين وليس

نتيجة لاعتراض وزير الداخلية.

ثانياً- ان هيئتنا المؤسسة بعد ان وجدت زمرة معينة قد اجيزت بنفس الاسم الذي يحمله حزبنا اضطرت الى تبديله بأسم اخر لنلا يقع على الطلب اعتراض من هذه الجهة. فلا يمكن والحالة هذه ان يكون هذا التبديل سببا للرفض- خاصة وانه لم يكن نتيجة اعتراض الوزير. وعليه فلا يمكن ان يكون الرفض مستندا الى سبب قانوني لان الفقرة (٣) من المادة (٥) التي استند عليها قرار الرفض لا تنطبق عليه.

ثالثاً- اعتبر قرار الرفض تغيير الاسم تغييرا لنظام الحزب وهذا امر لا سند له في نص القانون. لان القانون اذ اشترط ان يذكر في النظام اسم الحزب. فاما يقصد ان يميز حزب عن اخر وهذا هو ما اقرته الفقرة الاخيرة من قرار الرفض. يضاف الى ذلك ان تغيير الاسم هو مسألة شكلية. وقد اباح القانون تغيير صلب النظام بناء على طلب الوزير ومن باب اولى بمبادرة من المؤسساتين دون ان يؤثر ذلك على شرعية النظام او يسوغ رفضه من هذه الجهة.

رابعاً- إن ينصرف اليه مفهوم "تغيير النظام" هو تلك الاجراءات المعطاة الى الهيئة العامة للجمعية العامة بنص الفقرة (٤) من المادة (٩) من قانون الجمعيات التي تقول:

"يجب صدور قرار من الهيئة العامة... لاجراء أي تعديل في نظام الجمعية" ومعلوم ان التعديلات والاضافات على النظام التي تجريها الهيئة المؤسسة او التي يطلبها وزير الداخلية قبل قيام الجمعية قانونا تعتبر جزءا من النظم ولا تؤثر عليه بل هي (في حالة اعتراض الوزير) واجبة على الهيئة المؤسسة وليست جوازية او ممنوعة.

خامساً- اذا كان تبديل الاسم مبررا لرفض الطلب. فكيف تم اذن تبديل اسم ( الحزب الديمقراطي لكرديستان العراق ) مثلا الى (الحزب الديمقراطي الكرديستاني)؟ لنضع مسألة التمييز في المعاملة جانبا. ولنقل ان الذي تم بناء على اعتراض لوزير الداخلية فاذا كان الامر كذلك. فلم لم يعترض الوزير في حينه على احد الطلبين الذين يحملان اسم (الحزب الشيوعي العراقي) ولماذا لم تؤخذ مبادرتنا لتبديل اسم حزبنا بمثابة جواب على اعتراض مفروض. او عمل ايجابي

استهدف منه الانسجام مع القانون وتسهيلاً لوزارة الداخلية في مهمة تطبيق القانون؟ لن نتطرق الى التسويات الودية الصحيحة التي اجراها وزير الداخلية مع الاحزاب الاخرى لغرض اجراء اضافات او تبديلات على انظمتها. ولنفرض ان وزير الداخلية كان في معاملته مع هذه الاحزاب يمارس بحياد وتجرد حقاً من حقوقه. لكن اذا ما كان طلب وزير الداخلية من هذه الاحزاب من اجراء تبديلات واضافات على انظمتها ممنوعاً قانوناً. فكيف جاز له ان يتمسك ببطلان شيء كان هو نفسه قد مارسه بالاستناد الى القانون؟.

ان وزير الداخلية يعترف في كتاب الرفض بأننا قد ابدلنا اسم حزبنا. وان مثل هذا الابدال قد جرى بالنسبة لانظمة احزاب اخرى دون ان يؤثر على اجازتها قانوناً. فكيف لا يكون هذا الابدال المستند الى القانون - مباحاً ايضاً بالنسبة الى حزبنا ان لم يكن في الامر خرق للقانون وتمييز ظاهر في تطبيقه؟

٣- حول اهداف الحزب واغراضه:

جاء في قرار الرفض ما يلي:-

"ان الاهداف والاغراض المبينة في المنهج والنظام المقدمة من قبلكم تتفق وأهداف (الحزب الشيوعي العراقي) القائم او تكاد. لذلك فان قيام حزبكم مع وجود (الحزب الشيوعي العراقي) أمر لا ينسجم مع المبادئ القانونية العامة التي لاتقر قيام حزبين سياسيين بأهداف واحدة او متقاربة. فضلاً عن ان ذلك لا يتألف وسياسة الجمهورية الخالدة لتوحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب"

في هذه الفقرة اكثر من مخالفة صارخة لنص القانون ولمبادئ الديمقراطية وانكار لواقع مجتمعنا ومبدأ تعدد الاحزاب اكثر من ذلك. فأن وزير الداخلية يعطي لنفسه حق الاجتهاد فيما لا سند له من نص القانون ولا مبادئه العامة. لا بل هو يزاول في الواقع مهمة المشرع لاهمة المطبق للقانون.

ما هي "المبادئ القانونية العامة التي لاتقر قيام حزبين سياسيين بأهداف واغراض واحدة متقاربة؟" ليأت وزير الداخلية بمثال واحد- خلا المثال الذي تضمنه قانون جمعيات العهد الدارس الذي شرعه نوري السعيد. والغاء قانون الجمعيات الجديد واستنكره صراحة في المذكرة الإيضاحية الملحقة به. لابل نص عكسه تماماً.

تقول المادة (١٩) من قانون الجمعيات بالحرف الواحد ما يلي:

"لجمعيات ذات الاهداف المتماثلة او المتقاربة ان تتخذ وتؤلف جمعية واحدة

بنظام موحد..". الى اخر ما جاء في هذه المادة.

ليس في صراحة هذه المادة ما يكفي للتدليل بشكل لا يقبل الجدل او التلويل.  
على مخالفة وزير الداخلية لنص القاتون؟ ولماذا يذهب وزير الداخلية الي المبادئ  
القانونية العامة مع وجود هذه المادة وصراحة مدلولها؟

ان وزير الداخلية هنا. لا يجتهد فقط في معرض النص. وقما هو يمارس  
سلطة المشرع دون أي وجه قانوني.

ان قاتون الجمعيات. كما هو واضح لا يمنع قيام جمعيات ذات اهداف  
واغراض متمثلة او متقاربة بل هو على العكس من ذلك تملما تملما يفترض تماثل  
اهدافها الى الحد الذي يحمل المشرع على افراد فصل قاتون الجمعيات خاص  
بالاحزاب ذات الاهداف والاغراض المتمثلة او المتقاربة. وعلى تخصيص مادة تنص  
صراحة على حقها في الاتحاد.

فاذا كان القاتون يبيح قيام جمعيتين او حزبين بأهداف متمثلة او متقاربة  
ويسوغ لها حق الاتحاد بعد قيامها. فكيف يمكن ان يكون الانسحاق او التقارب في  
الاهداف سببا للرفض؟ واستنادا الى المبادئ العامة للقاتون وواقع مجتمعا العراقي  
( ولانقول استنادا الى صراحة القاتون) لماذا لا تقر هذه المبادئ قيام حزبين  
سياسيين بأهداف واغراض واحدة او متقاربة؟.

اتها حقيقة معروفة للجميع. ان مبدأ تعدد الأحزاب- قما هو مظهر طبيعي  
في واقع مجتمع كمجتمعا فبمقدار ما توجد في هذا المجتمع من طبقات  
وأيدولوجيات وتيارات سياسية وفكرية متباينة تقوم الأحزاب والكتل السياسية.  
وغالبا ما توجد في بلدان تتماثل ظروفها مع ظروف بلادنا عدد من الأحزاب  
المتماثلة في مناهجها او المتقاربة في أهدافها- ولكنها تتنافس فيما بينها من خلال  
هذا التنافس فقط. تتبلور كيانات واهداف واتجاهات هذه الأحزاب ويحظى كل منها  
بما يتناسب ودوره في لكفاح السياسي.

هذا الواقع موجود في مجتمعا . ولهذا اقر المشرع مبدأ تعدد الاحزاب.  
وافترض فضلا عن ذلك قيام أحزاب ذات أهداف متمثلة او متقاربة.

فالى جانب مخالفة قرار وزير الداخلية لنص القاتون. ثمة تكرار لواقع الحال  
في مجتمعا وفي البلاد الاخرى التي تعترف بالحياة الحزبية وبمبدأ تعدد الأحزاب.  
فهناك كما هو معلوم. أكثر من حزب واحد يحمل اسم "الشيوعية" او يدعيها



في كل من الهند وبورما وسيلان. وفي فرنسا يوجد إلى جانب الحزب الشيوعي الفرنسي. حزب ما يسمى " المنبر الشيوعي". كما توجد عدة أحزاب تحمل اسم الاشتراكية في كل من فرنسا وإيطاليا. وإلى جانبها تقوم عدة أحزاب لمختلف فئات الأجنحة البرجوازية. حتى لقد وجد في بلد كليونان نحو ١٥٠ حزبا. ولكن مهما كان الحال فإن عملية الصراع السياسي في المجتمعات المماثلة هي التي تميز كل حزب عن نظيره. وتضمنه في موضوعه الحقيقي من الحياة السياسية فليس كل حزب يحمل اسم الشيوعية أو الاشتراكية هو حزب " شيوعي". وإنما هنالك من وجهة النظر الماركسية اللينينية لا القانونية حزب واحد للطبقة العاملة في كل بلد.

يحتل مكانته باعتباره المعبر بصدق وإخلاص عن مصالح وأفكار الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادح. بصرف النظر عن الاسم الذي يحملة. وفي الحالة التي نحتاجها الآن يتخذ القانون ذريعة للسماح بالعمل القانوني لزمرة لاعتلاقها بالمبادئ التي يحملها الشيوعيون. بينما يتعرقل بأسم القانون نفسه العمل القانوني للحزب الذي ارتضاه الشيوعيون حزبا لهم وزكوه باعتباره امينا للمبادئ الأساسية وأولوه ثقتهم.

ليدل من ذلك. ان قانون الجمعيات لا يستلزم انعدام التوافق أو التقارب بين أهداف الأحزاب وأغراضها. لغرض اجازتها. بل على العكس من ذلك كما هو واضح تماما وقد اشترط القانون في طلب التأسيس شروطا محددة وليس من بينها ان يكون نظام الجمعية مغايرا أو مماثلا لنظام جمعية أخرى. لذلك فإن ما استند عليه وزير الداخلية. هو شيء خارج القانون. وأنه يحتاج الى تشريع وليس من وظيفة الوزير الا ان يطبق القانون على الصورة التي هو فيها.

وواضح انه لو كان التجرد والحياد رائد مطبقي القانون. لعد وزير الداخلية الى ايراد هذه الاسباب في كتاب اعتراضه الاول - لا في كتاب الرفض - كيفما تتوفر لنا الفرصة لمناقشته عليها ودحضها وتفنيدها. غير انه بلجونه الى الاستناد اليها لتبرير قرار الرفض. قد جعل من حقنا وحق كل المواطنين الحريصين على تطبيق القانون وعلى الديمقراطية. ان يحكموا بأنفسهم على المغزى الحقيقي لرفض طلبنا. ويدركوا بصواب وعمق. بأن الاسباب التي أوردها وزير الداخلية ليست في جوهرها سوى ذرائع لرفض الطلب. وان كان ذلك على حساب القانون.

من الاجتهادات التي لجأ اليها وزير الداخلية أيضا. والتي تستند لها من الواقع

والقانون كون قيام حزبين سياسيين بأهداف وأغراض واحدة أو متقاربة .. لا يتألف وسياسة الجمهورية الخالدة في توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب. ان وزير الداخلية هنا. يرسم للجمهورية في نطاق الحياة الحزبية السياسية جديدة .. سياسة فوق القانون الذي حدد معالم هذه الحياة. وهو قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠.

وليس بمستطاع احد ان يتصور- على ضوء الواقع في بلادنا وفي كل البلدان المماثلة- لماذا يكون قيام حزبين بأهداف واحدة أو متقاربة مما لا يتألف مع سياسة الجمهورية او مهمة توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب ؟.

ان الانسجام مع هذا المنطق. لا يمكن ان يجر الا الى نتيجة واحدة- وهي ان الحزب الواحد ( او الاتحاد القومي) هو افضل من تعدد الاحزاب. من الحياة الحزبية القائمة على مبدأ تعدد الاحزاب وحريتها في النشاط السياسي.

كما ينطوي ايضا على تجاهل الفكرة (الجبهة الوطنية) و(الائتلافات الوطنية)- التي هي أفضل اشكال التعاون السياسي بين الاحزاب والقوى الوطنية- والتي اخذ بها قانون الجمعيات نفسة.

من قال ان وجود حزبين بأهداف متماثلة يناقض "توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب"؟ ان التماثل بين منهاج الاحزاب الوطنية في مرحلة معينة. كما هو الحال في عهدنا الجديد. لا يمكن ان يكون منافضا لتوحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب. بل بالعكس فان الشطر الرئيسي من هذه الاهداف هو ما يكون في العادة موضع اتفاق واجماع الاحزاب الوطنية العاملة لخير الشعب. وهذه الاهداف المشتركة . هي التي تكون الاساس الذي ينهض عليه تعاون الاحزاب في جبهات وطنية. عليه فان تماثل الاهداف بين حزبين . لا يصلح ان يكون سببا لمنع احدهما من مزاوله نشاطه القانوني. لان ذلك لا يمكن ان ينصرف الا الى التفريط بقوة وطنية وبحقوق المواطنين.

الذين يؤلفونها او يؤيدونها وبالتالي اضعاف المجهود المشترك للعمل في خير مجموع الشعب.

ان وزارة الداخلية تورد هنا مقياسا خاطئا للحياة الحزبية والنشاط السياسي والوطني.. مقياسا غير معترف به في أي بلد من البلدان التي تعيش في ظروف مماثلة لبلادنا- ولا سيما البلدان الاسيوية والافريقية التي تحررت حديثا . لاشك ان

هنالك اسسا عديدة لتوحيد الجهود الوطنية. منها ما هو معترف به وقد زكته تجارب الشعوب. ومنها ما هو خاطيء او ضار. كما هو الامر بالنسبة لما ورد في قرار وزارة الداخلية. ورغم طابع الابتكار القائم على الخطأ والضرر في هذا القرار المتعلق بتحديد مقاييس الحياة الحزبية والعمل في خير مجموع الشعب. فان وزارة الداخلية. فضلا عن ذلك تتصرف في هذه المسألة خارج القانون. ومن المسلم به انه بصرف النظر عن خطأ هذه المقاييس او صوابها. فاتها تصبح غير ذات موضوع. مادامت خارج القانون. اذ ان التسبب في أي قرار يجب ان يستند قبل كل شيء الى نص حريح في القانون.

ليست العبوة في أن يقول المرأ عن نفسه بأنه يعمل او لايصل لتوحيد الجهود من اجل خير المجموع. واتما العبوة فيما يقوله الشعب فيه. وبالنسبة لنا. نترك للشعب والتاريخ ان يتحدث عن مجهودنا الدائب في تجميع القوى الوطنية. والتفاني في خدمة الشعب. فلنن كان لكل حزب برجوازي اغراضه الطبقية الهادفة الى التحكم بمصائر الطبقات الكادحة. فليس للطبقة العاملة التي يجسد حزبنا افكارها وفلسفتها مثل هذه النزعة. ان الطبقة العاملة والفلاحين وسائر جماهير الشعب الكادح- وهي قاعدة الهرم الاجتماعي- تدرك إنها غير قادرة على تحرير نفسها. ما لم تعمل ايضا على تحرير كل المجتمع ومن هذه الحقيقة ينطلق حزبنا في سياسته الرامية الى تجميع كل الجهود الاجتماعي والعمل لمصلحة كل الطبقات المعادية للاستعمار والاقطاع.

وبالتالي لمصلحة المجتمع العراقي الناهض. لايتسع هذا المقام لعرض جهود حزبنا اة لايراد الشواهد والامثلة. فكل شيء حسب علمنا محفوظ في ذاكرة الشعب.. في ذاكرة كل من رافق جهاد الحركة الوطنية من جماهير العمال والفلاحين والمتقنين وصغار المنتجين والتجار والزراع والصناعيين، وبناء مختلف الطبقات الوطنية. جاء في الفقرة الرابعة من قرار الرفض ما يلي:

"يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسؤولة ان الشروط الواردة في المادة الرابعة من القانون غير متوفرة في اغراض الحزب".  
هنا تمتحن العدالة.

لقد ردت وزارة الداخلية طلبنا لان الاهداف والاغراض المبنية في المنهج والنظام المقدمين من قبلنا- هي كما تقول الوزارة- "تتفق واهداف الحزب الشيوعي

العراقي القائم او تكاد". ثم تعود فتري ان اهداف حزبنا غير متوفرة فيها شروط المادة الرابعة من القانون.

لنستقصي علل وجوانب هذا التناقض الصريح:

اولا- ان وزارة الداخلية تقر بأن اهداف واغراض حزبنا تتفق او تكاد مع اهداف واغراض الزمرة المعروفة التي اجيزت بالعمل باسم (الحزب الشيوعي العراقي) ويعني ذلك واحد من امرين:

أ- ان شروط المادة الرابعة من القانون متوفرة بالنظام الذي قدمناه بدليل ان الزمرة التي اجيزت بالعمل باسم (الحزب الشيوعي) قد تقدمت هي الاخرى بنظام مماثل لنظامنا. واجيزت بالعمل على اساس توفر شروط الرابعة من القانون في اهدافه واغراضه.

ب- اذا كانت شروط المادة غير متوفرة بالنسبة لنظامنا فهي اذن غير متوفرة بالنسبة لنظام الزمرة المجازة التي تقدمت بنظام مماثل لنظامنا باعتراف الوزارة نفسها.

ج- فاذا كانت الفرضية الاولى هي الصحيحة. فان رد وزارة الداخلية لطلبنا غير وارد. وكان عليها ان تجيز طلبنا شأن الطلب الاخر. طبقا لاقرارها. بتمائل النظامين وتوفر شروط القانون بالنسبة لاحدهما.

د- واذا كانت الفرضية الثانية هي الصحيحة. فقد كان عليها ان ترد الطلب الاخر ايضا- طبقا لقولها بتمائل النظامين

بصرف النظر عن أي من الفرضيتين تختارهما وزارة الداخلية للمناقشة. فهي لاتستطيع ان تعفي نفسها من تهمة التحيز والخرق الصريح لمنطوق المادة التاسعة من الدستور المؤقت القائلة:

"المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة. ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة".

ويعني ذلك. ان وزارة الداخلية ما كان لها ان تميز بين الطالبين. فاما ان توافق عليهما معا او ان تردهما معا- والا فان تهمة التحيز تبقى شاهدا ودليلا على كيفية الصارخة التي يعامل بها المواطنون وتخرق بها نصوص القانون ومبادئ الديمقراطية والعدالة.

ثانياً- من اوليات القواعد القانونية ان كل حكم او قرار استند الى مادة

تحتوي على فقرات. لا يجوز ان يستند اليها جملة. وان على القاضي ان يسبب قراره بالاشارة الصريحة المحددة الى الفقرة التي اتخذها اساسا لقراره.

لان من حق المتقاضين ان يكونوا على علم تام بما يفرضه عليهم القرار وسببه القانوني المحدد- وذلك للاستناد اليه في الاعتراض والتمييز. اما الاستناد الى مجموع المادة ذات الفقرات المتعددة . فانه يجعل الحكم او القرار مبهما غير مسبب. وبذلك لاسيتطيع المعارض او المميز ان يتقدم بطعن مستند الى سبب بين. وقد استقرت قواعد القانون على ان أي قرار من هذا القبيل لا يمكن ان تكون له صفة القرار او الحكم.

بالنسبة لطلبنا تجاوزت وزارة الداخلية على حقنا بعدم اشارتها الى فقرة محددة من المادة الرابعة سالفه الذكر التي تراها غير متوفرة في اغراض حزبنا. هذا بالاضافة الى انها قد سكنت عن مطالبتنا بأصلاح هذا النقص او تعديله او رفعه. خلال المدة القانونية للاعتراض- كما فعلت بالنسبة لطلبات الاحزاب الاخرى التي اجيزت. فاللجوء الى رفض الطلب رأسا قبل تمكيننا من تصحيح النظام وسكوت وزارة الداخلية عما الزمها به القانون صراحة بنهض دليلا على اعدام هذا النقص. وبالتالي اعدام السبب القانوني في رد الطلب من هذه الجهة - ذلك ان الفقرة (٢) من المادة (الخامسة) من قانون الجمعيات. تلزم وزارة الداخلية- كما اسلفنا- ان تطلب تصحيح النواقص القانونية في نظام الجمعية اذا كان مخالفا لحكم من احكام القانون خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب باتشاء الحزب.

ان وزارة الداخلية لم تطلب منا اجراء تعديلا او إضافة او أي اجراء على النظام فامتنعنا عن تنفيذه عدا تلك التعديلات والإضافات والاستفسارات الواردة حصرا في كتابها الأول. وقد قمنا بتنفيذها تماما. ولذلك فان رد طلبنا من هذه الجهة مخالف للقانون. ودليل قاطع على رغبة الوزارة في حرماننا من حق مزاوله نشاطنا- وفق القانون.

ثالثا- ليس في القانون ما يبيح حق تسبب قرارها بالاستناد الى عبارات عامة ومصادر مبهمة كقولها "يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسؤولة". الخ. لقد حدد القانون حق الوزارة في الاعتراض ضمن اطار المنهاج المقدم اليها. وعلى اشخاص المؤسسين الذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية. وليس لها فيما وراء ذلك ان تتوسع الى حد الطعن بعدم قانونية المنهاج-

استنادا الى معلومات مستقاة من "مراجع مسؤولة" ان هذا الاتهام ولغموض. يشكل بحد ذاته سابقة خطيرة يمكن على اساسها نصف شرعية اية جمعية - ولو توفرت فيها بالتام والكمال كل شروط القاتون. ان تثبيت هذه السابقة معناه وضع عقبت لا يمكن معالجتها امام شرعية الاحزاب - طالما ان انتظمتها او أي غرض واضح من اغراضها يتعارض مع "المعلومات المستقاة من مراجع مسؤولة".

رابعا- ما ادام قرار وزارة الداخلية قد استند على نص المادة الرابعة. فلنورد فيما يلي فقراتها الست لنرى ايا منها يمكن ان يتخذ ذريعة لرد الطلب تقول هذه المادة: يجب ان تحقق في اغراض الجمعية الشروط التالية:-

١. ان لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.
٢. ان لا تتعارض مع النظام الجمهوري.
٣. ان لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.
٤. ان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاثنيان او المذاهب العرقية المختلفة.

٥. ان لا يكون غرضها مجهولا او سريريا مستورا تحت اغراض ظاهرة.

٦. ان لا تكون - اضافة الى ما سبق - مخالفة للنظام العام والاداب.

امام وزارة الداخلية منهاج حزبنا المكون من مقدمة وثلاث وعشرين مادة. فلنختار من هذه المواد ما نشاء ولتدلنا على أي واحدة منها تتعارض مع أي من هذه الفقرات الست.

في مقدمة منهاجنا المقدم الى وزارة الداخلية. حددنا المهمات الرئيسية لثورتنا التحررية الديمقراطية بأنها تصفية النفوذ والاستغلال الاستعاري واستكمال استقلال البلاد وتعزيزه وتصفية الاقطاع ومخالفاته في الريف. وتوزيع الارض على الفلاحين. واطلاق الحريات الديمقراطية للشعب. وتطوير مستوى معيشته وثقافته. وقلنا في الباب الاول من نظامنا ان الحزب الشيوعي العراقي يناضل من اجل صيانة الجمهورية العراقية وتعزيز نهجها الديمقراطي - كمهمة اساسية يتوقف عليها اتجاز مهمات الثورة.

واستنها منهاجنا بمادتيه الاوليتين. فتحدث بأئنتي عشرة فقرة عن اهدافنا في الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية. وعن الحريات الديمقراطية ووسائل استكمال مقومات الحكم الديمقراطي وتعزيز الاستقلال الوطني.

فهل في هذه الاهداف ما يتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية. ونظامها الجمهوري ومتطلبات نظام الحكم الديمقراطي. ام اتها بنصها وروحها ووقائع النضال الشاهدة عليها. تدعيما قويا وقسطا كبيرا في تحقيق هذه الاهداف؟. لنن كانت كل قوة وطنية قد نالت ما هي جدرة به من تأييد واحترام على قدر نضالها في سبيل هذه الاهداف. فالشعب يعلم مدى تفانيها في الذود عن حريته واستقلاله. ونضالنا العنيد في سبيل تمتعه بحرياته وحقوقه. ان صفحات كفائنا مسجلة في ضمير الشعب ومسطرة على جدران السجون. واقبية التعذيب. واعواد المشاتي وفي مدن العراق واريافه وفي سهوله وعلى جباله. وان دماء شهدائنا وعذاب النضال الذي تعارض له الالاف من ابناء حزبنا - لى مر السنين المفصدة بالمشاق والاهوال - لهو افصح لسان واصدق بيان على ما قدمه حزبنا من جهد في معركة الكفاح من اجل حرية الوطن واستقلاله.

وبعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة وجد فينا الشعب وكل المخلصين من الوطنيين ورجال الحكم الوطني الجديد وفي طليعتهم قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم - نصيراً ثابتاً مخلصاً لأهداف الثورة ولاستقلال البلاد ووحدتها. وللنظام الجمهوري الجديد.

إن الحقائق وحدها هي التي تنحض للإتهام الذي أوردته وزارة الداخلية على أهدافها الجليلة الصريحة التي لها ما يدعمها ويزكيها من سجل حافل بمآثر الكفاح في سبيل نفس الأهداف التي ترى الوزارة أنها تتعارض مع أهدافنا وأغراضنا. أمام صفحة الإتهام التي أسندتها إلينا وزارة الداخلية. تنهض إلى جانب كل الحقائق - براءة من ضمير الجمهورية ومن روح ١٤ تموز. فلقد جاء بقرار العفو العام الصادر بحق شهداء الوطن الخالدين من قادة حزبنا ما يلي:

لما كانت الأفعال التي لجأ المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي السري، وزكي محمد بسيم، وحسين محمد الشيببي، ابتغاء تحرير الوطن وإصلاح نظام الحكم. والتي جرموا عنها في العهد الفاسد. من أعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن. لذا أقر بالإتفاق عفوهم عفواً شاملاً.

تلك وثيقة أصدرتها حكومة الجمهورية، وهي تمثل إقراراً صادقاً بوطنية حزبنا وجهاده في سبيل حرية الوطن. كما تتضمن تكريماً مشرفاً لنضال شهدائنا

الأبرار، واعترافاً موضوعياً بحقائق التاريخ.

أما بخصوص الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة الرابعة التي تستلزم في أغراض الحزب بأن لا يتضمن ما يبث الشقاق بين القوميات أو الأديان.. أو أن يكون غرضها مجهولاً.. أو مخالفة للنظام العام والآداب- فيكفي أن نترجع مرة أخرى إلى نص المنهاج الذي تقدمنا به إلى وزارة الداخلية.

جاء في مقدمة المنهاج: "إن تعاون القوى السياسية الممثلة لمختلف طبقات الشعب هو ضرورة تاريخية، إذ ليس بإمكان قوة سياسية لوحدها أن تنجز مهمات الثورة. لذلك تصبح مسألة (الجبهة الوطنية الموحدة) ذات أهمية سياسية وتاريخية كبرى.. إن مفهوم التعاون في الجبهة الوطنية يعني دفع التناقضات والخلافات الثانوية إلى المقام الثاني. وتثبيت مبدأ التعاون المديد بين الطبقات الوطنية وبالتالي بين ممثليها السياسيين على النطاقين الإقتصادي والسياسي وفق برنامج وطني مشترك".

وحددت مقدمة الأهداف التي يتم التعاون على أساسها فقالت: "يمكن للقوى الوطنية أن تتعاون وتوحد مساعيها في الكفاح من أجل صيانة الجمهورية وتعزيز نهجها التحرري- الديمقراطي. وتحقيق مهمات الثورة".

كما بينت: "إن تحقيق هذه المهمات ليس من مصلحة طبقة دون أخرى. بل من مصلحة كل طبقات الشعب الوطنية: العمال والفلاحين. البرجوازية الصغيرة (من الكسبة والحرفيين وأرباب المهن وصغار المزارعين. والمتقنين) والبرجوازية المتوسطة- أي البرجوازية الوطنية المعادية للاستعمار والإقطاع (من الصناعيين والتجار والزراع والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال الوطنية).

وعلى ضوء الحقائق الموضوعية لمرحلتنا التاريخية. وطبقاً لمصالح هذه الطبقات. صاغ حزبنا منهاج الذي يدور برمته في إطار هذه المصالح المشتركة. ويدعوة إلى تعاون كل طبقات الشعب الوطنية من أجل تحقيقها.

وأكد منهاجها في مقدمته مواده على مبدأ تعزيز روابط الأخوة ووحدة الكفاح بين العرب والإكراد وسائر الأقليات القومية والدينية كشرط أساسي من شروط الوحدة الوطنية. وعامل جوهري من عوامل صيانة الجمهورية كما دعا "إلى مكافحة التمييز وميول الإستعلاء والتعصب العنصري أو القومي أو الطائفي. وفضح ومحاربة التيارات والحركات الانفصالية".



وأخذاً بمبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان، دعا حزبنا في مادته الثانية (ف. ز) إلى "صيانة وتعزيز حقوق المواطنين الأساسية- كالمساواة في الحقوق والواجبات وضمان حرية الأديان والمعتقدات.. الخ". ذلك ما ورد في منهاجنا بصراحة.

ولو رجعنا إلى حقوق التاريخ القريب والبعيد. لوجدنا أن حزبنا كان من بين جميع القوى السياسية، أسبقها إلى المبادرة في رفع شعار (الجبهة الوطنية) وشعار (الأخوة العربية- الكردية) وتضامن الجيش والشعب) و(المساواة مع الأقليات القومية). وأخيرة في الدعوة إلى (تضامن الشعب مع الحكم الوطني) وتعبئة كل القوى الوطنية في مهمة (صيانة الجمهورية) إزاء أخطار التآمر والعدوان. ولم يبخل حزبنا بجهد أو تضحية في سبيل تحقيق هذه الشعارات وإدخالها في نطاق العمل المثمر البناء لخير مجموع الشعب. وحزبنا وبالإضافة إلى ذلك- هو أكثر الأحزاب تقدمية في أفكاره وبعده عن التمييز بين أبناء الشعب. بسبب من انحذارهم القومي أو الديني أو الطائفي، ولربما كان حزبنا هو الوحيد من بين كل الأحزاب الذي ضم ولا يزال يضم في صفوفه العرب والأكراد والتركمان والآشوريين والأرمن والكلدان- على اختلاف قومياتهم وطوائفهم وأديانهم.

إن أكثر من ربع قرن من الكفاح المستديم، يشهد بالوقائع على هذه الحقائق التي جاهرنا بها، ودعونا إليها، وبذلنا كل جهد لإدخالها إلى ضمانات أوسع جماهير الشعب.

وليس من مبادئ حزبنا أن يكتم أهدافه أو يتستر عليها. فلقد عرفه الشعب صريحاً جريئاً لا يوارى ولا يتردد في إعلان أهدافه التي هي أهداف الشعب. لقد جهر حزبنا في عدائه ومقاومته للنظام الاستعماري الرجعي المباد وتحمل في سبيل ذلك تضحيات جسيمة. ثم جهر بمساندته للنظام الجمهوري الجديد وأكد على ذلك بالقول والعمل والتحريض. وحزبنا إذ يحدد على ضوء ظروف مجتمعا الراهنه المهام الممكنة التحقيق. لا يكتم سعيه الى الاشتراكية عندما تتحقق ظروفها ولذلك قال صراحة فيمقدمة منهاجه:

" ان الميثاق التالي الذي يناضل الحزب الشيوعي العراقي من اجل تحقيقه لا يتضمن اهدافا اشتراكية، وانما يترتب على تحقيقه توفير الشروط المادية التي تفتح للبلاد طريق التطور نحو الاشتراكية".

والحزب لا يكتم اساليبه في الكفاح، ففي العهد المباد، دعا الحزب الى اسقاط النظام القديم بالقوة. وفي العهد الجديد دعا وعمل على مساندة وتعزيز هذا النظام.

واكد على ذلك خلال عام ونصف من عمر الثورة. ثم عاد واكد بصراحة في مقدمة المنهاج المقدم الى وزارة الداخلية على اتفه "في ظل النظام الجمهوري اديمقراطي المستقل في العراق الذي اقامته ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة فان الحزب الشيوعي العراقي سيتمسك بثبات السبل اديمقراطية السليمة في عمله لتحقيق جميع اهدافه". كان كل شئ واضحا لدى وزارة الداخلية، مدعوما بوقائع وشواهد لا تحصى. لكن الوزارة تتجاهل كل هذه الامور. وتطلق اتهامات عامات لا ينهض على اساس من الحقيقة ولا على اساس من اديمقراطية او من الحق والعدل والقانون. ولاشك ان مثل هذا الاتهام الذي يصدر في معرض الاحتكام الى ملاة في القانون تدعو الى الوحدة الوطنية وعدم بث الشقاق او الفرقة بين المواطنين هو بحد ذاته مساهمة ترد على النقيض من هذه المبادئ التي استند الوزارة اليها في مناقشة اهدافها. اذ ما الذي يترتب على محاولة حرمان اكبر واقدم حزب سياسي وطني في ابلاد من حقه المشروع في مزاولاة النشاط القانوني. وتتجاهل ارادة مائتي الف مواطن من الذين ساندونا في التمتع بهذا الحق؟ ايمكن ان تعتبر هذه المحاولة مساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب احداث الفرقة والشقاق لم هي على النقيض من ذلك تماما؟

اننا نعلم - مثلما يعلم جميع الناس - ان الحزب ليس اجازة توضع في درج او لافتة تعلق على جدار. ان الاحزاب اسيسية تتكون بنضالها وبما تقدمه للشعب من خدمات واعمال عبر مسيرتها في هذا النضال. لقد اقرت حكومتنا الوطنية هذه الحقيقة عندما اعترفت بكيان حزبنا ودوره في الكفاح الوطني. وعندما اجازت حزبين وطنيين تكونا ايضا خلال النضال. لكنها شاعت بعدئذ ان تجحد هذه الحقيقة عندما اودعت حق العمل باسم حزبنا وباسم الشيوعية الى نفر من غير اهله او اهلها. ان الحزب الشيوعي العراقي ملك لاهله، لابناء الشعب المخلصين الذين يملكون شرف التكلم باسمه بسبب ما بذلوا من جهد وكفاح ضد الاستعمار وضد الحكم الفاسد المبلاد وانه وديعته غالبية في تلك الايدي الامينة المخلصة التي جربت بها الطبقة العاملة وجماهير الكادحين وادعتها حق التعبير عن افكارها ومطامحها وامانيها. انه اماتة بايدي اولئك الذين عرفهم الشعب العراقي والشعوب العربية وكل قوى الخير والحرية في الداخل والخارج.

ذلك هو حزبنا. الحزب الشيوعي العراقي القائم تاريخيا والموجود واقعا كقوة سياسية وطنية مشهود لها بالاخلاص والكفاءة.

يا سيادة زعيم ثورة الرابع عشر من تموز وقائد جمهوريتها الفتية الباسلة

اتنا ونحن ندرك حقيقة حزبنا كنصير للشعب وللحكم الثوري الديمقراطي الذي اقامته ثورة تموز المجيدة على انقاض نظام الظلم والتصف والارهاب. لم نكن نصطمح بشئ لا حق لنا فيه. لم نكن نطمح الا بمعاملة قانونية متساوية - شأن كل الاحزاب والقوى الوطنية المخلصة.

اتنا رغم ملاحظتنا الخاصة على القانون الذي اصدر لتنظيم الحياة الحزبية. حرصنا كل الحرص على مراعاته والتفيد به رغبة منا في نجاح تجربة الحياة الحزبية في جمهوريتنا واتصنا بالديمقراطية في بلادنا ورغبة منا ايضا في الحفاظ على افضل واتن روابط التضامن بيننا وبين الحكم الوطني. بيد اتنا قد تعرضنا الى معاملة خاصة لا يمكن لاحد ان يدعي انها كانت معاملة عادلة. كما تعرض القاتون نفسه، في مستهل الشروع بتطبيقه الى تجاوزات لم تمر دون ان تستثير قسما كبيرا من الدهشة والقلق بين جماهير واسعة من المواطنين الذين يطمحون في ان يشهدوا الديمقراطية تنتصر وتتطور في وطننا الحبيب. وازاء ما نشعر من عدالة موقفنا وقانونية مطلبنا لم نشأ بعد ان شهدنا القانون يخرق على تلك الصورة ان نقتنص الاجازة لحزبنا من بين اخطاء وهفوات الهيئات الادارية او القضائية في تطبيق القانون.

ان حكومة الثورة التي تشغلون مركزا لقيادة في توجيه سياستها وقوانينها هي الجهة الوحيدة التي وجدنا من الاجدى مخاطبتها بشأن اجازة حزبنا لذلك لم نستعمل حقنا في الاعتراض لدى محكمة التمييز ثقة منا بان تفهمكم لعدالة قضيتنا هو افضل سبيل لاقرار حق حزبنا في العمل السياسي المشروع.

هذا ولنا ان نأمل باتكم يسيادة الزعيم تنظرون الى هذه المسألة بما هي جديوة به من اهتمام ووفق ما تقتضيه مصلحة التضامن الوطني والعمل المشترك لما فيه خير الشعب والوطن.

وتقبلوا فائق احترامنا واعتزازنا

زكي خيري سعيد

عن الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي

(اتحاد الشعب)

٧ آذار ١٩٦٠

ويبدو ان عبد الكريم قاسم لم يكن جادا في اجازة الاحزاب التي قد لا تأتمر بلاوامره خاصة وان الحزب الشيوعي قد رفع شعار المشاركة في الحكم دون موافقته. لذلك لم يكن راغبا في اجازة الحزب الشيوعي العراقي (جماعة زكي خيري سعيد) فسجل بخطه على المذكرة يوم ٩ آذار عبارة (انهم عملاء).<sup>(١)</sup>

وقيل انه نصح قيادة الحزب الشيوعي سرا بالانضمام الى حزب داود الصائغ وانهم عملوا بهذه النصيحة فاخذ الحزب يتصل بالصائغ ويقدم له بين فترة و اخرى شيئا من التنازلات حتى انه وافق في ايار ١٩٦٠ على طلب داود الصائغ دون اي تحفظات وذلك بدخول الشيوعيين كتلة واحدة في حزبه وتجميد هيئة الحزب المؤسسة وكان ذلك بناء على نصيحة سوفيتية لغرض استعمال الاجازة القانونية للصائغ ولكن سرعان ما قطعت العلاقة بينهما لان الحزب الشيوعي يريد احتواء حزب الصائغ.

وبعد ان رفضت وزارة الداخلية اعتراض الحزب اخذت الصحف تنشر فتاوى علماء الدين في كربلاء والنجف بين ١٦ شباط و ٢٢ آذار وشهري نيسان وحزيران التي نصت على ان الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له من اكبر الاتهام التي يستنكرها الدين وان صلاة المسلمين الذين يعتقلون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الايمان، ولا يجوز للشباب الذي يحمل المبادئ الشيوعية ان يرث اباه. وكانت اشد هذه الفتاوى، الفتوى التي اصدرها السيد محسن الحكيم المرجع الاكبر في النجف الاشرف وذلك يوم ٢٢ شباط أي في اليوم الذي تم فيه رفض طلب الحزب والتي نصها "بسم الله الرحمن الرحيم والله الحمد، لا يجوز الانتماء الى الحزب الشيوعي فان ذلك كفر والحاد او نزوع للكفر والالحاد اعاذكم الله جميع المسلمين عن ذلك وزادكم ايمانا وتسليما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"<sup>(٢)</sup>.

مما أدى إلى ان يفقد الحزب الشيوعي الكثير من نفوذه ومواقفه في العديد من المناطق وان تفكك منظماته وتنقلص نشاطاتها وان يتحول التيار الذي كان يسير في صالحه الى القوى القومية، ونشطت حركة ملاحقة اعضائه ومؤيديه وتعرض عدد منهم للاغتيال ودون ان تتخذ السلطات المسؤولة اجراءات حمايتهم<sup>(٣)</sup>.

(١) موسوعة ١٤ تموز ٥ / ٤٦٦.

(٢) نفسه ص ٢١٥، موسوعة ١٤ تموز ٥ / ١١٨.

(٣) نفسه ص ٢١٥، موسوعة ١٤ تموز ٥ / ١١٨.

وتعرضت مقرات الحزب ومنظماته ومسيراته لهجمات مسلحة واعتقل المئات منهم ومنعت صحيفة اتحاد الشعب من الدخول الى احياء مختلفة من العراق بصورة تدريجية حتى صدر قرار المجلس العرفي الثاني يوم الاول من ايلول ١٩٦٠ بتعطيلها لمدة عشرة اشهر، وبعد انتهاء المدة القانونية لم تعاود الصحيفة الصدور بصورة علنية بل اصدر الحزب صحيفة سرية باسم (طريق الشعب وذلك في تشرين الثاني ١٩٦١).

### ٣- الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ).

كان داود موسى الصائغ<sup>(١)</sup>، من مواليد الموصل سنة ١٩٠٧ وتخرج في دار المعلمين العالية عام ١٩٢٨ وقد ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي سنة ١٩٤١ واصبح عضو اللجنة المركزية (١٩٤١-١٩٤٣) ولكنه انشق عن الحزب سنة ١٩٤٤ وشكل (رابطة الشيوعيين العراقيين) ثم اصبح مرة اخرى عضوا للجنة المركزية سنة ١٩٥٧ ثم طرد من الحزب في السنة نفسها<sup>(٢)</sup> وكان من جملة مترجمي الاعمال الماركسية، وكان مقربا الى عبد الكريم قاسم الذي استغله لشنق الحزب الشيوعي.

ففي اليوم الذي قدم فيه الحزب الشيوعي بطلب الاجازة وكان ذلك في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ قدم داود الصائغ وجماعته، وهم كل من سليم شاهين ابراهيم عبد الحسين جميل الطوي، السيدة زكية ناصر، كاظم الشاوي، السيدة سالمة جاسم الصالح، عجاج خلف، عبد محسن، كاظم محمد وجاسم محمد طلبا الى وزارة الداخلية وقد ارفقوا بطلبهم منهاج الحزب الذي جاء فيه "ان الحزب يناضل من اجل استقلالنا الوطني وتطوير جمهوريتنا الديمقراطية ويناضل من اجل تكوين الجبهة الديمقراطية الموحدة ويناضل من اجل تصفية الاستعمار وصيانة السلم العالمي، كما يؤمن الحزب بحق تقرير المصير لجميع الشعوب ويعمق التآخي القومي بين العرب والاكراد تحت راية الوحدة العراقية ويناضل من اجل تحقيق التضامن العربي بين الدول المستقلة وعلى اساس رفع المستوى الاقتصادي والسياسي باتجاه ديمقراطي للشعوب العربية، اما في المجال الاقتصادي فان الحزب يناضل من اجل تطبيق قتلون الاصلاح الزراعي وضمان مصلحة الفلاحين، ويعمل من اجل تطوير الصناعة

(١) شفيق نجيب موسى الصائغ سفير العراق في لبنان.

(٢) اتحاد الشعب ١٩ / ١ / ١٩٦٠.

الوطنية وبناء صناعة ثقيلة لتحرير اقتصادنا الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية كما يؤمن بضرورة تقوية وتعزيز الرقابة على التجارة الخارجية بتحديد الاستيراد وفق مصلحة البلاد وحاجتها للحيلولة دون تبديد الثروة الوطنية ويؤمن الحزب بالمساواة بين المرأة والرجل امام القانون وفي كافة الحقوق الاجتماعية مساواة تامة وروح العمل التام<sup>(١)</sup>. واعلن مؤسسو الحزب تمسكهم بالنظرية الماركسية اللينينية- وبالولاء والاخلاص المطلق لثورة ١٤ تموز وبطلها، وهو امر يؤكد ان عبد الكريم قاسم كان وراء دفع الصانع للتقدم بهذا الطلب، فقد جاء في تقرير اممي خاص "ان منح الاجازة لداود الصانع وعرقلة اجازة زكي خيري عمل باهر قام به الزعيم عبد الكريم قاسم وانها ضربة استاذ جاءت باصول فالصانع اطوع للزعيم وللحكومة. وفي تقرير آخر ان اجازة حزب اتحاد الشعب سبحت القلق في الاوساط التجارية وتدفغ الجماهير الى تيارات حزبية ثورية وتثير البلبلة بين صفوف المواطنين وتوجد حالة جديدة من التوتر في المنطقة ونصف التضامن العربي والتعاون مع الاقطار اعرابية والاسلامية التي لا تعترف بمثل هذه الحركة. في حالة عدم اجازة جماعة (اتحاد الشعب) وحرمانها من النشاط الحزبي العنفي ومحاسبة كل من ينشط من اعضائها نشاطا سريا، فان فئة التجار وارباب العمل سيمنعون النظر في الوضع السياسي ويشعرون بعودة الاستقرار السياسي الى البلاد فتنشط حين ذاك الحركة التجارية والصناعية... ويطمئن اصحاب رؤوس الاموال وتعود الثقة في المعاملات التجارية والصيرفية والانتاج الزراعي الى مجراه الطبيعي ويعود المواطنون الى مزاوله اعمالهم اليومية بهدوء وطمأنينة وينصرف الطلبة الى شؤون دراستهم وتتفق القوى الوطنية في حينها على صيانة الجمهورية والدفاع عنها سالكا كل طرف من اطراف الحركة الوطنية سبيله السلمي الديمقراطي في العمل السياسي"<sup>(٢)</sup>.

وقد صنع الحزب الشيوعي (جماعة زكي خيري) بهذه المفاجأة، غير المتوقعة ولم يخف الشيوعيون سخطهم لهذه العملية المكشوفة من خارج الحزب

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٧٠.

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب التقارير الخاصة ١٩٥٩ - ١٩٦٠. تقرير خلاص في ٥ شباط واذار ١٩٦٠.

للاستيلاء على اسمه وانتحال تاريخه وبدأوا ينظرون اليهم نظرتهم الى تيتو بل عدو  
اخطر من البعثيين عليهم<sup>(١)</sup>.

ويقول هادي رشيد الجاوشلي مدير الداخلية العام انذاك "ان جماعة زكي خيري  
كانت تشعر بضعف موقفها ازاء السلطة وكان افرادها في شك من منحهم اجازة  
العمل، لذا كان عبد القادر اسماعيل يسألني اثناء مراجعاته هل في نية السلطة  
اجازتنا ام رفض علينا؟ وفي الحقيقة لم تكن نعلم شيئا عن نيات عبد الكريم قاسم  
عند تقديم الطلبات ولكن اول ايعاز تلقيناه منه وبصورة شفوية ايجاد مبررات لا  
تخرج عن فلك القانون بغية رد طلب زكي خيري، وقمت بالاشتراك مع لجنة مختصة  
لايجاد ما يبرر رفض الطلب من الناحية القانونية ومنها ان السلطة اجازت حزبا اخر  
بالاسم نفسه"<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن من امر فقد اجيز الحزب يوم ٩ شباط نظرا لمرور شهر على  
تقديم الطلب ولم يحصل الاعتراض عليه واصبح الحزب الشيوعي الوحيد الذي  
يمارس نشاطه علنا وكان قد اصدر صحيفة تعبر عن لسان حاله منذ ٢١ تشرين  
الثاني ١٩٥٩ هي صحيفة المبدأ.

وقد حظي الحزب بدعم مباشر من الحكومة التي خولت بالصرف عليه  
والاشتراك في جريدته وقد دفع له في البداية (١٠٠٠) دينار كما دفع له العقيد عبد  
المجيد جليل مدير الامن العام مبلغ (١٧٠٠) دينار والمقدم محسن الرفيعي مدير  
الاستخبارات العسكرية مبلغ (١٣٠٠) دينار ورغم ان تلك المبالغ تشكل منحه  
الاشتراك في جريدة المبدأ، كان مدير الامن العام ومدير الاستخبارات يدفع كل منهما  
مبلغ (١٥٠) دينارا اسبوعيا الى داود الصائغ حسب قول العميد الركن المتقاعد  
جاسم كاظم العزاوي<sup>(٣)</sup> الذي يقول "اما انا فقممت بايجار دار في الباب الشرقي لتكون  
مقرا للحزب وكنت انفق على ذلك الحزب، لقد اعتاد الصائغ تقديم قوائم تفصيلية لسي  
عن نفقاته اليومية بما فيها الكباب الذي كان ياكله."

(١) المصدر نفسه تقرير خاص لمديرية الامن العامة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٢) صفحات من الماضي القريب ص ٦٣ - ٤٦ اقتبسنا عن عبد الفتاح علي يحيى المصدر السابق  
ص ٢١١.

(٣) ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٠.

لقد كان حزب داود الصائغ حزبا مصطنعا هبى لضرب الحزب الشيوعي فقد اُجيزت صحيفة المبدأ منذ اواخر عام ١٩٥٩ لتكون لسان حاله وكان طبعها يتم بقرض مالي من الحكومة مقداره خمسة آلاف دينار وقيل ان عبد الكريم قاسم قد صرح للصائغ بالبداية منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩ باجازة المبدأ ودعا الى مقره في المستشفى وكان راقدا فيه للعلاج من اصابته في محاولة اغتياله وخصه بحديث صحفي تحدث فيه عن شؤون الساعة وسرت اشاعات تفيد ان عبد الكريم قاسم ينوي ايجاد حزب شيوعي ينافس الحزب الشيوعي العراقي من خلال داود الصائغ، وكشف وزير الداخلية انذاك ان الصائغ كان يتلقى راتبا سريا من قاسم<sup>(١)</sup>. وقال له اثناء مقابلته له في المستشفى انه ليس في العراق سوى حزب شيوعي واحد ومع ذلك فقد واجه الصائغ صعوبات في حشد اعضاء مؤسسين وانصار ولكن الحكومة راحت تشد من عزمته واشيع ان عبد الكريم قاسم طلب من الملا مصطفى البارزاني اعطاء خمسة عشر عضوا من اعضاء حزبه ليضمهم الصائغ الى حزبه فوافق البارزاني على ذلك، ولكن ابراهيم احمد ابي ذلك وقد نجح الحزب الشيوعي (جماعة زكي خيرى) في سحب عدد من الاعضاء المؤسسين لحزب الصائغ<sup>(٢)</sup> ولكن بتوجيه من عبد الكريم قاسم تمكنت الحكومة من تدبير عشرة اشخاص للحلول محل المنسحبين.

وقد بقي الحزب بعد مضي اشهر على الترخيص عاجزا عن عقده مؤتمره الاول وهو ما ينص عليه قانون الجمعيات على كل حزب يجاز بعد ستة اشهر، فقد توالى الاستقالات منه مثلما توالى قرارات الطرد. لذا قدمت وزارة الداخلية المساعدة له بالسماح له بتأجيل انعقاد المؤتمر ستة اشهر اخرى وفي تشرين الثاني ١٩٦٠. نجح الصائغ بصعوبة في عقد المؤتمر الاول للحزب ولكنه لم يعد لبقائه أي مغزى وظل الصائغ على راس الحزب مع لجنة من الاشخاص لم يكن لهم دور في الحياة السياسية العراقية واخذ عبد الكريم قاسم في السنوات التالية يبعد الصائغ عنه واغلقت مقراته وفروعه باتقطاع الموارد المالية عنه.

٤ - الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراقي) "بارتي ديمقراطي كوردستان (عراق)" قدم الملا مصطفى البارزاني وجماعته يوم ٩ كانون الثاني طلبا الى وزارة

(١) عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية ص ٢١٧.

(٢) انظر اسماء المنسحبين من الحزب صحيفة اتحاد الشعب في ١٤، ١٥، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠، ٤ شباط ١٩٦٠.



الداخلية للموافقة على تأسيس حزب باسم الحزب الديمقراطي لكردستان العراق، وقد ضمت الهيئة المؤسسة الى جانب البارزاني كلا من ابراهيم احمد<sup>(٢)</sup> (محام)، نوري صديق شاويس (مهندس)، عمر مصطفى (محام)، علي عبد الله (مهندس)، صالح عبد الله يوسف (كاتب)، ملا عبد الله اسماعيل (فلاح)، حلمي علي شريف (صحفي)، اسماعيل عارف (عامل)، شمس الدين المفتي (محام)، ووقع الطلب ٥٠ مواطنا<sup>(١)</sup>.

وقد ارفقوا مع الطلب منهاج الحزب من ٢٣ ماده كالآتي:-

نصت المادة الاولى على ان أسم الحزب هو الحزب الديمقراطي لكردستان العراق وجاء في المادة الثانية ان "الحزب ديمقراطي ثوري يمثل مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين في كردستان العراق"، ونصت المادة الثالثة على ان الحزب ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية الماركسية اللينينية "وجاء في المادة الرابعة" ان الحزب يناضل من أجل صيانة الجمهورية العراقية وتوسيع وتعميق اتجاهها الديمقراطي على اساس الديمقراطية الموجهة التي تضمن الحريات الفردية العامة".

ويناضل الحزب من أجل صيانة السلام في العالم والسير على هدى قرارات مؤتمر باتدوناك وميثاق الامم المتحدة ومواصلة السير على انتهاج سياسة وطنية معادية للاستعمار وتصفية بقية المعاهدات والاتفاقيات المخلة بسيادة العراق واستقلاله وتقوية علاقات الصداقة مع دول العالم كافة على اساس المنافع المتبادلة وخاصة دول المعسكر الاشتراكي وانتهاج سياسة اخوية مع جامعة الدول العربية واسناد حركة التحرر الوطني التي تخوض غمارها الشعوب المكافحة من أجل استقلالها وحققها في تقرير المصير، ويناضل الحزب من أجل تقرير علاقات الاخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الاقليات القومية وتقرير الوحدة الوطنية والعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وقرار ذلك في الدستور الدائم.

ونص منهاج على توطيد علاقات الاخوة والصداقة والتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي ويناضل من أجل حصول الشعب الكردي على حق التمثيل

---

\* ولد ابراهيم احمد سنة ١٩٢٠ في السليمانية دخل كلية الحقوق اوقف بسبب نشاطه السياسي سنة ١٩٣٧ اصبح امينا عاما للحزب سنة ١٩٥٢.

(١) اتحاد الشعب ٨ / ١ / ١٩٦٠.

والتوظيف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الاكراد في العراق، ويناضل الحزب من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي عن طريق السير وفق مبدأ التخطيط الاقتصادي الحديث، ويؤمن الحزب بأن الصناعات الثقيلة هي عماد الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ويناضل في سبيل زيادة عائدات الحكومة من النفط واعادة النظر في الاتفاق وتحديد نطاق عمل الشركات ضمن حدود الابرار المستغلة حالياً واستثمار الحكومة للآبار والمناطق الأخرى، ويعمل الحزب من أجل تحسين احوال الفلاحين وزيادة مداخيلهم، كما يسعى الحزب لتحقيق جميع الوسائل التي تكفل ذلك ونص المنهاج في المادة الثالثة والعشرين منه على ان الحزب يساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كردستان للتحرر من النبذ الاستعماري والرجعي<sup>(١)</sup>.

ومع ان المنهاج أدان الشوفينية والانفصالية فإنه أكد في المادة السادسة العمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وقرار ذلك في الدستور الدائم، اما النظام الداخلي للحزب فقد كان يقوم على بناء مماثل لسنة الحزب الشيوعي العراقي.

ولم يكن منتظرا ان يمر هذا البرنامج المشابه لبرامج الحزب الشيوعي دون ان يلفت انتظار وزارة الداخلية والاعتراض على بعض فقراته فاقترح وزير الداخلية وبتوجيه مباشر من عبد الكريم قاسم اجراء عدد من التغييرات على المنهاج بصورة غير رسمية لكي لا تؤجل اجازة الحزب مثل حذف كلمة (الموحد) الشمولية وكلمة (كردستان) الاقليمية من اسم الحزب ليكون الاسم (الحزب الديمقراطي الكردي) وابدى البارزاني استعداده لاسقاط كلمة (الموحد) الا انه رفض حذف كلمة (كردستان) فاقترح عبد الكريم قاسم اسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) كحل وسط فقبل الاقتراح<sup>(٢)</sup>.

ورفضت المادتان الثالثة والثالثة والعشرون، واحلت كلمة (الاكراد) او (القومية الكردية) محل عبارة (الشعب الكردي) وحذفت المادة المتعلقة بحق الاكراد في الحكم

(١) نص المنهاج في اتحاد الشعب ١١ / ١ / ١٩٦٠، ومجلة الثقافة الجديدة (كاتون الثاني وشباط ١٩٦٠) ص ١٣٠.

(٢) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠ (لندن ١٩٩٠) ص ٤٢.

الذاتي وجادل عبد الكريم قاسم في اجتماع حضره قادة الحزب بان كلمة (الحكم الذاتي) <sup>(١)</sup> يمكن ان يستخدمها اعداؤه ضده او ربما كان من الصعب عليه ان يجمع مؤيديه حول هذه النقطة او يحصل على موافقتهم وخاصة قادة الجيش اذ قال لبراهيم احمد انه يتعاطف مع حق الاكراد في الحكم الذاتي ولكنه لا يريد ادراج هذا الحق في المنهاج وانه بامكان الحزب الاشارة اليه في جريدته وقد وافقت قيادة الحزب على جميع التغييرات اعترافا بسلطة عبد الكريم قاسم على الحزب وهكذا اصبح الحزب مجازا في التاسع من شباط وبادر البارزاني لارسال البرقية التالية الى عبد الكريم قاسم:-

سيادة زعيم البلاد الاوحد عبد الكريم قاسم المحترم...  
إذاعة الجمهورية العراقية- بغداد...

يسعدني ورفاقي اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الديمقراطي الكردستاني ان نقدم لسيادتكم باسم عشرات الالوف من اعضاء الحزب ومؤازريه واصدقائه اسمى ايات الشكر والتقدير بمناسبة شروع الحزب في ممارسة نشاطه العلني، هذه الممارسة التي ستحفز وتلهم حزبنا لتشديد النضال ضد الاستعمار ومؤامراته ومن أجل توطيد جمهوريتنا الخالدة وتعزيز الاخوة العربية الكردية وسائر الاقليات وتمتين الوحدة العراقية الصادقة وتحقيق الاماني المشروعة للقومية الكردية المتأخية مع شقيقتها الكبرى القومية العربية، تحت قيادة رمز هذه الاخوة والوحدة بطل ١٤ تموز عبد الكريم قاسم.

ونعاهدكم وشعبنا العراقي بان يظل حزبنا- كما كان- حارسا امينا لجمهوريتنا الخالدة ونهجها الديمقراطي وكيانها التحرري الراسخ.  
عشتم قائدا مظفرا للشعب والجيش.

عاشت الاخوة العربية الكردية ضمانا انتصاراتنا الوطنية.

مصطفى البارزاني

رئيس الهيئة المؤسسة

للحزب الديمقراطي الكردستاني<sup>(٢)</sup>

(١) نفسه ص ٨٠.

(٢) الرأي العام ١١ شباط ١٩٦٠.

وعندما عقد الحزب مؤتمره الخامس بين ٥ - ١٠ مايس ١٩٦٠ أجرى عددا من التعديلات على منهاج الحزب فأعاد معظم ما حذفه عبد الكريم قاسم باستثناء الفقرة التي تشير الى الماركسية اللينينية واعيد انتخاب البارزاني رئيسا للحزب وابراهيم احمد سكرتيرا واعرب الحزب عن ولائه لرئيس الوزراء ولكن عبد الكريم قاسم لم يرحب بذلك بل انه استقبل بعض رؤساء العشائر الكردية المعادية للبارزاني، الامر الذي عده البارزاني استهانة متعددة به، وأخذ عبدالكريم قاسم يلجأ الى اساليب التحريض سرا لاثارة القبال المعادية للبارزاني ومع ذلك استمر البارزاني في التعاون معه طوال سنة ١٩٦٠ على الرغم من ان عبدالكريم قاسم بدأ يقرب اليه عددا من الأغوات الكرد الذين تعاونوا مع الحكم الملكي واخذ يوزع عليهم السلاح والمال ولجأ عبدالكريم قاسم ايضا الى اسلوب آخر هو الادعاء ان الكرد ليس لهم شخصية قومية متميزة ومستقلة واخذ يتحدث باستخفاف عن دورهم في التاريخ العراقي واخذ يتجاهل البارزاني. ولجأ البارزاني هو الآخر الى السفير البريطاني في بغداد همفري تريفلان يشكو اليه تصرفات قاسم وزاره في ٣ شباط ١٩٦٠ وقد رد تريفلان له تلك الزيارة يوم ٢٨ شباط وقال تريفلان عن تلك الزيارة ارادت بريطانيا عرض صداقتها وتأييدها للبارزاني لكنه أعلن انه يعد بريطانيا عدوة الرئيس، وطلب تأكيد حسن نوايا بريطانيا وكان ردنا باننا نرى إقامة علاقات جيدة ولكن من خلال الحكومة العراقية ورفضت السفارة إقامة علاقات مباشرة مع البارزاني". وقد قام السفير بزيارة كردستان واجتمع بعدد من الأغوات هناك. وعندما وصلت اخبار تلك الاتصالات قاسم كانت العلاقة بينه وبين البارزاني قد وصلت الى حد القطيعة وأخذ يسعى لتقليص دور الحزب الديمقراطي الكردستاني ولمح مرة ان كلمة الكرد لا تحمل أية دلالة قومية وتلفقت الصحف الموالية له وخاصة صحيفتي بغداد لصاحبها خضر العباسي والثورة لصاحبها يونس الطائي ذلك وأخذت تدعو صراحة الى صهر الشعب ابكردي وعدم الاعتراف بحقوقه القومية ودخلت الصحف الكردية وخاصة خه بات (النضال) لسان حال الحزب الوطني الكردستاني وصوت الاكراد في معركة صحيفة مع هاتين الصحيفتين. وفي ١٥ تشرين الاول تم توقيف عضو اللجنة المركزية للحزب صالح اليوسفي ايثانا ببدء حملة لقمع الحزب، وزاد الأمر سوءا زيارة البارزاني للاتحاد السوفيتي في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة السوفيتية، للمشاركة في احتفالات ثورة أكتوبر وشارته هناك الى تدهور الوضع

في كردستان العراق وطلبه من المسؤولين السوفييت التوسط لدى عبد الكريم قاسم لاعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية وتطبيع العلاقات بينهما مما ادى الى توتر العلاقات مع عبد الكريم قاسم<sup>(١)</sup>.

#### ٥- الحزب الاسلامي:

كان نشاط الاخوان المسلمين في العراق قد ضعف بسبب موقف الحكومة منه واضطر زعيم الحزب محمد محمود الصواف لمغادرة العراق الى سوريا بعد ان اطلق سراحه في ايلول ١٩٥٩ وحل محله في قيادة الاخوان المسلمين عبد الكريم زيدان، وبعد ان صار قاتون الجمعيات نافذا ومعمولا به قدم الاخوان المسلمون في الثاني من شباط ١٩٦٠ طلبا لاجازة حزبهم باسم (الحزب الاسلامي العراقي) قدم الطلب ابراهيم عبد الله شهاب ورفاقه وهم كل من نعمان عبد الرزاق السامرائي، صبري محمود اللبلة، وليد عبد الكريم الاعظمي، وابراهيم منير المدرس، فليح حسن الصالح، فاضل دولان، مجيد الحاج حمد الذهبية، الحاج محمد اللامي، عبد الجليل ابراهيم يوسف طه، والدكتور جاسم العاني<sup>(٢)</sup> وقد ارفق مع الطلب منهاج الحزب الذي أكد ان غاية الحزب تطبيق احكام الاسلام تطبيقا كاملا شاملا لجميع شؤون الحياة وأمور الأفراد والدولة، كما يعمل الحزب على محاربة جميع الدعات المفرقة للصوف كالطائفية والعنصرية وجميع الافكار والمفاهيم الاحادية التي لا تعترف بغير المادة ويرى في شيوعها هداما للمجتمع لا يجوز السكوت عنه، كما يؤمن الحزب بضرورة الوحدة العراقية بين جميع المواطنين على اساس جنسياتهم العراقية، ويعتبر العراق جزءا من الامة العربية التي يجب ان تتوحد في دولة قوية على اساس الاسلام لا على اساس اخر وتكون هذه الدولة الواحدة نواة للوحدة الإسلامية الشاملة بين جميع الشعوب الإسلامية ولتقيم في العالم دولة إسلامية تضم جميع المسلمين وكذلك يؤمن الحزب بضرورة التضامن العربي ويعتبره ضرورة من ضرورات كفاح الشعب العربي لنيل استقلاله وتحرره كما يؤمن الحزب بسياسة الحياد الحقيقي بين المصكرين المتنازعين في العالم.

وورد في النظام الداخلي ان اللجنة الادارية المركزية للحزب تقبل عضوا في الحزب كل عراقي لا يقل عمره عن ١٨ سنة وتتألف اللجنة من رئيس وسكرتير

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) صحيفة الزمان ٣ شباط ١٩٦٠.

ومن آخرين يقرهم المؤتمر الذي يجب ان يعقد كل سنة وللحزب مكتب ادارة ولجان تفتيش ورقابة عامة ولجنة للتنظيم ولجنة ادارية<sup>(١)</sup>. ولم يكن الحزب في الواقع الا واجهة لجماعة الأخوان المسلمين في العراق.

وفي أثناء وجود ابراهيم عبد الله شهاب في بغداد لمتابعة اجراءات الحصول على الاجازة اوفد عبد الكريم قاسم اليه يونس الطائي (رئيس تحرير جريدة الثورة) وأبلغه ان قاسما لا يرغب في تشكيل حزب سياسي اسلامي وهو مستعد لدعم مقدمي الطلب في جميع المجالات الدينية والخيرية ولكن باسم جمعية دينية الا انه رفض العرض واجاب "اننا نقدم اسوة ببقية الاحزاب السياسية ونحن مصرون على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

طلبت وزارة الداخلية اجراء بعض التعديلات على منهاج الحزب وان يحل اسم (المنهاج) بدلا من (الدستور) وامور اخرى كانت في رأي الوزير مخالفة لقانون الجمعيات. ومع ان المؤسسين ردوا على اعتراض الوزير فان وزارة الداخلية رفضت طلب التأسيس في نهاية شهر اذار مستندة في ذلك الى المادة الرابعة من قانون الجمعيات التي اكدت وجوب عدم تعارض اغراض الجمعية مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ومع النظام الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي وان لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديان او المذاهب العراقية المختلفة وان لا يكون غرضها مجهولا او سريا تحت اغراض ظاهرة، أي ان الحزب المنوي تأسيسه مخالف للنظام الجمهوري فعلا لعدم اتفائه مع (روح العصر) وتعارضه مع احكام الاسلام ومبادئه خاصة وان الوزير قد اكد في رفضه أنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر اجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون وكان ذلك يعني ضمنا جماعة الأخوان المسلمين في مصر وعندما رفض الطلب اتصل بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بحكم علاقتهم برئيس محكمة تمييز العراق فهمي الجراح وبعضو المحكمة ضياء شيت خطاب وكانا معروفين بتوجهاتهما الدينية فاملى الاخير على احدهم بضع نقاط ردا على الاسباب التي استندت اليها وزارة الداخلية في رفض الطلب.

(١) منهاج الحزب الاسلامي (المطبعة الاسلامية بغداد) ١٩٦٠ ص ٢ - ١٠.

(٢) مقابلة اجراها عبد الفتاح علي يحيى مع ابراهيم عبد الله شهاب في ٣ حزيران ١٩٩٤ كما سجلها في كتابه التطورات السياسية ص ٢٣١.

وقد اعترض المؤسسون على قرار الرفض لدى الهيئة العامة لمحكمة تمييز العراق وفي ٢٦ نيسان نقضت المحكمة قرار وزير الداخلية وعللت قرارها بأن المبادئ التي بنى عليها المؤسسون مناهجة لا تتعارض مع النهج الديمقراطي ولا المبادئ التي قامت عليها الجمهورية ولا يمكن ان تعد اهداف الحزب سرية بعد وضوح مناهجه الذي سجل على نفسه العمل بتعاليم الاسلام ونظامه وهي بمجموعها يمكن ان تعالج المشكلات كافة ومعظمها لا يقال عنها انها لا تماشي روح العصر كما ان المنهاج ينسجم مع الدستور المؤقت الذي صرح بأن دين الدولة الرسمي هو الاسلام<sup>(١)</sup>.

غضب عبد الكريم قاسم من اجازة الحزب الاسلامي خلافا لرغبته وأتهم قادة الحزب قائلا "اين كانوا في العهد الملكي؟ اننا لم نسمع بنضالهم من أجل الحرية وتخليص العراق من الظلم، والفساد، وكان محمد حديد حاضرا فاجابه: لا يا سيادة الزعيم ان هؤلاء الاشخاص كانوا يعملون معنا في الجبهة الوطنية التي قاومت الاستعمار وتحدث العهد البائد"<sup>(٢)</sup>. ويبدو ان وزارة الداخلية التي سبق ان رفضت الطلب وكذلك عبد الكريم قاسم الذي عارض اجازة الحزب قد اذعنا للاجازة لما عرف عن الحزب من مبدئية وجراءة في الوقوف بوجه المبادئ الشيوعية فلم يعترضنا على قرار محكمة التمييز الاخير.

واجه الحزب مضايقات من السلطة بعد اجازته مباشرة اذ ان الرقابة لم تسمح له باصدار جريدة ناطقة باسمه باسم (الجهاد) وفق قانون الجمعيات الذي يجيز للحزب اصدار جريدة خاصة به وعلى الرغم من طلبات الحزب المتكررة والمقدمة الى وزارة الارشاد، وقد قبلت صحيفة (الحياة) مهمة التعبير عن وجهة نظر الحزب ومع ذلك فقد قرر الحاكم العسكري تعطيل الجريدة.

وكانت حجة وزارة الارشاد في عدم اجازة جريدة الجهاد هو مطالبتها بتغيير رئيس تحرير الجريدة ولذلك وجه الحزب بتاريخ التاسع من ايلول ١٩٦٠ الكتاب الاتي الى وزارة الارشاد - مديرية الصحافة.

اشارة الى كتابكم المرقم ٤٤٥٠ والمؤرخ في ٢٦ / ٥ / ١٩٦٠ والحاقا بكتابنا المرقم ٥٣ والمؤرخ في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٠. ونظرا لرغبة الاستاذ فاضل دولان

(١) جريدة الزمان ٢٨ نيسان ١٩٦٠.

(٢) جاسم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٣.

المحامي في ترك رئاسة تحرير (الجهاد)، وتحقيقاً لرغبة أبناء الشعب فقد وافقنا ان يكون المحامي عبد المجيد الحاج حميد رئيساً لتحرير جريدة (الجهاد) بدلا من المحامي فاضل دولان.

هذا مع العلم انه مضى على اجازة حزبنا اكثر من اربعة اشهر وهو لا يزال من غير جريدة مع ضمان حقه بنص قانوني، اتنا نامل الموافقة السريعة على الاصدار والسلام.

السكرتير

وهكذا ظل الحزب عاجزا عن نشر افكاره ومبادئه وقد عقد الحزب مؤتمره الاول في ٢٩ تموز ١٩٦٠ واكد رئيس الحزب نعمان عبد الرزاق السامرائي في كلمة الافتتاح ان العمل في الحزب واجب ديني ووطني وان الإسلام بوصفه عقيدة ومبدأ بحاجة الى الدعوة لها والعمل على رفع لوائها لان جرف الاحزاب غير الاسلامية للشباب امر في غاية الخطورة مما يستلزم وجود حزب يقى الشباب والامة ويوجهها وجهة اسلامية<sup>(١)</sup>.

وبعد إجراء الانتخابات فاز عشرة اشخاص بعضوية الهيئة الادارية منهم عبد الجليل ابراهيم ونعمان عبد الرزاق السامرائي وابراهيم منير المدرس ووليد عبد الكريم الاعظمي وفاضل دولان العاني<sup>(٢)</sup>. وقد كون الحزب له عددا من الخلايا في الوية بغداد والرمادي والموصل وسامراء ولكنها كانت محدودة. وعندما أعتيل احد أعضائه المدعو محمد محمود البنا اصدر الحزب بيانا اتهم فيه الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي بتدبير حادث الاغتيال، واتهم البيان الحزبين بالخروج عن تعاليم الاسلام والدعوة لبث الفرقة بين الناس<sup>(٣)</sup> وحذر الامة من الدعاية الشيوعية الخبيثة ومكائدها بل انه قدم مذكرة الى عبد الكريم قاسم في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠ ونشرتها جريدة الفيحاء الاسبوعية الصادرة في الحلة جاء فيها "الشعب منقسم على نفسه بشكل لم يسبق له مثيل، الشيوعية مسيطرة واقدامها

---

(١) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - مدرسة الاعداد الحزبي الاخوان المسلمون والتجمعات الاسلامية في العراق الملف ٢٢ / ٢٣.

(٢) المصدر نفسه، محضر اجتماع الهيئة الادارية ٤ اب ١٩٦٠.

(٣) جريدة الثورة ٧ تموز ١٩٦٠.



راسخة بفضل العون الذي تمدّها به الحكومة سرا وجهرا النقد محظور خلافا لتعاليم الاسلام الاقتصاد متدهور والشعب جائع والاموال العامة تتفق على اقامة التماثيل والانصاب، العدالة الاجتماعية بحسب المفاهيم الدينية لا اثر لها في حين تشجع المفاهيم الاحادية وتمهد لها السبل كمساواة المرأة بالرجل ". وحملت المذكرة قاسما مسؤولية هذه الاوضاع قائلة "انك رئيس الوزراء والوزراء الآخرون انما يأتَمرون بأمرك" (١) وهو اتهام واضح وصريح لعبد الكريم قاسم وحكومته عند نذ القى القبض على عبد الجليل ابراهيم ووليد عبد الكريم الاعظمي وتسعة اعضاء بارزين في الحزب في بغداد بعد اسبوع واحد وتم تعطيل جريدة الفيحاء، ولجا قسم من اعضاء الحزب الى مصر ثم الى السعودية بعد ان شعروا بعدم رغبة الجمهورية العربية المتحدة في التعاون معهم (٢) وبذلك تشتت شمل الحزب مع انه لم يحل رسميا.

#### ٦- حزب التحرير:-

في الاول من شباط ١٩٦٠ اقدم الاعضاء المؤسسون لحزب التحرير طلبا الى وزارة الداخلية لغرض اِجازة حزبهم ومما جاء في الطلب "لما كان الاسلام فكرة سياسية واقعة ووجهة نظر في الحياة ونطاقا يعالج جميع مشاكل الحياة معالجة صحيحة لا فرق بين كونها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية وينظم جميع العلاقات بين بني الانسان وينظر الى جميع افراد الرعية نظرة انسانية واحدة دون تمييز في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون بغض النظر عن الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة أو المذهب فينفذ على المسلمين جميع احكام الاسلام ويترك لغير المسلمين من الرعايا عقيدتهم وعبادتهم.. ولما انتهت فترة الانتقال وابتحت الحياة الحزبية لجميع العراقيين وضمن لهم ان يعبروا عن ارادتهم وافكارهم السياسية بالطرق والوسائل المشروعة.

لذا نقدم لسيادتكم نحن الموقعين الواردة أسماؤنا أنناه اخبارا بتأسيس حزب سياسي يتبنى الاسلام عقيدة ونطاقا ويعمل لاستئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعوة الاسلامية اسمه حزب التحرير.

(١) الفيحاء ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٢) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٣٥.

الموقعون: عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر، محمد عبيد البياتي، عبد الجبار حسين الشبخلي، غصوب يونس الجبوري، صالح عبد الوهاب الحاج بكر، عبد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز، السيد علي فتحي، حسن سلمان التميمي، احمد حامد الابراهيم<sup>(١)</sup>.

ولم يكن منهاج الحزب يختلف في جوهره ومضمونه عن منهاج الحزب الاسلامي اذ انه أكد:-

١- غاية الحزب استئناف الحياة الاسلامية وحمل الدعوة الاسلامية وبناء المجتمع على اسس الاسلام وقد وضع ان طريقة الوصول لهذه الغاية هي تسلم الحكم عن طريق الأمة.

٢- إن الحزب يتبنى الاسلام ويعمل على تطبيقه في المجتمع، ولما كان الاسلام يُلزم بالمحافظة على استقلال البلاد ووحدتها ومنع سيطرة الاستعمار عليها فإن الحزب يعمل على دوام استقلالها ووحدتها ومنع فرض اية سيطرة اجنبية عليها.

٣- خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا كما جعل السلطات للامة فوجب عليها ان تختار حاكما من بينها.

٤- يجب ان تعالج المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الاموال والمنافع على جميع افراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع منها وذلك بتسهيل تمكينهم من حيازتها والسعي لها.

٥- وفي مجال الملكية يرى الحزب ان الملكية تنقسم الى ملكية فردية و ملكية عامة و ملكية دولة اما الملكية الفردية فهي الملكية في الاموال التي اباح الله للافراد ان يملكوها بالطرق والوسائل الشرعية التي حددها الشرع في وسائل التملك ووسائل التنمية.

٦- أما في مجال السياسة الخارجية فيرى الحزب ان علاقة الدولة الخارجية يجب ان تبقى على اساس الاسلام ويرى الحزب ان قضية فلسطين هي قضية سياسية عسكرية ولا تحل بالمفاوضات والمساومات وحلها اما يكون بالجهاد والقضاء على الكيان الاسرائيلي قضاء تاما<sup>(٢)</sup>.

(١) جريدة الزمان ٣ / ٢ / ١٩٦٠.

(٢) مسودة نظرة حزب التحرير من السياسة الداخلية والخارجية المقدمة الى وزارة الداخلية (بغداد ١٩٦٠)، مديرية شرطة بغداد الملف ٤٩٣٦.

وقد اشارت السلطات الى وجود نشاط لحزب التحرير قبل تقديم الطلب وبالتحديد منذ سنة ١٩٥٤ وبدأ نشاطه بعد الثورة بتشكيل حلقات وكان اول تجمع لهؤلاء قد عقد في فندق التاج وفي جامع الحيدر خاته الذي اتخذ من غرفة الامامي عبد العزيز البدري مقرا له، وتم عقد اجتماعات في دار حسين علي الاعظمي الذي كان سابقا في جمعية الاخوة الاسلامية وبث دعوتهم بين المدرسين والطلاب واصبح مقر عملهم في جامع الامام الاعظم<sup>(١)</sup>.

في ٢٧ آذار رفض وزير الداخلية الطلب اذ كان يرى ان منهاج الحزب مخالف لروح العصر ومجاف لمبادئ الشريعة الاسلامية فضلا عن كونه مرتبطا بحزب آخر ناشط خارج العراق وكان يقصد بذلك حزب التحرير الاسلامي ومقره الرئيس في الاردن وقد ورد في تقرير امني "ان هذا الحزب كما يقول الناس ليس مؤمنا بالزعيم وانه يفضل ان تكون الزعامة من قبل رجل يحكم وفق الشريعة الاسلامية"<sup>(٢)</sup>.

رفع المؤسسون اعتراضا الى محكمة تمييز العراق فايدت المحكمة في ٢٩ نيسان قرار الداخلية بالرفض ولكن الحزب ظل يعمل بشكل سري واصدر في ٢٢ مائس منشورا عن النشاط الشيوعي باسم التعليق السياسي هاجم فيه عبد الكريم قاسم لتركه المجال للقوى المعادية للشيوعيين ليصبح هم كل فئة من الفئات القضاء على الفئة الاخرى لينشغلوا جميعا عن الدولة واعمالها وخططها وفي ٦ حزيران اصدر الحزب بيانا في اثر خطاب رئيس الوزراء بمناسبة عيد الاضحى المبارك اتهم فيه الحكام بالابتعاد عن تعاليم الاسلام وعدم الاخذ بها وحث رئيس الوزراء على تبني الاسلام عقيدة ونظاما والعمل على اقامة الدولة الاسلامية"<sup>(٣)</sup>.

#### ٧- الحزب الجمهوري:-

كان من نتائج عدم حصول الشيوعيين على اجازة لحزبهم ونتيجة للانقسام الذي حصل في صفوفهم ان اقتنع بها عدد من اليساريين الماركسيين بالتقدم بطلب في ١٢ شباط ١٩٦٠ الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم الحزب الجمهوري

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٨٢.

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب (تقارير خاصة ١٩٥٩ -

١٩٦٠ الملف ٢٤ كتاب مديرية الامن العامة ٢ آذار ١٩٦٠.

(٣) محمد كاظم علي المصدر نفسه ١٨٣.

وكان على رأس مقدمي الطلب عبد الفتاح ابراهيم ومعه كل من محمد مهدي الجواهري، احمد جعفر الاوقاتي، الدكتور صديق الاتروشي، عبود مهدي زلزله، عبد الرزاق مطر، طه باقر، صالح الشالجي، عبد الحميد الحكاك، عبد الحليم كاشف الغطاء، رفيق حلمي، فريد مهدي الاحمر، حسن الاسدي، الدكتور عبد الامير مجيد الصفاير، سليم حلاوي، حسين جدو، نيازي فرنكول، شاكِر الحريري، نايف الحسن، سعيد عباس، عبد الصمد خاتقاه، عبد القادر الطالباني، جلال شريف، وايد الطلب ١١٥ مواطنا، وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي جاء فيه (١).

١- يسعى الحزب بالوسائل الديمقراطية الى صيانة وتوطيد اركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الديمقراطي باقامة نظام نيابي برلماني يستند الى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر.

٢- يعمل الحزب من أجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ويقر الحزب ممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على اقامة ادارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية.

٣- يعمل الحزب من أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومته الاحلاف العدوانية.

٤- تثبت سياسة التضامن العربي وتحقيق اهداف العرب القومية باسناد حركات التحرر العربية والتعاون مع جميع الاقطار العربية في تحرير الوطن العربي من القواعد الاجنبية.

٥- العمل على توطيد سياسة الحياد الايجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وافريقيا.

٦- يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي على اساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية تقوم على تخصيص اعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الانتاجي والانتفاع بجميع الامكانيات الاقتصادية انتفاعا يؤدي الى بناء الاساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان حسن توزيعه بين جميع طبقات الشعب.

٧- يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وارشادهم الى افضل الطرق الزراعية.

---

(١) صحيفة الراي العام ١٢ شباط ١٩٦٠. مجلة الثقافة الجديدة (اذار نيسان ١٩٦٠) ص ١١٥.

٨- ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع نواحي الحياة ومبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي.

اعترضت وزارة الداخلية على الطلب بسبب المعلومات التي وردت في المنهاج الذي فسره الوزير وكأنه دستور دائم واعترض على تعبير (الشعب العربي) و(الشعب الكردي). ووجهت شعبة الجمعيات، في الوزارة بكتابتها رقم ٧١٢ في ١٩ شباط ١٩٦٠. اعتراضات على المنهاج كالآتي:-

الى/ طالبى انشاء الحزب الجمهوري ببغداد.  
السيد عبد الفتاح ابراهيم ورفقاه..

اشارة الى طلبكم المسجل لدينا في ١١ / ٢ / ١٩٦٠.

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠. نرجو اجراء التعديلات والاضافات التالية في منهاج ونظام الحزب المراد اتشاؤه واعلامنا.  
أولا- المنهاج

١- ان ما ورد في الفقرة (١-ب) من المادة الاولى منه حول ما يتعلق باقامة نظام برلماني مستند على مجلس وطني وايد امر سابق لأوانه لأن تقرير مثل هذه الامور سيحددها الدستور لذلك يقتضي اعادة صياغة هذه الفقرة بما يناسب ذلك.

٢- إعادة صياغة الفقرة (٣-ب) من المادة الاولى منه بما يتفق واحكام الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون الجمعيات.

٣- إعادة صياغة الفقرة (٤-ب) من المادة الاولى منه بما يؤمن الاكتفاء بذكر تعبير (الاقليات) دون تخصيص أي منها ضمانا لوحدة الصف العراقي.

٤- ان تعبير الشعب يطلق على العرب والاكرد معا كما نص عليه الدستور المؤقت لذلك يقتضي اجراء التصحيحات اللازمة في المنهاج في ضوء ذلك بعد استعراض مواده.

ثانيا- النظام الداخلي

١- استبدال كلمة (القانون) الواردة في آخر المادة ٢٩ منه بعبارة قانون الجمعيات.

٢- اضافة عبارة (على أن لا تتعارض مع احكام قانون الجمعيات والنظام الداخلي للحزب) الى آخر المادة (٣١) منه.

٣- وقد لوحظ ان النظام وإن كان موقعا من الأعضاء المؤسسين الا أن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الجمعيات لم تدون فيه فيقتضي اضافة تلك المعلومات.

وزير الداخلية<sup>(١)</sup>

صورة منه الى:-

الحاكم العسكري العام

متصرفية لواء بغداد

مديرية الأمن العامة

مديرية الشرطة العامة

وقد رد عبد الفتاح ابراهيم وأعضاء الهيئة المؤسسة للحزب يوم ٥ آذار ١٩٦٠. على كتاب وزارة الداخلية بالموافقة على إجراء التعديلات المطلوبة كالآتي:-

سيادة وزير الداخلية المحترم... بعد التحية:-

وبالاشارة الى كتابكم المرقم ش/ ٢١٢ والمؤرخ في ٢٩ / ٢ / ١٩٦٠ نرجو التفضل بالعلم باتنا بناء على رغبتكم اجرينا التعديلات المطلوبة في مواد المنهاج والنظام الداخلي للحزب الجمهوري على الوجه التالي:-

في المنهاج

١- الفقرة (٣- أ) في المادة الأولى:-

(تعزيز التآخي والتضامن بين القوميتين العربية والكردية والأقليات ضمن وحدة الكيان الجمهوري القائم).

٢- الفقرة (١- ب) من المادة الأولى:-

(اقامة نظام نيابي برلماني يستند الى انتخابات حرة مباشرة).

٣- الفقرة (٣- ب) من المادة الأولى:-

(تعزيز التآخي بين العرب والاكرد وتوطيد الوحدة العراقية على اساس متين بضمان ممارسة الاكرد حقوقهم القومية وفقا لما جاء في المادة الثالثة من الدستور المؤقت).

---

(١) اتحاد الشعب ٢ / ٣ / ١٩٦٠.

٤- الفقرة (٤- ب) من المادة الاولى:.

(ضمان حقوق الاقليات على اساس عدم التمييز بين المواطنين كافة بسبب القومية او الدين او الطائفة).

٥- الفقرة (٢) من المادة الرابعة:.

(تأمين التعليم بجميع مراحلها للافراد بلغتهم وتأمين التعليم الابتدائي للأقليات بلغاتها).

في النظام الداخلي:

١- المادة التاسعة والعشرون:

(للحزب ان يملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وفق احكام قانون الجمعيات).

٢- المادة الحادية والثلاثون:.

(للجنة الادارية المركزية اصدار التعليمات المقترضة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكام قانون الجمعيات والنظام الداخلي للحزب).

وبطيه نرفق نسختين من النظام الداخلي موقعتين من قبل المؤسسين الموجودين في بغداد وعددهم يزيد عن العدد المطلوب في قانون الجمعيات وقد ادرجت مع التواقيع جميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الجمعيات كما نرفق عشرة نسخ غير موقعة، ونرجو ان يسمح للمؤسسين الآخرين بالتوقيع وبيان المعلومات المطلوبة عند حضورهم.

وقد صحت بالاضافة الى ذلك الاغلاط المطبعية التي اشير اليها في الفقرة الرابعة فيما يتعلق بالنظام الداخلي من كتابكم المذكور اعلاه.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر.

عبد الفتاح ابراهيم

عن الهيئة المؤسسة

للحزب الجمهوري<sup>(١)</sup>

ولكن هذه التعديلات لم تحقق اغراضها لأن الطلب كان يجب ان يرفض بناء

على امر عبد الكريم قاسم الشفهي حسب قول هادي رشيد الجاوشلي<sup>(١)</sup> ولان عبد

(١) الراي العام ٧ اذار ١٩٦٠.

الفتاح ابراهيم كان معروفا بتوجهاته اليسارية وقد ابلغ عبد الفتاح ابراهيم في ٢٧ اذار برفض الطلب فوجهت الهيئة المؤسسة مذكرة الى عبد الكريم قاسم في ٢ نيسان ١٩٦٠. نصها:-

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء المحترم...  
تلقيت وزملائي اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري كتابا مؤرخا في ٢٧ / ٣ / ١٩٦٠. من سيادة وزير الداخلية يبلغنا بقرار رفض طلب تأسيس الحزب الذي قررنا تأسيسه..

ولقد بلغنا قبل ذلك عن طريق الشائعات ان هنالك نية مبيتة برفض طلبنا، كما نشرت احدى الصحف شيئا من هذا القليل وهي التي راحت تدلل يوما بعد اخر بانها ذات علم مسبق بما لا يتسنى علمه او تقديره لسانر المواطنين، وسمعا استنتاجات كثيرة مألها أن الظواهر لا تشير الى ان موضوع ممارسة الحريات الحزبية امر مقصود حقا بحيث يتاح لنا ممارستها بصفتنا مواطنين مخلصين للشعب ولجمهورية الرابع عشر من تموز بأهدافها التحررية المنبثقة عن ارادة الشعب ومصلحته في تقويم حياة ديمقراطية تضمن الأمان والاستقرار والرفاه للمواطنين جميعا.

لقد سمعنا ذلك وكثيرا غيره تردده الافواه الا اتنا استنادا الى ما اعلنه سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم عن عزم وتصميم من اهداف ثورة الرابع عشر من تموز ثورة الجيش والشعب على الاستعمار وعملاته وعلى الظلم والطغيان وعلى روح الاستهانة بحريات المواطنين وبحقوقهم وكراماتهم وبتطبيق القوانين تلك الظواهر البشعة المنكرة التي سحقها الشعب وقرر ان لا تعود الى الظهور، ان ثقتنا تلك جعلتنا نرفض ما يتهامس به الظنانون.

وان ما اعلن عن انتهاء فترة الانتقال وعن الرغبة الاكيدة في حث الناس على تكوين الاحزاب من أجل العمل على توحيد الصف لتحقيق الاستقرار والانصراف للانشاء ولارساء دعائم جمهورية ديمقراطية متحررة يجد فيها الشعب الحرية والامان والرفاه، ان كل ذلك هو الذي جعلنا على يقين بأن حزبنا بأهدافه الواضحة وشخصياته المعروفة في ماضيها وحاضرها سيكون موضع ترحيب وتأييد من جانب السلطة الوطنية التي تهدف حقا الى اقامة جمهورية ديمقراطية في ظل سيادة

---

(١) اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية من ٢٣٨.



القانون المنبثق عن ارادة الشعب والذي يهدف الى ضمان حريات المواطنين وكرامتهم والى افساح المجال لهم لأن يحققوا شخصياتهم ويساهموا مساهمة فعالة في صيانة الجمهورية والعمل على تحقيق اهدافها، هذا القانون الذي يلتزم به المشرع والمسؤول عن التنفيذ ليس من حيث شكلياته وانما من حيث قصده وفحواه قبل ان يسأل الناس عن الالتزام به وعن اطاعته.

ولسنا نرى اطلاقا بين المؤسسين والمؤيدين من لا تتوفر فيه الشروط التي تؤهله يا سيادة الزعيم.

ان الكتاب المؤرخ في ٢٧ - ٣ - ١٩٦٠ الذي تسلمناه ليلة عيد الفطر المبارك والذي انطوى على كل ما خيب املنا، اثار فينا شعورا غريبا مبعثه البون الشاسع بين روح ذلك الكتاب وثورة الرابع عشر من تموز المتحررة، وهو شعور لا بد وان يتحسس به كل من يقرأ (الاسباب) التي أوردها لحرمان ثلاثة وعشرين مواطنا معروفا والاف المواطنين المؤيدين من حق طبيعي مشروع يعتبر من أوليات النظام الديمقراطي، ذلك ان يعلنوا اهدافهم وان ينتظموا بالكيفية التي يخولها لهم القانون ليساهموا مع سائر ابناء وطنهم في صيانة الكيان العام وفي الدفاع عن سلامة الوطن ومصالحه.

وأنه لمن المؤسف، يا سيادة الزعيم، ان اقول ان ما ورد في الفقرتين الاولى والثانية من الكتاب المشار اليه ليس فيه ما يصمد امام مناقشة جدية حسنة القصد، فالقانون يشترط ان يتقدم بالطلب ما لا يقل عن عشرة مواطنين ولقد قيل لنا في وزارة الداخلية ان الجواب الذي وقعه ستة عشر من مجموع المؤسسين واف بالغرض حينما بينا لهم ان المؤسسين الباقين هم خارج العراق او بعيدون عن بغداد ولكنهم على استعداد للتوقيع عند حضورهم اذا اقتضى الأمر، كما نوهنا بذلك في جوابنا المؤرخ في ٥ / ٣ / ١٩٦٠، وكان هناك من السوابق والتساهل في ما هو اكثر خطورة من هذا الامر مما لا يجعل هذا السبب ذا قيمة اطلاقا في تبرير حرمان مواطنين من حق اساسي من حقوق المواطنة في جمهورية ديمقراطية متحررة.

إن ما جاء في الفقرة الثانية من كتاب الرفض موضوع البحث من ان الدوائر المختصة لاحظت عدم تيسر المعلومات اللازمة للثبوت من الشروط التي يقتضي توفرها في جميع الاعضاء المؤسسين والمؤيدين وفق ما تتطلبه المادتان الثالثة

والحادية والثلاثون من القانون فامر يثير العجب ويكاد الغرض منه ان يكون غير مفهوم فالمادة الثالثة تنص على ما يلي:-

يشترط في عضو الجمعية ان يكون:-

١- تام الاهلية.

٢- ان لا يكون محروما من الحقوق المدنية.

٣- غير محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف.

٤- قد قبل نظام الجمعية كتابة.

والمادة الحادية والثلاثون تنص على ما يلي:-

١- يشترط في عضو الحزب ان يكون عراقي الجنسية.

٢- لا يجوز لافراد القوات المسلحة ومن يعمل بامرتها ولا للقضاة- الحكام-

ولا لموظفي الخدمة الخارجية ولا لكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ولا لرؤساء الوحدات الادارية (في اللواء والقضاء والناحية) ان ينتموا الى أي حزب من الاحزاب ولا يجدون في الحزب ان يقبل بين اعضائه عضوا منهم.

٣- كل فرد امتن مهنة اخرى والتحق بالمدارس لغرض الدراسة المسائية فلا تشمل احكام الفقرة الثانية اعلاه. لممارسة حق تأسيس الحزب والانتماء اليه حسب ما جاء في هاتين المادتين.

على ان ما هو اشد خطورة من كل ذلك، ما اشارت اليه الفقرة الثالثة من كتاب الرفض- حيث جاء فيها (ان المعلومات الواردة مؤخرا من الجهات المختصة المسؤولة تفيد ان شروط المادة الرابعة من القانون المذكور غير متوفرة في اهداف واغراض الحزب) وان المادة الرابعة- كما يعلم سيادة الزعيم تنص على ما يلي:- (يجب ان تتحقق في اغراض الجمعية الشروط التالية:-

١- أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.

٢- أن لا تتعارض مع النظام الجمهوري.

٣- أن لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الديمقراطي.

٤- أن لا تهدف الى بث الشقاق او احداث الفرقة بين القوميات او الاديان او

المذاهب العراقية المختلفة.

٥- أن لا يكون غرضها مجهولا او سريا مستورا تحت اغراض ظاهرية.

٦- أن لا تكون- اضافة الى ما سبق- مخالفة للنظام العام والاداب.

ان الغموض الذي يعتور الفقرة التي اشارت الى هذه المادة لامر بشير التساؤل- فمن هي يا ترى هذه الجهات المختصة وما هي الشروط التي ارتأت انها غير متوفرة وفي أي من اهداف الحزب واغراضه هل في جزء منها واي جزء ام فيها جميعا ولماذا؟ ولم لم ينوه بهذا الرأي في الاعتراض الذي طلب فيه الى الحزب ان يجري التعديلات التي ارتأتها وزارة الداخلية من قبل فاجريت وفق مشيئتها؟.

إن طلب تأسيس حزب من مواطنين معروفين كطالبي تأسيس الحزب الجمهوري ومؤيديه لا يصح رفضه باي وجه من الوجوه وبهذا الغموض واليسر - ان من حقنا ان نطلب الايضاح وان نتعاون مع السلطة الوطنية في تيسير ممارستنا حقنا المشروع في تأسيس حزب نحن ومعنا الاف المواطنين راغبون في تأسيسه في حدود القانون وفي سبيل الخير العام، وان ذلك حق مشروع لكل مواطن غير محروم من حقوقه المدنية ولم يقترب ما يسوغ منعه من ممارسة التعبير عن ارادته وارادة من ينضم اليه من ابناء الشعب في ميدان الخدمة العامة.

ولذلك فإنا نتقدم الى سيادة الزعيم بطلب الامر بأن يعاد النظر في موضوع الرفض وبأن توضح لنا الاسباب التي استند اليها في هذا الرفض لنعمل على تلافى ما يمكن ان نتلافاه منها لكيما نتوصل الى الحل الذي يحقق لنا تأسيس الحزب الذي نريد تأسيسه للقيام بواجبنا الوطني ولتادية ما يترتب علينا في خدمة شعبنا وجمهوريتنا الديمقراطية المتحررة.

وإننا لعلى ثقة بأن مفجر ثورة الرابع عشر من تموز الذي اعلن انتهاء فترة الانتقال ووعده بان يحث المواطنين على تأسيس الاحزاب وممارسة النشاط البناء من أجل صيانة مكاسب الثورة وتحقيق اهدافها التحررية وتقويم الجمهورية الديمقراطية المنبثقة عنها سيكون عوناً لنا في اتمام مهمتنا النبيلة، لا سيما ونحن نهدف في مقدمة ما نهدف اليه تحقيق وحدة الصف التي طالما نادى بضرورتها الملحة، لدعم السلطة الوطنية في نهجها الديمقراطي السليم الذي هو خير ضمان لسلامة الوطن وتحقيق الاستقرار ورد كيد الاستعمار وعملاته واحباط مساعيهم في اثاره الشقاق وتعكير صفو الحياة العامة.

وإننا لعلى ثقة ايضا بأن سيادة الزعيم يقدر خطورة منع تأسيس حزب يقومه مجموع الافراد الذين تقدموا بطلب تأسيس الحزب الجمهوري ومجموع مؤيديهم من العناصر الديمقراطية الاصلية التي سبق وان مارست الحياة الحزبية فعلا في العهد

المباد)، انه امر جدير بالاهتمام من حيث إمكان استغلاله استغلالا سينا لزعة الثقة بجدية الحياة الحزبية في حياتنا العامة وللطعن في حقيقة ديمقراطية جمهوريتنا المتحررة وهي امور اساسية في خطط الاستعمار وعملاته الذين يعينهم اكثر ما يعينهم اشاعة كثرة الظنون والشكوك سعيا لبدء عزل السلطة عن الشعب لايجاد ثغرة متسعة بين الشعب وحكومته الوطنية لا مرار مؤامراتهم وارباك خط السير الديمقراطي وهو السبيل الوحيد الذي يؤمن تضامن الشعب مع السلطة الوطنية والحفاظ على جمهوريتنا المتحررة وتحقيق اهداف ثورة الرابع عشر من تموز، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

عبد الفتاح ابراهيم<sup>(١)</sup>

الهيئة المؤسسة للحزب الجمهوري

ويذكر عبد الفتاح ابراهيم ان عبد الكريم قاسم استدعاه بعد ان رفض حزبه وبين له ان السبب الاساس في عدم اجازة حزبه هو ان معظم اعضاء الهيئة المؤسسة هم من الانتهازيين ومنهم محمد مهدي الجواهري فيما يرى ابراهيم نفسه ان السبب الحقيقي لرفض الطلب هو ان قاسما لم يكن مطمئنا مني ومن المؤسسين وكان يعدني شيوعيا كما اتي لم اجادله<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد هذا الرأي ما ورد في بعض التقارير الامنية التي حذرت الحكومة من اجازة الحزب الجمهوري لانه كان في رأبها يراد منه ان يكون واجهة للحزب الشيوعي وانه اذا ما اجيز سينضم اليه جميع الشيوعيين<sup>(٣)</sup>.

ولم يعد من أمل للشيوعيين في العمل العلني بل وحتى في ظل واجهة حزبية اخرى، وقد اشيع ان العقيد فاضل عباس المهداوي يسعى لتشكيل حزب ديمقراطي باسم حزب الشعب بالتعاون مع العقيد وصفي طاهر والعقيد ماجد محمد امين وغيرهما وان ينظم الزعيم عبدالكريم قاسم اليه فيما بعد<sup>(٤)</sup>. ولكن الفكرة لم ترق لعبد الكريم قاسم فلم يقدم هؤلاء الطلب كما ان الشيوعيين لم يتحمسوا للفكرة لأن

(١) اتحاد الشعب ٢ نيسان ١٩٦٠، الاستقلال ٥ نيسان ١٩٦٠.

(٢) اقتباسا من عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٣٩.

(٣) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام، مدرسة الاعداد الحزبي تقارير خلاصة ١٩٥٩ -

١٩٦٠ الملف ٢٤ تقارير مديرية الامن العامة في ١٠، ٢١ شباط، ١ اذار ١٩٦٠.

(٤) هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة ص ١٦٣.

المهداوي رجل قاسم والناطق باسمه وقد ذكر المهداوي ان طلبه بتأسيس حزب الشعب مرهون بموافقة عبد الكريم قاسم.

#### ٨- الحزب الوطني التقدمي:-

على اثر عودة كامل الجادرجي لرئاسة الحزب الوطني الديمقراطي عاد الخلاف بينه وبين محمد حديد حول مسألة ما اذا كان حكم عبد الكريم قاسم يستحق مساندة الحزب ام لا، فكان محمد حديد يرى نعم وأنه يستحق اما جواب الجادرجي فكان العكس<sup>(١)</sup>. وكان محمد حديد وكتلته يؤيدون بقاءه في الوزارة لامكان تطبيق الكثير من منهاج الحزب بينما كانت كتلة الجادرجي تعارض هذا الرأي وترى ان البقاء خارج الحكم وتأييد الحكومة في الاعمال التي يراها الحزب انها نافعة ومعارضة الاجراءات التي هي خلاف ذلك، ويعتبرون في هذه الحالة كأنهم مرشدون لسفينة البلاد<sup>(٢)</sup>.

حاول محمد حديد ان يحشد اكثرية الهيئة المؤسسة حوله فاستقال من الوزارة واخذ هو ومؤيدوه يحشدون قواهم للمؤتمر الذي عقد يوم ٥ مايس ولما بدا واضحا ان الاغلبية كانت بجانب الجادرجي ترك محمد حديد وقسم كبير من اتصاره القاعه ونال الجادرجي ٧٨٢ صوتا دون معارضة فتوزعت المراكز الادارية على النحو الاتي: الجادرجي رئيسا وهديب الحاج حمود نائبا للرئيس وحسين جميل امين السر العام ومظهر العزاوي نائبا لأمين السر العام وعواد علي النجم امينا للصندوق<sup>(٣)</sup>. وصار الانشقاق واضحا في بداية حزيران حيث اصدر الحزب قرارا بطرد محمد حديد وثلاثة واربعين من اتصاره خاصة ان الصحف قد نشرت خبر اعتزامهم تأسيس حزب خاص بهم.

وفي ٢٩ حزيران ابلاغ محمد حديد وزير الداخلية اعتزامه تأسيس حزب جديد باسم الحزب الوطني التقدمي ورفع الطلب معه كل من خدوري خدوري محمد السعدون، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان العزاوي، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، الدكتور جعفر الحسني، الدكتور رضا حلاوي، عبد الامير درويش، الحاج

(١) حول الخلاف بين الزعيمين انظر رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في اوساطه دار الاهالي (بغداد ١٩٦٠).

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام مدرسة الاعداد الحزبي تقرير مديرية الامن العامة ١ اذار ١٩٦٠. ملف الحزب الوطني الديمقراطي.

(٣) الاهالي ٨ مايس ١٩٦٠.

عباس جودي، السيد حميد السيد كاظم الياسري، عبد الرزاق محمد، وارفقوا بطلبهم منهاج الحزب الذي تضمن ان الحزب يعمل على رعاية مصالح الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والمصالح المشروعة لسائر الطبقات وفقا ما تستلزمه مصلحة المجموع من اجل تحقيق تقدم سريع شامل في جميع النواحي في حياة الشعب، ويعمل الحزب من اجل صيانة النظام الجمهوري وتقرير استقلال العراق وسيادته وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقرير التعاون الحر والاخوة الصادقة بين العرب والكرد والتركمان ويعمل كذلك من اجل اقامة نظام ديمقراطي برلماني ينتخب فيه النواب انتخابا مباشرا حرا ويعمل من اجل تحقيق وحدة الامة العربية بدولة اتحادية تقوم على اسس ديمقراطية وتضمن فيها حقوق القوميات والاقليات الاخرى، كما يعمل الحزب من اجل اتباع سياسة خارجية من شأنها تحسين العلاقات مع الدول الاجنبية بوجه عام كما يعمل بمباديء باتدونك بالحياد الايجابي ودعم السلم في العالم.

اما في الشؤون الاقتصادية فان الحزب يعمل من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي العام في البلاد باتباع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موجهة لخدمة مجموع الشعب<sup>(١)</sup>. وهذا يعني ان منهاج الحزب هو صورة طبق الاصل لمنهاج الحزب الوطني الديمقراطي ولم يكن الحزب الجديد يختلف عن الحزب الوطني الديمقراطي في منهجه وتكوينه واسلوب عمله، الا في موقفه المؤيد لعبد الكريم قاسم ونظام حكمه. اما كلمة التقدمي التي اضيفت الى حزب محمد حديد فكانت لتمييزه عن الحزب السابق.

وبانتهاء المدة القانونية التي حددتها المادة الخامسة من قانون الجمعيات ولعدم اعتراض وزير الداخلية فقد اعتبر مجازا واصبحت صحيفة البيان لسان حال الحزب. وفي الحقيقة فانه اعتبر قائما بصورة رسمية منذ التاسع والعشرين من تموز ١٩٦٠. واخذ المؤسسون بدعم من عبد الكريم قاسم ينتقدون الجادرجي على حبه التفرد بالسلطة، ووقفوا بجانب حكم عبد الكريم قاسم دون تحفظ، وقد عقد الحزب الوطني التقدمي مؤتمره الاول يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٠، والقي محمد حديد كلمته بالمناسبة ذكر فيها ان الحزب تأسس لينهض بدوره في تطوير الجمهورية وتقدمها ويعمل من اجل رخاء الشعب وازدهار البلاد والمحافظة على مكاسب ثورة ١٤ تموز وصيانة الجمهورية واستقلالها، والقضاء على محاولات التدخل في

(١) صحيفة البيان ٣٠ حزيران ١٩٦٠.

شؤونها الداخلية ودعم سياسة الحياد الايجابي والتضامن العربي وحل الخلافات العربية والعمل على تامين الاستقرار في الدخل وسيادة القانون ونبذ العنف والاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه وتشجيع القطاع الاهلي في الاقتصاد الوطني وتنفيذ قاتون الاصلاح الزراعي.

وهكذا لم يجز من الاحزاب التي تقدمت بطلباتها سوى الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي جماعة داود الصانع والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاسلامي والحزب الوطني التقدمي ومع ذلك فلم يمض سوى اقل من عام واحد على اجازة الاحزاب حتى شرعت السلطات الحكومية بمطاردتها وملاحقة اعضائها واعتقالهم واغلاق صحفهم بسبب انتقادها لسياسة الحكومة ومطالبتها بالاصلاح<sup>(١)</sup>.

أما الاحزاب القومية فانها لم تتقدم بطلبات لاجازتها وذلك لانها موقنة بان حكم عبد الكريم قاسم هو حكم دكتاتوري لا يعرف الحياة الديمقراطية وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب البعث العربي الاشتراكي، ففي اواسط آذار ١٩٦٠ اصدر الحزب بياناً هاجم فيه ادعاءات حكومة عبد الكريم قاسم بالديمقراطية والتبجح باجازة الاحزاب فقال:-

" ورغم ادعاء الحكم بالحرية والديمقراطية فاننا نجده يقضي بكل عنف على أي نوع للمعارضة ولا يسمح بالكلمة المكتوبة ونراه يستمر في تزييف شعارات الحرية والديمقراطية فيجعل من الحياة الحزبية منجماً يمثل جوهره دكتاتورية فردية سافرة فأى حياة حزبية هذه اذا كان لم يعد هناك حزب قومي واحد في العراق الذي عرف بتعلق جماهيره بامانيها القومية واخلاصها لاهداف العروبة المتحررة."

وحذر اعضاؤه في بيان داخلي صدر يوم ٨ نيسان من الانجرار الى المعركة التي يقودها عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين وتفتيت حزبهم وقال "ان تفتيت قوى الشيوعيين امر مهم وحيوي بالنسبة لنا وتقدم عام بالنسبة لقضيتنا، وتفتيت قوى الشيوعيين يكون اكثر فائدة كلما كانت الضربة لهم من غيرنا وبالأخص من عبد الكريم قاسم نفسه لذا فمن المناسب والمفيد ان لا ننجر الى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحاً لعبد الكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استناداً للتحليل السابق، ان نقف موقف المترقب للمعركة وان ندع عبد الكريم قاسم يواجه الشيوعيين وان نترصد للفرصة الساتحة لتحقيق هدفنا" واعلن البيان "ان

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٦٤.

القيادة القومية تقوم الآن بعملية واسعة شعبية وحكومية وعلى صعيد دولي لتخفيف احكام الاعدام برفاقنا، ولقد ارتأت القيادة القطرية القيام بحملة هائلة في الداخل على صعيد شعبي واسع، وغايتنا من ذلك جعل قضية تخفيف الاحكام مطلباً شعبياً تناضل جماهير الشعب من اجله“<sup>(١)</sup>.

ودعا في نشرة داخلية في ايار ١٩٦٠ الى اقامة الجبهة القومية قال فيه“فالاعداء يقفون ضد الحزب بضراوة والفئات المريبة تناصب الحزب العداء والفئات المعارضة للحكم القائم تخاصم الحزب متفقة فيما بينها او متوافقة في حين انها (القوى المعارضة) تلتقي معنا في مقاومة الاعداء وفي بعض الاهداف والشعارات.

ولهذا يجد الحزب ان اجتذاب فئة او اكثر الى التعاون سيفك هذا الحصار المضروب حوله ويمتن قوة المعارضة ويفتح آفاقاً جديدة لم تنفتح امامه في السابق”.

ثم لخص البيان مبررات قيام الجبهة القومية في تردد الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم في المشاركة الجديدة في المعركة، وكسر الطوق المحيط بالحزب وعدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة تزيد في بعثرة القوى القومية، ووجود فئات قومية خيرة دوافعها نبيلة واضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة“<sup>(٢)</sup>.

اما الرابطة القومية التي تأسست منذ عام ١٩٥٨ فقد اقتصر نشاطها على اصدار النشرات السرية ففي نشرة لها صدرت في ٣٠ اب قالت“ان مثل هذه الخطوة (اجازة الاحزاب) تعني اولا قبول بعض الالتزامات التي ينص عليها قانون الجمعيات واولها واطورها الاعتراف بكيان الجمهورية العراقية أي الالتزام بتجميد حدود العراق السياسية كما هي عليه الان الى الابد والوقوف في وجه كل مجهود يرمي الى التوحيد مع الجمهورية العربية المتحدة. وتقديم الطلب يعني الرغبة في المساهمة رسمياً في حياة الوضع السياسي الحاضر، وبالتالي الاعتراف بشرعيته وتدعيمه ومنحه واجهة سياسية خداعة تضفي عليه صفة الحياة الديمقراطية وهذا

(١) نضال الشعب ٧/ ٥٨ - ٦٢.

(٢) نفسه ص ٦٦.



ما لا يمكن لأي عربي مخلص أن يفعلوه وهو انحراف لا نسكت عنه وتواطؤ مع سلطات الخيانة لا يغتفر وهو غاية ما يتمناه قاسم.

إن وضع العراق السياسي الرسمي الراهن حرب على عربيتنا وقوميتنا ولكل ما نرمي إلى تحقيقه لصالح العرب أنه وضع مفروض علينا فرضاً بقوة السلاح<sup>(١)</sup> وقد أيدت الرابطة القومية عمليات اغتيال الشيوعيين وشجعتها وعدتها أحكاماً يصدرها الشعب بحق الذين ارتكبوا هذه الجرائم ضد الأبرياء.

أما حركة القوميين العرب فقد نشطت في سنة ١٩٦٠ في معارضة نظام الحكم بالتعاون مع القوى القومية لاسقاط نظام الحكم فكان لها دور في تهريب السلاح من سوريا إلى العراق والتحق عدد من أعضائها في الدورات التدريبية التي كانت تقام في معسكر عبد القادر الحسيني بالقرب من جبل قاسيون في دمشق للتدريب على السلاح وتلقى الدروس النظرية في التثقيف والتنظيم القومي في مدرسة حزبية كان يحاضر فيها الأمين العام جورج حبش والحكم محمد عزه دروزه<sup>(٢)</sup> وغيرهم.

وعلى الرغم من أن الحركة كانت لا تخفي ارتياحها بعمليات الاغتيالات السياسية التي أخذ الشيوعيون يتعرضون لها في مطلع ذلك العام (١٩٦٠) ولا سيما في الموصل فإن نايف حواتمة الذي كان المسؤول عن تنظيم الموصل آنذاك وقف ضدها مبدئياً ولم يشجعها ولا سيما بعد أن خرجت من إطارها السياسي لأنها كانت في رأيه لا تحل المشكلات ونتائجها خطرة على مستقبل العمل السياسي<sup>(٣)</sup>.

وبسبب نشاطها المعارض لحكم عبد الكريم قاسم تعرض أعضاؤها للاعتقال وتمكنت أجهزة الأمن والشرطة في آب وأيلول ١٩٦٠ من الاعتداء إلى أوكار الحركة في حي المنصور والكرخ في بغداد والقبض على حامد علوان الجبوري<sup>(٤)</sup> وعداي علوان الجبوري ورشيد سعيد التكريتي وعبد الحسين محمد الربيعي وغيرهم واستولت السلطات على الكثير من قيودات الحركة ورسائلها المخطوطة وكان الاعتقاد في أول الأمر أن المقبوض عليهم ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي

(١) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام مدرسة الأعداد الحزبي ملف الرابطة القومية.

(٢) المصدر نفسه، صحيفة الرقيب ١٠ شباط ١٩٦٠.

(٣) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢٥٧.

(٤) دار الكتب والوثائق - المجلس العرفي الأول - ملف حامد علوان الجبوري (٨٦١). كتاب معاونية شرطة الكرخ ١٦ اب ١٩٦٠.

لان اسم حركة القوميين لم يرد في ملف حامد علوان الجبوري ولا في ملف باسل رؤوف الكبيسي لكن ما عثرت عليه الشرطة في وكر المنصور من رسائل وادبيات كشف عن وجود الجمعية.

#### الحزب العربي الاشتراكي:-

وفي عام ١٩٦٠ أيضا تأسس الحزب العربي الاشتراكي وهو حزب قومي كان بالاصل جناحا انشق عن حزب الإستقلال الذي تأسس سنة ١٩٤٦ ويعتقد محمد صديق شنشل احد قادة حزب الإستقلال ان الاشفاق كان يدفع لهم من غيرنا وبالأخص من عبدالكريم قاسم نفسه لذا فمن المناسب والمفيد ان لا ننجر الى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحا لعبدالكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استنادا للتحليل السابق، ان نقف موقف المترقب للمعركة وان ندع عبدالكريم قاسم يواجه الشيوعيين وان نتربص للفرصة الساتحة لتحقيق هدفنا" واعلن البيان" ان القيادة القومية تقوم الآن بعملية واسعة شعبية وحكومية وعلى صعيد دولي لتخفيف احكام الاعداء برفاقنا، ولقد أرثأت القيادة القطرية القيام بحملة هائلة في الداخل على صعيد شعبي واسع وغابتنا من ذلك جعل قضية تخفيف الاحكام مطلبا شعبيا تناضل جماهير الشعب من اجله<sup>(١)</sup>.

ودعا في نشرة داخلية في آيار ١٩٦٠ الى اقامة الجبهة القومية قال فيه "فالاعداء يقفون ضد الحزب بضرارة والفئات المريبة تناصب الحزب العداء والفئات المعارضة للحكم القائم تخاصم الحزب متفقة فيما بينها او متوافقة في حين انها (القوى المعارضة) تلتقي معنا في مقاومة الاعداء وفي بعض الاهداف.

ولهذا يجد الحزب ان اجتذاب فئة أو أكثر الى التعاون سيفك هذا الحصار المضروب حوله ويمتن قوة المعارضة ويفتح آفاقا جديدة لم تتفتح امامه في السابق. ثم لخص البيان مبررات قيام الجبهة القومية في تردد الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم في المشاركة الجديدة في المعركة، وكسر الطوق المحيط بالحزب وعدم فسخ المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة تزيد

(١) نضال الشعب ٧/٥٨-٦٢.

في بعثة القوى القومية، ووجود فئات قومية خيرة دوافعها نبيلة واضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة<sup>(١)</sup>.

ان فشل محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم التي هندسها الركابي ادى الى زعزعة وضعه كمسؤول للتنظيم. وكانت القيادة القطرية التي كان هو امين سرها قد قررت حل نفسها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ وشكلت القيادة القومية في الاول من شباط قيادة قطرية مؤقتة كان علي صالح السعدي وطالب شبيب وفيصل حبيب الخيزران وبهجت شاكر ومحسن الشيخ راضي ابرز اعضائها. وفي الشهر نفسه عاد حازم جواد الى العراق من سورية واصبح امين سر قيادة الحزب القطرية في العراق، وهكذا صارت القيادة تضم حازم جواد وعلي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي، حميد خلخال، تحسين مطة<sup>(٢)</sup>، وصفاء محمد علي، ودحام الآلوسي وما لبث السعدي ان تولى امانة سر القطر بالوكالة اثر تعرض حازم جواد للاعتقال وتمكن السعدي من اعادة تنظيم الحزب وتوسعت تنظيماته في اوساط الطلبة والعمال والنساء وعززت الندوات واللقاءات من قوته. اما فؤاد الركابي فقد اصدرت القيادة القومية في ٢ نيسان قررا باخراجه من القيادة ثم تجميد عضويته في الحزب في آب ١٩٦٠<sup>(٣)</sup> بعد ان شجب المؤتمر القطري الثالث الاغتيال السياسي واعلن ان محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم هي خرق لعقيدة الحزب.

كانت محاولة الاغتيال من أبرز نقاط التحول لصالح حزب البعث كما يقول حسن العلوي بسبب طبيعة العملية التعرضية واهتزاز الكثير من الناس للشجاعة التي ابداهها المقتحمون وهو أمر يقع خارج المسألة السياسية وبغض النظر عن صواب العملية او خطئها، وقد ساعد النقل الحي والمباشر لجلسات محاكمة المتهمين بالمحاولة في المحكمة العسكرية العليا الخاصة على تأكيد هذا الجانب وتحول فاضل عباس المهداوي من حيث لا يدري الى داعية ودليل لحزب البعث يضاف لهذا وذاك موقف المتهمين من المحاولة ودفاعهم عن معتقداتهم وشرحهم الدراماتيكي لتفاصيل العملية وكأنهم يعرضون فلما سينمانيثيرا فشهد الحزب اقبالا كان اهم تحول فسي

(١) نفسه ص ٦٦.

(٢) الواقع انه د. تحسين مطة كان مسجوناً لمدة ستة اشهر.

(٣) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص ٩٩-١٠٧.

تأريخه<sup>(١)</sup>. فلقد استطاع المتهمون الوقوف امام المهداوي بثبات ودافعوا عن افكارهم بجرأة الامر الذي رفع من سمعة الحزب بين الناس فضلا عن استفادته من عزلة الحزب الشيوعي فأخذ ينتشر في المناطق الشعبية والفقيرة، ولقد وجه الحزب اهتمامه بالجيش فتشكل المكتب العسكري من علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب والزعيم احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن المتقاعد عبدالستار عبداللطيف واخذ هذا المكتب يوسع قاعدة الحزب بين ضباط الجيش ومراتبه ووضع الخطط للاستيلاء على الحكم. كان الاعضاء على استعداد غير محدود للتضحية واصبحت ثقة الحزب بقدراته تزداد يوما بعد يوم وجاء في نشرة داخلية ان امام الحزب خيارين لا ثالث لهما اما النضال في سبيل الشعب بكل طاقاته او تبني موقف لا ثوري يزعم ان الرجعية والامبريالية اقوى من ان يتصدى لهما الحزب والحزب بطبيعة الحال يختار اولهما. واصدر بياناً في واسط اذار دعا فيه الى المزيد من الايمان بقضية الشعب وتقديم التضحيات في سبيلها وفي سبيل اسقاط حكم قاسم الخائن وحول ذلك كتبت مديرية الامن العامة تقول "علمنا ان حزب البعث يعمل بكل جد ونشاط لملاقاة ما اصابه من نكسة اثر محاولته اغتيال الزعيم حتى انه اخذ يهدد السلطة اذا نفذت حكم الاعدام بحق اعضائه.

حاول عبدالكريم قاسم ارضاء الحزب واستخدامه ضد الشيوعيين واعلن يوم ٣١ آذار ١٩٦٠ وهو اليوم الذي وافق مرور ٢٦ سنة على تأسيس الحزب للشيوعي الغاء الاحكام التي كانت قد اصدرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة بحق البعثيين الذين ارادوا اغتياله ولكن الحزب في بيانه الصادر في ٨ نيسان من الانجرار الى المعركة في ذلك الوقت ضد الشيوعيين، وأدان في نشرة داخلية موجة الاغتيالات التي طالت الشيوعيين وعداها تعطافا في اتجاه الاوضاع ونذيرا لمحاولات محمومة تحاول حرق الكفاح العبي عن اسلوبه القائم على تنظيم الشعب بكل فئاته. وأخضع الحزب عددا من اعضائه النشطين لدورات التدريب على أجهزة الارسل والبث والاستلام وحصل عن طريق سورية على اكثر من (٢٠٠) قطعة سلاح مختلفة.

وفي تموز ١٩٦٠ أجريت انتخابات حزبية في القطر ثم عقد المؤتمر القطري الثالث في آب ١٩٦٠ كان ذلك المؤتمر محطة مهمة في تاريخ الحزب ونهجه اذ

(١) عبدالكريم قاسم، رؤية بعد القرن العشرين ص ٥.

شجب الاغتيال السياسي وانتخب قيادة قطرية جديدة ضمت علي صالح السعدي (امينا للسر) وحازم جواد وتحسين معة ومحسن الشيخ راضي وعبدالحسين عبدالصاحب وحماد الالوسي وحفيد خلخال وكريم محمود شنتاف\* ونشر الحزب شبكة من اللجان اطلق عليها اسم (لجان الانذار) في بغداد والمدن الكبيرة اصبحت فيما بعد نواة (الحرس الثوري) بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتوسع التنظيم العسكري في الجيش بعد انتساب كل من احمد حسن البكر وطاهر يحيى وذياب العلكاوي وعبدالستار عبداللطيف وخالد مكي الهاشمي بالاضافة الى الضباط البعثيين الاوائل وهم صالح مهدي عماش وحردان التكريتي ومحمد علي سعيد وعلاء الجنابي وعبدالستار رشيد.

اما الرابطة القومية التي تأسست منذ عام ١٩٥٨ فقد اقتصر نشاطها على اصدار النشرات السرية ففي نشرة لها صدرت في ٣٠ آب قالت "ان مثل هذه الخطوة (اجازة الاحزاب) تعني اولا قبول بعض الالتزامات التي ينص عليها قانون الجمعيات واولها واطورها الاعتراف بكيان الجمهورية العراقية أي الالتزام بتجميد حدود العراق السياسية كما هي عليه الان الى الابد والوقوف في وجه كل مجهود يرمي الى التوحيد مع الجمهورية العربية المتحدة. وتقديم الطلب يعني الرغبة في المساهمة رسميا في حياة الوضع السياسي الحاضر. وبالتالي الاعتراف بشرعيته وتدعيمه ومنحه واجهة سياسية خداعة تضي عليه صفة الحياة الديمقراطية وهذا مالا يمكن لأي عربي مخلص ان يفعله وهو اتحراف لا نسكت عنه وتواطؤ مع سلطات الخيانة لا يغفر وهو غاية ما يتعناه قاسم.

أن وضع العراق السياسي الرسمي الراهن حرب على عروبتنا وقوميتنا ولكل ما نرمي الى تحقيقه لصالح العرب انه وضع مفروض علينا فرضا بقوة السلاح وقد ايدت الرابطة القومية عمليات اغتيال الشيوعيين وشجعته وعدتها احكاما يصدرها الشعب بحق الذين ارتكبوا هذه الجرائم ضد الابرياء.

أما حركة القوميين العرب فقد نشطت في سنة ١٩٦٠ في معارضة نظام الحكم بالتعاون مع القوى القومية لاسقاط نظام الحكم فكان لها دور في تهريب السلاح من

\* كان في الواقع محكوما بالمؤبد.

(١) عبدالفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٢) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام - مدرسة الاعداد الحزبي - ملف الرابطة القومية.

سوريا الى العراق. والتحق عدد من اعضائها في الدورات التدريبية التي كانت تقام في معسكر عبدالقادر الحسيني بالقرب من جبل قاسيون من الجمهورية العربية المتحدة لعبد الرزاق شبيب (محام) ومالك دوهان الحسن وحثهم على الانشقاق واغرائهم بالمال<sup>(١)</sup> وقد اطلق المنشقون على حزب الاستقلال هذا الاسم ليميزوا حزبهم الجديد عن اسمه القديم وليعطوا مضمونا اجتماعيا له خاصة، وان غالبية الشعب حينذاك كانت تعتقد ان الاشتراكية هي الحل لمشاكل العراق الاقتصادية وقد بين الحزب اهدافه (حرية- اشتراكية- وحدة) اما منطلقاته الفكرية فهي:-

١- يؤمن الحزب العربي الاشتراكي ان القومية العربية حقيقة حية ويؤكد انها قومية انسانية لاعداية تعتز بمقوماتها وتحترم القوميات الاخرى وتعبر عن ارادة الشعب في توحيد الوطن العربي وتحريره من النفوذ الاجنبي بمختلف صوره واشكاله.

٢- يؤمن الحزب بوحدة جغرافية وتاريخية وقومية ولغوية واجتماعية وسياسية للوطن العربي.

٣- يؤكد ان لا سيادة على الوطن العربي الا للشعب وسيادته تقوم على حكم الشعب للشعب.

٤- يحرم التعصب العنصري والطبقي والديني والطائفي.

٥- احلال التفاهم بين الدول على اساس المصالح المشتركة وتحقيق الخير والتقدم والسلام للشعوب.

وفي مجال السياسة العربية يرى الحزب:-

١- ان السياسة العربية يجب ان تقوم على اساس ضمان مصلحة الامة العربية وتحرير جميع اجزاء الوطن العربي.

٢- يكافح الحزب بكل الوسائل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار.

أ- إسترداد فلسطين.

ب- استعادة الاجزاء المغتصبة من الوطن العربي.

٣- ان التضامن مظهر من مظاهر السير نحو الوحدة العربية ولذلك يرى الحزب.

أ- ضرورة تقوية الجامعة العربية.

---

(١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ص ١٧٣.

ب- تكوين جامعة شعبية تضم الهيئات والمنظمات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربي.

وفي مجال السياسة الخارجية فيرى الحزب ان هذه السياسة يجب ان تستمد من مصلحة الامة العربية وتنسجم مع اهدافها القومية وتنتهج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتمسك بمبدأ التعايش السلمي والتحرر من اية تبعية اجنبية ويقاوم الحزب الاستعمار بكل اشكاله.

وفي الداخل يؤمن الحزب بأن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويعمل على استرداد الاجزاء السليبة مثل عربستان وديار بكر والسيادة على شط العرب، ويؤمن الحزب ان المواطنين متساوون امام القانون في كل حياة دستورية ديمقراطية مع تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ويؤمن الحزب بالاشتراكية الاصلاحية.

ثم طرح الحزب شعار كفاح- وحدة- اشتراكية بدلا من شعاره السابق واكد شعار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة<sup>(١)</sup>.

عقد الحزب مؤتمره الاول بصورة سرية وانتخب عبد الرزاق شبيب رئيسا له وقاسم يحيى المفتي امينا للسر وضمت قيادته مالك دوهان الحسن، وفيصل الوائلي واحمد الجبوري وعبد العال الصكبان، توفيق الموفق<sup>\*</sup>، غربي الحاج احمد، وهادي الحبوب<sup>\*</sup> أي ان قيادة الحزب تضم بصورة اساسية المثقفين واصحاب الشهادات العالية والملاكين وكانت خلايا الحزب قليلة معظمها من الشباب من ابناء الطبقة الوسطى وتأثر بهم عدد من الضباط منهم العقيد عبد اللطيف الدراجي متصرف الموصل والمقدم كنعان نايف الملاح والزعيم الركن شاكر محمود شكري وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وأعلن عن تشكيل الحزب في نشرة سرية يوم ١٤ تموز ١٩٦٠. واصدر نشرة باسم (العربي الاشتراكي) لكنه ابدل اسمها الى الكفاح ولكنه لم يستطع بناء قواعد جماهيرية وبقي نشاطه محدودا.

(١) القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام، الاحزاب السياسية في العراق ص ١١ - ١٤.

\* لعل الصحيح المؤمن وليس الموفق.

\* لعله احمد الحبوب.

(٢) علي حمزة سلمان الحسنوي النظام السياسي في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨. رسالة دكتوراه جامعة الكوفة ١٩٩٨ ص ١٠٦.

وفي خضم هذا النشاط الحزبي العلني والسري اراد عبد الكريم قاسم الاتصال ببعض الشخصيات القومية ودعوتها للمشاركة في الحياة الحزبية فاتصل بمحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال وعضو مجلس السيادة سابقا ووضح له انه تخلص اخيرا عن الشيوعيين وسيعمل من اجل القضاء عليهم نهائيا واثار عليه بتأليف حزب قومي اسوة بباقي الاحزاب<sup>(١)</sup>، واتصل بكامل الجادرجي رئيس اركان الحزب الديمقراطي وبمحمد صديق شنشل وغيره من قادة حزب الاستقلال فحثهم على تقديم طلب، لاجازة حزبهم لكن هذه الدعوات لم تغير من موقف القوى القومية.

### التجمع القومي العراقي في القاهرة

في اثر ابعاد عبدالسلام عارف وهيمنة الشيوعيين على الشارع وأبعاد القوى القومية فكر البعثيون في إقامة جبهة قومية دعوها (التجمع القومي) ودعاها الشيوعيون (جبهة اعداء الشيوعية) وذلك لانها تأسست للتصدي للشيوعيين. وقد نجح البعثيون في تجميع الاطراف القومية المختلفة تحت قايدهم. وفي ذلك يقول طالب شبيب عضو القيادة القطرية آنذاك "كلفني فؤاد الركابي لتمثيل حزب البعث في التجمع القومي الذي كان يحضر اجتماعاته كل من محمد صديق شنشل عن حزب الاستقلال والدكتور هشام الشاوي عن الرابطة القومية وحامد الجبوري عن حركة القوميين العرب وطالب حسين الشبيب عن حزب البعث وشكري صالح زكي عن المحامين والدكتور عزت مصطفى عن الأطباء والدكتور احمد عبدالستار الجوارى عن الاساتذة والمعلمين وناجي طالب عن الضباط القوميين المستقلين وعدنان الراوي وكان يحضر احيانا عن الرابطة القومية وهناك آخرون لا أتذكر اسماءهم. وقد عقد التجمع ثلاثة اجتماعات بكامل أعضائه.

وبعد تزايد ضغط وارهاب المقاومة الشعبية بدأ عدد المشاركين في اجتماعات التجمع يتناقص وتديجيا، تعذرت امكاتية عقدها دوريا لعدم وجود البيت الآمن وعدم استعداد ممثلي الحركات للمغامرة. وأستطيع القول ان التجمع القومي انتهى عمليا ككيان وكجبهة بعد نشأته بأشهر واقتصرت اعماله على لقاءات مختصرة او ثنائية وغالبا ما كان يلتقي فيها فؤاد الركابي وناجي طالب وشكري صالح زكي وكان

(١) نفسه ص ٦٣.



شكري على اتصال بنجيب الربيعي ومن خلاله بأحمد صالح العبدى الذي تميز بطاعته رئيسه رغم عدم مشاركته افكاره وعدم تأييده للوحدة الفورية الاندماجية مع مصر وبالمقابل كان فؤاد الركابي يتصل بالضباط مثل صالح مهدي عماش وحسن مصطفى النقيب وآخرين<sup>(١)</sup>.

ولكن نشاط التجمع القومي خارج العراق نشط بعد قيامه في القاهرة واستخدامه اذاعة القاهرة وصوت العرب لإذاعة نشاطاته فبعد فشل ثورة الموصل لجأ بعض المدنيين والعسكريين الى الجمهورية العربية المتحدة باقليمها الشمالي والجنوبي، وبرز الذين كانوا في القاهرة فائق السامرائي والرائد محمود الدرة وسلمان الصفواني، الدكتور جابر عمر، فؤاد الركابي، مدحت ابراهيم جمعة، صدام حسين (السيد رئيس الجمهورية)، عبد الكريم الشخلى، الدكتور فيصل الوائلى، احمد الجزائري، عبد الرحمن البزاز، هشام الشاوي، عدنان الراوي، هلال ناجي، احمد الحبوبى، رؤوف الواعظ، سليم الزبيدي، علاء الدين الرئيس، رشيد البدرى، بتول الخطيب وغيرهم كثيرون.

اما الذين لجأوا الى سوريا فمنهم العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الركن محمود عزيز والشيخ احمد عجيل الياور ومعظم ضباط ثورة الموصل الذين بقرب عددهم من ثلاثين ضابطا ممن تمكنوا من اللجوء الى سوريا وقد عزز هؤلاء التجمع القومي العراقي الذي انبثق في القاهرة، والذي ضم مكتبه سبعة وثمانين شخصا، وتشكلت هيئة للتجمع من فائق السامرائي امين سر الهيئة واحمد فوزي عبد الجبار المدير الاداري واتخذت مقرها من احدى البنايات في الدقي.

لقد ضم التجمع ممثلين عن حزب الاستقلال<sup>(٢)</sup> وحزب البعث العربي الاشتراكي<sup>(٣)</sup> والرابطة القومية<sup>(٤)</sup> وحركة القوميين العرب<sup>(٥)</sup> والحزب العربي

---

(١) عراق ٨ شباط، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، تحقيق علي كريم سعيد ( دار الكنوز الذهبية ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.

\* اورد محمود الدرة اسماء اكثر من مئة لاجيء سياسي عراقي في مصر وسوريا، ثورة الموصل القومية، ص ٣٩٥.

(٢) فائق السامرائي، سلمان الصفواني، احمد الجزائري.

(٣) صدام حسين، مدحت ابراهيم جمعة عبد الكريم الشخلى.

(٤) هشام الشاوي وعدنان الراوي.

(٥) محمود الدرة.

الاشتراكي<sup>(١)</sup> والقوميين المستقلين<sup>(٢)</sup> وممثلين عن الجماعات الاخرى التي كانت تتردد على المكتب ومنهم شباب الاخوان المسلمين مثل الدكتور حبيب السامرائي وعبد الكريم الشوكة وحمد الكبيسي وجماعات الحزب الاسلامي وبعض الكرد ومنهم شوكت عقراوي.

كان هدف التجمع القالة حكم عبد الكريم قاسم لكونه مناهضا للقومية وللروح الاسلامية، وقد حدثت خلافات عديدة داخل الهيئة، والواقع ان المكتب كان مرتبطا بمكتب شؤون اللاجئين التابع لرئاسة الجمهورية في العربية المتحدة، ويقوم باعمال السفارة في القاهرة على الرغم من وجود السفارة العراقية هناك وذلك لان اغلب العراقيين كانوا يراجعون المكتب وخاصة الطلاب منهم كما كان يقوم باعمال جوازات السفر وتحديد الاقامة وقضايا الزواج والطلاق وكافة القضايا الثقافية والاجتماعية للعراقيين الموجودين في القاهرة.

وفضلا عن ذلك كان التجمع القومي يقوم بالدعاية ضد حكم عبد الكريم قاسم عن طريق محطات الاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق وكان المسؤول عن برامجها المخصصة للعراق كل من عدنان الراوي ونعيم العزاوي كما كان المكتب يقوم باصدار ونشر الكتب الدعائية ضد النظام القائم والتي يتم ارسالها الى العراق بالتعاون مع رجال الكمارك ومن ثم نشرها وتوزيعها عن طريق مكتبة المثني في بغداد واستمر المكتب القومي في العمل حتى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حين اغلق بقرار من رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بعد ثلاثة اشهر من الثورة بعد ان انتهى الغرض منه<sup>(٣)</sup>. وقد قدم كل من محمود الدرة ومحمود عزيز تقارير تفصيلية ومطولة عن الاحداث التي جرت في العراق قبل حركة الشواف وبعدها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فيصل الوائلي واحمد الحويبي.

(٢) احمد فوزي عبد الجبار وعبد الرحمن البزار وجابر عمر.

(٣) احمد فوزي عبد الجبار، المدير الاداري لمكتب التجمع القومي في القاهرة اقتباسا عن لبث عبد الحسن الزبيدي ثورة ١٤ تموز ص ٥١٤. وانظر أيضا: التاريخ لم يبدأ غدا، لنجم الدين السهروردي، ص ٤٦١ - ٤٧٠.

(٤) انظر هذه التقارير في كتاب محمود الدرة ثورة الموصل ص ٣٥٩، وهو غير التقرير الذي قدمه الى عبد الحميد السراج وانظر جريدة الاهرام ١٤ آذار ١٩٥٩ عن تقرير المقدم الركن محمود عزيز.

ولم يخل نشاط التجمع القومي من خلافات بين اعضائه وخاصة بين اولئك الذين يقيمون في الاقليم الشمالي وبين الذين يقيمون في الاقليم الجنوبي الامر الذي يعكس حالة مواقف السلطات المتنفذة بكل من الاقليمين التي كانت تراقب نشاط البعثيين منهم بخاصة.

وشعرت سلطات عبدالكريم قاسم بفشلها في كسب الفئات القومية الى جانبها بعد ان قاطعت تلك الفئات قانون الجمعيات ولم تتقدم بطلب اجازتها فقد جاء في تقرير اممي مؤرخ في ١٧ شباط ١٩٦٠ "أن ضرورة وقوف الجميع خلف الزعيم يدعونا الى ضرورة انتظام المواطنين من القوميين وغير القوميين في حزب مجاز تقوده عناصر شريفة تتمتع بماض نزيه، وان وقوف هذه الفئات بعيدة عن التنظيم الحزبي العلني يصرفها الى اتجاه خاطئ يكون حقلًا للاستغلال من المستعمرين والطامعين". وقال تقرير آخر مؤرخ في آذار ١٩٦٠ ان القوى القومية تواقفة للحصول على اجازة العمل وان كتلة عربية كبيرة جبارة موجودة فعلا تنظر من وراء ستار وتراقب الوضع بعين الريبة والحذر وهي راغبة رغبة كبيرة وصادقة في أن تدرك الحكومة وتتلمهم اهميتها ورغبتها في التعبير عن رأيها في المستقبل ودعا التقرير الى ضرورة مبادرة القائد المقدم اذا ما أراد اعادة التوازن بين الكتلتين على صعيد واحد أن تفتح الحكومة صدرها العظيم وتضم تحت جناحيها الواسع هذا الفريق<sup>(١)</sup>.

### السياسة الخارجية للجمهورية العراقية

كان هاشم جواد وزير الخارجية على اطلاع واسع على مجريات السياسة العالمية والعربية وله خبرة طويلة في العمل الدبلوماسي الخارجي. وكان يرى بعد استيزاره أن يعمل العراق على وفق سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على تحقيق التضامن العربي وانتهاء عزلة العراق وتحقيق التفاهم بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة اذا ما اريد استقرار الاوضاع في العراق، وكذلك العمل من اجل تقوية الجامعة العربية وانتهاء سياسة المحاور لتمكينها من حماية حقوق العرب،

(١) تقارير مديرية الأمن العامة ١٩٥٩-١٩٦٠ الملف رقم ١٥، ٢٤ الاعداد ١٥٥١، ٢٢٢٨، وعبدالفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص ١٠٢.

وفي يوم ٨ شباط ١٩٦٠ ادلى بتصريح لمندوب وكالة الانباء العراقية حول اهداف السياسة الخارجية للعراق قال فيه:-

" كان سيادة الزعيم المنفذ عبد الكريم قاسم قد اعلن منذ فجر الثورة المباركة ان الجمهورية العراقية دولة مسالمة في علاقاتها الخارجية وفق سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتعمل بوحى من مصالح الشعب العراقي، وتقف صفا واحدا مع الدول العربية، وتسعى مع الساعين من اجل تدعيم السلم والطمانينة في العالم وفي سبيل تحرير الشعوب من السيطرة الاجنبية.

وكان لزاما علينا ان نعمل من اجل تطبيق هذه السياسة الحكيمة التي اختطها سيادة الزعيم وتنفيذها في كافة المجالات الدولية ليتحقق للجمهورية العراقية في اقرب وقت ممكن كيان دولي مستقل ومحترم في المجموعة الدولية، اعتقادا منا ان السياسة الخارجية هي الدرع الذي يحمي كياننا الجمهوري ويرد عنه اعتداء الظالمين والطامعين، وهي الاداة الفعالة التي تضمن للجمهورية العراقية الحفاظ على حريتها واستقلالها ووحدتها الوطنية وتوفر لها الفرصة للعمل على تحقيق حكم ديمقراطي متحرر.

وعلى هذه الأسس والاهداف الواضحة فقد عملنا على تخليص العراق بصورة سلمية من الإرتباطات الدولية التي اقامها العهد المباد والتي انقصت من استقلال العراق داخلا وخارجا. وعليه فقد خرجنا من حلف بغداد واتهينا الاتفاقات غير المتكافئة وما شابهها وسعينا في سبيل اقامة علاقات ودية مع الدول على اساس المصالح المتبادلة من اجل حريتها واستقلالها وفي مقدمتها الشعوب العربية المناضلة.

ووجدنا الجهود مع الدول والشعوب المحبة للسلم، واقمنا اوامر الصداقة معها على اساس التفاهم الصريح، ووقفنا بكل ايمان الى جانب القضايا الدولية العادلة وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومؤتمر باندونغ وبرهنا عمليا على اعتقادنا بضرورة حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية.

وكان حرصنا على التضامن العربي حافظا على تأكيد لزوم تعديل ميثاق الجامعة العربية وتقويتها لتكون اداة صالحة فعالة في حماية المصالح العربية وتطويرها.

واختتم الاستاذ هاشم جواد حديثه فقال:-

وبهذا اثبتت الجمهورية العراقية ايمانها بالسلم والديمقراطية في الشرق الاوسط خاصة وفي العالم عامة وبرهنت على ان الشعوب المتحررة وحدها هي التي تستطيع ان تضمن سلما دائما وان تسير بخطى ثابتة في سبيل اقامة عالم افضل، وليس كل ذلك الا وحي رسالة ١٤ تموز المجيدة<sup>(١)</sup>.

خط السكك الحديدية الرابط بين بغداد والبصرة

كان خط سكك الحديد الرابط بين بغداد والبصرة خطا متريا بناه الانكليز عند احتلالهم العراق في الحرب العالمية الاولى، وقد اراد عبد الكريم قاسم ان يجدد هذا الخط ويستبدل به (الخط القياسي) الذي يسمى الخط العريض حيث يمر بقرى وتجمعات الاهوار، وقد اتفق العراق والسوفيات على ان يشترك الطرفان في تنفيذ المشروع من اجل تدريب العراقيين واكسابهم الخبرة اللازمة في انشاء المشاريع التي يتولى السوفيات تنفيذها.

وقد بوشر بوضع الحجر الاساس للمشروع (تقوية تعريض خط بغداد البصرة الحديدي) يوم ١٤ شباط في احتفال كبير، قال فيه عبد الكريم قاسم "ان هذا الخط العريض سوف يقوم ببنائه اخواننا من العراقيين المهندسين الخبراء وأخوانهم الاصدقاء من المهندسين السوفيتيين وسوف يتم انجاز هذا الخط بمرور اقل من اربع سنوات ولهذا فلن يمر عام ١٩٦٣ حتى نرى الخطوط العريضة في داخل البلاد ومن شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها تملأ البلاد وسوف يكون هذا الخط العريض الذي يبدأ من جارتنا سوريا ويمتد الى بغداد يمتد الى البصرة وكذلك يمتد الى المرفأ الجديد للجمهورية العراقية الخالدة وهو ام قصر، سوف يكون لنا متسع كبير من وسائل النقل البرية والنهرية والجوية. اما الموانئ فسوف تزدهر موانئ الفاو والبصرة وام قصر"<sup>(٢)</sup>.

وقد أعطى السوفيت اهمية كبيرة لانجاز هذا الخط واعتقدوا ان اربع سنوات تكفي لاتمامه ولكن ما ان بوشر بالتنفيذ حتى ظهرت عدة معوقات ادت الى تأخير اكمال المشروع لبضع سنوات اخرى.

(١) الرأي العام ٩ شباط ١٩٦٠.

(٢) الزمان ١٥ شباط ١٩٦٠.

## تخفيف منع التجول

في منتصف شباط ١٩٦٠. وبمناسبة اجازة الاحزاب السياسية طالبت شخصيات عدة منهم كامل الجادرجي ومحمد رضا الشبيبي وعزيز شريف بضرورة الغاء الاحكام العرفية وانهاء الاوضاع الشاذة ورفع منع التجول واعادة الامور الى وضعها الطبيعي لكن هذه الدعوات لم تلق استجابة باستثناء تخفيف منع التجول، فصدر بيان الحاكم العسكري العام رقم (١٢٦) بهذا الخصوص ونصه:-

" بالنظر لرغبة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في الترفيه عن ابناء الشعب العراقي خلال شهر رمضان المبارك ولينعم ابناء الشعب كافة في الجمهورية العراقية الخالدة في هذا الشهر الفضيل بالرفاه والحرية فقد تقرر تخفيف منع التجول خلال شهر رمضان المبارك وجعله من الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل حتى الساعة الرابعة والنصف صباحا وبهذا يكون منع التجول لمدة ساعتين فقط والى اشعار آخر.

اللواء الركن احمد صالح العبدى (١)

## محاكمة المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

كانت هيئة التحقيق في حادث محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء قد انتهت من اعمالها واعلن الزعيم سعدي القره غولي رئيس هيئة التحقيق تسليم الوثائق والمستمسكات المتعلقة بالموضوع الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمحاكمتهم، وقال:-

" جرى التحقيق بهدوء وكتمان شديدين وقد ارتفعنا به عن التيارات والنزعات والاهواء، وقد مضينا الى النهاية في التحقيق مع المتآمرين بحكمة واستطعنا تحديد السيطرة على المتآمرين والمتنفذين منهم، واكبر دليل على حسن سير التحقيق، اننا تعمقنا في التحقيق تعمقا كافيا، مما ادى الى نجاح سرية التحقيق، وقد حصلت الهيئة التحقيقية على امور غاية في الخطورة بجهودها الخاصة وبالعامل المستمر ليل نهار وذلك بالسعي وراء القضية ومسك خيوطها ومعرفة كل شيء عن الجناة والمؤامرة ودوافعها الداخلية والخارجية، وقد تم كل ذلك بدعم احداث الضجة والكتمان الشديد

(١) اتحاد الشعب ٢٨ شباط ١٩٦٠.

كما قلت، وها اننا قد توفقتا الى هذه النتائج الطيبة، وستظهر محكمة الشعب هذه النتائج العظيمة وذلك حسب اعترافات المتهمين.

وعن القاتمين بالمحاولة قال: "لقد عرفت هذه الفنة او الفئات... وعرفها الجميع... عرفها الشعب العراقي النبيل، وعرفها الرأي العام العالمي من القضاء على المؤامرات السابقة، انهم البعثيون... نعم عصابات حزب البعث الذين عرفوا بحقدهم وتآمرهم ضد جمهوريتنا البطلة.

ان تأمرهم الاخير كان يتعلق بحياة جمهوريتنا المتحررة، وكانت مدبرة من جانبهم، والذي لمسناه من التحقيق انهم كانوا يعتقدون اعتقادا جازما بأن مؤامراتهم القذرة هذه كانت ناجحة نجاحا تاما، الا ان سلامة زعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم بتلك المعجزة والاعجوبة فوتت عليهم هذا النجاح وخابوا بفشل ذريع".

واضاف ان القاتمين بالمحاولة لهم صلة بالخارج "هم من حزب البعث العربي الاشتراكي وقد اعترفوا بذلك، انهم عملوا بوحى وايعاز من الجمهورية العربية المتحدة ان الادلة كثيرة والمؤامرة واسعة وان بعض المتهمين قد غرر بهم من رؤساء حزب البعث العربي الاشتراكي".

وعن العوامل التي دفعتهم لهذا العمل قال القره غولي: "اهم العوامل هي تحريض حكام الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذ حزب البعث العربي الاشتراكي للمؤامرة ثم هناك تحريض السفارة العربية المتحدة في بغداد حيث كانت في خدمة هذه القضية "... وقال "وجدت لدى المتهمين وفي دورهم وفي اماكن اخرى اسلحة متنوعة مثل الرشاشات والمسدسات ومواد متفجرة اخرى كثيرة"<sup>(١)</sup>.

في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩ عادت المحكمة العسكرية العليا الخاصة الى الاعتقاد مساء للنظر في قضية المتهمين (احمد طه العزوز، سليم عيسى الزبيبي، علي حسون، اياد سعيد ثابت، خالد علي الصالح، حازم البكري، تحسين عباس مطه، غاتم عبد الجليل، هاشم محمد العامر، يسرى سعيد ثابت، حميد مرعي، طارق فضل محمد، محمود موفق سليم، بشير طه، عبد المنعم قدوس، مثني حمدان العزاوي، خالد ماجد الطيار، وليد عبد الرحمن، اسماعيل الجبوري، سعدون البيرماتي، اسور محمد جان، علي جاسم، محمد مجيد الجلي، كريم محمود شنتاف، شعلان جاسم

(١) اثبات ١٩ كانون الاول ١٩٦٠، لقد حاول رئيس هيئة التحقيق ان يلصق بمناضلي الحزب صفات ونعوتاً سيئة ويتهمهم بشنئى التهم الباطلة.

العدوان، محمد رشيد الفرحان، رجا فتيخان، ابراهيم توفيق الديري، سمير عبد العزيز النجم، شاكر ابراهيم حليوه، عبد الرزاق عبود الغريري، كاظم ابراهيم العزاوي، ابراهيم غاتم محسن، يحيى يونس، الدكتور فؤاد شاكر مصطفى والمهندس منذر حسين علي، نظمي شاكر آوجي، حميد لطيف السامرائي، رياض ابراهيم الحلاج حسين، سامي حميد ياسين، رياض علي سبع العزاوي، زهير توفيق ثابت، شعبان جاسم، حمدي عبد المجيد، محمد زكي يونس، معاون الأمن محمود محمد الحلو، وعبد الوهاب عبد الامير العكيلي، داخل محمد، عبد جاسم حديد، موسى جاسم الحمداني، ماهر سعيد وصفي، شمسي كاظم عبد القادر علي النعيمي، خالد حميد الضايغ، احمد الشيخ علي، جعفر قاسم حمودي، محمد جميل شلش والمتهمون القائبون...

مدحت ابراهيم جمعة، عبد الكريم الشخيلي، حاتم حمدان العزاوي، صدام حسين التكريتي، طه ياسين علي، هلال ناجي، عوده حمادي علي الدهش، طه فتحي، فؤاد احمد مطر الركابي، فيصل حبيب الخيزران، فاتك محمد رضا الصافي، صالح شعبان، طالب حسين شبيب، سلمان عبد الله، فالح عبد الرزاق السامرائي، حبيب محسن الدوري، ياسين عبد الجبار السامرائي، عبد الله الركابي، عبد الله محمد فخري البياتي، فاضل عبد الغفور الشاهر، مدحت الحاج سري .

افتتح الجلسة الرئيس العقيد فاضل عباس المهداوي بالقول..

" ان هذه المحكمة قد عرت المؤامرات الاستعمارية العدوانية التي صنعها الاستعمار وخدامه من رجال العهد المباد لا ضد شعبنا حسب بل ضد الشعوب العربية واخص بالذكر الشعب السوري الشقيق وعرت الطامعين المتآمرين من حكام العربية المتحدة الفاشيين الدكتاتوريين الخونة... وارادوا ان يجعوا من جمهوريتنا الديمقراطية الغالية اقليما شرقيا لهم. ولكن عبقرية ويقظة الشعب حالت دون ذلك بتعاقد القوات المسلحة من جيشنا الباسل "، واذاف "كل العراقيين يعطون من هو اول من تهجم على هذه المحكمة هو فتى رمسيس بن منفيس وحفيد رعمسيس عبد الانكليس (الانكليز) والفرنسيين الخسيس ابن الخسيس الذي ليس له شرف ولا ذمة ولا وطنية ولا قومية" و اشار الى تحالف بين عبد الناصر وشاه ايران والملك حسين ضد العراق فقال "ان عبد الناصر له اصل ايراني كما فضحته محكمتنا ولذلك على ما يظهر ان خولته اخذت تنتقم له ومن هم شاهنشاه ايران الذي عجز سليل الخيانة



القرم المضحك حسين سليل البيت الهاشمي الخائن فاراد ان يهدد العراقيين باسلاطيله وجحافله وابطاله وبهلواتياته ."

وبعد ان نودي على المتهمين واحدا بعد الآخر، اعلن رئيس المحكمة اسماء المتهمين الغائبين.. ثم بدأ الادعاء العام بالقاء بيان الاتهام الذي كرر فيه اقوال المهداوي "ان الاستعماريين والطامعين وعلى رأسهم كلب الاستعمار عبد الناصر و سليل الخيانة حسين مكافحة الشيوعية والفوضوية والاحاد الذي لم ينطلي حتى على الاطفال ". وبعد ان استعرض سياسة عبد الناصر وعلاقته ببريطانيا وفرنسا واسهامه في بقاء اسرائيل (حسب ما ورد في بيانه) قال "ان تحرير فلسطين من المعتدين واسترجاع حقوق الشعب لا يتم بسلب الضفة الغربية للاردن وضمها الى سليل الخيانة حسين ولا بسلب قطاع غزة وضمه الى مصر رغم ارادة الشعب الفلسطيني وبشكل لصوصي لا يختلف عن سلب المعتدين اليهود للاراضي المحتلة ". ثم تناول قضية المتهمين فقال "تتجسد في اشخاصهم ابشع جريمة ارتكبت ضد الجمهورية العراقية كان قصد الجناة فيها بعد اغتيال سيادة الزعيم الامين اغراق العراق في طوفان الدم وتقديمه لقمة للمستعمرين والطامعين حكام العربية المتحدة .. فهؤلاء المتهمون الذين رضعوا لبان الخيانة في احضان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب المؤامرات والاغتيالات سرت في كيانهم روح الفاشية المتعصبة والذين يخيفهم ويقض مضاجع اسيادهم (عفلق) والحوارني وعبد الناصر عبير الحرية ويطير بهم من كلمة الديمقراطية .."

ثم استعرض تاريخ المحاولة فقال:

قضاة الشعب:-

بعد أن فشلت مؤامرة الشواف القذرة وفي منتصف الشهر الرابع من هذا العام اتخذت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي غير الشرعي القرار باغتيال الزعيم الامين لأنه العقبة الاساسية الاولى التي يصدمون بها كلما حاولوا تغيير دفة البلاد، وتوجيهها شطر مهادنة الاستعمار وشطر الدكتاتورية والالتحاق بالركب الفرعوني البغيض وبعد ان جرى تبليغ القرار لكافة اعضاء الحزب المذكور وضعت تفاصيل خطة القيادة القطرية المؤلفة من المتهم الهارب فؤاد الركابي والمتهم خالد علي الصالح الدليمي والمتهم اياد سعيد ثابت والمتهمين الهاربين مدحت ابراهيم جمعه علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران وصالح شعبان والمتهم كريم

محمود شنتاف، وكلف المتهم اياد سعيد ثابت بنقلها الى سفارة العربية المتحدة عن طريق الموظف توفيق ابازلة لعرضها على المسؤولين في القاهرة وطلب من الجمهورية العربية المتحدة المساعدات اللازمة عند الموافقة عليها كما ارسل حزب البعث المتهم الهارب صالح شعبان مع الخطة الى سوريا للاتصال بعبد الحميد السراج وعرضها عليه وفعلا وصلت برقية من جمال عبد الناصر تشير الى موافقته على الخطة واستعداد العربية المتحدة لتلبية طلبات حزب البعث في العراق. وبعد ان تبلفت القيادة القطرية بالموافقة جرى ترشيح الاشخاص الذين يقومون بالتنفيذ وقد تم اختيارهم من قبل المتهم اياد سعيد ثابت والقنيل عبد الوهاب الغريزي والهارب مدحت ابراهيم جمعة وكلف المتهم اياد بشرح الخطة والاشراف على تنفيذها وتأمين ما يتطلب لذلك من مال وسلاح كما كلف ايضا بارسال اشخاص الى سوريا للتدريب على القنابل والمفرقات ولجلب الاسلحة بعد المشاورة مع السفارة المصرية ببغداد. وفعلا حصلت اتصالات بين بعض اعضاء حزب البعث من جهة وبين المسؤولين في الاقليمين السوري والمصري فقد ذهب المتهم ياسين السامرائي الى سوريا بقرار من الحزب ارسله اياد سعيد ثابت لجلب عدد من الرشاشات والقنابل اليدوية او تأمين ادخالها الى العراق وفعلا عاد ياسين السامرائي بعد اتجاز مهمته قبل موعد تنفيذ المؤامرة وجلب معه مشعلات خاصة بالمتفجرات ونقلت الى الدار المخصصة وكرا لاعضاء الحزب المشتركين في تنفيذ المؤامرة كما سافر المتهم الهارب عبد الكريم عبد الستار الشخيلي الى سوريا وقضى فيها اسبوعين لغرض التدريب على استعمال الاسلحة ورمي القنابل كما اتصل المتهم شاكر ابراهيم علي حليوة عضو قيادة بغداد في سوريا بكل من (سعدون ومحمد المصري ومحمد كبول والعقيد عبد المجيد فريد) وهم من موظفي المكتب الثاني في دمشق وكانوا سابقا في سفارة العربية المتحدة ببغداد قبل طردهم من العراق لاشتراكهم في مؤامرة الشواف وبعد ان عرض عليهم شاكر حليوة حاجة الحزب الى الاسلحة اخبره محمد المصري ومحمد كبول بأن برقية وردت من القاهرة تتضمن الاستعداد لتلبية طلبات حزب البعث في العراق على ان يحمل الموفد من قبل الحزب رسالة خطية من المتهم الهارب فؤاد الركابي ويحمل (كلمة السر) المتفق عليها، وعاد الى العراق عن طريق تل كوجك - موصل.

وبتاريخ ٢١ / ٨ / ١٩٥٩ سافر المتهم خالد علي الدليمي عضو القيادة القطرية وبطريق غير مشروع الى مؤتمر حزب البعث المنعقد في بيروت واشترك معه المتهم الهارب طالب حسين الشبيب والمتهم جعفر قاسم حمودي ومن هناك سافر المتهم خالد علي الدليمي الى القاهرة ومكث خمسة ايام واتصل بجمسال عبد الناصر كما دخل العراق المتهم السوري الجنسية والمطروود من العراق حميد مرعي عن طريق تل كوجك- موصل، حاملا اوامر وتعليمات من سوريا الى حزب البعث، وقد تم الاتصال بين المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه وبين موظف السفارة توفيق اباطة في بغداد. وبعد المداولة طلب توفيق اباطة سرعة تنفيذ خطة الاغتيال بناء على اوامر وردتهم من القاهرة ودفع للهارب مدحت ابراهيم جمعه مبلغ اربعة الاف دينار، كدفعة اولى للمتأمين وقد صرف منها (١٢٠٠) دينار لشراء سيارة مرسيدس تستعمل لاغراض الجريمة وصرف الباقي لشراء الاسلحة والاعطة.

وقد استمرت مرحلة الاتصالات والمداولات بين اعضاء حزب البعث وسفارة العربية المتحدة في جميع مراحل الخطة منذ وضعها الى تاريخ تنفيذها كما قدمت المساعدات المعنوية للمتأمين فضلا عن المساعدات المادية فجندت محطات الاذاعة في العربية المتحدة والصحف المأجورة لنشر الافتراءات والاباطيل واذاعة تمثيلية سخيفة وبرامج خاصة ارسلت اليهم مسجلة على اشرطة خاصة قام بوضعها المتهم الهارب هلال ناجي ارسلها الى اذاعة (صوت العرب) وكان الغرض منها تقوية معنويات اتباعهم ومريديهم وخدع الناس البسطاء وتشجيعهم على سلوك سبيل التآمر ضد جمهوريتهم والعصف بكيانها. وجعل العراق اقليما ناصريا ونهب خيرات بلادنا وتجويع شعبنا.

#### قضاة الشعب:-

ولغرض تنفيذ الخطة شكل في البداية المتهم الهارب عبد الله جابر الركابي منظمة برناسته وعضوية كل من المتهم سمير عبد العزيز النجم والهارب عبد الكريم الشبخلي تدعى منظمة الفدائيين لحزب البعث القصد منها ان تكون نواة تلم اعضاء آخرين لتنفيذ خطة الاغتيال وبعد وضع الخطة ابلى المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه المتهم اياد سعيد ثابت باعتباره مشرفا لتنفيذ الخطة فقام المتهم اياد باختبار بقبية الاشخاص وعقد اجتماعات عديدة منها الاجتماع الحاصل في مشتمل خالد علي

الدليمي الواقع في العلوية شرح لهم فيها ادوار الخطة وواجب كل واحد منهم والمحل الذي يقف فيه كل فرد مبينا ذلك على مخطط (صورة منه باوراق القضية) وكان اشخاص الزمرة الاولى هم المتهمون سمير عبد العزيز النجم وشاكر ابراهيم حليوة واحمد طه العزوز السامرائي، والهاربون صدام حسين التكريتي وعبد الكريم الشيخلي وحاتم حمدان وطه ياسين العلي والقنيل عبد الوهاب الغريزي.

وقد شرح لهم اياد سعيد ثابت بأن من مضمون الخطة وجوب اقتطاع رتب الزعيم عبد الكريم من على كتفه لارسالها الى جمال عبد الناصر وقد كلف المتهم الهارب عبد الكريم الشيخلي للقيام بهذه المهمة الحزبية الخسيسة، وبعد تعيين الاسماء وتوزيع الواجبات قرروا القيام بتدريب الذين لا يحسنون استعمال السلاح فباشروا بالتدريب منذ الشهر الخامس لهذا العام فذهب كل من المتهمين سمير عبد العزيز النجم وشاكر حليوة واحمد طه السامرائي وحاتم حمدان وكان يصحبهم عبد الكريم الشيخلي الذي اتم تدريبه في سوريا فذهبوا اربع مرات الى مكان قد اعد لهم من قبل المتهم الهارب هلال ناجي بمعرفة المتهم هاشم محمد العامر ويقع في منطقة الحصوة بمكان يبعد عن المسيب حوالي عشر كيلو مترات وقد جرى تدريبهم فعلا وفي السفارة الاخيرة رافقهم وتدريب معهم المتهم سليم الزبيبي والمتهم الهارب صدام التكريتي.

أما الرشاشات التي تم التدريب عليها فقد قام بتجهيز اربعة منها المتهم هاشم محمد العامر من منطقة المسيب وقد دفع المتهم اياد اثمان هذه الرشاشات الاولى والثانية من نوع سترلنك والثالثة ستن والرابعة تومسن وقد اشترت رشاشة خامسة من نوع برتا من قبل المتهم زهير توفيق ثابت وجرى تأمين العتاد من قبل المتهم الهارب هلال ناجي، وقد وقع اختيار المشرفين على خطة الاغتيال على مكان مناسب لتنفيذ الخطة في شارع الرشيد وهو (رأس القرية) والسبب في اختيار المحل هو لضيق الشارع في تلك المنطقة ولسهولة عرقلة سيارة الزعيم ولوجود الاثرة على جانبي الشارع ونفوذها الى شارع الجمهورية والمستنصر مما يسهل هرب مرتكبي الجريمة.

واستأجروا شقة في الزقاق المجاور لمكوى الرافدين ليشغلها منفذو الخطة وتودع الاسلحة فيها وليكونوا على اهبة الاستعداد لتنفيذها واتخذوا لها عنوانا وهميا هو (مكتب هندسة ومقاولات) لمهندس موهوم اسمه يوسف محمد طه وان يكون

المتهم سمير النجم كاتباً والمتهم احمد طه العزوز خادماً لهذا المهندس وزودوا هذه الشقة بما تحتاج من اثاث.

ولم يفتهم في عين الوقت تدبير أمر اخفاء المجرمين بعد أقرارهم فاستأجروا داراً في الكرادة لتكون ملجأ لهم يخفيهم عن اعين الناس بعد هروبهم من ميدان الجريمة، ولكنهم قد صرفوا النظر مؤقتاً عن تنفيذ الخطة الاولى لأن الجو السياسي قد رضوا به كاتماً المسائل السياسية وإدارة شؤون البلاد يجب أن تخضع لاهواء الفئات والافراد ولا تخضع لمصالح البلد العليا وللاهداف التي قامت من اجلها ثورة تموز العظمى.

ولهذا فقد اغلقوا الشقة التي استأجروها بعد أن داوموا فيها مدة من الزمن كما تركت الدار المستأجرة ايضاً وعندما شمل عطف الزعيم هذه الزمر واطلق سراح الموقوفين والمعتقلين منهم نشطت عصاباتهم وانطلقت القوى السوداء تعيثُ فساداً فكانوا وراء مجزرة كركوك ووراء حوادث الفوضى في المسيب والهندية والحلة والسماوة وفي كل انحاء العراق وخيل اليهم انهم قادرون على عمل كل شيء فهاجموا محكمة الشعب والاذاعة ووزارة الاصلاح الزراعي ووزارة المعارف وكل المؤسسات الحكومية ونظموا الاعتداءات على المواطنين فقتلوا وجرحوا واهتوا الكثيرين ورحلوا بالاكراه العديد من المواطنين عن بيوتهم وامكن اعمالهم فاضطفوا ثقة الشعب بنفسه وعملوا على تمزيق وحدته، ولكن الزعيم الامين الذي اعلن عن نهج الثورة الديمقراطي منذ اللحظة الاولى والذي اعتمد على الشعب ومنظماته واتحاداته وجميعياته خيب آمالهم فاعلن انه لم يسمح بانتكاس القوى الديمقراطية واعلن عن تاييده لمحكمة الشعب ولسيادة رئيسها المهداوي وتنفيذ احكامها العادلة وحين ذاك عادوا من جديد لخطة الاغتيال ووضعوا مخططاً جديداً لا يختلف في حقيقته عن مخطط إجرامهم الاول الا من بعض الامور الثانوية فاستبعدوا المتهم شاكر حليوة من زمرة التنفيذ الاولى لاختلافه مع بعض اعضاء الحزب وفصله عن الحزب ثلاثة اشهر وبدلوا الشقة القديمة باخرى تقع في الزقاق المجاور ويدعى (عكد الراهبات).

وقد عقدوا إجتماعين في دار المتهم سليم عيسى الزبيبي الكائن في الكرادة الشرقية خلال الاسبوع الاخير للشهر التاسع وتولى اياد سعيد ثابت شرح مخطط المؤامرة وفي يوم الجمعة المصادف ٢ / ١٠ / ١٩٥٩، قام المتهمون سمير عبد

العزیز النجم والہارب حاتم حمدان بنقل سبع رشاشات من الدار التي استلجروها في الكراة الى الشقة التي أعدت لاجتماع زمرة التنفيذ وبواسطة سيارة المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعة وقد كان مقررا ان تنفذ الخطة في يوم السبت الموافق ١٠ / ٣ / ١٩٥٩ ، فاستعد الجناة وربطوا في الشقة من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى حلول الظلام وقد كان مكلفا باشعارهم بمرور سيارة الزعيم المتهم الهارب طه ياسين علي ويتلقى النبا بواسطة تلفون المتهم حازم البكري الموجودة في عيادته القريبة من محل الجريمة ويتلقى الاشارة من اتباعهم الذين خصصوا لهذا الغرض قرب وزارة الدفاع وفي الباب الشرقي واعطى الاسم الرمزي لهذا النداء بالرمز (محمود) يعني ان سيارة الزعيم تتقدم من باب المعظم باتجاه الباب الشرقي والرمز (شكري) يعني ان سيارة الزعيم تتقدم من باب الشرقي باتجاه وزارة الدفاع، ولكن النداء لم يصل اليهم وتكرر العمل يومي الاحد والاثنين ومساء الاثنين جلب المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه اربع بنادق يدوية الى دار الحزب بالكراة ونقلها الى الشقة المتهم الهارب عبد الكريم الشخلى وفي يوم الثلاثاء اكتمل نصاب المتآمرين وحوالي الساعة الثانية بعد الظهر حضر المتهم طه ياسين وقال (شكري، شكري) أي ان الزعيم قادم بسيارته من الباب الشرقي وعندما كانوا يستعدون للنزول من الشقة سمعوا تصفيق الجماهير في الشارع العام فعرفوا ان الزعيم قد مر بسيارته وفاتت عليهم الفرصة.

#### قضاة الشعب

هناك زمرة إغتيال ثانية واسطة الاتصال بها المتهم الهارب مدحت ابراهيم جمعه وهذه الزمرة بحكم وجود صلات الاخوة بين المتهم عبد الرزاق الغريري والقتيل عبد الوهاب الغريري عضو الزمرة الاولى فقد اعلم القاتل اخاه عبد الرزاق ان اشارة مجيء الزعيم تنقل الى هذه الزمرة بنفس الاسلوب الذي يجري مع الزمرة الاولى اما اشخاص زمرة الاغتيال الثانية المكلفون بالرمي فهم المتهمون عبد الرزاق الغريري ووليد عبد الرحمن وحاتم حمدان ومدحت ابراهيم جمعه وعبد المنعم قدوس واشخاص من كركوك هم المتهمون فؤاد شاكر مصطفى ويحيى بونس وابراهيم غاتم محسن ومنذر حسين علي وقد بلغ المتهم مدحت ابراهيم جمعه هؤلاء الاشخاص عن كيفية اجتماعهم فاعز اليهم بالحضور في محل الحادث في مساء الاربعاء في الساعة السادسة فعلا ذهب المتهم عبد الرزاق الغريري وتسلم من

المتهم مدحت ابراهيم جمعه رشاشات كانت موضوعة بكيس قماش مغطى بورق لافانها كما حضر كل من المتهمين عبد المنعم قدوس ومثنى حمدان حيث اتهما ذهبا الى سينما روكسي واخذا بطاقة خروج قبل انتهاء عرض الفلم وحضرا في الموعد المعين وشاهدا المتهم خالد الطيار ومعه جندي يحمل علامة المدفوعة كما شاهدا المتهم مدحت ابراهيم جمعة مع شخص لا يعرفاته وسلم مدحت رشاشة الى المتهم عبد المنعم قدومي كانت محمولة تحت ذراعه ومغطاة بقطعة قماش سوداء والشخص الاخر سلم الى مثنى حمدان رشاشة مرزومة بقطعة قماش وعين المتهم مدحت ابراهيم جمعه محل وقوف كل منهما كما اعدوا جماعة من الناس غير مسلحين لدفع الجماهير عن محل الحادث وصرفهم عن التجمع فيه ليخلوا لهم طريق الهروب.

وهناك زمرة ثالثة تعمل لنفس الغرض واعضاؤها المتهم الهارب مدحت الحاج سري والمتهم كاظم ابراهيم العزاوي والمتهم الهارب فيصل حبيب الخيزران وشركاء لهم لم يتوصل التحقيق لمعرفة بعد وقد تم شراء الاسلحة والاعتدة وتعيين الاشخاص وشراء سيارة لتستخدم من قبل اعضاء الزمرة وقرروا تعيين موعد التنفيذ يوم السبت الموافق ٣ / ١٠ / ١٩٥٩ أي نفس موعد الزمرة السابقة وكان واجبهم القيام بترصد سيارة الزعيم في احد الشوارع الفرعية لشارع ابي نؤاس لان سيادة الزعيم اعتاد المرور من ذلك الطريق على ان يركبوا سيارة تقل ستة اشخاص يحملون الرشاشات وتتبعهم سيارة اخرى لحمايتهم.

وقد استطاع التحقيق ان يمسك ببعض خيوط الاتصال بين هذه الزمرة والزميرتين الاوليين فلم تعد العلاقة بينهم محل شك للدلائل المادية والاعترافات والشهادات العينية، اما اسباب الاتصال بين جميع الزمر فإن المتهم الهارب فيصل حبيب الخيزران عضو القيادة القطرية كان على اتصال تام بالمتهم مدحت ابراهيم جمعه المسؤول عن الزميرتين الاولى والثانية، وهو في نفس الوقت أي فيصل حبيب الخيزران متصل بالمتهم كاظم ابراهيم العزاوي ومدحت الحاج سري الذي جهز الاسلحة والمال للزمرة الثالثة يضاف الى ذلك تعيين موعد التنفيذ واحدا لجميع الزمر يوم السبت هو ٣ / ١٠ / ١٩٥٩.

#### قصة الشعب:-

بعد ان حلّ موعد تنفيذ الخطة في الساعة السادسة والنصف من يوم الاربعاء ١٠ / ٧ / ١٩٥٩ ونقل الهاتف الى الزمرة الاولى وبواسطة المتهم الهارب طه ياسين كلمة السر (محمود، محمود، قادم) هرع المتآمرون من الشقة حاملين رشاشاتهم وقنابلهم الى الشارع واتخذوا اماكنهم قبل وصول سيارة الزعيم، وكذلك فعل اعضاء الزمرة الثانية حيث قد توزعوا على جانبي الطريق، وما إن وصلت سيارة الزعيم مواقع الجناة حتى بدأت نيران الرشاشات تلهب السيارة من الامام ومن الجانبين ولم يكن مع الزعيم بسيارته غير مرافقه الرئيس الاول قاسم امين الجنابي وسائق سيارته كاظم عارف وبالحال اصيب السائق باطلاقات عديدة وباتحاء مختلفة من جسمه اودت بحياته فتوقفت السيارة عن المسير وعند توقفها ازدادت شدة نيران الرشاشات وتركزت على شخص الزعيم فاصيب سيادة الزعيم البطل باطلاقات في القسم الاعلى من كتفه الايسر وفي راحة كف يده اليمنى اليد الجبارة التي فجرت اعظم ثورة في تاريخ العرب وحررت الشعب وهؤلاء المجرمين من الاستعمار ومن مفاسد العهد الملكي المباد، كما اصيب المرافق الرئيس الاول قاسم الجنابي باطلاقات عديدة عندما ترك السيارة لمقابلة الجناة، واصيب بعض المواطنين الذين كانوا في محل الحادث ونقلوا الى المستشفى وهم السيد عبد الأحد مجيد وسالم عبد الهادي ولطيف بكر ويونس ابراهيم واحمد ابراهيم وعباس جعفر مظفر وكامل مرجان وبعد ان نفذ عتاد المجرمين قذفوا قنبلة يدوية وقنبلة دخان لم تنفجر وتركوا محل الجريمة منسحبين الى وكر الحزب تاركين خلفهم جثة المجرم عبد الوهاب الغريزي ملطخة بدم الخيانة والخزي والعار مشيرة الى هوية الجناة والى الحزب الذي ينتمون اليه والى حقارة وخسة عبد الناصر الذي دفعهم لارتكاب افضع جريمة بحق شعب العراق والامة العربية جمعاء.

ان الاسلحة التي استعملت لتنفيذ الجريمة والقنابل والمفرقات التي ضبطت في الشقق والاوكر وفي محل الجريمة موجودة لدى المحكمة المحترمة وهي وقائع مادية تدين هؤلاء المجرمين.

#### قصة الشعب:-

ان الإدعاء العام بعد ان صور لمحكمةكم المحترمة حوادث هذه الجريمة النكراء وسرد اهم وقائع المؤامرة شارحا دور كل من هؤلاء الجناة يرى لابد من



بحث المسائل القانونية لان المتهمين منهم من يعتبر فاعلا اصليا في اقرار الجريمة ومنهم من يعتبر شريكا فيها في أي طريق من طرق المساهمة والاشتراك ومنهم من اقرت افعالا اخرى لا تدخل في واحد من هذه المسميات ومنهم من وجد عرضا ولم يرتكب أي فعل جنائي وحيث ان حق العقاب حق تفرضه الحياة في المجتمع وتقتضيه ضرورة المحافظة على هذا المجتمع وحمايته من الافعال او التصرفات الضارة به او التي تهدد كيانه ونظمه وليست الجرائم التي تجري محاكمتها اليوم امام محكماتكم المحترمة من الجرائم العادية التي تمس حقوق الافراد ووقعت على حق فردي بل انها اكثر من هذا اهمية واعظم شأننا انها تمس نظامنا الجمهوري من اساسه اذ تهدف الى التطويع بكيان الدولة والتعريض بها تحت مهب الالهواء والاطماع.

بعدها سأل رئيس المحكمة جميع المتهمين الحاضرين واحدا واحدا هل انتم مذنبون ام ابرياء فاجاب الجميع بانهم ابرياء عدا المتهمين اياد سعيد ثابت وشاكر ابراهيم حليوة، وسمير عبد العزيز النجم اجابوا انهم مذنبون "ونظرا لكثرة عدد المتهمين في هذه القضية ولغرض تمكين الشهود من الادلاء بشهاداتهم الكاملة عن كل متهم فقد قررت المحكمة تفريق القضية الى سبع قضايا تنظر المحكمة في كل منها بصورة مستقلة تباعا كالاتي:-

#### القضية الاولى:

- ١- اياد سعيد ثابت
- ٢- احمد طه العزوز
- ٣- سليم عيسى الزبيقي
- ٤- علي حسون
- ٥- منى حمدان العزاوي
- ٦- خالد ماجد الطيار
- ٧- يحيى يونس
- ٨- منذر حسين
- وغيابيا معهم
- ٩- حاتم حمدان العزاوي
- ١٠- عبد الكريم الشخيلي
- ١١- صدام حسين التكريتي

- ١٢- طه ياسين العلي  
١٣- ياسين عبد الجبار السامرائي  
١٤- عبد الله الركابي  
١٥- فاضل الشاهر  
القضية الثانية:-

- ١- وليد عبد الرحمن  
٢- عبد المنعم قدوس  
٣- تحسين معة  
٤- حازم البكري  
٥- ابراهيم غاتم  
٦- فؤاد شاكر  
وغيابيا معهم  
٧- عبد الاله محمد فخري البياتي  
٨- مدحت الحاج سري  
القضية الثالثة:-

- ١- خالد علي الصالح  
٢- حميد مرعي  
٣- كريم شنتاف  
٤- غاتم عبد الجليل  
٥- ماهر سعيد وصفي  
٦- شعبان جاسم  
٧- جعفر قاسم حمودي  
٨- محمد جميل شلش  
٩- عبد القادر النعيمي  
١٠- محمد زكي يونس  
١١- هاشم العامر  
١٢- محمود موفق  
١٣- يسرى سعيد ثابت

وغيايبا معهم.

١٤- فاتك رضا الصافي

١٥- صالح شعبان

١٦- طالب حسين شبيب

١٧- سلمان عبد الله

القضية الرابعة:-

١- نظمي شاكرا اوجي

٢- زهير توفيق ثابت

٣- حمدي عبد المجيد

٤- رياض سبع العزاوي

٥- رياض ابراهيم الحاج حسين

٦- سامي حميد ياسين

٧- محمود محمد الحلو

٨- شمسي كاظم

٩- عبد الوهاب عبدالأمير العكيلي

١٠- خالد الضايح

١١- احمد الشيخ علي

١٢- طارق فضل محمد

وغيايبا معهم:-

١٣- مدحت ابراهيم جمعة

١٤- هلال ناجي

١٥- فؤاد الركابي

١٦- فيصل حبيب الخيزران

١٧- فالح عبد الرزاق السامرائي

١٨- حبيب محسن الدوري

القضية الخامسة:-

١- اسماعيل الجبوري

٢- سعدون البيرماني

٣- أنور محمد جان

٤- علي جاسم

٥- محمد مجيد الحلبي

القضية السادسة:-

١- حميد عبد اللطيف

٢- داخل محمد

٣- عبد جاسم حديدة

٤- موسى الحمداني

٥- بشير طه

٦- شعلان جاسم

٧- محمد رشيد

٨- رجا فتيخان

٩- ابراهيم الديري

وغيابيا معهم:-

١٠- طه فتحي

القضية السابعة:-

١- سمير عبد العزيز النجم

٢- شاكر ابراهيم حليوة

٣- عبد الرزاق الغريري

٤- كاظم ابراهيم العزاوي

وغيابيا معهم:-

٥- عودة حمادي الدهش

وبعد إستراحة قصيرة نودي على الوجبة الاولى من المتهمين الذين جرت محاكمتهم على مدى أربع جلسات استمعت فيها المحكمة- الى شهادة ١٨ شاهدا وتمت مناقشة الشهود واعترف بعضهم بدوره في المحاولة بل ان احدهم وهو خالد علي الصالح ذكر عن المحاولة"هذا عمل خاطيء وعمل ارتكبه الحزب بلا وعي ولا تفكير يعني عمل لم يقدر الحزب اطلاقا قيمته ولا قدر نتائجه"<sup>(١)</sup> وقال شاكر

---

(١) المحاكمات ٢٠ / ٧٩٦١.

حليوة" انصح القوميين ان يعملوا بوحى عقيدتهم وبالاساليب الصحيحة لا اساليب الاغتيال التي ترفضها الطبائع البشرية"<sup>(١)</sup>. وقد حاول رئيس المحكمة الحصول من المتهمين على اعتراف بدور الجمهورية العربية المتحدة في محاولة الاغتيال واشار بعضهم الى الاتصالات التي جرت بينة وبين بعض المسؤولين في الاقليم الشمالي ومنهم محمد كيول الذي كان يعمل في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، واشار آخرون ومنهم اباد سعيد ثابت الى الظروف القاسية التي دفعتهم للقيام بهذا العمل وهو تسلط الشيوعيين ومحاربة النظام القائم للقوى القومية وقد دافع المتهمون بكل شجاعة عن موقفهم واعطوا انطباعا ايجابيا عن مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حصل على عطف وتأييد قطاعات واسعة، فعلى سبيل المثال اظهر سليم الزبيق الذي كان احد الذين شاركوا في عملية محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم صلابة في افادته ودفاعه عن نفسه حيث قال في نهاية افادته.

وكلمة أخيرة اقولها وهي انني لا انتظر رحمة الا من عند الله ولا اتوقع عدلا من محكمة هي اشبه ما تكون بمهزلة، منعت المحامي محمد العبطة من التوكل للدفاع عني ولذا ان كل ما اطلبه من المحكمة قبل ان اموت هو ان تسمح لي بكتابة وصيتي وان تبدل حكم الاعدام شنقا الذي سيصدر بحقي بحكم الاعدام رميا بالرصاص، وانا قبل ان تكون نهايتي اعتذر لاهلي وشعبي ان انا قصرت بواجبي او اخطأت في يوم من الايام هذا هو دفاعي ايها القضاة اقدمه لكم وللشعب وانا متأكد واثق بان حكمكم هو غير حكم الشعب".

ولقد اثار هذا الدفاع رئيس المحكمة فقال:-

" يعلم المواطنون الذين أستمعوا الى محاكمات رجال العهد المباد الخونة المجرمين من ان الذين كانوا بصلافة المتهم سليم عيسى الزبيق هو اللعين عدو الشعب وخائن الوطن سعيد قزاز الذي قال انني اصعد المشنقة عاليا ورجلي فوق الناس او فوق رؤوس الناس على ما اذكر ". وفي نهاية الجلسة عقب المدعي العام ماجد محمد امين قائلا:- "سيادة الرئيس بالنظر لقيام المتهم سليم عيسى الزبيق ببعض الاعمال التي تجاوزت حدود الانب امام المحكمة المحترمة فان الادعاء العام يطالب المحكمة بتنفيذ نصي المادة (١٢٢) التي تقول (من اهان بالاشارة او القول،

(١) نفسه ص ٧٩٢٨. لقد عبر خالد علي الصالح وشاكر حليوة عن وجهة نظر خاصة وكثرت محاولة منهما لتخفيف الحكم الذي سيصدر بحقهما.

او الفعل موظفا عموميا او احد رجال الضبط او أي انسان مكلف بخدمة عمومية  
اثناء تادية وظيفية يعاقب بالعقاب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بالغرامة او بهما  
فاذا وقعت الالهانة على محكمة قضائية ادارية او مجلس اعلى او على احد اعضائها  
وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او الغرامة  
او كليهما) فارجو موافقتكم على احالة هذا المتهم القذر الى التحقيق واصدار الحكم  
بموجبه“(١).

وبعد ان استمعت المحكمة الى دفاع المحامين وهم كل من عبد الوهاب القيسي  
وعبد الباقي السعدي وجميل دنو، رفعت الجلسة دون اصدار قرار الحكم.  
وفي يوم السبت ٢ كانون الثاني ١٩٦٠. عادت المحكمة الى الانعقاد لمحاكمة  
الوجبة الثانية من المتهمين بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء وهم كل من وليد عبد  
الرحمن، وعبد المنعم قدوس، وتحسين معة، وحازم البكري، وابراهيم غاتم، وفؤاد  
شاكر، والمتهمين الغائبين عبد الاله محمد، فخري البياتي، ومدحت الحاج سري.  
قال المهداوي في بداية الجلسة "ان فترة الانتقال ستنتهي بعد بضعة ايام فسي  
يوم اخر هو يوم تأسيس الجيش العراقي المظفر، الذي ستبثق في يومه السعيد ٦  
كانون الثاني الاحزاب الوطنية الشريفة والديمقراطية الحقيقية هذه الاحزاب التي  
تكون مخلصه للشعب والوطن والجمهورية".

وبعد ان استمعت المحكمة الى شهادة عشرين شاهدا على مدى ثلاث جلسات،  
استمعت يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٠. الى إفادات المتهمين ودفاع المحامين وهم كل  
من ابراهيم الخفاجي، وجميل دنو، انتهت الجلسة دون ان تصدر المحكمة حكمها (٢).  
وفي يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. عادت المحكمة الى الانعقاد وللنظر في  
محاكمة الوجبة الثالثة من المتهمين وهم..

خالد علي الصالح، حميد مرعي، كريم شنتاف، غاتم عبد الجليل، ماهر سعيد  
وصفي، شعبان جاسم، جعفر قاسم حمودي، محمد جميل شلش، عبد القادر النعمي،  
محمد زكي يونس، هاشم العامر، محمود موفق سليم، يسرى سعيد ثابت.  
والغائبون وهم كل من فاتك رضا الصافي، صالح شعبان، طالب حسين شبيب،  
سلمان عبد الله.

(١) المحاكمات ٢٠ / ٨٢٣٦، ٨٢٦٧، ٨٢٦٨.

(٢) المحاكمات ج ٢١.

وقد أستمعت المحكمة الى شهادة ٢٢ شاهدا على مدى اربع جلسات وناقشت المتهمين واستمعت الى افاداتهم كما استمعت في جلسة يوم ١٢ كانون الثاني الى دفاع المحامين وهم كل من المحامي احمد الشبلي والمحامي عبد الباقي السعيد والمحامي جميل دنو، رفعت الجلسة دون صدور قرار الحكم.

والجدير بالملاحظة هو وصول برقيات للمحكمة فيها تأييد للمهداوي ويدعو مرسلوها الى ادانة القائمين بالمحاولة ومن بين الرسائل التي تليت في المحكمة رسالة الضابط السوري عفيف البزري الذي قال فيها:-

" لقد أغضبني كما اغضب كل حرّ شريف نبأ المحاولة المجرمة التي تعرض لها الزعيم البطل عبد الكريم قاسم وتبين بعد هذه السلسلة من المحاولات التي تتعرض لها جمهوريتكم ان حكام القاهرة الفاشيست ومن فوقهم الاستعمار يصرون اصرارا عنيدا لاطفاء هذه الشعلة الساطعة شعلة الحرية لشعب العراق العظيم، وقد كان هؤلاء انفسهم يتآمرون على حرية سوريا وديمقراطيتها في ظروف واشكال اخرى، ان الضرب على ايدي الرجعية العراقية بكل حزم وبدون هوادة وعدم الاصغاء الى تهويلاتها في غاية الاهمية"<sup>(١)</sup>.

كان عدد المتهمين المقبوض عليهم سبعة وخمسين متهما في حين كان عدد المتهمين الغائبين واحدا وعشرين متهما.

وبعد محاكمة استغرقت عدة جلسات، وكانت آخر جلسة نشرت هي الجلسة الستون بعد المائة في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠. وهو اخر ما نشر من محاكمات هذه المحكمة في ٢٢ جزء<sup>(٢)</sup>.

وفي اخر جلسة عقدت يوم ٢٥ شباط ١٩٦٠. وهي اطول جلسة عقدتها المحكمة استغرقت اكثر من عشر ساعات اعلن رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة انهمكت منذ اسبوع في وضع قرارات التجريم والاحكام وقد بلغت قرارات التجريم ١٢٠ صفحة عدا صفحات الاحكام وصفحات الادعاء العام، وبعدها تليت قرارات التجريم بحق كل مجموعة من المجموعات السبع المتهمين على حده وكالاتي:-

(١) المحاكمات ٢٢ / ٨٦٦٠. وسننشر نص الرسالة بكاملها في مكان آخر من هذا الجزء.

(٢) ارسل الجزء ٢٣ الى المطبعة لكنه لم يطبع بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣. ويبدو انه فقد ولم يبق منه سوى اجزاء متناثرة نشر خلاصتها الدكتور عبدالمجيد كامل عبداللطيف تحت عنوان محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالجلسات ١٦١-١٨٢ (الجزء ٢٣) بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٤.

## القضية الاولى

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ٢٥ - ٢ - ١٩٦٠. برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الاول فاضل عبد الهادي المصلح والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي واصدرت باسم الشعب حكمها الاتي:-

١ - حكمت المحكمة على كل من المجرمين في هذه القضية بالعقوبات المبينة ادناه.

١ - أباد سعيد ثابت بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المواد التالية: المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢ - بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢ - ٩٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣ - تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٢ - أحمد طه العزوز.

١ - بالإعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادتين التاليتين الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢ - بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢ - ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣ - تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٣ - سليم عيسى الزبيقي بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادتين التاليتين الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل ق ع ب والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من القانون المذكور.

٢ - بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢ - ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

٣ - تنفذ العقوبات بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.



٤- علي حسون بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للفقرة ب من المادة رقم ٣٤ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب على ان تحسب له مدة موقوفته عن هذه القضية.

٥- مثنى حمدان العزاوي

١- بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ للمادة ٣٠- ١ من ق ع ع.

٢- الحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وفقا للمادة ١٦٠ لقانون العقوبات البغدادي بدلالة المادة ٩٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي.

٣- تنفذ العقوباتان بحقه بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب على ان تحسب له مدة التوقيف التي قضاها في هذه القضية.

٤- طرده من الجيش استنادا للمادة ٣٠- ١ من ق ع ب.

٥- يحيى يونس بالاشغال الشاقة لمدة ٤ سنوات وفقا للمادة ٣٠ من قانون تعديل ق ع ب. رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق ع ب وعلى ان تحسب له المدة التي قضاها بالتوقيف عن هذه القضية.

٦- منذر حسين بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وفقا للمادة ٣٠ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق ع ب وعلى ان تحسب له المدة التي قضاها بالتوقيف عن هذه القضية.

٨- خالد ماجد الطيار براءته من جميع التهم التي اسندت اليه في قرار الاتهام وذلك استنادا لاحكام المادة ١٦٠ الاصولية وبدلالة المادة ١٣٠ من قانون معاقبة المتأمرين رقم ٧ لسنة ٥٨ وقررت المحكمة اخلاء سبيله من التوقيف حالا ان لم يكن موقوفا او مسجوناً لسبب آخر.

المجرمون الهاربون:

١- حكمت المحكمة على كل من المجرمين الهارين عبد الكريم عبد الستار الشبخلي وعبد الله عبد الجبار الركابي بما يأتي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المادة ٤ والفقرة ب من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ الفقرة ٣ من المادة ٢١٣ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من القانون المذكور.

٢- بالاشتغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحق كل منهما بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق ع ب.

٢- حكمت على كل من المجرمين الهاربين حاتم حمدان العزاوي وصدام حسين التكريتي وطه ياسين علي بما يأتي:-

١- بالاعدام شنقاً حتى الموت وفق للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق ع ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢- بالاشتغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق ع ب.

٣- تنفذ العقوبات بحق كل من منهم بالتدخل حسب احكام المادة ٣٨ من ق ع ب.

٣- حكمت على المجرم الهارب ياسين عبد الجبار السامرائي بما يأتي:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لكل من المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٢٢٨ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

٥- حكمت على المجرم الهارب فاضل عبد الغفور الشاهر بالاعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل ق ع ب رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق ع ب.

كما قررت المحكمة براءة هؤلاء المجرمين في هذه المادة عن التهم الأخرى التي أسندت اليهم في قرار الاتهام ولم ترد في قرارات الاحكام بدلالة المادة ٧٥ من القانون معاقبة المتأمرين صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علنا.

التواقيع

القضية الثانية:

وأصدرت المحكمة قرارها في القضية الثانية ويقضي بما يأتي:-

١- حازم البكري بالاشغال الشاقة المؤبدة و ابراهيم غاتم محسن بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وفؤاد شاهر مصطفى بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات والعريف وليد عبد الرحمن بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وبطرده من الجيش. والجندي المتطوع عبد المنعم قدوس بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وبطرده من الجيش وتحسين عباس معلى بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر وتقديم تعهد شخصي ضامن بمبلغ ٥ الاف دينار لمدة ٣ سنوات وعند عدم تقديم التعهد ايداعه السجن للمدة المذكورة وحكمت على المجرم الهارب عبد الاله فخري البياتي بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات.

#### القضية الثالثة:

حكمت بالإعدام شنقا حتى الموت على المجرمين خالد علي الصالح وحמיד مرعي وحكمت على المجرم كريم محمود شنتاف بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت على غاتم عبد الجليل ومحمد زكي يونس بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات. وحكمت على المجرم علي جعفر قاسم حمودي بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وعلى جميل محمد شلش بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات وحكمت على المجرم ماهر سعيد وصفي بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم عبد القادر النعيمي بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم هاشم العامر بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات والمجرم شعبان جاسم بلحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم محمود موفق سليم بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت ببراءة يسرى سعيد ثابت وحكمت على المجرم الهارب صالح شعبان بالاعدام شنقا وعلى المجرم سلمان عبد الله بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى المجرم فاتك رضا الصافي بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات وحكمت ببراءة طالب حسين شبيب.

#### القضية الرابعة:

حكمت على المجرم نظمي شاكر أوجي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم زهير توفيق ثابت بالحبس الشديد لمدة سنتين والمجرم رياض سبع العزاوي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات والمجرم رياض علي ابراهيم حسين بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم سامي حميد بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم خالد الضايح بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم احمد الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم حمدي عبد المجيد بالاشغال

الشاقة لمدة ٥ سنوات وحكمت على المجرم محمود محمد الحلو بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وحكمت على المجرم شمسي كاظم بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت على المجرم طارق فضل محمد بالحبس الشديد لمدة سنتين وحكمت ببراءة عبد الوهاب عبد الامير العكيلي وحكمت على كل من المجرمين الهاريين فؤاد احمد مطر الركابي، ومدحت ابراهيم جمعة، وهلال ناجي بالاعدام شنقا حتى الموت وعلى المجرم فيصل حبيب الخيزران بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى كل من المجرمين فالح عبد الرزاق السامرائي وحبيب محسن الدوري بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات.

#### القضية الخامسة:

وحكمت على المجرم سعدون البيرماني بالحبس الشديد لمدة سنتين وعلى المجرم محمد مجيد الحلبي بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وحكمت ببراءة اسماعيل الجبوري وانور محمد جان وعلي جاسم.

#### القضية السادسة:

وحكمت على المجرم حميد عبد اللطيف بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى المجرم عبد حديدة بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة والمجرم موسى جاسم الحمداني بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وحكمت على المجرم رجا افتيخان بالحبس الشديد لمدة ٣ سنوات وعلى المجرم شعلان جاسم محمد رشيد بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم ابراهيم توفيق الديري بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وحكمت على المجرم بشير طه بالحبس الشديد لمدة سنة اشهر وحكمت ببراءة على كل من داخل محمد وحكمت على المجرم الهارب طه فتحي بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر.

#### القضية السابعة:

وحكمت المحكمة على المجرم سمير عبد العزيز النجم بالاعدام شنقا حتى الموت وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ونظرا ليقظة ضميره الحقيقية وندمه على جريمته النكراء بحق الزعيم الاوحد - فان امر الرأفة بحقه والعطف عليه لسيادة زعيم البلاد الكريم وحكمت على المجرم شاكر ابراهيم حليوة بالاشغال الشاقة المؤبدة ونظرا لمساعدته العدالة باعترافه الكامل على زمرة التآمر فان المحكمة توصي بتخفيف العقوبة عنه حسب صلاحية القائد العام للقوات المسلحة.

وحكمت على المجرم عبد الرزاق عبود الغيري بالحبس الشديد لمدة ٦ اشهر. وحكمت على المجرم الهارب عودة حمادي الدهش بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة.

وإن المحكمة لم تتوفر لها معلومات كافية عن الحزب وعن قيادته بالرغم من حملة الاعتقالات الواسعة التي تعرض لها البعثيون وانصارهم فوجه العقيد المهداوي كتابا الى كل من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠. هذا نصه:-

لا شك انكم تعلمون ان الجبهة الوطنية كانت تضم ممثلين عن احزابكم واحزاب اخرى كحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال، وفي العهد الجمهوري الزاهر انحرف الحزبان الاخران انحرافا تاما عن خط الثورة حتى انزلقوا الى درك التآمر وخاصة حزب البعث حيث قررت قيادته القطرية اغتيال سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، وقد نفذت القيادة خطتها فعلا كما تعلمون، لذا نرجو اعلامنا عن ممثل او ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي في الجبهة الوطنية وخاصة من كان منهم في القيادة القطرية وهل يمكن ان يمثلهم شخص من غير القيادة القطرية، نرجو الجواب بالسرعة الممكنة، وفي هذا اليوم بالذات لان في ذلك خدمة وطنية تضيقونها لخدماتكم الوطنية الجليلة."

وتقدم عدد من الشيوعيين للادلاء بشهادات امام المحكمة، ولكن شهاداتهم لم تكن ذات علاقة بوقائع محاولة الاغتيال، انما كانت بمثابة معلومات للكشف عن البعثيين بمن في ذلك من كان بعيدا عن المحاولة وما لديهم من معلومات عن الحزب اثناء التحالف الوطني سنة ١٩٥٧ او ما عرف بجبهة الاتحاد الوطني<sup>(١)</sup>.

يقول تريفيان السفير البريطاني في بغداد "بعد محاولة الاغتيال اعتقل عدد كبير من الأشخاص وهرب بعضهم خارج الحدود وكان من بين الاشخاص المعتقلين شخص من جامايكا اسمه ليسلي مارش<sup>٢</sup> وهو مستخدم في شركة بريطانية وخلال الشتاء كان مصيره متوقفا علينا.. وخلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٠ قدمت للمحاكمة مجموعتان من المتآمرين وكان في نية المهداوي محاكمة مارش وكان علينا ان نعمل جاهدين لاحباط محاولته هذه وفي المحاكمة المتعلقة بمؤامرة

(١) اعضاء على الحركة الشيوعية ١٣٩ / ٢.

(٢) عن ليسلي مارش. انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

القوميين ادعى احد المتهمين انه كان يجتمع باستمرار مع عميل استخدم اسم ابو جاسم. وكانت مهمتنا ان نتقذ رجلنا الذي يعتقد قاسم انه احد الوكلاء البريطانيين وانه اشترك في المؤامرة وكان وزير الخارجية يساعدنا في هذا الأمر. وقد قال لي ان الحكومات جميعها تستخدم جواسيس، ولكن يجب ان نفتح قاسماً ان مارش لم يكن متأماً وتلك قضية مختلفة. لقد نفيت ان يكون مارش قد مارس احدى هاتين العمليتين (التجسس والتآمر).

أستمر الوزير هاشم جواد لأشهر عدة يحاول اقناع قاسم واخيراً قال لي (للسفير) ان الوقت قد حان حان لكي تقابله ونصحنى بالاسلوب الذي سأتبعه عند مقابلتى وجرت المقابلة في يوم لم يرد في اليوم الذي سبقه أي ذكر عن العميل البريطاني (ابو جاسم) في المحكمة.. استدار قاسم نحو فول (السكرتير الشرقي للسفارة) وقال له انت تعرف ابا جاسم اليس كذلك؟ فأجاب فول انه يعرف ما كان يعنيه اسم قاسم لان هذا الاسم هو الاسم المستعار لاحد اصدقاء قاسم الذي كانت له علاقة جيدة معنا. كان قاسم يحاول ان يوقع فول في المصيدة ويجعله يعترف لذلك فان الاجابة على هذا السؤال تحتاج الى كثير من الايضاح. لقد حصلنا على كل ما نريد على أية حال اذ وعد قاسم بعدم محاكمة مارش وجئ بمارش بوصفه شاهداً في المحكمة وقد هاجمه المهداوي بشكل متكرر بانه جاسوس بريطاني ومع ذلك لم يكن مسموحاً للمهداوي ان يحاكم مارش. وقد ضغطنا على اطلاق سراحه وساعدنا في ذلك تدخل وزراء جامايكا بالموضوع واخيراً سمح له بالمغادرة الى بلده وقد رزمت امتعته ووضعت في قعر احدى الحقائق غدارة وعتادها ولم تكن الشرطة العراقية دقيقة في تفتيشها اذ لم تعثر على السلاح والعتاد<sup>(١)</sup>.

### إعفاء ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي

تم استيزار الدكتور ابراهيم كبة بعد قيام الثورة واعطي حقيبة وزارة الاقتصاد، كان ماركسي التفكير واسع الثقافة وله عدة مؤلفات وكتب مترجمة في الفكر السياسي والاقتصادي، كان حازماً وله صوت مسموع في مجلس الوزراء وقد عده الشيوعيون ممثلاً لهم في الوزارة، واراد تطبيق افكاره على السياسة الاقتصادية وان ينأى بالعراق عن الغرب ويقيم اوثق العلاقات مع الاقطار الاشتراكية

(١) العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ص ٥٧.

فكان له دور فاعل في معظم الاتفاقيات التي عقدت مع هذا المعسكر بعد الثورة وبخاصة اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ التي تضمنت برامج لتدريب ٤٠٠ طالب خلال ١٨ شهرا في القضايا العلمية واقامة العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وقد واجهت سياسته هذه معارضة من عدد من الوزراء ومن الغرب وشركات النفط، وكانت هذه الدوائر ترغب في ازاحته عن مسؤولية شؤون النفط قبل الشروع في اية مفاوضات جادة مع العراق حول الامتيازات النفطية بسبب توجهاته في تطبيق الاشتراكية العلمية وهو الامر الذي اعترفت به السفارة البريطانية في بغداد كما ورد في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

وحين جرى التعديل الوزاري الثالث في ١٣ تموز ١٩٥٩. تم اخراج الكثير من الادارات التابعة لوزارته من سلطته وبخاصة التجارة والنفط اذ تم استحداث وزارتين خاصتين بهما والغيت وزارة الاقتصاد، ومع ذلك فقد ظل ابراهيم كبة وكيل لوزير النفط فضلا عن منصبه الجديد وزيرا للاصلاح الزراعي وكانت وزارة الاصلاح الزراعي قد واجهت مشكلات عديدة ادت الى تعثر سياسة الاصلاح الزراعي والاستيلاء على الاراضي وجرت عدة تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي بعضها كانت لصالح الملاكين وخاصة فيما يتعلق بقسمة الحاصلات بين صاحب الارض والفلاح الامر الذي عده الشيوعيون تراجعا لصالح الملاكين وقعت مصادمات كثيرة في القرى والارياف من جراء التعديلات الجديدة وقد وقف ابراهيم كبة الى جانب الفلاحين وابدى تزمه من تدخلات عبد الكريم قاسم في شؤون وزارته، فضلا عن دعمه (كبة) للشيوعيين في مطالبهم للاشتراك في السلطة الامر الذي وضعه امام مجابهة القوى التي اسماها (الوسط) والتي يقصد بها الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يسيطر على الوزارة فضلا عن القوى القومية. وقيل انه احتج بلهجة غاضبة امام عبد الكريم قاسم على موقف الاخير من طلب اجازة الحزب الشيوعي مهددا بالاستقالة. كل ذلك دفعه لتقديم طلب اعفائه من المسؤولية فصدر المرسوم الجمهوري رقم ١١٦ بذلك والاتي نصه:-

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء  
رسمنا بما هو آت:-

- ١- اعفاء الدكتور ابراهيم كبة من منصب وزير الاصلاح الزراعي.
- ٢- يقوم الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط بوكالة وزارة النفط.
- ٣- يقوم الزعيم الركن احمد محمد يحيى وزير الداخلية بوكالة وزارة  
الاصلاح الزراعي.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.  
كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٩ المصادف  
لليوم السادس عشر من شهر شباط ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة (١)

وقد برر عبد الكريم قاسم اعفاء كبة بالقول "انه تعبان يحتاج الى الراحة وقد  
اخذ التعب يظهر عليه في الحفلات الدبلوماسية"<sup>(٢)</sup>، خاصة وانه كان جافا في مقابلة  
الدبلوماسيين الغربيين له الامر الذي دفع بالباحث ديفيد هيرست الى تبرير الاعفاء  
بتصلب كبة في موقفه من شركات النفط، وضغطه عليها من اجل اجابة مطالب  
العراق، وان تفهم ان الظروف السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وفي العالم  
قد تغيرت وان عليها ان تسرع لاجابة مطالب العراق ان ارادت الاحتفاظ بعلاقات  
ودية معه وكان يرى ان الحكومة العراقية كانت تتبع سياسة معتدلة تجاه شركة نفط  
العراق الامر الذي جعل عبدالكريم قاسم يعتقد انه وراء تأخير الوصول الى تسوية  
نهائية مع شركة نفط العراق<sup>(٣)</sup>.

ويعزو ابراهيم كبة اسباب طلب اعفائه الى:-

- ١- تدخلات قاسم والعراقيل التي واجهته في اعمال وزارتي النفط والاصلاح  
الزراعي اللتين يقودهما كبة.
- ٢- تردي الوضع العام في البلاد وسيادة الفوضى وعدم المسؤولية.

(١) الوقائع العراقية ٢٥ شباط ١٩٦٠.

(٢) اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣١٦.

(٣) 84 - David Hirst , Oil and public opinion in the Middle east London 1966 p.



٣- إتباع قاسم سياسة تهريجية في مفاوضات النفط مما أدى الى تجميد القضايا الأساسية.

٤- يذكر كبة أنه كان ضد أسلوب اطالة امد المفاوضات مع شركات النفط وأنه اراد اتخاذ خطة طويلة الامد للسيطرة على القطاع النفطي من دون ضجة دعائية وتهريج مفتعل<sup>(١)</sup>.

وفي مكان آخر يضع اللوم في كل ما جرى من انحراف في سياسة عبد الكريم قاسم على ما اسماه (بقوى الوسط) التي يبدو ان المقصود بها الحزب الوطني الديمقراطي وسيطرته على وزارة عبد الكريم قاسم بعد التعديل الوزاري الذي جرى يوم ٧ شباط ١٩٥٩ وان كل الانحرافات وما حدث من فوضى سياسية يعود الى هذه القوى ومن ضمنها الصراعات والانقسامات السياسية، فيقول "بعد الانتهاء من تصفية القوميين بدا قاسم في اواسط عام ١٩٥٩ بضرب الشيوعيين معتمدا هذه المرة على قوى الوسط التي توهمت خلو الجو لها للاستئثار بالحكم ولكن قاسم ما لبث ان عاجلها بضربات متلاحقة بعد ان استطاع شق صفوفها وتجميد فعاليتها مبتدئا بجناحها اليساري ومنتھيا في الآخر بجناح اليمين، اما الحزب الديمقراطي الكردي فهو الآخر قد اسهم في تنفيذ المخطط القاسمي متوهماً ان بإمكانه النجاح في حل المسألة الكردية وتحقيق اهدافه السياسية بمعزل عن الاحزاب السياسية الاخرى وفي ظل حكم فردي<sup>(٢)</sup>.

وفي يوم ٢٣ شباط نشرت جريدة اتحاد الشعب نصريحا لابراهيم كبة يقول فيه ان ثورة ١٤ تموز هي ثورة تحررية ديمقراطية تستهدف القضاء على النفوذ الاستعماري والاقطاع والرجعية وهي ثورة لا يمكن وصفها بالاشتراكية او بالبرجوازية بل انها جزء من الثورة العالمية ضد الاستعمار وان مهماتها تهم جميع الطبقات الوطنية والوسيلة الوحيدة للقيام بمهماتها هي وحدة الطبقات الوطنية في جبهة موحدة تضم الممثلين السياسيين لكل الفئات الوطنية وان اتشاء جبهة الاتحاد الوطني ضرورة تاريخية وحتمية واضاف ان الديمقراطية الموجهة هي النظام الوحيد الصالح والمستجيب لطبيعة الثورة ودعا الى ضمان حرية الانتخاب وتشريع قوانين ديمقراطية تضمن حقوق المواطنين الأساسية وان يتضمن قانون الانتخاب مبدأ

(١) كبة هذا هو طريق ١٤ تموز، ص ٩٤ - ١٠٦.

(٢) هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٤.

الانتخاب السري العام المباشر ومجلساً وطنياً واحداً ورفض نظام المجلسين مع مبدأ التمثيل النسبي وحرمان اعداء الثورة من الحقوق السياسية وان تتولى الاحزاب الاشراف على الانتخابات واطلاق حرية الرأي والاجتماع والتظاهر وتشكيل الاحزاب وتطهير الاجهزة التنفيذية والقضائية من العناصر المعادية للثورة ثم قال:- "اتني استعملت في هذا الحديث المفاهيم الاساسية بالمعنى العلمي كما تقرره النظرية العلمية في التطور الاجتماعي التي اثبتت جميع الحوادث صحتها القاطعة" ويبدو من ذلك ان الخلاف الفكري بين كل من عبد الكريم قاسم وابراهيم كبة كان كبيراً يحتم طلب اعفائه من مواصلة العمل في الحكومة.

### **اتفاقية النقل الجوي بين الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية الهنكارية**

على الرغم من الميل الواضح للجمهورية العراقية لمد جسور مع الغرب في بداية عام ١٩٦٠. وتوقيع اتفاقيات ثقافية واقتصادية فقد واصلت سياستها بالانفتاح على المعسكر الشرقي وتوقيع اتفاقيات في مختلف الميادين وبخاصة النقل الجوي والتعاون الثقافي فضلاً عن الاتفاقيات التجارية.

فبناء على رغبة حكومتني الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية الهنكارية لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وما وراءهما ومساهمة منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار فقد تم توقيع اتفاقية النقل الجوي بين الجمهوريتين في وبودابست بتاريخ ٢ اذار ١٩٦٠.

وقد جاء في المادة الاولى: تمنح حكومة الجمهورية العراقية حكومة الجمهورية الشعبية الهنكارية حق تشغيل مصالح جوية دولية على السبل المعنية في ملحق الاتفاقية لغرض القيام بالنقل الدولي للركاب والبضاعة والبريد، وتمنح حكومة الجمهورية الشعبية الهنكارية حكومة الجمهورية العراقية حق تشغيل مصالح جوية دولية على السبل المعنية في ملحق الاتفاقية للغرض نفسه.

وجاء في ملحق الاتفاقية، تمنح حكومة الجمهورية الشعبية الهنكارية الى المؤسسة الجوية المعنية من حكومة الجمهورية العراقية الاجازة اللازمة للعمل في المصالح الجوية الدولية التالية "بغداد - نقاط متوسطة في الشرق الاوسط او اوربا

مع الهبوط في بودابست وما وراء ذلك في كلا الاتجاهين مع الاستثناءات الآتية:-  
١- لا يسمح للمؤسسات الجوية العراقية المعنية التمتع بحق نقل الركاب والبضائع والبريد من هنغاريا الى بلغاريا- جيکوسلوفاكيا، المانيا الديمقراطية، بولندا، رومانيا..

٢- يحق للمؤسسة الجوية العراقية المعنية التمتع بنقل الركاب والبضائع والبريد من هنغاريا الى اقاليم فرنسا، ايطاليا، سويسرا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، وتضمنت الشروط نفسها للحكومة الهنغارية للعمل في المصالح الجوية الدولية- بودابست نقاط متوسطة في اوربا او في الشرق الاوسط مع الهبوط في بغداد والبصرة وما وراء ذلك من كلا الاتجاهين مع عدم السماح للمؤسسات الجوية الهنغارية المعنية بحق الهبوط في بغداد والبصرة معا على نفس السبيل فاما تختار البصرة واما بغداد، وعدم السماح للمؤسسات الجوية الهنغارية بحق نقل الركاب والبضائع والبريد من العراق وبالعكس الى لبنان- الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة، الاقليم المصري، المملكة العربية السعودية الاردن، الكويت، البحرين، تركيا، ايران.

على ان تشمل الاجازة حق حمل الركاب والبضاعة والبريد من هنغاريا الى العراق وبالعكس وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على الاتفاقية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠. يوم ٢٩ ايار ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

### **الغائبون المحكومون في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم**

بعد صدور الاحكام بحق المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وجاها وغايبا في ٢٥ شباط ١٩٦٠ اقتضى تبليغ المحكومين الغائبين بالصحف ليصبح الحكم نافذ المفعول فنشرت الصحف المحلية في السادس من اذار ١٩٦٠. الاعلان الآتي:-

تنفيذا لاحكام المادة الخامسة عشرة من قانون معاقبة المتآمرين الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ فان الاحكام التي اصدرتها محكمتنا بحق كل منكم- تصبح نافذة المفعول بعد مرور ستة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان وذلك حسب نص المادة ١٨ من نفس القانون وهي "اذا لم يقدم المحكوم عليه نفسه الى السلطات المختصة

(١) الوقائع العراقية ٢٨ حزيران ١٩٦٠.

او لم يقبض عليه خلال ستة اشهر التالية لاعلان الحكم الغيابي يصبح هذا الحكم بمثابة حكم وجاهي".

أسماء المحكومين- الحكم والمادة القانونية:-

١- عبد الكريم عبد الستار الشخيلي..

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٣٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب.

٣- الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين ويوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

٢- عبد الله عبد الجبار دهله الركابي.

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق المادة ٤ والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

٣- حاتم حمدان العزاوي..

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢- ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان تدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

٤- صدام حسين التكريتي:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٣- بالاشتغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢ - ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على أن تدفع للمتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب أحكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

٥- طه ياسين العلي:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة ٣ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من القانون المذكور.

٢- بالاشتغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢ - ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على أن يوزع على المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب أحكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

٦- ياسين عبد الجبار السامرائي:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للمادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق. ع. ب.

٧- فاضل عبد الغفور الشاهر:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ من ق. ع. ب.

٨- عبد الله فخري البياتي:-

١- بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقاً للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩.

٩- صالح شعبان:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لكل من المواد التالية:-

المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات

البغدادى رقم ٨ لسنة ٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢ - ٦٠ بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين تدفع للمتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ ق. ع. ب.

١٠- سلمان عبد الله:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادى رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشرة بدلالة المادة الرابعة عشرة من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ٩٣٩.

٣- تنفذ العقوبات بالتعاقب حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١١- فائق رضا الصافي:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقا للمادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادى رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشرة بدلالة المادة الرابعة عشرة من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ٣٩.

٣- تنفذ العقوبات بالتعاقب حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٢- فؤاد احمد مطر الركابي:-

١- بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادى رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقا للمادة ٢١٢ - ٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب والزامه بدفع تعويض مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع إلى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٣ مدحت ابراهيم جمعة:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢-٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٤- هلال ناجي:-

١- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لاحكام المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب.

٢- بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢-٦٠ من ق. ع. ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ من ق. ع. ب. والزامه بدفع تعويض قدره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتضامن مع بقية المجرمين على ان يدفع الى المتضررين.

٣- تنفذ العقوبتان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من ق. ع. ب.

١٥- فيصل حبيب الخيزران:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وفقاً لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٦- فالح عبد الرزاق السامرائي:-

١- بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقاً لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٩٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٧- حبيب محسن الدوري:-

١ بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفقاً لاحكام المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ٥٩ بدلالة المادة ٧٨ من ق. ع. ب.

١٨- طه فتحي:-

١- بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر استناداً لاحكام المادة ١٨ المعدلة من قانون الإقامة رقم ٦٤ لسنة ٣٨.

١٩- عودة حمادي الدهش.

١- بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وفقاً للفقرة (و) من المادة ٨ من قانون جوازات السفر رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩.

العقيد

فاضل عباس المهداوي

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة<sup>(١)</sup>

وكان الحاكم العسكري العام قد اصدر عدة بيانات قبل المحاكمة الى المتهمين الهاربين يدعوهم فيها للحضور والمثول امام هيئة التحقيق الخاصة وفي ادناه احد هذه البيانات:

اولا- الى المتهمين الهاربين

- ١- مدحت ابراهيم جمعة من سكنة بغداد- الاعظمية عمره ٣٣ سنة طوله ١٧٠ سم عيناه شهلاوان وان معتدل الاتف شعر رأسه اسود وجهه مستطيل ابيض شاربه اسود توجد ندبة فوق جبهته وعلى خده الايسر.
  - ٢- عبدالكريم عبدالستار الشبخلي- يسكن الأعظمية محلة راغبة خاتون رقم الدار ٤٣-٥٩ طالب في الصف الثالث من كلية الطب على حساب وزارة الدفاع.
  - ٣- حاتم حمدان العزاوي- يسكن بغداد- جانب الكرخ- محلة الرحمانية- مساعد سائق سيارة عمره ٢٤ سنة اسمر اللون، طويل القامة، نحيف البنية، مدور الوجه اسود العينين قصير الأنف.
  - ٤- صدام حسين المجيد- من أهالي العوجة من تكريت طالب ثانوية الكرخ عمره عشرين سنة اسمر اللون طويل القامة، نحيف الجسم اسود الشعر سلس عيناه شهلاوان معتدل الاتف يرتدي السترة والبنطلون.
- لما كنتم متهمين بموجب المادة ٢٢ من ب من الباب الثاني عشر المعدل من ق.ع.ب فقد وجب عليكم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة في موقع بغداد خلال مدة سبعة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان لاجراء التحقيق معكم حول التهمة المذكورة وفي حالة عدم حضوركم خلال المدة المعينة فسوف يجري التحقيق بحكمكم غيابياً وتجرى بعد ذلك احالتكم الى المحكمة المختصة.

(١) انظر المحاكمات، ج-٢٣، ص ١٦٤.



ثانيا- على كل من له علم من المواطنين بمحل اقامة المتهمين المذكورة اسمائهم واوصافهم اعلاه بالمبادرة بأبلاغ اقرب سلطة مختصة لاجل القبض عليهم، وقد تم تخصيص مكافأة نقدية للغرض المذكور اعلاه.

اللواء الركن  
احمد صالح العبدى  
الحاكم العسكري العام

### اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية

وفي ١١ اذار تم توقيع اتفاق النقل الجوي بين الجمهوريتين العراقية والجيكوسلوفاكية جاء في مقدمتها:- ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية رغبة منهما في عقد اتفاق يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وفيما وراءهما اتفقا على ان يمنح الطرفان المتعاقدان الحقوق المعنية في هذا الاتفاق وفي الملحق لغرض تأسيس مصالح جوية على السبل المبينة في الملحق، ويمكن المباشرة فورا بتشغيل هذه المصالح او المباشرة بها في تاريخ لاحق حسب رغبة الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق.

وقد نصت المادة الثانية على احتفاظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق تعيين مؤسسة جوية لغرض تشغيل المصالح الجوية المتفق عليها على السبل المعنية.

وقد تم توقيع هذا الاتفاق في براغ يوم ١١ اذار ١٩٦٠.

وتضمن الملحق الاول ان تمنح الحكومة العراقية المؤسسة الجوية التي تعينها الحكومة الجيكوسلوفاكية الاجازة اللازمة لتشغيل المصالح الجوية الدولية الآتية:-

براغ- نقاط متوسطة في اوربا او الشرق الاقصى- بغداد او البصرة وما وراء ذلك في كلا الاتجاهين او بالعكس مع الاستثنائين الاتيين:

أ- لا يسمح للمؤسسات الجوية الجيكوسلوفاكية المعنية التمتع بحق الهبوط في بغداد والبصرة معا على نفس السبل فاما ان تختار بغداد او البصرة.

ب- لا يسمح للمؤسسات الجوية الجيكوسلوفاكية في نقل الركاب والبضائع

والبريد من العراق الى الاقطار التالية وبالعكس: لبنان - الجمهورية العربية المتحدة - ايران - المملكة العربية السعودية - الاردن - الكويت - البحرين - تركيا. وفي الملحق الثاني منحت حكومة جيكوسلوفاكيا المؤسسة التي تعينها الحكومة العراقية الاجازة اللازمة لتشغيل المصالح الجوية الدولية: بغداد - نقاط متوسطة في الشرق الاوسط واوروبا - براغ - لندن وبالعكس. وشملت الاجازتان اعلاه:

أ - الحق في حمل الركاب والبضاعة والبريد من العراق الى جيكوسلوفاكيا او الى اقاليم الدول الاخرى ومن جيكوسلوفاكيا الى العراق والى اقاليم الدول الاخرى والحق في تفريغ الركاب والبضاعة والبريد. وجاء في الاسباب الموجبة: رغبة من الحكومتين لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وما وراءهما ومساهمة منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار فقد تم توقيع الاتفاق المذكور.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على الاتفاق المذكور بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ في ٢٣ ايار ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

### تصريحات عبد الكريم قاسم الى وكالة الاسوشيتد برس

في عام ١٩٦٠. لم يعد عبد الكريم قاسم يحظى بذلك الاهتمام الذي حظي به في بداية الثورة وطوال عام ١٩٥٩ من الصحفيين والمسؤولين الغربيين خاصة بعد ان تمت قراءة افكاره المعارضة للوحدة العربية والمعارضة لاحاق العراق بدول المعسكر الاشتراكي ورغبته في استقلال العراق ونهج سياسة الحياد الايجابي لذلك لم يشهد عام ١٩٦٠ مقابلات مهمة باستثناء ما نشرته وكالة الاسوشيتد برس في منتصف اذار عن مقابلة اجراها مع عبد الكريم قاسم المدير العام للوكالة في الشرق الاوسط المستر توما سترمن يوم ١٥ اذار وكان من بين الاسئلة التي طرحها مدير الوكالة....

(١) الوقائع العراقية ١ / ٦ / ١٩٦٠.

- مما لا شك فيه ان سيادتكم يعتبر زعيم العراق دون مزاحم فماذا تريد ان ترى العراق؟ هل تريد ان تراه دولة رأسمالية أم دولة ذات اقتصاد موجه أم دولة ذات اقتصاد اشتراكي ام دولة شيوعية؟ فرد عبد الكريم قاسم:-

- قبل كل شيء انني فرد من ابناء هذا الشعب جئت لخدم ابناء الشعب وانني اشعر بشعورهم ولذلك فلست أنا شخصيا الذي سوف يقرر ذلك وان كل الدول سواء اكانت رأسمالية ام اشتراكية ام شيوعية فانها تبني مبادئها على اساس ثروتها وضمن حرية الفرد وحرية المجموع وتنظيم حياتهم وعلاقاتهم مع الدولة من جهة وعلاقاتهم مع الثروة الموجودة في البلد من جهة اخرى بحيث تعطي كلا منهم مجال العيش الصحيح ولذلك فان كل بلد من البلدان بعد دراسة هذه الاسس يقرر على ضوء الواقع المباديء التي يجب ان يسير عليها ذلك البلد ثم سألته مدير الوكالة ان يبين له الاخطاء الاساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشوق الاوسط بصورة عامة وتجاه العراق بصورة خاصة فقال عبد الكريم قاسم:-

- في الحقيقة ان كل دولة هي التي يجب ان تتعرف على اخطائها بنفسها اما الدول الاخرى فعليها عند مشاهدتها اخطاء الدول المقابلة ان تهنيء نفسها لكي لا تصيبها اضرار هذه الاخطاء.

- ان الولايات المتحدة بحد ذاتها ربما تكون معذورة ومضطرة لتعاونها مع العهد السابق بدرجة كبيرة ولكننا نحن وجميع الناس الاخرين كنا نشعر بفساد ذلك الوضع حيث الفقر متفش بين افراد الشعب والصرايف منتشرة هنا وهناك والصحة العامة متردية والتحكم يسود البلد وليس هناك أي ضمان ولا عدالة اجتماعية وكانت ثروة البلاد منهوبة ولا تصرف لصالح البلد ولذلك فقد كان الرأي العام عندنا تسيطر عليه فكرة قيام الولايات المتحدة بالاعتداء عليه عن طريق تعاونها ومساعدتها لحكومة العهد المباد ومن جراء ذلك فان سمعة الولايات المتحدة لا يرتاح لها شعبنا، وبالنسبة للظروف السابقة فقد يجوز ان امريكا لم يكن بإمكانها مساعدة العراق، اما ذلك الطريق وهو التعاون مع الحكومة السابقة وهو بحد ذاته يشكل محنة، اما الان فان الوضع قد تبدل وذهب الماضي مع من ذهب ونحن في الوقت الحاضر نتعاون مع جميع الدول على اساس المنافع المتبادلة وضمن حق شعبنا واتنا لا ننظر الى الماضي بل ننظر الى الحاضر وإلى المستقبل فاذا لاحظنا ان اية دولة من الدول تود مساعدتنا

بشعور طيب وباخلاص فان الافكار السابقة ستزول تدريجيا. وحول سؤال ماذا يعني عبد الكريم قاسم بالحياد الايجابي قال:-

- اعني اننا يجب ان نتخلص من المعتدي بعين الطريقة التي تخلصنا بها منه سابقا، ان المهم في الامر هو اننا اناس مسالمون منشغلون في بناء وتطوير بلدنا ثقافيا وصحيا واجتماعيا وبالإضافة الى ذلك نسعى الى تقوية جيشنا وان العبرة ليست بتقوية الجيش ولكن بالتصميم على استخدام القوة تجاه المعتدي الغاصب، ومع هذا فاننا دولة محايدة مسالمة لا نعتدي على احد ولكن اذا اعتدي علينا وهب انك كنت في محلنا فماذا تعمل؟..

وحول سؤال ما اذا كان عبد الكريم قاسم سيقوم بمحاولة لتقريب شقة الخلاف مع عبد الناصر رد عبد الكريم قاسم:-  
- انني شخصيا اعتقد بأن العمل الاول الذي اغضب عبد الناصر هو منعه من الاستحواذ على العراق والسيطرة عليه.

- اننا واثقون من عدم استطاعة اية دولة من الدول الاستحواذ على العراق سواء اكانت دولة صديقة ام عدوة قريبة ام بعيدة، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فلن العراق بحد ذاته هو سند وقوة للدول العربية وعلى هذا فليس هناك حاجة الى الاستحواذ عليه لانه سند بحد ذاته لكل دولة عربية ولكل دولة صديقة.

وفي رد له على سؤال حول القضية الفلسطينية قال عبد الكريم قاسم:-  
- أن اسم فلسطين كان قد انطمس وان مشكلتها قد تصفت ولم يبق لها أي ذكر وان اراضيها اصبحت محتلة من كل من اسرائيل ومصر والاردن واصبح اهل فلسطين لاجئين مشردين في الخارج منذ مدة احدى عشرة سنة دون ان تحل مشكلتهم ولذلك فان مرور جيل واحد على هذا الوضع من شأنه ان يطمس المشكلة بمرمتها لأن الاجيال الجديدة التي سوف تنبثق وهي في الخارج تنسى قضية فلسطين وتنسى المصيبة التي اصابها اباؤهم واجدادهم، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان بقاء الفلسطينيين معتمدين على غيرهم من اجل انقاذ بلدهم هو خطأ بحد ذاته ذلك لان الاردن ترغب ان تستحوذ على قسم من اراضيهم وان مصر تريد ان تستحوذ على قسم اخر اما اسرائيل فتريد التمسك والاحتفاظ بالاراضي المحتلة وانني ارى ان الحمل الثقيل لاسترجاع فلسطين يجب ان يقع على اهلها وليس على غيرهم وان هذا الشيء مقبول دوليا فليس هناك اية دولة في العالم تستطيع

ان تمنع أي شعب من استعادة حقوقه في اراضيهِ، هذا من ناحية ومن ناحية هيئة الامم المتحدة فانها لم تأخذ رأي الشعب الفلسطيني وقد اعتدت عليه عندما قسمت اراضيهِ بينما المعروف ان كل شعب من الشعوب له حق تقرير المصير بينما الشعب الفلسطيني قد ظلم واستثنى من ذلك وعلاوة على عدم اخذها رأيهِ فانها لم تتمكن من تنفيذ ومقابلة ثلاث حكومات سارقة لارضه وعلى هذا فان الحل الوحيد لحل مشكلتهم هو ما نادينا به من انبثاق للجمهورية الفلسطينية التي تشمل كل الوطن الفلسطيني وان اهل فلسطين هم المسؤولون اولاً واخراً عن تكوين جمهوريتهم اما من ناحيتنا كدولة عربية وهم من ابناء عمومتنا فنحن مستعدون لمساعدتهم وبمساعدههم بالمال والتدريب وبالعناد.

ووصف مستر سترسن سيادة الزعيم باته مسلم مؤمن وهو يصوم شهر رمضان بكل عناية، وذكر الزعيم اثناء المقابلة انه يصوم رمضان منذ ان كان في العاشرة من العمر.

وتحدث الزعيم عبد الكريم قاسم عن مستقبل الجمهورية العراقية فقال للصحفي انك ستري خلال ثلاث سنوات حين تعود الى بغداد مستوى عالياً من المعيشة ومصانع تنتج كل ما يحتاج اليه البلد ونظاماً للرعي والتنظيم وستري الفلاحين يمتلكون اراضيهم الخاصة ووسائل النقل في طول البلاد وعرضها وجامعة جديدة في بغداد، سيكون وضعنا افضل وسنلحق بركب المجتمعات المتحضرة الاخرى<sup>(١)</sup>.

### تصريحات عبد الكريم قاسم

بعد اسبوع واحد من مقابلة مدير وكالة الاسوشيتد برس لعبد الكريم قاسم، اجري معه بري مسنر سكرتير منظمة الصحفيين العالمية مقابلة ودية قدم خلالها مسنر تهانيه بنجاة عبد الكريم قاسم من محاولة اغتياله وفي اجابة لعبد الكريم قاسم عن واجب الصحفيين تجاه شعوبهم قال:-

أما التهجومات التي وقعت على الجمهورية العراقية وعلى شخصي بالذات فانها متوقعة من الاستعمار والطامعين بعد كل ثورة من الثورات والذين يسلكون شتى السبل للهجوم بواسطتها كما انهم يخلقون شتى الاسباب والمعاذير الواهية

(١) اتحاد الشعب ١٦ و ١٨ آذار ١٩٦٠.

لتبرير ذلك وان تلك التهجمات تبني وتساند من الخارج ويبغون منها احداث البلبلة والتفرقة بين صفوف ابناء الشعب في الداخل ان تلك التهجمات تعتبر فاشلة على الرغم مما سببته من ضرر مادي ومعنوي لانها لم تتوصل الى اهدافها وان الهجوم الذي كان موجها على شخصي بالذات ولو انه اصابني ببعض الضرر فهو هجوم فاشل ايضا وهو مبعث قوة هائلة لي للكفاح وبعين الوقت قوة هائلة لشعبنا زادت قى مقاومته وتصميمه على الكفاح ايضا، لقد اراد الاستعمار ان يوجد ثغرة بين صفوفنا ومن ثم يعمل على توسيعها ولكننا قد سدنا تلك الثغرات بوجهه وبقينا صامدين نترصد أي محاولة جديدة لنحبطها، ليس هناك شك من اننا قد تحررنا من الاستعمار بصورة نهائية على الرغم من الاشتباكات المستمرة معه ولقد ينس تماما من اعادة السيطرة علينا ومع ذلك فنحن حذرون واصبحنا اقوياء متحدين ونعرف كيف نتصرف لتأمين مصالح بلدنا، وعلى الرغم من ان الاستعمار قد آمن بعدم تمكنه من السيطرة علينا ولكنه اراد ان يجرب شيئا آخر وهو الحيلولة دون سريان روح الثورة من بلدنا الى الشعوب المجاورة الاخرى وقد حشد لذلك جميع القوى واستخدم مختلف الطرق لمهاجمة جمهوريتنا بقصد الهائنا عن الوصول الى اهدافنا والهاء الشعوب الاخرى وافساد استعدادها لتقبل سريان ثورتنا اليها مستندين في ذلك على معاذير واهية ودعوى فارغة، فمسؤولية الصحفي تجاه شعبه والغرض يرتبط بمصلحة وطنه فعليه ان يكون امينا، خالي القصد ويفرق بين الحق والباطل، كما يجب ان يكون عميقا في تفكيره عندما يتناول أي موضوع من المواضيع بحيث تعالج هذه المواضيع الحالة العامة في البلد بشكل لا يضر بمصلحة الوطن، وعلى الصحفي ان يتأكد دائما من الاخبار قبل نشرها ذلك لان الاخبار غير الصحيحة او المبالغ بها تضر بالصحفي نفسه وتضر بالوطن ويستفيد منها العدو، ان مسؤوليته تجاه الشعب تفرض عليه ان يكون من رسل وعوامل الصداقة بين الشعوب التي تعتبر اهدافها واحدة في كل العالم وهي ضمان حقوق الانسان التي تدافع عنها الانسانية منذ مدة طويلة فحصل بعضهم عليها ولو بصورة نسبية اما الشعوب الاخرى فما زالت تعيش في حالة تصف.

إن على الصحفي البارع ان يفكر قبل ان يكتب واذا كان لديه المجال الكافي فعليه ان يشاهد الامر بدلا من سماعه، وان سمعه فعليه ان يتأكد من كونه صحيحا لان الكسب الصحفي هو ليس بنقل الاخبار المزعجة او المبالغ فيها او التي لا أساس

لها من الصحة انما هو بنشر الحقائق، كما ان على الصحفي اللامع ان يتطلع دوما الى العالم الخارجي ويزوره ان امكن لينقل الحقائق الى بلده ليفيده ويفيد العالم باجمعه، ومع احترامي للصحفيين باعتبارهم رسل الثقافة ونشر الحقائق الا ان بعضهم عندما يزور او يكون في بلد من البلدان يتحشد مع الاخرين في الفنادق المريحة فينقلون الاخبار دون ترو فتخرج هذه الاخبار الى العالم مشوهة<sup>(١)</sup>.

### محاكمة المتهمين الهاربين

واصلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة نشر البيانات التي تدعو فيها المتهمين في احداث الموصل سنة ١٩٥٩ وبعض المتهمين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء بواسطة الاذاعة والصحف للحضور امام المحكمة، ففي يوم ١٧ كانون الاول نشرت البيان الاتي:-

الى المتهم الهارب العقيد المتقاعد مدحت الحاج سري، بما أنك متهم وفق المادة الرابعة والفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وحيث تبين انك هارب من وجه العدالة ومتخف في محل مجهول فقد تقرر تبليغك بواسطة الصحف المحلية والاذاعة اللاسلكية، ولذا فاتنا ندعوك للحضور امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد خلال مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان لتجيب عن التهم المسندة اليك وعند عدم حضورك خلال المدة المذكورة فسوف تجري بحقك المحاكمة غيابيا وفقا للمادة الخامسة عشرة من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

العقيد فاضل عباس المهداوي<sup>(٢)</sup>

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة

وفي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٠ اصدر الحاكم العسكري العام البيان الاتي الى المتهمين الهاربين "بما انكم متهمون بموجب المادة (٩١) من رسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ في [ مؤامرة الخائن عبد الوهاب الشواف ] ولما كنتم

(١) اتحاد الشعب ٢٥ آذار ١٩٦٠.

(٢) اتحاد الشعب ٢٥ آذار ١٩٦٠.

هاربين من وجه العدالة في الوقت الحاضر واستنادا الى احكام المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ فقد اقتضى تبليغكم بواسطة الاذاعة والصحف المحلية بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة (موقع بغداد) للاجابة على التهمة المسندة اليكم خلال عشرة ايام من تاريخ النشر وبعبءه ستتخذ التعقيبات القانونية والتحقيقات بحقكم غيابيا تمهيدا لاحالتكم الى المحكمة المختصة المتهمون:- الرئيس الاول سعيد حسين، الرئيس الاول علي حسين الخفاف، الرئيس الاول محمود محمد ملكو، الرئيس محمد سامي مصطفى، الملازم الثاني محمد سالم خليل، الملازم الثاني قاسم احمد عاشور، الملازم الثاني فوزي محمد شنشل<sup>(١)</sup>.

بيان الى المتهمين الهاربين:-

الى المتهمين الهاربين علي عبد السلام، ومحسن عجيل الياور.  
لما كنتم متهمين بموجب المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وبما انكما هاربان من وجه العدالة فقد اقتضى تبليغكما بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة في موقع بغداد خلال عشرة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان وبعبءه سيجري التحقيق اللازم بحقكما تمهيدا لاجراء محاكمتهما من قبل المحكمة المختصة استنادا الى المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

الحاكم العسكري العام<sup>(٢)</sup>

وفي السادس من آذار اصدر الحاكم العسكري العام البيان التالي...  
الى الهاربين فائق السامرائي، والمقدم نعمان ماهر الكنعاني، والمقدم كنعان الملاح، والمقدم خضر محمد، والرائد الركن محمود عزيز، والرئيس شكر محمود الحنكاوي، والملازم الاول محمود حيدران، والملازم الاول خير الله عسكر، والرائد الركن محمود الدرة، واحمد عجيل الياور، وابراهيم عبد الرزاق كشمولة، والمحامي سامي باش عالم، والرئيس الاول علي حسين الخفاجي، والرئيس الاول سعيد حسين، والرئيس الاول محمود ملكو، والرئيس محمد سامي مصطفى، والملازم

(١) اتحاد الشعب ١٧/١٢/١٩٥٩.

(٢) الراي العام ١٣ شباط ١٩٦٠.



الاول فوزي محمد شنشل، والملازم الاول قاسم احمد عاشور، والملازم الاول محمد سالم خليل، وعلي عبد السلام العزاوي، ومحسن عجيل الياور...

لما كنتم متهمين بموجب المادة (١١) من مرسوم الادارة العرفية رقم ٧ لسنة ١٩٣٥ وبما انكم هاربون في الوقت الحاضر من وجه العدالة فقد اقتضى تبليغكم بواسطة الصحف المحلية والاذاعة اللاسلكية بلزوم الحضور امام هيئة التحقيق الخاصة بمحكمة الشعب خلال عشرة ايام من تاريخ النشر لتجيبوا امامها عن التهمة المسندة اليكم وبعبارة ستتخذ بحكم التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات غيابيا استنادا الى المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن  
تم تلاه اعلان المحكمة العسكرية العليا الخاصة الاتي:-

الى المتهم الهارب سامي باش عالم اقتضى تبليغك بواسطة الصحف المحلية والاذاعة بلزوم الحضور امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة خلال عشرة ايام من تاريخ هذا الاعلان لتجيب امامها على التهم المسندة اليك وفقا للمواد ١١ من مرسوم الادارة العرفية و (٤) من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ وفي حالة عدم حضورك ستجري محاكمة غيابيا استنادا الى المادة ١٥ من قانون المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم ٧ لسنة ١٩٥٨.

العقيد فاضل عباس المهداوي (١)

وكان معظم هؤلاء قد لجأوا الى الجمهورية العربية المتحدة واتخذوا من دمشق والقاهرة مقرا لهم ونشطوا في الدعاية ضد نظام الحكم في العراق ضمن "التجمع القومي في القاهرة" مما كان يزيد من حملات الدعاية والاعلام والاتهامات المتبادلة بين جمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة وكان عبد الكريم قاسم يعد ذلك تدخلا في شؤون العراق الداخلية.

وفي يوم ١٩ آذار عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها الثالثة والسبعين بعد المئة لمحاكمة هؤلاء المتهمين الهاربين وقد اعلن المهداوي في بداية الجلسة..

المتهمون الهاربون الذين ستجري محاكمتهم في هذه القضية هم: العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني، والمقدم خضر محمد، والمقدم كنعان الملاح،

(١) الراي العام ٢٣ آذار ١٩٦٠.

والرئيس الاول الركن محمود عزيز، والرئيس الاول علي حسين الخفاف، والرئيس الاول سعيد حسين، والرئيس الاول الركن المتقاعد محمود الدرة، والرئيس محمود محمد ملكو، والرئيس شكر الحنكاوي، والرئيس محمد ساقى مصطفى، والملازم الاول محمود حيدر، والملازم الاول خير الله عسكر، والملازم فوزي محمد شنشل، والملازم قاسم احمد عاشور، والملازم محمد سالم خليل، وفائق عبد الكريم السامرائي، وعلي عبد السلام العزاوي، وابراهيم عبد الرزاق كشمولة، واحمد عجيل الياور، ومحسن عجيل الياور...

ونظرا لورود قضاياهم بثلاث حالات هي امر الاحالة المرقم ٢ والمؤرخ ١/٣ / ١٩٦٠، وامر الاحالة المرقم ٣ في ١ / ٣ / ١٩٦٠، وامر الاحالة المرقم ٥ والمؤرخ ١٧ / ٣ / ١٩٦٠. وبما ان موضوع الاتهام وظروف هذه القضايا الثلاث واحدة فان المحكمة قررت توحيدها بقضية واحدة واحتفظت برقم ١ / ١٩٦٠. ثم القى المدعي العام مطالعة قال فيها:-

" ان الطامعين والرجعيين يعلمون علم اليقين ماذا سيجر عليهم تأمرهم من نتائج وخيمة فلا يفيدهم تجمعهم الرجعي هنا وفي القاهرة ولا سكرتيره فائق السامرائي... ان التهديدات التي دأب على ارسالها التجمع الرجعي في القاهرة والمكتب العسكري العراقي في دمشق والتي هي جزء من مخطط التآمر الاستعماري والرجعي الجديد" وقال مهدها "ان اصحاب المخطط التامري الجديد سوف يؤدون الثمن بلا شك اضعاف ما ادوه سابقا"<sup>(١)</sup>.

كانت هذه هي المرة الوحيدة التي تعقد فيها المحكمة وقصص الاتهام خال من المتهمين، وتواصلت الجلسات التي استمعت فيها المحكمة الى عدد من الشهود وفي ١١ ايار ١٩٦٠. عقدت جلستها الاخيرة حيث تليت قرارات التجريم بحق المتهمين فكانت كالآتي:-

قضي بالحكم بالاعدام على كل من فائق السامرائي، ونعمان ماهر الكنعاني وعلي عبد السلام العزاوي، واحمد عجيل الياور، ومحسن عجيل الياور، وعلي سامي باش عالم، والرئيس الاول المتقاعد محمود الدرة. وحكمت بالاعدام رمياً بالرصاص على كل من المقدم خضر محمد والرئيس الاول علي حسين الخفاف والرئيس محمود محمد ملكو والرئيس شكر الحنكاوي

(١) اتحاد الشعب ٢٠ اذار ١٩٦٠.

والرئيس محمد سامي مصطفى والملازم الاول محمود حيدران والملازم فوزي محمد  
شنشل والملازم قاسم احمد عاشور والملازم محمد سالم خليل والرئيس الاول الركن  
محمود عزيز والملازم الاول خير الله عسكر.  
وبالاشغال الشاقة المؤبدة على المقدم كنعان الملاح والرئيس الاول سعيد  
حسين وابراهيم عبد الرزاق كشمولة.  
وحكمت المحكمة بالسجن (١٥) سنة على كاظم ابراهيم الغراوي، وبالسجن  
(٣) سنوات على كاظم رشيد<sup>(١)</sup>.  
وحكمت المحكمة ايضا على المتهم مدحت الحاج سري بالسجن خمسة عشر  
عاما..

### تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من المحكومين من رجال العهد الملكي

استجابة لضغوط مارسيتها بريطانيا واقطار عربية منها تونس وبعض  
الشخصيات العربية قرر عبد الكريم قاسم تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من  
رجال العهد السابق وعدد من القوميين.  
في ٢٨ آذار ١٩٦٠. نشرت الصحف المحلية اخباراً عن تخفيض  
محكوميات عدد منهم وذلك قبل ثلاثة ايام من اذاعة بيانه بشأن العفو عن المحكومين  
في محاولة اغتياله من شباب حزب البعث العربي الاشتراكي، فصدر الامر السوراري  
الاتي من وزارة الدفاع:  
استنادا الى المادة العشرين من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن  
رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ قررنا ما يلي:-  
١- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم المتقاعد رفيق عارف وجعلها  
السجن مدة سبع سنوات.  
٢- تخفيف عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤقتة والطرده الصادرة بحق المجرم  
المتقاعد غازي الداغستاني وجعلها السجن لمدة ثلاث سنوات.  
٣- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم المتقاعد عمر علي وجعلها السجن  
لمدة سبع سنوات.

(١) اتحاد الشعب ١٢ مايس ١٩٦٠.

- ٤- تخفيف عقوبة الاعدام والسجن الصادرة بحق المجرم احمد مختار بابان وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ٥- تخفيف عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم فاضل الجمالي وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ٦- تخفيف عقوبات الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم برهان الدين باش اعيان وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ٧- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم مبدر الكيلاني وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ٨- تخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم عبد الرحمن الراوي وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
  - ٩- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة انصارية بحق المجرم المتقاعد وفيق عارف وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
  - ١٠- تخفيف عقوب الاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم المتقاعد احمد مرعي وجعلها السجن لمدة خمس سنوات.
  - ١١- تخفيف عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة وعقوبة الطرد الصادرة بحق المجرم المتقاعد محسن محمد علي وجعلها السجن لمدة ثلاث سنوات.
  - ١٢- تخفيف عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق المجرم توفيق السويدي وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ١٣- تخفيف عقوبات الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة انصارية بحق المجرم خليل كنه وجعلها السجن لمدة عشر سنوات.
  - ١٤- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الصادرة بحق المجرم كاظم الحيدري من خمس سنوات الى سنتين.
- ان العقوبات التبعية واحكام التضمن ورد المبالغ تبقى نافذة المفعول ويجري استحصال المبالغ المحكوم بها بواسطة دائرة التنفيذ حسب الاصول القانونية.

وكيل وزير الدفاع  
الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

## فؤاد الركابي يسعى لأنقاذ رفاقه

كان فؤاد الركابي أمين سر الحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والمخطط الاول لعملية اغتيال عبدالكريم قاسم، قد لجأ الى القاهرة بعد فشل المحاولة، وكان يتابع من هناك محاكمة رفاقه الذين شاتركوا في محاولة الاغتيال او اتهموا بالأشتراك فيها. وقد كتب ما نصع "وفي أوائل عام ١٩٦٠ بدأت محكمة المهداوي مهزلتها الفاجعة بمحاكمة أولئك الرفاق، ولقد علم الرأي العام العالمي والرأي العام العربي أي مأساة تجري كانت في العراق، ولقد علم الجميع أي نسق رفيع من البطولة الغضة قد شكله أولئك الشباب الذين وقفوا في اقفاص الاتهام الشعبي الغادر، وسيف الانتقام حصلت على رؤوسهم يتهددهم بين حين وحين. لقد ضرب خالد علي الدليمي وأياد ثابت وسليم الزبيق وعشرات من رفاقهم البواسل اروع الامثلة البطولية ووقفوا وقفة الواجب الأقدس حتى النهاية، وبدأت محكمة الجور والجزر والافتراء مسرحاً شهد فيه العالم كيف تتفوق البطولة المؤمنة على كل القوى مهما تعاظم حقدھا المفترس.

هنا بدأت أفكر ملياً، والنفس تعتلج بالألم الدفين بكل وسيلة ممكنة لانقاذ رقاب أولئك الرفاق لابد أن يرتفع ذلك الصوت الذي أخرسه الحديد والنار في بغداد. وتنفيذاً لذلك اتفقنا مع أذاعة صوت العرب، على ان تذاع كلمة دفاع ورد فور رفع أية جلسة من جلسات (محكمة المهداوي) لفضح ما يردد فيها من تهمة وأكاذيب واراخيف.

ولقد قدمت اذاعة صوت العرب، بالفعل أجل الخدمات في هذا السبيل اذ جندت عدداً كبيراً من موظفيها والعاملين فيها، الساعات الطوال لمتابعة جلسات تلك المحكمة وتسجيل ما يدور فيها، كما أن عدداً من أخواننا قد ساهم في اعداد كلمات الدفاع والرد على مفتريات المحكمة على رأسهم فائق السامرائي وعدنان الراوي. فكانت الردود التي تعد تذاع بعد رفع الجلسة متضمنة تنفيذ مزاعم محكمة الافتراء والدس الشعبويين.

وما كادت تمضي بضعة أسابيع، حتى اختتمت المحكمة جلساتها بأحكام الاعدام بالجملة على عدد كبير من الرفاق.

لقد بدأ الواجب ينادي ان أطرق كل سبل الانقاذ. وفي القاهرة فكرت في بحث الموضوع مع مستر نهرو سفير الهند في الجمهورية العربية المتحدة وهو أحد

أقرباء جواهر لال نهرو. ولقد هيا لي كلوفيس مقصود فرصة اللقاء به، على دعوة غداء اقامها القائم بأعمال السفارة الهندية في بيروت واذا حدثه بالأمر، وبضرورة العمل على انقاذ رقاب رفاقنا في العراق أبدى استعداده بنقل رغبتني مشفوعة بالمبررات التي عرضتها عليه الى مستر نهرو رئيس وزراء الهند.

أما المحاولة الاساسية التي قمت بها، فكانت تهدف الى حمل رئيس جمهورية لبنان (فؤاد شهاب) على التدخل من أجل انقاذ اولئك الرفاق. وبالفعل سافرت الى بيروت من أجل ذلك، وقابلت علي بري وزير داخلية لبنان آنذاك لصلته الوثيقة برئيس جمهورية لبنان، وشرحت له الأمر، وقد أبدى استعداده الكامل لعرض الموضوع على الرئيس شهاب، ولقد كان لهذا الاتصال الاثر البالغ في أنقاذ رقاب رفاقنا من مقصلة الجزر القاسمي، بالاضافة الى الصلات العديدة التي قمت بها في لبنان وفي الأوساط العربية المتعددة<sup>(١)</sup>.

### العضو عن المحكومين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء

بدا عبد الكريم قاسم وكانه مصمم على تنفيذ حكم الإعدام بحق الذين اصدرت عليهم المحكمة العسكرية العليا الخاصة الحكم من الذين اشتركوا في محاولة اغتياله ووقع المرسوم الجمهوري رقم (٢٠١) في ٢٦ اذار ١٩٦٠. وصدر الامر الوزاري بالتصديق المرقم (٥٢) في اليوم الثاني وجاء فيه:-  
" تقرر تنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت بحق الخونة المجرمين<sup>(٢)</sup> الاتية اسمائهم:-

١- اياد سعيد ثابت.

٢- احمد طه العزوز.

٣- سليم عيسى الزبيبي.

٤- خالد علي الصالح.

٥- حميد مرعي.

٦- منذر ابو العيس.

<sup>(١)</sup> فؤاد الركابي، الحل الأوحده، ص ١١٥-١١٧.

<sup>(٢)</sup> هكذا كان ينعت عبد الكريم قاسم ورجال حكمه، العناصر الوطنية والقومية.

وكان الأخير شيوعيا وقد حكم عليه المجلس العرفي العسكري بالاعدام بتهمة قتل احد القوميين والقيام باعمال (السحل) في الكاظمية وقد اراد عبد الكريم قاسم من اعدامه، مع المحكومين من شباب حزب البعث العربي الاشتراكي التظاهر بانه ضد التطرف من اية جهة كانت واسكات الشيوعيين الذين قدموا طلبات وعرائض نشرتها الصحف المحلية للعفو عن ابو العيس بوصف ان ما قام به يدخل ضمن الحرص على حماية الجمهورية من الاعداء.

وفي يوم ٣٠ آذار ارسل اللواء الركن احمد صالح العبدى الحاكم العسكري العام برقية الى الجهات ذات العلاقة يخبرها ان تنفيذ حكم الاعدام سوف يتم في الساعة الرابعة من صباح يوم الخميس ٣١ آذار حسب اجراءات مديرية السجون العامة وطلبت البرقية من سلطات الامن والشرطة اتخاذ الاستعدادات اللازمة والتهيو في مناطق الكرخ والاعظمية والكاظمية لمواجهة الموقف الذي سينشأ عن تنفيذ الاحكام كما طلب الحاكم العسكري العام في برقيته من بعض الوحدات العسكرية في معسكر الرشيد ان تكون في حالة انذار وعلى اهبة الاستعداد.

ويذكر العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي <sup>(١)</sup> قائلا "في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم ٣٠ آذار حضر عبد الكريم قاسم الى غرفتي التي كان جالسا فيها الوزيران محمد حديد وطلعت الشيباتي بالاضافة الى كل من طه الشيخ احمد واللواء الركن خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة واحمد صالح العبدى وفاضل عباس المهداوي وماجد محمد امين وعادل جلال ووصفي طاهر وضباط المقر الاخرين.

تحدث عبد الكريم قاسم عن تنفيذ احكام الاعدام وانه سينفذها فجر اليوم التالي وقد ايده الحاضرون عدا محمد حديد وطلعت الشيباتي في تنفيذ احكام الاعدام زاعمين ان العدالة قد اخذت مجراها فصدرت الاحكام ضدهم اما محمد حديد فبعد ان استعرض اوضاع العراق السياسية قال (لقد حفظك الله وعافاك وهؤلاء شباب في مقتبل العمر عفوك عنهم او تخفيض الاحكام ضدهم سوف يؤدي الى زيادة شعبيتك ويظهرك بمظهر القوى القادر على اتخاذ القرار المناسب) وفي الاتجاه نفسه تحدث طلعت الشيباتي مؤيدا رأي زميله .

(١) ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

ويضيف العزاوي الى ذلك قوله "خرج عبد الكريم قاسم في جولته المعتادة في بغداد وقبل خروجه طلب مني ان ابلغ الاذاعة والتلفزيون في مواصلة البث كما طلب تهينة بعض الآيات القرآنية التي تدعو الى العفو... وبعد منتصف الليل عاد عبد الكريم قاسم الى الوزارة وقال لي:-

هل انت جاهز فاجبته نعم سيادة الزعيم فقال تعال معي ذهببت معه في السيارة الى الاذاعة ودخلنا الاستديو واتا لا اعلم ما كان يرمي اليه وبدأ يخطب"<sup>(١)</sup>. قال عبد الكريم قاسم في البيان الذي القاه من راديو وتلفزيون الجمهورية العراقية في الساعة ١٢,٤٠ من صباح يوم الخميس ٣١ اذار ١٩٦٠. "لم نكن دولة شيوعية.. ليعلم كل فرد في هذه البلاد.. اننا دولة ديمقراطية حرة وحرينا واسعة، ولكن ذلك لا يعني اننا يجب ان نكون اعداء مع الدول الشيوعية، اننا اصدقاء مع العالم الشيوعي، كما اننا اصدقاء مع الدول الاخرى.. اننا نقدر الصداقة الخالصة، واتنا نقدر المنافع المتبادلة بيننا وبين الدول، اننا لا نريد ان نسير في ركاب دولة معينة اننا نسير مع الدول التي تخلص وتضمر الصداقة الحقة معنا.

انتظروا ابناء شعبنا الكريم ولا تستمعوا الى الدس والتهريج والكلام الفلرغ، ان العدو يريد التغلغل في صفوفكم ليفرقكم فلا يهم العدو اذا اقتلت الفئات في داخل هذا الوطن ان العدو والاستعمار والطامعين يريدون تفرقة الصفوف فهم يصرفون المبالغ الطائلة الى جواسيسهم في هذا البلاد سواء من اولئك المغررين الذين يغرون بهم او ممن يرسلونهم من الخارج يريدون بهؤلاء الجواسيس وهؤلاء الصنائع يريدون تفرقة الصفوف فيجعلون القتال يدوم ويستديم بين ابناء البلد الواحد... هذا يدعي انه قومي وهذا يدعي انه شيوعي وهذا يدعي انه ديمقراطي واتني اقول ان ابناء الوطن هم وطنيون مخلصون كلهم فئة واحدة. وكلهم سند للآخر وكلهم قوة واحدة تجاه الاستعمار.

إن الله معنا وقد سلمنا من ذلك لنكمل رسالتنا... رسالة الحق ورسالة العدل واتني مع ابناء هذا الشعب المظفر، ان هؤلاء قد اعتدوا على سائق سيارتي وسببوا له القتل كما اعتدوا على الناس الاخرين في الشارع باصابتهم بهذا الاطلاق الطائش والنيران الطائشة فسببوا لهم الجروح وسببوا لهم العطل والشلل هل كان هؤلاء

(١) ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٣ - ٢٤٥.



محقين في تصرفاتهم ان هؤلاء يدفعهم الاستعمار ويدفعهم الطيش وهو عمل عدواني  
القصد منه الاطاحة بكيان جمهوريتنا وبالتالي الهجوم عليها من كل جانب واعادة  
الاحتلال والسيطرة الى بلدنا...

لا شك اخواني ان الالية تذكر "وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين  
بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص". وان الالية  
تذكر "ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب لعلكم تتقون" هذه الالية تذكر يا اولي  
الالباب ولم تذكر يا اولي العواطف.. فالعاطفة لا تجدي نفعاً وان العقل والحكمة  
واللب هي التي تفيد البلد<sup>(١)</sup>، ان هؤلاء الذين اعتدوا علي- ايها الاخوان- قد اخبرت  
رئيس المحكمة العسكرية في حينه انني قد عفوت عن حقي الشخصي ولا تحاسب  
هؤلاء الذين خرجوا وتصدوا الي خرجوا عن طريق الرشاد وتصدوا الي لا تحاسبهم  
عن حقي الشخصي وليكن حسابهم عن الحق العام وقتلهم السائق ولتكن الرحمة  
فوق العدل كما اخبرت ولهذا وجدتم ان الاحكام كانت مخففة جدا وقد نظرت في  
تخفيفها في حينها. وان ذلك من صلاحيتي وان القانون يخولني ذلك فاني في حينه  
قد اخبرت رئيس المحكمة العسكرية انني قد عفوت عن حقي الشخصي ولا شك ان  
هذه الاحكام التي صدرت بهذه السهولة... الاحكام الخفيفة التي صدرت عن حقي  
الشخصي اما كانت من الحق العام وكانت عن مقتل السائق ولذلك فقد صدر الامر  
الوزاري في يوم ٢٦ لتنفيذ الاحكام في الساعة الرابعة من هذا اليوم بحقهم وكانت  
خمسة وهم احمد طه العزوز- اعتقد- وسليم عيسى واياذ سعيد ثابت وحמיד مرعي  
وشخص اخر هؤلاء خمسة وقد خففت عن شخصين وهم لندمهما ولاتني وجدت  
اسبابا تستدعي الرافة بهما وكان احدهما قد تصدى الي ورماتي وربما كان سببا في  
مقتل سائق سيارتي وهو سمير قد خففت حكمه الي خمس عشرة سنة وخففت حكم  
الاخر الي خمس سنوات بعد ان كان محكوما عليه بالمؤبد مرتين وهذا محكوم عليه  
بالاعدام فقد خففت احكامهما وصدرت الاوامر بتنفيذ حكم الاعدام في الساعة الرابعة  
من هذا اليوم بحق خمسة من هؤلاء كما صدر مرسوم جمهوري برقم ٢٠١ في يوم  
٢٦ لتنفيذ حكم الاعدام بمجرم اخر وهو منذر ابو العيس الذي اعتدى على احد  
المواطنين وسبب مقتله بصورة وحشية بين جمهرة من الناس. انني لا اريد ان  
يعتدي احد على الاخر نهائيا ايها الاخوان اذا كان هناك مسيء او خائن او مجرم او

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم - ١٩٦٠ ص ١٣٦.

أي شخص آخر عليكم باخبار السلطة والسلطة هي الكفيلة بجلب هؤلاء ومحاسبتهم لا انتم ان اعمال الطيش والاعمال الفردية لا تضر الا كيان البلد اتني لاحظت انه قد صدر في هذا اليوم امر بتنفيذ حكم الاعدام بهؤلاء حتى الموت في الساعة الرابعة من صباح هذا اليوم أي بعد ساعتين وربع تقريبا واتني أقول (واذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) الا ان الشخص المواطن الصالح هو الذي لا يعتدي على الاخرين لكنني وجدت ان هذه الحادثة كانت موجهة الي بالذات واتني كفرد منكم اسعى من اجل مصلحتكم واعطف عليكم واعطف على جميع ابناء الشعب ووجدت ان هذا اليوم هو اخر يوم من ايام العيد السعيد وهذا اليوم هو الذي يلي العيد وهو يوم الخميس وهذا اليوم هو ليلة الجمعة والايام لدينا مقدسة فعليه قررت في هذه اللحظة ان أأمر بأمر الباري عز وجل. واذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واتني قررت تأجيل تنفيذ حكم الاعدام حتى اشعار اخر وقد تكون هذه عبرة لمن اعتبر والسلام عليكم ايها الاخوان وارجو الله ان يوفقكم ويحفظ جمهوريتنا وينصرها بعز من عنده ونصر من عنده والله يوفق والسلام عليكم<sup>(١)</sup>.

وهكذا تنازل عبدالكريم قاسم عن حقه وأبقى الحق العام وقيل انه قدم الاعتذار للجنابي ولعائلة سائقه. وقد اختلف الباحثون في تفسير موقف عبد الكريم قاسم هذا فيذكر محمود الدرة<sup>(٢)</sup> "قالت لي مصادر موثوقة لا يرقى اليها الشك ان دافع عبد الكريم قاسم وراء قراره المفاجيء هو ان منير النصولي القائم باعمال السفير اللبناني في بغداد تلقى في تلك الامسية مكالمة هاتفية من حكومته تطلب منه الاجتماع بعبد الكريم قاسم فوراً وابلاغه بانه اذا نفذ حكم الاعدام بالبعثيين فان حزب البعث في سوريا ولبنان سيقوم بنسف انابيب النفط المارة بكلا البلدين وهذا ما حمل عبد الكريم قاسم على اتخاذ قراره المفاجيء"، ويؤيد ذلك العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين<sup>(٣)</sup> ويقول "اخيرا جاء الحل الذي اتقذ ارواح هؤلاء الشباب بالتهديد الذي اوصله القائم بالاعمال اللبناني على لسان عبد الحميد السراج ليلة نية قاسم على تنفيذ الحكم من ان العربية المتحدة ستقوم بتفجير انابيب النفط العراقي التي تصب في البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان، ولما كان العراق يمر بضائقة مالية

(١) مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ١٣١ - ١٤٠.

(٢) ثورة الموصل القومية ص ٣٧٣.

(٣) موسوعة ١٤ تموز ٢/ ٢١٦ وهو يسجل اقوال عبد الحميد السراج.

شديدة ولخشيتيه من المضاعفات الاخرى ذهب عبد الكريم قاسم بنفسه الى دار  
الاذاعة ليعلن عدم التنفيذ وتبديل الحكم".

بينما يرى آخرون ان هذا الموقف كان محاولة من عبد الكريم قاسم لارضاء  
حزب البعث العربي الاشتراكي لاستخدامه ضد الشيوعيين ولكن امال عبد الكريم  
قاسم خابت لان حزب البعث العربي الاشتراكي كان حريصا على ان لا يترك مجالا  
لاستخدام قاسم له، وقد وضح ذلك من البيان الداخلي الصادر يوم ٨ نيسان ١٩٦٠.  
الذي حذر فيه الحزب من الاجرار الى المعركة ضد الشيوعيين لكي لا يكون الحزب  
سلاحا لعبد الكريم قاسم<sup>(١)</sup>.

لكن جاسم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم... ينفي مسألة التهديد بنسف  
انابيب النفط ويقول "اما ما كتبه البعض من انه عفا عنهم نتيجة لتهديد بنسف خط  
النفط وتخريره بواسطة سوريا فانا نستطيع ان اتفي ممارسة أي ضغط من أي نوع  
على عبد الكريم قاسم لان العفو قد تم بمحض ارادته وبالشكل الذي رويته، هذا هو  
مقدار علمي بالامور، اما اذا صدر شيء بمعزل عما كنت اعلمه فعلم ذلك عند الله  
تعالى

واذا أخذنا بنظر الاعتبار ما كان يردده عبدالكريم قاسم في خطبه واقواله "عفا  
الله عما سلف" التي شاعت بين اوساط الشعب وكذلك (الرحمة فوق العدالة) وعفوه  
عن عبدالسلام عارف فان العفو الأخير كان بدافع ذاتي وليس نتيجة تهديدات داخلية  
او خارجية خاصة وقد مر بنا أنه لم يكن راغباً في اعدام كل من نازم الطبقجلي  
ورفعت الحاج سري ويكن تدخلات عبدالناصر في شؤون العراق الداخلية جعلته يأم  
بتنفيذ الحكم نكاية بعبدالناصر. ومهما يكن من أمر فان تراجع عبدالكريم قاسم عن  
تنفيذ الاحكام قد قدم فرصة ذهبية لحزب البعث "الذي فهم تراجع ذلك صغفاً له  
وقوى للبعث فتم استثمار تلك الفرصة الى أبعد الحدود حسبما يذكر طالب شبيب  
عضو القيادة القطرية<sup>(٢)</sup>.

(١) نضال البعث ٧ / ٦٠ - ٦٢.

(٢) عراق ٨ شباط ١٩٦٣ تحقيق علي كريم سعيد (دار الكنوز الذهبية) ١٩٩٩، ص ٣٣.

## منع حمل الأسلحة النارية

ازدادت المصادمات بين الملاكين والفلاحين في القرى والأرياف وفي المدن هوجمت مقرات المنظمات التي يسيطر عليها الشيوعيون ومسيراتهم وفي الموصل اخذت حملات الثأر للمجازر التي ارتكبت بعد فشل حركة ١٩٥٩ واغتيل بعض الشيوعيين واضطر العديد منهم الى مغادرة المدينة، واختلّ حبل الامن والاستقرار فاصدر الحاكم العسكري العام البيان ١٢٩ الذي نشرته الصحف يوم ٢٤ اذار ١٩٦٠. والاتي نصه:-

بناء على مقتضيات المصلحة العامة، وعملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية، وعطفا على بياتاتنا السابقة الصادرة بخصوص حمل الاسلحة النارية قررنا ما يلي:-

١- يمنع منعاً باتاً حمل كافة الأسلحة النارية عدا بنادق الصيد في المدن والقصبلة، وذلك ضمن حدود اماتة العاصمة وحدود البلديات سواء كانت مجازة ام غير مجازة، او حصل تخويل بحملها من قبل هذه الحاكمة وحتى اشعار اخر وسوف تتخذ الاجراءات المشددة لمعاقبة المخالفين باشد العقوبات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ٣٥ والقوانين العقابية الاخرى.

٢- على جميع المسؤولين من الشرطة والانضباط القاء القبض على كل من يشتبه به يحمل سلاحاً نارياً خلافاً لبياننا هذا تمهيداً لاتخاذ الاجراءات المقتضية بحقه وفق الاصول.

اللواء الركن احمد صالح العبدى<sup>(١)</sup>

الحاكم العسكري العام

ولكن الاستجابة لهذا البيان كانت ضعيفة فاتبعه الحاكم العسكري بالبيان التالي: نؤكد بياننا المرقم ١٢٩ المؤرخ في ٢٣ / ٣ / ١٩٦٠. بخصوص منع حمل الاسلحة النارية عدا بنادق الصيد في كافة المدن والقصبلة ضمن حدود اماتة العاصمة والبلديات سواء اكانت مجازة ام غير مجازة او صدر تخويل بحملها من هذه الحاكمة، يرجى الابعاز بتبليغ ذلك الى كافة المراجع التابعة لكم بضرورة تنفيذه

(١) اتحاد الشعب ٢٤ اذار ١٩٦٠.

بكل دقة وحزم والقبض على كل من يحمل سلاحا ناريا خلافا لما جاء في بياننا هذا مع وجوب اخبارنا برقيا عن كل مخالف لنتخذ اشد الاجراءات بحقه

الحاكم العسكري العام (١)

ولكن هذه البيانات لم تمنع مواصلة الاعتداءات ففي اليوم الاول من ايار نظم العمال مسيرة في شارع الرشيد بمناسبة عيد العمال وبعد انتهاء المسيرة وعودة الناس الى بيوتهم وعبر بعضهم الى جانب الكرخ من الجسر القديم جسر الشهداء باغتتهم جماعة من المعارضين بنيران المسدسات الامر الذي ادى الى جرح العديد منهم فاصدر الحاكم العسكري البيان الاتي نصه:-

بيان رقم ١٣٠ صادر من الحاكم العسكري العام

في يوم ١ - ٥ - ١٩٦٠. بعد ان انتهت المسيرة المنظمة من قبل العمال التي جرت للاحتجاج بعيد العمال في شارع الرشيد فقد باشر المواطنون بالتفرق فسي الساعة الخامسة سواء كانوا من الناس المتفرجين او المشتركين في المسيرة والعودة وهم فرحون مسرورين الى امكانهم وبيوتهم التي كانت في مناطق عديدة من بغداد وقد عبر كثير من الناس دون تفريق وتمييز الى جانب الكرخ من الجسر القديم - جسر الشهداء - وعند وصول هؤلاء الناس الى ساحة الشهداء في جانب الكرخ باغتتهم فئة من المجرمين المحرضين والماجورين وبدون سابق انذار بنيران المسدسات ورمى الحجارة من السطوح والزوايا وبعض البنايات المجاورة لمدخل الجسر لا لسبب الا بقصد الاخلال بالامن وتفرقة صفوف الشعب وان هذا العدوان الذي قامت به الفئة الماجورة صنيعة الاستعمار قد سبب اصابة الناس الامنين بحوالي ٥٠ جريحا من جراء رمي الحجارة او الاطلاقات من المسدسات بمواضع مختلفة كما سقط بسببه خمسة قتلى وان هذه الفئة لم تكف عن عدوانها الا بعد تدخل الشرطة ورجال الامن واضطرار الشرطة على فتح النيران في الهواء وان المصابين كانوا خليطا من الناس الذين عبروا الجسر في طريقهم الى بيوتهم دون تفريق وتمييز ففيهم الجندي الماذون وفيهم الرجل والامراة وفيهم الشرطي وهم من مختلف الناس وعليه فان هذا العدوان المتعمد هو لا شك من الجرائم المتكررة بحق

(١) الرأي العام ٢٦ / ٣ / ١٩٦٠.

المواطنين وبحق البلد واتنا ننذر صنائع الاستعمار والماجورين والمحرضين بان السلطة سوف تلاحقهم بشدة وتتعبهم وسوف لا تسمح لاي فرد مجرم بعد اليوم بالعبث بحقوق ابناء الشعب او العبث بالامن واتنا قد اتخذنا التدابير الوقائية لضرب هؤلاء وشل ايديهم ولعدم العبث بالاستقرار مع ضمان الهدوء والاطمئنان للجميع. وليعلم جميع المواطنين ان هؤلاء المجرمين لا تقوم لهم قائمة بعد الان وان السلطة قد اقلت القبض على معظم الجناة المعتدين وسوف يساقون قريبا الى المحاكم بعد اكمال التحقيق لينالوا جزاءهم واتنا ننذر غيرهم من المجرمين في أي محل كان بعدم التصدي لابناء الشعب مرة اخرى، وبهذه المناسبة فاننا ننذر جميع الفئات المتطرفة من كل لون او جنس بالكف عن التصرفات الطائشة التي تؤدي الى خلق البلبلة والتفرقة ولا يستفيد منها الا العدو وامثال هؤلاء المجرمين صنائع الاستعمار ونحن نطلب من الجميع اخبار السلطة عن كل من يسيء فورا لتعقبيه كما ان الحالة اصبحت هادئة اعتبارا من السادسة والنصف من مساء يوم ١ - ٥ / ١٩٦٠. وسوف لا يفلت احد من المجرمين ولا يتمكن من الاعتداء على المواطنين مطلقا بعد الآن.

اللواء الركن

احمد صالح العبدى (١)

الحاكم العسكري العام

## العلاقة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

كانت سياسة اندونيسيا الخارجية ومواقفها المساندة للقضايا العربية ولذلك اتخذ العراق موقفا وديا منها وتقرر تبادل الزيارات بين الطرفين ففي ١١ شباط ١٩٦٠. تلي كتاب وزارة الخارجية برقم ١٨٢٣ / ١٠ وتاريخ اليوم نفسه في اجتماع مجلس الوزراء والباحث عن رغبة الرئيس سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية بزيارة بعض الاقطار الصديقة ونيته في زيارة العراق اولا والمتوقع ان يكون في بغداد يوم ٢ نيسان القادم ويغادرها يوم ٥ منه وموافقة سيادة الزعيم رئيس الوزراء على هذه الزيارة وترحيبه بها وكذلك عقد المعاهدة المرفقة بالكتاب بين الجمهوريتين بعد تغيير صيغتها وازافة بعض النقاط التي تتناسب مع العهد الجمهوري الشوري

(١) اتحاد الشعب ٢ / ايار ١٩٦٠.

الراهن في العراق على ان تكون جاهزة للتوقيع عليها قبل نيسان القادم كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح فيه عرض الموضوع على المجلس لبيان ما يتقرر بشأن المعاهدة المذكورة.

وبعد المداولة وافق المجلس مبدئيا على عقد معاهدة صداقة في الامور المنوه عنها في الكتاب وعلى ان تقدم المسودة الى المجلس مجددا لدرسها قبل البت في ذلك."

وقبل الزيارة تقرر رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ففي اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ آذار"تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٩٥٧ / ٢٠٠ وتاريخ ١٠ آذار ١٩٦٠. الباحث عن البرقية التي تلقاها القائم باعمال المفوضية الاندونيسية في بغداد من حكومته التي ترحو فيها رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة سفارة واذاعة ذلك في وقت واحد في كل من بغداد وجكرتا يوم ١٨ آذار ١٩٦٠. والمقترح فيه رفع المفوضية العراقية في جكرتا الى درجة سفارة وذلك توطيدا لروابط الصداقة بين الجمهوريتين.

وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على ذلك على ان يذاع يوم ١٨ آذار ١٩٦٠"(١).

وصل الدكتور احمد سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية بغداد يوم ٢ نيسان في زيارة رسمية استمرت حتى الخامس من الشهر نفسه بصحبة وزير خارجيته وعدد من العسكريين وكان سوكارنو محورا لحركة عدم الانحياز التي يؤمن بها العراق اذلك لذلك فقد استقبل في المطار استقبالا حافلا كان على رأس مستقبله رئيس واعضاء مجلس السيادة والزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والهيئة المستقبلية من الوزراء ورئيس اركان الجيش والهيئات الدبلوماسية في بغداد والقائم بالاعمال الاندونيسي ثم اتجه الوفد الى قصر الزهور (قصر بغداد) مقر اقامته.

وقد اعد للضيف منهاج حافل بالزيارات للمؤسسات الرسمية والمدن التاريخية مثل بابل والعتبات المقدسة فضلا عن الحفلات الاجتماعية والولائم وتجول سوكارنو في احياء بغداد وزار الكلية العسكرية وكلية الاركان واطلع على الاسلحة الحديثة للجيش واجرى محادثات مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وفي الخامس

(١) مقررات مجلس الوزراء يومي ١١ شباط، ١٢ آذار ١٩٦٠.

من نيسان غادر بغداد الى يوغسلافيا ليواصل جولته في أقطار اوربا الشرقية  
وافريقيا والولايات المتحدة وقد صدر بعد الزيارة، البيان المشترك الاتي:-

#### البيان المشترك

بدعوة من حكومة الجمهورية العراقية قام سيادة الدكتور سوكارنو رئيس  
الجمهورية الاندونيسية بزيارة العراق في الثاني من نيسان ١٩٦٠ الى الخامس منه  
وقد رافق سيادته الدكتور سوباندريو وزير الخارجية والدكتور سوهارتو وزير  
الصناعة الشعبية والدكتور تانزل المدير العام لمكتب رئيس الجمهورية، ولقد اجتمع  
سيادة الرئيس سوكارنو وكل من الوزراء الاندونيسيين خلال اقامتهم في العراق  
بسيادة رئيس مجلس السيادة وسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء  
واعضاء حكومة الجمهورية العراقية وقاموا بمباحثات حول ازدهار علاقات المودة  
والصداقة القائمة بين العراق واندونيسيا.

وقد أكدت هذه المباحثات ان العلاقات بين الجمهوريتين قد تقدمت منذ ثورة  
الرابع عشر من تموز تقديما مرضيا للغاية بنتيجة انضمام العراق الى سياسة الحياد  
الاجباي وعدم الانحياز التي سبق أن أعلنتها اندونيسيا وطبقها بكل دقة كسياسة  
مستقلة فعالة والتي ثبت انها مساهمة ايجابية في قضية السلام العام في العالم.

كذلك أتاحت هذه الزيارة فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر بصورة عامة  
حول مشاكل معينة ذات اهمية دولية على ضوء التطورات الدولية الاخيرة، وقد  
وجدت الحكومتان ان معاضدتهما ومراعاتهما للمباديء التي تبناها المؤتمر الافريقي  
الاسيوي الذي عقد في باتدونغ في الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٥٥ كانت  
ذات اهمية كبرى في ايجاد نقطة ارتكاز مشتركة وفي مستهل تعاونهما في  
الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ونتيجة لذلك اكدت الحكومتان مرة اخرى تاييدهما  
للكفاح ضد الاستعمار ذلك الكفاح الذي يزداد قوة ونشاطا في القارتين الاسيوية  
والافريقية كمظهر لحق الشعوب المضطهدة في الحرية وتقرير المصير والاستقلال.

وتشجّب الحكومتان استمرار الحكم الاستعماري في ايرلان الغريبة وهما  
متفقتان تمام الاتفاق على وجوب اعادة هذه المنطقة المحتلة الى الجمهورية  
الاندونيسية وهما توليان اهمية خاصة لكفاح الشعوب المشردة من وطنها كشعب  
فلسطين وتريان وجوب حل قضاياها على اسس ديمقراطية عادلة في حقوقها بما  
يرضي العرب ويحقق امانيهم الوطنية.



وتستنكر كلتا الحكومتين لجوء بعض الدول الاستعمارية الى استعمال القوة لمنع بعض الامم الناشئة من تحقيق حريتها واستقلالها. وقد اعربت الحكومتان عن قلقهما البالغ من مواصلة الحرب في الجزائر بالرغم من قرار الامم المتحدة الذي حث على التفاوض بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ويبدو لهما ان فرنسا بتماديها في هذه السياسة لم تساهم في وضع نهاية عاجلة للنزاع المسلح وبذلك ستتحمل مسؤولية خطيرة بحيلولتها دون حصول الشعب الجزائري على حل سلمي لقضيته الوطنية العادلة انهما تريان ان الطريقة الوحيدة لانهاء الحرب في الجزائر هو اعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال واتخاذ خطوات لانهاء القتال عن طريق المفاوضة.

كذلك تعرب الحكومتان عن قلقهما العميق للسياسة الهوجاء التي تنتهجها حكومة اتحاد جنوب افريقيا في التمييز العنصري وتشجب تعمدتها في اعمال القمع التي تسبب خسائر كبيرة في الأرواح بين السكان الإفريقيين وتعرب الحكومتان عن أملهما الصادق ان تؤدي اجتماعات جنيف بشأن وقف التجارب النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الى نتائج ايجابية تريان انها تساعد على تخفيف التوتر العالمي وهما واثقتان ان هذه النتائج ستمهد الطريق للوصول الى اتفاق على نزع السلاح بصورة عامة وتساعد على نجاح مؤتمر الذروة وتصفية الحرب الباردة.

ان كلتا الحكومتين متفقتان بصورة خاصة بضرورة تمثيل دول مناسبة من اسيا وافريقيا في الاجتماعات الدولية المقبلة كاجتماع الذروة القادم وذلك لضمان نجاح هذه الاجتماعات التي تهم مستقبل السلم ومصير الانسانية بصورة مباشرة واتفقت الحكومتان على ان تطور الدول المتخلفة اقتصاديا اصبح في الظروف الدولية الراهنة غير مستحيل بل وواجب ايضا لتوطيد السلم والعدالة في العالم بأسره ولذا توصيان بتوثيق التعاون الاقتصادي الناجع والمنصف على اساس من المنافع المتبادلة بين الاقطار المتقدمة والمتخلفة مع ضرورة اتخاذ الامم خطوات اكثر ايجابية وجرأة في هذا المجال.

وقد أكدت الحكومتان مرة اخرى ايمانهما وتمسكهما بالمبادئ التي وضعت في مؤتمر باتدونغ سنة ١٩٥٥ واعربتا عن املهما بان تتمكن الاقطار الاسيوية الافريقية من اتخاذ خطوات جديدة في المستقبل القريب مستهدفة توثيق الاواصر

التي تربط بينها في كفاحها من اجل حرية الشعوب قاطبة وتوطيد السلم في العالم، ان كلتا الحكومتين مغتبطتان بان زيارة الرئيس سوكارنو للعراق تؤكد اكثر من أي وقت مضى قيام وشائج ومصالح عديدة تربط بين البلدين في جهودهما في الحقلين الوطني والدولي، كما تؤكد الرغبة في تدعيم اسس التعاون وتوثيق العلاقات بينهما في الميادين الثقافية والاقتصادية وتحقيقا لهذه الغاية فقد عقدت بينهما اتفاقية ثنائية ثقافية وتجارية، وتعرب الحكومتان عن ارتياحهما البالغ للنجاح الذي حالف زيارة الرئيس سوكارنو للعراق هذه الزيارة التي وثقت الصلات الودية الصادقة بين الشعبين العراقي والاندونيسي وبذلك مهدت السبيل لتفاهم جديد ولمزيد من التعاون بين البلدين في المجالين الوطني والدولي.

وقد وجه سيادة الرئيس سوكارنو الدعوة لسيادة رئيس مجلس السيادة وسيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء لزيارة اندونيسيا فقبلت هذه الدعوة بمزيد السرور والامتنان.

عبد الكريم قاسم

رئيس وزراء الجمهورية العراقية

سوكارنو

الجمهورية الاندونيسية<sup>(١)</sup>

وقد صادف وصول سوكارنو انعقاد المؤتمر الثالث لانصار السلام في العراق حيث جرت مسيرة كبيرة نظمها انصار السلام يوم ٣ نيسان هتف في اثنائها "للسلم والصدقة" ودعوا "الموت لتجار الحروب" و"سوكارنو اهلا بكم شعب العراق يحييك"، ثم صدر البيان المشترك:-

### بيان لجنة السلم الاندونيسية والوفد العراقي

#### الممثل لحركة السلم في الجمهورية العراقية

اننا لجنة السلم الاندونيسية وعزيز شريف السكرتير العام للمجلس الوطني لانصار السلم في الجمهورية العراقية، الذي حضر الى اندونيسيا ممثلا لحركة السلم العراقية ولمجلس السلم العالمي في مؤتمر السلم الوطني لاندونيسيا المنعقد في

(١) الصحف الصادرة يوم ٦ نيسان ١٩٦٠.

باندونغ بين الـ ٢٥ والـ ٣١ من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، قد انتهزنا فرصة هذا الاجتماع وبحثنا معضلات النضال في سبيل السلم في الشرقين الاوسط والاقصى، ولا سيما ما تعلق منها بالشعب العراقي والشعب الاندونيسي، فكان الاتفاق في الرأي تاما حول جميع المسائل التي بحثت وها انا نبسطها فيما يلي:-

١- ان الرأي العام العالمي الذي يدعم قضية السلم قد بلغ مرحلة من الوعي والعزم تبرر الثقة بامكان عظيم لنجاح النضال في توطيد سلم دائم ووضع نهاية للحرب الباردة.

٢- ولكن لم تزل، دون بلوغ هذا الهدف، اخطار كثيرة وعقبات كبرى ينبغي تذليلها، وذلك ما يدعو، عاجلا الى يقظة اعظم في النضال والى جهود مستمرة وعمل مشترك بين جميع قوى السلم.

٣- ونحن نؤيد البيان الذي اتخذه المؤتمر المذكور الذي اشار فيه الى: ان شعوب اسيا وافريقيا تلاقى عدوانا على استقلالها الوطني الذي يهدد بالاضطراب، ويتم تقليصه باستمرار، بل ويمحى بالنشاطات المكشوفة او المقتعة وبالمؤامرات المتجددة. نتيجة للاحلاف العسكرية وللمعاهدات الثنائية الجديدة التي تقيمها الدول الاستعمارية بالتعاون مع اوساط رجعية منطقية<sup>(١)</sup> معلومة.

وأنا نؤكد ان هذه الاحلاف والمعاهدات تعرقل التطور السلمي لشعوب اسيا وافريقيا وتخرق سيادتها، كما تهدد السلم العالمي وتعطي الولايات المتحدة حرية غير محدودة لتوسع القواعد العسكرية التي تسيطر عليها في آسيا وأفريقيا، ولتقيم قواعد جديدة للأسلحة النووية وسائر أسلحة التخريب الاخرى.

٤- أننا نرى ان نؤكد بوجه خاص، وجهة نظرنا فيما يتعلق من هذه المسائل بالعراق واندونيسيا على الوجه التالي:-

أ- إن الثورة العراقية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قد سددت ضربة قاصمة الى النظام الامبريالي في الشرق الاوسط، حيث حولت العراق من كونه مركز حلف بغداد العدواني المشتهر من كونه مركزا للمؤامرات المستمرة واعمال العدوان الاخرى ضد العرب وضد شعوب الشرق الاوسط الاخرى، الى جمهورية مستقلة تناضل ضد الاستعمار وفي سبيل السلم والسيادة الوطنية وفي سبيل رفع مستويات

(١) هكذا وردت في الاصل ولعل الصواب (في المنطقة).

حياة الشعب العراقي وتتمسك بسياسة سلمية قائمة على الحياد الايجابي ومبادئ التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب.

ب- إن السياسة المعادية للإمبريالية وللإستعمار سياسة التعايش السلمي والتعاون بين جميع الامم في سبيل تحقيق السلم العالمي كما عبر عنها البيان السياسي في ١٧ اب ١٩٥٩ هذه السياسة التي تتمسك بها الجمهورية الادونيسية تمسكا تاما برئاسة الرئيس سوكارنو اما هي مساهمة ايجابية كبيرة في النضال من اجل السلم والاستقلال الوطني التام لشعوب آسيا وأفريقيا.

ج- وهذا هو سبب ما يعاينه كل من الشعب الادونيسي والشعب العراقي من التدخل الاجنبي في شؤونهما الداخلية، وما لم يزالا يلاقياه من المؤامرات المستمرة المتقدم ذكرها.

فلقد حاولت بعض الدول الاستعمارية الكبرى ان تقضي على الجمهورية العراقية منذ الايام الاولى لمولدها، وان تسحق الحركات الوطنية الصاعدة في الشرق الاوسط التي تلت من الثورة العراقية دفعا قويا جديدا وقد تبين هذا جليا بالحركات العسكرية الواسعة النطاق في جميع منطقة الشرق الاوسط، وفي ضمن تلك الحركات احتلال لبنان والاردن، ولا سيما التحشدات العسكرية الكبيرة في مناطق التخوم المحيطة بالعراق، ولما فشل الامبرياليون دون بلوغ اغراضهم، بسبب وحدة الشعب العراقي، والنضامن والمساعدة الحاسمين اللذين تلقاهما من جميع الشعوب المحبة للسلم، لجأوا الى بعض الاوساط الرجعية مثيرين الاطماع في بعضها دافعين في البعض الآخر الادعاءات الزائفة حول مناطق الحدود، معبين اياهم بواسطة المعاهدة المركزية، وبوسائل اخرى مختلفة.

ولما اخفقت تلك الدول الاستعمارية دون ان تستطيع جر الجمهورية الادونيسية الى تلك الاحلاف والمعاهدات العسكرية اخذت تقوم بنشاطات تخريبية ضد هذه الجمهورية بالتعاون مع العناصر والزمير الرجعية في اندونيسيا وفي الاقطار المجاورة التي سبق لها ان ربطت بتلك الاحلاف، فاخذوا يدبرون العصيان والتخريب الاقتصادي واعمال الاضطراب الاخرى لإرغام الجمهورية الادونيسية.

وان استمرار الاحتلال العسكري الهولندي لقسم من الجمهورية الادونيسية وهو ما يسمى منطقة غربي اريان، اما هو جزء من الخطة الامبريالية العدوانية العامة.

ان المحاولات الإجرامية لاغتيال الرئيس سوكارنو ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وغيرهما من قادة الاقطار الاسيوية والافريقية التي لم تزل تكافح ضد الاستعمار في سبيل السلم العالمي، انما هي دليل واضح على الطبيعة الشريرة للوسائل التي يلجأ اليها الامبرياليون وعملاء الاستعمار الرجعيون والطامعون في سبيل تحقيق اغراضهم العدوانية.

٥- إننا نعتقد ان سلامة شعبنا وبلادنا انما هي جزء لا ينفصل عن الكفاح في سبيل السلم وفي سبيل الاستقلال الوطني الكامل لجميع شعوب العالم، ولما تقدم فأننا نعلن باسم جماهير شعبنا المناضلة لاجل السلم وصيانة جمهوريتنا، تضامننا التام مع جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم ولشحن يقظتنا ومواصلة الكفاح دون هوادة في سبيل السلم وضد اعمال الامبرياليين الرجعيين الاخرى التي تم التنبيه اليها.

عن حركة السلم العراقية  
السكرتير العام  
عزيز شريف  
الرئيس

الرئيس العام  
السيدة أمينة هدايت  
الرئيس  
لا. وردويو

ستيباوي ركسو بروديو

وفي اثناء الزيارة تم توقيع الاتفاقية التي سبق الاتفاق على بنودها وهي:-

### اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

جرت مفاوضات بين وفد الجمهورية الاندونيسية برئاسة الدكتور سوهارتو وزير الصناعة في الجمهورية الاندونيسية والوفد العراقي برئاسة عبد اللطيف الشواف وزير التجارة انتهت يوم الرابع من نيسان بتوقيع اتفاقية تجارية تضمنت المادة الاولى منها موافقة الحكومتين على اتخاذ التدابير المناسبة لتنمية التجارة المباشرة بين البلدين وخاصة البضائع التي حددت في الجداول المرفقة بالاتفاقية، وجاء في المواد الاخرى الموافقة على تبادل السلع بموجب وضمن نطاق أنظمة الاستيراد والتصدير العامة السارية المفعول في البلدين وان تمنح كل منهما معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة الى أي بلد آخر فيما يخص العلاقة التجارية، وكذلك بالنسبة لبواخر النقل والمسائل المتعلقة بالدخول الى الموانئ واجور التعميل والتفريغ والحق بالاتفاقية جدولان يضم الاول اسماء السلع العراقية المعدة للتصدير

الى اندونيسيا والجدول الثاني يضم اسماء السلع الاندونيسية المعدة للتصدير الى العراق.

وفي يوم ٤ نيسان وجه عبد اللطيف الشواف الكتاب الاتي الى سوهارتو "اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم فقد تم الاتفاق بيننا على ان تسري احكام المادة الثالثة منها" حول معاملة لا تقل خطوة عن تلك الممنوحة الى أي بلد اخر

١ - الإمتيازات الممنوحة او التي قد تمنح من قبل أي من الفريقين المتعلقين لغرض تسهيل تجارة الحدود.

٢ - الإمتيازات والفوائد الخاصة الممنوحة او التي قد تمنح من قبل الجمهورية العراقية الى أي بلد من البلدان العربية.

وقد أجاب الدكتور سوهارتو "لي الشرف ان أؤيد بان الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذي تم بيننا وبعد جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية".  
هذا وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠. يوم ١٨ نيسان ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

وفي يوم الخامس من نيسان وقع كل من محي الدين عبد الحميد وزير المعارف العراقي والدكتور سابه ندرى وزير الخارجية الاندونيسي اتفاقية ثقافية.

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٠ نيسان ١٩٦٠ تلى كتاب وزارة المعارف برقم ٩٣٢٩ في ١٤ نيسان ١٩٦٠. ومرفقة الاتفاقية الثقافية المعقودة بين العراق واندونيسيا والتي تم التوقيع عليها من قبل سيادة محي الدين عبد الحميد وزير المعارف نيابة عن الحكومة العراقية وسيادة سابه ندرى وزير خارجية اندونيسيا نيابة عن الحكومة الاندونيسية بتاريخ ٥ نيسان ١٩٦٠. وصيغة القانون اللازم والاسباب الموجبة وبعد المداولة وافق المجلس على الاتفاقية المذكورة وقانون تصديقها:

وقد جاء في الاسباب الموجبة لعقد الاتفاقية "لتقوية الروابط الروحية القائمة بينهما منذ قرون عدة لتدعيم جهودهما لتأسيس علاقات ثقافية وفكرية وعلمية اوثق بين شعبيهما وتنفيذا للتوصية الواردة في البلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر الاسيوي الافريقي في باتونج في ٢٤ نيسان ١٩٥٥ لعقد اتفاقيات ثقافية في حقل التربية والثقافة.

(١) الوقائع العراقية ٣ مايس ١٩٦٠.

وقد نصت الاتفاقية على تشجيع تبادل أساتذة الجامعات والكليات والمعاهد الإسلامية وتبادل الوفود الثقافية وتبادل طلبة الجامعة وتسهيل قبولهم ومنح زمالات دراسية للطلبة وللعلماء والباحثين من البلد الآخر والعمل على تقوية الروابط بينهما عن طريق المحاضرات والمعارض الفنية والعلمية والأفلام والحفلات الموسيقية والمسرحيات وتبادل الوفود العلمية والطلابية والتعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والأدبية وتبادل البحوث العلمية والدراسات العامة والمتعلقة بأحياء التراث الثقافي الوطني والحضارة الإسلامية وتبادل المطبوعات الثقافية والتربوية بما في ذلك الكتب والمجلات والنشرات والآثار المكررة وإنشاء مؤسسات ثقافية وعلمية وتخصيص برامج إذاعية للتعريف بكل من البلدين.

وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون الاتفاقية برقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠. يوم ٢٤ نيسان ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

### **الموقوفون بسبب أحداث كركوك يطالبون بإطلاق سراحهم**

قدم عدد من المتهمين في أحداث كركوك يوم ٢٥ نيسان ١٩٦٠. عريضة الى عبد الكريم قاسم يطالبون بإطلاق سراحهم وفيما يلي نص البرقية:-  
سيادة زعيم البلاد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

من المعلوم إن نظام العهد المباد كان يرتكز في الداخل على القوى الرجعية وفي طليعتها الاقطاع ورهط الجواسيس المرتبطين بالاستعماريين الانكليزي والامريكي.. فلم يكن نظام العهد المباد والحالة هذه مكونا في تركيبه من ملك وعدة وزراء وانما كان نظاما استعماريا يستند الى طبقات معادية لمصالح الشعب الحيوية.. وكان الشعب بمجموع طبقاته المعادية للاستعمار والرجعية يناضل نضالا لا هوادة فيه ضد جبهة الاستعمار والرجعية فلم يثنَ عزم شعبنا المقدام في الكفاح الدامي المتواصل لا سجون الاستعمار ولا مشاتقه ولا التجائه الى اصدار القوانين الاستثنائية والفاشية من مصادرة للحريات العامة واسقاط الجنسية عن اخلص المواطنين واصلبهم حتى تكثرت النضالات الدامية السالفة الذكر بانفجار ثورة تموز المجيدة بقيادتك الامينة وهي مستندة في الواقع على الطبقات الوطنية من الشعب وضربت في الصميم مصالح الطبقات المعادية للشعب والمرتكزة على الاستعمار فتهافت في سويغات قاتل امام الضربات المحكمة للجيش والشعب بقيادتك الحكيمة

(١) الوقائع العراقية ٣ مايس ١٩٦٠.

سلطة الاستعمار وابراجها التي اثبتت ثورة تموز وثورات الشعوب الاخرى بانها ابراج ورقية لا غير.. فكان طبيعيا ان تقف الطبقات المعادية موقف المناويء للثورة وللجمهورية وقاداتها الجريئة وشعبنا الجسور.. للشعب الذي وضع جميع طاقاته المادية والفكرية في سبيل صيانة الجمهورية من مؤامرات الطامعين والرجعيين والاستعمار عن طريق منظماته الديمقراطية التي اصبحت شوكة في عيون الاستعمار وربيبته الرجعية... فليست الصدف يا سيادة الزعيم هي التي اوحت للرجعية بترهين صفوفها وتنظيمها بشكل ارقى وبمساعدة قوى الاستعمار المادية والمعنوية من شركات نفطية ورهط الجواسيس الذين عملوا تحت خدمة (انتلجنت سير فيس) طيلة اربعين عاما واتما الاشياء التي دفعت الرجعية خادمة الاستعمار الى كل ذلك هي محاولة العودة بنا من جديد الى نطاق الطوق الاستعماري.. فالهدف الذي تسعى اليه الرجعية هو الانقضاء على جمهوريتنا عن طريق تطبيق خططها المستوحاة من خطط الاستعمار.

ومن البديهيات المسلم بها في عصرنا وفي الظرف الذي نعيش فيه الان ان الاستعمار واعوانه اعجز من ان ينالوا قيد شعرة من هذه الجمهورية الشامخة البطلة دون القضاء على اسباب منعتها ومصدر قوتها.. ودون القضاء على قلاعها الواحدة بعد الاخرى... على سياجها الفولاذي المحكم.. على ثمرة جمهورية الرابع عشر من تموز ومنها المنظمات الديمقراطية... فهل يقف الاستعمار مكتوف اليدين وكذلك خادمتها الرجعية المحلية تجاه المنظمات الديمقراطية القلعة الحصينة للجمهورية.. وهل نظم الاستعمار اعوانه من الطورانييين والطاشناق والبعثيين والجواسيس الاخرين على اختلاف ارتباطاتهم المريبة لمجرد اللهو ام اللعب بالنار كما فعل على رؤوس الاشهاد عندما دهرت الرجعية بتوجيه من الاستعمار الهجوم الفادر على المواكب المظفرة في مسيرة ذكرى ثورة تموز المجيدة بكركوك.. ذكرى تأسيس الجمهورية الخالدة.. وقد كشفتم بغطنتكم وذكائكم واستخباراتكم القوية حقيقة هويات مدبري ومنظمي حوادث كركوك واعلنتم بصراحة القائد الجسور ان الذين كانوا وراء حوادث كركوك هم أولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل. وكانوا وراء حادثة الاعتداء الفادر على حياة سيادتكم.. انهم المستعمرون والطامعون وعصابة البعث واوكارها الخمسة في كركوك كما توضح ذلك اكثر اثناء محاكمة المتهمين في حادث الاعتداء على سيادتكم امام محكمة الشعب حيث جاءت الرسالة التي بعث بها المجرم ابراهيم غانم ما يلي بصريح العبارة:- (ان التجربة الاخيرة كانت ناجحة جدا ولو انها كلفتنا بعض الضحايا وان العراق بحاجة الى مثل هذه التجارب).



أليس غريبا يا سيادة الزعيم ان نحال الى المجلس العرفي العسكري وفق المادة (٨٠) من ق. ع. ب. بعد تعاوننا مع سلطة الجمهورية.. مع سيادة قائد الفرقة الثانية ومدير الشرطة ووكيل متصرف كركوك وتحت توجيهاتهم وبناء على طلبهم وبموجب القوانين السائدة في مكافحة الجرائم واعادة الامن الى نصابه.. وقد اشاد سيادة القائد نفسه بتعاوننا الوثيق معه وفي حدود ارشاداته.. ولا يمكن بعد هذا وذاك ان تفسر احالتنا الى المجلس العرفي جزاء وفاقا لمواقفنا الوطنية المشهودة في سبيل صيانة الجمهورية والامن العام الا اذا نظرنا الى الحوادث بصورة معكوسة ومقلوبة. والا اذا اجتمع الصيف والشتاء على سطح واحد.. والا فمن هم المدبرون الحقيقيون لحوادث كركوك... هل هم قادة المنظمات الديمقراطية ام اعوان الاستعمار والطامعين وراء الحدود.. اننا نحيل هذا السؤال على سيادتكم وعلى شعبنا البطل وقد اغنايا سيادتكم بجوابه القاطع من هم اولئك الذين يتآمرون ضد جمهوريتنا ومن هم الذين يحترقون في سبيل شموخ وترسيخ كيان الجمهورية الباسلة. واذا كانت شهادات اعوان الطامعين من الطورانيين والبعثيين والاقطاعيين الاكراد وايتامهم الاعداء الثابتين لجمهوريتنا هي الشهادات التي حازت اعجاب هيئة تحقيق حوادث كركوك المحترمة.. فان هذه الحقيقة تفسر حقيقة اخرى صارخة هي حقيقة اسدال الستار على شهادات جميع الطبيين وعلى رأسهم رجال الدين حيث شهدوا لصالحنا واشادوا بمواقفنا ولكن الهيئة المحترمة لم تعر اليها اهمية تذكر بل اهملتها.

إن المنظمات الديمقراطية حيث يحال اليوم قاداتها الى المجالس العرفية لمحاكمتهم وفق المادة ٨٠ من ق. ع. ب. هم الذين جمدوا ناظم الطبقي واحبطوا محاولاته للانضمام الى تمرد الخائن الشواف فهل من العدالة في شيء ان يكون الشهود ضدنا من اعوان الطبقي؟ وهل يشهدون للحقيقة ام لصالح المخطط الاستعماري؟؟ اين هي سيادة القانون لحمايتنا من اعوان الطامعين؟.

نعم ان الذين كانوا وراء حوادث كركوك هم الذين كانوا وراء حواصل ووراء كل الحوادث المفتعلة في العراق.. نعم ان الاستعمار والطامعين كانوا وراء حوادث كركوك... فهل احيل الاستعمار واعوانه الى المحاكم العرفية ام الذين احيلوا اليها بموجب المادة (٨٠) من ق. ع. ب. كانوا منذ نعومة اظفارهم من اشد اعداء الاستعمار في كل زمان ومكان ومن اشد المخلصين للجمهورية ونظامها وقوانينها وزعيمها ويشهد على ذلك شعب بأسره.. شعب يناضل من اجل مستقبله الافضل.. شعب عظيم ينتظر منا ان نموت من اجله ونعمل من اجله ايضا ان كنا احياء.

ولا ريب ان محاكمتنا امام المجالس العرفية تعني محاكمة كل الديمقراطيين في كركوك وتعني محاكمة المنظمات الديمقراطية بل تتعدى ذلك الى محاكمة محبي السلم من كافة العقائد والاتجاهات.

وللاسباب المشروحة آنفا وحفظا لمقاييس العدالة والحق والواقع الصلد المعترف به من الشعب ومن شخص سيادتكم نرجو من سيادتكم باعتباركم مفجر ثورة عارمة ضد الاستعمار والرجعية مراعاة حقوقنا المهضومة وذلك بالتدخل لسحب قضيتنا من المجلس العرفي واطلاق سراحنا. والاحرى محاكمة اعوان المستعمرين والطامعين الذين وقفوا منذ فجر الرابع عشر من تموز موقف المعادي للجمهورية وساهموا بطريقة او اخرى في جميع المؤامرات الاستعمارية ولا يزالون يعملون بدأب وامعان في شق الصفوف الوطنية ودق اسفين بين القيادة الوطنية الجريئة المخلصة وشعبنا الجبار.

وتفضلوا يا سيادة قائد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة بقبول اسمى ايات الاحترام.

مدير مكتبة الثقافة الفلاحية	سكرتير اتحاد الشبيبة	سكرتير انتصار السلم
مجيد حسن	الديمقراطية في كركوك	في كركوك
عضو نقابة المهندسين	المحامي	معارف البرزنجي
في كركوك	حسين البرزنجي	رئيس الجمعيات الفلاحية
ساجد ابراهيم		في كركوك
		محمد علي عمر

اويد تواقيع الموقوفين

مأمور سجن الموقف (١)

جابر عبد الوهاب

١٩٦٠ / ٤ / ٢٥

(١) دار الكتب والوثائق - المجلس العرفي العسكري الاول الملف ١٤٤٥ - معارف البرزنجي.

## ميزانية سنة ١٩٦٠

في ٣٠ نيسان ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٠ المالية وهو ثاني قانون للميزانية العراقية يصدر في العهد الجمهوري..

وجاء في المادة الاولى "يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦٠ المالية مبلغ مقداره (١١٦١٥١٩١٨) دينار كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون..

ونصت المادة الثانية "تضمن ايرادات الدولة خلال السنة ١٩٦٠ المالية بمبلغ مقداره (١٠٢١٣٠٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون<sup>(١)</sup>..

خلاصة المصروفات حسب الابواب...

الابواب	الوزارات والدوائر	اعتمادات السنة بالدينار
الباب الاول	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٥٧٥٠٠٠٠
الباب الثاني	ديوان مجلس السيادة	٦٢٠٢٠
الباب الثالث	ديوان مراقب الحسابات العام	٤٧٦٣٢
الباب الرابع	ديوان مجلس الوزراء	٩١٩٣٠
الباب الخامس	ديوان مجلس الخدمة العامة	٤٧٤٥٠
الباب السادس	وزارة الخارجية	١٣٩٧٦٠٠
الباب السابع	وزارة المالية	٦٦٦٤٦٥٠
الباب الثامن	وزارة الداخلية	١٤٠٩٩٦٥
الباب التاسع	وزارة الانشاء	١٠٠٠٠٠٠
الباب العاشر	دائرة الشرطة	٩٠٠٣٣٠٠

(١) الوقائع العراقية ٢ مايس ١٩٦٠.

الباب الحادي عشر	وزارة الشؤون الاجتماعية	٢٢٦٩٤٩٠
الباب الثاني عشر	وزارة الصحة	٦٥١٧١٢٩
الباب الثالث عشر	وزارة الدفاع	٣٦٥٣٤٨٠٠
الباب الرابع عشر	وزارة العدل	٢٠٢٠٧٠٠
الباب الخامس عشر	وزارة المعارف	١٩٠٠٠٠٠٠
الباب السادس عشر	وزارة التجارة	٢١١٤٤٥
الباب السابع عشر	وزارة الزراعة	٣٣٤٦٥٩١
الباب الثامن عشر	وزارة المواصلات	٤١٨٣٣٣٠
الباب التاسع عشر	وزارة البلديات	٢٥٩٤١٠
الباب العشرون	وزارة الاشغال والاسكان	٨٨٣٧٩٠

ابواب	الوزارات والدوائر	اعتمادات السنة ١٩٦٠ بالدينار
الباب الحادي العشرون	وزارة الاصلاح الزراعي	١٧٢٨٠
الباب الثاني والعشرون	وزارة النفط	٥٧٢٨٠
الباب الثالث والعشرون	وزارة التخطيط	
الباب الرابع والعشرون	وزارة الصناعة	٤٥٥٩٣٠
الباب الخامس والعشرون	الادارات المحلية والبلديات	٧,٣٣٠,٠٠٠
الباب السادس والعشرون	المشاريع الاخرى	٧١٣٣٨١٦
مجموع المصروفات		١١٦,١٥١,٩١٨

## خلاصة المدخولات

الايواب	الايرادات	اعتمادات السنة ١٩٦٠ بالدينار
الباب الاول	ضريبة الدخل	٥٥٦٣.٠٠٠
الباب الثاني	رسوم الكمارك والمكوس	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
الباب الثالث	الضرائب والرسوم الزراعية (رسوم الاستهلاك وضريبة الارض).	٣٠٠٠.٠٠٠
الباب الرابع	ضريبة العقار	١.٦٥٠.٠٠٠
الباب الخامس	رسوم متفرقة (الطوايع)	١١٧.٠٠٠
الباب السادس	ايرادات البريد والبرق	٣٠٠.٠٠٠
الباب السابع	ايرادات الدوائر الحكومية	٤٠١٠٨٦٣
الباب الثامن	ايرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	١.٧٠٥.٣٣٧
الباب التاسع	ايرادات متنوعة ومتفرقات التوقيفات التقاعدية	١٩٦٣٨٠٠
المجموع		١٠.٢١٣.٠٠٠

## زيارة ميكويان للعراق

استمر تدفق الاسلحة على العراق من الاتحاد السوفيتي بموجب الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ شباط ١٩٦٠ "تليت لائحة قانون تصديق اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية الفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٠. وبعد المداولة وافق المجلس على اللائحة المذكورة" وقد صدر القانون في اليوم نفسه كما يأتي:-

قانون تصديق اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية الفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رقم ٢٨

لسنة ١٩٦٠.

يصدر بهذا القانون اتفاقية تقديم الاسلحة والمواد العسكرية والفنية للجيش العراقي المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والموقع عليها في بغداد بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

ينفذ هذا القانون من يوم ٥ شباط ١٩٦٠.

كتب ببغداد لليوم الخامس من شباط ١٩٦٠.

مجلس السيادة<sup>(٢)</sup>

مجلس الوزراء

ولكن بعد التداعيات التي مني بها الشيوعيون في العراق بعد احداث كركوك وفقدان عبد الكريم قاسم للاسناد والدعم الداخلي تجاه الضغوط الغربية ودعوات عبد الناصر الوحشية واهتزاز المكانة التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي في كل من العراق والجمهورية العربية المتحدة تقرر ارسال استاس ميكيويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى العراق في الفترة ٨ - ١٧ نيسان ١٩٦٠. لحضور افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي في بغداد واستطلاع الحالة في العراق وتقديم الدعم لعبد الكريم قاسم وكان ميكيويان اعلى شخصية سوفيتية تزور الوطن العربي حتى ذلك التاريخ مما اقلق الغربيين فتابعوا الزيارة وما ستسفر عنه.

وما ان انتشرت اخبار الزيارة حتى اخذت جريدة اتحاد الشعب تنشر البيانات والاخبار عن اهمية هذه الزيارة وما يمكن ان تسفر عنه زيارة مثل هذه الشخصية المرموقة سياسيا وحزبيا وعن العلاقات الوطيدة بين العراق والاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية.

وفي مطار موسكو قال ميكيويان " اشعر بفرح عظيم اذ اقوم بزيارة للجمهورية العراقية بتكليف من الحكومة السوفيتية بمناسبة افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي في بغداد " وقال ان الشعب العراقي قد قام بثورته وسلك طريق التطور الديمقراطي وان الشعب السوفيتي وحكومته قد وفقا من صميم القلب الى جانب الجمهورية العراقية وسانداها، ان ذلك يجيز لي ان ابعث لحكومة العراق وعلى

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٥ شباط ١٩٦٠.

(٢) الوقائع العراقية ١٥ شباط ١٩٦٠.

رأسها عبد الكريم قاسم وللشعب العراقي تحيات حكومة الاتحاد السوفيتي والسوفيتيين وهتف للصدقة المتعاضمة بين البلدين<sup>(١)</sup>.

وصل ميكويان بغداد مساء يوم ٨ نيسان وكان في مقدمة المستقبليين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وكان يرافقه في هذه الزيارة وزير التجارة السوفيتية ونائب وزير الخارجية والعقيد الكسي نجل الضيف وعدد من الصحفيين والمصورين السينمائيين، وكان بين المستقبليين عدد من ممثلي الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز في حين لم يحضر الاستقبال سفراء الدول الغربية.

وفي المطار قال ميكويان الذي حشد الشيوعيون اتصارهم لاستقباله "حملني الرفيق خروشوف تحياته الخاصة لكم وللشعب العراقي" وقد اقام عبد الكريم قاسم حفلة عشاء على شرفه ووضع له منهاجا حافلا منه افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي وزيارة مشروع الاسكان في اللطيفية وزيارة اثار بابل ومصافي النفط في الدورة ومديرية السكك الحديد للاطلاع على منشأتها والمتحف العراقي ومدينة البصرة<sup>(٢)</sup>.

وفي افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي يوم ١٠ نيسان قال ميكويان: لقد تضاعف حجم الانتاج الصناعي في ظل حكم السوفيت اكثر من اربعين مرة واستشهد بصناعة الاقمار الصناعية والصواريخ العابرة للقارات والمحطات الذرية لتوليد الكهرباء والطائرات كما اشار الى تطور التجارة بتوسيع التعاون مع البلدان الاخرى في الميادين الاقتصادية والعلمية ودعا الى تعزيز وتطوير الصداقة السوفيتية العراقية واشاد بالحرية التي يتمتع بها السوفيت وهاجم الافلام الامريكية فرد عليه قاسم بخطاب طويل قال فيه:-

يسرني في هذا اليوم ان البى الدعوة لحضور حفلة افتتاح المعرض السوفياتي في العراق واتني اعلن بهذا الى ابناء الشعب كافة اننا نعتز بالصداقة الوثيقة بيننا وبين الاتحاد السوفيتي ذلك ان هذه الصداقة قد قامت على اساس الاعجاب والتقدير من الاتحاد السوفيتي لثورتنا... لقد بنيت صداقتنا على اساس المنافع المتبادلة وعلى اساس خير الشعبين العراقي والسوفيتي

(١) جريدة النداء البيروتية ٩ نيسان ١٩٦٠.

(٢) اتحاد الشعب ١٠ نيسان ١٩٦٠.

وقال "انا قد اتفقتنا مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التي وضعت على اساس المنافع المتبادلة لخير الشعبين، سوف نتمكن بعد مدة من مساعدة العالم بالخبراء والعلماء والمنقذين ورجال الاعمال والمهندسين، انني اشكر رجال الاتحاد السوفيتي لافتتاحهم هذا المعرض، واتاحة الفرصة للتعرف برجالاتهم واجراء المداولات فيما بيننا لخير الشعبين .." وقال ان صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي قد بنيت على اساس صون مصالح الشعبين بصورة كاملة وسوف نبني علاقتنا مع ندول على اساس حر ونشجب فكرة التكتلات<sup>(١)</sup>.

ويذكر (تجم محمود) وهو اسم مستعار لابراهيم علاوي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي "ان هاشم جواد وزير الخارجية اثار مخاوف قاسم من النيات السوفيتية مشيرا الى ضخامة الاستقبال الشعبي الذي لقيه ميكويان مقارنة بفتور شعبية قاسم" و اضاف ان ما اشار اليه عبد الكريم قاسم من تلميح برفض التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية ورفضه التكتلات وبناء علاقات العراق مع الدول على اساس حر كان من اقتراح هاشم جواد<sup>(٢)</sup>.

زار ميكويان المتحف العراقي ومصافي النفط في الدورة ومحطة توليد الكهرباء واشاد بقدرة العراق على تدبير شؤونه بنفسه وان الخبراء السوفيت يعملون على تعزيز الصداقة والتعاون والمساهمة في تقدم البلاد واعرب عن امله في زيادة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والعراق وزار قرية اللطيفية النموذجية وتحدث مع الفلاحين وزار اثار بابل وزار مديرية السكك الحديد وقابل العمال في الشالجية ثم زار البصرة بمصاحبة الزعيم الركن احمد محمد يحيى وزير الداخلية والسفير السوفيتي في بغداد زاييتسيف حيث زار مقر مصلحة الموانيء<sup>(٣)</sup>.

واجري ميكويان مباحثات مع عبد الكريم قاسم حول ملاحقة الشيوعيين في العراق وطلب فسخ المجال لهم لكن عبد الكريم قاسم سد الطريق عليه واوضح ان للعراق سياسة حرة لا تسمح بالتدخل الاجنبي في شؤونه فلم يعد ميكويان الكرة حسب قول محمد حديد<sup>(٤)</sup> وقد اكد عبد الكريم قاسم لضيفه على سياسة الحياد التي

(١) مبادئ الثورة في خطاب الزعيم ١٩٦٠. ص ١٥٤.

(٢) المقايضة برلين بغداد (لندن ١٩٩١) ص ٢٥٤.

(٣) اتحاد الشعب ١٠ نيسان ١٩٦٠.

(٤) مقابلة شخصية معه اجراها قحطان احمد سليمان، انظر اطروحته السياسية الخارجية العراقية



ينتهجها العراق الذي يرفض ان يكون مروضاً لطامع او مستعمر وان العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

فيما ينقل العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين عن هاشم جواد قوله...“في اثناء تناول الشاي اطنب قاسم وافاض في شرح الاعمال اللا انسانية التي قام بها الحزب الشيوعي في العراق الى درجة ان الشعب اخذ يكره كلمة شيوعية وان ميكوبان حاول ان يبرر هذه الاعمال بانها لا يمكن ان تصدر من شيوعيين عقلانيين فضلا عن انه لا يمكن تفسير بعضها ورده الى الحرص على صيانة الجمهورية وعبد الكريم قاسم ومكاسب الثورة وانه من الافضل للجانبين فتح صفحة جديدة للتعاون في خدمة الجمهورية والشعب العراقي فسكت قاسم“<sup>(١)</sup>.

وقبل ان يغادر ميكوبان بغداد يوم ١٦ نيسان عقد مؤتمرا صحفيا قال فيه ان حكومة الاتحاد السوفيتي قد وجهت الدعوة الى عبد الكريم قاسم لزيارة الاتحاد السوفيتي في أي وقت. وعندما سألته صاحب جريدة الثورة عن اسباب تأييد الاتحاد السوفيتي لموقف الدول الاستعمارية من قضية فلسطين، وهو ما اغضب ميكوبان<sup>(٢)</sup> ورد بان القضية الفلسطينية لم يبرزها الى الوجود الاتحاد السوفيتي وعرب فلسطين لم يطردوهم الاتحاد السوفيتي ولم يجر ذلك بمساعدة الاتحاد السوفيتي، اسرائيل هي صنيع الاستعمار الاتكلي امريكي ونحن اعترفنا ونعترف الان بحقوق الشعب العربي الذي طرد من فلسطين، ليس هناك في العالم اية دولة اخرى كالاتحاد السوفيتي تقف على الدوام بجانب الشعوب العربية وتدافع عنها باستمرار“<sup>(٣)</sup>.

لقد عرض الاتحاد السوفياتي في زيارة (ميكوبان) هذه قرضا جديدا على العراق بخمسين مليون (دينار عراقي) تستخدم بعد ان يستند القرض السابق الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لتمويل الاتفاقية الاقتصادية لسنة ١٩٥٩<sup>(٤)</sup> ووقع العراق عقدا مع مؤسسة تكنو اكسبورت السوفياتية للتنقيب عن النفط في خاتقين بالقرب من الحدود الايرانية فقد قال الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط ووزير النفط بالوكالة الذي وقع العقد“ان الدراسات العلمية ستجري في منطقة مساحتها ٢٥٠

(١) موسوعة ١٤ تموز ١٤٦٠ هـ.

(٢) امر عبد الكريم قاسم بتعطيل الصحيفة فاحتجبت عشرة ايام.

(٣) نص المؤتمر الصحفي في اتحاد الشعب ١٧ نيسان ١٩٦٠.

(٤) انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

ميلا مربعا وهي تقع بين نبط خاة وخانقين وخارجة عن منطقة امتياز شركات النفط الغربية العاملة في العراق وقد وافقت تكنو اكسبورت على تقديم جميع المعدات والادوات اللازمة للتقيب عن النفط بموجب العقد

وتعهد السوفيت في زيارة ميكيان ايضا بالاسراع في انجاز مزرعة النباتات الطبية وبتزويد العراق بالمرسلات الاذاعية وعرضوا تزويد الخطوط الجوية العراقية بثلاث طائرات اليوشن ١٨/ أي من نوع الطائرة التي نقلت ميكيان الى موسكو وطلبت وزارة المواصلات العراقية موافقة مجلس الوزراء على استخدام ١٧ خبيرا سوفيتيا في مشاريع السكك الحديدية على ان يقضى هؤلاء مدة ١٦ شهرا فقط، وهي المدة التي رآها الجانبان كافية لتدريب العراقيين واحلالهم محل السوفيت وبهذا يبلغ عدد الخبراء السوفيت الذين يعملون في العراق نحو ٣٠٠ خبير، وفي يوم ٢١ نيسان ١٩٦٠. أي بعد عودة ميكيان باسبوع واحد تم في موسكو التوقيع على مشروع للتبادل الثقافي بين البلدين وينص البروتوكول على زيادة تبادل الزيارات بين علماء ومحاضرين وفنانيين رياضيين وطلاب من البلدين<sup>(١)</sup>.

وفي يوم ٢٥ مايس ١٩٦٠ استقبل عبد الكريم قاسم بديوانه الرسمي في وزارة الدفاع السفير السوفياتي يرافقه الخبير الاقتصادي لدراسة اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بحضور وزير التخطيط وتناول البحث الوسائل الكفيلة بسرعة الاستفادة من المشاريع المختلفة وسرعة تنفيذها لاعمار البلاد ونقل السفير الى عبد الكريم قاسم استعداد حكومته وموافقتها على زيادة المبالغ المرسدة للمشاريع على حساب القرض المتفق عليه بين البلدين لمقدار ١٨٠ مليون روبل مع العمل بالملاحظات التي سبق وان اقترحها عبد الكريم قاسم عند زيارة ميكيان للعراق تتضمن ابداء التسهيلات من الجانب السوفيتي باستمرار لتنفيذ المشاريع المتفق عليها باقل كلفة اقتصادية وتم الاتفاق على تاليف لجنة مشتركة لدراسة الموضوع اعتبارا من ٢٨ مايس<sup>(٢)</sup>..

وقد تم يوم ١٨ آب ١٩٦٠. التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين البلدين في ديوان وزارة الخارجية وقعتها عن الجمهورية العراقية هاشم

(١) موسوعة ١٤ تموز ١٤٧.

(٢) اتحاد الشعب ٢٦ مايس ١٩٦٠.

جواد وزير المالية بالوكالة وعن الجانب السوفيتي باول أي مالتين نائب وزير مالية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفيما يلي ما تضمنته الاتفاقية الجديدة:-

## **اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية**

**وقعت في بغداد ١٨ اب ١٩٦٠**

إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بناء على العلاقات الودية الموجودة بين الطرفين وبناء على رغبتهما في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني المبني على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للكرامة والسيادة الوطنيتين لكلا البلدين ولغرض تشجيع التقدم الاقتصادي وبناء على رغبتهما في ذلك فقد اتفق الطرفان على التعاون لانشاء المشاريع المذكورة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية وذلك وفقا لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة في ١٦ آذار ١٩٥٩ وقد اتفق الطرفان على....

المادة الاولى:- توافق حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على زيادة القرض الممنوح الى حكومة الجمهورية العراقية بمقتضى المادة الخامسة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المنعقدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية العراقية في ١٦ اذار ١٩٥٩ الى حد مبلغ قدره (١٨٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وثمانون مليون روبل وذلك حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية العراقية السوفياتية المؤرخة في ١٦ اذار ١٩٥٩ للدفع على اعمال المسح والتصميم المنجزة من قبل المنظمات السوفيتية وكذلك لدفع اثمان المعدات والسكك والقاطرات والمقطورات والمواد الاخرى الضرورية التي يطلبها الجانب العراقي وفقا للتصاميم وباتفاق الطرفين لتنفيذ المشاريع المدرجة ادناه والتي يسلمها الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العراقية مما لا يتوفر منها لدى الجمهورية العراقية ولا يمكن الاستغناء عنها في انشاء هذه المشاريع.

خط سكة حديد بغداد - البصرة ذات مقياس ١٤٣٥ م بدلا من الخط الحالي ذي المقياس الضيق ومعامل لتكريب وتصليح عربات الركاب وعربات الحمل ومعمل لتصليح قاطرات الديزل في معمل تصليح السكك الحديدية المركزي في بغداد لسد حاجة خط السكة الحديد الجديد ومعمل لانتاج العوارض الكونكريتية المسلحة لبناء خط السكة الحديد المذكورة.

المادة الثانية:- اتفق الطرفان على ان تقوم المؤسسات العراقية السوفيتية المختصة بعد مقاولات لتقديم المساعدات الفنية لتنفيذ المشاريع المنصوص عليها في المادة الاولى على ان يؤخذ بنظر الاعتبار وجوب اتمام هذه المشاريع وتوسعة معامل تركيب وتصليح عربات الحمل والركاب ومعمل تصليح قاطرات الديزل ومعمل انتاج العوارض الكونكريتية المسلحة على اساس التصميم المتفق عليها.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية يوم ١٧ أيلول (١) ١٩٦٠ بموجب القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦٩.

قانون تصديق اتفاقية تقديم المساعدات الفنية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للجمهورية العراقية لتنظيم مراكز للتدريب الفني المهني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للصناعات في الجمهورية العراقية رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٠ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٤١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٦

نظرا لرغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في استمرار التعاون الاقتصادي والفني بينهما وتوطيده وتطويره واهتمامهما الكبير باعداد الفنيين والعمال الماهرين من المواطنين العراقيين للجمهورية العراقية، واستنادا الى الاتفاق الذي توصلت اليه حكومتا البلدين بتبادل الرسائل عند توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في السادس عشر من شهر اذار عام ١٩٥٩ فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الاولى:

ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تضمن تقديم المساعدات الفنية للمؤسسات العراقية من قبل المؤسسات السوفيتية لتنظيم مراكز للتدريب الفني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للجمهورية العراقية.

(١) الوقائع العراقية، ٢٤ ايلول ١٩٦٠.

ان عدد الطلاب واختصاصات التعليم في مراكز للتدريب الفني المهني ومواعيد تسليم اجهزة التعليم والانتاج والمواد الاخرى تذكر في الملحق الذي يعتبر جزءاً من الاتفاقية الحالية، ويجوز عند الضرورة حذف بعض المراكز والواردة في الملحق او اضافة مراكز اخرى اليها كما يجوز تعديل مواصفات المراكز المنصوص عليها في الملحق وذلك حسب ما يتفق عليه في العقود التي تعقد لتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

تقدم المساعدات الفنية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من قبل المؤسسات السوفيتية عن طريق:

١- وضع وثائق التصميم والمخططات وخطط تنظيم العمل التدريبي في المراكز وتقديمها للمؤسسات العراقية.

٢- تقديم اجهزة للتدريب والانتاج من آلات ومكائن وجارات وعدد ومعدات مختلفة ووسائل الايضاح للدراسة النظرية ومعامل للتدريب وما يتصل بذلك من مراجع التعليم والتدريب وكتب الدراسة.

٣- ارسال الاختصاصيين السوفيت الى العراق لتقديم المساعدات الفنية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني وتهيئة المعدات وليقوموا بالعمل كمدرسين في التعليم النظري ومربين في التدريب العملي.

وتقدم المؤسسات السوفيتية مساعدات لتنظيم دورات خاصة في الجمهورية العراقية لاعداد مدرسين للتعليم النظري ومربين للتدريب العملي من الاختصاصيين العراقيين وتقبل في الاتحاد السوفيتي الاختصاصيين العراقيين لتحقيق نفس الاغراض.

وتقدم المؤسسات العراقية للمؤسسات السوفيتية جميع المعلومات الاولى اللازمة لوضع وثائق التصميم لمراكز التدريب الفني المهني المنشأة بموجب المساعدات الفنية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كما تقوم المؤسسات العراقية باتشاء البنايات او باعارة الابنية الموجودة لمراكز التدريب الفني المهني.

المادة الثالثة:

يتم تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بوضع وثائق التصميم وتسليم الاجهزة وتقديم مراجع التعليم والتدريب وارسال الاختصاصيين السوفيت الى العراق

وتقديم سائر اشكال المساعدات الفنية لتنظيم مراكز للتدريب الفني المهني المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من قبل حكومة الجمهورية العراقية وبموجب الاتفاقية التجارية العراقية- السوفيتية النافذة المفعول.  
المادة الرابعة:

يتم وضع وثائق التصميم وتسليم الاجهزة وتقديم مراجع التعليم والتدريب وارسال الاختصاصيين السوفيت الى العراق وتقديم سائر اشكال المساعدات الفنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على اساس عقود يتم عقدها بين المؤسسات المختصة والمفوضة من قبل الحكومتين المتعاقبتين وحسب اتفاق الطرفين وباشعار من الجمهورية العراقية وذلك بعد توقيع هذه الاتفاقية.  
وتحدد العقود والأحجام والمواعيد والأسعار والشروط التفصيلية الاخرى المتعلقة بتنفيذ تعهدات كل من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية.  
المادة الخامسة:

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول ابتداءً من يوم توقيعها.

### الملحق

التابع لاتفاقية تقديم المساعدات الفنية للجمهورية العراقية من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لتنظيم مراكز التدريب الفني المهني لاعداد الفنيين والعمال الماهرين للصناعات في الجمهورية العراقية.

ت	اختصاص مركز التدريب المهني	عدد الطلبة	مواعيد تسليم الاجهزة ووسائل التدريب والتعليم
١	معماري	٤٥٠	خلال ١٥ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٢	قطع معادن	٤٠٠	خلال ١٥ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٣	النفط	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٤	الالات الزراعية ووسائل الري	٤٠٠	خلال ١٥ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد

٥	السيارات ومكائن انشاء الطرق	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٦	المواصلات النهرية	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٧	السكك الحديد	٢٥٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٨	الكهرباء والراديو واتصالات السلكية	٤٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
٩	الغزل والنسيج	٦٠٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد
١٠	المواصلات الجوية	٣٦٠	خلال ١٨ شهرا ابتداء من يوم توقيع العقد

### خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد ليوم ١١/٩/١٩٦٠

عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا في بهو امانة العاصمة وقد افتتح الاجتماع من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي رحب برئيس الوفد الفنزويلي الذي لم يحضر الاجتماع الاول ثم لخص ما دار في ذلك الاجماع، وقرأ مواد جدول الاعمال الذي اقره رؤساء الوفود في الاجتماع الاول وترك لمصادقة رئيس الوفد الفنزويلي وأشار كذلك بأنه تقرر بصورة مبدئية ان يجتمع اعضاء من الوفد السعودي والبراني والعراقي ومن يود من بقية الوفود في لجنة فرعية لدراسة الفقرة الاولى من جدول الاعمال المتعلقة بايجاد طريقة او قاعدة لتحديد الاسعار ولذلك لابد من معرفة رأي رئيس الوفد الفنزويلي بالنسبة للمواد التي تضمنها جدول الاعمال اولا ليتسنى الدخول في مناقشة الفقرة الاولى منه.

فتكلم سيادة رنس الوفد الفنزويلي قائلا .. انه يود اولا ان يعتذر عن تأخره من حضور الجلسة الاولى للمؤتمر وان يتقدم بالشكر لحكومة العراق التي اتخذت قوارا بتوجيه الدعوة لحضور هذا المؤتمر لدراسة وحل مشكلة اسعار النفط التي تعني

الشئ الكثير بالنسبة لفرنزويلا والتي تعتبر العامل الاكبر في علاقاتها بصناعة النفط واطاف بانة من الاهمية بمكان ان الانتاج مهما كان عظيما فان الاساس هو الحصول على حصة عادلة من عوائد النفط تلك الحصة التي تعتمد بالدرجة الاولى على الاسعار.

اما بالنسبة الى موضوع جدول الاعمال فيبدو ان الفقرة الاولى منه تتعلق بمسألة اسعار النفط وهذا يعني ان كل بحث يجب ان يبدأ من هذه النقطة ولذلك فان جدول الاعمال يشمل نقاط ذات اهمية بالنسبة للوفد الفرنزويلي.

فشكرسيادة رئيس المؤتمر رئيس الوفد الفرنزويلي على كلمته الطيبة وأشار الى انه يقتضي الان الدخول في مناقشة النقطة الاولى من جدول الاعمال حيث اوضح بان اللجنة الفرعية التي اقترح المؤتمر تشكيلها خلال جلسته الاولى قد اجتمعت مساء امس واتخذت قرارا سيتولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم من الوفد العراقي قراءته كما ان هناك اقتراحا من لدن رئيس الوفد السعودي حول الموضوع.

ثم تولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم تلاوة قرار اللجنة الفرعية المرفق طي هذه الخلاصة وبعد ذلك تكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا اننا اجتمعنا هنا لنحاول ان نفهم الشركات انها تتصرف من تلقاء نفسها وتتلاعب بالاسعار لمصالحها الخاصة او لمصالح البلدان التي تخضع لها ولكي نفهم كيف يتم تسيير البترول لابد من الرجوع الى تاريخ التسعير وكيفية تحديد سعر البترول في منطقة الشرق الاوسط ففي سنة ١٩٢٦ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تصدر البترول الى العالم بكميات كبيرة فاصبح سعر هذا البترول ومنتجاته واحد في جميع بلدان العالم، ولو فرضنا انه في سنة ١٩٣٠ أو ١٩٣١ ان تاجرا من بومبي اراد ان يشتري البترول من عبادان فكان عليه ان يدفع عن هذا النفط السعر في امريكا مضافا اليه اجرة النقل من امريكا الى بومبي أي ان الشركات كانت تحمل المستهلك اجور نقل غير حقيقية وغير موجودة.

وقد استمرت هذه الطريقة حتى الحرب العالمية الثانية حيث اعترضت بريطانيا في سنة ١٩٤٣ او ١٩٤٤ وكانت في ذلك الوقت تمون اساطيلها في هذه المنطقة على طريق تحديد الاسعار وطلبت ان يكون التسعير مبني على اساس سعر امريكا مضافا اليه اجور النقل الحقيقية فقط فخضعت الشركات لهذا النظام الذي استمر حتى نهاية الحرب واصبح بامكان زيت الشرق الاوسط ان يتجه غربا وكانت هناك



في هذا الوقت نقطة تساوي في وسط البحر الابيض المتوسط بين الزيت الامريكي وزيت الخليج حيث يتساوى فيها السعر ولو ان المسافة من الخليج وهذه النقطة اقل من المسافة بينها وبين امريكا.

ولما اصبح الزيت ينتقل وجد ان سعر الخليج اعلى من سعر امريكا وفنزويلا في لندن التي اصبحت سوق الاستهلاك لزيت الخليج لذلك اضطرت الشركات ان تخصص الفرق في اجور النقل أي كان سعر نفط الخليج المعين يساوي سعر امريكا ولكن لما انتقل الاستهلاك الى لندن اصبحت سعر الخليج اقل من سعر امريكا او فنزويلا أي اننا تحملنا فرق اجرة النقل وكانت الحكومة الامريكية في ذلك الحين تقوم بمشروع مارشال وبما انها تتولى تمويل هذا المشروع فقد طلبت من الشركات ان يكون سعرها في اوروبا هو نفس سعر نيويورك ومنذ سنة ١٩٤٨ اصبحت سعر زيت الشرق الاوسط مبني على اساس انه كله منقول الى نيويورك مع انه لا ينقل الا جزءاً يسيراً منه الى نيويورك ولهذا فان سعر زيت الشرق الاوسط يقل عن الاسعار الاخرى ومعلوم ان الشركات تمتلك ٣٧% من الناقلات وتؤجر لاجال طويلة بقيمة الناقلات أي هناك حوالي الثلاثة الاف ناقلة تحت سيطرة الشركات.

ان شركات البترول تسعر نفطنا على اساس انه منقول الى نيويورك في حين ينقل معظمه الى لندن والفرق بين السعيرين البالغ حوالي ٤٠ و ٥٠ سنتا للبرميل تأخذه الشركات من اجرة الناقلات ولا يزال نفطنا يسعر على اساس انه يصل الى نيويورك على الرغم من توقف امريكا منذ عام ١٩٤٨ من تصدير النفط. ويلاحظ الان ان نفطنا مسعر على اساس سعر فنزويلا الذي يقل عن سعر امريكا وبضمنه ضريبة الاستيراد الامريكية مضافا اليه اجرة النقل الى نيويورك مطروحا منه اجرة النقل من نيويورك الى الخليج على الرغم من ان امريكا قد منعت بقوانين استيراد الزيت الى امريكا.

لقد كانت الشركات تحمل المستهلك اجرة نقل وهمية في الماضي واصبحت الان تحمل الشعوب المنتجة اجرة النقل الوهمية هذه، ولهذا يجب ان نصر على ان تكون قيمة زيتنا قيمته الفعلية في مراكز الاستهلاك ناقصا اجرة النقل فاذا ضبطت اسعار فنزويلا واستندت اليها اسعارنا وحمل كل من الطرفين اسعاره فان فرق اجور النقل التي تذهب الى الشركات ستعود اليها ويجب ان يجرى العمل بهذه القاعدة تدريجياً ولهذا يجب ان نخرج من هذا الاجتماع بقاعدة ثابتة للتسعير غير قاعدة التسعير

الامريكي ولاشك ان هذه القاعدة هي الاصرار على ان يكون سعرنا هو سعر فنزويلا لان مادة الزيت التي تفارقنا الى الابد يجب ان نعطي قيمتها الحقيقية. لقد انتج الشرق الاوسط في العام الماضي ١٢% اكثر من انتاجه في عام ١٩٥٨ ولكن نسبة الزيادة في الربح التي حصل عليها لم تتجاوز الـ ١,٥% وقد زاد استهلاك انكلترا في عام ١٩٥٩ بمقدار ١٧% من عام ١٩٥٨ ولكن المبلغ الذي دفعته زيادة لا يتجاوز ٨%. ان عملية تسعير الزيت عملية دقيقة وتحتاج الى تعاون بين جميع الشعوب لان عملية التسعير مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية الانتاج ويجب ان لا ننسى ان الانتاج مرتبط بالعرض والطلب ولهذا يقتضي اذا ما اريد بحث الاسعار ان يتم بحث الانتاج حيث يجب ان لا يزيد الانتاج عن الطلب العالمي لان زيادة الانتاج معناها تخفيض الاسعار وبيع الشركات.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا ان فنزويلا مستعدة للتعاون مع الدول المنتجة بالنسبة لتحديد الانتاج وربما لا يكون ذلك بالفقر الذي تنتجه الكويت الا ان ذلك يمكن ان يشكل نقطة هامة في الموضوع ثم قال ان خطتنا هي ان لا ننتج كميات تؤدي الى ضرب السوق كما اننا نوضح لشعبنا انه يجب ان ننتج النفط وفقا لمصلحته وكذلك بالنسبة للاحتياطي والمصروف ان طلب العالم على النفط يزداد بين ٦-٧% سنويا وسنبقى نحاول عدم زيادة انتاجنا باكثر من ٤% سنويا لكي نسمح للدول التي تملك احتياطي اكبر لمواجهة الطلب العالمي كما اننا سوف لا نرسل انتاجنا الى اوروبا لكي نسمح للمنتجين في الدول الاخرى ان يزدوا انتاجهم لان عندهم احتياطي اكبر.

ثم تكلم عن مشكلة تسعير الزيت وقارنها مع مشكلة تسعير الحديد الفنزويلي وخلص الى القول بانه يقتضي التأكد من سوق النفط لان هناك انتاجا جديدا في ليبيا واحتمال الانتاج في الجزائر والمهم هو ان لا ينتج النفط بأسعار رخيصة والحكومة الفنزويلية مستعدة لتدبر المسألة ولا شك ان الدول المنتجة باتحدها وتعاونها تستطيع بسهولة التوصل الى اتفاق بشأن الاسعار وقد خطت حكومة فنزويلا خطوة في هذا المضمار عن طريق منعها الشركات من تصدير النفط بالاسعار المخفضة المعلنة مؤخرا ولهذا فمن المؤكد انه اذا تمكن هذا المؤتمر من الاتفاق على الاسس سيتمكن بسهولة حل مشكلة الاسعار.

واعقب ذلك ناقشة موجزة للقاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي ومدى استفادة فنزويلا منها وكيفية تحديد سعر النفط فنزويلا على اساس القاعدة المقترحة وبعد انتهاء المناقشة المذكورة تكلم عضو الوفد الايراني مبينا ان تغيير القاعدة الحالية في تحديد الاسعار باستبعاد سعر نيويورك ووضع سعر لندن بدلا منه امو لا يحل المشكلة واستشهد على ذلك ببعض التخفيضات التي اجرتها شركة ايسو على الاسعار خلال السنوات ٤٧ و ٤٨ عندما كانت لندن هي نقطة الاستناد في تحديد الاسعار الامر الذي يستخلص منه عدم موافقة الوفد الايراني على القاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي اذ يرى الوفد الايراني ضرورة الاتفاق على الاسعار.

فأجاب رئيس الوفد السعودي بانه يقتضي التوصل الى طريقة لتحديد الاسعار ولا يمكن القول بان الاقتراح السعودي هو أحسن طريقة لتحديد الاسعار ولكنه عبارة عن اقتراح قابل للمناقشة والافرار اذا وجد صالحا.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بانه يعتقد ان عقد هذا المؤتمر يعتبر نقطة تحول في تاريخ النفط و اشار الى ان اهمية هذا الاجتماع متوقف على القرارات التي تتخذ فاذا لم تكن القرارات مناسبة مسؤولة فسوف يكون الموقف ضعيفا تجاه الشركات وخلص الى القول بانه يرى دراسة الموضوع من ناحيتين الاولى هي الناحية الاقتصادية و اشار الى انه لا يتمكن في الوقت الحاضر من تقرير شئ بهذا الخصوص والناحية الثانية تتعلق بالموقف القانوني للدول المنتجة فمثلا الاتفاقيات المعقودة بين ايران والشركات العاملة فيها تعطي حق تحديد الاسعار الى الشركات المتاجرة الامر الذي يجعل الحكومة الايرانية في موقف صعب من الناحية القانونية وتساعل عن الموقف القانوني لبقية الوفود بالنسبة للاتفاقيات النافذة. واختتم كلامه قائلا بانه يجب ان لا يفهم مما تقدم ان ايران لا ترغب ان تعمل شيئا بالنسبة للاسعار ما دامت الاتفاقيات لا تعطيها الحق القانوني في تغيير الاسعار او تعديل طريقة احتسابها دائما هي ستحاول إيجاد حل للمشكلة.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي موضحا ان فنزويلا كانت قد اتخذت قرارا بتشكيل لجنة او هيئة في العام الماضي تتولى دراسة وتنسيق الاسعار وقد اعطيت هذه اللجنة سلطات واسعة تمكنها ان تقرر متى تكون الاسعار غير ملائمة وعندما يصدر قرار من اللجنة بعدم ملائمة الاسعار عند ذلك تقرر وزارة النفط إيقاف الانتاج حالا ثم اشار الى ان الاتفاقيات تربط الشركات المتعاقدة ولكنها لا تربط

الدول ولا تحد من سلطاتها في اصدار القوانين لان سيادة الدولة فوق الاتفاقيات ثم اختتم كلامه بقوله انه اذا اعتقدت الحكومات ان الغاء الاتفاقيات في صالحها وفي مصلحة شعوبها فاتها تتمكن من الغائها من الناحية القانونية.

وبعد ذلك تلى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم النص الخاص بتحديد الاسعار السائدة للنفط العراقي الذي تضمنته المادة الاولى من الاتفاقيات المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢.

ثم تكلم سيادة رئيس وفد الكويت قائلا ان مسألة ايجاد معادلة معقولة للاسعار مسألة معقدة ولا يمكن لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارا قاطعا بشأنها الا بعد دراسة واقعية ولهذا يقترح ما يلي:-

١- بما الكل متفقون على ان تخفيض الاسعار المعلن من قبل الشركات يجب ان لا يتم الا بعد مشاورة الحكومات المعنية فيجب على كافة الحكومات المنتجة للزيت التي لا يوجد بند في اتفاقياتها ينص على تبادل الرأي هذا ان توجد نصا قائما بذاته في اتفاقياتها.

٢- ان المؤتمر مقتنع تماما بان المعادلات للاسعار المعلنة التي قامت بها الشركات ذاتها دون مشاورة الحكومات المعنية غير عادلة ومجحفة لذلك فالدول الممثلة بالمؤتمر ترى وجوب معادلة السعر المعلن لزيت الخليج بما يتفق ومصالح البلاد المنتجة ومصالح الشركات على السواء وفي سبيل الوصول الى ذلك فقد اتخذت قرارا بتكوين لجنة فنية من خبراء الزيت للتوصل الى هذه المعادلة العادلة الثابتة بالبحث والمشورة مع الشركات الكبرى المعنية.

٣- قرر المؤتمر تكوين هذه اللجنة في الحال لغرض التوصل الى ذلك وكذلك احالة ما يمكن ان يكون للدول المنتجة من مسائل اليها.

### خلاصة الجلسة الثالثة لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد

في بغداد يوم ١٢/٩/١٩٦٠

عقدت الجلسة في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحا في بهو امانة العاصمة حيث افتتحت من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي اشار الى ان اللجنة الفرعية قد اجتمعت يوم أمس وناقشت المعادلة التي اقترحها سيادة رئيس الوفد السعودي كما استمعت الى الايضاحات الكثيرة التي القى بها سيادة رئيس الوفد

الفنزويلي وكذلك الى المعلومات التي تفضل بها عضو الوفد الايراني وكانت المناقشة استمرارا للمناقشات التي دارت في المؤتمر صباح امس. ثم نحن سيادته النتائج التي توصلت اليها اللجنة بهذا الشأن فقال لقد لمست اولا ان هناك اتفاقا عاما بين اعضاء اللجنة حول استنكار التخفيضات التي اجرتها الشركات على اسعار النفط بصورة انفرادية ودون الرجوع الى البلدان المنتجة ورفض تلك التخفيضات والنتيجة الثانية التي توصلت اليها اللجنة هي اتفاق الاعضاء على ضرورة ايجاد طريقة او قاعدة لتحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية بحيث يكون للدول المنتجة رأي في هذا التحديد يتماشى مع مصلحة الشعوب وبحيث لا تضار الشركات بصورة حقيقية. اما النتيجة الثالثة فهي ان المعادلة التي تفضل بها الاستاذ الطريقي لا تزال قائمة ومطروحة للمناقشة ولكن هناك بعض التحفظات بشأنها تلك التحفظات التي يمكن ازالتها بدراسة اعمق للنواحي الاقتصادية والقانونية و اشار سيادته الى انه يأمل ان يكون اعضاء اللجنة قد تداولوا مع وفودهم حول الموضوع.

فعلق عضو الوفد الايراني في اللجنة الفرعية على ما تقدم بانه يعتقد ان النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها اللجنة في اجتماع الامس هي ضرورة تكوين جبهة متحدة للبلدان المنتجة للنفط.

فأجاب سيادة رئيس المؤتمر بان النقاط التي ذكر ان اللجنة توصلت اليها لم تكن قرارات صادرة من اللجنة وانما هي نتائج استخلصها شخصا من مناقشات اللجنة. ثم تكلم عضو الوفد الكويتي في اللجنة الفرعية مبينا ان الاتفاق قد تم على رفض تخفيض الاسعار ايضا.

فأجاب عضو الوفد الايراني بان الظروف القانونية ليست قوية بدرجة كافية في هذا الخصوص. فعاد سيادة رئيس المؤتمر الى الايضاح بان الاتفاق على استنكار الاسعار هو الحافز الوحيد لعقد هذا المؤتمر اما الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه القضية فهي موضوع مناقشة المؤتمر حيث يدرس المؤتمر طريقة تدخل الدول المنتجة في كيفية تحديد الاسعار ولهذا فليس هناك أي تعارض بين ما أبداه عضو الوفد الايراني وبين النتائج التي توصلت اليها اللجنة.

وهنا تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يوضح انطباعه عن اجتماع اللجنة يوم امس. وقال لقد اتفقتنا على ضرورة تكوين جبهة متحدة للدول

المنتجة وكذلك أتفقا على الاسعار وعلى انتاج النفط ولهذا فان على اللجنة الفرعية ان تواصل مناقشتها لتعالج مسألة تحديد الاسعار ولا مانع من ان تستمر اللجنة في دراساتها ثم يوالي المؤتمر بحث المادتين الثانية والثالثة من جدول الاعمال.

فأيد سيادة رئيس المؤتمر بان ما تفضل به رئيس الوفد الفنزويلي صحيح حيث ان اللجنة الفرعية لا زالت قائمة وستوالي البحث بالنسبة للمادة الاولى من جدول الاعمال واذا كان هناك اضافة او توجيه فيمكن توجيه اللجنة الى ذلك. فاذا لم يكن لدى أعضاء المؤتمر اعتراض على استمرار اللجنة في عملها فيمكن الان الانتقال الى بحث المادة الثانية من جدول الاعمال.

وبناء على حصول الموافقة على هذا الرأي فقد لخص سيادة رئيس المؤتمر موضوع الفقرة الثانية المشار اليها المتعلقة بتبادل المعلومات حول النقاط المشتركة بين الدول المنتجة للنفط والتي يمكن ان تنشأ خلال هذه المباحثات واشار الى انه يرى ان الوفود قد تبادلت بالفعل المعلومات ولكن قد يكون هناك معلومات اخرى تخص الموضوع الاول يمكن مناقشتها ولهذا فانه يترك الكلام لمن يرغب من اعضاء الوفود.

فتكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا ان اهم نقطة تأتي بعد تكوين جبهة متحدة هي ان ندرس الطرق الضامنة لحماية انفسنا وكيف ان نحدد اسعارنا وان نحدد المنافسة بيننا وبين المنتجين الجدد الذين سيكون لهم انتاج في المستقبل ثم انتقل الى استعراض الاتفاقيات النفطية القائمة وقال ان المملكة العربية السعودية تشعر دائما ان هذه الاتفاقيات غير عادلة ذلك انها عقدت في ظروف خاصة قبل حوالي الثلاثين او الاربعين سنة وقد تغير الزمن ولكن الاتفاقيات لم تتغير الا بدرجة ضئيلة وقد عقدت الاتفاقيات المذكورة في غالب الاحيان بين طرفين غير متكافئين أو بين رجل نفط وبين رجل اعتيادي او بين سياسي حاذق قوي وبين شعب ضعيف والخلاصة انها اتفاقيات منافية لمصالحنا تماما فنزويلا مثلا التي تعتبر اكبر مصدر للنفط في العالم كانت اتفاقياتها تقوم على اساس مناصفة الارباح بينما كانت السعودية تحصل على ٢١% من الارباح بموجب اتفاقياتها ثم احتجت على هذا الوضع طالبت كثيرا بان تعامل مثل فنزويلا لتحصل على ٥٠% من الارباح الا ان مطالباتها كانت دون طائل والاغرب من هذا ان الشركة نفسها هي التي طلبت فيما بعد ادخال مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها ففرحنا بذلك معتقدين ان هذا العرض

محقق لمصالحنا ولكن وجدنا بعد ذلك اننا غبنا اكثر من السابق وان الارباح التي عادت الينا قليلة جدا اذ في الوقت الذي كنا نتقاضى ١٢ دولار عن كل جنيه ذهبي اصبحنا نتقاضى ٨,٤٠ دولار لكل جنيه وصار هناك سعرين للنفط الاول هو السعر المقرر (الساند) الذي يعادل ١,٧٥ دولار للبرميل والثاني السعر المسجل في دفاتر الشركة والذي يبلغ ١,٤٢ دولار للبرميل وسبب الاختلاف بين السعرين هو الخصم الذي تتقاضاه الشركة عن الكميات المصدرة من النفط وعن خصم التسويق وهكذا بدأت المعركة بين السعودية وشركة ارامكو وطالبت السعودية بالتعويض ثم جرت التسوية في الخلافات لقاء مبلغ ٧٥ مليون دولار ثم تسوية اخرى لقاء ٧٠ مليون دولار ومن هذا يظهر ان ارامكو تحصل على خصم دون علم السعودية في الوقت الذي لا توافق السعودية على منح الخصم الا للطرف الثالث.

ثم اضاف ان ارامكو تتمتع بامتيازات كبيرة لانها هي المصدرة الوحيدة للنفط السعودي وقد لجأنا الى التحكيم ولكن كانت الشركة هي الجهة الرابحة لانها شركة مندمجة مع شركات اخرى.

لقد حاولنا تصدير النفط بناقلاتنا ولكن ارامكو ادعت ان حق النقل يعود اليها ايضا ثم وجدناها تأخذ النفط السعودي بواسطة خط نايبب التاباين وتضيف كلفة ضخ هذا النفط البالغة ٢١ سنتا للبرميل الى سعر النفط في رأس تنورة وهكذا يذهب الربح الى المساهمين الكبار وهكذا وجدنا انفسنا نطلب الشركة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار وقال: اننا دائما في صراع مع الشركة لانها ترفض الاشتراك في تحديد الاسعار كما يفترض ان تشارك في بيع نفطنا الذي تسلمه الى مساهميها وكانت السعودية تحارب لوحدها وكلما طالبت بحق عوقبت على ذلك.

اننا لا نقبل التخفيضات التي فرضتها الشركات ونحن لا نقبل ايضا الشركات المتاجرة لان مثل هذه الشركات لم يكن له وجود من قبل وقد ظهرت الى الوجود بعد عقد الاتفاقية الايرانية الاخيرة مع شركات الكونسيرتيوم وقال ان المادة (٣٢) من الاتفاقية السعودية تعطي الحق لشركة ارامكو في تأليف الشركات التي تديرها وقد طالبنا بان تلحق الشركات المتاجرة بشركة ارامكو ولكن ارامكو رفضت ذلك.

ثم انتقل الى بحث الاتفاقية السعودية اليابانية وقال بان النتائج العملية لهذه الاتفاقية ستظهر بعد التطبيق وسيظهر ان السعودية هي التي تدير العمل لانها اشترطت ان لا تقل نسبة الموظفين السعوديين الذين يعملون داخل الاراضي

السعودية عن ٧٠% والذين يعملون خارج السعودية عن ٣٠% كما اشترطت الاتفاقية انتاج ٧٠ ألف برميل في اليوم واشترطت تصفية ٣٠% من الانتاج في السعودية كما انها استوجبت قيام الصناعات البتروكيميائية وستتألف بموجبها لجنة من السعودية والكويت والشركة لتشرف على المصروفات قبل صرفها هذا بالنسبة للاتفاقية المعقودة مع الشركة اليابانية ولكن المشكلة بالنسبة للسعودية هي شركة ارامكو التي تملك الاحتياطي الكبير من النفط السعودي ولهذا فان التأميم هو الحل الوحيد للمشاكل القائمة مع الشركة ولكننا لا نستطيع الاقدام على هذه الخطوة لاننا لا نملك الامكانيات الكافية لادارة العمل والاتفاق عليه ولهذا قدمنا هنا لنتعاون معكم على تحسين اوضاعنا مع الشركة.

وقال ان هناك نقطة رئيسية في هذا السبيل هي زيادة ضريبة الدخل بنسبة ١٠% كما فعلت فنزويلا.

ان فنزويلا تعطي ربحا قدره ١٤ سندا عن كل دولار تستثمره الشركات في فنزويلا وبنتيجة تطبيق قاتون ضريبة الدخل الفنزويلي يكون دخل فنزويلا في الواقع حوالي ٦٩%. مع ذلك فلاتزال الشركات باقية في فنزويلا وراغبة في العمل في حين اننا لم نعمل شيئا من هذا القبيل. ولهذا فليس هناك من يلومنا اذا رفعنا ضريبة الدخل ١٠% لاننا يجب ان نحصل على اكثر من ٨٠% من الابرار بالنظر لقلّة تكاليف الانتاج عندنا وخلاصة القول انه يقتضي الاتفاق على زيادة ضريبة الدخل في بلادنا.

وبعد ان انتهى سيادة رئيس الوفد السعودي من بياناته المتقدمة تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يتحدث عن الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية مناصفة الابرار في فنزويلا وقال اننا ننظر قبل كل شئ الى كمية الاموال المستثمرة في فنزويلا وثم الى المصروفات لكي نستخلص الابرار ونحن نعتمد في دراساتنا على الولايات المتحدة وليس على ما هو جار في الشرق الاوسط باعتبار ان الظروف بين فنزويلا والولايات المتحدة اكثر تشابها ثم قال باننا لاحظنا ان توظيف رأس المال في امريكا يعطي ربحا قدره ١٥% في حين يبلغ هذا الربح في فنزويلا ٣٠% فعلنا على رفع ضريبة الدخل وهكذا قبلت فنزويلا مبدأ مناصفة الابرار في اتفاقياتها وبما ان ضريبة الدخل مرتبطة طبيعيا بميزات الدولة فلا بد وان يعاد النظر في نسبة الضريبة في كل سنة تمشيا مع التعديلات التي تطرأ على



الميزانية وهذه قاعدة اقتصادية سليمة وبنتيمة تطبيق هذه القاعدة عملت فنزويلا على رفع الضريبة في عام ١٩٥٨.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بأنه يعتقد ان من الافضل مناقشة النقطة الثالثة من جدول الاعمال قبل النقطة الثانية ثم اقترح تأجيل الاجتماع الى يوم غد لكي يتسبم وفد الايراني دراسة الاقتراحات الجديدة.

فعلق الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان عدة اقتراحات قد قدمت الى المؤتمر ولهذا سيترتب على اللجنة الفرعية دراستها وتنسيقها وتقديم توصياتها بشأنها. كما ابدى عضو الوفد الكويتي انه يفضل ان تتولى اللجنة الفرعية مناقشة المواضيع واعداد التوصيات لعرضها على المؤتمر.

الا ان رئيس الوفد السعودي فضل ان تناقش المواضيع في المؤتمر وان يتم تبادل الرأي بشأنها بحضور الجميع ليتسنى للجنة الفرعية اعداد التوصيات بعد ذلك.

فعاد عضو الوفد الكويتي الى الكلام قائلا بان الاقتراحات المقدمة تختلف عن بعضها بالشكل فقط.

فاكد رئيس الوفد السعودي بان المناقشة العامة هي السبيل الوحيد للحصول على المعلومات الكافية وتبادل وجهات النظر.

وبعد انتهاء المناقشة اقترح سيادة رئيس المؤتمر (طلعت الشيباني) رفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ١٣/٩/١٩٦٠ لمواصلة البحث في الفقرة الثالثة من جدول الاعمال على ان توالي اللجنة الفرعية دراستها في الساعة السادسة من مساء اليوم وبناء على حصول الموافقة على هذا الاقتراح رفعت الجلسة في الساعة ١١,٤٠.

### خلاصة الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقد

في بغداد يوم ١٣/٩/١٩٦٠

عقدت اللجنة الفرعية المؤلفة من قبل المؤتمر اجتماعا في الساعة العاشرة والنصف صباحا في بهو امانة العاصمة لوضع صيغة التوصيات التي قررت ان تتقدم بها الى المؤتمر. وقد استغرق اجتماعها حوالي الساعة ونصف الساعة وبعد انتهاء الاجتماع عقد المؤتمر اجتماعه الرابع في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهرا

وقد افتتح الكلام سيادة رئيس المؤتمر قائلا لقد اجتمعت اللجنة الفرعية يوم أمس وحاولت ان تتوصل الى توصيات بالنسبة للموضوع الاول من جدول الاعمال وقد صيغت بالفعل تلك التوصيات وعرضت على رؤساء الوفود حيث تم اقرارها مبدئيا بعد اجراء بعض التعديلات عليها وسيتم عرضها على المؤتمر لمناقشتها بعد اكمال طبعها. اما بشأن الموضوع الثالث من جدول الاعمال فقد توصلت اللجنة الى بعض التوصيات بشأن الاقتراح الخاص بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط و اشار الى انه سيرك الكلام حول هذه المؤسسة الى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم لتتوير المؤتمر بما دار في اللجنة الفرعية بهذا الصدد.

فعرض الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم ان اللجنة اقرت تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وقام بتلاوة مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيلها. وبعد الانهاء من تلاوتها اشار سيادة رئيس المؤتمر الى انه يود ان يوضح نقاط الخلاف بين مشروع تأسيس المنظمة الذي اقترحه الوفد العراقي وبين المشروع الذي اقترحه اللجنة الفرعية اذ بين ان نقطة الخلاف الاولى تتعلق باسم المنظمة حيث كان الوفد العراقي قد اقترح ان يكون اسمها "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام" بينما سميت في المشروع الذي اقترحه اللجنة "منظمة الدول المصدرة للنفط" أي ان الاسم جاء مطلقا وهو تصدير البترول والفرق واضح بين التسميتين اذ يمكن بوجوب هذه التسمية ان يدخل البلد المصدر للمنتجات البترولية ضمن هذه المنظمة وقد يكون هناك تعارضا بين مصالح الدول المصدرة للنفط الخام وبين الدول المصدرة للمنتجات.

ولما كانت المصلحة واحدة بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام فيقترح ؟ تسمى المنظمة "بمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام" ثم امستفسر سيادته عما اذا كان الاعضاء يودون مناقشة هذا الاقتراح.

فاشار سيادة رئيس الوفد السعودي الى ان المملكة العربية السعودية تصدر النفط الخام والمنتجات ايضا ولهذا فضل ان تستعمل عبارة "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته".

فاوضح سيادة رئيس المؤتمر بان الاقتراح يهدف الى جمع الدول المصدرة للنفط الخام في هذه المنظمة اما اذا كان احد الاقطار يصدر المنتجات ايضا فهذا لا يمنع من انضمامه.

فعداد سيادة رئيس الوفد السعودي الى القول بانه اقترح ان تسمى منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته لان السعودية تحاول ان تصدر جميع نفطها على شكل منتجات في المستقبل.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبينا بانه يفضل استعمال كلمة نفط (*Petroleum*) بدلا من كلمة زيت (*Oil*) باعتبار ان الكلمة الاولى هي اكثر فنية ودلالة من الثانية اذ قد تشمل الكلمة الثانية غير النفط من الزيوت الاخرى او قد تشمل المنتجات النفطية ايضا.

وقد استمرت المناقشات بين أعضاء الوفود حول تسمية المنظمة مدة من الزمن وتم الاتفاق على ان تسمى المنظمة "منظمة الدول المصدرة للنفط" على ان تذكر تفاصيل شروط الانتماء الى المنظمة في نظام تأسيسها.

وبعد الانتهاء من ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر ان نقطة الخلاف الثانية تتعلق باقتراح اللجنة الخاصة بتشكيل لجنة اخرى تجتمع خلال مدة معينة لتقرر نظام سكرتارية المنظمة ومركز اعمالها والميزانية وغير ذلك من الامور بينما يوى سيادته انه يجب ان يسبق تشكيل هذه اللجنة توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء على تشكيل المنظمة على ان ينص في هذه الاتفاقية على ضرورة وجود سكرتارية لها ضمن بقية المبادئ العامة التي ستضمنها الاتفاقية ثم يقرر المؤتمر القادم نظام السكرتارية.

فابدى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي انه بين في اجتماعات اللجنة الفرعية بان الوفد الفنزويلي غير مستعد لمناقشة موضوع سكرتارية المنظمة الآن وأشار الى انه يعتقد ان من الافضل تشكيل لجنة فرعية لدراسة اعمال السكرتارية وصلاحياتها ومركز اعمالها ثم تتقدم بتوصياتها الى المؤتمر القادم لاقرارها.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا انه يرى ان يتخذ المؤتمر قرارا بتشكيل المنظمة وبعد موافقة الحكومات المختصة على هذا القرار سيصبح نافذ المفعول وعندئذ تجتمع اللجنة الفرعية لدراسة موضوع السكرتارية والميزانية وجميع الامور الاخرى وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح.

وبعد ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بان اللجنة اقترحت ان يعقد المؤتمر اجتماعا سنويا وتساءل عما اذا كان بالامكان النص على ان يجتمع المؤتمر سنويا وعند الضرورة ايضا.

فأبدى سيادة رئيس الوفد الايراني بان اللجنة اقترحت ان ينص على ان يعقد المؤتمر اجتماعين على الاقل في كل سنة ولا مانع من ان يضاف اليها وعند الضرورة ايضا، فحصلت الموافقة على ذلك.

وبعد ذلك اثيرت نقطة تتعلق بموعد اجتماع اللجنة الفرعية للقيام بالاعمال التحضيرية. وبعد المداولة حصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في بغداد بعد موافقة الحكومات المشتركة في المؤتمر على قرارات المؤتمر على ان لا يتأخر اجتماع اللجنة عن ١ كانون الاول ١٩٦٠.

كما اثيرت نقطة اخرى تعلق بميزانية المنظمة حيث اوضح سيادة رئيس المؤتمر بان المشروع العراقي قد نص على ان تساهم كل دولة في ميزانية المنظمة بنسبة ما تنتجه من النفط او بنسبة عوائدها من النفط وتساعل عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا.

فأيد سيادة رئيس الوفد الايراني موافقته على الاقتراح الا ان سيادة رئيس الوفد السعودي اقترح ان تكون نسبة المساهمة في الميزانية متساوية بين الدول وبعد المناقشة اتفق على ان يترك هذا الموضوع للجنة الفرعية لدراسته.

وقد اثار سيادة رئيس المؤتمر النقطة الاخيرة حول المنظمة وهي التي تتعلق بمحل السكرتارية الدائم واوضح بانه يفضل ان يقرر المؤتمر الان هذا المحل كما اثار الى ان الوفد العراقي كان قد اقترح ان تكون السكرتارية في بغداد باعتبار ان بغداد مركز متوسط بين الدول المنتجة عدا فنزويلا التي تقع في جهة اخرى من العالم. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوفد العراقي يرى ان ابعاد مقر المنظمة وسكرتاريتها عن الدول المنتجة للنفط يمكن ان يحيطها باجواء غير ملائمة لذلك فان الوفد العراقي يقترح ان يكون مقر السكرتارية في بغداد على ان يكون منصب السكرتير العام بالتناوب بين الدول المشتركة في المنظمة.

فعرض سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه يفهم بوضوح اهمية وجود السكرتارية في احدى الدول المنتجة ولكن امريكا مثلا بعيدة جدا ومع ذلك فان هيئة الامم المتحدة موجودة في نيويورك وتذهب وفود العالم للاجتماع هناك وتساعل لماذا لا يكون مقر السكرتارية في فنزويلا وتعقد الاجتماعات في بغداد مثلا لذلك اقترح توك هذا الموضوع الى اللجنة الفرعية ايضا لدراسته والتقدم بتوصياتها بشأنه بعدئذ.

ديق الاتفاقية يوم ١٧ ايلول ١٩٦٠<sup>(١)</sup> بموجب القاتون رقم (١١٣) لسنة

١٩١٩.

(١) الوقائع العراقية ٢٤ ايلول ١٩٦٠.

## العراق والجزائر

واصل العراق بنظاميه الملكي والجمهوري دعمه المادي والمعنوي للثورة الجزائرية ودفع المبلغ الذي تبرع به هو مليوناً دينار سنوياً، ونظراً لطلب الجزائر قبول المتطوعين من الاقطار العربية للاحداث الخطيرة التي كانت تشهدها آنذاك فقد اعلن العراق استعداده لارسال المتطوعين الذين سجلوا اسماءهم للتطوع في صفوف جيش التحرير الجزائري وقد كانت الصحف العراقية تنشر يوميا قوائم باسماء المتطوعين وقد شكرت الحكومة الجزائرية المؤقتة العراق على موقفه هذا وطلبت تجنيد (٥٠) متطوعاً عراقياً في الصفوف الفنية وتيسير الاجراءات لمرور المتطوعين من الاقطار العربية الاخرى عبر العراق.

وفتح العراق ابواب معاهده وكتباته ومدارسه العسكرية والكلية العسكرية وكلية الطيران امام طلبة الجزائر حيث تم قبول عدد منهم في المعاهد العراقية او ضمهم لعضوية البعثات العلمية على حساب العراق، وتم قبول ٩ طلاب في كلية الطيران سنة ١٩٦٠. لتدريبهم واعدادهم اعداداً كافياً يمكنهم من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي كما قبل ٢٨ طالباً في الكلية العسكرية وارسلت الخارجية العراقية مواد غذائية للاجئين الجزائريين في تونس وغيرها، وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠ غادرت باخرة محملة بالبضائع التي قدمتها الحكومة العراقية للجزائريين فضلاً عن تبرعات المواطنين وتبرعت جمعية الهلال الاحمر في ١٤ شباط ١٩٦٠ بمبلغ خمسة آلاف دينار للمكويين الجزائريين، وقد ثمن كريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه المساعدات وقال:-

” اتنا لنذكر بفخر واعتزاز مساندة الجمهورية العراقية حكومة وشعباً لنا ومساعدتها من الناحيتين المادية والمعنوية ان مساعدات الجمهورية العراقية ملموسة وبصورة مستمرة ولم تنقطع عنا“<sup>(١)</sup> وكانت الحكومة الجزائرية تستشير الحكومة العراقية في الخطوات التي تتخذها ازاء المفاوضات مع الفرنسيين واثارة المشكلة في الهيئات والمنظمات الدولية وغيرها وتبلغ العراق عن تطورات القضية بواسطة البعثات الدبلوماسية العراقية في كل من تونس والقاهرة.

وفي اطار نضال الشعب الجزائري من اجل الاستقلال وحشد كل الجهود العربية لدعم هذا النضال وهو الامر الذي دعت اليه وتبنته جامعة الدول العربية زار

(١) الفجر الجديد ٢٠ / ١١ / ١٩٦٠.

كريم بلقاسم نائب رئيس وزارة الحكومة الجزائرية المؤقتة العراق يرافقه في هذه الزيارة وزير المالية والتسليح واجريا مباحثات مع المسؤولين العراقيين على جانب كبير من الاهمية في الفترة بين ١٧ - ٢٠ نيسان ١٩٦٠ لانها تناولت الدعوة التي كانت مطروحة آنذاك لحل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات بين قادة الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية. وذلك في اعقاب اعلان الجنرال ديفول رئيس الجمهورية الفرنسية حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

لقد استقبل الوفد الجزائري يوم وصوله بغداد (١٧ نيسان) بترحاب كبير ثم التعبير عنه بتظاهرات جماهيرية واسعة النطاق فكانت تهتف بالمجد والنصر للحرب المقدسة التي تخوضها الجزائر. وصرح السيد كريم بلقاسم، عند وصوله بغداد، لمندوب وكالة الانباء العراقية قائلاً:

اننا قدمنا إلى العراق الشقيق في زيارة اخوية. جننا إلى بغداد نحمل التحيات من الشعب الجزائري المناضل وجيش التحرير الوطني الجزائري والحكومة الجزائرية إلى الشعب العراقي الشقيق وإلى قائده سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى رجال حكومته.

وقال: اننا بهذه المناسبة السعيدة سنتبادل وجهات النظر مع سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم في الشؤون العامة والشؤون الجزائرية بصفة خاصة، والتطورات في الميادين السياسية والعسكرية.

وختم تصريحه فقال: اننا نشكر سيادة رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم ورجال الحكومة العراقية على هذا الترحيب الذي لقيناه. ونشكر اخواننا ابناء الشعب العراقي الابي على استقبالهم لنا، كما نشكر أعضاء الملك الدبلوماسي للدول العربية والصديقة، وجميع من اشترك في هذا الترحيب الذي قبولنا به.

وقد امضى الوفد ثلاثة ايام في بغداد وعند مغادرته جرى له توديع حافل في المطار وخطب ابراهيم زهوري عضو الوفد ومدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قائلاً:-

في الوقت الذي يستعد فيه وفدنا لمغادرة ارض هذه الجمهورية الشقيقة، يسعدني بالانابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعن الوفد ان ارفع لمجلس السيادة الموقر ولسيادة الزعيم اللواء رئيس مجلس الوزراء، ولرجال حكومته الوطنية، وللشعب العراقي الشقيق، ولرجال الرأي والتوجيه من اذاعة

وتلفزة وصحافة ووكالة انباء، ارفع اسمى آيات التقدير والشكر على الحفاوة البالغة والاکرام العربي الاصيل الذي لقيه وفدنا الممثل لحكومة لجزائر، الممثلة لارادة الشعب المجاهد لا من اجل حريته واستقلاله فحسب، بل من اجل القضاء على الاستعمار العالمي العدواني في الجزائر والمتمثل في حلف شمالي الاطلسي الواقف وراء الاستعمار الفرنسي.

كما يسعدنا، اعترافاً منا وتقديراً، ان اعلن على الملأ في مشارق الارض ومغاربها تحقيق كل طلباتنا بدون تردد في جميع الميادين، وتأييد وجهات نظرنا، بعد درس في شتى المشاكل، من طرف الرئيس عبد الكريم قاسم وحكومته.

وشعب الجزائر المجاهد سيحفظ لهذا البلد الكريم العظيم، بيض ايديه، معتقدا ان المعركة التي يخوضها هو هناك في وطنكم العربي من ارض الجزائر، هي معركةكم، تقدم لها الجزائر الدماء والسواعد والصدور، ويقدم لها العرب والافارقة والاسيويون عتادهم وقلوبهم. واتنا نتمى للشعب العراقي الشقيق كل رفاهية وخير وازدهار وتقدم، كما نرجو مخلصين املين ان يتوحد الصف العربي وراء الاهداف العامة المشتركة التي تحفظ هذه الوحدة.

وفي ختام الزيارة صدر البيان المشترك الاتي:-

" قام الوفد الجزائري المؤلف من سيادة كريم بلقاسم نائيب رئيس وزراء الحكومة الجزائرية، ووزير خارجيتها، وسيادة الدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد، وسيادة عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات، بزيارة الجمهورية العراقية، من ١٧ نيسان ١٩٦٠ الى ٢٠ منه.

وقد اتاحت هذه الزيارة للشعب العراقي بابنائه ومنظماته فرصة التعبير عن مشاعره الجياشة وعواطفه الصميمة، نحو الشعب الجزائري الشقيق المناضل، وللاعراب عن شعوره الاخوي العميق، بعدالة القضية الجزائرية وباهمية نضال الشعب الجزائري البطولي الجبار ومن اجل حريته واستقلاله وفي سبيل تحرر الشعوب التي ما زالت تترجح تحت كابوس الاستعمار. ونظرا لحب الشعب العراقي المظفر للشعب الجزائري فقد دارت المناقشات حول الشؤون الدولية ذات العلاقة بالقضية الجزائرية بصورة خاصة. وقد اتضحت من خلال هذه المحادثات جملة امور ذات اهمية كبيرة بالنسبة الى الوضع الحاضر لحركة التحرر الجزائرية، وبالنسبة الى مستقبل ما يجدر ان تكون عليه حالة الاستمرار بهذه الحركة على الصعيدين العربي

والدولي، ومواصلة الحرب في الجزائر نفسها فقد تأكد للطرفين أنه بالرغم من قرارات الأمم المتحدة والمنافشات التي دارت فيها والتي عبرت بوضوح عما يشعر به الرأي العام العالمي واستنكار الممارسات الاستعمارية غير مكرثة بالخطر الذي يتعرض إليه السلم العالمي نتيجة لاستمرار الحرب وقد اتضح من هذا أن تمادي فرنسا في هذه السياسة، دليل واضح على عزمها على حل القضية الجزائرية باستمرار العدوان وبقوة النار والحديد، بصرف النظر عن النتائج المحزنة وأن فرنسا لم تكن مخلصه فيما أعلنت على لسان الجنرال ديغول بشأن حق الجزائريين بتقرير مصيرهم وما كان ذلك سوى برقع تستر به نياتها في سحق الحركة الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، ولتوهمه عن درجة مسؤوليتها في استمرار الحرب وابتعادها عن الحل السلمي للقضية الجزائرية، وبالنظر إلى الظروف التي تمر بها القضية الجزائرية فقد تأكد للطرفين أن الطريقة الوحيدة لكسب الجزائر حقها بالحرية والاستقلال الوطني تتلخص بضرورة تدعيم القضية الجزائرية بكل الوسائل المعنوية والمادية خاصة من قبل الدول العربية والدول المحبة للحرية والسلم. وذلك على الصعيدين الشعبي والحكومي. فلقد أصبح من الواجب بعد كل ما أبداه الشعب الجزائري من صبر وتضحية وبطولة وبعد أن بلغت الحرب الجزائرية المرحلة الدولية الحاضرة، أن تتأزر الجهود الفعلية من قبل الدول العربية.

أولاً: العمل على إثارة الضمير العالمي إلى المآسي التي يتحملها الشعب الجزائري نتيجة لأعمال العنف والتفجير التي يتعرض لها وإلى الخطر على السلم العالمي الذي ينطوي عليه مواصلة الحرب وإلى النتائج المريعة التي يقاسيها العرب في كل مكان، وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن هذه الحرب.

ثانياً: العمل على توفير المساعدات المادية لجيش التحرير الجزائري سواء بالمال أو السلاح أو الرجال.

وبالنظر إلى إيمان الجمهورية العراقية، بعدالة القضية الجزائرية واعتبارها إياها قضيتها الوطنية. بل واعتبار الجبهة الجزائرية جبهة عراقية وبالنظر إلى اعتقادها بأن حرية الجمهورية العراقية ستبقى منقوصة ما دام هناك في الوطن العربي البعض من ابنائه يعانون الظلم والجور فقد تقرر أن تواصل الحكومة العراقية مساعدة المحاربين الجزائريين بالسلاح والمال وببذل الجهود كما فعلت فيما مضى، يحذوها



الايمن بأن الجزائر العربية ستحقق استقلالها وحريتها وسيظل النصر حليفها، وستأخذ مكانتها اللائقة بين دول العالم اجمع.

ولهذا فقد صممت الجمهورية العراقية على المضي في واجبها الوطني نحو الصف العربي بمواصلة جهودها الرامية إلى توفير المال والسلاح لكل شعب يكافح في سبيل التحرر وتوخيا للسرعة في ابداء المعونة للجزائر فقد تقرر أن تدفع مبلغ مليون دينار في ١ مايس ١٩٦٠. كما ستدفع مليوناً آخر، بعد مضي ستة اشهر، وستستمر الحكومة العراقية في مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً حتى تتوقف عن عدوانها ويتم النصر للجزائر آملة أن تكون في ذلك قدوة للآخرين. كما انها ستواصل بذل الجهود من اجل حمل الدول الاخرى على الاعتراف بحكومة الجزائر. وقد اطلع الوفد الجزائري على الشعور الصادق والرغبة الاكيدة التي تكنها الجمهورية العراقية نحو الجزائر المناضلة بقيادة سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم في سبيل التحرر والتطور والتقدم وفي سبيل رفع شأن الامة العربية المجيدة والله ولي التوفيق.

وفي يوم ٦ تموز ١٩٦٠ ادلى ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية بالتصريح الآتي:-

" كنا ننتظر باهتمام بالغ صدور البيان الجزائري عن نتيجة اتصالات مبعوثي حكومة الجزائر للتمهيد للمفاوضات مع فرنسا كما كان ينتظره المخلصون من العرب وجميع المحبين للسلم والمؤمنين بحق الشعوب في الحرية والاستقلال والعاملين لانهاء العدوان على حقوق الشعب الجزائري المناضل.

ولم نشأ التعليق في حينه على الخطوة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول للمفاوضة اعتقاداً منا انه في هذه المرحلة الدقيقة يجب ان تبقى يد الجزائريين حرة في التدبير وإيماناً منا بحكمة حكومة الجزائر ووطنيتها الصادقة ومع ذلك فقد كان الاتصال بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والقادة الجزائريين مستمرا منذ اللحظة الاولى لغرض الاطلاع وتبادل الرأي وتدعيم الموقف الصائب الذي وقفته حكومة الجزائر من الدعوة المذكورة.

لا شك عندنا بعد الذي خبرناه خلال السنوات الاخيرة ان حكومة الجزائر كانت دوما على استعداد لايقاف الحرب والدخول في مفاوضات مع فرنسا على ان يؤلف التفاهم حول ايقاف اطلاق النار المرحلة التمهيديّة للدخول في مفاوضات تهدف

الى تحقيق الاهداف الوطنية لشعب الجزائر. لقد كان واضحا للجميع ان ايقاف اطلاق النار يجب ان يكون مرتبطا كل الارتباط بقبول فرنسا مقدما بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وان المفاوضات بعد ذلك لن تكون الا لوضع الاسس وتقرير الاساليب التي بموجبها يتحقق للجزائر استقلالها التام وسيادتها الكاملة. وكنا نقدر في كل مرة حكمة القادة الجزائريين في تقدير الموقف الدولي والتصرف حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية. اذ لم نغب عن بالهم قط الاهداف السياسية التي قامت من اجلها الثورة في الجزائر وهي حرية الجزائر واستقلالها التام ولم يتأخروا عن الاستجابة المخلصة الى قرارات الامم المتحدة بضرورة انتهاء الحرب بطريق المفاوضات ولم يتركوا فرصة تمر دون ان يثبتوا للرأي العام العالمي صدق عزمهم على التفاهم وزيف التصريحات والبيانات الفرنسية عن رغبة الحكومة الفرنسية في التفاهم لاجاد حل للقضية الجزائرية وفسح المجال للجزائريين بالتمتع بحق تقرير المصير.

وليس ادل على اخلاص رغبة الحكومة الجزائرية في المساهمة بايجاد حل للمشكلة الجزائرية من استجابتها للدعوة التي وردت في خطاب الجنرال ديغول في حيزران الماضي وارسال بعثة الى فرنسا للاتفاق على الاسس التي بموجبها يستطيع الوفد الجزائري الرسمي السفر الى فرنسا للمفاوضة الا ان الاتصالات الاولى التي قامت بها بعثة المفاوضات اظهرت جليا ان فرنسا تريد ان تجري المفاوضات حسب شروط نصمت من جانبها فقط وانها لن تفسح المجال للجانب الجزائري ان يناقشها او ان يكون له رأي فيها وهذا الموقف يدل بصراحة تامة على النيات الفرنسية الخفية التي لا تتفق وما صرح به الجنرال ديغول مرات عديدة لأن الشروط والامور التي طلب الجانب الفرنسي اجراء المحادثات الرئيسية بموجبها تؤلف في الواقع طلبا غير مباشر من قبل فرنسا باستسلام الجزائر دون قيد او شرط وهو ما لا يمكن ان تقبله باية حال من الاحوال القيادة الوطنية الحكيمة للثورة الجزائرية.

ان الموقف الفرنسي الذي اتضح بالاتصالات الاخيرة قد فضح بصورة لا تقبل الشك حقيقة نوايا الحكومة الفرنسية تلك النوايا التي تتلخص اولا في انها تهدف الى ايهام الرأي العام العالمي بان فرنسا ترغب في انتهاء الحرب الجزائرية وثانيا الى بطلان دعاواها بانها تعمل من اجل اعادة السلم في الجزائر واقامة العدل في علاقاتها معها وثالثا الى انها قد تخلت عن سياستها الاستعمارية في علاقاتها مع الشعوب غير المتمتعة بالاستقلال وفي فرض سيطرتها بالقوة المجردة.

ومع هذا فقد ابدى الشعب الجزائري البطل من الحزم والصلابة في مواصلة الكفاح وتحمل التضحيات ما اثبت للعالم وللفرنسيين خاصة انه لن يقبل البتة بشيء اقل من استقلال الجزائر استقلالا تاما. كما ابدى قاداته الاشبالوس من الحكمة والمرونة في معالجة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي ما يؤكد توفر حسن النية والصلابة في مقارعة الخصم دون ان يحدوا قيد شعرة عن الاهداف النبيلة التي يناضل من اجلها الشعب الجزائري باكملة.

اتنا اذ تكبر هذه الروح الوطنية العالية ونقدر للشعب الجزائري هذه التضحيات الجسيمة نؤكد مرة اخرى ان الشعب العراقي يقف السى جانب الشعب الجزائري الشقيق ويؤيده في المجالات الدولية وهو مستعد دوما ان يقدم ما استطاع من المعاونة السياسية والمادية حتى يتم لاختوانه الجزائريين النصر التام على القوى الفاشمة والمعتدية<sup>(١)</sup>.

وكان لمساعدات العراق الرسمية والشعبية اثر كبير في دعم ثورة الجزائر اذ كانت هذه المساعدات تحتل الصدارة من بين مساعدات الاقطار العربية الاخرى حيث دفع العراق في الرابع من مايس ١٩٦٠ مليون دينار الى السيد حامد روابحيه ممثل حكومة الجمهورية الجزائرية في بغداد ودفع مليون دينار آخر بعد ستة اشهر من هذا التاريخ وواصل مقاطعته لفرنسا اقتصاديا وسياسيا وقرر مجلس الوزراء يوم ١٣ اب ارسال اسلحة بقيمة (٤٣٦١٣) دينار الى جيش التحرير الجزائري<sup>(٢)</sup>. كما وجد المتدربون الجزائريون الترحاب والرعاية الكبيرة من لدن ابناء الشعب العراقي خصوصا في المناطق المعروفة باتجاهاتها القومية.

وبمناسبة اسبوع الجزائر الذي اقامه اتحاد الالباء العراقيين يوم ١٩ ايلول ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم...

هذا اليوم هو ذكرى تأسيس الجمهورية الجزائرية... وقبل مجيئي الى هذا المحل كنت قد استدعيت ممثل الحكومة الوطنية حكومة الجزائر في الجمهورية العراقية الخالدة وابلقته تحياتي وتهنئتي الى شعبهم وابلقته ان الجمهورية العراقية الخالدة وأهلها وشعبها والشعوب والدول العربية قاطبة معكم واتنسى اتكلم باسم العراق باننا سوف نبقي نساعدكم ونساندهم بالروح والاموال والسلاح والعناد

(١) الصحف الصادرة يوم ٧ تموز ١٩٦٠.

(٢) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٠٤.

وبالجهود المعنوية في وطننا وبالدعم الدولي في كل مكان حتى تتحرر بلادهم وحتى تصبح الجمهورية الجزائرية حرة مستقلة... وبمناسبة هذا الاسبوع اتني ادعو الشعب العراقي للمساهمة الجدية في العلم والفكر والمال خلال هذا الاسبوع وبعد هذا الاسبوع لنصرة وعون الجزائر.. فعليكم اخواني بفتح حملة من التبرعات الشعبية الى جانب التبرعات والواجب الذي تبنته الجمهورية العراقية الخالدة..<sup>(١)</sup>.

وادلى هاشم جواد وزير الخارجية ليلة سفره الى نيويورك يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠. لحضور مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة بحدث قال فيه : بأن الاستعمار التي ساندت الباطل واندفعت وراء فرنسا الجائرة الغاشمة والتي استطاعت اكثر من مرة ان تقف دون اتخاذ قرار عادل منبثق من صميم مبادئ الامم المتحدة السامية ستبوء بالفشل والخذلان وستتحقق لجماهير الجزائريين امانهم العادلة بعد جهادهم الطويل المليء باقسى التجارب والاهوال التي لا نعرف مثيلا لها في تاريخ البشرية<sup>(٢)</sup>.

وفي يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٦٠. سارت مسيرة جماهيرية كبرى في بغداد تأييدا للشعب الجزائري واستنكر فيها المتظاهرون جرائم فرنسا الوحشية في الجزائر واعلنوا عن سخطهم على تحالف قوى الاستعمار العالمي ضد الشعب الجزائري وفي نهاية المسيرة اتخذ المتظاهرون القرارات الاتية..

" نحن جماهير بغداد من مختلف الاتجاهات السياسية المجتمعين في ساحة وزارة الدفاع اثر مظاهرة الانتصار لكفاح الشعب الجزائري البطل نعلن بالاجماع ما يلي...

١- نستنكر بشدة المذابح البربرية التي دبرتها الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الفرنسيين الفاشست ضد الشعب الجزائري الشقيق في الجزائر ووهران والمدن الجزائرية الاخرى الذين اعلنوا ببطولة وحزم ارادتهم الموحدة في رفض مشروع ديفول الاستعماري. وفي تمسكهم بحق الجزائر في الاستقلال وتقرير المصير وفي التفافهم القوي حول جيش التحرير الجزائري وحكومة الجزائر المؤقتة.

٢- ندين بشدة الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ ست سنوات مدعومة بالاسناد الحربي والسياسي من جانب كتلة الحلف الاطلسي

(١) مياديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٢) ثورة ١٤ تموز في علمها الثالث ٤٤٣.

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما نشجب بحزم اعمال التنكيل والارهاب الوحشي ضد المدنيين الجزائريين الذين يتعرضون لاعمال الابادة واحكام الاعدام والسجون والمعتقلات واساليب التعذيب ونطالب بوقف هذه الاعمال على الفور والغاء الاحكام الجائرة وتحرير السجناء والمعتقلين.

٣- نساند بقوة مطلب حكومة الجزائر المؤقتة باجراء استفتاء في الجزائر تحت اشراف الامم المتحدة لكي يقف العالم على تمسك الشعب بمبدأ (الجزائر للجزائريين) وليتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه.

٤- نحیی موقف ممثلي مختلف الحكومات التي انتصرت لقضية الجزائر العادلة في الامم المتحدة ونشجب بشدة موقف الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٥- تدعو الحكومات العربية الى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا والى التضامن الفعال في اسناد ثورة التحرير الجزائرية ومعركة العرب جميعا ضد الاستعمار وذلك بتقديم المال والسلاح وتنظيم فرق المتطوعين في البلدان العربية كما ندعو الحكومة العراقية الى تامين حصّة فرنسا في نفط العراق ونعلن مساندتنا لها في كل خطوة تتخذها في سبيل تعزيز ومضاعفة مساعدتها للجزائر الشقيقة<sup>(١)</sup>.

وفي ١٩ كانون الاول ١٩٦٠ قرر مجلس الوزراء اهداء اسلحة الى جيش التحرير الجزائري بقيمة ٣٧٥٦٦ دينار.

### العلاقة بين الجمهورية العراقية وعمان

بعد ثورة ١٤ تموز واصل العراق تقديم المساعدات المادية والمعنوية للحركة الوطنية في عمان واخذت الاسلحة تتدفق عليها عبر العراق وجندت وزارة الارشاد وسائل الاعلام لصالح قضية عمان وتم فتح مكتب للامامة في بغداد وقدم العراق اسلحة واعدة وتجهيزات عدة.

وفي يوم ٢٢ نيسان استقبلت بغداد الامام غالب بن علي امام عمان وقائد ثورتها قادما من البصرة وكان في استقباله عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وكبار موظفي الدولة حيث حل ضيفا على الحكومة العراقية. وقد ادلى بتصريح لوكالة الانباء العراقية قال فيه:-

(١) جريدة الاستقلال ٢١ / ١٢ / ١٩٦٠.

" اني لاشعر ان مدى ما تقدمه الحكومة العربية العراقية الشقيقة لشقيقها شعب عمان المكافح عسكريا وماديا وسياسيا بحر ليس له جزر حتى يحقق الله النصر وانني لعلى يقين ان اخواتنا العراقيين والعرب عامة يساندون هذا الكفاح ويبذلون وسعهم حتى يتطهر هذا الجزء من الوطن العربي ". وقد اجرى الوفد مباحثات مع عبد الكريم قاسم وتم الاتفاق على مواصلة تقديم الدعم لقضية عمان، وفي الحفل الذي اقامه امام عمان تكريما لعبد الكريم قاسم يوم ٣٠ نيسان قال عبد الكريم قاسم....

" يسرني جدا ان يكون بيننا في هذا الحفل الامام غالب بن علي امام عمان وصحبه الكرام اتهم من المجاهدين الثائرين على الظلم والاستعمار وتعلمون ايها الاخوان والعالم يعلم ان ثورتنا ثورة ١٤ تموز ثورة تحررية... وان العراق قد اصبح كيانه راسخا قويا منيعا وهو في موقف المساعد لاختوته في الداخل والخارج ويساعد الشعوب التي تناضل في سبيل التحرر ومن هو اجدى بالمساعدة من شعب عمان ومن المجاهدين الاحرار؟ ان هؤلاء نعتز بثورتهم واتنا نعاهد الباري عز وجل بذلك حتى تتحرر عمان وحتى يتحرر كل جزء من العالم العربي"<sup>(١)</sup>.

وفي اليوم نفسه (٣٠ نيسان) اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:-

" تمشيا مع سياسة الجمهورية العراقية الخالدة في الدفاع عن حقوق الأمة العربية المجيدة في ارجاء الوطن العربي ومساعدة ابنائها على مواصلة الكفاح فسي سبيل التحرر والاستقلال الوطني قرر المجلس مساعدة المجاهدين في عمان وبكمية ملائمة من الاسلحة والعتاد والمهمات من وزارة الدفاع تساعدهم على استمرار الكفاح على ان تسلم الى ممثلهم على عدة دفعات كما قرر المجلس رصد مبلغ من الدنانير في الوقت الحاضر (بمعدل ربع مليون روبية) تدفع من قبل وزارة المالية باسم سيادة الامام غالب بن علي امام عمان او من يخوله او عن طريق سفارتنا في جدة مع اتخاذ التدابير لدعم موقفهم سياسيا في المجالات الدولية لنيل استقلالهم وبكل الوسائل الممكنة وفي ختام الزيارة يوم ٢ مايس ١٩٦٠. صدر البيان المشترك الاتي:

بدعوة من سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية قام سيادة غالب بن علي امام عمان بزيارة العراق من ٢١ نيسان إلى ٢ أيار

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠. ص ٢٠.

١٩٦٠ يرافقه سيادة لسيمان بن حمير أمير الجبل الاخضر وخمسة من الشخصيات العمانية.

وقد كانت زيارة الوفد العماني المجاهد للعراق برئاسة سيادة الامام غالب بن علي امام عمان فرصة ثمينة لاطلاعه على ما يجيش في صدور اخوتهم في العراق من مشاعر الاخوة الصادقة وروابط الاهداف الوطنية المشتركة وعلى ما يتحسس به الشعب العراقي الوفي من عطف وتأييد لكفاح الشعب العماني وجهاده من أجل حريته والدفاع عن حقوقه. كما أتاحت هذه الزيارة فرصة طيبة للاجتماع بسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم واطلاعه على تطورات القضية العمانية وما يقاسيه الشعب العماني منذ سنوات من مآسي ويلات الحرب بالاسلحة الحديثة الفتاكة وبالاساليب الحربية المدمرة الأمر الذي أدى إلى تقتيل الابرياء وتخريب المدن وترك الكثيرين من السكان لمساكنهم ومزارعهم واعمالهم وتشريد الآخرين داخل عمان وخارجها.

الا أن كل ذلك لم يطفئ من جذوة الروح الوطنية والكفاح، فما زال الشعب العماني يقاوم العدوان رغم المصاعب الكثيرة، ورغم تفوق العدو عليه تفوقاً كبيراً بالعدة والعدد، ذلك لايمانه الثابت باحقية قضيته وعدالتها ولشعوره العميق بأنها قضية الشعب العربي المتحرر، وكافة الشعوب الأخرى التي تناضل ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال الوطني.

وقد اتضح من تبادل الرأي بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وسيادة الامام غالب بن علي أن المرحلة التي بلغتها القضية العمانية توجب على الدول العربية في المحل الاول اتخاذ الخطوات الايجابية لمساعدة المجاهدين العمانيين مساعدة فعلية بكل الوسائل المادية والمعنوية والسياسية، والعمل على اظهار قضيتهم إلى مستوى القضايا التي تهدد السلم والأمن في الشرق الاوسط خاصة والعالم عامة والتي تناقض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقريرها مصيرها.

إن الجمهورية العراقية التي تحررت من كابوس الاستعمار وانطلقت في الاتجاه التحرري الديمقراطي الصحيح، تؤمن أقوى الايمان بأن لكافة الشعوب حقاً طبيعياً في أن تحيا حياة حرة كريمة، وأن تختار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها، وأن تعيش داخل حدودها ومع جيرانها عيشة أمن وسلام. لذلك تجد الحكومة العراقية بأن الحرب التي ما زالت بريطانيا تشنها ضد شعب عمان تناقض تماماً المبادئ الدولية التي تلتزم بها والاهداف السلمية والانسانية التي تسعى من أجل

تحقيقها، كما تجد في استمرار العدوان نقضاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وتدخلاً مفضوحاً في حق الشعب العماني في ممارسة حقوقه الوطنية. لهذا فهي تدعو إلى ضرورة وقف العدوان والاستجابة لمطالب العمانيين وفقاً للالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة على الدول في مجالات حفظ الأمن والسلم. والكف عن استعمال القوة في حل المنازعات بين الدول، والتقيّد بالمبادئ الواردة في ميثاق حقوق الإنسان.<sup>(١)</sup>

وفي ٢٢ حزيران قرر مجلس الوزراء اهداء اسلحة الى الثوار العمانيين قيمتها ٦٧٨٨٦ ديناراً. وقد اخذت الحكومة العراقية ترسل اسلحة الى ثوار عمان بالطائرات عن طريق المملكة العربية السعودية وفي سنة ١٩٦٠. نقلت اسلحة الى العمانيين بين ١٤ اب و ١٦ تشرين الثاني في ثمان عشرة وجبة.

كما وصل بغداد محمد بن عدي مبعوثاً شخصياً من الامام غالب بن علي الى رئيس الوزراء طالباً اعتبار سفر عيسى الحارثي الى الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في وسائل الاعلام العراقية لغرض المعالجة الطبية وفي الحقيقة فان السفر قد كان بدعوة من اللجنة السوفيتية للتضامن الافرو اسيوي وشاكرا للعراق الاسلحة التي ارسلها ووضح المبعوث العماني تطورات المفاوضات العمانية البريطانية في بيروت والتي توقفت في ١٢ تشرين الاول ١٩٦٠ لان الجانب البريطاني طلب العودة الى بلاده لاستشارة المسؤولين واپان بان نشاطات الثوار قد زادت بفضل الاسلحة العراقية وطلب المزيد منها، وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠. قرر مجلس الوزراء تخصيص ربع مليون روبية اخرى لامام عمان تودع في جدة باسم غالب بن علي من اجل الاستمرار في دعم الحركات الثورية في عمان والجزاء العربية الاخرى واستمر العراق في دفع المبلغ المذكور للعمانيين سنوياً على الرغم من ان امامة عمان كانت تعاني من الانقسام الداخلي بسبب رفض بعض قادتها التفاوض مع بريطانيا<sup>(٢)</sup>.

(١) الصحف المحلية ٣ آيار ١٩٦٠.

(٢) قحطان احمد سلمان السياسة الخارجية العراقية ص ٤١٣ - ٤١٤.



## اعفاء وزير المالية

بعد ان لمس كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي انفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة وابعاده للقوى السياسية الاخرى صار معارضا لحكم عبد الكريم قاسم ففي اثر استقالة الوزراء القوميين يوم ٧ شباط ١٩٥٩ دعا ممثلي حزبه في الوزارة (محمد حديد وهديب الحاج حمود) الى تقديم استقالتيهما مؤكدا انه مسالم تمثل الوزارة الجماعات السياسية التي كانت تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني عند قيام الثورة فالأفضل ان تؤلف من وزراء مستقلين، وعلى الرغم من التعديل الوزاري الذي اجراه عبد الكريم قاسم في اليوم نفسه والذي صارت بموجبه الوزارة مؤلفة من اغلبيّة ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي والتي وصفت باتها (وزارة الجادرجي وحزبه الوطني الديمقراطي) فقد ظل الجادرجي يعارضها داعيا ممثلي حزبه للاسحاب منها واثار في اجتماع خاص عقد يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩ ضم بالاضافة اليه كلا من محمد حديد وهديب الحاج حمود قائلا (عليكم ان تنتهزوا فرصة احكام الاعداد بالزعيم الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم)<sup>(١)</sup>.

وبدا في الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٠ ان الحزب بقيادة محمد حديد كان على وفاق تام مع الحكومة في الاجراءات التي تتخذها ضد القوى الاخرى وبخاصة الشيوعيين وطموحاتهم، وعندما اجيز الحزب الوطني الديمقراطي بعد صدور قانون الجمعيات سنة ١٩٦٠. بزعامة محمد حديد لان كامل الجادرجي كان قد اعتزل العمل السياسي اذذاك واجهت زعامة حديد تحديا باشتداد الخلاف على بقائه في الوزارة بعد اجازة الحزب الى الحد الذي دفع قادة الحزب وعلى رأسهم حسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر العزاوي وعواد علي النجم الى الاسحاب من عضوية الهيئة المؤسسة اذ عد هؤلاء بقاء محمد حديد في الوزارة دليلا انفصامه عن الحزب وتحوله عمليا الى جزء من النظام والى اداة بيد رئيس الوزراء واعلنوا في مذكرة جماعية في الرابع من نيسان ان ممثل الحزب في الوزارة لم يفتح الهيئة المؤسسة في أي شأن من الشؤون التي تتعلق بالحكم الى الدرجة التي اصبح الحزب يجهل حقيقة السياسة التي يسير عليها الحكم وحملت المذكرة محمد حديد مسؤولية ابعاد الجادرجي عن الحزب.

وبدلا من ان يستقيل حديد من الوزارة استقال من رئاسة الحزب ثم حذا حذوه آخرون، ولم يبق من اعضاء الهيئة المؤسسة الا خمسة اعضاء وهكذا اصبح

(١) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ٢٤٩ - ٢٥٠.

الحزب يعيش أزمة لم يشهد لها مثيلاً منذ تأسيسه واصبحت عودة كامل الجادرجي ضرورية لانتشال الحزب وعاد فعلاً اثر نداء وجهه اليه حسين جميل<sup>(١)</sup>.

ومع عودة الجادرجي الى الحزب عاد الخلاف في اهم مسألة لدى الحزب وهي ما اذا كان حكم عبد الكريم قاسم يستحق مساندة الحزب ام لا. فكان جواب محمد حديد: اجل انه يستحق اما جواب الجادرجي فانه لا يستحق<sup>(٢)</sup>. وكان محمد حديد وكتلته يؤيدون بقاءه في الوزارة لامكان تطبيق الكثير من منهاج الحزب بينما كانت الكتلة الثانية برئاسة الجادرجي تعارض ذلك الرأي وترى ان البقاء خارج الحكم وتأييد الحكومة في الاعمال التي يراها الحزب نافعة والمعارضة بخلاف ذلك<sup>(٣)</sup>.

وما ان قرر الجادرجي تأكيد زعامته حتى بدأت متاعب محمد حديد داخل الحزب تتزايد بسرعة ايضا فحاول التغلب عليها بحشد اكثرية الهيئة المؤسسة فقدم استقالته من الوزارة في ٢٣ نيسان ١٩٦٠. وعندما عقد مؤتمر الحزب يوم ٥ مايس وبدا واضحا ان الاغلبية ستؤيد كامل الجادرجي انسحب حديد من القائمة ليشكل بعد ايام حزبه الجديد الحزب الوطني التقدمي. وبات الانشقاق واضحا وتاماً في الثاني من حزيران عندما اصدر الحزب قرارا يقضي بطرد محمد حديد وثلاثة واربعين من أنصاره بعد ان نشرت الصحف انباء اعتزامهم تأسيس حزب خاص بهم.

وفيما يأتي نص استقالة محمد حديد...

سيادة رئيس الوزراء المحترم..

كنت قد لببت دعوتكم فجر يوم ١٤ تموز للاشتراك في الحكومة التي الفتوها عقب تلك الثورة المباركة التي كنتم قائدها وبطلها والتي حررت وطننا العزيز من كافة القيود التي كان يرزح فيها وقد حاولت منذ ذلك اليوم بكل ما لدي من قوة ان اقوم بالواجب الذي عهد لي واتي لفخور بهذا النزر اليسير من الخدمة التي كان لي شرف ادائها لجمهوريتنا الخالدة بتأييدكم المستمر ومساعدتكم الثمينة. غير انه بعد تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت عضوا فيه قبل الثورة المباركة واشتركت في تأسيسه مجددا بعدها اخذت تظهر بعض الخلافات بين قائده حول الموقف السياسي حتى تطورت الى اتقسام حاد في صفوفه مما يؤزم الوضع العام

(١) جريدة الاهالي ١ مايس ١٩٦٠.

(٢) رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في اوساطه (بغداد ١٩٦٠) ص ٥ - ٢١.

(٣) القيادة القومية - الثقافة والاعلام تقرير مديرية الامن العامة عن اسباب الخلاف الذي حدث في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي ١ اذار ١٩٦١. ملف الحزب الوطني الديمقراطي.

ولا يخدم المصلحة الوطنية سوى بعد ان طرح الخلاف على الرأي العام كما انه يسبب للحكومة ولي بعض الاحراج في الموقف لذلك وتغاديا لهذه الخلافات وحرصا على مصلحة جمهوريتنا الخالدة يؤسفني ان اعلمكم اني قد قررت الانسحاب من الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي معا بعد ان حصلت لدي القناعة بان هذه الخطوة خدمة للحياة الحزبية وللنظام الديمقراطي اللذين نحرص على نجاحهما في جمهوريتنا العزيزة..

واني ارجو التفضل بالموافقة على اعفائي من منصب وزارة المالية وأود ان اعبر لكم عن جزيل شكري لما لمسته دوما من لدن سيادتكم من التأييد والرعاية والتي اعتر بها واذا كنت مضطرا في هذه الظرف لترك احد ميادين جمهوريتنا فاني اؤكد لسيادتكم استعدادي لاداء أي واجب تقتضيه المصلحة العامة لاجل توطيد جمهوريتنا وازدهارها بقيادتكم.

وتفضلوا في الختام بقبول تقديرى العظيم مع مزيد الاحترام.

المخلص

محمد حديد (١)

٢٣ نيسان ١٩٦٠.

وفي الثالث من شهر ايار سنة ١٩٦٠. صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٦٢ بقبول اعفاء محمد حديد الآتي... "بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ولرغبة السيد محمد حديد باعفائه من منصب وزير المالية نظرا لظروفه الخاصة في الوقت الحاضر، رسمنا بما هو ات..

١ - يعفى السيد محمد حديد من منصب وزير المالية.

٢ - يقوم السيد هاشم جواد بمنصب وزير المالية بالوكالة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٩ المصادف

لليوم الثالث من شهر ايار سنة ١٩٦٠.

مجلس السيادة (٢)

رئيس الوزراء

(١) جريدة الزمان ٢٧ / ٤ / ١٩٦٠.

(٢) الوقائع العراقية ١٤ مايس ١٩٦٠.

وبقبول عبد الكريم قاسم اعفاء محمد حديد من منصب وزير المالية تكون حكومته قد خسرت احد عناصرها القديرة. اذ كان لحديد دور بارز في صدور الكثير من التشريعات المالية والاقتصادية بعد الثورة وبخاصة خروج العراق من المنطقة الاسترلينية وشؤون النفط لما كان يملكه من خبرة في شؤون المال والاقتصاد، كان رأيه نافذاً في مجلس الوزراء ويحترم عبد الكريم قاسم آراءه ويستمع اليه، وكان له دور كبير في اقناع عبد الكريم قاسم بالعمل على تحجيم دور الشيوعيين بعد مسيرة ايار ١٩٥٩ والحيلولة دون سيطرتهم على اجهزة الادارة، تميز باعتداله وهذونه ولم يكن موافقاً على ما كان يدور في المحكمة العليا الخاصة ولا الاحكام الصادرة او تنفيذها، نال احترام السفارة البريطانية وبخاصة السفير تريفلان الذي كان كثيراً ما يقابل حديد لمعرفة آرائه في التوجهات العامة وكان يرى ان هذه الآراء معتدلة وعقلانية.

ويبدو ان موافقة عبد الكريم قاسم على اعفاء حديد كانت اضطرارية اذا ما علمنا بأن الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه محمد حديد آنذاك هو الحزب الوحيد الذي كان يثق به عبد الكريم قاسم وان الحزب يرمي بكل ثقله الى جائب رئيس الوزراء طوال عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠. وان عودة الجادرجي للحزب وهذا ما كان يدعو اليه الكثير من قادة الحزب بعد اجازته فسي شباط ١٩٦٠، قد يؤدي الى تحول الحزب عن عبد الكريم قاسم بل والى معارضته لما عرف عن الجادرجي من مواقف صلبة ومعارضته لفردية عبد الكريم قاسم وقدرته على استقطاب القوى الوطنية ولذلك فان اعفاء محمد حديد جاء ضمن النعبة السياسية التي اتقنها عبد الكريم قاسم تجاه الاحزاب السياسية وهي شق هذه الاحزاب وادخال قادتها في صراع السيطرة على زعامة الحزب مثلما فعل مع الحزب الشيوعي العراقي والدليل على ذلك هو ان محمد حديد بادر بعد اعفائه الى تشكيل الحزب الوطني التقدمي الذي تضمن منهاجه مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي نفسها وان عبد الكريم قاسم ظل يعتمد على محمد حديد في كثير من الامور وبخاصة مفاوضات النفط التي كان يعتمد عليه فيها مع انه كان خارج المسؤولية.

## العلاقات بين العراق والصين الشعبية

تطورت العلاقات بين العراق وجمهورية الصين الشعبية بعد ثورة الرابع عشر من تموز في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما قرر العراق فتح سفارة لدى جمهورية الصين الشعبية وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٦٠. قدم عبد الحق فاضل اوراق اعتماده اول سفير فوق العادة ووزير مفوض للجمهورية العراقية في الصين الشعبية والقى السفير خطابا اشاد فيه بكون كل من العراق والصين مركزين للثقافة والحضارة في العالم القديم وهما الان يجددان روابطهما بطريقة اكثر فائدة في ميادين خدمة السلام، والتعاون في تقرير مصالح البلدين في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية واشاد بالانتصارات التي احرزها الشعب الصيني تحت قيادة ابنائه المخلصين، واشاد بالمواقف الطيبة التي اتخذتها الصين الشعبية نحو الجمهورية العراقية.

وفي رد لها على خطاب السفير قالت سونغ تشينغ لينغ نائبة رئيس الجمهورية "ان الصين والعراق كلاهما بلد، له حضارة قديمة وقد نشأت بين شعبينا صداقة تقليدية منذ قديم الزمان ولكنها تعرقلت في القرن الماضي بسبب جهود المستعمرين.. ان شعبينا بشاركان في الرغبة في مناهضة الاستعمار وقد قدمت الصين الشعبية وستقدم الدعم والتأييد الثابت للشعب العراقي من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني<sup>(١)</sup>.

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٣٠ نيسان وافق مجلس الوزراء على قيام وزير التجارة ابتداء من الاسبوع الاول من مايس ١٩٦٠ مع الوفد المدونة اسماؤهم ادناه بزيارة الصين الشعبية وعقد اتفاقية تجارية بين العراق والصين وفق الاسس والمداولات المتفق عليها وذلك تلبية للدعوة الموجهة من الصين الشعبية مع تخويل وزير التجارة بالتوقيع نيابة عن الجمهورية العراقية:-

- ١- سيادة وزير التجارة عبد اللطيف الشواف.
- ٢- السيد مظفر حسين جميل من البنك المركزي أو أحد موظفيه.
- ٣- السيد فاضل الجليبي مدير العلاقات التجارية.
- ٤- السيد محمد العطار من وزارة التجارة.
- ٥- ويشترك فيه سفيرنا في بكين مع الوفد المفاوض لعقد الاتفاقية.

(١) اتحاد الشعب ٢٩ / ٤ / ١٩٦٠.

وفي يوم ١٢ مايس غادر عبد اللطيف الشواف وزير التجارة على رأس وفد تجاري الى الصين الشعبية من اجل عقد اتفاقية تجارية بين البلدين وقد مر الوفد في براغ وفي موسكو حيث تم بحث العلاقات التجارية مع هذين البلدين وبيع كميات من التمور العراقية وقد وصل الوفد بكين يوم ١٩ من مايس حيث تم في بكين توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية يوم ٢٥ ايار ١٩٦٠. وجاء في الاتفاقية ان حكومتي البلدين رغبة منهما في تقرير الصداقة وتنمية العلاقات التجارية على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والموازنة بين اقيام الصادرات والاستيرادات فقد اتفقتا على ان يمنح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية وجميع الرسوم والضرائب الاخرى التي تقرر على الاستيراد او التصدير او مرور السلع بطريق الترانزيت والتدابير الكمركية والاجراءات الاخرى وان يجري التبادل التجاري بينهما وفقا لمبدأ الموازنة بالبضائع المبينة بالجداول الملحقه بالاتفاقية وقد تضمن الجدول رقم (١) قائمة بالسلع المعدة للتصدير من جمهورية الصين الشعبية الى الجمهورية العراقية. وتضمن الجدول رقم (٢) قائمة بالسلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى جمهورية الصين الشعبية وقد قدم وزير التجارة الصيني بي شي شاتغ الذي وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة الصين الشعبية الكتاب الآتي الى وزير التجارة العراقي عبد اللطيف الشواف.

"لي الشرف ان اشير الى ما اتفقنا عليه من انه لا يحق للمشتريين من أي من بلدينا ان يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الاخر الى بلد ثالث ما لم يقترن اجراء مثل هذه الصفقات بالموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة من البلدين".

وفي اليوم نفسه (٢٥ مايس) أكد عبد اللطيف الشواف ما ورد في الكتاب المذكور وقال لي الشرف ان اؤيد موافقة حكومتي على محتويات الكتاب المذكور "كما ابلغ وزير التجارة الصيني نظيرة العراقي في اليوم نفسه موافقة حكومته على شراء ٦٥ الف طن متري من التمور العراقية خلال فترة نفاذ الاتفاقية التجارية بشرط ان تكون الاسعار والمواصفات والشروط الاخرى مناسبة، وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على الاتفاقية والكتب الملحقه بها بموجب القاتلون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠. يوم ٩ اب ١٩٦٠.

وكان الوفد قد وقع مع الحكومة الصينية يوم ٢٥ مايس في بكين اتفاقية للمدفوعات بين البلدين وذلك لتسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بينهما، وذلك بفتح بنك الصين الشعبية حسابا بالدينار العراقي باسم البنك المركزي العراقي وبفتح البنك المركزي العراقي حسابا بالدينار العراقي باسم بنك الصين لتسديد كافة الحسابات، وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون الاتفاق رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠. يوم ٩ اب ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

وفي يوم (٢٠) حزيران ١٩٦٠. عاد الوفد العراقي من زيارة للصين والاتحاد السوفيتي وجيكوسلوفاكيا واعلن انه تم الاتفاق مع الصين الشعبية وجيكوسلوفاكيا على شراء كميات كبيرة من التمور العراقية.

### العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة

ازدادت العلاقات بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة توتوا بعد اعدام الضباط القوميين (الطبقلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما) وبعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبد الكريم قاسم في تشرين الاول ١٩٥٩. وقد لاحت الفرصة لعبد الناصر في المصالحة مع عبد الكريم قاسم عندما اتخذ عبد الكريم قاسم موقفا حازما من الحزب الشيوعي واحالة مرتكبي حوادث الموصل وكركوك الى المحاكم وسمح للصحف غير الشيوعية بمهاجمة الشيوعيين ونشر محاضر المحاكمات وقد اجرى عبد الناصر محاولة في اوائل نيسان ١٩٦٠ عندما سافر الى الهند لتوسيط جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وقد كشف عن ذلك رئيس البرلمان الهندي الذي اعرب عن امله في ان تكون زيارة عبد الناصر القادمة للهند وهو رئيس جميع البلدان العربية ". وقد اثار هذا التصريح عبدالكريم قاسم وأغضبه. وان الامال سرعان ما خابت اذ ان أحد الضباط الطيارين العراقيين وهو عبود سالم فرّ من العراق بطائرته الى الاقليم الشمالي (سوريا). وفي ٥ نيسان ١٩٦٠ أي بعد يومين من لجوء الملازم الطيار عبود سالم الى الاقليم الشمالي اذاعت مديرية الاتباء في دمشق بيتا عن لسان الطيار الهارب جاء فيه ما ملخصه: ان الملازم الطيار عبود سالم قائد الطائرة العسكرية من طراز هوكر هاتنر ومن السرب الخامس قد فر بطائرته هربا من الضغط الشيوعي الذي يتعرض له

(١) الوقائع العراقية ١٦ و ٢٠ اب ١٩٦٠.

الطيارون في العراق وهربا من الدسائس ضدهم وقال في تصريحه ان الشيوعية تحاول ان تضم اليها كل ضابط في الطيران العراقي للاستعانة بهم على تنفيذ مآربها وقال عبود: ان محاولات استمالة الطيارين تجري على نطاق واسع بوختلف الوسائل، وان الطيار يصير على الاحتفاظ بعروبته ويصر على البقاء في منأى عن الشيوعية يتعرض الى الاهانة والتعذيب ويزج به في السجن بين عشية وضحاها. وقال عبود سالم: ان قائد القوة الجوية العقيد جلال الاوقاتى قد بذل جهداً كبيراً لكى يقتضى الى الانتساب الى الحزب الشيوعي وقال: وقد دعاني الى كتابة اعترافات ملفقة ضد بعض زملائه الطيارين، كما طلب منه ان يسجل في تقرير خاص وجود مؤامرة ضد سلامة الدولة يدبرها الضباط القوميون لاعتقالهم او ارغامهم تحت وطأة التهديد على الانتساب الى الحزب الشيوعي، ووعد بالمال والترفيه لو وقعت هذه الاعترافات، ولكنه فضل ان ينجو بنفسه وينقذ عددا كبيرا من زملائه الذين طلب الشهادة ضدهم وقال ان طائرته خالية من الاسلحة لان الطيارين الشيوعيين وحدهم هم الذين يتولون قيادة الطائرات المسلحة. أما الضباط القوميون فلا توضع تحت تصرفهم طائرات مسلحة". فاحتدم الخلاف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة مما ادى الى تواصل الحملات الصحفية وقد منحت سلطات العربية المتحدة حق اللجوء السياسي للضباط الهارب وشنّت وسائل الاعلام العراقية والعربية المتحدة هجوما عنيفا متبادلا واخذ عبد الكريم قاسم يسفه فكرة من يدعو الى التصالح مع العربية المتحدة التي تفسد الضباط وتشجعهم على الهروب وانه لولا اتفاق سابق مع هذا الطيار لما تمكن من الهروب.

ذهب عبود سالم الى القاهرة ومنح جواز سفر مستعاراً واخذ يتنقل بين بيروت ودمشق والقاهرة ونشط باتصالاته بالمقيمين السياسيين العراقيين بالجمهورية العربية المتحدة ولكنه سرعان ما غير موقعه ولجأ الى عمان وظهر في مؤتمر صحفي يوم ٤ تموز ١٩٦٠ وقد جلس بجانبه وصفي التل (احد رؤساء الوزراء الاردنيين) واكد عبود بقوة ان الجمهورية العربية المتحدة كانت تنوي قلب حكومة عبد الكريم قاسم وازالته ليحل محله الزعيم الركن ناجي طالب والحق العراق بالعربية المتحدة وانه عقد اجتماعا في بيروت ضمه والزعيم الركن ناجي طالب وفؤاد الركابي (اخرين لم يذكرهم بالاسماء) وبحثوا فيه تنفيذ هذا المخطط في يوم ١٤ تموز الذكرى الثانية للثورة وان هذا الانقلاب سيقوم به الضباط الذين اطلقوا



على انفسهم الاحرار (ولكنه لم ذكر في مؤامره الصحفي هذا اياً من هؤلاء الضباط) وقال عبود سالم ان في حقيقتي معلومات سرية هامة اذا افشيتها فان احلام عبد الناصر في العراق ستنهار لان الرئيس عبد الناصر كان يعد بمساعدة الضباط الاحرار (العراقيين) انقلاباً في العراق تتبعه انقلابات اخرى في الاردن والكويت والمملكة العربية السعودية، و اضاف ان لديه أدلة واضحة على هذا العزم بما فيها اسماء الضباط وتفاصيل اشتراك ج.ع.م في هذه الانقلابات ولكنه لم يفصل.. الخ، واثني في مرمره هذا على قائد القوة الجوية العراقية العقيد الطيار جلال الاوقاتي وقال انه مخلص وجماعته للزعيم عبدالكريم وللجمهورية العراقية (وهذا التصريح يخالف تصريحه الاول عندما التجأ الى الاقليم الشمالي وهاجم قائد القوة الجوية العراقية الاوقاتي) ولم يكتف بهذا بل قال ان هناك جماعات تحاول ابعاد المخلصين عن الزعيم قاسم مثل قائد القوة الجوية وغيره من المخلصين.. واكد عبود سالم في مؤتمره انه كان من المقرر تعيين ناجي طالب بدل قاسم اذا نجحت المؤامرة تمهيدا لاحاق العراق بالعربية المتحدة، وقد كذب كل من ناجي طالب وفؤاد الركابي، ذلك واذاع الزعيم الركن ناجي طالب بيانا ينفي فيه رواية الطيار بياته هذا ما يلي:-

اطلعت على البيان الذي أدلى به في مرمر صحفي في عمان طيار عراقي لجأ اليها أمس وتحدث عن دور هام قام به، فكشف النقاب عن مؤامرة انقلاب، ضد اللواء عبدالكريم قاسم تنفذ يوم ١٤ تموز الجاري وتهدف من بين ما تهدف الى التخلص منه وتعييني مكانه.. الخ، تنويراً للرأي العام وبقدر ما يتعلق الامر بي، فأثني انفي نفياً قاطعياً ان اكون قد التقيت بالطيار الموما اليه في أي مكان في لبنان او خارج لبنان كما انني لم أره في حياتي ابداً والارجح انه لم يرن ايضا وارى لما توهم انه التقى بي كما انني انفي نفياً باتاً ان اكون قد استلمت من او من غيره الرسالة الشفهية من الضباط الاحرار التي تدعو لقلب نظام الحكم والتي اشار اليها في المؤتمر او الرسالة التحريرية التي يظهر انه اخذها معه الى عمان، ولا ادري لماذا لم يسلمني اياها؟ ما دام يدعي انني التقيت بهم ويظهر انهم كانوا كثيرين مادامت الرسالة على تلك الدرجة من الخطورة، بحيث ان التعليمات الصادرة اليه اوجبت الا يطلع عليها احد غيري.

أنني انفي نفياً باتاً وقاطعاً ان تكون لي أية صلة او ارتباط بمصدر الرسالتين المزعومتين اياً كان هذا المصدر، ولا بأية منظمة او تشكيل عسكري او مدني، ولا

بأي حزب، سواء أكان ذلك في العراق ام في خارجه، لقد جئت الى لبنان للالتقاء بعائلتي واولادي بمناسبة العطلة الصيفية، وليس لأي قصد آخر، ولم أصل هذا البلد متخفياً او متنكراً، فقد زرت السفير العراقي في مكتبه زيارة مجاملة يوم ١٣ حزيران الماضي، وهو اليوم التالي لوصولي بيروت. اود ان اوضح للرأي العام اتني لو اردت الالتقاء بالرئيس جمال عبدالناصر (وغيره من الشخصيات) لأي شأن لالتقيت بهم مباشرة لا بواسطة ملازم طيار لا اعرفه ولم أره في حياتي ولأمر خطير كالذي يدعيه، وبالطريقة التي اشار اليها في بيانه، وتفضلوا بقبول الاحترام.

الزعيم الركن المتقاعد

ناجي طالب

واذاع فؤاد الركابي اللاجئ السياسي بالعربية المتحدة والذي كان في زيارة الى لبنان البيان الآتي:-

تقلت محطة اذاعة عمان في الرابع من تموز الجاري مؤتمرا صحفيا للطيار العاقي عبود اسلم جاء فيه ان اجتماعا عقد في لبنان ضممني والزعيم الركن ناجي طالب والطيار المذكور واشخاصا اخرين لبحث تغيير الوضع القائم في العراق. اتني انفي نفيا قاطعاً حدوث هذا الاجتماع او أي اجتماع من قبلي لبحث أي موضوع مع الزعيم الركن ناجي طالب والطيار المذكور سواء كان في لبنان ام في بلد آخر وان هذا الخبر لا ساس له من الصحة اطلاقاً. وقد نفت وسائل الاعلام في العربية المتحدة ما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده عبود سالم وقالت ان اجهزة المخابرات المصرية كانت تراقبه منذ لجوئه الى الاقليم لشمالى وطلبه تزويده بجواز سفر مستعار حيث اخذ يتردد على بيروت ويتصل بالسياسيين العراقيين من العهد الملكي وخصت بالذكر اللواء الركن عباس علي غالب (احد قادة الفرق ومدير شرطة عام سابق) وإن هؤلاء السياسيين الملكيين كانوا يهينون مؤامرة ترجع عقارب الساعة الى الوراء. ونفت وسائل اعلام العربية المتحدة باصرار ما جاء على لسان الضابط الطيار العراقي جملة وتفصيلاً. وعندما سمع اللواء الركن عباس علي غالب بنفي العربية المتحدة لما جاء في اقوال عبود سالم وانها تنسب اليه الاشتراك بمؤامرة تطيح بالنظام العراقي بادر الى كتابة بيان يكذب فيه ما نسب اليه في وسائل اعلام

البيان<sup>(١)</sup>. وقد أدت هذه الحادثة الى استمرار التباعد بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة.

وعلى الرغم من استمرار تبادل الحملات الاعلامية والاتهامات بين الجمهوريتين ومواصلة كل من رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والمدعي العام العسكري توجيه الاتهامات والصاق الالقاب السيئة بعبد الناصر واتهامه بالتعاون مع الاستعمار والصهيونية العالمية وقمع حرية الشعب السوري فقد لاحت فرصة مصالحة اخرى وفي الشهر نفسه أي نيسان ١٩٦٠ عندما وقعت حادثة الباخرة العربية (كليوباترا) في ١٣ نيسان عندما رفض عمال الشحن والتفريغ في ميناء نيويورك تفريغ حمولة الباخرة العربية بتأثير من الاوساط الصهيونية التي ارادت ان تكسر طوق المقاطعة العربية لاسرائيل. وفي مقابل هذا الاجراء اعلن عمال الجمهورية العربية المتحدة مقاطعتهم للبواخر الامريكية وسرعان ما اعلن العمال العرب تضامنهم وتأييدهم للجمهورية العربية المتحدة ومقاطعتهم البواخر الامريكية التي تصل الموانئ العربية. واصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا يوم ٢٤ نيسان اشارت فيه الى ان الحادث ((هو مؤامرة صهيونية ضد الشعب العربي وانها حلقة من سلسلة طويلة من المؤامرات العدوانية التي تحوكمها وتقوم بتنظيمها اسرائيل في ارجاء كثيرة من العالم ومن واجب الدول العربية الوقوف صفا واحدا في رد هذا الاعتداء<sup>(٢)</sup>). واعلن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق شجبه لمقاطعة تفريغ الباخرة كليوباترا واستعداده للوقوف مع عمال ونقابات البلدان العربية وفي ٣٠ نيسان بدأت المقاطعة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج تدخل طورها الفعال ضد السفن الامريكية فاضطرت وزارة الخارجية الامريكية الى التدخل لانهاء مقاطعة الباخرة كليوباترا وتم الغاء المقاطعة في السادس من ايار ١٩٦٠ في حين استمرت المقاطعة العربية حتى ٨ ايار<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك فقد تواصلت الحملات الاعلامية بين الجانبين. وفي ذلك قالت صحيفة صوت العمال الاشتراكيين الصادرة في اواخر حزيران ١٩٦٠ تحت اشراف التنظيم العمالي لحزب البعث.

(١) موسوعة ١٤ تموز ١٩٦٠-٣٣٠.

(٢) الثورة ٢٥ نيسان ١٩٦٠.

(٣) اتحاد الشعب ١٠ ايار ١٩٦٠.

وبالرغم من ان عدم تفريغ شحنة سفينة في ميناء امريكي لم يكن امرا على جانب كبير من الخطورة وان قضية تحطيم مقاطعة الامريكيين للسفينة لم تكن معركة ضخمة من معارك امتنا العربية في مرحلتها الراهنة كمعركة الحرية والاستقلال في الجزائر وعمان والجنوب العربي ومعركة اعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي في الوطن السليب فلسطين فان الرد العربي على هذه المحاولة كان يجب ان يكون قويا فالقضية لم تكن قضية باخرة تفرغ شحنتها او لا تفرغ واتما كانت قضية العزم على كيل الصاع صاعين للمستعمرين...

وعلى الرغم من ان قضية الباخرة كليوباترا قد تبنتها بعض الحكومات العربية واتسعت الى قضية عامة شاركت فيها جميع المؤسسات والمنظمات الشعبية في الوطن العربي الا ان انجاح المعركة بشكل رافع كان مهمة العمال العرب بالدرجة الاولى... وهنا في العراق استطاع العمال الشجعان ان يجبروا الاتحاد العام لنقابات العمال الغارق في انتهازيته واخلاصه في خدمة السادة المتنعين وراء الحدود البعيدة والمنهمك في اضعاف الوعي العربي ليتسنى له تثبيت اركانه المهزوزة على الوقوف الى جانب الجماهير العمالية في الوطن العربي لانجاح مقاطعة السفن الامريكية<sup>(١)</sup>.

وقد استخدم عبد الكريم قاسم في حملات الاعلام والتهم المتبادلة بين الجانبين قضيتي فلسطين وسوريا لمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة سواء اكان ذلك من خلال رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والمدعي العام ام بشكل مباشر متهما العربية المتحدة بمحاولة سرقة ارض فلسطين ففي يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠ قال:

ان اولئك السراق قد سرقوا ارض فلسطين فهذا السارق والمعتدي واللص الكبير (اسرائيل) قد سرق قلب فلسطين وقد سرق السراق الآخرون اطرافها... اتنا يجب ان نؤمن بالواقع فان كنا معتدين فلنعرّف بعدواننا ونستغفر ذنوبنا ونصحح خطأنا وزللنا بحق اولئك المشردين من اهل فلسطين".

وبعد خمسة ايام أي ٧ كانون الثاني قال:

ان دعاة الباطل واهل الكذب ودعاة التفرقة خارج حدودنا ومن يسير في ركبهم من وكلائهم يدعون بالتضامن زورا وبهتانا اتنا ندعو الى التضامن تضامن

(١) نضال البعث ٧/ ٧٨.

الدول العربية جميعا ورص الصف العربي موحدًا... ان الصف العربي يعمل على توطيده العراق فهو موطن الشهامة والنبل اما أولئك فهم موطن العمل على التفرقة وعلى اشاعة الفوضى والفساد ". ثم قال:

" لقد طلبت من اخواني الدول العربية وطلبت من كل فرد مخلص وطلبت من اهل فلسطين ان يعملوا على انبثاق جمهوريتهم الجمهورية الفلسطينية الخالدة قبل ان يمر الزمن وقبل ان يطفو الماء على هذه الرقعة ان مرور الزمن ليس بصالحنا ايها الاخوان ليس بصالح الامة العربية يجب علينا ان نعمل متكاتفين لمساعدة اخواننا شعب فلسطين... الذي اعتدى عليه المعتدي الكبير والسارق اللص اسرائيل فسرقت القلب واعتدى عليه ابناء عمومته فسرقت اطراف فلسطين وقطعوها اوصالا ". و اشار الى مذكرة اللجنة العربية العليا لفلسطين التي تطالب الدول العربية بالمساعدة والعمل على احياء كيان فلسطين ووزعت على الدول العربية جميعا وقال انه سوف ينشر هذه المذكرة، المؤرخة يوم التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٩.

وفيما يأتي نص المذكرة

" الهيئة العربية العليا لفلسطين

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية للجمهورية العراقية الاحرم/ بغداد  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. اما بعد فان قضية فلسطين تجناز في هذه الايام ظروفا عصبية حين يستमित الاعداء في محاولتهم لتصفيتها والتصفية على اثار شعبها، كما يبدو ذلك من المؤامرات التي لا يزالون يحوكون خيوطها ضد العرب، وينتهزون الفرص لتحقيق اهدافها، سواء في الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة او في المؤتمرات الدولية القادمة ومنها مؤتمر الاقطاب الذي تصر بريطانيا على ادراج مشاكل الشرق الاوسط في جدول اعماله. كما ان التصريحات التي ادلى بها مؤخرا وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ودعا العرب فيها للتفاوض مع اليهود وتصفية حالة التوتر الناجمة عن قضية فلسطين، والبيانات التي تذاع بين حين واخر عن نضوب معين المساعدات المالية لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين الدولية، والمعاملة السيئة الوحشية التي يتعرض لها العرب في فلسطين المحتلة، وتصريحات بن غوريون الاخيرة في المعركة الانتخابية اليهودية بوجوب

(١) مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٩٦٠، ص ٩-١٥.

ضم ضفتي نهر الاردن للدولة اليهودية، وغيرها من التصريحات، يوفر للعرب براهين جديدة على الخطط الاستعمارية الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية. ولذلك فان مصلحة العرب العليا تحتم عليهم التيقظ لما يرسمه الاستعماريون من خطط والمبادرة الى معالجة قضية فلسطين بما تستحقه من عناية واهتمام، وما يستدعيه حلها من عزم واستعداد. فقضية فلسطين ليست كسائر القضايا العربية الاقليمية بل تختلف عنها في طبيعتها وجوهرها. فكل قضية من قضايا العرب الخاصة مدار نضال بين رغبة الاستعمار في الابقاء على سيطرته عليها وبين رغبة العرب في تحقيق حريتهم واستقلال بلادهم، وقد كانت هذه الصفة هي التي اتسمت بها جميع القضايا العربية في المشرق والمغرب في حين ان لقضية فلسطين عدة نواح وخصوم، وتتصل بمسائل عقائدية وروحية وقومية وعسكرية واقتصادية، وتشتمل جبهة خصومها على اليهودية العالمية والدول الاستعمارية الكبرى. وهي قوى عظيمة ترمي الى تقويض الكيان العربي في فلسطين، واتشاء الدولة الكبرى كما تهدف الى تصديق حركة القومية العربية وتحقيق سياسة التوسع اليهودية للسيطرة على البلاد العربية قاطبة.

والدفاع عن فلسطين اما هو دفاع عن الامة العربية بأسرها. فالصراع الذي يدور حول فلسطين لا يقتصر عليها وحدها، بل يستهدف سائر الاقطار العربية، ويرمي الى الاستيلاء على ديارهم، قطرا بعد قطر لضم التي تقع منها بين (النيل والفرات) الى الدولة اليهودية وهذا الصراع في حقيقته وواقعه، اما هو صراع بقاء او فناء وحياة او موت، بين قوميتين وعنصرين مختصمين وعقيدتين متناحرتين. ولا ينتهي هذا الصراع الخطير بين العرب واليهود الا بانهيار احد الفريقين. فهذه المنطقة من الشرق الاوسط لا تتسع الا الى قومية واحدة، اما عربية واما يهودية. وكل من يعرف ما انطوت عليه قلوب اليهود وانتصارهم من تعصب وحقد واثابة ونوايا سيئة يقدر هذه الحقيقة. ومن ظن غير ذلك فقد جاتبه الصواب. ان هذا الصراع الخطير الذي يتناول في دوره الاول مصير فلسطين والذي يبذل فيه اليهود ومن ورائهم الاستعمار أقصى الجهود، بتصميم واستماتة، لا يضمن فيه الفوز للعرب سوى عزم وتصميم اشد وحشد جميع قوى الامة العربية ومصادر ثروتها. ولا يجدينا في هذا الصراع أي تساهل او تسامح مع الصهيونية او الاستعمار. ففي كل تساهل ربح لليهود وخسارة للعرب. وتنازل عن مطلب من مطالب العرب القومية. دون ان

يكون لهم من ورائه أي جدوى ولم تكن المواقف الصلبة التي وقفها عرب فلسطين من السياسة الاستعمارية الصهيونية خلال الأربعين عاما المنصرمة، الا بدافع ادراكهم لحقيقة اهدافها. واعتقادهم بانهم انما يدافعون عن فلسطين وسائر الاقطار العربية، وليس احب على قلوب العرب لا سيما الفلسطينيين الذين اضناهم التشرد والهوان من الوصول الى حل لقضية فلسطين على ان يكون حلا عادلا معقولا بضمن حقوقهم ويؤمن كبتهم ويتفق مع حق تقرير المصير وميثاق الامم المتحدة ووثيقة حقوق الانسان ولقد ابدى العرب في مناسبات كثيرة استعدادا صادقا لحل قضية فلسطين حلا عادلا، وظهروا كثيرا من المرونة السياسية والتسامح، لتحقيق هذا الهدف، على ان ذلك كله لم يجدهم نفعا حيث استمر الاستعماريون يمعنون في مؤامراتهم ويتمادون في مطامعهم. ومن الامثلة الكثيرة على ذلك، ان عرب فلسطين ابدوا استعدادا للتعاون مع الحكومة البريطانية على اساس كتابها الابيض لعام ١٩٣٠. على الرغم من انه لم يحقق جميع المطالبات العربية ولكن اليهود عارضوا ذلك الكتاب فلم تلبث الحكومة البريطانية ان عدلت عنه وتابعت السير على سياستها الاستعمارية الغاشمة.

وفي عام ١٩٣٥ حاول العرب التماهل مرة اخرى عندما قبلوا، من حيث المبدأ، المشروع البريطاني لتشكيل مجلس تشريعي لفلسطين ولكن الحكومة البريطانية رجعت عنه نزولا عند رغبة اليهود.

وعلى اثر فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩ وضعت الحكومة البريطانية سياسة جديدة لفلسطين واصدرت كتابها الابيض لعام ١٩٣٩. ولما اعلنته اقسمت بشرف الامبراطورية على تنفيذه، وتعهدت رسميا امام مجلس العموم بانها ستلتزم سياسة الكتاب الابيض حتى النهاية وانها ستطبق نصوصه بقطع النظر عن رفض العرب او اليهود له. وعلى الرغم مما ساد تلك السياسة من غموض وما انطوى عليه ذلك الكتاب الابيض من تحفظات لمصلحة الاستعمار واليهود واستمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين لخمس اعوام من تاريخ صدوره، فقد قبلته الدول العربية وطالب معظم عرب فلسطين انفسهم بتنفيذه. وفي عام ١٩٤١ تعهدت الحكومة البريطانية رسميا للعرب بتنفيذ سياسة الكتاب الابيض وحصلت على موافقة خطية من بعض زعمائهم. ومن ذلك كله، ونظرا لان اليهود لم يقبلوا بذلك الكتاب، فان الحكومة البريطانية نكست على اعقابها ولم تنفذ أي نص

من نصوصه. ولما حل الموعد المضروب فيه لوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين سمحت الحكومة البريطانية بهجرة يهودية جديدة اليها.

وعندما انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٩٤٦ - ١٩٤٧، قدمت الدول العربية ما عرف (بالمشروع العربي) للمؤتمر لحل قضية فلسطين على اساسه. وعلى الرغم مما انتطوى عليه ذلك المشروع من تساهل وسخاء فان الحكومة البريطانية رفضته، وقررت رفع قضية فلسطين الى الامم المتحدة بغية استصدار قرار منها لمصلحة الصهيونية والاستعمار. ولما انعقدت الجمعية العامة في خريف ١٩٤٧ لبحث قضية فلسطين، ونشطت الدول الاستعمارية في الترويج لمشروع التقسيم، اقترح بعض الوفود العربية جعل فلسطين دولة فدرالية عربية-يهودية. ولكن ذلك التساهل العظيم لم ينفع في تغيير الاتجاه الاستعماري. فاصدرت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قراراتها المعروفة بتقسيم فلسطين. وتدويل منطقة القدس. فرفضتها الدول العربية ثم عاد بعضها يطالب بتنفيذ تلك القرارات دون جدوى. وفي ايار (مايو) ١٩٤٩ وقع مندوبو الدول العربية التي اشتركت في مباحثات مع لجنة التوفيق الدولية (بروتوكول) لوزان بسويسرا، الذي بني على اساس مقررات التقسيم والتدويل وتنفيذها كما وقعه مندوبو اليهود ولجنة التوفيق. فكانت النتيجة ان اليهود استطاعوا الانضمام الى الامم المتحدة بعد مخادعتهم للعالم بتوقيعهم لبروتوكول لوزان. ثم نقضوه وراحوا يضمنون الى دولتهم اراضي عربية جديدة ويوالون جرائمهم العدوانية على العرب دون ان يجدوا من الامم المتحدة والدول الاستعمارية المسيطرة عليها رادعا. واعقبوا ذلك بضم الجزء الاكبر من منطقة القدس الى دولتهم، وجعل القدس عاصمة لها. فاعترفت بذلك دول كثيرة من اعضاء الامم المتحدة وذلك رغم مغاييرته لقرار التدويل.

وعلى الرغم من ذلك كله واصل بعض الدول العربية سياسة التسامح واللين والمطالبة بتنفيذ قرارات التقسيم (التي جعلها اثرا بعد عين) سواء في دورات الجمعية العامة ومجلس الامن ام في مقررات مؤتمر باتندونك وغيره.

ان ما سبق ايراده من الحقائق والوقائع يقطع بصورة جلية عدم جدوى سياسة اللين والتسامح مع الاعداء، ذلك لان لهم سياسة مرسومة وخطة مبيتة لا يمكن حملهم على العدول عنها سوى التصميم والجد من جانب العرب وعدم تفريطهم بشيء من حقوقهم.



ومنذ صدور قرارات التقسيم والتدويل، والهيئة العربية العليا لفلسطين توالى الاتصال بالدول العربية وجامعتها، وتقدم المذكرات لها، بشأن تلك القرارات والموقف الذي ترجو ان يقفه العرب منها. ولا تزيدها الحوادث والتطورات الا يقينا بالاضرار الفادحة التي تلحق بالامة العربية من جراء تلك المقررات ولمناسبة انعقاد الجمعية العامة، فان الهيئة العربية العليا لفلسطين ترى من واجبها نحو فلسطين والعروبة، رفع وجهة نظر عرب فلسطين بهذا الصدد مرة اخرى.

ان العوامل والاسباب التي حملت العرب ودولهم على رفض مقررات التقسيم والتدويل ومقاومتها لم تتبدل، ولم يطرأ عليها أي طارئ جدي يحمل العرب على العدول عنها. فقد نص قرار التقسيم على اعطاء اليهود احسن الاراضي الفلسطينية واكثرها خصبا واوسعها مساحة وميناء حيفا الكبير ومعظم المدن ووضع كثيرا من المقدسات والاثار الاسلامية والمسيحية تحت الحكم اليهودي بينما ترك قرار التقسيم للعرب من فلسطين اقل مما خصصه لليهود. وكان معظمها اراضي جبلية وغير خصبة، بشكل ممزق لا يتصل بعضها ببعض الا بممرات (كوريد ورات) سخيفة بالاضافة الى ذلك كله نص قرار التقسيم على انشاء وحدة اقتصادية بين الدولتين الفلسطينية واليهودية وتشكيل مجلس اقتصادي اعلى يشرف على شؤون الجمارك والعملة وسائر الشؤون الاقتصادية.

وكان من البديهي ان يرفض العرب قرار التقسيم، حيث لا يجوز لاي شعب في العالم ان يرضى بتقسيم وطنه ويسمح باي جزء منه لقوم غرباء ليقيموا عليه دولة، بالاضافة الى ما في هذا القرار من اجحاف بسيادة العرب الطبيعية على بلادهم ومن مغايرة لحقوقهم ومصالحهم ومن جعل اكثر من ثلث عرب فلسطين تحت الحكم اليهودي.

اما انشاء وحدة اقتصادية فانه يجعل الدولة العربية تحت رحمة اليهود ويفسح امامهم مجال السيطرة الاقتصادية والتوسع التجاري والمالي في سائر الاقطار العربية كما ينطوي على قيام تعاون وثيق بين العرب واليهود وهو امر يعنى اعتراف العرب في الدولة اليهودية، ويؤدي الى عقد صلح معها، بالاضافة الى ما في انشاء دولة لليهود في عقر دار العروبة من تهديد للكيان العربي باجمعه بينما يؤدي الصلح معها الى جعلها عضوا في اسرة دول الشرق الاوسط. ثم ان القبول بقرار التقسيم

يقضي الاعتراف بحدود اسرائيل ثم الاعتراف بها كما يقضي بوقف المقاطعة عنها ومنع أي تدبير يتخذ ضدها.

اما قرار التحويل فقد رفضه العرب لانه بالاضافة الى الاسباب التي حدث بهم الى رفض قرار التقسيم يقيم في عقر دارهم مراكز نفوذ لا لدولة استعمارية واحدة، بل لعدد كبير منها فتصبح المنطقة المدولة قاعدة للاستعمار وتدخل الاجانب واوكر للتجسس على العرب، ومقاومة نهضتهم، كما يجعل المسجد الأقصى المبارك وسائر المقدسات الاسلامية والمسيحية تحت السيطرة الاجنبية وكما يجعل مصالح العرب الاقتصادية والوطنية تحت رحمة اليهود والاجانب.

وتطالب بعض الدول العربية ايضا بتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين وخلصتها اعطاؤهم حق الاختيار بين العودة الى ديارهم وبين التعويض والتوطين في البلاد العربية فالقبول بهذه القرارات ينطوي على مبدأ عدم عودة الفلسطينيين الى وطنهم وبمشاريع اسكانهم وتوطينهم. وهذا الهدف هو الذي ما انفك اليهود وانصارهم يعملون على تحقيقه. ثم ان عودة اللاجئين الى فلسطين وفيها دولة يهودية، فهو امر لا يرضى اليهودية، واذا ما قبل به اليهود فما هي الضمانات التي تعطى للمحافظة على ارواح العرب وكرامتهم وصيانة اموالهم ومصالحهم، بينما نرى ما ينزله اليهود كل يوم بعرب المنطقة المحتلة من اجرام وارهاب وآثام على مرأى ومسمع من الامم المتحدة.

بناء على ذلك كله فليس امام العرب الا مواجهة الاعداء بمثل الخطة والعزم والتصميم الذي يقومون به لتحقيق اهدافهم الخطيرة، ضد فلسطين والامة العربية جمعاء، اما الاستمرار على سياسة اللين والتسامح فانه لن يؤدي الا الى الحاق افدح الاضرار بالعرب كافة.

ولهذا يرجو عرب فلسطين من الدول العربية ان تبادر الى معالجة قضية فلسطين على اساس تحقيق هدف واحد. وهو بذل أقصى الجهود واتخاذ جميع الوسائل وفق خطة جديدة لازالة العدوان اليهودي عن فلسطين وتطهيرها من رجس الصهيونية والاستعمار فتصون بذلك جميع الاقطار العربية وتستعيد فلسطين الى حضيرتها. لتحقيق هذا الهدف الاعلى فان المصلحة العربية تحتم على جميع المسؤولين العرب ان يضعوا حدا للاختلافات العربية ويعملوا باخلاص وحزم وتصميم وعزم، على حشد امكانيات الامة العربية كلها للوقوف بوجه السياسة العدوانية

اليهودية الاستعمارية متمسكين بمطالبهم الوطنية كاملة غير منقوصة، وعاملين على تحقيق وحدتهم الشاملة ويقتضي هذا اتخاذ موقف حازم من الدول التي تعاون اليهود وتساعدهم، وتشديد الحصار العربي على الدولة اليهودية، ومقاومة جهودها للتوسع الاقتصادي والتجاري في القارتين الآسيوية والأفريقية، وتوحيد القيادة العسكرية، وتعزيز الجيوش العربية، وتدريب الشباب العربي تدريباً عاماً كما يفعل اليهود اليوم، وتأجيل جميع المشروعات الكمالية وحصر النفقات المالية بالمجهود الحربي.

ونظراً للدور العظيم الذي يستطيع أن يقوم به أبناء فلسطين لاسترجاع وطنهم فاتناً نرجو من الدول العربية المبادرة إلى إحياء الكيان الفلسطيني على الشكل الذي يرغب به عرب فلسطين عن طريق الاستفتاء أو الانتخاب الشعبي الحر النزيه وتدعيمه بالتدريب والسلاح وبالمال وسائر وسائل الكفاح وإعلان التجنيد الإجباري بين الفلسطينيين من سن ١٨ إلى سن خمسين وتشكيل جيش فلسطيني يدرّب ويسلح ليكون طليعة العرب في استنقاذ فلسطين.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

بيروت - ٨ جمادى الأولى ١٣٧٩      رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين  
٩ تشرين الثاني ١٩٥٩

ملحوظة:

- ١- تودعت هذه المذكرة إلى وزارة الخارجية للجمهورية العراقية بكتاب سفارتنا في بيروت المرقم ٤٣٦ والمؤرخ ١٢ / ١١ / ١٩٥٩.
- ٢- وتودعت إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء بكتاب وزارة الخارجية المرقم ٨١٧٢٢ والمؤرخ ٢٨ / ١١ / ١٩٥٩.
- ٣- وقدمت هذه المذكرة لسيادة رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم للبت فيها ودراستها بتاريخ ١ / ١٢ / ١٩٥٩ أي قبل مغادرته مستشفى السلام بيومين حيث غادر المستشفى سيادته بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٥٩.
- ٤- أن سيادة الزعيم المنفذ عبد الكريم قاسم كان ينادي بفكرة تحرير فلسطين منذ مدة طويلة وقد أعد العدد من السلاح والمهمات والمال لمساندة فلسطين، ومن فكرته أن انقاذ فلسطين لا يقوم إلا على أساس المناداة بالجمهورية الفلسطينية

في رقعتها الكاملة، القلب والاطراف، والاعتراف باستقلالها الناجز وتسليمها الى اهلها، ومبادرة الدول العربية لمساندتهم بالمال والسلاح والعدد والجهود كما هو الحال في الجزائر، بذلك تتاح الفرصة لاهل فلسطين لاستعادة وطنهم ونتمكن بمساعدة الدول العربية من القضاء على الصهاينة المعتدين وان الدس والتهريج لا يخدم فلسطين ولا يخدم القضية العربية.

٥- ان سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم والجمهورية العراقية الخالدة والشعب العراقي النبيل قد صمموا على مساندة شعب فلسطين ولذا فاتنا ننادي اهل فلسطين والدول العربية وكل فرد مخلص الى المبادرة لتنفيذ هذه الفكرة وتشكيل الجمهورية الفلسطينية الخالدة ومساندة اهل فلسطين لاستعادة حقهم في الوطن السليب والقضاء على العدو.

وقال عبد الكريم قاسم مهاجما الجمهورية العربية المتحدة يوم ٧ كانون

الثاني ١٩٦٠:

ان الدول العربية تعلم من هي الدولة في الوقت الحالي التي تفرق الصف العربي وتعمل على تفرقة الصفوف وترمي الآخرين بالمروق وبالخيانة وتدعى بالعروبة وهي بعيدة عنها. لقد كابد اخواننا الدول العربية من اولئك الحكام المارقين الذين تمادوا في غيهم ولم يجدوا احدا يقف في طريقهم. فاصطدموا بصخرة العراق. الصخرة القوية الصامدة كالطود الاشم. ان الدول العربية جمعاء قد استهجن سلوك تلك الدولة<sup>(١)</sup>.

ووصف جمال عبد الناصر في خطاب له يوم ٢٣ شباط انه (مسيلمة الكذاب) دون ان يذكره بالاسم واتهم الجمهورية العربية بتفريق الصف العربي ومحاولة اثاره كرد العراق ضد حكومته فقال:

" ان لساني لا يطاوعني على التهجيم على الآخرين ولكني اقول ان الرجل (مسيلمة الكذاب) لن يتمكن من التغلب على من نصروا الحق والعدل واندوا بحرية ابناء الشعب ..... قريبا سوف ينزوي اولئك المعتدون والذين حسبوا انفسهم في ركب الامة العربية او ظليعتها او العاملين في سبيلها اولئك العاملون زورا وبهتانا ولم يحسبوا حسابا لاهلها بالحق... لقد جاعوا لتحطيم الصفوف والاطاحة بكيان كل دولة عربية وتفريق صفوف ابناء شعبها واحداث البلبلة والتفرقة والثورات

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٢٥.

والمؤامرات في كل مكان وعلى سبيل المثال خذوا ايها الاخوان ما حدث في ليبيا او السودان او ما حدث في لبنان الشقيق... وما حدث في الاردن نفسها وما حدث في السعودية خذوا ما حدث في تونس ومهاجمة حكومتها وشعبها المنشغلين في مكافحة الاستعمار انهم لم يقدروا ظروف كل دولة عربية وما تعانيه... واليكم ما حدث في المغرب الشقيق فمن الذي اشعل نيران تلك الثورات اهو في صالح القومية العربية؟ اهو في صالح جمع الصفوف؟ ان الغدر والخيانة ليست من شيم الرجال... أمن قوانين القومية العربية تفرقة الصفوف او الشتم او الدس او التهريج او وقوف مسيئة الكذاب في صدر المخلصين والشعوب التي تناضل ضد الاستعمار وجها لوجه... ونحن لدينا مستمسكات جديدة حديثة وهي محفوظة لدى وزارة الدفاع وقد عرضت قسما منها على اخواني ليطلعوا على النية الغادرة من اولئك المعتدين والطامعين. اننا نتمكن من الدفاع عن شعبنا ووطننا ان لنا من القوة والمضاء والعزيمة ما نتمكن من مكافحة الاستعمار والطامعين انني قد اخبرتك قبل هذا اننا قسمنا العراق الى قواطع وجيوب واننا نتمكن ان ندافع عن كل شبر واننا نأسف ان يكون المتصدون الينا وحاشا ان يكونوا يحسبون انفسهم ابناء عمومنا.

أهي من صميم قوانين القومية العربية ارسال الرسائل والكتب والمستمسكات للتغريير بابناء شعبنا سواء من اخواننا العرب ام من اخواننا الاكراد ولقد وضعنا ايدينا على هذه المستمسكات ونحن نصفح عنهم لأن أولئك الذين يفكرون باستخدامهم قد جلبوا الينا تلك المستمسكات انهم لن يدخلوا بعد اليوم في صفوف ابناء الشعب.. ان أولئك الذين يرومون الاعتداء علينا بين الفينة والاخرى لم يأخذوا العبر والدروس من الحوادث الماضية<sup>(١)</sup>.

وفي حفل تخرج الكلية العسكرية يوم ١٤ تموز ١٩٦٠ وصف حكام القاهرة بالدكتاتورية وشبههم بهتلر ودعاهم للكف عن المهاترات ووقف الحملات الاعلامية فقال:

" انني انصح اولئك بعدم التطرف فلقد سبق لاثاس دكتاتوريين متعسفين ان نادوا بالتطرف في القومية الالمانية زمن هتلر وكلكم تعلمون مصير ذلك الدكتاتور ومصير القومية المتطرفة التي نادى بها لا نريد من احد ان يتطرف بمثل هذه الامور الى حد الاعتداء والعنوان على الآخرين اننا نريد للقومية العربية اعترازا وفخرا

(١) المصدر نفسه ص ٧٩ - ٨٤.

وتقديرًا من الشعوب الأخرى أنني اتصح أولئك بعدم التعسف والعدوان على الآخرين بدعوى فارغة.. اتنا نقلب صفحة من الماضي وننصح أولئك بعدم الاستمرار بالعدوان على هذه الجمهورية العراقية الخالدة.

فبالله عليكم ايها الاخوان هل من رجل حصيف حكيم يقبل بالمهاترات التي تستمر حتى هذه اللحظة بين رجالات العرب؟ انهم قد نزلوا الى الدرك الاسفل. اتنا ننصح أولئك بالكف وعليهم بطي صفحات الماضي وفتح صفحات جديدة وليكن ذلك الماضي من قبيل الخطأ والزلل<sup>(١)</sup>.

اما القضية الثانية التي اشهرها عبد الكريم قاسم ضد الجمهورية العربية المتحدة فهي القضية السورية متهما الجمهورية العربية المتحدة (مصر) باستعمارها بحجة الوحدة واضطهاد السوريين داعيا الشعب السوري للثورة وفك ارتباطه بمصر. ولم يتردد عن الاعلان بان مشروع الهلال الخصيب الذي دعت اليه بريطانيا في العهد الملكي قد اصبح مشروعاً وطنياً بعد ان تحرر كل من العراق وسوريا، وكان يشجعه في ذلك عدد من الشيوعيين السوريين اللاجئين في العراق وعفيف البزري والحزب الشيوعي العراقي الذي تولت صحيفة (اتحاد الشعب) نشر بيانات الحزب الشيوعي السوري وما يعانيه الشيوعيون السوريون والمصريون من اضطهاد وظلم على ايدي سلطات جمال عبد الناصر. وفي اثناء نص لاحدى الرسائل التي بعث بها عفيف البزري الى العقيد فاضل المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة:-

أخي العزيز العقيد فاضل المهداوي

اطيب التحية وبعد فارجو معذرتي اذ اكتب اليكم بدون سابق معرفة شخصية. ولكن من الذي لا يعرف المهداوي وصوته الشريف الداوي المرعب للرجعية والاستعمار؟ ان ما قدمتموه وتقدمونه من خدمات جليلة لامتنا في فضح المستعمرين والعملاء سيبقى ابداً في الذاكرة وقلب شعبنا على مدى التاريخ. فاهناؤا بما وفقتم فيه من ضرب الاشرار ومقاومة المستعمرين واذنابهم الطامعين.

لقد اغضبني كما اغضب كل حر شريف نبأ المحاولة المجرمة التي تعرض لها الزعيم البطل عبد الكريم قاسم. وتبين بعد هذه السلسلة من المحاولات التي تتعرض لها جمهوريتكم ان حكام القاهرة الفاشست ومن فوقهم الاستعمار يصرون اصراراً

(١) نكسه ٢٧٨ - ٢٧٩.

عندما لاطفاء هذه الشعلة الساطعة. شعلة الحرية لشعب العراق العظيم. وقد كان هؤلاء انفسهم يتآمرون على حرية سوريا وديمقراطيتها في ظروف واشكال اخرى. انهم لاشك يمثلون ابشع واخبث رجعية عرفت امتنا العربية. ان التاريخ العربي عرف خائنين كبيرين. اولهما ابن العلقمي الذي ظهر في اول عهد اتزلاق امتنا في مهاوي الجهل والاحطاط. وثانيهما هذا الدكتاتور الاحمق الصغير عبد الناصر الذي نبثلى به في فجر نهضتنا الحديثة.

ان جميع الجرائم التي ارتكبتها الرجعية العربية في تاريخنا الحديث لا تساوي في خطورتها وفي عرقلتها لسير امتنا نحو تحررها جرائم هذا الخائن. لقد ضرب وحدة الصف العربي ونضال العرب البطولي ضد الاستعمار في اخطر ساعات المعركة ووضع نفسه وديكتاتوريته حصانا ثانيا. الى جانب الصهيونية. لجر عربة الاستعمار في بلادنا المقدسة فاصبح فضحه وتعريته على حقيقته البشعة ضرورة قصوى في معركة تحررنا الحاضرة. وقد ساهمت ايها الاخ العزيز مع الاخ الشجاع العقيد ماجد محمد امين اكبر مساهمة في هذا المضمار.

ان فضح جمال عبد الناصر امام اعين امتنا وامام جميع الانسانية الشريفة التقدمية قد تم الان بفضل النضال البطولي لشعب العراق بقيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم ضد مشاريع وفسانس هذا الخائن ضد امتنا.

الا ان تعرية العدو لا تكفي للقضاء عليه ودفع اذاه. ولا بد من مواصلة النضال لتحطيمه وازالته نهائيا من عالم الوجود. وهذه غاية لا تتم الا بصيابة العراق بشكل حاسم من كل ما يتهده من اخطار داخلية تشكلها كتل الرجعية التي نمت وترعرعت طيلة سني الاستعمار البغيضة. ذلك لان ما من قوة خارجية في الوجود تتجرأ على التطاول على جمهوريتكم البطلة اذا لم تجد صدى ملائما في الداخل اتنا في عصر الشعوب التي تناهض بشجاعة وقوة مذهلة كل محاولة استعمارية مكشوفة. فلا خوف من خطر خارجي ابدا. وقد برهنت حوادث السويس وحوادث سوريا على هذا الامر وارند المعتدون يجرون انيال العار وراءهم. ان الجبهة الوطنية في العراق ضرورة ملحة الان اكثر من أي وقت مضى. انها الطريق الوحيد الى النصر على الاستعمار والطامعين. فيجب تحقيقها باسرع ما يمكن وبكل حزم على الصعيدين الشعبي والرسمي. اذ ليس ما يمنع ابدا من اعلان هذه الجبهة ثم العمل على توطيدها وتقويتها تحت رعاية الزعيم البطل. وفي هذه احنة لا بد من اعلان التعبئة

الشعبية والحفاظ على هذه التعبئة طيلة بقاء الفاشست والنفوذ الاستعماري في سوريا. لو ان المقاومة الشعبية العراقية التي يجب ان تشترك فيها اوسع الجماهير لو ان هذه المقاومة مسلحة وتساعد قوى الامن في حراسة مدن العراق لاستحال على المجرمين القتل تنفيذ محاولتهم ضد حياة الزعيم الحبيب.

ان الضرب على ايدي الرجعية العراقية بكل حزم وبدون هوادة وعدم الاصغاء الى تهويلاتها امر في غاية الاهمية وان كل تحذير سيء النية من الشعب. المصدر الحقيقي لقوة كل نظام. لا يأتي الا من هذه الرجعية الخائنة بقصد عزل المخلصين للوطن وبالتالي ضربهم ثم القفز الى دفة الحكم للعودة بالبلاد الى عهود الظلام. ان هذه خطة كلاسيكية مفضوحة يجب ان لا تخفى مرامها عن انظارنا. ان الشعب لا يخيف الا الرجعيين فيجب الاعتماد عليه بدون ادنى تحفظ. فنحن نعيش في ظروف استثنائية وستبقى هذه الظروف ما دام الخطر قريبا. في سوريا. ان الدفاع عن سلامة الجمهورية امر شديد الالاحاح وليس اجدى من سلاح الشعب في هذا الدفاع. ولن يدفع الخطر المحقق بالعراق وزعيمه كتنظيم الشعب بأسرع ما يمكن وتوزيع المسؤوليات وتعيين القيادات الشعبية والعسكرية وتعيين واجبات هذه القيادات والسهر الدائم على تنفيذها. ان الرحمة بالرجعية تتنافى مع الرحمة بالشعب ولا تجتمع معها ابدا. فحذار من دموع التماسيح وحذار من عويل الغيلان. ان الرجعية لو عادت لن ترحم شريفا. ومثل سوريا والاردن وايران خير شاهد على هذا القول.

لقد تفضل الزعيم ومنحني حق اللجوء الى العراق الحبيب منذ مدة وقد كنت اود ان اتوجه الى بغداد فور صدور هذا القرار لولا وقوع الحوادث المؤلمة التي شقت الصف الوطني في العراق في ايام الرابع عشر من تموز. واعني بها حوادث كركوك وبعض المناطق العراقية الاخرى. فخشيت ان ازيد البلبلة والصعوبات التي كان العراق الحبيب يعانيها. وخشيت ان ازيد في التهم التي تكال للديمقراطيين العراقيين. التهم التي تثيرها دعايات عبد الناصر ودعايات اعوانه في العراق والتي لاقت بكل اسف بعض الاذان الصاغية من العناصر الوطنية الشريفة. ففضلت التريث. الا ان وقوع الجريمة البشعة الاخيرة دفعني للكتابة الى سيادة الزعيم لاهننه بالسلامة من هذه المحاولة الدنيئة. ولارجوه ان يشدد في اتخاذ الوسائل الفعالة لابعاد خطر هؤلاء الفاشيست. اجراء الاستعمار عن العراق. وهذا لا يكون الا بالعمل بكل جد لاجراجهم من سوريا. مع مراعاة الظروف الدولية الراهنة بالطبع. لان



تخليص سوريا هو على كل حال من شان الشعب السوري. الا ان الدفاع عن استقلال العراق وحصانة هذه الجمهورية الفتية ورص صفوف ابنائها هو اكبر مساعدة لسوريا والعرب قاطبة. وفي هذه الحالة يتوفر الاهتمام اللازم لدى المسؤولين في العراق لتنسيق المقاومة ضد اخطار الاستعمار بين القطرين الشقيقين وبالتالي اعادة الصف العربي الى ما كان عليه قبل خيانة عبد الناصر في مقاومة مشاريع المستعمرين. وقد كانت رسالتي بطبيعة الامر مختصرة بسبب ظروف الزعيم الصحية ففكرت بالكتابة اليكم لارجوكم نقل ما يجول بخاطري الى سيادته ولتكون مناسبة سعيدة لي بالتعرف اليكم. لن اطيل اكثر مما فطنت وارجو ان تتاح لي فرصة لقائكم القريب. وبهذه المناسبة ارجو ان تبلغوا الاخ العقيد ماجد محمد امين تحياتي واعجابي الشديد به وبوطنيته وتفكيره النير. ولا شك انه خير رفيق لكم تتعاونون واياه في كل الملمات التي تعترض سبيلكم في هذه الظروف التاريخية كما انكما مع العقيد وصفى طاهر وكل الاشراف الطيبين في العراق خير عون وسند للزعيم الكبير عبد الكريم قاسم باخلاصكم واتحادكم وتنظيمكم. وتفضلوا ايها الاخ العزيز بقبول اطيب تمنياتي وعميق تقديري واعجابي.

عفيف البزري (١)

وقال عبد الكريم قاسم يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٠:

ان بلادنا سوف لا تقف مكتوفة الايدي تجاه اية مظلمة تصيب الشعب السوري انهم اخواننا وابناء عمومتنا... اننا ننادي دوما بان الدول العربية يجب ان تحافظ على سيادتها واستقلالها... اما اولئك الذين يريدون ان يسحقوا حقوق الشعب ويحبسوا كيانه بالباطل ان اولئك الذين يريدون ان يفرطوا بكيانات الدول الاخرى من اخوانهم فهم في ضلالة وهم الخاسرون. اتنا نعمل على سيادة كل شعب كل دولة عربية تتمتع بسيادتها واستقلالها الكامل الناجز. ان في سورية اخواننا العرب الاحرار وفي سوريا اخواننا الاكراد النجباء.. ان تاريخنا واحد وبلادنا واحدة واتنا نعمل على استرداد سيادة كل شعب ظلم وكل شعب يظلم اتنا لن نقف مكتوفي الايدي بعد الان عن كل مظلمة وظلم يصيبان اخواننا السوريين.

(١) المحاكمات ج ٢٢ ص ٢٦٦٠ - ٨٦٦٢.

عندما وضعنا او شرعنا قانون الجمعيات والاحزاب الذي صدر يوم ١ كانون الثاني ١٩٦٠ وتنفيذ او اصبح نافذا يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ فان تصفحت بعض مواد هذا القانون ستجدون ان معظم المواد قد اقتبست من القانون السوري. فذلك القانون مدعاة للفخر كان يؤمن حرية الشعب وحرية الفرد<sup>(١)</sup>.

وقال في حفل افتتاح المؤتمر الهندسي الثاني يوم ١٩ كانون الثاني:  
ان الجمهورية السورية الخاوتبادل الخطب وبيان دواعي عقد المؤتمر وسياسة الشركات تجاه الدول المنتجة، ولم يحضر ممثل فنزويلا هذا الاجتماع بل حضر الاجتماع الثاني.

خلاصة ما دار في الاجتماع الثاني لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد

في بغداد ليوم ١١/٩/١٩٦٠

عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا في بهو امارة العاصمة وقد افتتح الاجتماع من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي رحب برئيس الوفد الفنزويلي الذي لم يحضر الاجتماع الاول ثم لخص ما دار في ذلك الاجتماع، وقرأ مواد جدول الاعمال الذي اقره رؤساء الوفود في الاجتماع الاول وترك لمصادقة رئيس الوفد الفنزويلي و اشار كذلك بانه تقرر بصورة مبدئية ان يجتمع اعضاء من الوفد السعودي والايرواني والعراقي ومن يود من بقية الوفود في لجنة فرعية لدراسة الفقرة الاولى من جدول الاعمال المتعلقة بايجاد طريقة او قاعدة لتحديد الاسعار ولذلك لا بد من معرفة رأي رئيس الوفد الفنزويلي بالنسبة للمواد التي تضمنها جدول الاعمال اولا ليتسنى الدخول في مناقشة الفقرة الاولى منه.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا .. انه يود او ان يعتذر عن تأخره من حضور الجلسة الاولى للمؤتمر وان يتقدم بالشكر لحكومة العراق التي اتخذت قرارا بتوجيه الدعوى لحضور هذا المؤتمر لدراسة وحل مشكلة اسعار النفط التي تعني الشئ الكثير بالنسبة لفنزويلا والتي تعتبر العامل الاكبر في علاقاتها بصناعة النفط و اضاف بانه من الاهمية بمكان ان الانتاج مهما كان عظيما فان الاساس هو الحصول على حصة عادلة من عوائد النفط تلك الحصة التي تعتمد بالدرجة الاولى على الاسعار.

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٢٤ - ٢٥.

اما بالنسبة الى موضوع جدول الاعمال فيبدو ان الفقرة الاولى منه تتعلق بمسألة اسعار النفط وهذا يعني ان كل بحث يجب ان يبدأ من هذه النقطة ولذلك فلن جدول الاعمال يشمل نقاط ذات اهمية بالنسبة للوفد الفنزويلي.

نشكر سيادة رئيس المؤتمر رئيس الوفد الفنزويلي على كلمته الطيبة وأشار الى انه يقتضي الان الدخول في مناقشة النقطة الاولى من جدول الاعمال حيث اوضح بان اللجنة الفرعية التي اقترح المؤتمر تشكيلها خلال جلسته الاولى قد اجتمعت مساء امس واخذت قرارا سيتولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم من الوفد العراقي قراءته كما ان هناك اقتراحا من لدن رئيس الوفد السعودي حول الموضوع.

ثم تولى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم تلاوة قرار اللجنة الفرعية المرفق طي هذه الخلاصة وبعد ذلك تكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا اننا اجتمعنا هنا لنحاول ان نفهم الشركات انها تتصرف من تلقاء نفسها وتتلاعب بالاسعار لمصالحها الخاصة او لمصالح البلدان التي تخضع لها ولكي نفهم كيف يتم تسيير البترول لابد من الرجوع الى تاريخ التسعير وكيفية تحديد سعر البترول في منطقة الشرق الاوسط ففي سنة ١٩٢٦ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تصدر البترول الى العالم بكميات كبيرة فاصبح سعر هذا البترول ومنتجاته واحد في جميع بلدان العالم، ولو فرضنا انه في سنة ١٩٣٠ أو ١٩٣١ ان تاجرا من بومبي اراد ان يشتري البترول من عبادان فكان عليه ان يدفع عن هذا النفط السعر في امريكا مضافا اليه اجرة النقل من امريكا الى بومبي أي ان الشركات كانت تحمل المستهلك اجور نقل غير حقيقية وغير موجودة.

وقد استمرت هذه الطريقة حتى الحرب العالمية الثانية حيث اعترضت بريطانيا في سنة ١٩٤٣ أو ١٩٤٤ وكانت في ذلك الوقت تمون اساطيلها في هذه المنطقة على طريق تحديد الاسعار وطلبت ان يكون التسعير مبني على اساس سعر امريكا مضافا اليه اجور النقل الحقيقية فقط فخضعت الشركات لهذا النظام الذي استمر حتى نهاية الحرب واصبح بإمكان زيت الشرق الاوسط ان يتجه غربا وكانت هناك في هذا الوقت نقطة تساو في وسط البحر الابيض المتوسط بين الزيت الامريكي وزيت الخليج حيث يتساوى فيها السعر ولو ان المسافة من الخليج وهذه النقطة اقل من المسافة بينها وبين امريكا.

ولما أصبح الزيت ينتقل وجد ان سعر الخليج اقل من سعر امريكا وفنزويلا في لندن التي اصبحت سوق الاستهلاك لزيت الخليج لذلك اضطرت الشركات ان تخصص الفرق في اجور النقل أي كان سعر نفط الخليج المعطن يساوي سعر امريكا ولكن لما انتقل الاستهلاك الى لندن أصبح سعر الخليج اقل من سعر امريكا او فنزويلا أي اننا تحملنا فرق اجرة النقل وكانت الحكومة الامريكية في ذلك الحين تقوم بمشروع مارشال وبما انها تتولى تمويل هذا المشروع فقد طلبت من الشركات ان يكون سعرها في اوربا هو نفس سعر نيويورك ومنذ سنة ١٩٤٨ أصبح سعر زيت الشرق الاوسط مبني على اساس انه كله منقول الى نيويورك مع انه لا ينقل الا جزءا يسيرا منه الى نيويورك ولهذا فان سعر زيت الشرق الاوسط يقل عن الاسعار الاخرى ومعلوم ان الشركات تمتلك ٣٧% من الناقلات وتؤجر لاجال طويلة بقيمة الناقلات أي هناك حوالي الثلاثة الاف ناقلة تحت سيطرة الشركات..

ان شركات البترول تسعر نفطنا على اساس انه منقول الى نيويورك في حين ينقل معظمه الى لندن والفرق بين العسرين البالغ حوالي ٤٠ ؟ ٥٠ سنتا للبرميل تأخذه الشركات من اجرة الناقلات ولا يزال نفطنا يسعر على اساس انه يصل الى نيويورك على الرغم من توقف امريكا منذ عام ١٩٤٨ من تصدير النفط. ويلاحظ الان ان نفطنا مسعر على اساس سعر فنزويلا الذي يقل عن سعر امريكا وبضمنه ضريبة الاستيراد الامريكية مضافا اليه اجرة النقل الى نيويورك مطروحا منه اجرة النقل من نيويورك الى الخليج على الرغم من ان امريكا قد منعت بقوانين استيراد الزيت من امريكا.

لقد كانت الشركات تحمل المستهلك اجرة نقل وهمية في الماضي واصبحت الان تحمل الشعوب المنتجة اجرة النقل الوهمية، ولهذا يجب ان اكون قيمته الفعلية في مراكز الاستهلاك ناقصا اجرة النقل فاذا اصبحت اسعار فنزويلا واستندت اليها اسعارنا وحمل كل من الطرفين اسعاره فان فرق اجور النقل التي تذهب الى الشركات ستعود اليها ويجب ان يجرى العمل بهذه القاعدة تدريجيا ولهذا يجب ان نخرج من هذا الاجتماع بقاعدة ثابتة للتسعير غير قاعدة التسعير الامريكي ولاشك ان هذه القاعدة هي الاصرار على ان يكون سعرنا هو سعر فنزويلا لان مادة الزيت التي .... الى الابد يجب ان نعطي قيمتها الحقيقية.

لقد انتج الشرق الاوسط في العام الماضي ١٢% اكثر من انتاجه في عام ١٩٥٨ ولكن نسبة الزيادة في الربح التي حصل عليها لم تتجاوز الـ ١,٥% وقد زاد استهلاك انكلترا في عام ١٩٥٩ بمقدار ١٧% من عام ١٩٥٨ ولكن المبلغ الذي دفعته زيادة لا يتجاوز ٨%. ان عملية تسعير الزيت عملية دقيقة وتحتاج الى تعاون بين جميع الشعوب لان عملية التسعير مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية الانتاج ويجب ان لا ننسى ان الانتاج مرتبط بلعرض والطلب ولهذا يقتضي اذا ما اريد بحث الاسعار ان يتم بحث الانتاج حيث يجب ان لا يزيد الانتاج عن الطلب العالمي لان زيادة الانتاج معناها تخفيض الاسعار وربح الشركات.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا ان فنزويلا مستعدة للتعاون مع الدول المنتجة بالنسبة لتحديد الانتاج وربما لا يكون ذلك بالقدر الذي تنتجه الكويت الا ان ذلك يمكن ان يشكل نقطة هامة في الموضوع ثم قال ان خطتنا هي ان ننتج كميات تؤدي الى ضرب السوق كما اتنا نوضح لشعبنا انه يجب ان ننتج النفط وفقا لمصلحته وكذلك بالنسبة للاحتياطي والمصروف ان طلب العالم على النفط يزداد بين ٦-٧% سنويا وسنبقى نحاول عدم زيادة انتاجنا باكثر من ٤% سنويا لكي نسمح للدول التي تملك احتياطي اكبر لمواجهة الطلب العالمي كما اتنا سوف لا نرسل انتاجنا الى اوربا لكي نسمح للمنتجين في الدول الاخرى ان يزدوا انتاجهم لان عندهم احتياطي اكبر.

ثم تكلم عن مشكلة تسعير الزيت وقارنها مع مشكلة تسعير الحديد الفنزويلي وخلص الى القول بانه يقتضي التأكد من سوق النفط لان هناك انتاجا جديدا في ليبيا واحتمال الانتاج في الجزائر والمهم هو ان لا ينتج النفط بأسعار رخيصة والحكومة الفنزويلية مستعدة لتدبر المسألة ولا شك ان الدول المنتجة باتحدها وتعاونها تستطيع بسهولة التوصل الى اتفاق بشأن الاسعار وقد خطت حكومة فنزويلا خطوة في هذا المضمار عن طريق منعها الشركات من تصدير النفط بالاسعار المخفضة المعلنة مؤخرا ولهذا فمن المؤكد انه اذا تمكن هذا المؤتمر من الاتفاق على الاسس سيتمكن بسهولة حل مشكلة الاسعار.

واعقب ذلك ناقشة موجزة للقاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي ومدى استفادة فنزويلا منها وكيفية تحديد سعر نفط فنزويلا على اساس القاعدة المقترحة وبعد انتهاء المناقشة المذكورة تكلم عضو الوفد الايراني مبينا ان تغيير القاعدة

الحالية في تحديد الاسعار باستبعاد سعر نيويورك وضع سعر لندن بدلا منه امر لا يحل المشكلة واستشهد على ذلك ببعض التخفيضات التي اجرتها شركة ايسو على الاسعار خلال لسنوات ٤٧ ٤٨؟ عندما كانت لندن في نقطة الاستناد في تحديد الاسعار الامر الذي يستخلص منه عدم موافقة الوفد الايراني على القاعدة المقترحة من قبل الوفد السعودي اذ يرى الوفد الايراني ضرورة الاتفاق على الاسعار.

فأجاب رئيس الوفد السعودي بانه يقتضي التوصل الى طريقة لتحديد الاسعار ولا يمكن القول بن الاقتراح السعودي هو أحسن طريقة لتحديد الاسعار ولكنه عبارة عن اقتراح قابل للمناقشة والافرار اذا وجد صالحا.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بانه يعتقد ان عقد هذا المؤتمر يعتبر نقطة تحول في تاريخ النفط واثار الى ان اهمية هذا الاجتماع متوقف على القرارات التي تتخذ فاذا لم تكن القرارات مناسبة مسؤولة فسوف يكون الموقف ضعيفا تجاه الشركات وخلص الى القول بانه يرى دراسة الموضوع من ناحيتين الاولى هي الناحية الاقتصادية واثار الى انه لا يتمكن في الوقت الحاضر من تقرير شئ بهذا الخصوص والاحي الثانية تتعلق بالموقف القانوني للدول المنتجة فمثلا الاتفاقيات المعقودة بين ايران والشركات العاملة فيها تعطي حق تحديد الاسعار الى الشركات المتاجرة الامر الذي يجعل الحكومة الايرانية في موقف صعب من الناحية القانونية وتساعل عن الموقف القانوني لبقية الوفود بالنسبة للاتفاقيات النافذة. واختتم كلامه قائلا بانه يجب ان لا يفهم مما تقدم ان ايران لا ترغب ان تعمل شيئا بالنسبة للاسعار ما دامت الاتفاقيات لا تعطيها الحق القانوني في تغيير الاسعار او تعديل طريقة احتسابها دائما هي سحاول ايجاد حل للمشكلة.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي موضحا ان فنزويلا كانت قد اتخذت قرارا بتشكيل لجنة او هيئة في العام الماضي تتولى دراسة وتنسيق الاسعار وقد اعطيت هذه اللجنة سلطات واسعة تمنها ان تقرر متى تكون الاسعار غير ملائمة وعندما يصدر قرار من اللجنة بعدم ملائمة الاسعار عند ذلك تقرر وزارة النفط ايقاف الانتاج حالا ثم اشار الى ان الاتفاقيات تربط الشركات المتعاقدة ولكنها لا تربط الدول ولا تحد من سلطاتها في اصدار القوانين لان سيادة الدولة فوق الاتفاقيات ثم اختتم كلامه بقوله انه اذا اعتقدت الحكومات ان الغاء الاتفاقيات في صالحها وفي مصلحة شعوبها فانها تمكن من الغائها من الناحية القانونية.

وبعد ذلك تلى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم النص الخاص بتحديد الاسعار السائدة للنفط العراقي الذي تضمنته المادة الاولى من الاتفاقيات المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢.

ثم تكلم سيادة رئيس وفد الكويت قائلا ان مسألة ايجار معادلة معقولة للاسعار مسألة معقدة ولا يمكن لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارا قاطعا بشأنها الا بعد دراسة واقعية ولهذا يقترح ما يلي:-

١- بان الكل متفقون على ان تخفيض الاسعار المعلن من قبل الشركات يجب ان لا يتم الا بعد مشاوره الحكومات المعنية فيجب على كافة الحكومات المنتجة للزيت التي لا يوجد بند في اتفاقياتها ينص على تبادل الرأي هذا ان توجد نصا قائما بذاته في اتفاقياتها.

٢- ان المؤتمر مقتنع تماما بان المعادلات للاسعار المعلنة التي قامت بها الشركات ذاتها دون مشاوره الحكومات المعنية غير عادلة ومجحفة لذلك فالدول الممثلة بالمؤتمر ترى وجوب معادلة السعر المعلن لزيت الخليج بما يتفق ومصالح البلاد المنتجة ومصالح الشركات على السواء وفي سبيل الوصول الى ذلك فقد اتخذت قرارا بتكوين لجنة فنية من خبراء الزيت للتوصل الى هذه المعادلة العادلة الثابتة بالبحث ولا مشورة مع الشركات الكبرى المعنية.

٣- قرر المؤتمر تكوين هذه اللجنة في الحال لغرض التوصل الى ذلك وكذلك ما يمكن ان يكون للدول المنتجة من مسائل اليها.

### خلاصة الجلسة الثالثة لمؤتمر البلدان المنتجة للنفط المنعقد في بغداد

يوم ١٢/٩/١٩٦٠

عقدت الجلسة في حوالي الساعة العاشرة وانصف صباحا في بهو اماتة العاصمة حيث افتتحت من قبل سيادة رئيس المؤتمر الذي اشار الى ان اللجنة الفرعية قد اجتمعت يوم أمس وناقشت المعادلة التي اقترحها سيادة رئيس الوفد السعودي كما استمعت الى الايضاحات الكثيرة التي ادلى بها سيادة رئيس الوفد الفنزويلي وكذلك الى المعلومات التي تفضل بها عضو الوفد الايراني وكانت

المناقشة استمرارا للمناقشات التي دارت في المؤتمر صباح امس ثم لخص سيادته النتائج التي توصلت اليها اللجنة بهذا الشأن فقال لقد لمست اولا ان هناك اتفاقا عاما بين اعضاء اللجنة حول استنكار التخفيضات التي اجرتها الشركات على اسعار النفط بصورة انفرادية ودون الرجوع الى البلدان المنتجة ورفض تلك التخفيضات والنتيجة الثانية التي توصلت اليها اللجنة هي اتفاق الاعضاء على ضرورة ايجاد طريقة او قاعدة لتحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية بحيث يكون للدول المنتجة رأي في هذا التحديد يتماشى مع مصلحة الشعوب وبحيث لا تضار الشركات بصورة حقيقية اما النتيجة الثالثة فهي ان المعادلة التي تفضل بها الاستاذ الطريقي لا تزال قائمة ومطروحة للمناقشة ولكن هناك بعض التحفظات بشأنها تلك التحفظات التي يمكن ازالتها بدراسة اعمق للنواحي الاقتصادية والقانونية وأشار سيادته الى انه يأمل ان يكون اعضاء اللجنة قد تداولوا مع وفودهم حول الموضوع. فعلق عضو الوفد الايراني في اللجنة الفرعية على ما تقدم بانه يعتقد ان النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها اللجنة في اجتماع الامس هي ضرورة تكوين جبهة متحدة للبلدان المنتجة للنفط.

فأجاب سيادة رئيس المؤتمر بان النقاط التي ذكر ان اللجنة توصلت اليها لم تكن قرارات صادرة من اللجنة وانما هي نتائج استخلصها شخصا من مناقشات اللجنة. ثم تكلم عضو الوفد الكويتي في اللجنة الفرعية مبينا ان الاتفاق قد تم رفض تخفيض الاسعار ايضا.

فأجاب عضو الوفد الايراني بان الظروف القانونية ليست قوية بدرجة كافية في هذا الخصوص. فعاد سيادة رئيس المؤتمر الى الايضاح بان الاتفاق على استنكار الاسعار هو الحافز الوحيد لعقد هذا المؤتمر اما الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه القضية فهي موضوع مناقشة المؤتمر حيث يدرس المؤتمر طريقة تدخل الدول المنتجة في كيفية تحديد الاسعار ولهذا فليس هناك أي تعارض بين ما أبداه عضو الوفد الايراني وبين النتائج التي توصلت اليها اللجنة.

وهنا تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يوضح اتطباعه عن اجتماع اللجنة يوم امس لقد اتفقتا على ضرورة تكوين جبهة متحدة للدول المنتجة وكذلك اتفقا على الاسعار وعلى انتاج النفط ولهذا فان على اللجنة الفرعية ان



تواصل مناقشتها لتعالج مسألة تحديد الاسعار ولا مانع من ان تستمر اللجنة في دراساتها ثم يلي المؤتمر بحث المادتين الثانية والثالثة من جدول الاعمال.

فأيد سيادة رئيس المؤتمر بان ما تفضل به رئيس الوفد الفنزويلي صحيح حيث ان اللجنة الفرعية لا زالت قائمة وستولي البحث بالنسبة للمادة الاولى من جدول الاعمال واذا كان هناك اضافة او توجيه فيمكن توجيه اللجنة الى ذلك. فاذا لم يكن لدى أعضاء المؤتمر اعتراض على استمرار اللجنة في عملها فيمكن الان الانتقال الى بحث المادة الثانية من جدول الاعمال.

وبناء على حصول الموافقة على هذا الرأي فقد لخص سيادة رئيس المؤتمر موضوع الفقرة الثانية المشار اليها المتعلقة بتبادل المعلومات حول النقاط المشتركة بين الدول المنتجة للنفط والتي يمكن ان تنشأ خلال هذه المباحثات واشار الى انه يرى ان الوفود قد تبادلت بالفعل المعلومات ولكن قد يكون هناك معلومات اخرى تخص الموضوع الاول يمكن مناقشتها ولهذا فانه يترك الكلام لمن يرغب من اعضاء الوفود.

فتكلم سيادة رئيس الوفد السوداني قائلا ان اهم نقطة تأتي بعد تكوين جبهة متحدة هي ان ندرس الطرق الضامنة لحماية انفسنا وكيف ان نحدد اسعارنا وان نحدد المنافسة بيننا وبين المنتجين الجدد الذين سيكون لهم انتاج في المستقبل ثم انتقل الى استعراض الاتفاقيات النفطية القائمة وقال ان المملكة العربية السعودية تشعر دائما ان هذه الاتفاقيات غير عادلة ذلك انها عقدت في ظروف خاصة قبل حوالي الثلاثين او الاربعين سنة وقد تغير الزمن ولكن الاتفاقيات لم تتغير الا بدرجة ضئيلة وقد عقدت الاتفاقيات المذكورة في غالب الاحيان بين طرفين غير متكافئين؟ بين رجل نفط وبين رجل اعتيادي او بين سياسي حاذق قوي وبين شعب ضعيف والخلاصة انها اتفاقيات منافية لمصالحنا تماما فنزويلا مثلا التي تعتبر اكبر مصدر للنفط في العالم كانت اتفاقياتها تقوم على اساس مناصفة الارباح بينما كانت السعودية تحصل على ٢١% من الارباح بموجب اتفاقياتها ثم احتجت على هذا الوضع طالبت كثيرا بان تعامل مثل فنزويلا لحصل على ٥٠% من الارباح الا ان مطالباتها كانت دون طائل والاغرب من هذا ان الشركة نفسها هي التي طلبت فيما بعد ادخال مبدأ مناصفة الارباح في اتفاقياتها ففرحنا بذلك معتقدين ان هذا العرض محق لمصالحنا ولكن وجدنا بعد ذلك اننا رغبنا اكثر من السابق وان الارباح التي

عادت الينا قليلة جدا اذ في الوقت الذي كنا نتقاضى ١٢ دولار عن كل جنيه ذهبي اصبحنا نتقاضى ٨,٤٠ دولار لكل جنيه وصار هناك سعرين للنفط الاول هو السعر المقرر (السائد) الذي يعادل ١,٧٥ دولار للبرميل والثاني السعر المسجل في دفاتر الشركة والذي يبلغ ١,٤٢ دولار للبرميل وسبب الاختلاف بين السعرين هو الخصم الذي تتقاضاه الشركة عن الكميات المصدرة من النفط وعن خصم التسويق وهكذا بدأت المعركة بين السعودية وشركة ارامكو وطلبت السعودية بالتعويض ثم جرت التسوية في الخلافات لقاء مبلغ ٧٥ مليون دولار ثم تسوية اخرى لقاء ٧٠ مليون دولار ومن هذا يظهر ان ارامكو تحصل على خصم دون علم السعودية في الوقت الذي لا توافق السعودية على منح الخصم الا للطرف الثالث.

ثم اضاف بن ارامكو تتمتع بمتيازات كبيرة لانها هي المصدرة الوحيدة للنفط السعودي وقد لجأنا الى التحكيم ولكن كانت الشركة هي الجهة الرابحة لانها شركة مندمجة مع شركات اخرى.

لقد حاولنا تصدير النفط بناقلانا ولكن ارامكو ادعت ان حق النقل يعود اليها ايضا ثم وجدناها أخذ النفط السعودي بواسطة خط نايبب التابلين وتضيف كلفة ضخ هذا النفط البالغة ٢١ سنتا للبرميل الى سعر النفط في رأس تنورة وهكذا يذهب الربح الى المساهمين الكبار وهكذا وجدنا انفسنا نطلب الشركة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار وقال اتنا دائما في صراع مع الشركة لانها ترفض الاشتراك في تحديد الاسعار كما يفترض ان تشارك في بيع نفطنا الذي تسلمه الى مساهمينا وكانت السعودية حارب لوحدها ولكما طالبت بحق عوقبت على ذلك.

اتنا لا نقبل التخفيضات التي فرضتها الشركات ونحن لا نقبل ايضا الشركات المتاجرة لان مثل هذه الشركات لم يكن له وجود من قبل وقد ظهرت الى الوجود بعد عقد الاتفاقية الايرانية الاخيرة مع شركات الكونسيرتيوم وقال ان المادة (٣٢) من الاتفاقية السعودية تعطى الحق لشركة ارامكو في تأليف الشركات التي تديرها وقد طالبنا بان تلحق الشركات المتاجرة بشركة ارامكو ولكن ارامكو رفضت ذلك.

ثم انتقل الى بحث الاتفاقية السعودية اليابانية وقال بان النتائج العملية لهذه الاتفاقية ستظهر بعد التطبيق وسيظهر ان السعودية هي التي تدير العمل لانها اشترطت ان لا تقل نسبة الموظفين السعوديين الذين يعملون داخل الاراضي السعودية عن ٧٠% الذين يعملون خارج السعودية عن ٣٠% كما اشترطت

الاتفاقية انتاج ٧٠ ألف برميل في اليوم واشترطت تصفية ٣٠% من الانتاج في السعودية كما انها استوجبت قيام الصناعات البتروكيميائية وستتألف بموجبها لجنة من السعودية والكويت والشركة لتشرف على المصروفات قبل صرفها هذا بالنسبة للاتفاقية المعقودة مع الشركة اليابانية ولكن المشكلة بالنسبة للسعودية هي شركة ارامكو التي تملك الاحتياطي الكبير من النفط السعودي ولهذا فان التأمين هو الحل الوحيد للمشاكل القائمة مع الشركة ولكننا لا نستطيع الاقدام على هذه الخطوة لاننا لا نملك الامكانيات الكافية لادارة العمل والاتفاق عليه ولهذا قدمنا هنا لنتعاون معكم على تحسين اوضاعنا مع الشركة.

وقال ان هناك نقطة رئيسية في هذا السبيل هي زيادة ضريبة الدخل بنسبة ١٠% كما فعلت فنزويلا.

ان فنزويلا تعطي ربحا قدره ١٤ سنتا عن كل دولار تستثمره الشركات في فنزويلا وبنتيجة تطبيق قانون ضريبة الدخل الفنزويلي يكون دخل فنزويلا في الواقع حوالي ٦٩% مع ذلك فلاتزال الشركات باقية في فنزويلا وراغبة في العمل في حين اننا لم نعمل شيئا من هذا القبيل. ولهذا فليس هناك من يلومنا اذا رفعنا ضريبة الدخل ١٠% لاننا يجب ان نحصل على اكثر من ٨٠% من الابرار بالنظر لقلة تكاليف الانتاج عندنا وخلصه القول انه يقتضي الاتفاق على زيادة ضريبة الدخل في بلادنا.

وبعد ان انتهى سيادة رئيس الوفد السعودي من بياناته المتقدمة تكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قائلا بانه يود ان يتحدث عن الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية مناصفة الابرار في فنزويلا وقال اننا ننظر قبل كل شئ الى كمية الاموال المستثمرة في فنزويلا وثم الى المصروفات لكي نستخلص الابرار ونحن نعتقد في دراساتنا على الولايات المتحدة وليس على ما هو جاء في الشرق الاوسط باعتبار ان الظروف بين فنزويلا والولايات المتحدة اكر تشابها ثم قال باننا لاحظنا ان توظيف رأس المال في امريكا يعطي ربحا قدره ١٥% في حين يبلغ هذا الربح في فنزويلا ٣٠% فعملنا على رفع ضريبة الدخل وهكذا قبلت فنزويلا مبدأ مناصفة الابرار في اتفاقياتها وبما ان ضريبة الدخل مرتبطة طبيعيا بميزانية الدولة فلا بد وان يعاد النظر في نسبة الضريبة في كل سنة تمشيا مع التعديلات التي تطرأ على

الميزانية وهذه قاعدة اقتصادية سليمة وبنتيجة تطبيق هذه القاعدة عملت فنزويلا على رفع الضريبة في عام ١٩٥٨.

ثم تكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا بأنه يعتقد ان من المؤمل مناقشة النقطة الثالثة من جدول الاعمال قبل النقطة الثانية ثم اقترح تأجيل الاجتماع الى يوم غد لكي يتسنى للوفد الايراني دراسة الاقتراحات الجديدة.

فعلق الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان عدة اقتراحات قد قدمت الى المؤتمر ولهذا سترتب على اللجنة الفرعية دراستها وتنسيقها وتقديم توصياتها بشأنها. كما ابدى عضو الوفد الكويتي بأنه يفضل ان تتولى اللجنة الفرعية مناقشة الواضيع واعداد التوصيات لعرضها على المؤتمر.

الا ان رئيس الوفد السعودي فضل ان تناقش المواضيع في المؤتمر وان يتم تبادل الرأي بشأنها بحضور الجميع ليتسنى للجنة الفرعية اعداد التوصيات بعد ذلك.

فعاد عضو الوفد الكويتي الى الكلام قائلا بان الاقتراحات المقدمة تختلف عن بعضها بالشكل فقط.

فاكد رئيس الوفد السعودي بان المناقشة العامة هي السبيل الوحيد للحصول على المعلومات الكافية وتبادل وجهات النظر.

وبعد انتهاء المناقشة اقترح سيادة رئيس المؤتمر (طلعت الشيباني) رفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ١٣/٩/١٩٦٠ لمواصلة البحث في الفقرة الثالثة من جدول الاعمال على ان توالي اللجنة الفرعية دراستها في الساعة السادسة من مساء اليوم وبناءا على حصول الموافقة على هذا الاقتراح رفعت الجلسة في الساعة ١١,٤٠.

### خلاصة الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقد في بغداد

يوم ١٣/٩/١٩٦٠

عقدت اللجنة الفرعية المؤلفة من قبل المؤتمر اجتماعا في الساعة العاشرة والنصف صباحا في بهو امارة العاصمة لوضع صيغة التوصيات التي قررت ان تتقدم بها الى المؤتمر وقد استغرق اجتماعها حوالي الساعة ونصف الساعة وبعد

انتهاء الاجتماع عقد المؤتمر اجتماعه الرابع في حوالي الساعة الثانية عشر ظهرا وقد افتتح الكلام سيادة رئيس المؤتمر قائلا لقد اجتمعت اللجنة الفرعية يوم أمس وأولت ان تتوصل الى توصيات بالنسبة للموضوع الاول من جدول الاعمال وقد صيغت بالفعل تلك التوصيات وعرضت على رؤساء الوفود حيث تم اقرارها مبدئيا بعد اجراء بعض التعديلات عليها وسيتم عرضها على المؤتمر لمناقشتها بعد اكمال طبعها. اما بشأن الموضوع الثالث من جدول الاعمال فقد توصلت اللجنة الى بعض التوصيات بشأن الاقتراح الخاص بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط و اشار الى انه سترك الكلام حول هذه المؤسسة الى الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم لتوفير المؤتمر بما دار في اللجنة الفرعية بهذا الصدد.

فعرض الاستاذ عبدالفتاح ابراهيم بان اللجنة اقترت تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وقام بتلاوة مقترحت اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيلها وبعد الانتهاء من تلاوتها اشار سيادة رئيس المؤتمر الى انه يود ان يوضح نقاط الخلاف بين مشروع تأسيس المنظمة الذي اقترحه الوفد العراقي وبين المشروع الذي اقترحه اللجنة الفرعية اذ بين بان نقطة الخلاف الاولى تعلق باسم المنظمة حيث كان الوفد العراقي قد اقترح ان يكون اسمها "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام" بينما سميت في المشروع الذي اقترحه اللجنة "منظمة الدول المصدرة للنفط" أي ان الاسم جاء مطلقا وهو تصدير البترول والفرق واضح بين التسميتين اذ يمكن بوجوب هذه التسمية ان يدخل البلد المصدر للمنتجات البترولية ضمن هذه المنظمة وقد يكون هناك تعارضا بين مصلح الدول المصدرة للنفط الخام وبين الدول المصدرة للمنتجات.

ولما كانت المصلحة واحدة بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام فيقترح ؟ تسمى المنظمة "بمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام" ثم استفسر سيادته عما اذا كان الاعضاء يودون مناقشة هذا الاقتراح.

فاشار سيادة رئيس الوفد السعودي الى ان المملكة العربية السعودية تصدر النفط الخام والمنتجات ايضا ولهذا فضل ان تستعمل عبارة "منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته".

فاوضح سيادة رئيس المؤتمر بان الاقتراح يهدف الى جمع الدول المصدرة للنفط الخام في هذه المنظمة اما اذا كان احد الاقطار يصدر المنتجات ايضا فهذا لا يمنع من انضمامه.

فعاد سيادة رئيس الوفد السعودي الى القول بانه اقترح ان تسمى منظمة الدول المصدرة للنفط الخام ومنتجاته لان السعودية تحاول ان تصدر جميع نفطها على شكل منتجات في المستقبل.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبينا بانه يفضل استعمال كلمة نفط (Petroleum) بدلا من كلمة زيت (Oil) باعتبار ان الكلمة الاولى هي اكثر فنية ودلالة من الثانية اذ قد تشمل الكلمة الثانية غير النفط من الزيوت الاخرى او قد تشمل المنتجات النفطية ايضا.

وقد استمرت المناقشات بين أعضاء الوفود حول تسمية المنظمة مدة من الزمن من الاتفاق على ان تسمى المنظمة "منظمة الدول المصدرة للنفط" على ان تذكر تفاصيل شروط الانتماء الى المنظمة في نظام تأسيسها.

وبعد الانتهاء من ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بان نقطة الخلاف الثانية تتعلق باقتراح اللجنة الاصة بتشكيل لجنة اخرى تجتمع خلال مدة معينة لتقرر نظم سكرتارية المنظمة ومركز اعمالها والميزانية وغير ذلك من الامور بينما يرى سيادته انه يجب ان يسبق تشكيل هذه اللجنة توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء على تشكيل المنظمة على ان ينص في هذه الاتفاقية على ضرورة وجود سكرتارية لا ضمن بقية المبادئ العامة التي ستتضمنها الاتفاقية ثم يقرر المؤتمر القادم نظام السكرتارية.

فابدى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه بين في اجتماعات اللجنة الفرعية بان الوفد الفنزويلي غير مستعد لمناقشة موضوع سكرتارية المنظمة الآن و اشار الى انه يعتقد ان من الافضل تشكيل لجنة فرعية لدراسة اعمال السكرتارية وصلاحياتها ومركز اعمالها ثم تتقدم بتوصياتها الى المؤتمر القادم لاقرارها.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني قائلا انه يرى ان يتخذ المؤتمر قرارا بتشكيل المنظمة وبعد موافقة الحكومات المختصة على هذا القرار سيصبح نافذ المفعول وعندئذ تجتمع اللجنة الفرعية لدراسة موضوع السكرتارية والميزانية وجميع الامور الاخرى وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح.

وبعد ذلك عرض سيادة رئيس المؤتمر بأن اللجنة اقترحت ان يعقد المؤتمر اجتماعا سنويا وتساءل عما اذا كان بالامكان النص على ان يجتمع المؤتمر سنويا وعند الضرورة ايضا.

فأبدى سيادة رنس الوفد الايراني بأن اللجنة اقترحت ان ينص على ان يعقد المؤتمر اجتماعين على الأقل في كل سنة ولا مانع من ان يضاف اليها وعند الضرورة ايضا، فحصلت الموافقة على ذلك.

وبعد ذلك اثبتت نقطة تتعلق بموعد اجتماع اللجنة الفرعية للقيام بالاعمال التحضيرية وبعد المداولة حصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في بغداد بعد موافقة الحكومات المشتركة في المؤتمر على قرارات المؤتمر على ان لا يتأخر اجتماع اللجنة عن ١ كانون الاول ١٩٦٠.

كما اثبتت نقطة اخرى تعلق بميزانية المنظمة حيث اوضح سيادة رئيس المؤتمر بأن المشروع العراقي قد نص على ان تساهم كل دولة في ميزانية المنظمة بنسبة ما تنتجه من النفط او بنسبة عوائدها من النفط وتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا.

فأبدى سيادة رئيس الوفد الايراني موافقته على الاقتراح الا ان سيادة رئيس الوفد السعودي اقترح ان تكون نسبة المساهمة في الميزانية متساوية بين الدول وبعد المناقشة اتفق على ان يترك هذا الموضوع للجنة الفرعية لدراسته.

وقد اثار سيادة رئيس المؤتمر النقطة الاخيرة حول المنظمة وهي التي تتعلق بمحل السكرتارية الدائم واوضح بانه يفضل ان يقرر المؤتمر الان هذا المحل كما اثار الى ان الوفد العراقي كان قد اقترح ان تكون السكرتارية في بغداد باعتبار ان بغداد مركز متوسط بين الدول المنتجة عدا فنزويلا التي تقع في جهة اخرى من العالم. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوفد العراقي يرى ان ابعاد مقر المنظمة وسكرتاريتها عن الدول المنتجة للنفط يمكن ان يحيطها باجواء غير ملائمة لذلك فان الوفد العراقي يقترح ان يكون مقر السكرتارية في بغداد على ان يكون منصب السكرتير العام بالتناوب بين الدول المشتركة في المنظمة.

فعرض سيادة رئيس الوفد الفنزويلي بانه يفهم بوضوح اهمية وجود السكرتارية في احدى الدول المنتجة ولكن امريكا مثلا بعيدة جدا ومع ذلك فان هيئة الامم المتحدة موجودة في نيويورك وتذهب وفود العالم للاجتماع هناك وتساءل اماذا لا

يكون مقر السكرتارية في فنزويلا وتعقد الاجتماعات في بغداد مثلاً لذلك اقترح توك هذا الموضوع الى اللجنة الفرعية ايضاً لدراسته والتقدم بتوصياتها بشأنه بعدئذ.  
لدة سوف لن يمضي وقت طويل على انبثاقها الى عالم الحرية والنور مرة اخرى بعد ان طمست معالمها. ان الجمهورية السورية الخالدة سوف تنبثق بتصميم شعبها المظفر... ان اولئك الذين كانوا يعتدون على الجمهورية العراقية الخالدة ويعتدون على شعبها ويعتدون علينا كان السبب في ذلك خوفهم من تحرر اختنا سورية النبيلة خوفهم من تحرر الشعب السوري النبيل وتضامنه مع الشعب العراقي النبيل الاخ البار للشعب السوري المظفر  
وقال في ٢٣ شباط ١٩٦٠:

" ناضلنا في سبيل تحرير سورية ولبنان فيما مضى ونحن نناضل في سبيل شقيقتنا سورية في هذا اليوم اتنا نناضل في سبيل القضاء على الحكم الفردي... اتنا نشتغل في السر والعلانية لدعم اخواننا ولن يضيرنا تهجم المتهاجمين علينا"<sup>(١)</sup>.  
وقد خفت الحملات الاعلامية وتبادل الاتهامات بينهما بعد احتفالات ١٤ تموز ١٩٦٠. فقد شارك العراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وخلال اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول ١٩٦٠ التقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بالرئيس جمال عبد الناصر واجرى معه مباحثات حول البلدين<sup>(٢)</sup> وكان هاشم جواد يعتقد ان مشكلات العراق الداخلية لا يمكن ان تحل الا بتصفية الاجواء بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة ومن المتحمسين للمصالحة بينهما.

### اتفاقية التعاون الثقافي مع جمهورية فيتنام الديمقراطية

تمشيا مع سياسة الجمهورية العراقية بعد الثورة في اقامة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مع اقطار المعسكر الاشتراكي وافق مجلس الوزراء في ٣٠ حزيران ١٩٥٩ على تخويل وزير الاقتصاد تشكيل وفد تجاري يمثل وزارات الاقتصاد والمالية والخارجية واتحاد الصناعات وغرفة التجارة للمفاوضة مع وفد

(١) نفسه ص ٤٧، ٧٥.

(٢) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ١٧٤.



تجاري لجمهورية فيتنام الديمقراطية برئاسة وزير التجارة الخارجية فيها. حول عقد اتفاق تجاري بين البلدين وقد تم توقيع الاتفاق في عام ١٩٥٩.  
وفي ايار ١٩٦٠ تم في موسكو توقيع اتفاق تعاون ثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية جاء فيه:

### **اتفاقية التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية**

رغبة من حكومتى البلدين في تقوية اواصر الصداقة بين شعبيهما وتنمية التعاون بينهما في ميادين العلم والتربية والثقافة فقد قررنا عقد هذه الاتفاقية في موسكو يوم ٥ ايار ١٩٦٠ من مندوبيهما وهما عبد الوهاب محمود السفير العراقي في موسكو ونغوين وان كين السفير الفيتنامي في موسكو.

وقد تضمنت المادة الاولى العمل على توسيع التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات العلمية والثقافية والتربوية لكلا البلدين والعمل على تسهيل تبادل الزيارات بين اساتذة الجامعة ومدرسي المدارس الثانوية والتقنيكية فضلا عن اعضاء المؤسسات المذكورة وغيرها. وتضمنت المواد الاخرى منح الزمالات الدراسية وتسهيل التحاق الطلبة بالجامعات والمدارس والمعاهد. والعمل على تنظيم الحفلات الموسيقية والفنية والقاء المحاضرات واقامة المعارض الفنية والاثارية والعلمية وتبادل زيارات الوفود الثقافية والفنية والرياضية والطلابية والتعاون بين المنظمات العلمية الرسمية والجمعيات الفنية وتبادل الزيارات والمباريات الودية بين الفرق الرياضية ومنظمات الشباب وتبادل الكتب والنشرات الثقافية والعلمية والفنية والاثار المكررة. وافلام السينما والتعاون في مجال الاذاعة والتلفزيون والصحف وتبادل الخبراء ونشر وترجمة المؤلفات العلمية والثقافية والفنية والادبية وقد صادق مجلسا السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ بموجب القانون رقم ١٣٦<sup>(١)</sup>.

---

(١) الوقائع العراقية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٠.

## العلاقة مع تركيا

بمناسبة اجازة الاحزاب السياسية في العراق نبهت الحكومة التركية العراق بشأن ما جاء في النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اقره المؤتمر الرابع للحزب في السادس من تشرين الاول ١٩٥٩ والذي وصف مصطفى كمال مؤسس الجمهورية التركية (جلاد تركيا) والحركة الكمالية (الشوفينية) فلقد عبت الحكومة التركية ذلك تدخلا في شؤونها ومتعارضا مع قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٦٠ وطلبت اتخاذ التدابير الرادعة لمنع كل ما يضر بالعلاقات الطيبة بين البلدين.

وكانت المادة ٢٣ من النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني قد نصت "تساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كردستان للتحرر من النير الاستعماري والرجعي ونناضل من اجل حق الامة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها" وقد استجابت الحكومة العراقية لطلب الحكومة التركية وطلبت حذف هذه المادة من منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل اعلان اجازة الحزب يوم ٩ شباط ١٩٦٠ لما يسببه من توتر في العلاقات مع جيران العراق.

وبعد الانقلاب التركي الذي وقع يوم ٢٧ ايارس ١٩٦٠ رحبت الحكومة العراقية بالانقلاب وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ٣٠ ايارس وبناء على كتاب وزارة الخارجية رقم ٣٣٢٨ / ٥٠٠ وتاريخ ٣٠ ايارس الاعتراف بالحكومة التركية الجديدة برئاسة الجنرال جمال كورسيل مؤكدا ان العلاقات بين العراق وتركيا ستستمر على اساس من الصداقة وحسن الجوار توكيدا لما بينه سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٧ ايارس ١٩٦٠ بوجود مناصرة الحكومة التركية الجديدة ودعم موقفها الحالي<sup>(١)</sup>.

ولكن الحكومة التركية الجديدة اتهمت بعض المتنفذين الكرد بوجود اتصالات لهم مع البارزاني لتأليف حكومة كردية مستقلة واشارت الصحف التركية الى ان البارزاني وجماعته تدربوا على اعمال حرب العصابات من اجل ذلك وان اتباعه يتخفون بزي رجال الدين وقد انتشروا في المنطقة الشرقية واتصلوا ببعض المشايخ لايفاظ روح الفتنة استعدادا للثورة والعصيان. وقد هاجمت صحيفة (خه بات) لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق محاكمة اولئك الكرد في تركيا

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٣٠ ايارس ١٩٦٠.

ونشرت برقيات استنكار ورسائل وعرائض موجهة الى الرئيس التركي في طلب الغانها.

ولكن علاقة التعاون بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبد الكريم قاسم قد اصابها الفتور لاسباب كثيرة سنشير اليها في الصفحات التالية فتم تعطيل صحيفة (خه بات) واحيلت الى المجلس العرفي بسبب نشرها مقالة بعنوان (الامة الكردية والمادة الثانية من الدستور) التي فهم منها انها اساءة الى وحدة البلاد. ولكن الصحيفة سرعان ما عاودت الصدور وبدأت تنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان (سياستنا الخارجية) التي اكدت فيها ان السياسة الخارجية للعراق يجب ان تهدي بمبدأ الشراكة العربية الكردية في الوطن ودعم قضايا التحرر العربي يجب ان يقابله دعم قضايا الشعب الكردي في كل من تركيا وايران. وذلك يعني دخول العراق في صراعات مع كل من ايران وتركيا مما لم يكن يأتلف والسياسة الخارجية<sup>(١)</sup> في العراق انذاك.

### العلاقة مع ايران

بلغت حدة التوتر بين العراق وايران ذروتها في أواخر عام ١٩٥٩ وتبادل كل من شاه ايران وعبد الكريم قاسم الاتهامات والتهديدات وظهرت على لسان المسؤولين في البلدين تصريحات يتهم كل منهما الاخر باثارة مشكلات الحدود ومشكلة شط العرب وتأجيجها وفي اثناء تلك الازمة كانت مطالب ايران لا تتوقف عند حدود معينة وقد اشفعتها بتحشيد قواتها على الحدود مما ادى الى سحب سفيرى البلدين ولكن عام ١٩٦٠ شهد انفراجا في تلك العلاقات والدعوة لحل الخلافات بالوسائل السلمية وتم تعيين اللواء الركن عبد المطلب الامين سفيرا للعراق في ايران في حزيران ١٩٦٠ خلفا للسفير السابق حسين جميل الذي قدم استقالته.

وكان مجلس الوزراء العراقي قد قرر يوم ١٦ اذار ١٩٦٠ تمديد اجل الاتفاق المؤقت بين البلدين بتعيين القوميسيرين على الحدود العراقية الايرانية مدة سنتين تنتهي في ١ / ١٢ / ١٩٦١ وذلك وفق الشروط نفسها المتفق عليها سابقا.

وكان بعض افراد عشيرة جوانرود الايرانية قد لجأوا الى العراق وتم قبولهم لاجنين سياسيين ولذلك قرر مجلس الوزراء العراقي صرف مخصصات لزعمائهم

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٤١٢ - ٤١٤.

لمدة سنتين اعتباراً من ١٢ / ٧ / ١٩٦٠ بنسبة تتراوح بين ٤٠ - ١٠ دناتير لكل منهم شهرياً<sup>(١)</sup>.

واحتج العراق على تظاهرات معادية جرت ضده في إيران يوم ٢٩ حزيران اطلق المتظاهرون خلالها هتافات معادية لا تتسجم وعلاقات حسن الجوار وكانت هذه المشاعر المعادية رداً على تعليقات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تتهم شاه إيران بالتعاون مع الملك حسين وجمال عبد الناصر في التآمر على العراق. ثم جاء اعتراف إيران بالكيان الصهيوني (إسرائيل) في ٢٦ تموز ١٩٦٠ ليؤجج المشاعر العربية ضد إيران في طول الوطن العربي وعرضه، ومع أن العراق لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران مثلما فعلت بعض الاقطار العربية. لكنه استنكر هذا العمل في بيان رسمي فقد علق ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية على التصريح الذي كان شاه إيران قد ادلى به حول اعتراف إيران بالدولة المزعومة إسرائيل "الذي استنكر من جميع الاوساط الاجتماعية والسياسية في الاقطار الاسلامية نظراً لصدوره من دولة مسلمة يعتز شعبها باسلامه وروابطه الدينية ببقية المسلمين في العالم واكد الناطق ان العراق له وطيد الامل نظراً لموقفه الخاص بالنسبة لإيران ان تستترك إيران الخطوة التي اتخذتها بشأن اعترافها بإسرائيل بالاسلوب الذي من شأنه ان يعيد ثقة الأمة العربية بها ويرد إيران إلى حضيرة الدول الاسلامية التي يحددها العمل من اجل احقاق الحق واقامة العدل في فلسطين علماً منها بان الشعب الإيراني لن يرتضي فصم عرى الاخوة الاسلامية التي تربطه بالملايين من المسلمين من اجل شردمة معتدية مارقة من اليهود الصهاينة"<sup>(٢)</sup>.

وكان من نتائج المساعي الدبلوماسية العراقية ان اكدت إيران بانها لم تزد عن تأكيد اعترافها الواقعي منذ عام ١٩٥٠ وانها لا تعترف قاتونيا بإسرائيل ارضاء للعالم الاسلامي. وقد استنكر الرأي العام العراقي هذا الاعتراف وارسل علماء النجف برقيات الى البروجدي المرجع الديني الاعلى في إيران يستنكرون ذلك فاجابهم ان الحكومة الإيرانية لم يحصل منها اعتراف على ما كان من اول الامر. وفي اجتماعات الجامعة العربية في شتورة صرح هاشم جواد بان التطمينات الإيرانية بان إيران لا

(١) مقررات مجلس الوزراء ١٨ آذار، ١٠ مايس ١٩٦٠.

(٢) ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ص ٤٤.

تعترف قانونيا باسرائيل ولن تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها اتما جاءت تحت ضغط الحملة العربية عليها.

وعدا ذلك فقد سادت العلاقات الودية بين الجانبين طول سنة ١٩٦٠ زار وزير الخارجية هاشم جواد ومعه مدير الموائى العراقي وكبار رجال الادارة والجيش في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، ميناء عبادان الايراني واستقبلوا بحفاوة بالغة وقد انعشت هذه الزيارة الامل في حل الخلافات بين البلدين<sup>(١)</sup>.

### التعديل الوزاري الرابع

ان ثقة عبد الكريم قاسم وثقته المطلقة بقدرته على الامساك بزمام الامور دفعته لقبول اعفاء ثلاثة وزراء ممن استوزروا في اليوم الاول للثورة وبصورة فردية في النصف الاول من سنة ١٩٦٠ وتحت مبررات مختلفة دون ان يبالي عبد الكريم قاسم بطلبات هؤلاء الوزراء المتكررة للاعفاء خاصة وقد عرف عنهم شخصياتهم القوية واحترام عبد الكريم قاسم لآرائهم وكتاوا من المؤيدين له. وقد سعى لملء المناصب الوزارية الشاغرة وادخال عناصر جديدة منقادة له ولا تستطيع معارضته. فاجرى في اليوم الذي صدر فيه امر قبول اعفاء محمد حديد تعديلا وزاريا تبادل فيه بعض الوزراء حقائبهم الوزارية وادخل وزيرين جديدين احدهما من تنظيم الضباط الاحرار والآخر من المدنيين.

وفي الثالث من شهر ايار ١٩٦٠ صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٦٣ الاتي:  
بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء  
رسمنا بما هو آت:

١- يعين الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد بمنصب وزير الصناعة بدلا من منصب وزير المعارف.

٢- يعين الزعيم الركن اسماعيل ابراهيم العارف بمنصب وزير المعارف.

٣- تعين الدكتورة نزيهة الدليمي بمنصب وزيرة دولة بدلا من وزيرة البلديات.

٤- يعين السيد عباس البلداوي بمنصب وزير البلديات.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ٤٣٠ - ٤٣٢ - ٤٦٠.

كتب في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٩ المصادف لليوم الثالث من شهر ايار ١٩٦٠.

مجلس الوزراء  
مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

وكان اسماعيل ابراهيم العارف وزير المعارف الجديد من مواليد منطقة الخالص في لواء ديالى سنة ١٩٢٠ وقد تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ ثم تخرج في كلية الاركان ودرس في الكلية العسكرية واشغل مديرية شعبة الحركات في وزارة الدفاع فسكرتارية رئاسة اركان الجيش في العهد الملكي نال شهادة الحقوق سنة ١٩٥١ انتمى الى تنظيم الضباط الاحرار وعين ملحقا عسكريا في واشنطن ثم آمرا للواء الخامس والعشرين بعد الثورة والذي كان مسؤولا عن امن بغداد له مؤلفات منها مجموعة القوانين والانظمة العسكرية ومعارك حديثة<sup>(٢)</sup> وأرخ بعد سنوات طويلة دوره السياسي في كتابه الموسوم اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

أما سبب اعفاء السيدة نزيهة الدليمي من وزارة البلديات واعطائها حقيبة وزيرة دولة فقد جاء في اعقاب عدم اجازة الحزب الشيوعي والاستعاضة عنه بحزب داود الصايغ وضمن اطار التوجه الجديد لعبد الكريم قاسم وهو ابعاد الشيوعيين عن الوظائف العليا وتفتيت الحزب الشيوعي وتأجيج الصراع بين قياداته ويرى زكي خيرى ان من المفروض ان تترك السيدة نزيهة الدليمي الوزارة نهائيا بعد تحويلها الى وزيرة دولة ولكن الحزب الشيوعي لم يشأ سحبها حرصا منه على عدم الاكثار من اسباب القطيعة مع حكومة عبد الكريم قاسم والنضال الذي بقيت تخوضه ضد الامبريالية وخاصة ضد كارتلها النفطي<sup>(٣)</sup>.

اما عباس البلداوي فهو مولود في بغداد سنة ١٩١٤ ومتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٧ تقلد عدة وظائف قضائية بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ نقلت خدمته الى السلك الاداري سنة ١٩٤٦ وعين قائممقاما لعدة اقصية ثم متصرفا لعدة الوية بين

(١) الوقائع العراقية ١٤ / ٥ / ١٩٦٠.

(٢) بقي في الوزارة حتى ثورة ١٩٦٣.

(٣) رسالة زكي خيرى الى الباحث فحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية ص ٤٤.

١٩٤٦ - ١٩٥٨ ومفتشا اداريا ووكيلا لوزارة البلديات سنة ١٩٥٩ ووزيرا سنة ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

وبهذا يكون التعديل الجديد قد اضاف عضوا جديدا من العسكريين الى الوزارة.

### **تصريحات عبد الكريم قاسم لمراسل صحيفة التايمز اللندنية**

في ١٤ حزيران ١٩٦٠ نشرت الصحف المحلية نص مقابلة عبد الكريم قاسم لمكدونالد المحرر في صحيفة التايمز اللندنية.

ففي جواب عن سؤال المراسل عن الخطوات العملية الاولى التي اتخذها العواك في نطاق السياسة العامة قال عبد الكريم قاسم.

بالنظر لما خلفه لنا العهد البائد فان هناك كثيرا من القضايا التي يجب ان نراعيها لاجل رفع مستوى الشعب واهمها هو ان نحرر بلادنا وشعبنا ونضمن له السيادة الكاملة ونجعل ابناء الشعب يشعرون بحريتهم ويدافعون بحماس عن استقلال الوطن "وقال" ان الاصلاحات في البلد يجب ان تتمشى جنباً الى جنب مع بعضها ولا يجوز ان نأخذ ناحية ونترك ناحية اخرى ان اصلاح البلد يسير على اساس تثقيف ابنائه ومحاربة المرض والفقر ويكون ذلك بوضع خطة اقتصادية شاملة لتصنيع البلاد واعمارها وايجاد المشاريع النافعة للزراعة. وتحدث عبد الكريم قاسم عن الاصلاح الزراعي وما تم بشأنه وقال بعد ان نؤمن سلامة الشعب وسلامة البلاد سنباشر بالمرحلة الاخرى وهي مرحلة الانتخابات ومرحلة الدستور الدائم ومرحلة انتخاب المجلس الوطني واستطيع ان اؤكد ان هذه المرحلة ليست بعيدة وعن العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة قال كنا منذ اتيقنا ثورتنا وفي كل تصرفاتنا حتى الان نعمل على مساعدة الشعوب العربية والدول العربية في كل جزء من اجزائها فهذه مساعداتنا للجزائر وهذه مساعداتنا لفلسطين وهذه مساعداتنا لعمان ماديا ومعنويا وكذلك تعاوننا مع المغرب وتونس والسودان ولبنان وروح الصداقة التي نحملها تجاه السعودية وليبيا واليمن والاردن والمناطق العربية الاخرى سواء كانت متحررة او غير متحررة فاننا نسعى في سبيل مساندتها واتقاذها من ورطتها. ارجو ان تعتقد بانه لا يوجد بيننا وبين أي فرد في الجمهورية العربية عداا شخصي او قصد بل

(١) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٧٥٨، ٧٧٤.

بالعكس فاتنا نضمّر الخير والموقفية الى ابناء الشعب وسوف نكون بجانبهم في كل معضلة او شدة تجاه الطامعين والمستعمرين، فالدول العربية ونحن نتكلم عن العراق بصورة خاصة تشعر كلها بشعور واحد تجاه الشدائد والملمات، اما ما يقال تجاه العراق والاقوال فاتي واتق من ان ذلك ناجم عن الخطأ والزلل الذي اقترفه اخواننا هناك بحق العراق نتيجة لتصرفات المفرضين والمسيئين والموتورين والطائشين في خارج العراق اما نتيجة تلك التصرفات وذلك العدوان الذي نجم عن معاونتهم للمتآمرين على سلامة وطننا وبلدنا فاعتقد انهم بقوا في خجلهم وخطئهم ونحن تمكنا باعتمادنا على الباري عز وجل وعلى شعبنا وعلى تصرفاتنا العادلة وبالصبر الطويل والتصميم على الدفاع عن وطننا وشعبنا وعدم اعطاء المجال لأي فرد او فئة او جهة او دولة للتدخل في شؤوننا تمكنا من ان نجتاز تلك المحن وان العراق الآن قد تركز كيانه ووضحت سياسته للعالم وهو دولة مسالمة محايدة لا تعدي على احد ولا تقبل بالعدوان مطلقا ولا تتدخل في شؤون الآخرين، وان العراق بلد يعتز بسيادته الكاملة وحماية حقوق ابناء شعبه، وبهذه المناسبة فاتني اؤكد لكم باتنا لن نحمل حقدا او غيظا تجاه احد ولم نكن سببا او طرفا في النزاع لأن العدوان كان من جانب واحد فقط ونحن كنا طول تلك المدة منشغلين في بناء بلدنا ومكافحة الطامعين والمستعمرين ورفع مستوى ابناء شعبنا وخدمة امتنا العربية المجيدة وان النزاع كان من طرف واحد، ولهذا فاتني قد استغرب عندما اسأل او عندما يستفسر احد مني عن امكانية تسوية النزاع بيننا وبين الجمهورية العربية وبهذه المناسبة اود ان اؤكد لك ولاي شخص في العالم بان الدول العربية متفقة فيما بينها في الشؤون التي تهم مصلحة العرب.

وعن الاحزاب قال عبد الكريم قاسم "اتني لا انتمي في الوقت الحاضر وحتى في المستقبل الى أي حزب او أشكل أي حزب يمثل سياستي واتجاهي فان الشعب بمجموعه هو حزبي ولا ارجو في ان اكون مع الاقلية بل ارجو في ان اكون مع الاكثرية اتني دوما مع مجموع الشعب واتني اؤكد ان جميع الاحزاب هم معي وان جميع افراد الشعب الآخرين الذين هم خارج الاحزاب هم معي ولا يمكن لأي احد ان يكون ضدي الا اذا كان ناكرا للجميل او عميلا للاجنبي واتني اعتقد ان هذا الشخص غير موجود في بلدنا ان الاحزاب وجدت في هذا البلد وفقا للنهج الديمقراطي الذي انتهجناه واتني اريد وجودها وانها تسير بطرق عادلة ملائمة تؤمن جمع صفوف



ابناء الشعب ولا توجد التفرقة بينهم وان الاحزاب ان اخطأت في اول الامر فسوف لا يستمر خطأها لان هدف الجميع هو خدمة الجمهورية.

وعن سؤال حول امكانية اتحاد فرعي الحزب الشيوعي المجاز وغير المجاز قلت ان الاحزاب بحد ذاتها قد اخطأت في اول الامر فان الخطأ سوف لا يستمر وانها ستصلح خطأها في المستقبل فجميع الاحزاب يجب ان تعمل لمصلحة الوطن ولخدمة المبادئ التي نوهنا عنها في اجابتنا، على السؤال السابق ولا يمكن لأحد الاحزاب. مهما تكن اتجاهاته ان يسير ضد خط الثورة او السلطة الوطنية التي خدمت وتخدم مصلحة مجموع الشعب دون تفريق او تمييز لبلورة اهداف الثورة والمحافظة على مكتسباتها وان الاحزاب التي أجزناها لها مطلق الحرية باتضمام أي فرد اليها من أي جماعة او أي فرد من ابناء الشعب وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي فقد سبق لنا ان اجزناه ونحن لا نسأل عن الناس الذين ينضمون اليه لانهم عندما ينضمون اليه فهم ينتمون بموجب الأسس والشروط الموجودة لدى الحزب المجاز، ومن شروط وأسس كل حزب مجاز خدمة الجمهورية العراقية والدفاع عن الاستقلال الوطني وتأمين السيادة المطلقة لابناء الشعب وخدمة الامة العربية المجيدة ومثلما يوجد احزاب في العالم ومن ضمنها بريطانيا حيث يوجد فيها حزب شيوعي واحزاب للعمال وحزب للمحافظين وحزب الاحرار فهل يمكن ان يكون او يعمل أي حزب منهم ضد مصلحة بريطانيا؟

قال مكدونالد: نعم قد يكون فإن الحزب الشيوعي كان قد عمل ضد مصلحة بريطانيا في بعض الاحيان ولو انه يعتبر حزبا صغيرا جدا الا انه في بداية الحرب الماضية قام باعمال ضد مجهود بريطانيا الحربي وخلق بعض الحالات الاضرائية دون ان يكون لها أي مبرر اقتصادي، كما ان هناك حزبا في أقصى اليمين كان يؤيد ألمانيا النازية وهو يعتبر ضد بريطانيا ولكن بصورة عامة وباستثناء هذين الحزبين المتطرفين الى أقصى اليمين او الى أقصى اليسار فان الاحزاب الباقية تعمل لمصلحة بريطانيا دوما.

الزعيم عبد الكريم: ربما كان هؤلاء ضد مصلحة بريطانيا في افكارهم ولكن هل قاموا بعمل ايجابي ضدها وصل الى حد الخيانة؟

مكدونالد: انني لا اعتقد بانهم وصلوا الى هذا الحد، نعم انهم قاموا بدعايات ضد الحرب من جانبهم واثاروا بعض الدعوات وحرصوا على الاضرابات ولكن ذلك كان غير مؤثر لأن الناس لم يأخذوا دعواتهم تلك بالجدية بل كانوا يضحكون منهم.

الزعيم: انني افهم من كلامك ان الاعمال التي قاموا بها لم تكن لها تلك الاهمية الكبرى بحيث تؤثر على مصلحة بريطانيا والا فما هو السبب في عدم حل تلك الاحزاب في بريطانيا بالنظر لأن اعمالهم ضد مصلحة بريطانيا وليس من المصلحة بقاء الحزب او استمرار العمل فيه.

## تغيير المسكوكات والاوراق النقدية

### مرسوم جمهوري رقم ٤١٥

في السابع من أيار ١٩٥٩ صدر قانون العمل العراقية الذي الغى قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١. ثم تلى ذلك صدور قوانين تحدد شكل الاوراق النقدية وقياسها وتفاصيل الكتابة عليها وانواع المسكوكات النقدية المعدنية ونسبة الفضة وما يكتب عليها. وقد أكمل البنك المركزي العراقي طبع الاوراق النقدية الجديدة التي تحمل شعار الجمهورية العراقية ووضعت الوجبة الاولى منها في التداول في عيد الجمهورية الاول (١٩٥٩) وفي ١٢ تموز ١٩٦٠ تم الغاء العملات القديمة التي لا تحمل شعار الجمهورية واستبدالها بالعملة الجديدة فصدر المرسوم الآتي:- "استنادا الى الفقرة السادسة من المادة السابعة والمادة التاسعة من قانون عملة الجمهورية العراقية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية اصدرنا هذا المرسوم الجمهوري:

المادة الاولى: تغيير جميع المسكوكات والاوراق النقدية المتداول بها بموجب القوانين والانظمة المرعية والتي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية عملة غير قانونية ولا تصح التأديبات بها اعتبارا من السادس من كانون الثاني ١٩٦١

المادة الثانية: على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من محرم ١٣٨٠ المصادف لليوم الثاني عشر من تموز ١٩٦٠.

رئيس الوزراء

رئيس مجلس السيادة (١)

وقد تم تنفيذ هذا المرسوم بصور القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٠ والذي نص في مادته الاولى على ان للبنك المركزي العراقي او من يخوله ان يعوض

---

(١) الحرية ٢٢ تموز ١٩٦٠.

الأوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي تصبح عملة غير قانونية لا تصح التأديبات بها اعتباراً من التاريخ المعين في المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ على أن ينفذ هذا القانون يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦١.

### اتفاقية ثقافية مع جمهورية منغوليا الشعبية

وفي بداية مايس ١٩٦٠ زار وفد من منغوليا الشعبية بغداد وأجرى محادثات مع وفد من وزارة المعارف العراقية لعقد اتفاقية ثقافية بين البلدين وفي بداية الاجتماع يوم ٣ مايس القى وزير المعارف وكالة الدكتور فيصل السامر كلمة حيا فيها الضيوف المنغوليين ورسّل الثقافة والعلم والمعرفة والصداقة بين البلدين وقد تمخضت المباحثات عن توقيع اتفاقية ثقافية في الخامس من مايس جاء في مقدمتها: رغبة من حكومتى الجمهورية العراقية وجمهورية منغوليا الشعبية في تحقيق التعاون الثقافي بين بلديهما ودعمًا لأواصر الصداقة والتفاهم المشترك بين شعبيهما ورغبة منهما في عقد اتفاقية تتناول تعزيز أمور التربية والتعليم والتعرف على نواحي الثقافة والعلوم والفنون في بلد كل من الطرفين فقد تم توقيع اتفاقية ثقافية بينهما يوم ٥ ايار ١٩٦٠ في بغداد.

تضمنت المادة الاولى تبادل الاساتذة ومدرسي الجامعة والكليات والمدارس واعضاء المعاهد العلمية والثقافية والتربوية ونصت المواد الاخرى على تبادل الزمالات الدراسية والبحوث وموظفي الحكومة للدراسة والتدريب والبحث العلمي في معاهدها والقاء المحاضرات واقامة المعارض الفنية والعلمية والحفلات الموسيقية والمسرحية والافلام وزيارات الوفود والتعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والادبية وتبادل المشورة الفنية والمعلومات والدراسات وترجمة ونشر المؤلفات وتبادل الكتب والمجلات والمطبوعات والتعاون في مجال الصحافة والاناعة والتلفزيون وتوفير المقاعد الدراسية في الجامعات والمراكز الثقافية واتشاء المؤسسات الثقافية.

وقد صدق مجلسا السيادة والوزراء قانون تصديق الاتفاقية برقم ٧٧ لسنة

١٩٦٠ يوم ١٤ حزيران ١٩٦٠ (١)

(١) الوقائع العراقية ٢٢ حزيران ١٩٦٠.

## احتفالات الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز

مع حلول الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز باشرت الحكومة بالاستعداد للاحتفال بها في وسط اجواء من الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الامن ولذلك سعت الحكومة إلى انجاح تلك الاحتفالات وتنظيمها فاصدرت البيان الاتي يوم ٩ تموز ١٩٦٠<sup>(١)</sup>:

### بيان رقم ١٣٠

#### صادر من الحاكم العسكري العام

#### حول تنظيم مهرجانات الاحتفال بذكرى الثورة

بمناسبة الابتهاج بالذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز الخالدة ستقام الافراح والمهرجانات والاستعراض في بغداد، وقد وجهت الحكومة الدعوة الى وفود الدول الصديقة والشقيقة لمشاركتنا افراحنا، وان التزام المواطنين الكرام بالمحافظة على الامن والنظام والظهور بالمظهر اللائق امام الوفود مما يزيد من حصول الازدحام الذي يعرقل سير الوفود والمدعوين الى ساحة التحرير في الباب الشرقي ومغادرتهم اياها بعد انتهاء مراسيم الاحتفالات يومي ١٤ و ١٥ تموز ١٩٦٠ وبناء على مقتضيات المصلحة العامة ولمتطلبات الامن واستنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب احكام الفقرتين ٩ و ١٠ من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ٣٥ قررنا ما يلي:

١- منع مرور واقتراب الاشخاص وكافة وسائط النقل اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ١٤ تموز حتى انتهاء المهرجانات الشعبية وانصراف المدعوين يوم ١٥-٧-١٩٦٠ الى ساحة التحرير من الساحات والاماكن المؤدية اليها ذهابا وايابا وهي:

١- ساحة الخلائي في شارع الجمهورية. ٢- ساحة النافورة في شارع

الكفاح.

٣- ساحة جمعية الطيران.

٤- ساحة النصر.

٥- ساحة الجمهورية.

٦- ساحة السنك.

(١) اتحاد الشعب ١٠ / ٧ / ١٩٦٠.

٢- يسمح للمواطنين الكرام بالوقوف لمشاهدة المهرجانات في الاماكن والساحات الكائنة خارج حدود المنطقة المعينة في الفقرة اعلاه على ان لا يعرقل ذلك سير الارتال والمهرجانات.

٣- يمنع منعاً باتاً اقتراب المواطنين من كافة العجلات العسكرية ونقاط الحراسة المكلفة بالمحافظة على الامن والنظام في المناطق المختلفة ببغداد.

٤- على كافة سلطات الشرطة والامن والانضباط العسكري العمل على تنفيذ هذا البيان واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين منهم.

٥- يعاقب المخالف لاحكام هذا البيان وفق المادة ١٥ من المرسوم بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين وبالغرامة التي لا تزيد على ١٥٠ ديناراً.

اللواء الركن

احمد صالح العبدى

الحاكم العسكري العام

وبهذه المناسبة صدرت الاوامر بتخفيض محكوميات السجناء المدنيين والعسكريين وبخاصة الذين صدرت الاحكام بحقهم من المجالس العرفية ومعظمهم من الشيوعيين. ففي الاول من تموز نشرت جريدة اتحاد الشعب البيان الاتي:

بيان الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

الى ابناء الشعب المظفر في الجمهورية العراقية الخالدة

أولاً- استناداً الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة ب- ١ من المادة الرابعة من قانون تعديل مرسوم الادارة العرفية المرقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ قررنا تخفيف الاحكام الصادرة من المجالس العرفية كما يلي:

آ- يعطى من حكم عليهم بالحبس ثلاثة اشهر وما دون ويطلق سراحهم فوراً.

ب- يخفف حكم من حكم عليهم بالحبس اربعة اشهر وما دون الى مدة شهر واحد فقط.

ج- يخفف حكم من حكم عليهم بالحبس ستة اشهر وما دون الى الحبس لمدة شهرين فقط.

د- يخفف حكم من حكم عليهم بالحبس سنة واحدة وما دون الى الحبس لمدة اربعة اشهر.

ثانيا- قررنا تأليف لجنة من كبار الحكام يوم السبت الموافق ٢ تموز ١٩٦٠ لدرس جميع الاحكام الصادرة بحق المحكومين الاخرين من المجالس العرفية وسوف تقدم الينا قضاياهم باقرب فرصة للنظر بتخفيف العقوبات وفقا لروح العدل.

ثالثا- سوف ينظر مجلس الوزراء في يوم السبت الموافق ٢ تموز ١٩٦٠ بتخفيف نسبة معينة من عقوبات المساجين الاخرين.

رابعا- على جميع ابناء الشعب العمل على مكافحة الفتنة والتفرقة وحذار من دسائس العدو واطلب من اخواننا ابناء الشعب احلال روح المحبة والوئام والعدل والمساواة والحرية والامان ومكافحة العدوان والاعتزاز بالسيادة الكاملة والاستقلال لشعبنا ووطننا وامتنا. ان العدو يحاول ان يفرق صفوفكم فحذار من التفرقة وكونوا عيوننا ساهرة وحراسا امناء لمصلحة الشعب والوطن وعليكم بجمع الكلمة فهي اساس القوة والمجد للجمهورية العراقية الخالدة.

الزعيم عبد الكريم قاسم  
رئيس الوزراء والقائد العام  
للقوات المسلحة

وطبقا لما ورد في الفقرة ثانيا من هذا البيان صدر المرسوم الجمهوري رقم ٣٨٥ الآتي:

" بمناسبة الذكرى الثانية لثورة الرابع عشر من تموز الخالدة وبناء على ماتقتضيه المصلحة ورحمة بالمساجين وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

تنزل عشر بالمائة (١٠%) مما تبقى من مقدار مدد العقوبات المحكوم فيها على جميع المساجين المدنيين والعسكريين وكذلك المسجونين في المدارس والاصلاحية والمكتسبة احكامهم الدرجة القطعية والصادرة من المحاكم المدنية والعسكرية والمحكمة العسكرية العليا الخاصة والمجالس العرفية العسكرية.

ينفذ هذا المرسوم اعتبارا من ١٤ تموز ١٩٦٠.

على وزراء الدفاع والعدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثاني من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس السيادة (١)

مجلس الوزراء

واتبع ذلك بيان اصداره عبد الكريم قاسم يقضي بصرف منحة نصف راتب اسمي للموظفين والمستخدمين والاجراء والمتقاعدين وفي الوقت الذي اجري فيه عبد الكريم قاسم هذه التخفيضات في محكومات السجناء فانه تشدد في تنفيذ احكام المحكمة العسكرية العليا الخاصة الصادرة بحسب عدد من رجال العهد السابق والقوميين المحكومين في احداث الموصل سنة ١٩٥٩ ومنهم من تم اعدامه فصدر المرسوم الجمهوري رقم ٤٠٤ الاتي:

" حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الضباط المجرمين التالية اسماؤهم باحكام مختلفة مع عقوبة الطرد التبعية التي اقترنت بالتصديق. واستنادا الى المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

طرد الضباط التالية اسماؤهم من الخدمة في الجيش

١- الفريق الركن المتقاعد رفيق عارف

٢- اللواء الركن المتقاعد عمر علي

٣- الزعيم الركن المتقاعد وفيق عارف

٤- الزعيم الركن المتقاعد احمد مرعي

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر محرم سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم العاشر من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس الوزراء

مجلس السيادة (١)

ثم تلاه المرسوم الجمهوري رقم ٤٢٩

" حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الضباط المجرمين باحكام مختلفة مع عقوبة الطرد التبعية التي اقترنت بالتصديق واستنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري وما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

طرد الضباط التالية اسماؤهم من الخدمة في الجيش

(١) الوقائع العراقية ١٣ آب ١٩٦٠.

- ١- الزعيم الركن المتقاعد ناظم كامل الطبقجلي
- ٢- العقيد الاحتياط المتقاعد مصطفى رفعت الحاج سري
- ٣- العقيد المتقاعد خليل سلمان
- ٤- عقيد الجو عبد الله ناجي آل ياسين
- ٥- العقيد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح
- ٦- العقيد الاحتياط المتقاعد ابراهيم سيد علي الكيلاني
- ٧- العقيد الركن المتقاعد جميل مهدي الخشالي
- ٨- العقيد الركن المتقاعد سعيد محمد الشيوخ
- ٩- المقدم الركن المتقاعد عبد العزيز احمد شهاب
- ١٠- المقدم الركن المتقاعد علي توفيق
- ١١- المقدم المتقاعد اسماعيل هرمز
- ١٢- المقدم المتقاعد يوسف يونس كشمولة
- ١٣- المقدم الركن المتقاعد يونس طه عطار باشي
- ١٤- المقدم المتقاعد كامل طه الدبوني
- ١٥- المقدم المتقاعد عبد الله احمد الجبوري
- ١٦- الرئيس الأول توفيق يحيى اغا
- ١٧- الرئيس الأول مجيد حميد الجلبي
- ١٨- الرئيس الركن داود سيد خليل
- ١٩- الرئيس يحيى حسين الحمادي
- ٢٠- الرئيس زكريا طه
- ٢١- الرئيس هاشم الدبوني
- ٢٢- الرئيس الطيار قاسم محمد علي العزاوي
- ٢٣- الرئيس الركن نافع داود احمد
- ٢٤- الرئيس محمد امين عبد القادر
- ٢٥- الرئيس صديق سعيد علي الصفار
- ٢٦- الرئيس منعم حميد
- ٢٧- الرئيس الصيدلي امين مجيد كركجي
- ٢٨- الرئيس حازم حسن العلي



- ٢٩- الرئيس صديق اسماعيل مصطفى
- ٣٠- الرئيس محمد سعيد قاسم
- ٣١- الملازم الأول حازم خطاب
- ٣٢- الملازم الأول غاتم فتحي
- ٣٣- الملازم الأول سلطان خلف
- ٣٤- الملازم الأول غاتم محمد عبد الله
- ٣٥- الملازم الأول كامل اسماعيل مصطفى
- ٣٦- الملازم الأول حسن محمد صالح
- ٣٧- الملازم الأول سالم حسين الرحاوي
- ٣٨- الملازم الطيار احمد مهدي عاشور
- ٣٩- الملازم الطيار فاضل ناصر
- ٤٠- الملازم مظفر صالح
- ٤١- الملازم عبد المحسن اسماعيل عموري
- ٤٢- الملازم سعيد محمد فتحي
- ٤٣- الملازم هاشم يونس اسماعيل
- ٤٤- الملازم هاني عبد القادر
- ٤٥- الملازم عبد الرزاق اسماعيل
- ٤٦- الملازم طارق حسين
- ٤٧- الملازم ننون يونس
- ٤٨- الملازم ساطع شريف الحاتم
- ٤٩- الملازم سالم يحيى عبد الحافظ
- ٥٠- الملازم سالم محمد سعيد الحجية
- ٥١- الملازم حازم محمد هاشم العمري
- ٥٢- الملازم عبد الرحمن مصطفى
- ٥٣- الملازم حاتم عبد العزيز
- ٥٤- الملازم هاشم عبد العزيز
- على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٨٠  
المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر تموز ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

بيان من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات  
المسلحة الى ابناء الشعب الكرام

بمناسبة الذكرى الثانية المجيدة لعيد ثورة ١٤ تموز وهو اليوم المظفر  
لتأسيس الجمهورية العراقية الخالدة وتمشيا مع اهداف ثورتنا المباركة بالترفيه عن  
المواطنين في ارجاء البلاد فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٩ تموز  
١٩٦٠ صرف منحة نصف راتب اسمي لشهر واحد بدون غلاء المعيشة الى  
الموظفين والمستخدمين والاجراء والمتقاعدين كافة في الدوائر والمؤسسات  
الرسمية وشبه الرسمية من الموجودين في الخدمة خلال النصف الاول من شهر  
تموز الحالي على ان تؤمن وزارة المالية صرف هذه المنحة قبل يوم ١٤ تموز<sup>(٢)</sup>  
وبهذه المناسبة هنا عبد الكريم قاسم يوم ١٤ تموز الشعب العراقي بحلول  
العيد الوطني الكبير وحذره من دسائس العدو والمستعمر والتفرقة نشرت الصحف  
المحلية البيان الاتي:

بمناسبة الذكرى الثانية المجيدة لثورة ١٤ تموز الخالدة التي ازاحت عن  
وطننا كابوس الظلم والتصف وحرت بلادنا العزيزة من قوى الشر والاستعمار  
فازالت العهد المباد واقامت الصرح القوي الشامخ للجمهورية العراقية الخالدة  
وحققت امل الشعب النبيل بالاستقلال التام والسيادة الكاملة المطلقة والحرية  
والديمقراطية والسلم.

واني بهذه المناسبة العظيمة أهدي إلى ابناء شعبنا المظفر وافراد القوات  
المسلحة من المراتب والضباط كافة والعاملين المخلصين في الجيش والشرطة  
والحرس اخلص التهاني والتمنيات له وليهنا الجميع بهذا العيد الوطني السعيد  
وبثورتنا المباركة وتأسيس جمهوريتنا العراقية الخالدة القوية المسالمة المحايدة.  
وارجو الله أن ينعم الشعب في عهدها الطيب بالرفاه ونعم العلم والحرية والخير. وأن

(١) الوقائع العراقية ١٧ آب ١٩٦٠.

(٢) الحرية ١٢ تموز ١٩٦٠.

يعزز كيانها ويبارك في جهود ابنائها البررة ويقيها شر الغادرين والطامعين والخونة والمستعمرين فيحل العام الثالث من عمر جمهوريتنا المجيد الزاهر في فجر يوم ١٤ تموز وابناء الشعب كلهم في غمرة البهجة والسرور والثقة بالمستقبل الزاهر يجمعهم العمل في سبيل الله والشعب والوطن والتفاني في سبيل المصلحة العامة وحب الخير والاحسان ومحاربة التفرقة والابتعاد عن العدالة ونصرة الحق والحفاظ على مكاسب ثورة ١٤ تموز الخالدة وصيانة الاستقلال الوطني لجمهوريتنا والدفاع عن بلادنا الخالدة.

وحذار ايها الشعب من دسائس العدو والمستعمر وحذار من التفرقة وختاماً ارجو من الباري عز وجل أن يعيد هذه الذكرى الطيبة على ابناء الشعب العراقي المظفر اينما كانوا خارج الوطن وفي ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة وعلى اخواننا واصدقائنا في البلاد العربية العزيزة والدول الصديقة بالخير والعز والنصر والسلام.

اللواء الركن

عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

وبهذه المناسبة تم افتتاح عدد من المشاريع ووضع الحجر الاساس لمشاريع اخرى ففي يوم ١٠ تموز اقيم حفل افتتاح (شارع ١٤ تموز) في منزله ١٤ تموز حضره عبد الكريم قاسم الذي افتتح الشارع.

وفي اليوم التالي افتتح شارع (عبد الكريم قاسم) حيث جرى احتفال كبير بالمناسبة. وهذا الشارع يمتد من قلب بغداد عبر السدة الشرقية ويمر في منطقة بعثت فيها الصرائف.

وفي يوم ١٢ تموز-افتتح شارع الجمهورية (الخلفاء حالياً) وفي اليوم نفسه تم افتتاح حديقة الامة في الباب الشرقي (ساحة التحرير حالياً) يوم ١٤ تموز..

وفي اليوم التالي اقيم حفل افتتاح مستشفى الطوارئ في العلوية ووضع حجر الاساس لكل من جامع عادلة (الصغير) وجامع الازبك الجديد المجاور لوزارة الدفاع. وفي ١٦ تموز تم افتتاح القسم الثاني من مدينة الضباط وقال عبد الكريم قاسم "راعينا ضرورة ايجاد المناطق الصالحة لسكنى ابناء الشعب فقررنا انشاء

القرى والمدن في هذه المناطق نجمع مختلف ابناء الشعب منهم اخواني ابناء الصرائف حيث انشئت لهم (مدينة الثورة) (مدينة صدام حاليا) وهذه المدينة هي جزء من قرى ومدن اخرى ستنشأ لهم خلال هذا العام وفي السنوات القادمة حتى نتخلص نهائيا وجذريا وكلنا من الصرائف المبعثرة في هذه المنطقة ففي هذا اليوم سوف يفتتح لهم ما يقارب (٩١١) دارا بعد افتتاح مدينة الرشاد.

وكان الحجر الاساس لمدينة الرشاد قد وضع يوم ٢٤ اذار ١٩٦٠ فافتتح عبد الكريم قاسم القسم الاول منها يوم ١٦ تموز وقال "هذه المدينة للمشردين والمشرذات والعجزة والمقطوعين وسوف تنظم بها المشاغل والمصانع وتبنى فيها المرافق الصحية والمرافق الاجتماعية ولشد ما يسرنا ايها الاخوان ان في مثل هذه الساعة بالضبط ينوب عنا في الشمال متصرف لواء الموصل في افتتاح مدينة ربابعة

وفي معظم خطبه كان عبد الكريم قاسم يكرر انه "لا يريد افقار الاغنياء بل يريد ان يرفع مستوى الفقراء الى مستوى الاغنياء وانه سيكون لكل مواطن بيت خاص به" وفي حفل افتتاح مشروع اسكان اصحاب الصرائف يوم ١٦ تموز قال:

" ان الثورة لن تتوقف مطلقا ما دامت هناك الصرائف منتشرة في ارجاء العراق هذه المعالم المنتشرة في ارجاء العراق هي من بقايا العهد المباد. لقد ابدنا ذلك العهد وابدنا ما بناه المستعمر والطامع في بلدنا وانا اليوم نزيل تلك المعالم ليحل محلها العيش الرغيد والحياة المكرمة العزيزة الجانب. لشعب طيب مطلق التصرف في بلده. هذه القرية او المدينة سميت بمدينة الثورة وهي جزء من اجزاء واقسام عديدة سوف تنتشر في هذه المنطقة وفي المناطق الاخرى وارجاء اخرى من بغداد والمدن الاخرى في ارجاء العراق. وان الطرق العصرية المبلطة تبليطا حديثا لابد ويجب ان تمر بين هذه المناطق سوف يمر من جانب هذه المدينة الطريق الموصل من شمال بغداد الى جنوبها وتقطع هذا الطريق عدة طرق فرعية تصل شرق بغداد بغربها ان ابناء الشعب سيساهمون مع الرجال المسؤولين عن ادارتهم في بناء البيوت والقرى الاخرى التي تخصص لاهواننا الفقراء وذوي الدخل المحدود واصحاب الصرائف فهناك العمل يجري على اقسام عديدة منها ان تنشأ دور من قبل الرجال المسؤولين مباشرة وتوزع، ومنها توزع اليهم ارض مقابل ثمن بسيط ويباشر ببنائها ابناء الشعب وفق تصميم معين تعده وزارة البلديات بالتعاون مع

وزارة الاشغال والاسكان ومنها مناطق تعطى مجانا بدون مقابل ويهيا لها التصميم الكافي واطافة الى ذلك تعطى بعض المواد الانشائية والتسهيلات الممكنة لبناء تلك الدور... وسوف يسكنها اصحاب الصرائف بعد مضي مدة لا تزيد على خمس سنوات وسوف نتخلص من جميع الصرائف المبعثرة في هذه المنطقة بالذات... انني ابشر اخواني اصحاب الصرائف ان هذه المنطقة والمناطق الاخرى التي تنحصر ما بين السدة الشرقية والطريق المبلط الذي يكون بعرض ٦٠ مترا والذي يمر بجانب ترعة من الشمال الى الجنوب سوف تكون هذه المنطقة من اجمل المناطق في بغداد

وفي حفل افتتاح معرض ١٤ تموز في المنصور يوم ١٦ تموز قال: "ان العراق قد أسس مصلحة المعارض منذ مدة قريبة ولكنه مصمم كل التصميم على خلق روح قوية بناءة في هذا المضمار وسوف يشترك العراق في معارض دولية كثيرة في العام القادم وانا بمناسبة استقلال قبرص فان العراق سوف يشترك في (معرض قبرص) في اليوم الثالث والعشرين من ايلول اذا اشتركت الدول العربية في هذا المعرض وساهمت فيه. ذلك لاننا نحن الدول العربية نشترك ونساهم في المعارض التي لا تشترك فيها دولة عدوة لدودة لبلادنا وقد اخبرت سيادة وزير التجارة بهذه الفكرة وسوف تقوم مصلحة المعارض باعداد العدة لذلك".

وخطب الفلاحين في افتتاح حفل توزيع الاراضي على الفلاحين في منطقة الطارمية يوم ١٧ تموز قائلا:

" انني ارجو منكم ان تنزعوا من قلوبكم كل غيظ وحقد على المواطن الذي كان فيما مضى اقطاعيا وقد اصبح في هذا اليوم مزارعا. ان المزارعين والفلاحين في هذا اليوم يشتغلون بذا واحدة في سبيل الانتاج الطيب وخدمة هذا الوطن. في هذا اليوم بالذات سيوزع عليكم وعلى اخواتكم الفلاحين الآخرين والمزارعين ما يقارب (١٨٩٧) سند تملك لقطع من الارض ومساحة كل قطعة من هذه القطع (٤٠) دونما او اقل بقليل او اكثر بكثير وان هذا التوزيع سيتم في آن واحد في هذا المحل وفي الديوانية في الحمزة وفي دبالى وفي مناطق اخرى من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب

وافتح معهد الزهراء للبنات في الكاظمية يوم ١٧ تموز وكانت الادارة المحلية قد انشأت هذا المعهد كما اعلن عن افتتاح ثلاثة معاهد اخرى يوم ١٨ تموز.

وافتح عبد الكريم قاسم ملعب وحديقة الحرية للأطفال يوم ١٧ تموز ١٩٦٠ وجرى افتتاح القسم الثاني من مشروع اسكان غربي بغداد يوم ١٨ تموز وافتتاح (مدينة القاسم) التي بنيت لضباط الجيش وعوائلهم في يوم ١٨ تموز ايضا حيث قال عبد الكريم قاسم "سوف لا يبقى أي فرد من ابناء البلاد بدون سكن عامر مرفه صحي متمدن عصري حديث" وافتتح قاعة الخلد في كراة مريم في اليوم نفسه وقد اريد لهذه القاعة ان تكون "مجتمعا وندوة للعلم والمحاضرات والتمثيل وفي اليوم التالي تم افتتاح المدرسة المستنصرية على شاطئ دجلة ووضع الحجر الاساس للفرن الذري في التويثة في ٢٠ تموز والذي دعاه عبد الكريم قاسم بمشروع تموز ووصفه (المشروع الخطير) وقال: "تناجحه خطيرة ومفيدة لابناء الشعب والوطن ومفيدة لابناء اخواننا في الدول العربية جميعا. لقد اخترنا له ارضا واسعة فسيحة تقارب مساحتها ٤٨٠ دونما وباستطاعتنا زيادة هذا المقدار ان تطلب الامر ذلك".

وتم وضع الحجر الاساس لمركز التصفية لمشروع مجاري بغداد في الرستمية يوم ٢٠ تموز ايضا والحجر الاساس لمعهد التمريض والاطراف الصناعية في اليوم نفسه ومشروع اسكان السكك ومعامل الهندسة المدنية يوم ٣١ تموز (١). وكان مشروع مركز التصفية جزءا من مشروع كبير يهدف الى تخليص بغداد من المياه القذرة بلغت كلفة المشروع مليون ونصف المليون دينار وقد قال عبد الكريم قاسم عند افتتاحه المشروع:

" هذا المشروع كما شرح لكم يتألف من عدة صفحات كل صفحة من هذا المشروع تتم الصفحة الاخرى وسوف تنتهي كافة الصفحات والاقسام لهذا المشروع بنهاية سنة ١٩٦٢ (تصفيق). وهذا المشروع الحالي يتضمن المشاريع التي ستجري في جانب الرصافة. وفي جانب الكرخ ستجري مشاريع اخرى وتنتهي كذلك في نهاية سنة ١٩٦٢ حيث سيكون مشروع التصفية بالقرب من الدورة كما يكون مشروع التصفية في هذا المحل بالذات على جانب قريب من هذا المحل وسوف تتصل بغداد من شمالها في نهر دجلة الى جنوبها في نهر ديبالى بطريق عريض واسع بعرض ٦٠ مترا وعلى جانبيه تغرس الاشجار الباسقة وتمر بجانب هذا الطريق ترعة من دجلة الى ديبالى (تصفيق). ان هذا القسم من المشروع الذي يكلف

---

(١) عن هذه المشاريع والخطب انظر الصحف الصادرة في تلك الايام ١٠ - ٣١ تموز.

حوالي ستة ملايين دينار قد اعطى لشركات عديدة ضمنا بها مصلحة الشعب والوطن (تصفيق). فنحن نتعامل مع جميع الناس وجميع الشركات على حد سواء اذا ضمنا مصلحة شعبنا ووطننا (تصفيق). كان المقرر ان يمر هذا المشروع عبر مصر الرشيد الى منطقة ضيقة على نهر دجلة وقد الح القائمون على بناء هذا المشروع وتصميمه على ذلك بادئ ذي بدء حيث كانوا قد استطلعوا تلك المنطقة قبل هذا، لكننا رغبنا ان يمر المشروع من الجانب الشرقي من بغداد على طوال السدة الشرقية لسببين اولهما ان يكون هذا المشروع معتدا على مسافة كبيرة باستقامة فنكون قد وفرنا عدة كيلومترات من هذه المجاري والاتباب والسبب الثاني ان يتمكن سكان بغداد الجديدة والمناطق الشرقية من الاستفادة من هذا المشروع بالذات وهناك سبب ثالث هو انها في هذه المنطقة ولربما بعد مدة من الزمن سنستفيد من هذه المياه عبر ديالى في الجانب الاخر (تصفيق) في هذه المرحلة سوف يستفيد القائمون ببناء المشروع من المياه الاسنة لتحويلها الى اسدة نافعة للبلد<sup>(١)</sup>.

### المهارات الصحفية

استغلت بعض الصحف العراقية صدور قانون الجمعيات واجازة الاحزاب لتصعيد حملة المهارات وتوجيه الاتهامات وحملات السباب والشتائم ضد بعضها بعضا فهذه تنتصبر لحكم عبد الكريم قاسم واخرى تنافح عن الشيوعيين وترد عنهم الاتهامات وثالثة تناصر القوميين. والامر الذي يوجب هذه الحملات هو الموقف اللامبالي الذي وقفته الحكومة وحوادث المصادمات والاعتقالات وفقدان الامن وتحزب الاداريين الى هذا الطرف او ذاك.

ففي مقال نشرته جريدة الرأي العام بقلم صاحبها الشاعر محمد مهدي الجواهري بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ بعنوان (ماذا في العمارة وماذا في الميمونة) التي هي احدى قرى العمارة انتصر فيها الجواهري للفلاحين. وتضمن المقال ما يستشف منه تحريض للفلاحين ضد السلطة وتهجم عليها بشكل صريح و اشار الى (التنكيل بالحريات وبالشباب والطلاب والمعلمين ومديري المعارف ومعاونيهم وباسناد ما اسماه (القوى الشريرة وحمايتها وباتفلات المسؤولين الادارية البوليسية "وسكوت الحكومة على ذلك" مما أغضب عبد الكريم قاسم.

(١) صحف يوم ٢١ تموز ١٩٦٠.

فصدر بيان من الحاكم العسكري هذا نصه:  
" الى الصحف كافة

نشرت جريدة الرأي العام في العدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠ تحت عنوان (ماذا جرى في العمارة وماذا جرى في الميمونة) وتتويها للرأي العام فان هذه الدائرة قد اخبرت من قبل شخصين جلبا الى الدائرة عن حادثة وقعت في ناحية الميمونة ونظرا لاهمية الموضوع فقد اتخذت التدابير لتفسيرها مع هيئة تحقيق خاصة في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠ ورغم عدم حضورهما في الموعد المعين ونظرا لانقطاع الطريق فقد سافرت الهيئة بالطائرة الى البصرة ومنها الى العمارة لغرض التحقيق السريع. واننا نود من اصحاب الصحف جميعا ان لا يثيروا القضايا ما لم يتم التحقق منها. وتظهر الحقيقة وغندئذ تتخذ الاجراءات القانونية العادلة.

دائرة الحاكم العسكري العام (١)

وكان الجواهري قد انتخب نقيبا للصحفيين وفي المؤتمر الثاني (لنقابة الصحفيين) الذي عقد يوم ٧ نيسان ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم:  
" لقد فشلت الصحافة في العراق خلال السنة المنصرمة فشلا ذريعا وان ارباب الصحف والمراسلين ومن يشتغل بمعيتهم فليتواروا خجلا امام الشعب اتهم فرقوا صفوف الشعب... اتكم ركضتم وراء المنافع الذاتية ولم تقدرنا حسابا لمصلحة الوطن... اتكم مسؤولون امام الله والتاريخ.. اتكم لم تلتزموا بالفقرتين السابعة والثامنة من المادة الثانية من قانون الصحفيين فلقد اوصيتكم فيما مضى واتني لن اترككم وشأنكم فان هذا اللحم لا يتبرأ من الظفر... فانتهم منا ونحن منكم ونحن من ابناء الشعب وكلنا مدعوون لرص الصفوف وعدم المتاجرة باسماء الشعب والشعب" (٢).

ولكن حملة المصادمات والاعتقالات تواصلت فوجه عبد الكريم قاسم اتهامه لرجال الدين والى من اسماهم بالفوضويين فقال يوم ٢٩ نيسان وفي حفل الاتحاد العام لنقابات العمال بمناسبة عيد العمال العالمي:

(١) الرأي العام ٢٩ / ١ / ١٩٦٠.

(٢) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٥٠.



" لقد اوضحت في مؤتمر المتصرفين بان الفوضويين والفوضوي هو من يعيث بالقواتين ويعتدي على المواطنين ولا فرق اذا كان هذا العايب من رجال السلطة او من رجال القانون او من المواطنين الاخرين....

انني اردت ان يعيش ابناء هذا الشعب بحرية مثالية ولا يعتدي احدهم على الاخر ولكن السفارات الاجنبية الاستعمارية ارادت ان تفرق صفوف ابناء الشعب وما هذه الحملة الظالمة المنتشرة في ارجاء العراق الا امثال واضحة لاعمالهم. انهم اعتمدوا على رجال الدين الاجانب في هذا الوطن. ان رجال الدين المخلصين من ابناء الشعب لا يكونون دعامة ومطايا للاجنبي والمستعمر. ان رجال الدين الذين هم من ابناء شعبنا المظفر يأفون ان يكونوا دعاة للمستعمرين اما اولئك الذين حسبوا على هذا العراق الزاهر على هذا البلد الابي الامين جزافا اتنا نعرفهم وقد اخبرت السلطة للتحري عنهم ومعرفة قومياتهم وجنسياتهم لقد اخبرت رجال الامن والسلطة للتحري عن قومياتهم وجنسياتهم واخذ الضمانات الكافية منهم باحترام شعائر الدين والا يطردوا من هذه البلاد شر طردة الى ما وراء الحدود<sup>(١)</sup>.

وكان خضر العباسي صاحب جريدة بغداد والمقرب الى عبد الكريم قاسم قد كتب مقالا في صحيفته يوم ٢٦ تموز تهجم فيه على محمد مهدي الجواهري صاحب جريدة الرأي العام وردت فيه عبارات قاسية مثل "انتهازي، سافل، شعوبي خطير" ووصفه بالايرواني و (كشواني البلاط) مما اثار الجواهري معتقدا ان ذلك بتأييد من عبد الكريم قاسم فرد الجواهري في مقال نشرته جريدته في اليوم التالي "الى هذا الدرك الاسفل هوت الاخلاق المنحدرة والى هذا الحد بلغت الاستهانة بكرامات الناس واقدارهم. وبمثل هذه الصفاقة على خيرة رجال الفكر والعلم والشعر والادب وبمواي ومسمع من حكومة وطنية مسؤولة عن كل ما يشرف سمعة هذا البلد وما لا يشرفها يقع مثل هذا؟. وقال مهديدا "سيأخذ اتحاد الادباء كل تدبير يسعه لابلغ اصوات الاحتجاج المرتفعة منه على مثل هذه الاساليب المستخدمة ضده عن طرق وضعية مثل هذه. هل يظن من يعيهم الامر ان الحصاد الذي سيجنيه الحاصدون من هذا الزرع اللين مساو للغاية التي زرع من اجلها وان الثمرة التي يحلم بها الناطقون ستكون حلوة وحتى قليلة المرارة كما يتوقعون؟ كذب ما يظنون وعيث ما يتوقعون".

---

(١) نفسه ص ١٧٣.

ويبدو ان عبد الكريم قاسم الذي يعلم مقدار الدعم الذي يحظى به الجواهري من الشيوعيين قد اراد ان يخفف من غضب الجواهري ويسترضيه فقال في حفل نقابة الصحفيين الذي اقامته بمناسبة الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز وذلك يوم ٣١ تموز مخاطبا الصحفيين:

" انكم تحتفلون هذا اليوم بتوديع نقيب الصحفيين فقد انتدبناه لعمل اخر واتنا لا نظن انكم تبخلون علينا بهذا النقيب العزيز عليكم فاتنا نثمنه ونقدره في اعماله وفي جهوده ومن يأخذ على شخص من الاشخاص وعلى مخلوق من الخليقة بالخطأ والزلل فذلك اما يكون على ضلال مبين اتنا بشر وكلنا معرضون للخطأ والزلل واتني اقدر نقيب صحافتكم واثمن جهوده واعماله وقد انتدبناه لعمل اخر.... وسوف تقومون بانتخاب نقيب اخر واتنا نعزّ بهذا النقيب ونأخذه الى جانبنا (١) "

ولكن عبد الكريم قاسم لم يحدد نوع العمل الذي انتدب له الجواهري ويشير العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم الغزوي الى ان عبد الكريم قاسم قد استدعى الجواهري بعد نشره مقال (ماذا جرى في العمارة ماذا جرى في الميمونة) الى وزارة الدفاع وبدأ يعاتبه بشكل هادئ ويناقشه حول المعلومات التي وردت في المقال. لكن لهجة الجواهري في الحديث واصراره على موقفه فيما يتعلق بصحة المعلومات قد اغضبا عبد الكريم قاسم الذي اخذ يصرخ بوجه الجواهري موجهاً اليه كلمات جارحة مثل "انك عميل واثق من ايتام العهد البائد وسبق لك ان مدحت البلاط ونوري السعيد واتني تسترت عليك وانعمت عليك كثيرا وحاولت ان اجطك تسير في طريق العدل والانصاف وتعديل عن سيرتك ولكنك تأبى الا ان تعود الى اصلك الواطن.

وهنا علا صوت الجواهري متحمدا عبد الكريم قاسم ان استطاع ان يفعل شيئا. فما كان من عبد الكريم قاسم الا ونهض مسرعا الى غرفته وبعدها جاء بحمل ملفا فيه اوراق عديدة وبدأ يقلبها ويصرخ بوجه الجواهري هل تريد ان افضحك الان واتشر هنا الوثائق التي تدينك كونك عميل العهد البائد واثق تسلمت المال من نوري السعيد وإلى كثير من امثال هذا الكلام.

وفجأة اتهار الجواهري واخذ يتكلم بصوت خافت يدل على تخوفه من قول عبد الكريم قاسم مقبما اعتذاره عن تهوره وارتفاع صوته على صوت الزعيم فترجع عبد الكريم قاسم عن موقفه ايضا وهدا غضبه وبعد لحظات انتهى كل شيء وقدم الشاي وعلت الضحكات كأن شيئا لم يكن (٢).

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٣٣١.

(٢) ثورة ١٤ تموز اسرارها، احداثها، رجالها، ص ٢٠٢.

ومع تواصل حملة المهاترات وتبادل الاتهامات تدخل الحاكم العسكري العام  
واصدر البيان رقم ١٣١ الاتي نصه:

١- سبق واوعزنا الى العاملين في حقل الصحافة بضرورة التزام جميع  
الصحف في كتاباتها ومنشوراتها بما تتطلبه المصلحة العامة وان تسعى لجمع كلمة  
ابناء الشعب وتحرص على عدم تصدع وحدة الصف الوطني وان تتجنب المهاترات  
والاسفاف ونهش الاعراض والتشهير بالآخرين...

ولكننا وما زلنا نرى بين حين وآخر بعض المخالفات تنشر على صفحات  
الجرائد والمجلات مما يلحق ابلغ الضرر بالمصلحة الوطنية ويشوه معنى الحرية  
التي حرصت حكومة الثورة على توفيرها لمختلف جهات الرأي العام العراقي...

٢- اتنا نعلن للجميع بأن الضرورة في الوقت الحاضر اكثر من أي وقت  
مضى تقضي بالكف عن المخالفات او المهاترات والاعتداء على كرامة اشخاص  
بقصد الربح الشخصي والمادي دون رادع ودون الاهتمام بالايثار التي تتعرض  
اليها جمهوريتنا الغالية..

وعليه فاننا نحذر مرة اخرى العاملين في حقل الصحافة من مغبة الاستمرار  
على هذه الاعمال والمخالفات الرخيصة التي تسبب الى سمعة صحافتنا وبلاننا في  
الداخل والخارج وتضرر بمصلحة الشعب والوطن وقد وجب علينا أن ندعوهم الى  
الالتزام التام بالقوانين وبياناتنا المرقم ٦٢٥١ والمؤرخ في ٢-٩-١٩٥٩ دون  
اضطرارنا الى اتخاذ الاجراءات القاسية بحق المخالفين للمحافظة على مفهوم معنى  
الحرية وضمائنا لمصلحة ابناء الشعب كافة..

٣- ان الواجب الوطني يدعو جميع ارباب الصحف والعاملين في حقل  
الصحافة العمل على جمع الكلمة والسير بخط الثورة وايضاح منجزات ثورة ١٤  
تموز المجيدة الى ابناء الشعب وبذلك يمكن تحقيق الاهداف النبيلة التي يعمل من  
اجلها قائد الثورة المنفذ الزعيم عبد الكريم قاسم والمخلصون للجمهورية العراقية  
الخالدة ولثورة ١٤ تموز المجيدة..

الواء الركن (١)

أحمد صالح العبدى

الحاكم العسكري العام

## بين العراق والأمم المتحدة

كانت الجمهورية العراقية قد طلبت المساعدة من الصندوق الخاص التابع لهيئة الأمم المتحدة بموجب القرار المرقم ١٢٤٠ (٨) الصادر من الجمعية العامة لهيئة الأمم. ولما كان الصندوق الخاص على استعداد لتقديم هذه المساعدة الى الحكومة لتشجيع التقدم الاجتماعي ورفع المستوى المعاشي وتطوير المستويات الاقتصادية والاجتماعية والفنية في الجمهورية العراقية فقد تم الاتفاق على توقيع اتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية والصندوق الخاص التابع لهيئة الأمم المتحدة بشأن المساعدة التي يقدمها الصندوق الخاص الى حكومة الجمهورية العراقية.

وقد جاء في المادة الاولى:

- ١- تضم هذه الاتفاقية الشروط التي يجب على الصندوق الخاص تقديم المساعدة الى الحكومة بموجبها وتضع كذلك الشروط التي ستنفذ المشاريع بمقتضاها.
- ٢- يجري اتفاق تحريري على (خطة العمل) عن اي مشروع بين الحكومة والصندوق الخاص و(الوكالة المنفذة) وتطبق شروط هذا الاتفاق على خطة العمل.
- ٣- يتعهد الصندوق الخاص بالمبالغ التي تخصص مقاديرها في كل خطة من خطط العمل لتنفيذ المشاريع المفصلة بموجب القرارات والتوصيات قابلة التطبيق التي تصدرها المؤسسات ذات العلاقة والتابعة لهيئة الأمم وعلى الاخص قرار الجمعية العامة المرقم ١٢٤٠ (٨) على ان يكون ذلك منوطا بتوفر المبالغ المطلوبة وتيسرها.

- ٤- يعتبر تقيد الحكومة بأية التزامات سابقة ويخصص في كل (خطة عمل) كونها ضرورية لتنفيذ احد المشاريع شرطا يتقيد به الصندوق الخاص والوكالة المنفذة عند تنفيذ المسؤوليات المترتبة عليها في هذه الاتفاقية وفي الحالة التي تكون الحكومة قد بدأت فيها بتنفيذ مشروع ما قبل الدخول بأية التزامات مسبقة تتعلق به ويمكن ان ينتهي امره أو يؤجل تنفيذه تبعا لتقدير الصندوق وتناولت المواد الاخرى مسائل تنفيذ المشاريع والمعلومات عن المشاريع ومشاركة الحكومة ومساهمتها بتنفيذ المشاريع والتسهيلات المحلية التي على الحكومة ان تقدمها للصندوق الخاص والوكالة المنفذة.

وقد صدق مجلس السيادة على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتصديق الاتفاقية يوم ٢٧ تموز ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

وجاء في الاسباب الموجبة "لما كانت الحكومة العراقية تهدف من سياستها الى تحقيق التقدم الاجتماعي والفني ورفع المستوى المعاشي للمواطنين العراقيين وتطوير اقتصاديات البلد وجعلها قادرة على سد حاجيات الافراد والاستفادة من الخبرة الاجنبية. ولما كانت فكرة انشاء المساعدات الفنية للامم المتحدة ترمي الى تحقيق نفس الاهداف النبيلة السالفة في الدول التي تطلب هذه المساعدات لذلك فقد تم انشاء الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة وهي على استعداد لتقديم هذه المساعدة للمساهمة في تحقيق اهداف هذه المنظمة في النواحي الاقتصادية والفنية والاجتماعية لهذا فقد طلبت حكومة الجمهورية العراقية المساعدة من هذا الصندوق وعقدت اتفاقية معه لتنظيم هذه المساعدة".

لقد عد ذلك اتفاقاً موحداً بين حكومة الجمهورية العراقية من جهة والامم المتحدة ومنظمة العمل الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولية ومنظمة الصحة العالمية واتحاد المواصلات السلكية ومنظمة الانواء الجوية العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة اخرى.

ان الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولية ومنظمة الصحة العالمية واتحاد المواصلات السلكية والعالمية ومنظمة الانواء الجوية العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يطلق عليها فيما بعد اسم (المنظمات) وهو ما يؤلف اعضاء مجلس المساعدات الفنية جهة واحدة والحكومة العراقية جهة اخرى رغبة منهما في تنفيذ القرارات الخاصة بالمساعدات الفنية للمنظمات التي ترمي الى تنمية التقدم والاعمار الاقتصادي والاجتماعي للشعوب قد عقدنا الاتفاق الموحد الخاص بالمساعدات الفنية بينهما يوم ١٩ حزيران وقد جاء في المادة الاولى:

(١) الوقائع العراقية ٧ آب ١٩٦٠.

١- تقدم المنظمة (المنظمات) المساعدة الفنية عند تيسر المبالغ الضرورية لذلك وتتعاون مجتمعة او منفردة مع الحكومة في اعداد برامج يتم الاتفاق عليها للقيام باعمال المساعدة الفنية وفقا للطلبات التي تقدمها الحكومة وتوافق عليها المنظمات.

٢- تقدم المساعدات الفنية وتسلم وفق القرارات والاحكام التي تصدرها جمعيات المنظمات ومؤتمراتها وفروعها الاخرى وبصورة خاصة ضمن نطاق البرامج الموسع لاسداء المعونة الفنية للبلاد المتخلفة اقتصاديا والملاحظات والمبادئ التوجيهية في الملحق رقم (١) من القرار المرقم ٢٢٢ (٩) الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في ١٥ آب ١٩٤٩.

٣- تتألف المساعدة الفنية من:

أ - تيسير خدمة الخبراء للحكومة او بواسطتها بقصد اسداء المشورة والمساعدة.

ب-تنظيم وادارة حلقات دراسية ومناهج تدريبية ومشاريع ايضاحية وجماعات عاملة من الخبراء وغيرها من الفعاليات ذات العلاقة في الاماكن التي يتفق عليها بصورة مشتركة.

ج- منح الدراسات والزمالات واتخاذ الترتيبات التي يستطيع بها مرشحو الحكومة الذين توافق عليهم المنظمات من الدراسة والتدريب خارج البلاد.

د- اعداد المشاريع الارشادية او الاختبارات او التجارب او الابحاث وتنفيذها وذلك في الاماكن التي يتفق عليها بين الطرفين.

هـ- تقديم اي نوع اخر من المساعدة الفنية التي يتفق عليها الطرفان.

٤- أ - تنتقي المنظمات بالتشاور مع الحكومة الخبراء الذين يقدمون المشورة والمساعدة وعند ذلك يكون هؤلاء الخبراء مسؤولين تجاه المنظمة ذات العلاقة.

ب- يقوم الخبراء بواجبهم بالتشاور التام مع الحكومة والاشخاص او الهيئات المخولين منها وعليهم ان يمثلوا للتعليمات الحكومية بقدر ما له علاقة بطبيعة العمل والمساعدة المقدمة وفقا لما قد يتفق عليه الطرفان.

ج- يبذل الخبراء اثناء اعمالهم الاستشارية كل جهد لتعليم الموظفين الفنيين الذين تشرکہم الحكومة في العمل معهم في اعمالهم المهنية والفنية وكيفية ممارستها والمبادئ التي تقوم عليها.

٥- تبقى الاجهزة والمعدات الفنية ملکا للمنظمات التي تقدمها ما لم يتفق على

نقل ملكيتها الى الحكومة بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة.

٦- لما كانت المساعدة الفنية المقدمة وفقا لهذا الاتفاق هي لمصلحة الحكومة وفائدة الشعب العراقي فقط فان الحكومة تتعهد بتحمل مسؤولية جمع الاخطار والمطالب الناشئة من اي عمل مشمول بهذا الاتفاق او الحاصلة بسببه او المرتبطة به بأي شكل من الاشكال. ومع كل هذا تقوم الحكومة بتعويض المنظمات وحماية ودفع الاذى عن خبرائها ووكالاتها ومستخدميها تجاه اية مسؤولية او طلب دعوى الاضرار او نفقات او اجور ناشئة من الموت او الضرر الواقع على الانفس والاموال او اية خسائر اخرى ناشئة من اي عمل او اهمال صدر اثناء العمليات التي يشملها هذا الاتفاق.

وتناولت المواد الاخرى قضايا تعاون الحكومة بشأن المساعدة الفنية والتزامات المنظمات الادارية والمالية والتزامات الحكومة الادارية والمالية والتسهيلات والامتيازات والحصانات وغيرها.

وقد صدق مجلس السيادة على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ باسم قانون الاتفاق الموحد الخاص بالمساعدات الفنية المعقود بين حكومة الجمهورية العراقية والامم المتحدة ووكالاتها الاحصائية من جهة اخرى يوم ٢٧ تموز ١٩٦٠.<sup>(١)</sup>

### تعديل قانون العقوبات البغدادي

كانت الفوضى قد عمت اتحاء العراق وفقد الامن والاستقرار وفقدت الحكومة هيبتها وتناقضت شعبية عبد الكريم قاسم واخذ الناس من مختلف الاتجاهات يتعرضون للاجهزة الادارية بالظعن والتشهير وينعتون المسؤولين ومنهم رئيس الوزراء بشتى النعوت والوصاف التي تقلل من شأنهم ونظرا لعدم وجود نص قانوني في قانون العقوبات حول الاعتداء بما هو دون الاعتداء على المسؤولين في الدولة مما يتعلق باعمال التحقير والاهانات المرتكبة في وسائل النشر فقد صدر قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ لتعديل قانون العقوبات البغدادي وهذا نصه:

باسم الشعب  
مجلس السيادة

(١) الوقائع العراقية ٧ آب ١٩٦٠.

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

المادة الاولى: تعتبر نصوص هذا القانون جزءاً من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات المشرع بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩.

المادة الثانية: كل من حاول الاعتداء على رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه قانونا او الزعيم او قائد ثورة ١٤ تموز او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة اعتداء لا يهدد الحياة او وجه اهانة او تحقيرا الى اي منهم بوسيلة من وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨ يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنوات او بالغرامة او بهما.

المادة الثالثة: كل من اهان الحكومة او الجيش بوسيلة من وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بالغرامة او بهما.

المادة الرابعة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الخامسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من صفر سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر آب ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة (١)

### وجاء في الاسباب الموجبة

"تضمنت الفقرتان (١٢ و ١٣) من الباب الثاني عشر من الدستور الملغى نصا على عقوبة من (وجه تحقيرا الى الملك باحدى وسائل النشر) ومن (اهان او حقر الحكومة او الجيش باحدى وسائل النشر) وعندما الغي هذا الباب ووضع مكانه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ جاء نص المادتين (٢٢ و ٣١) يعاقب في الاولى على الاعتداء على حياة رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه قانونا او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة. وعاقب في الثانية على اضعاف الحكومة او الاخلال بالامن العام او الطعن في القوات العسكرية بوسائل النشر. ومن ذلك يظهر ان نص

(١) الوقائع العراقية ١٥ / ٨ / ١٩٦٠.



المادة ٢٢ آنفة الذكر قد اغفل عدة امور ذكرتها تشريعات العقوبات في بلاد اخرى وهي:

١- الاعتداء بما هو دون تهديد الحياة

٢- اعمال التحقير المرتكبة بوسائل النشر

اما نص المادة ٣١ في العقوبة على اضعاف الحكومة والاخلال بالأمن العام والطعن في القوات المسلحة فإنه وان كان يتضمن اعمال التحقير الموجهة الى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء... الخ الا انه قد لا يعد نصا مباشرا تستند اليه الحكومة في التجريم لذلك وضعت النصوص الواردة في هذا القانون للعقاب على:-

١- الاعتداء على رئيس الجمهورية او الزعيم او قائد ثورة ١٤ تموز او رئيس الوزراء او القائد العام للقوات المسلحة بما هو دون التهديد بالحياة تلافيا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من الباب الثاني عشر النافذ على ان يشمل ذلك الاهانة او التحقير بوسائل النشر.

٢- الاعتداء بالتحقير والاهانة على عناصر الحكومة والجيش

وبذلك تكون هذه اللائحة قد سدت النقص الظاهر من القانون رقم ٨ لسنة

١٩٥٩.

### العراق والقضية الفلسطينية

ان الاحباط الذي واجهه عبد الكريم قاسم في سياسته الداخلية ومشاكله مع بقية الاقطار العربية دفعته في سنة ١٩٦٠ لرمي ثقله على القضية الفلسطينية في محاولة منه لمد الجسور مع بقية الاقطار العربية. ويذكر المقدم الركن حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم "انني استطيع ان اجزم ان عبد الكريم هو اول من شكل فرقة للفدائيين لتجري تفجيرات في الاراضي المحتلة وكان هناك اثنان يراجعاته الاول اسمه رؤوف الشنطي والآخر امين النفوري وكنا يزوراته باستمرار وعرفت ان هذين الرجلين هما اللذان قاما بتشكيل المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة وكان عبد الكريم قاسم يدفع لهما مبالغ سخية. وقد شكل قاسم جيش التحرير الفلسطيني بناء على مقترحهما"<sup>(١)</sup>.

(١) جريدة نبض الشباب ٢٥ / ٥ / ١٩٩٨.

تعاون عبد الكريم قاسم مع الهيئة العربية العليا الفلسطينية التي يترأسها الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين السابق ودعمها بالمال والمساعدات حيث افتتحت مكتباً لها في بغداد وقد قال يوم ٥ شباط ١٩٦٠.

ان جميع الهدايا التي تقدم الي بالذات اما هي هدايا للشعب وستعرض في معرض الشعب.. وبهذه المناسبة ان ضباط الجيش اخواني رغبوا في تقديم هدية الي وقد جمعوا من المال الوفير ما يقارب احد عشر الف دينار او اكثر قبلت منهم الهدية بشرط ان انتخب الهدية وغاياتها وانني اشترك معهم واساهم معهم في جمع المال وقد تمكنا من جمع المال. انني ساضيف هذه الاموال الي الاموال التي ارسدناها للجمهورية الفلسطينية. ولهذا السبب فقد عملنا على تأليف لجنة وهيئة خاصة تقوم بهذا الواجب اتنا مبدئياً سوف نودع هذا المبلغ الي مصرف الرافدين يسجل باسم الجمهورية الفلسطينية. وعملنا على تأليف لجنة تقبل التبرعات من الشعب العراقي النجيب لمساندة الجمهورية العراقية ومساندة الجمهورية الفلسطينية وتعاونهما معا. ان هذه اللجنة والهيئة سوف يعلن عنهما وتقبل تبرعاتكم انتم ابناء الشعب منذ تاريخ محدد<sup>(١)</sup>.

وفي يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠ نشرت الصحف البيان الآتي:

### **لجنة التبرعات المركزية للجمهورية الفلسطينية تبدأ اجتماعاتها**

عقدت لجنة التبرعات المركزية للجمهورية الفلسطينية مساء السبت اجتماعها الاول في ديوان وزارة التجارة وعلم مندوب وكالة الانباء العراقية ان اللجنة اتخذت عدة قرارات منها اولا - فتح حساب في مصرف الرافدين لحفظ المبالغ المتبرع بها. الاول حساب وديعة ثابتة بغائدة قدرها - ٣% - بدون تحديد لاجل السحب حين الطلب باسم سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم لحساب الجمهورية الفلسطينية والثاني حساب مؤقت للتبرعات تودع به مبالغ التبرعات ويحال هذا الحساب الي الوديعة الثابتة كلما بلغ مجموعه خمسة الاف دينار.

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٥٣.

ثانيا - لغرض القيام بفعاليات الاكتتاب تقرر الكتابة الى متصرفيات الالوية لتأليف لجان برئاسة المتصرف وعضوية اعضاء من اهالي اللواء على ان يكون من بينهم مدير معارف اللواء وأمر الموقع العسكري وان تقوم هذه اللجان بتنظيم حملة تبرعات في مراكز الالوية وان يقوم المتصرف بتشكيل لجان اخرى من الاقضية والنواحي التابعة له برئاسة الموظف الاداري وان يشرف المتصرف على اعمالها وترسل الوصولات الى الموظف الاداري مختومة وعليه ان يعهد إلى احد اعضاء اللجنة الرسمية بمهمة توقيع الوصولات والمبالغ المتدفع بها. ثالثا - تجمع التبرعات لحساب الجمهورية الفلسطينية حالا بالطرق التالية:

أ - دعوة التجار والمشمولين من قبل اللجان الفرعية واللجنة المركزية بصورة مجتمعة او منفردة للمساهمة بالاكتتاب

ب- اقامة حفلات سينمائية وموسيقية ورياضية وغيرها على ان يعود ريعها للجمهورية الفلسطينية

ج - قبول تبرعات الهيئات والمعامل والشركات بالطريقة التي تنسبها

د- دراسة موضوع الياتصيات والطوايع وغير ذلك من الطرق التي تحتاج الى تشريعات جديدة هذا وقد اتخذت اللجنة قرارات ادارية اخرى بهذا الشأن.  
وقال عبد الكريم قاسم يوم ٢٣ شباط ١٩٦٠:

" لقد ناديت باتبثاق الجمهورية الفلسطينية الخالدة وقد خطونا خطوتين في سبيل ذلك اولها اعداد السلاح الكافي لاسناد تلك الجمهورية وان السلاح قد اصبح قيد المنال وجاهزا في خدمة الجمهورية الفلسطينية والخطوة الاخرى المال، وقد رصدنا مبالغ طائلة منكم ايها الشعب ومن جهودكم ومن اموالكم رصدنا للجمهورية الفلسطينية علاوة على الاكتتاب العام والتبرع بمقدار مليوني دينار وانني في هذه الايام القليلة الماضية قد استلمت صكوكا ومبالغ طائلة وهائلة اصبحت في الوقت الحاضر تتجاوز العشرات من الالوف لدعم الجمهورية الفلسطينية"<sup>(١)</sup>.

وكان عبد الكريم قاسم يتطلع الى ان يقوم الفلسطينيون بانفسهم بتحمل عبء تحرير بلدهم وان تساعد الدول العربية مثلما حدث في الجزائر. وبمناسبة عيد الفطر المبارك ٢٨ اذار ١٩٦٠ قال مخاطبا الضباط:

(١) المصدر نفسه ص ٧٨.

في اليوم السابق لهذا اليوم من يوم عرفات نادينا اخواننا ابناء فلسطين للالتحاق بالدورات التدريبية التي تفتح بين اخواننا تفتح بينكم في بغداد لتدريب اخوانكم وان هؤلاء الاخوان سوف يصلون ويجولون في بلادهم وسوف تسترجع حتما.... انني ارجو منكم اعطاء الامة الزائدة لتدريب اخوانكم ابناء فلسطين عندما يلتحقون في الدورات التدريبية الخاصة وسوف يلتحق بعضهم الى دورة الضباط في كلية الاحتياط في يوم ١٥ من الشهر الرابع وسوف تستمر هذه الدورات لنتمكن من تدريب العدد الوفير ليكونوا نواة لتشكيل جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة اتنا اعدنا لهم من السلاح ما يضاهاى اسلحة الجيش العراقي بكامله. وقد منحنا لهم كل الحقوق والامتيازات التي تعطى لابناء جيشنا من الضباط والمراتب كل حسب رتبته وقد قرر مجلس الوزراء يوم ٢٦ (اذار) تحويل وزارة الدفاع باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه الفكرة ولمساعدة هذا الشعب الوفي<sup>(١)</sup>.

ودعا الى بحث الكيان الفلسطيني وتشكيل الجمهورية الفلسطينية الخالدة وفي يوم ٢٦ اذار ١٩٦٠ اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:

### مساهمة العراق واعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية:-

اقترح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وجوب مساهمة الجمهورية العراقية الخالدة<sup>(٢)</sup> في اعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية بغية اعداد الضباط وضباط الصف والجنود ومن اخواننا ابناء فلسطين تمهيدا ليكونوا مدربين وجاهزين للالتحاق في الجيش الفلسطيني حال تشكيله وقد درس مجلس الوزراء جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٦٠ هذا الاقتراح وحصلت موافقته على ما يلي:

١- دعوة الراغبين من ابناء فلسطين من حملة الشهادات العالية وشهادات الدراسة الاعدادية (الثانوية) للاشتراك بدورات ضباط الاحتياط في الجمهورية العراقية الخالدة ليصبحوا بعد تخرجهم من الدورات ضباط وضباط صف حربيين وفقط لشهاداتهم.

(١) نفسه ص ١٠٩ - ١١٤.

(٢) في ٧ كانون الثاني ١٩٦٠ قال عبد الكريم قاسم: ايها الاخوان كلما تمررون على هذا الاسم (الجمهورية العراقية) فارجو ان تلحقوا تلك بكلمة (الخالدة) ان الجمهورية العراقية ستبقى خالدة.

٢- دعوة الراغبين الاخرين من ابناء فلسطين للاشتراك في دورات التدريب في جمهوريتنا ولينخرطوا بعد الدورة جنودا ينتخب من بينهم الماهرون من حملة شهادات الدراسة المتوسطة والابتدائية بعد اشتراكهم في دورات تدريبية اخرى ليكونوا نواب ضباط وضباط صف مدربين وجاهزين للاخراط في الجيش المظفر للجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

٣- يحصل المشتركون كافة من ابناء فلسطين في هذه الدورات على كافة الامتيازات والحقوق التي يحصل عليها ضباط الجيش العراقي بمراتبه المتطوعون كل حسب رتبته فيما يتعلق بالراتب والترفيح والتقاعد وفيما يتعلق بالاعاشة والتجنيد والعلاج وغير ذلك كما تطبق عليهم احكام القوانين العسكرية.

٤- يخول وزير الدفاع باتخاذ التدابير الضرورية لدعوة اخواننا ابناء فلسطين لذلك وللمباشرة بافتتاح الدورات بوجبات اعتبارا من ١٠ نيسان ١٩٦٠ بغية تدريب القوات الكافية منهم ليكونوا جاهزين للاخراط في الجيش الفلسطيني حال تشكيله<sup>(١)</sup>. وفي يوم ٢٨ اذار نشرت الصحف المحلية البيان الآتي:

بيان صادر عن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء  
والقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العراقية

الى اخواننا ابناء فلسطين اينما كانوا.. سبق واعلنا ان ارض فلسطين الطيبة لا يحررها الا اهلها يعاونهم ويساندتهم في ذلك المخلصون من اخواتهم في الدول العربية ورغبة منا في اعداد القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية الخالدة فقد تقرر دعوة اخواننا الفلسطينيين للانضمام الى هذه القوات تمهيدا لاعدادها على الوجه التالي:

اولا - يقبل خريجو الدراسة الاعدادية والدراسة العالية في دورة ضباط الاحتياط التي تبدأ في كلية الاحتياط في بغداد يوم ١٥ - ٤ - ١٩٦٠ ويمنح الناجحون فيها من خريجي الدراسة العالية رتبة ملازم ومن خريجي الدراسة الاعدادية رتبة نائب ضابط حربي ليكونوا ضباطا في جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٦ اذار ١٩٦٠.

ثانيا- يقبل الراغبون من اخواننا الفلسطينيين من غير حملة شهادات الدراسة الاعدادية والعالية في دورة تدريب اساسية خاصة تفتح في يوم ١٥ - ٤ - ١٩٦٠ ليكونوا جنودا حال اكمالهم الدورة وسينتخب الماهرون منهم من خريجي الدراسة الابتدائية او المتوسطة لاشراكهم بدورات اخرى ليصبحوا ضباط صف في جيش الجمهورية الفلسطينية الخالدة حال تشكيله.

ثالثا - يحصل المشتركون كافة من ابناء فلسطين في هذه الدورات على نفس الامتيازات والحقوق التي يحصل عليها ضباط الجيش العراقي ومراتبه المتطوعون كل حسب رتبته وذلك فيما يتعلق بالتجهيز والتموين والطبابة كما تطبق عليهم احكام القوانين العسكرية النافذة في جمهوريتنا.

رابعا - تراجع الوجبة الاولى من الراغبين في الاشتراك بدورة ضباط الاحتياط من خريجي الدراسة الاعدادية والعالية مديرية الادارة في وزارة الدفاع ويراجع الباقون منهم مديرية تجنيد الرصافة الفرع الخاص بفلسطين لتسجيل اسمائهم وتقديم طلباتهم والحصول على التفاصيل المطلوبة قبل يوم ١٠ - ٤ - ١٩٦٠ تمهيدا لفحصهم واشراكهم بالدورات التدريبية التي يتم فتحها في الوقت المحدد.

خامسا - تصدر مديرية الادارة التعليمات الخاصة بشروط القبول وتوضح التفاصيل الاخرى لهذه الدورات قبل يوم ٥ - ٤ - ١٩٦٠.

سادسا - تؤمن وزارة الدفاع في المستقبل فتح دورات أخرى لاستمرار قبول الراغبين من اخواننا الفلسطينيين ليكونوا مدربين وجاهزين وسيعلم عن مواعيد تلك الدورات وفتحها في حينه. وليعلم اخواننا ابناء فلسطين اننا بعد دراسة الموقف وتقديره صممنا على معاونتهم ومساعدتهم بالسلاح والمال والرجال والوسائل المادية والمعنوية الاخرى واعدنا العدة لذلك بغية اثباتنا الجمهورية الفلسطينية الخالدة واسترجاع الوطن السليب وهذه هي الطريقة الواقعية العملية لجمع شمل اخواننا ابناء فلسطين في وطنهم العزيز وتحررهم واستقلالهم. ولن نقف اية عقبة او صعوبة في سبيل استعادة الارض المقدسة.

واتني اعاهد اخواننا ابناء فلسطين بان العقبات والمصاعب لا تثنيانا عن عزمنا وتصميمنا في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل لخدمة الشعب الفلسطيني المظفر والامة العربية المجيدة وان الله معنا.

الزعيم

عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء  
والقائد العام للقوات المسلحة

وكان عبد الكريم قاسم قد استقبل يوم ٢٣ آذار الاعضاء المؤسسين لرابطة ابناء فلسطين في الجمهورية العراقية حضروا الى وزارة الدفاع لتقديم شكرهم وامتنانهم على اجازة رابطتهم ورعاية المسؤولين لها. وقد رحب سيادته بهم كثيرا وشكر لهم شعورهم بنحو العراق واشاد باخلاصهم واندفاعهم من اجل وطنهم السليب. وقد تحدث اليهم سيادته مؤكدا لهم قرب اتبثاق الجمهورية الفلسطينية الخالدة نتيجة لنضال النجباء. وان الجمهورية العراقية الخالدة سوف تساعدكم بالمال والسلاح والرجال والخطط الواقعية العملية حتى يسترجع الوطن السليب ويخرج منه كل غاصب وطامع او معتد اثم وبذلك يجتمع شمل المشردين ويعودون الى وطنهم وارضهم معززين مكرمين. وان ذلك ليس بالامر الصعب وهو يتم بتضافر الجهود والنيات الصادقة والعمل في سبيل الله والشعب والوطن. واستغرقت المقابلة زهاء الساعتين.

وقد قال عبد الكريم قاسم عند مقابلته لطلاب كلية الاحتياط من ابناء فلسطين الذين سيكونون نواة جيش التحرير الفلسطيني يوم ٥ ايار ١٩٦٠:

" ان خطة استعادة فلسطين سوف نتداول بها معكم ومع اخواتكم وكما قلت ان الحمل الثقيل يقع على اهلنا. ان الخطة التي نتداول بها في حينها معكم سوف تكون خطة مباغطة تبهر العدو وتضعفه وبالنتيجة تنبثق الجمهورية الفلسطينية من ارض فلسطين.... اتنا ننادي باتبثاق الجمهورية الفلسطينية بشرط ان تتألف من مجموع فلسطين القطع والرقع الثلاث الشرق والغرب والوسط.... من الخطط الصائبة ان فلسطين لا يرجعها الا اهلها. ان هؤلاء اخواتنا من فلسطين ليسوا بمفردهم ان الدول العربية جميعها تناصرهم بخاصة العراق... ان رواتب الطلاب الفلسطينيين والضباط وضباط الصف والجنود سوف تكون لهم كما هي الحال مع الجيش العراقي"<sup>(١)</sup>.

وفي حفل توديع الوجبة الاولى من الجنود الفلسطينيين بعد اكمالهم التدريب الاساس والتحاقهم بفوج التحرير الفلسطيني الاول يوم ١١ آب ١٩٦٠ قال:

" سيكون هذا اليوم يوما خالدا مشهورا في تاريخ فلسطين الحبيبة... عما قريب ستجدون علم فلسطين يرفرف في ارجائها لقد اعدنا لكم العدة من المال والسلاح وانتم الرجال المكافحون الذين يقع الحمل الثقيل عليهم انكم ايها الاخوان المسؤولون عن استعادة وطنكم واتنا نساندكم بالمال والسلاح والرجال والجهود

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ١٩٠ - ١٩١.

وبكل ما نملك.... وعما قريب سوف تلاحظون بام اعينكم ان كتائب الجهاد المقدس في فلسطين سوف تنبعث وتشارككم النضال والقتال حتى يتحرر هذا الوطن المقدس عما قريب سوف تنبعث الهيئات العربية الوطنية للجهاد في فلسطين من اخواتكم ابناء فلسطين ومن اخواتكم المجاهدين في الدول العربية .

وفي حفل تخرج الوجبة الثانية من دورة الاحتياط الرابعة عشرة والوجبة الاولى من جيش التحرير الفلسطيني من كلية الاحتياط يوم ١٥ آب قال:

" لقد تخرج اثنان وستون (٦٢) تلميذا من اخواننا ابناء فلسطين لينخرطوا ويندمجوا في جيش التحرير الفلسطيني... وان الضباط وضباط الصف والجنود الذين تخرجوا من ابناء فلسطين سوف نختار منهم وجبة لينخرطوا مع من يتدرب في وجبة التدريب للمغاوير... تخرجت الوجبة الاولى من الضباط الاشواوس من جيش فلسطين العزيزة وكما تخرج هؤلاء فلقد اتبقت في هذا اليوم بالذات الهيئات الوطنية لتحرير فلسطين والهيئات الفرعية والمحلية التي تعمل في كل قرية وفي كل مدينة من مدن فلسطين... ان النقطة الاساسية ونقطة التحول الاساسية في الكفاح من اجل فلسطين هي ان اخواننا العرب المخلصين قد ايقنوا يقينا تاما بدون شك ولا مواربة بأن المسؤولية اذا لم تلق وتعط الى اهل فلسطين فان استرجاع فلسطين ربما يطول ولكنهم ايقنوا وامنوا بفكرة الجمهورية العراقية الخالدة ان المسؤولية يجب ان تلقى وتعطى الى شعب فلسطين واهلها ليقوموا بالحمل الثقيل من النضال لاسترجاع وطنهم واعادة المشردين اللاجئين"<sup>(١)</sup>.

وتتويجا لهذه السياسة صدر يوم ٢٤ آب القانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٠ باسم (قانون جيش تحرير فلسطين) وهذا نصه:

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

المادة الاولى:- تؤلف قوة عسكرية فلسطينية من اهل فلسطين تلحق بتشكيلات وزارة الدفاع وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٣٤٧ - ٣٥٢.



المادة الثانية:- تصريف نفقات هذه القوة من ميزانية وزارة الدفاع بفصل خاص.

المادة الثالثة:- تتكون القوة من المتطوعين من:

أ - الضباط

ب- نواب الضباط

ج- ضباط الصف

د- الجنود

المادة الرابعة:- للقائد العام تعيين واستخدام من ينسب في هذه القوة من غير الفلسطينيين او من الفلسطينيين.

المادة الخامسة:- يدرّب الفلسطينيون من خريجي الكليات العالية بدورة خاصة بكلية الاحتياط العراقية لمدة لا تزيد على ستة اشهر ويمنح الناجح فيها رتبة ملازم ومن لم ينجح منهم فيمنح رتبة نائب ضابط حربي.

المادة السادسة:- يدرّب الفلسطينيون من خريجي المدارس الاعدادية او ما يعادلها بدورة خاصة بكلية الاحتياط العراقية لمدة لا تزيد على ستة اشهر ويمنح الناجح فيها رتبة نائب ضابط حربي ومن لم ينجح فيمنح رتبة عريف.

المادة السابعة:- يتناول الملحق بالدورة بموجب المادتين الخامسة والسادسة الراتب الذي كان يتناوله قبل التحاقه بالدورة التدريبية وبعد تخرجه يمنح راتب الرتبة التي يحصل عليها او راتبه السابق ايهما اكثر.

المادة الثامنة:- للقائد العام للقوات المسلحة اصدار تعليمات بشأن موعد فتح الدورات الخاصة وكيفية التدريب والتدريس والامتحانات والنجاح فيها.

المادة التاسعة:- تسري على الملتحقين في الدورة الخاصة اثناء وجودهم فيها احكام المواد (٦ و٧ و٨) من نظام كلية الاحتياط رقم ٤ لسنة ١٩٥٦.

المادة العاشرة:- يجوز قبول تطوع الفلسطينيين من غير حملة الشهادات العالية والاعدادية بصفة جنود حربيين على ان تعين شروط قبول تطوعهم ومددها وتدريبهم ورواتبهم وترفيعهم وفق تعليمات يصدرها القائد العام للقوات المسلحة.

المادة الحادية عشرة:- للقائد العام للقوات المسلحة تسريح الضباط ونواب الضباط وفسخ عقود المتطوعين متى شاء.

المادة الثانية عشرة:- تسري احكام قانون العقوبات العسكري وقانون اصول

المحاكمات العسكرية على المتطوعين.

المادة الثالثة عشرة:- المتطوع الذي يستشهد او يصاب بعاهة اثناء الخدمة أو من جرائها وهو مرتبط بتشكيلات وزارة الدفاع تطبق عليه احكام قانون التقاعد العسكري المتعلقة بذلك.

المادة الرابعة عشرة:- ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١٥ نيسان ١٩٦٠.

المادة الخامسة عشرة:- على وزير الدفاع والمالية تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٨٠  
المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦٠.

مجلس الوزراء مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

وجاء في الاسباب الموجبة:

" لما كان سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة قد اعلن عن تشكيل جيش لتحرير الوطن الفلسطيني وذلك ببيانه المؤرخ ٢٧ اذار ١٩٦٠ فقد ارتؤي اصدار تشريع خاص بتشكيل جيش تحرير فلسطين لتنظيم جهاز جريء فعال من اهل فلسطين يؤمن باستعادة الوطن الفلسطيني ويعالج كذلك كيفية التحاق هؤلاء بالجيش المذكور وشروط التحاقهم به وكيفية منحهم الرواتب وترقيتهم وتسريحهم وانضباطهم وغير ذلك من الامور التي تقتضيها الخدمة في الجيش المذكور وذلك تمهيدا لاعلان الجمهورية الفلسطينية وعلى هذا الاساس وضعت لائحة تشكيل جيش تحرير فلسطين رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٠

وقد اثنى امين الحسيني على موقف العراق من القضية الفلسطينية وقال: ان هذه القضية "تجد دائما تأييدا صادقا وتعريبا مخلصا من العراق ومن الخطة السليمة التي ينتهجها العراق في الاعتماد على الشعب الفلسطيني للقيام بتحرير وطنه بمساعدة الاقطار العربية وهي خطوة صحيحة تتجاوب مع رغبات الفلسطينيين ونفس الخطة التي سار عليها اخواننا الجزائريون"<sup>(٢)</sup>.

اما المساعدات التي قدمها العراق للقضية الفلسطينية فكانت عديدة ومنها المساعدات المالية إضافة الى المبالغ المخصصة في الميزانية للاجئين الفلسطينيين

(١) الوقائع العراقية ٢٩ آب ١٩٦٠.

(٢) جريدة الاخبار ٨ مايس ١٩٦٠.

في العراق ونفقات جيش التحرير الفلسطيني وقد منح رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين مبلغ ٥٠ الف ليرة لبنانية في ٩ حزيران ١٩٦٠ لغرض الدعاية للقضية الفلسطينية وقرر مجلس الوزراء في السادس من آب تخصيص مبلغ (٢٤٠) الف دينار سنوياً الى الهيئة العربية العليا لفلسطين لبعث روح النضال لدى الهيئات الوطنية الفلسطينية كافة وللسرعة في تنظيم جهاز جريء فعال من اهل فلسطين يؤمن باستعادة الوطن الفلسطيني واعلان الجمهورية الفلسطينية على ان يدفع بقسطين والنظر في زيادته عند الاقتضاء وفي ٢٠ آب تقرر منح مكتب الهيئة في بغداد مبلغ عشرة الاف دينار<sup>(١)</sup>.

وتجدر الاشارة هنا الى انه صدر مرسوم جمهوري رقم ٣٣١ يوم ٣٠ ايار ١٩٦٠ حول نوط حرب فلسطين وهذا نصه:

" بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون إحداث نوط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الرقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والمادة الرابعة من نوط حرب فلسطين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

يمنح نوط حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩

١- لكل من اشترك فيها من العسكريين (الضباط والامّة ونواب الضباط وضباط الصف والجنود) والمدنيين.

٢- لكل ضابط في خدمة الجيش من خريجي الكلية العسكرية.

٣- لكل من يتخرج في الكلية العسكرية ويستمر في خدمة الجيش.

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

مجلس الوزراء مجلس السيادة<sup>(٢)</sup>

ثم صدر المرسوم رقم ٣٤٢ في ١١ حزيران ١٩٦٠ وهذا نصه:

" بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون إحداث اناط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

(١) مقررات مجلس الوزراء يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٠.

(٢) الوقائع العراقية ٢٤ تموز ١٩٦٠.

يمنح نوط الخدمة العامة للضباط والاحمة ونواب الضباط وضباط الصف والجنود والمدنيين الذين اشتركوا فعلا في حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والمشمولين بالفقرة (أ) من المادة الرابعة من نظام نوط حرب فلسطين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩<sup>(١)</sup>.

## العراق والجامعة العربية

وصلت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة الى ادنى مستوى لها عقب ثورة الموصل وجرت محاولات للمصالحة بين الطرفين من اطراف عربية ودولية ولكن العراق قاطع اجتماعات الجامعة العربية على اعتبار ان الجمهورية العربية المتحدة هي المسؤولة عن تردي العلاقات وانها تفرض سيطرتها على الجامعة العربية وان الكثير من الدول العربية تقف الى جانب الجمهورية العربية المتحدة وتتهم العراق بانه يتبع سياسة منحازة الى الكتلة الاشتراكية وان هناك خطرا شيوعيا يهدد الامة العربية.

وقد رفض العراق حضور اجتماع مجلس الجامعة في ٨ شباط ١٩٦٠ في القاهرة بحجة (عدم ملائمة الجو الناشيء من حملة الدعاية الظالمة والاستعداد للمساهمة في الاجتماعات التي ستعقد في اي جزء اخر من الوطن العربي. وصرح هاشم جواد وزير الخارجية العراقي بان العراق رغم اهتمامه بالقضية الفلسطينية فانه لن يحضر الاجتماعات التي ستعقد في القاهرة نظرا للحملات الصحفية واليومية والاتهامات ضد العراق ورحب بعقدتها في مكان اخر<sup>(٢)</sup>.

وعندما عقد اجتماع الجامعة في القاهرة يوم ٢٩ شباط ١٩٦٠ لم يحضر وفد العراق وحملت الصحف القاهرية على العراق بسبب ذلك مشيرة الى ان العراق لم يحضر اجتماعات الجامعة في بيروت والدار البيضاء رغم انها لم تعقد في القاهرة.

وجرت محاولات لحمل العراق على المشاركة في اجتماعات الجامعة ومنها زيارة الدريديري احمد اسماعيل الامين العام المساعد للجامعة الى بغداد في نيسان ١٩٦٠ واجراؤه مباحثات مع وزير الخارجية هاشم جواد بهذا الصدد ثم جاء قرار

(١) الوقائع العراقية ٢٥ تموز ١٩٦٠.

(٢) الاهالي ٥ / ١ / ١٩٦٠.

الجامعة بعقد اجتماعها القادم في لبنان ودعوة المندوب العراقي لحضور الاجتماع في القاهرة لتقرير موعد الاجتماع القادم. وقد حضر المندوب العراقي اجتماع القاهرة حيث تقرر عقد الاجتماع الاستثنائي القادم في شتورة بلبنان بين ٢٢ و ٢٨ آب ١٩٦٠. وقد حضر المندوب العراقي اجتماعا اخر في القاهرة يوم ٨ آب للتحضير لاجتماع شتورة وبهذا يكون العراق قد حضر اجتماعين في القاهرة بعد ان كان يصر على عدم حضور اجتماعات تعقد في القاهرة وذلك ما يؤشر نوعا من الانفراج سواء في العلاقة مع الجامعة ام الجمهورية العربية المتحدة.

وعندما عقد اجتماع شتورة في موعده المحدد رأس الوفد العراقي هاشم جواد وزير الخارجية الذي اوضح "موقف العراق وسياسته العربية وهدفه في رفع جهاز الجامعة العربية وتنظيماتها لكي تصبح اداة اكثر فعالية في سبيل دعم التعاون العربي وتسوية كافة الخلافات التي حدثت بين الدول العربية. يضاف الى هذا ان يكون هذا الجهاز واسطة لتعاون البلاد العربية في القضايا الاقتصادية والتعاون العسكري وغيرها. وقد اسهم العراق في القرار الذي اتخذه المؤتمر حول تقرير التضامن العربي وتنظيمه وشارك العراق ايضا في الدعم التعاون العربي وتسوية كافة الخلافات التي حدثت بين الدول العربية. يضاف الى هذا ان يكون هذا الجهاز واسطة لتعاون البلاد العربية في القضايا الاقتصادية والتعاون العسكري وغيرها. وقد اسهم العراق في القرار الذي اتخذه المؤتمر حول تقرير التضامن العربي وتنظيمه وشارك العراق ايضا في الدورة الاعتيادية للجامعة العربية في القاهرة في تشرين الاول ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

واسهم العراق في المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية ووقع على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت بشأن تعديل الجداول الملحقة بها في ١٣ اذار ١٩٦٠. وكان العراق سباقاً لتقديم اقتراح الى جامعة الدول العربية بشأن تنسيق السياسة النفطية بين الاقطار العربية وصياغتها باتفاقية تحدد بموجبها سياسة استثمار الموارد النفطية لمواجهة السياسة الموحدة لشركات النفط. وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض لصياغة مشروع الاتفاقية الذي رفعته اللجنة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٩ الى المجلس الاقتصادي لقراره بعد ان اوصت لجنة خبراء النفط العربي بالموافقة عليه وقد وافق المجلس

(١) فحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية، ص ٣٦٢-٣٦٣.

الاقتصادي على المشروع في اجتماعه السادس المنعقد في بداية نيسان ١٩٦٠ وفي ادناه نص المشروع:-

اتفاقية تنسيق السياسة البترولية

ان حكومات:

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية العراقية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية اللبنانية

المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها في توثيق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسة البترولية بينها قد اتفقت على الاحكام الاتية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي بجلسته المنعقدة في السادس عشر من رمضان سنة ١٣٧٩ الموافق الثالث عشر من مارس سنة ١٩٦٠ من دور انعقاده العادي السادس ودعا الدول الى الارتباط بها.

المادة الاولى:

العمل على اصدار قانون موحد خاص باستغلال البترول ومشتقاته يشمل المبادئ الاساسية المتعلقة بتنظيم علاقات الحكومات بشركات الامتياز في النواحي المالية والفنية والاجتماعية والصحية والعملية مع مراعاة الظروف المحلية لكل دولة.

المادة الثانية:

تتعهد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن:

١- تتبادل الاحصائيات والوثائق والعمليات البترولية والمعلومات المتعلقة ب:-

أ- خواص النفط المنتج.

ب- مقدار عوائد الحكومات.

ج- نوع العملة التي تدفع بها حصة أية حكومة من الحكومات الموقعة على الاتفاقية.

د- الاسس التي تحتسب بموجبها كلفة الانتاج والنقل.

هـ - اسعار النفط المنتج في موانئ التصدير.

و- الخدمات الاجتماعية والثقافية والعمرانية التي تقوم بها الشركات ذات الامتياز.

٢- تزود الحكومات الموقعة بعضها البعض بقرارات التحكيم والقرارات التي تصدرها المحاكم بقضايا النفط.

٣- العمل على تبادل الخبراء الفنيين فيما بينها.

٤- العمل على توحيد نظم الحسابات المتعلقة باستخراج النفط على ان يؤخذ بالنظم الاصلح للدول الموقعة.

#### المادة الثالثة :

اتباع الاساليب المناسبة للانتاج بشكل يحافظ على احتياطي الزيت فيها وعلى مستوى اسعاره.

#### المادة الرابعة:

ان تتعاون مع الدول الاخرى المنتجة للزيت في العالم والتي تتشابه ظروفها مع ظروف هذه المنطقة على ضوء ما تملبه المصلحة المشتركة وبمراعاة اعتبارات السوق العالمية.

#### المادة الخامسة:

التعاون فيما بينها لتحسين شروط الاتفاقيات البترولية الحالية.

#### المادة السادسة:

تكون الافضلية في منح استغلالات جديدة للزيت في البلاد العربية للشركات العربية الخالصة اذا كانت شروطها متساوية مع شروط الشركات الاجنبية على ان تراعى الكفاءات الفنية والمالية عند النظر في منح الامتياز.

#### المادة السابعة:

تعمل الدول العربية على امرار اتايبب الزيت العربي ومستقاته والغاز في بلاد عربية كما تعمل على ان تكون نهاية الاتايبب الناقلة للزيت العربي او المارة في اراضي عربية في موانئ عربية، الا اذا قضت الضرورة بانتهاها وراء الموانئ والمصببات العربية ففي هذه الحالة يجوز للدولة المعنية تجاوز الموانئ والمصببات.

#### المادة الثامنة:

العمل على استخدام موظفين وعمال من مواطنيها في شركات الزيت مع مراعاة النسب الاتية:

أ- الا يقل عدد الموظفين غير الفنيين والعمال من مواطني البلد ماتح الامتياز عن  
الـ ٩٠%.

ب- الا يقل عدد الموظفين الفنيين عن مواطني البلد مانتح الامتياز عن  
الـ ٧٠%.. الخ على ان لا تتعارض هذه النسب مع العمل على زيادتها في  
المستقبل.

فاذا استحال تنفيذ هذه النسب لنقص في الموظفين والعمال المدربين من مواطني  
البلد المانتح للامتياز فعلى الشركة ان تستخدم موظفين وعمال من مواطني البلاد  
العربية الاخرى اولا وعند تعذر ذلك فمن مواطني الدول الصديقة على ان تقوم  
الشركات وفق برامج تعدها الحكومات الاطراف بتدريب العدد الكافي من  
الموظفين كي يتمكنوا من تولي العمل في الشركات وذلك في اقصر فترة معقولة.

#### المادة التاسعة:

العمل على ان تزيد من مساهمتها في الاشراف على الشؤون المتعلقة بشركات  
الامتياز الحالية والمستقبلية والحرص على ان يكون لها اعضاء عاملين في  
مجالس هذه الشركات.

#### المادة العاشرة:

مطالبة شركات البترول بخصيص مبالغ سنوية لتقوية وتدعيم دراسة النواحي  
الهندسية والاقتصادية والقانونية المتعلقة بصناعة الزيت في المعاهد العلمية في  
البلاد العربية.

#### المادة الحادية عشرة:

تعمل الحكومات الاطراف المنتجة للزيت على سد الاحتياجات الداخلية لاي بلد  
عربي اخر من الزيت ومشتقاته والغاز بالاسعار السائدة على ان يعامل البلد  
العربي المنتج للزيت معاملة البلد الاكثر حظوة.

#### المادة الثانية عشرة:

السعي لالزام الشركات العاملة لديها بعدم تغيير الاسعار المعلنة دون موافقتها  
كما تقوم هذه الحكومات بالتشاور فيما بينها لتوحيد موقفها عندما تبدي  
الشركات رغبتها في اجراء ذلك.

#### المادة الثالثة عشرة:

العمل على مطالبة شركات الامتياز بالتخلي عن المناطق المشمولة بالامتياز  
والتي تستغلها تلك الشركات بعد قضاء فترة مناسبة تحددها الحكومة صاحبة  
الشأن.



#### المادة الرابعة عشرة:

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الداخلية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الأخرى.

#### المادة الخامسة عشرة:

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم إليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها.

#### المادة السادسة عشرة:

يجوز للبلدان العربية الانضمام الى هذه الاتفاقية.

#### المادة السابعة عشرة:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهرين من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول والبلاد العربية الأخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها. واثباتاً لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمها.

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة في يوم الاحد السادس عشر من رمضان سنة ١٣٧٩ الموافق الثالث عشر من مارس سن ١٩٦٠ من نسخة واحدة تحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الدول والبلاد العربية المرتبطة بها.

عن :

\* المملكة الاردنية الهاشمية

\* الجمهورية العراقية

\* المملكة العربية السعودية

\* الجمهورية العربية المتحدة

\* الجمهورية اللبنانية

#### \* المملكة المتوكلية اليمنية<sup>(١)</sup>

وشارك العراق ايضا في اجتماعات المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٠ الذي اقر توصيات بضرورة مواجهة آثار السوق الاوربية المشتركة عن طريق التدرج في الاعفاء الكمركي تمهيدا لاقامة سوق عربية مشتركة في مدة اقصاها عشر سنوات ورفع القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير بين البلاد العربية في مدة اقصاها عشر سنوات واوصى باجراء تنسيق صناعي بين الاقطار العربية.

وشارك ايضا في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة خلال شهر كانون الاول ١٩٦٠ وقدم توصيات مختلفة تتعلق بالتنسيق الصناعي والغاء اجازات الاستيراد والتصدير بين البلاد العربية<sup>(٢)</sup>.

ومع ان العراق لم يشارك في مؤتمر البترول العربي الاول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٥٩ والذي اقر عدم ادخال اي تعديل على اسعار النفط التي اعلنتها الشركات الا بعد الرجوع الى حكومات الدول المنتجة والتشاور معها فانه شارك في مؤتمر البترول العربي الثاني المنعقد في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٠ حيث طالب سكرتير المؤتمر (محمد سلمان) بان تقوم العلاقات بين الشعوب والشركات على أسس العدالة الاقتصادية وعدم اجراء تخفيضات على الاسعار من جانب واحد والاضرار بالدول العربية<sup>(٣)</sup>.

وشارك العراق كذلك في مؤتمر لجنة خبراء النفط العرب التابعة لجامعة الدول العربية المنعقد يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ في الكويت وقدم مقترحات بشأن انشاء الشركة العربية لنقلات النفط ودراسة تخص تأثير انشاء انبواب (ايلات - حيفا) على النفط العربي ومسألة تصدير النفط الايراني الى اسرائيل<sup>(٤)</sup>.  
وحين عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب ودورة مجلس جامعة الدول العربية ببيروت نشرت الصحف المحلية يوم ١٥ آب الخبر الآتي:

(١) دار الكتب الوثائق، ملفات وزارة النفط المف ٢٨٧/٦٠ و ١٤ ص ٣٢.

(٢) الفجر الجديد ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠.

(٣) نفسه ١٨ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٤) توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية. رسالة دكتوراه كلية التربية

ابن رشد (بغداد ١٩٩٩) ص ١٣٠.

قررت وزارة الخارجية الاشتراك في كل من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي سيعقد في بيروت بتاريخ ٢٢ - ٨ - ١٩٦٠ واجتماع الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية الذي سيعقد في بيروت ايضا بتاريخ ١ - ٩ - ١٩٦٠ وقد تقرر ان يرأس الوفد سيادة الاستاذ هاشم جواد وزير الخارجية وان يكون السادة نجيب الصانغ وقاسم حسن والدكتور مصطفى كامل ياسين وسامي الصفار والدكتور ناصر الحاتي والدكتور فاضل سلمان اعضاء كما سيرافق الوفد السيد عبد الله الخياط بصفة سكرتير للوفد.

ان مشاركة الجمهورية العراقية في هذين الاجتماعين لدليل قوي على مدى حرص المسؤولين العراقيين على اغتنام كل فرصة للاجتماع باخوانهم العرب وتبادل وجهات النظر معهم بشأن القضايا التي تتعلق بصميم مستقبلهم وبحث الوسائل التي من شأنها خدمة مصلحة الامة العربية المجيدة.

ان الجمهورية العراقية التي تؤمن ايمانا راسخا بضرورة دعم سياسة التضامن العربي وتقويتها باعتبارها السياسة المثالية لتحقيق الاماني العربية في الوقت الحاضر كانت في طليعة الدول العربية التي رحبت بعقد مثل هذه الاجتماعات في أماكن تساعد على تفاهم شامل وتفهم صحيح لما يحف بالجو العربي ويعكر صفوه لانها تعتقد مخلصا بان القطيعة والتجافي لا يخدمان بحال من الاحوال قضايا العرب بل يخدمان الاستعمار والصهيونية اللذين يتربضان بالامة العربية ويسهلان لاعدائها الغلو في غمط حقوق ابنائها وعدم الالتفات الى عدالة قضاياهم.

واخيرا فاننا لنتطلع بقلوب عامرة بالايمان الى نتائج الاجتماعات في بيروت وآملين ان يسود الود وتنتصر الاخوة وتتحد الكلمة وهو غاية ما يتمناه كل عربي مخلص.

وحين عقد مؤتمر وزراء الخارجية في شتورة في اليوم المقرر (٢٢ آب) حضرت جميع الوفود العربية باستثناء تونس فقد شاركت تسع دول عربية هي لبنان والعراق والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية والمغرب وليبيا والاردن والجمهورية العربية المتحدة وقد اكد رؤساء الوفود اهمية التضامن العربي والتكثف من اجل استرجاع ما سلب من حقوقهم واراضيهم. وشمل جدول اعمال المؤتمر موضوع اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابرار كيانه وتكوين جيش فلسطين ومؤامرة اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن واعتراف شاه ايران باسرائيل

ودعم التضامن العربي واخر تطورات قضية الجزائر والجنوب العربي<sup>(١)</sup>.

وقال هاشم جواد في خطابه في المؤتمر:

ايها الاخوان

قبل ان ابدأ كلمتي هذه اود ان اتقدم بجزيل الشكر الى لبنان الشقيق الذي جننا شاكرين فضله لما بذله من جهد في تهيئة هذا الجو الاخوي في ابدع الربوع واجملها. فقد جننا اليه تحدونا الرغبة الصادقة بان نجعل من العلاقات بين ابناء العرب في مختلف اقطارهم قوى توجه الدول العربية في حاضرها ومستقبلها نحو تنمية الصلات بينها على أسس من الواقع العربي وتمهيد طريق السير المشترك الذي تصبو الى اجتيازه الامة العربية لتصل الى ما ينبغي ان تبلغه من منعة وقوة وازدهار اننا نقول ذلك بوحى من مصالح الشعب العربي ومن ايمانه بأن مستقبل كل دولة عربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل شقيقاتها الأخريات هذا هو الذي يشعر به شعب العراق باعتباره ضرورة اساسية يفرضها عليه حال الامة العربية اليوم وواقع هذا العالم في تطوره المادي والفكري، ولسنا نشك من ان ابناء الامة العربية جميعاً يشاطرون اخواتهم العراقيين امالهم هذه واحساساتهم وليس من بد للحكومات العربية وقادتها من التجاوب الصحيح مع هذه المشاعر والاحاسيس. اننا نعتقد مخلصين ان ما حققته وما تحققة كل دولة عربية من حرية وتقدم انما هي مكاسب اساسية للدول العربية الأخرى. لذلك فان ثورة العراق لا يمكن الا ان تعد حلقة من سلسلة انطلاقات الشعب العربي تتبعها انطلاقات أخرى فيما بقي رازحا تحت السيطرة الاجنبية من اجزاء الوطن العربي. لقد امن الشعب العراقي عندما انطلق في ١٤ تموز بأن تحرير العراق من عوامل التأخر والسيطرة الاجنبية خطوة تنسجم كل الانسجام مع خطوات الامة العربية في سبيل تحرير اجزائها السليبية. وانه ليؤمن بأن صراعه مع الاستعمار واعوانه انما هو صراع مشترك بين اقطار العالم العربي كافة وان تخلف اي قسم من اقسام البلاد العربية وبقاءه تحت السيطرة الاجنبية انما هو انتقاص لحرية الشعب العراقي. وهكذا تجدون ايها السادة ان حركات التحرير في أي بلد عربي ذات دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية لا تقف عند حدوده، بل تتعداه في الدرجة الاولى الى البلاد العربية الأخرى كما انها مرتبطة بحركات تحرير الشعوب عامة.

(١) الحرية ٢٣ آب ١٩٦٠.

فلا مناص من ان نستنتج ان بان أي عدوان على الجمهورية العراقية واي تدخل في شؤونها الداخلية او محاولة لعرقلة تقدمها او استكمال حريتها اما هو عدوان على الامة العربية جمعاء وعرقلة لمساعدتها ايا كان مصدر هذا العدوان وكذلك شأن اية دولة عربية اخرى. ونحسبنا ملزمين هنا بالتنبيه الى حقيقة واضحة لا مرأى فيها وهي ان اختلاف ظروف البلاد العربية وعوامل تطورها المختلفة خلال الحقبة الطويلة التي مرت بها استلزمت ان يكون في سير كلفاح الحرب نبوغ اهدافهم شيء من التباين في الاتجاه والتوجيه، غير ان هذا التباين ظاهري في واقعه لا يؤلف عقبة تحول دون سير الامة العربية نحو تحقيق اهدافها المشتركة هذه، وهذا التباين لا يعد في الواقع غير ناحية صغيرة من واقع حياة الدول العربية اليوم، ذلك لان النواحي المشتركة الكثيرة تملأ علينا جميعا ضرورة العمل على مواجهتها بالطرق الايجابية وهذا بحد ذاته يجب ان يجنبنا كل ما يهدد من قوانا ويضيع علينا فرص التفاهم والبناء المشترك فنحن مدعوون اليوم الى نبذ الخلافات والتركيز على نقاط الالتقاء والعمل ضمن ما نلتقي عنده من خطوط عريضة، على ان هنالك امرين اساسيين يجب الاعتراف بهما واعتبارهما جوهريين في حقل العلاقات العربية، اولهما، ان لكل دولة عربية شخصيتها السياسية المستقلة التي لا مناص من ان يعترف الجميع بها وبمقوماتها وثانيهما ان رقعة القضايا المشتركة بين هذه الدول العربية هي التي ينبغي التركيز عليها والسعي لتوسيعها بالعمل الايجابي البناء وبالقدر الذي تسمح به ظروف كل من هذه الدول وفي جو بعيد عن الضغط والتهديد ولذلك وقبل ان نوغل في درس نواحي ومقومات التضامن العربي علينا ان نسأل انفسنا (هل اتنا تفاهمنا على حقيقة هذين الأمرين وهل فهمناهما اساسا للمضي في مهمتنا؟) اتنا نؤكد جوابا على ذلك ان ما اسلفناه من ان ما يواجه الامة العربية اليوم يفرض عليها التفاهم على الاسس التي يجب ان تقوم عليها العلاقات العربية وان التضامن العربي الذي تطلبه هذه الامة هو في رأينا عقيدة وشعور يوحد المصير. ان الظروف العربية والدولية الراهنة في تطور مستمر، وهذا التطور يفرض على الدول العربية ان تراجع بجد واخلاص العلاقات فيما بينها وتبذل الجهود الصادقة في مجابهة متطلبات ذلك وما يستلزمه من تنسيق للعمل من اجل بلوغ الهدف المشترك وعلى رأس اهدافنا المشتركة قضية الاقطار العربية التي ما زالت محرومة من الحرية والاستقلال. وفي مقدمتها معركة العرب في سبيل تحرير فلسطين والجزائر

وساحل الهدنة وعمان وحضرموت والمحميات، فبقاء الصهيونية في فلسطين والاستعمار في هذه الاجزاء العربية عدا انه انتهاك لحقوق اهلها فانه مصدر رئيس من مصادر اضعاف كيان كل دولة عربية مستقلة، ففوة السلسلة تقاس باضعف حلقاتها، ولا نرانا بحاجة للاسهاب في ايراد حقيقة الاستعمار والصهيونية وخططهما واهدافهما العدوانية فذلك معلوم ومعروف.

ودعا الى التضامن وحشد الطاقات وتقديم كل مساعدة وعون للشعب الفلسطيني. وتقرير العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية<sup>(١)</sup> وفي ٢٦ آب نشرت الصحف المحلية مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الصادرة يوم ٢٥ آب: وجاء في صيغة القرار انه يجب على جامعة الدول العربية ان تكون المصدر الوحيد لتسوية النزاعات بين الدول العربية لهذا يتطلب اجراء بعض التعديلات في ميثاق جامعة الدول العربية، وقد اعرب الوفد الجزائري في المؤتمر عن ارتياحه بشأن القرار الذي اتخذ وافر حول الجزائر يوم امس الاول. وصرح ناطق بلسان الحكومة الجزائرية بانه ينظر الى ذلك نظرة الامل والارتياح الى الامة التي اولاهها مجلس الجامعة العربية للقضية الجزائرية في هذا الوقت العصيب غير انه اعرب عن امله في تلبية الكثير من المطالبات الجزائرية وخاصة التأييد الذي ستبذله الدول العربية في هيئة الامم المتحدة بشأن تقرير المصير في الجزائر والتسهيلات الخاصة بارسال المتطوعين العرب الى الجزائر للانضمام الى جيش التحرير الوطني الجزائري، وفيما يتعلق بالمطالبات الاخرى التي ستضمن قطع الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وعقد مؤتمر لاقطاب العرب لبحث القضية الجزائرية فقد صرح الناطق بان حكومته تدرك بأن بعض هذه الاشياء ستتطلب دراسة دقيقة من جانب الحكومات العربية.

وقد قدمت الامانة العامة للجامعة العربية تقريرا لبحثه في اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية ضمنته مقترحات لتدعيم التضامن العربي وتعزيز ميثاق الجامعة العربية.

وفي الساعة الرابعة الاربعا بحث مجلس الجامعة القرارات التي اتخذها المؤتمر ووافق عليها وهذه القرارات هي:

---

(١) الحرية ٢٤ آب ١٩٦٠.

اولا- ١- وجوب مضاعفة الجهود لاستمرار قيام جو من الود والتفاهم التامين وضرورة تجنب الاتهامات وكل عمل او قول من شأنه الاساءة الى علاقات الاخوة بين البلدان العربية خاصة ما ينشر في الصحف والاذاعة ووجوب النهوض بالجامعة كلما لزم الامر لتصفية ما قد يطرأ عليه من خلافات بين اعضائها.

ب- تأكيد التزام قواعد القانون والعرف الدوليين وتقاليد المروءة العربية في شأن اللجوء السياسي وما يستتبعه من امتناع اللاجئين عن القيام باي نشاط يعكر علاقات البلدان العربية الشقيقة بعضها مع بعض وحرمان من يخالف ذلك من حق اللجوء.

ثانيا - أ- تأكيد التمسك بمبادئ ميثاق الجامعة نصا وروحا وخاصة ما تضمنته المادتان الثانية والثامنة منه.

ب- وجوب المزيد من التعاون الايجابي المخلص بين اعضاء الجامعة العربية وتوسيع نطاق العمل المشترك في القضايا العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

ج- تعزيز جهود الدول العربية وتوحيدها وتنسيقها من اجل مساعدة البلدان العربية التي ما زالت رازحة تحت السيطرة الاجنبية والقيام بالعمل الايجابي البناء في سبيلها في الصعيدين العربي والدولي.

د- العمل على تدعيم الجامعة العربية وجعلها اكثر قدرة في ميدان التعاون العربي.  
هـ- بحث موضوع تعديل ميثاق الجامعة العربية طبقا لقرار المجلس في الدار البيضاء عام ١٩٥٩.

وفي الساعة السادسة من مساء امس واصل المؤتمر النظر في البند الثالث من جدول الاعمال وهو الخاص بالجوانب المتبقية من قضية فلسطين واعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابرار كيانه وانشاء جيش فلسطيني.

وصرح عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية عقب الاجتماع بأن وزراء الخارجية قد بدأوا في بحث قضية فلسطين واتهم تطرقوا الى بحث مسألة الكيان الفلسطيني، وقال ان وزير خارجية لبنان ورئيس الدورة الاستثنائية الحالية قد ارسل برقية الى وزير خارجية تونس يدعوه فيها الى حضور اجتماعات استتورية<sup>(١)</sup>.  
ثم نشرت قرارات اللجنة السياسية بشأن القضية الفلسطينية في نهاية الاجتماع كالآتي:

(١) اتحاد الشعب ٢٦ آب ١٩٦٠.

بحثت اللجنة السياسية الجوانب المتبقية من قضية فلسطين كما ورد في الباب الثالث من جدول اعمال المجلس وهي:

١- اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابرار كيانه شعبا موحدا.  
٢- انشاء جيش فلسطين في الدول العربية المضيفة، واستنادا الى قرار الجامعة بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٦٠ وبالنظر للمرحلة الحالية الخطيرة التي تجتازها القضية الفلسطينية ومواجهة لما هنالك من مؤامرة يتسع مداها وتقوم بها الصهيونية السياسية العالمية لتصفية قضية فلسطين تؤكد اللجنة من جديد ان الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وله ان يعمل لاسترداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية كما تؤكد ايضا ان على الدول العربية ان تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجانب كل ما يؤدي الى تجاهل هذه الشخصية فاذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه امكن ان يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة وكذلك تؤكد وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من خدمة قضيته والدفاع عن حقوقه بصورة اكثر فعالية، وترى اللجنة كذلك ان الظروف اصبحت اكثر ملائمة لقيام الامين العام للجامعة العربية بتشكيل اللجنة التي قرر المجلس تشكيلها في الجلسة المعقودة يوم ٢٩ شباط سنة ١٩٦٠ وترجو ان يقوم الامين العام بذلك وان تباشر اللجنة عملها وتضع مخططا كاملا شاملا لاسترداد فلسطين وتقدم اللجنة تقريرها الى المجلس في اقرب وقت. وفيما يختص بمتابعة اسرائيل العمل على تحويل مجرى نهر الاردن قرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتية:

بحثت اللجنة السياسية موضوع متابعة اسرائيل العمل على تحويل مجرى نهر الاردن واحاطت بما تضمنته مذكرتنا الامانة العامة والجمهورية العربية المتحدة في هذا الموضوع وبعد الاطلاع على قرار مجلس الجامعة بتاريخ ٢٩ فبراير عام ١٩٦٠ تقرر ما يلي

١- دعوة الهيئة الخاصة التي اشار اليها القرار سالف الذكر بان تتابع الاعمال الفنية التي اعدت من قبل وتقدم تقريرها قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب المزمع عقده بعد دورة الامم المتحدة.

٢- ان يعهد الى اللجنة العسكرية الدائمة منضما اليها ممثلون عسكريون لباقي الدول الاعضاء غير المشتركة في معاهدة الدفاع المشترك يعهد اليها بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات. وبالنسبة للاخطار التي تهدد عرب فلسطين المحتلة



بقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي: نظرت اللجنة السياسية في مذكرتي الامانة العامة للجامعة العربية والجمهورية العراقية بشأن عرب النقب في فلسطين المحتلة ودرست ببالغ الاهتمام والقلق الاخطار التي تهددهم وقررت ما يأتي:

١- اثارة الموضوع في الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة وفق الخطة التي يقرها رؤساء الوفود العربية .

٢- توجيه مذكرة مشتركة بالموضوع لرؤساء البعثات العربية الدائمة في الامم المتحدة الى السكرتير العام لاتخاذ الاجراءات السريعة الكفيلة بحماية عرب النقب.

٣- تعريف الرأي العام العالمي بالمآسي وسياسة التمييز العنصري التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على العرب في فلسطين المحتلة عملا على التخلص منهم<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة للعلاقات الابرانية الاسرائيلية قرر مجلس الجامعة الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي: بحثت اللجنة السياسية موضوع التغلغل الاسرائيلي في ايران ومظاهره المختلفة في السنوات الاخيرة وكيف كان التصريح الايراني في ٢٣ تموز الماضي مفاجأة للعرب ومجانبة للروابط الابرانية العربية التاريخية والمصالح المشتركة في جميع الميادين. واستعرضت ما اعقب ذلك من تطورات في الموضوع واحاطت بتصريحات المسؤولين في ايران واخرها تصريح السيد وزير الخارجية الابرانية في ٢٠ آب الحالي المتضمن حرص ايران على توطيد علاقاتها بالعرب وتأكيداته انه ليس في نية حكومتها ان تعترف اعترافا قانونيا باسرائيل وان تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ولا ان تنمي علاقات بها وبدا للجنة ان موقف ايران ظهر عليه بعض التبدل نتيجة لما قامت به الدول بشتى الوسائل احتجاجا على هذا التصرف ولما بذلته من مساع في هذا الشأن وتقديرا للمصالح العربية الابرانية المشتركة ولخطورة المطامع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية والعالم الاسيوي الافريقي اجمع تقرر اللجنة ما يلي:

١- ضرورة متابعة بذل الجهود املا في ان تجد ايران سبيلا صالحا لوضع علاقاتها مع البلاد العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضع التقدير الحق بتصرفها مع اسرائيل.

(١) الحرية ٢٩ آب ١٩٦٠.

٢- تأكيد ان الدول العربية تحرص على التعاون الدولي مع سائر الامم والدول وبخاصة الاسيوية الافريقية تعاوننا حرا متكافئا وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة وهي اذ تؤكد ذلك تقرر ان الوضع الراهن بشأن فلسطين في النطاق القومي العربي وعلى الصعيد الدولي يقتضي من الدول العربية النظر في مواقف الدول الاخرى منها وعلى ضوء مواقف تلك الدول من الصهيونية وصنيتها امراةيل مصدر الاضطراب في الشرق الاوسط والخطر على العالم الاسيوي الافريقي وتهديد السلام العالمي وذلك يقتضي من الدول العربية ان تسعى بجميع الوسائل لتصحيح هذه المواقف.

٣- توافي الدول الاعضاء الامانة العامة في الجامعة بما يستجد لديها في الموضوع تمهيدا لاعادة النظر في الاجتماع القادم لمجلس الجامعة بمستوى وزراء الخارجية وبالنسبة لقضية موريتانيا تقرر اللجنة ما يأتي:

١- تأييد المغرب في مطالبته بارجاع موريتانيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من اراضيه واستنكار كل محاولة ترمي الى فصلها عن المغرب والعمل بشتى الوسائل لاحباطها.

٢- مناصرة المغرب في طلبه ادراج قضية موريتانيا في جدول اعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة وتأييد وجهة نظرهم.

٣- القيام بمساع لدى الدول الصديقة لتأييد جهود المغرب، ونظرت اللجنة السياسية في مذكرة الامانة العامة والعراق بشأن الترشيح العربي لعضوية المجلس الاقتصادي للامم المتحدة واستمعت الى ما اوضحه رئيس الوفد العراقي عن رأي حكومته بالموضوع واللجنة اذ تشكر سيادته ترى الاكتفاء بما اتخذته مجلس الجامعة قبلا من قرارات في هذا الشأن ثم وافق المجلس على قرارات اللجنة السياسية بشأن مساندة وتدعيم الدول الافريقية وهي...

١- الترحيب بالدول الافريقية المستقلة حديثا....

٢- تأييدها لجهودها لدعم استقلالها ودفع الاخطار الاجنبية عنها....

وبعد عودة هاشم جواد ادلى بالتصريحات الآتية: انني سعيد جدا في الحقيقة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب فقد استطعنا ان نطلع على الرغبة الصادقة للوفود العربية في اعادة العلاقات الى وضع طبيعي بين الدول العربية، لقد كانت المناقشات صريحة جدا ولكن المهم فيها ان الممثلين كانوا قد اتوا برغبة شديدة لاحلال التفاهم بين الدول العربية. ونحن كعادتنا تقدمنا باقتراحات ايجابية محددة واضحة. وقد انتهزنا اول فرصة في افتتاح المؤتمر لنقول رأينا بصورة مختصرة

جدا بشأن التعاون العربي وضرورته.

واستطرد وزير الخارجية قانلا. ولا اخفي عنكم ان ذلك لاقى استحسانا كبيرا في الاوساط العربية وقد شعرت منذ اليوم الاول ان هناك شعورا عاما بوجوب ما يسمى (بكسر الثلج)، وهذه البرودة القائمة بين الدول العربية.

وخطب الوزير الصحفيين قانلا: انه لما كانت سياسة العراق الخارجية واضحة كما اوضحها سيادة الزعيم مرات ومرات عديدة فلا اجد حاجة في التوسع في هذا البحث.

ومضى الوزير فقال: ان المؤتمر كان بين وزراء الخارجية وحدهم دون الوفود وكانت المناقشات سرية، واثار السيد هاشم جواد الى رغبة البلاد العربية في التعاون واعادة العلاقات وقال: لقد توصلنا الى القرارات بروح من التفاهم وفهم الاوضاع العربية المختلفة وما يمكن في هذا الاطار من الواقع.

واعلن الاستاذ هاشم جواد انه وجد من جميع وزراء الخارجية العرب كل تعاون وكل اندفاع في سبيل اخراج بناء جديد للعلاقات العربية، واشاد الوزير بالدور الذي لعبه لبنان في المؤتمر وقال: لقد لعب لبنان دورا طيبا جدا في هذا المؤتمر وفي تنسيق كثير من الامور ونحن نشكر بصورة خاصة وزير خارجية لبنان لمساعيه الحميدة، واشاد الوزير بالعطف الكبير الذي ابداه رئيس الجمهورية اللبنانية وقال: والحق يقال انه من كبار رجال العرب وقد كانت علاقته بكافة وزراء الخارجية علاقات ودية وصميمية وصريحة ايضا.

وقد وجه الصحفيون عددا من الاسئلة اجاب عليها الاستاذ هاشم جواد. فقال جوابا على سؤال حول عدم توقف الحملات الاذاعية اثناء المؤتمر وبعده على الجمهورية العراقية، ان جميع وزراء الخارجية وعدوا بان يتدخلوا لدى حكوماتهم في ايقاف تلك الحملات واطاف الوزير العراقي: باتنا لم نكن بحاجة الى ايقاف الحملات لانها لم تكن موجودة في العراق.

واكد الاستاذ هاشم جواد الى ايقاف الحملات الاذاعية ايقاف التدخل في شؤون الدول الاخرى وتحديد نشاطات وفعاليات اللاجئين السياسيين ووصف قرار التضامن العربي بأنه يؤلف خطوة جديدة وتأكيدا لميثاق الجامعة العربية.

واعلن الاستاذ هاشم جواد ان وزراء الخارجية العرب سيجتمعون في كاتون الثاني او شباط القادم مرة اخرى وذلك بعد انتهاء اجتماع الامم المتحدة القادم

وسيدرسون ما اتخذته الامم المتحدة من قرارات بالنسبة للقضية الجزائرية. ووصف الاستاذ هاشم جواد عرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة بأنه (المعركة الاساسية للجزائر) وقال: ان المؤتمر القادم لوزارة الخارجية سيدرس ايضا آراء الدول العربية في بقية مطالب الحكومة الجزائرية بعد ان تنسق.

اما فيما يخص تعديل ميثاق الجامعة العربية فقد اعلن الوزير انه سيكون على مرحلتين، فسينظر في التعديل مؤتمر على مستوى وكلاء وزارات الخارجية او على مستوى السفراء ثم مؤتمر وزراء الخارجية لاتخاذ القرار التعديل.

واجاب على سؤال يتعلق بالقرارات التي اتخذت حول القضية الفلسطينية فقال ان تلك القرارات تعتبر خطوة واسعة للامام لاسيما من ناحية الاردن. و اضاف بان الشيء المهم هو ان ما دعا اليه سيادة الزعيم وهو ان يأخذ الفلسطينيون على عاتقهم قضية فلسطين، فاستطعنا ان نفتق المؤتمر به وكذلك تمكين الفلسطينيين انفسهم بالمباشرة بالفعاليات من اجل قضيتهم، وهناك نقطة ثالثة هي ان العرب يقدمون المساعدات للفلسطينيين وقال اتنا اقترحنا (شخصية الشعب الفلسطيني) بدلا من الكيان وان ما طالبنا به هو الاعتراف بشخصية الدول العربية طبق على فلسطين. ودعا الوزير الى دراسة واتجاز ما اتخذه المؤتمر بشأن تأليف الجيش الفلسطيني و ابراز القضية الفلسطينية بمستوى اعلى، وقال ان هذه القرارات تسير مع فكرة سيادة الزعيم القائلة باتنا يجب ان نعمل من اجل اقامة جمهورية فلسطينية. و اضاف الاستاذ هاشم جواد قائلا: لقد وجدت الفلسطينيين مرتاحين جدا لهذه القرارات<sup>(١)</sup>.

### وفد عسكري الى الاتحاد السوفيتي

في الاول من ايلول غادر وفد عسكري عراقي بغداد الى موسكو برئاسة اللواء الركن احمد صالح العبدى رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام وعضوية كل من الزعيم سعدى القرغولي والزعيم حمودي مهدي والعقيد الركن عبد الله العمري والعقيد حسن عبود والعقيد الركن عبد القادر فايق والمقدم الركن صادق مهدي البياتي والمقدم عبد الستار الجنابي والمقدم عبد الجبار عبد الكريم والرئيس الاول

(١) الحرية ١ ايلول ١٩٦٠.

الركن عبد الامير الربيعي والرئيس الاول محيي الدين محمود والرئيس الطيار واثق ابراهيم.

وقد صرح العبدى رئيس الوفد لمندوب وكالة الانباء العراقية ان الوفد سيحضر مناورات الجيش السوفيتي التي ستجري في هذا الشهر وزيارة مرافق البلاد. وفي الحفل الذي اقيم يوم ٩ ايلول بدار الضباط في اوديسا الذي حضره الوفد العراقي مع وفود من بلغاريا ورومانيا وقد رحب الجنرال باباجاتيان بالوفد العراقي اجمل ترحيب فاهدى رئيسه لوحة تذكارية كبيرة وبعض الهدايا الاخرى وقد اكد الجنرال باباجاتيان على اهمية الحفاظ على استقلال البلاد وضرورة تدريب جيشها على القتال واكد ان الجيش السوفياتي صديق الشعوب وانه يدعو للحفاظ على السلام ورجا للشعب العراقي كل نجاح وازدهار، ثم شرب نخب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم.

وبعد ذلك ارتجل رئيس الوفد اللواء الركن احمد صالح العبدى كلمة قال فيها: انني انقل تحيات الجيش العراقي وضباطه وجنوده وعماله الى الجيش السوفياتي الصديق واشكر الجنرال بابا جاتيان على الكلمات الطيبة التي نكرها كما انني اشكر جميع الضباط الاخرين على حسن الضيافة التي لقيها الوفد خلال وجوده في التمارين ومكوته في اوديسا في الاتحاد السوفيتي فانني اقولها كلمة صريحة باتنا شعرنا بكل محل ذهبنا اليه اتنا اصدقاء، ان العراق كان قبل ثورة ١٤ تموز قلعة للاستعمار وقاعدة للعدوان البغيض غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة زعيمنا الحبيب عبد الكريم قاسم جعلت العراق بلدا متحررا وقد حطم حلف بغداد والقواعد العسكرية وتحرر نقده وقضى على الملكية البغيضة.

اتنا بلد متحرر ولنا قائد عظيم اتنا نشغل دائما في سبيل رفاه شعبنا ورفع مستواه المعاشي وبمناسبة الشاعر العراقي العظيم معروف الرصافي الذي نوه عنه صديقي العزيز الجنرال بابا جاتيان انني اقول بهذه المناسبة القصيدة المشهورة له:  
وانا نقوم مستقلون فطرة اذا انكر استقلالنا منكر ثرنا

فالالاتحاد السوفياتي قد اعترف بجمهوريتنا في اليوم الاول لثورتنا وان الشعب العراقي شعب وفي لا ينسى الصداقة وقد اقام المارشال زاخاروف رئيس اركان جيش الاتحاد السوفياتي مأدبة عشاء على شرف اللواء الركن احمد صالح العبدى رئيس

اركان الجيش العراقي والحاكم العسكري العام مساء يوم الاثنين الماضي ٢٦ / ٩ / ١٩٦٠ وذلك في ختام زيارته الرسمية للاتحاد السوفياتي، وقد حضر مأدبة العشاء السيد زالنكو وزير التعليم المهني والسيد سوبوليف نائب وزير الخارجية والسيد كسيلوف رئيس دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية وعدد من الجنرالات السوفيات. وقد القى في المأدبة المارشال زاخاروف كلمة قال فيها: اني اشرب نخب صديقي الجنرال العبدى واتمنى لشعب العراق ولجيشه وللزعيم عبد الكريم قاسم كل التقدم والازدهار، لقد سررت كثيرا لما ابداه العبدى من شعور طيب نحو التقدم والازدهار للشعب السوفياتي.

ثم القى اللواء الركن احمد صالح العبدى كلمة قال فيها:-

صديقي العزيزي المارشال زاخاروف، اخواني الاصدقاء الاعزاء، لقد لمست المحبة والصدق والاخاء في كل شيء وفي كل محل ذهبت اليه في الاتحاد السوفياتي الصديق. اتنا شعرنا انكم بلد يروم الصداقة لجميع الشعوب وهذه الحقيقة لمسانها في كثير من الاماكن وقد لمست التقدم في كل شيء وكل ذلك في سبيل رفاه الشعب. اتنا ايها الاخوان الاعزاء لنا وطن كان في العهد المباد لقمة سائغة للمستعمر والطامع ولأولئك النفر القليل من ذوي النفوس المريضة يقتاتون بخيراته لمصالحهم الخاصة دون النظر لمصالح الشعب ولكن الزعيم عبد الكريم قاسم برز من صميم الشعب وقضى بثورته، ثورة ١٤ تموز على تلك المصالح وجعل الشعب فوق كل مصلحة فقد قضى على الاقطاع والملكية والاستغلال. ان بلدنا غنى ونفوسنا قليلة وخيراتنا كثيرة وسوف يصل مستوى شعبنا الى ارقى المستويات. لقد شاهدت امورا كثيرة في الاتحاد السوفياتي ولست التقدم والازدهار في كل شيء شاهدته وعرفت ان الشعب السوفياتي شعب صادق كريم لجميع العالم. وهو ينشد السلام حقا. لقد سررت كثيرا عندما زرت مدينة سواستبول البطلة ورأيت كيف انكم تحتفظون بتأريخكم قديمه وحديثه ورأيت كيف تسجلون مفاخر الابطال الذين يضحون في سبيل وطنهم فتحياتي لأولئك الابطال الذين ضحوا بحياتهم في سبيل بلدهم ووطنهم. لقد ادعشني ما شاهدته في الجيش السوفياتي الصديق من كفاءة في التدريب والضبط والتهيؤ لخدمة بلدهم فاتمنى له التوفيق والازدهار في سبيل شعبه ووطنه وفي خدمة السلام. اتنسى احبيكم من صميم قلبي واشكر حكومة الاتحاد السوفياتي التي هيأت لي الفرصة لزيارة بلدكم الصديق وستبقى هذه الزيارة نكرى طيبة لن اتساها مدى الدهر وسوف

لن انسى مدى المحبة والصداقة اللتين تحملونهما للشعب العراقي العظيم وللزعيم عبد الكريم قاسم اتمنى للجيش السوفياتي العزيز كل تقدم وازدهار واشكركم<sup>(١)</sup>.

### مذكرة وفد الموصل

كان وفد من الموصل قد وصل بغداد مؤلف من: محمد عبد الرحمن، نافع فتحي، ذنون الحاج يونس، داود عبد المجيد صالح عربو، عزيز الحاج داود، طارق صالح، حمد يونس، احمد الشيخ هاشم السبعائي، محمود سليمان ابو ريمة، ثامر محمد علي، بلال علي الصبحة، احمد رشيد، محمود سليمان محمد، حازم سليمان، احمد عبد الله، محسن حميد، نجيب جميل، ابراهيم الصقال، صبحي اسماعيل سالم، محمد الحسن، حازم ثامر، محمود فتحي، وكان الهدف من الزيارة ان يعرض على المسؤولين الوضع في مدينة الموصل. وقد قدم الوفد يوم ٢١ ايلول مذكرة الى المسؤولين في بغداد جاء فيها:

ان الوفد حضر الى بغداد ليعرض الحالة التي تعيشها جماهير مدينتنا التي رفعت رأسها وترفعه باستمرار في وجه الخيانات والمؤامرات وحركات الردة. وان جماهير الموصل تتعرض اليوم للاغتيالات والاعتداءات والتهديدات المستمرة، وان عشرات الموصليين قد سقطوا قتلى واستشهدوا على يد العصابات السائبة.. وعشرات اخرين قد جرحوا او تعرضوا للضرب المبرح والالوان الاعتداءات اللاانسانية... ان كثيرا من ابناء الموصل يترصدون الموت والعدوان ويحاربون في اراقيهم، وتلقى ضدهم مختلف التهم... بشكل يدعو للتنبيه ويدعو لان يتدخل كل ذي ضمير حر وشريف في البلاد، لشجب الحالة التي تسوء يوما فيوما.. بغية وضع حد لمثل هذه الجرائم المشبعة بروح الحقد على الجماهير الموصلية.. والمنقوعة بسم النار للشواف والمتآمرين الاخرين الذين حملوا السلاح ضد الجهورية.. وقتلوا من اجل محو العراق الجديد.

ايها السادة- ان الحياة التي عشناها.. لن يسهل شرحها وبسطها امامكم، وماذا عسى المرء ان يتحدث عن الفوضى العامة، وماذا يمكن ان يقال في حالة تصل بالناس الى درجة لا يأمنون بها على حياتهم ولا يعرفون مصائرهم... واستطردت المذكرة قائلة:

(١) الصحف المحلية ٢ و ١٩ و ٣٠ ايلول ١٩٦٠.

١- لقد قُتل في الموصل حتى الان ١٦ شهيدا، ونحن نعلم ان هذا الرقم لن يكون الاخير طالما كانت العصابات موجودة.. وتعمل بحرية تامة وتحت سمع وبصر المسؤولين وقد اغلق حتى الان اكثر من - ٢٧- مقهى في سائر مناطق ومحلات الموصل... يعني ان المسؤولين يضيقون نرعا بجلاس المقاهي المذكورة، الذين هم الاف الموصليين... والامر لا يعني فقط محاربة صاحب المقهى المقلقة في رزقه، وانما يعني كما ذكرنا محاربة حريات الناس- وابسطها ايضا، كالجلوس في المقهى... وبهذه المناسبة نحن نشير الى ما فعله بعض المسؤولين من اصدار الاوامر الى اصحاب المقاهي، لمنع من يشك في كونهم مخلصين للجمهورية وانهم (اعداء للشواف)!! بهذا النص!! من الجلوس في مقاهيهم!!

٤- التهديدات:- يتعرض العديد من ابناء الموصل للتهديد بالقتل، وقد بلغ عدد المهددين اكثر من - ٢٠٠- مواطن.. منهم احمد الشيخ، حمو يونس، ذنون الحاج داود، عزيز الحاج داود. نافع فتحي. محمد عبد الرحمن. عبد شكير. غالب شكير). واخرون. وقد هجر العديدون منهم ولا يدري شيء عن مصير عوائلهم لحد الان... بل ان عوائلهم كما يسمع يتعرضون للاعتداءات باستمرار...!

٥- الاعتداءات:- لقد تعرض للاعتداء حتى الان اكثر من - ٥٠- مواطنا. واستعملت ضدهم مختلف الاسلحة القاتلة والجارحة والراضة المسدس، الخنجر، الهراوات، البوكسات الحديد والخ... وبعضهم قد نجا من الموت باعجوبة، ومن هؤلاء المعتدى عليهم: عبد الاحد دانيال، توما سندو، وعد الله، حمو يونس، احمد ومحمد عبد الله، حازم خلف، محمد طاهر ووالدة المعتدى عليه حمو البالغة من العمر ٧٠ سنة، بهنام متي، الخ..).

٦- التحريات:- تقوم الشرطة بحملات التحري على دور المواطنين لاتفه الاسباب ودون أي مسوغ قانوني. ويحضر التحري في العادة افراد من الزمر الشقية في الموصل.

٧- تفتيش الاشخاص:- تتولى الزمر السائبة مهمة (رسمية) في تفتيش المواطنين، بحجة البحث عن الاسلحة، وكثيرا ما يكون التفتيش مقدمة للاعتداء والقتل!!

وجاء في المذكرة: ان وفد الموصل، اذ يعرض موجزا لما تتعرض له المدينة، ليطالب بالنيابة عن ابناء الموصل البواسب احترام نصوص القوانين ورعايتها الرعاية التي تستحقها. والتي تتماشى وروح الثورة المجيدة التي جاءت



هادمة لظلم الظالمين ورد كيد الخونة وان وفد الموصل اذ يطرح الحالة هذه ليذكر في نفس الوقت ان ابناء الموصل وقد تحملوا بفخر القسط الاكبر من جرائم الخونة على ايدي الشواف وعصاباته ويتحملونها اليوم ايضا ليذكر بما سبق ان ذكر به الموصليون قبيل مؤامرة الشواف بايام، وجاء في الختام تحذير لما تنتهي اليه هذه الظواهر من نتائج ضد الجمهورية وضد الحكم الوطني. وتطالب بسيادة العدل والقانون وفقا لمصلحة الشعب ومصلحة الوجود الجمهوري الجديد<sup>(١)</sup>.

### بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

كان جون كندي مرشح الحزب الديمقراطي الامريكي لرئاسة الجمهورية قدم تقريراً ضمنه تمجيذاً سافراً للضمهونية العالمية. وقد ارسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة الى السفارة الامريكية في بغداد جاء فيها:

انه لما يؤلم حقاً ان تستغل الدعايات الانتخابية في الولايات المتحدة لغرض الاساءة الى العرب والانتقاص من حقوقهم المشروعة وتأييد الفئدة المغتصبة التي لا زالت ترتكب الجرائم في حق عرب فلسطين الامنين والمسؤولة عن تشريد مليون لاجئ عربي والمتمردة على قرارات الامم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

ووصفت مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى السفارة الامريكية ببغداد هذا النهج الذي اتبعه بعض مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة بانه (يؤثر ولاشك على العلاقات الامريكية العربية بين البلاد العربية والولايات المتحدة).

واكدت وزارة الخارجية العراقية في مذكرتها بأن هذا الموقف لن يكون في صالح العلاقات بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة وطلبت الوزارة توسط السفارة الامريكية الى الجهات الامريكية المختصة لايضاح الآثار السيئة التي تركها خطاب السيد كندي<sup>(٢)</sup>. وكانت الولايات المتحدة الاميكية قد طلبت في صيف ١٩٦٠ اجراء مباحثات مع الحكومة العراقية لتوقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين فعقدت مباحثات مثل فيها الجانب العراقي وزير المعارف (اسماعيل العارف) بينما مثل الدائب الأمريكي السفير جرنكان ولكن مجلس الوزراء العراقي لم يصدق الاتفاقية

(١) اتحاد الشعب ٢٢ أيلول.

(٢) بغداد ٢٣ أيلول ١٩٦٠.

بسبب الموقف المعادي الذي كانت تقفه الحكومة الاميكية من حكومة الثورة في العراق<sup>(١)</sup>.

### وفد عسكري الى الصين الشعبية

بدعوة من المارشال لين بياو وزير الدفاع الصيني وصل بكين يوم ٢٥ ايلول وفد عسكري عراقي مؤلف من عشرة اعضاء برئاسة الزعيم عبد الرزاق محمود قائد الفرقة الثانية وذلك للمشاركة في احتفالات الذكرى الحادية عشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وفي المأدبة التي اقامها لوجوي شينغ رئيس اركان جيش التحرير الشعبي قال شينغ ان الشعب الصيني وجيش التحرير الشعبي الصيني يكتنان الاعجاب للنضال البطولي الذي خاضه الشعب العراقي لنيل وصيانة استقلاله الوطني ضد العدوان الاستعماري، وقال: اننا نعتبر انتصاراتكم انتصارات مشتركة للشعوب المحبة للسلام في العالم اجمع.

واشار لوجوي شينغ الى ان الصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والعراقي قد تطورت مع استقلال البلدين على اساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي ووفقا روح ان دونغ. وقال بان زيارة الوفد العسكري العراقي تؤكد من جديد نمو علاقات الصداقة بين البلدين.

اما الزعيم محمود عبد الرزاق فقد قال في خطابه في المأدبة ان الصين ذات علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة مع البلدان العربية وخصوصا مع العراق وذلك منذ الاف السنين، و اضاف يقول ان الصداقة بين شعبي الصين والعراق قد اقيمت على اساس النضال ضد الاستعمار.

وقال ان الصين والعراق اللذين تعرضا للعدوان الاستعماري شقيقان يشاطران بعضهما السراء والضراء وقال ان ثمة تفاهما عميقا بين بلدينا واتنا نكن دائما مودة حارة للشعب الصيني.

ثم قال: ان العراق والصين لن يسمحا ابدا لاي بلد اجنبي بالتدخل في شؤونهما الخاصة.

وقال: ان الصين اصبحت منارا لشعوب جميع البلدان المناضلة من اجل الاستقلال والحرية وقال انها تتمتع بمكانة عالية في الشؤون الدولية.

(١) اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز، ص ٢٤٩.

وقد حضر الحفل عبد الحق فاضل السفير العراقي في الصين والملحقون العسكريون لعدد من الاقطار<sup>(١)</sup>.

### مذكرة وفد كردي

ظهر خلاف علني بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني بعد اجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني في شباط ١٩٦٠ وبدأ عبد الكريم قاسم يقرب اليه عددا من شيوخ العشائر الكردية المنافسة للبارزاني وكان نشاط الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني في المنطقة قد اثار عددا من شيوخ العشائر الكردية ضدهما ووقعت مصادمات في المنطقة.

وفي الوقت الذي شدد فيه الملا مصطفى البارزاني على وطنية حركة بارزان سنة ١٩٤٥ بوصفها (واحدة من معارك شعبنا ونضالاته وما ثورة تموز الا امتداد لتلك البطولات) فان عبد الكريم قاسم كان يتجاهل ذكر هذه الحركة في خطبه كلما استعرض انتفاضات العراق وثوراته ضد الاحتلال الاجنبي والاستبداد. وظل البارزاني يشيد بالاتحاد السوفيتي وذكرياته مدة اقامته التي بلغت ١٢ سنة فيه<sup>(٢)</sup>.

وفي الاسبوع الاخير من آب وصل بغداد وفد يمثل عشائر مناطق كردية مختلفة من الوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية ومدن واقضية خاتقين وبادينان ورائية وبشدر وكفري وطوز خورماتو وراوندوز وزينو ومناطق اخرى. وقد ابرق اعضاء الوفد لدى وصولهم بغداد الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء معنيين اخلاصهم وتأييدهم الكامل للحكومة الوطنية في مفاوضاتها مع شركات النفط. وضمنوها مطالبهم وهذا نص المذكرة:

سيادة زعيمنا الاوحد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اللواء

الركن عبد الكريم قاسم المحترم

ان هذه الوفود قدمت يحدوها الاخلاص وحسن القصد لتؤكد قبل كل شيء تمسكها الشديد بالوحدة العراقية الصادقة والنظام الجمهوري الخالد وزعامتكم الحقبة في قيادة الشعب الى ما يصبو اليه من مجد ومنعة ورفاه لتحقيق المزيد من الانتصارات له في ظل ثورة ١٤ تموز المجيدة. هذه المبادئ الثلاثة التي تعمر قلوبنا

(١) اتحاد الشعب ٢٦ ايلول ١٩٦٠.

(٢) الثبات ١٣ آب ١٩٦٠.

هي اساس كل عمل او قول يصدر منا نتيجة لشعورنا بالواجب في تذليل الصعاب امام جمهوريتنا الخالدة ودفع اسباب الفرقة بين ابناء الشعب وسد المنافذ امام الاجنبي الدخيل والاعداء في الداخل الذين يتربصون لانتهاز كل فرصة واستغلال كل وسيلة ممكنة لتعكير الجو وتسميم الازمان واذكاء الفتن ولقد شعرنا صادق الشعور ان نتلمس هذا اللقاء بزعيمنا لتجديد الولاء وابداء كامل الاستعداد للتضحية في سبيل سلامة الوطن والجمهورية الخالدة بما نملك من مال وجهد وروح ولنعرض امورا تستدعي العناية بها من السلطة الوطنية بقيادته وتوجيهه ويساعد الاهتمام بها وتحقيقها على اشاعة الاطمئنان في النفوس ومحو عوامل القلق التي مهدت لها الدسائس والمكائد بمختلف الاساليب والاشكال. واننا نعتقد اعتقادا جازما بان دواعي المصلحة الوطنية والسلامة العامة تقتضي من المخلصين مصارحة السلطة الوطنية وزعامة الثورة بما يكون في تحقيقه تثبيت كيان الدولة والمجتمع على أسس راسخة ثابتة لا تزعزعها الاحداث والاعاصير وعليه فاننا لعمق شعورنا بهذا الواجب المقدس شددنا اليك الرحال يا زعيم البلاد لنقول لك:

ان الشعب الكردي منح للثورة تأييده المطلق منذ ساعة اتبناها ولقد كافأته على اخلاصه وتأييده بان افردت لحقوقه (المادة الثالثة) من الدستور المؤقت وساوته بالعرب كشريك لهم في العراق. ونحن واثقون ان هذه المادة التي ضمت امنية عزيزة من اماني الشعب الكردي المخلص للوحدة العراقية وللجمهورية الخالدة ولشخصكم ستبقى خالدة خلود الجمهورية وتحتل مكانها اللائق بها في الدستور الدائم. ونتوقع من زعيمنا ان يبذل من عونه ومساعدته ما تستدعيه خطورة المسؤوليات التي تلقيها هذه المادة على عاتق حكومة الجمهورية فالشعب الكردي ينتظر من شراكته اخواته العرب ان تحظى مصالحه واموره باكبر العناية والتشجيع سيما وانه كابد الكثير من الحرمان والاهمال في العهد المباد فهو بحاجة الى تعويض ما فاتته من مصالح وحقوق وانماء القومية الكردية يوجب عملا جديا ومستمر في جميع الحقول الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ذلك لأن الشعب الكردي بحاجة الى استكمال النقص في كل اموره.

فمن ناحية الثقافة القومية يستوجب استكمالها الاهتمام البالغ بمديرية معارف كردستان وتوسيع امكانياتها وتخصيص المبالغ الكافية لها وتمكينها من مزاوله مسؤولياتها وواجباتها فهي اذا ضمنت هذه الاهتمامات اصبحت جهازا كفيلا

بسبب النقص في المعارف الكردية و احياء التراث القومي والثقافي الكردي وتصبح قادرة اذا توفرت لها الامكانيات و اكملت كوادرها بالعناصر المخلصة ذات الكفاءة ان تنهض بالواجب في جميع وجوهه سواء في نشر الثقافة الكردية بين ابناء كردستان او محو الامية او بعث التراث القومي او توسيع الثقافة العالية او تذليل الصعوبات في موضوع البعثات بالنسبة للطلبة الاكراد وتأمين الاسس الصحيحة لرفع الغبن الذي يصادف الاكراد في العادة من حيث قلة عدد من يبحث منهم الى البعثات نتيجة لهبوط معدلاته بسبب عدم تكافؤ الفرص بينهم وبين اخواتهم العرب الذين يدرسون بلغتهم ويجدون كل عوامل التثقيف مهياة لهم بما يفوق نصيب اخواتهم الاكراد فليس من العدل مطالبة الطالب الكردي المرشح للبعثة بالمعدل الذي يحوزه الطالب العربي. وهذه من الاشكالات التي ازممت واستعصت حتى الان ونعتقد بان تقوية مديرية المعارف الكردية تساعد كثيرا على حلها وسيصبح في امكانها كذلك تزويد المعاهد العالية بما تحتاجه من اساتذة وكتب لتعريف الطلبة العراقيين من جميع القوميات بالثقافة والاداب واللغة الكردية. والخلاصة بان مساهمة هذه المديرية بما فيه الكفاية ستذلل مشكلة الثقافة الكردية وسوف تحلها كما نتوقع حلا نهائيا بمرور الزمن.

وبعد الثقافة تأتي الناحية الاقتصادية وهي مثل اختها مشكلة الثقافة تحتاج الى مزيد من العناية نتيجة للاهمال الذي تعرض له الشعب الكردي قبل الثورة. فالفقر منتشر بين اوسع الجماهير الكردية التي لا تجد عملا مستمرا تزاوله ولذلك نرى ضرورة الاكثار من انشاء المعامل والمصانع في المدن الكردية حسب المواد الأولية المتوفرة لتشغيل الايدي العاطلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي على قدر الامكان كفتح (معمل للسكر في السليمانية ومعمل للنسيج في اربيل وهكذا....) كما ان تسليف البلديات في المدن الكردية بالفروض المناسبة يساعد في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة او تخفيف آثارها بوقت سريع. والفلاح الكردي يحتاج الى السلف المالية والى صون محصوله من الافات الطبيعية والى تهيئة وسائل الزراعة الآلية وتعميم التراكاتورات وبقيّة الاجهزة الميكانيكية في المناطق التي تحتل استعمال الآلات فيها. وكثير من القرى لا تجد ماء الشرب ولا ماء السقي في المواسم والسنين الجافة كهذه السنة مثلا مما يزيد من الحاجة الى حفر الآبار الارتوازية والقنوات للاستسقاء من الانهر ونرى ضرورة اطلاق زراعة التبغ في المناطق الصالحة لزراعته فيها وتخليص الزراع من قيود الاجازات والمساحات المحدودة وزيادة سعره فالتبغ مادة

رئيسية يعتمد عليها كثرة غفيرة من اهل المنطقة الكردية ومما نحتاجه اشد الاحتياج الاكثر من فتح الطرق للمواصلات وبناء الجسور على الانهر لوعورة المنطقة وصعوبة الانتقال وتبادل المنتجات بين أجزائها ويجب الاهتمام بالمصايف كمصدر من مصادر الثروة في البلاد عامة وفي المنطقة الكردية خاصة ونرى جعلها مصلحة قائمة بذاتها حتى تصرف عليها الموارد التي تخصص لها ولا تذهب الى مشاريع السياحة كما هو الحال الآن مما يؤدي بها الى الاهمال وانصراف المصطافين من عراقيين واجانب عنها. ونعتقد ان هذه الامور الاقتصادية تحتاج الى مصدر مالي ثابت بتخصيص نسبة مئوية معينة من ميزانية الدولة وميزانية الخطة الاقتصادية لصرفها على المنطقة الكردية.

ان ما مر نكره امور عامة تشمل الاكراد جميعا وتأتي بعدها مسائل اخرى تخص فئات معينة غير قليلة العدد وهي ذات خطورة من حيث ان علاجها يشيع الاطمئنان في النفوس ويقضي على بواعث التوجس وهي جملة امور منها:  
أولا- تعديل قانون التسوية..

لقد وقع غبن كبير على جماعة كثيرة من ابناء المنطقة الكردية من جراء تعديل قانون التسوية القديم بحيث اصبح حكمه بعد التعديل يحرم اغلب الناس من ملكية جميع الاراضي في الاماكن التي لم تعلن بها التسوية كما وانه يحدد ملكية الاخرين بمساحة قليلة هي حوالي مائتي دونم من ارض الديم واقل من ذلك من ارض السيح في المناطق التي لم تنته تسويتها او لم تكتسب قراراتها الدرجة القطعية مما اوقع الكثيرين منا ومن غيرنا في حيرة كبرى لا نعرف كيف نعيش بعد تطبيق القانون المعدل علينا ونزرع ارضنا التي انتزعت منا كليا او بما يشبه الكلي. اننا نلتمس كمواطنين مخلصين لتربة الوطن ان يلغى هذا التعديل ونساوى مع بقية المواطنين في خضوعنا لاحكام القانون ولا نرى نظرا لعدم المساواة بيننا وبين من سبق ان طبق عليهم قانون التسوية قبل التعديل، ان بين هذه الوفود من لا يضره التعديل لان التسوية في ارضه منتهية ولكن هذه صرخة نرفعها الى سيادتكم والسلطة الوطنية لنبلغ بصوت المغوين ومن لحقه الحيف الى السمع الكريم لجمهوريتنا الخالدة فترفع الحيف عنهم وتساويهم ببقية المواطنين.

ثانيا- قانون اصلاح الزراعي

لاشك ان هذا القانون من اجل مكتسبات الثورة ولو طبق بنجاح لعاد بالخير

العميم على وطننا وشعبنا العزيز واتنا نود ان نتعاون جميعا الى ابلاغه النتيجة المنتظرة التي نتمناها له، ونحب في نفس الوقت ان ننزه اجراءاته وتطبيقاته عن كل ما يلحق بمواطنينا ضررا او غبنا بلا مبرر، ونحن متأكدون ان سيادتكم يهدف الى تحقيق العدالة في كل عمل يتم في العهد الجمهوري الزاهر وبذلك ندرج فيما يلي وجهة نظرنا عن هذا الموضوع الخطير في حدود علمنا وخبرتنا ومشاهدتنا الشخصية.

آ- ينبغي ان تخلو اجراءات الاستيلاء او التوزيع من تلك الاعمال غير اللائقة التي كانت تصدر من بعض الموظفين العائدين للاصلاح الزراعي لاستفزاز الملاك واهانتهم وتحريض الفلاحين البسطاء عليهم ومن صالح الاصلاح الزراعي نفسه والانتاج الوطني ان تتم اجراءاته في جو من الصفاء والتفاهم وببعد عن التوتر والانفعالات ونعتقد ان كثيرا من عمليات الاستيلاء تمت في ظروف لم تكن تساعد على حسن تطبيق احكام القانون وكثيرون ارغموا ارغاما على قبول اراضي ضمن الحد الاعلى لم تكن نرغب فيها حتى ان بعضها واقعة داخل المساحة التي تفرقها مياه السدود وقد تفضلتم بابطالها واعادة الاستيلاء من جديد حسب ما بلغنا من قبل المسؤولين فمن هذه المعروضات يتبين وجوب تسليم المسؤولية في دوائر الاصلاح الزراعي الى ايدي حريصة على مصلحة الجمهورية وتمتوحي تصرفاتها من روح الثورة لا من جهات اخرى تستهدف اغراضا بخيلة على مصالح الجمهورية. اتنا نؤمن يا سيادة الزعيم ان جهاز الاصلاح الزراعي ينبغي ان يتصف بمطلق الحياد والاستقلال وان لا يخضع لغير توجيهاتكم والمصلحة الواسعة كما لم تكن نملك اختيارا في حينه ورب اعتراض منا ادى الى اوخم العواقب.

ب- نرى ان عين حد ادنى للقسط الاول الذي يعطى تعويضا لمن يتم الاستيلاء على ارضه لان بعض هؤلاء لهم نصيب ضئيل لا يتحمل التقسيط واكثرهم ملتزمون بالتزامات سابقة على الاصلاح الزراعي يعجزون عن تأديتها اذا لم يعوضوا بمبلغ محترم ونقترح ان يعطى التعويض الى حد (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار بقسط واحد وان يجرأ ما زاد على ذلك الى اقساط ومن الواجب الضروري ان تبقى الاراضي الخاضعة للاستيلاء تحت تصرف الملاك الى حين دفع القسط الاول له لانه لا يتمكن ان يعيش بعد اخذ الارض منه وعدم دفع القسط الاول.

ج- تقتضي المصلحة العامة ان يتم تسليم المساحة الواقعة ضمن الحد الاعلى

الى الشخص المستحق سريعا وان يفسح له المجال الكامل لاستغلال حصته من الارض وقطع النفمة التي يرددها الفوضيون بوصف ملاك الاراضي بالاقطاعيين الرجعيين. وطالما تفضلتم سيادتكم بانه لا اقطاع في العراق بعد تطبيق الاصلاح الزراعي وان من العدل والحق ان يعتبر الملاك مواطنين كغيرهم من الناس، ونعتقد انه ينبغي ان تبدل اذاعتنا من لهجتها في هذا الصدد لانها في كثير من الاحيان تصيب اصحاب الارض بتهم محرجة لا نرى فيها عدلا ولا مصلحة وكثيرا ما تؤدي الى مأس.

د- ان اعطاء الارض الى الفلاح لا يفيد ما لم توفر له الحكومة الوطنية مقومات الزراعة من صيفية وشتوية (التساقم) كما ان المالك لا يستطيع تسليفه بعد توزيع الارض عليه فتكون النتيجة هبوط الانتاج الوطني وعليه ينبغي بذل العناية الكبيرة لتوفير المال اللازم لتسليف الفلاحين والزراع الذين توزع عليهم الارض واعطاء البذور ووسائل الحراسة وكافة لوازم الانتاج لهم. ولما كانت المنطقة الكردية في غالبيتها تعتمد على المحصول الزراعي فان اعانة الفلاح والزراع هي الحجر الاساسي في كل رفاه اقتصادي نتمناه للمنطقة.

ثالثا- وجوب معالجة مشكلة الاراضي المفرقة في احواض سد دوكان ودريندخان فان مواطنين كثيرين اصابهم الضرر نتيجة لفرق ارضهم وممتلكاتهم وقد فقدوا مورد رزقهم واضطروا الى المهجرة الى اماكن اخرى فمن الضروري الاسراع في حل مشكلتهم باعطائهم التعويض العادل عن ارضهم وممتلكاتهم الاخرى كاللدور والسواقي والاشجار وغيرها، وبالنسبة للفلاح والزراع الذي تم تهجيرهم يجب توفير الارض والماء الكافيين له بعد اعادة اسكانه ومده بالبذور والمعونات المالية الضرورية. ولقد حدث اجراء غريب في مناطق الاسكان فان كثيرا من اهل منطقة السد تم نقلهم الى اراض تعود لفلاحين آخرين ومستثمرة من قبلهم فنزعت منهم هذه الاراضي واعطيت الى اهل منطقة السد، وان منات العوائل من مناطق اكو (منده مره) ومنكور وخوشنلو ولباس قد بقيت بلا ارض ولا ماء وتشردت هائمة لا تدري ماذا تفعل فاصبحت مشكلة هؤلاء اكبر من مشكلة الجماعة التي غرقت ارضها. اننا نرجو ان تتحاشى السلطات هذه الاجراءات في المستقبل وان تعيد النظر في بعض الاجراءات التي تمت حتى الان وانطوت على غبن جسيم بالنسبة لقسم كبير من المواطنين.



رابعاً- ان رجال الدين في المنطقة الكردية بحاجة ماسة الى العناية والرعاية ولا يوجد الآن غير الغيرة الدينية ما يدفع طلاب الدين للاستمرار في الدراسة لأن حاضريهم ومستقبلهم على اشد ما يكون من الحرمان والصنك وهؤلاء قوم هم حفظة راية القرآن وورثة تراث محمد (ص) وناشرو الدعوة الى الهدى والايمان وجمهوريتنا الخالدة جديرة بمد يد العون لهم وتخصيص الرواتب لمن يقوم منهم بهذا الواجب المقدس في المدن والقرى وتنظيم شؤون الدراسة الدينية اسوة بالمدارس الرسمية وبناء المساجد والمدارس الدينية على حسب الامكان وبشكل يتلاءم مع كرامة الدين، ونعتقد انه يجب تأسيس مديرية للوقوف متصلة بالاقواق العامة تشرف على شؤون الدين والعلوم الدينية في المنطقة الكردية وتخصيص ميزانية خاصة بها ومستقلة عن ميزانية المديرية العامة كي لا تضيق في غمارها.

خامساً- ان اخواننا الاكراد الفيليين والكويين (الموصل) يسكنون العراق الحبيب كوطن لهم منذ امد بعيد ويشعرون بتربة الوطن شعور بقية المواطنين المخلصين من اخلاص وتفان في سبيله فنرى منحهم الجنسية العراقية ليتمتعوا بالامان والاستقلال في ظل الجمهورية الخالدة ويبعد عنهم التهديد بالتسفير والترحيل.

سادساً- نلتمس من سيادتكم حل المشكلة الناجمة من (مأساة الموصل وكركوك) وقطع دابر المحاولات الرامية الى توسيع الشقة بين الاكراد والعرب والتركمان وتشويه سمعة الاكراد خاصة.

ونرى ان الحل يكون باتزال العقاب بالمجرمين من أي جهة كانت وردع المسيئين مهما كانوا فانا نؤكد لسيادتكم ان الشعب الكردي يشجب كل اعتداء وقع ويقع على الارواح والممتلكات ومتفجع اشد التفجع لما اصاب اخواته في الدين والوطن في الموصل وكركوك ويدعو الجميع الى التمسك بمصلحة الوطن وسيادة القانون والعدالة.

واننا اعضاء الوفود كاكراذ يوجعنا ويثير فينا الشعور بأي عمل يراد منه الصاق التهمة والشبهة ظلما ببعض اخواننا، ونستنكر مؤاخذه شعبنا باعمال اقترفها الفوضويون مما لمسناه من بعض الاقوال والتصرفات غير المتزنة فحسب ان تتغلب الحكمة على العواطف واملنا وطيد في حسن معالجتكم للقضية بروح العدل والمعهود فيكم دائما.

سابعاً- ان المنطقة الكردية ذقت الكثير من العذاب وتحملت قسما كبيرا من

التخريب من جراء الفوضى التي بثها الشيوعيون الذين لا يعترفون بشيء غير ما طبعوا عليه من شهوة الهدم ويرفضون الاعتراف حتى بقوانين الجمهورية ويأبون التسليم بوجود حزب شيوعي رسمي ويمضون سادرين في اتباع التعليمات السرية التي تأتيهم من حزبهم غير المجاز.

لقد سبب هؤلاء الفوضويون تأخرا عاما في كل المرافق والمصالح وقضوا على اسباب الراحة والامان وظلموا الناس ظلما تأباه كل شريعة في الارض حتى شريعة الغاب وفرقوا بين الوالد والمولود والاخ واخيه والجار وجاره اشاعوا في الربوع رعبا وقلقا وتوجسا دفع الكثيرين الى هجر الاوطان.

ان جرائمهم لا تعد ولا تحصى ومن واجب السلطات المحلية ان تأخذهم بالشدة وتوقفهم عند حدهم بل تستأصل شرهم وانه مما يساعد على تقليص نفوذهم فسخ المجال لمانهضتهم وان يكون للاكراد كلمة تجمع شملهم لمكافحة شرهم وموازرة السلطة الوطنية في ترسيخ حكم القانون واشاعة الامن والاستقرار.

ان اخلاق المجتمع اصبحت مهددة باكبر خطر من جراء انتشار وباء الفوضويين الذين لا يلتزمون بشريعة الا بشريعة الفوضى والتحلل فمن واجبنا كعراقيين ومسلمين ويزيديين والمذاهب الاخرى ان نكافح هؤلاء الضالين ونحمي وطننا واهلنا من موبقاتهم.

هذا ما وجب علينا عرضه على زعيم البلاد.

وفي الختام فان الشعب الكردي معتز ومفتخر باخائه وشراكنه للشعب العربي وينتظر من الثورة المباركة ان تعينه على تحصين نفسه بالشعور القومي الخالص ليكون نبراسا الى خلاص الاكراد في كل البلاد وان هذا الشعب الامين سيذكر لكم هذه اليد فيقلدها في أشرف مكان في سجل تاريخه وهو مستعد بعد ذلك للذود عن الامة العربية المجيدة في ميادين كفاحها كما هو الواجب المتقابل بين الاخوة.  
(والله من وراء القصد) <sup>(١)</sup>

### مفاوضات النفط

كانت شركات النفط تنظر الى ابراهيم كبة وزير النفط على انه عقبة كأداء تحول دون توصلها الى اتفاق في العراق بسبب ارائه الماركسية وميله للاتحاد السوفيتي.

(١) جريدة الحرية ٣٠ آب ١٩٦٠.

وبعد اغفائه من منصبه تقرر ان تبدأ المفاوضات بين العراق وشركات النفط في بغداد في نيسان ١٩٦٠ لكنها أجلت الى الخامس من حزيران بحجة عدم اتمام التدابير ثم أجلت مرة اخرى بسبب مصادفة عيد الاضحى بين ٥ - ٩ حزيران ووجود اجتماع لمجلس ادارة الشركات في لندن يوم ٢١ حزيران فأجلت المفاوضات الى ٣٠ حزيران ثم أجلت مرة اخرى الى ١٥ آب. وكان موقف العراق من الشركات معتدلا بسبب الاوضاع السياسية السائدة وهو الامر الذي اعترف به عبد الكريم قاسم بقوله: " منذ يوم الثورة حتى الحال الحاضر ما زلنا مع شركة النفط نتداول معها بطريقة حصيفة رصينة لتكون اكثر تجاوبا مع الجمهورية العراقية لضمان حق العراق وضمان حق الشركة. اننا لا نريد ان نعدي على حق الشركة ولا نريد ان يعتدي على حقنا فهذه الموارد الطبيعية خلقت لشعبنا ووطننا وهؤلاء جاءوا في غفلة من الزمن ورحم الله الناس الذين ذهبوا في ذنبهم قد منحوا الامتيازات الواسعة دون وازع ضمير الى شركة النفط ومع ان الشركة اخذت تنتج من المقادير وتدر من الارباح الكبيرة انما ذلك لا يكفي فيجب ان نرجع الى الأسس العادلة ولدى المداولة النهائية وقد لا تكون نهائية مع الشركة في يوم ١٥ آب القادم اننا سوف نحل هذه القضايا سلميا ونزيد من حق العراق باكثر ما يمكن. فلا نكون نحن المعتدين وان لنا من القوانين والانظمة ما يضمن لنا حق شعبنا ووطننا"<sup>(١)</sup>.

وقد قامت وزارة النفط التي مثلها طلعت الشيباني ويمثل تفكيره الحزب الوطني الديمقراطي بدراسة القضايا الموقوفة مع الشركات بشكل تفصيلي والآراء الواردة بشأنها التي قدمها المحامون والمحاسبون القانونيون للحكومة استعدادا للمفاوضات المقبلة. واجتمع عبد الكريم قاسم بالوفد العراقي المفاوض الذي التحق به محمد حديد بطلب من عبد الكريم قاسم. وقد اوصى الوفد بضرورة السعي للحصول على حقوق العراق بصورة سلمية وعن طريق المفاوضات وفي ذلك قال عبد الكريم قاسم يوم ١١ آب ١٩٦٠.

قبل مجيئي بنصف ساعة كنت قد تداولت مع الوفد المفاوض من اخواتنا عن العراق مع شركة النفط في المداولة التي تجري في يوم غد. وكنت تعزيزا لوفدنا وتقديرا لموقفه قد اودعنا اليه جميع السبل وابدينا له كافة التسهيلات لمعرفة ودرس كل قضية من القضايا على افراد، ووقفنا على الحلول والآراء وثبتنا اراءنا

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ٢٨٢ - ٢٨٣.

ومطالبينا لكل قضية على حدة وقبل مدة من الزمن كان وزير المالية السابق قد اشترك في هذا البحث ولذلك فقد ارسلت له برقية الى خارج العراق حيث كان يتمتع هناك ببعض الوقت للراحة ارسلت له برقية للحضور ليشارك مع وفد المفاوضة وقد حضر فعلا واوصلته بسيارتي الخاصة الى بيته قبل لحظة وقبل مجيئي في طريقى اليكم.. نحن لا نريد ان نعدي على حقوق غيرنا ولكننا نسعى في سبيل انتزاع حقوقنا بطرق السلم والمداولة وسوف ننزع تلك الحقوق بطرق المداولة السلمية ونعلن بتلك المداولة ونتيجة المفاوضات الى ابناء شعبنا ان المفاوضات والقضايا التي وضعناها نصب اعيننا تؤمن مصلحة البلد

وقبل بدء المفاوضات اثرت مسألة جديدة طلبت الشركات ادراجها ضمن الموضوعات التي ستطرح على طاولة المفاوضات وهي مسألة زيادة عوائد الشحن في الفاو وخور العمية وكانت هذه الزيادة قد فرضتها الحكومة في ٣٠ ايار ١٩٦٠ لان رسوم الشحن لم تعد تتناسب والخدمات التي تقدمها ادارة الموانئ العراقية الى ناقلات النفط ففرضت الحكومة رسما مقداره ٢٨٠ فلسا للطن الواحد على صادرات شركة نفط البصرة وكان مجلس الوزراء قد الف لجنة خاصة لدراسة الموضوع وقامت اللجنة بزيارة ميدانية لكل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر وقررت بعد ذلك هذه الزيادة.

وقد اوضح ممثلو شركة نفط البصرة انه ليس لديهم مانع من زيادة العوائد من حيث المبدأ ولكن اعتراضهم كان على مقدار تلك الزيادة ومارست الشركات ضغطا على الحكومة العراقية لاجبارها على التراجع وتخفيض تلك الرسوم فقامت بتخفيض الانتاج الى ثلاثة ملايين طن بعد ان كان ١٢ مليون طن سنويا حيث لم يتجاوز مجموع انتاج شركة نفط البصرة ١١,١٠٨,٧٥١ طن في الوقت الذي وصل فيه عام ١٩٥٩ الى اكثر من ١٢ مليون طن.

ولم تعد حكومة عبد الكريم قاسم تحتل السكوت على اجراءات الشركة فصرح عبد الكريم قاسم ان شركة نفط البصرة اوقفت الانتاج في حقول الرميطة وهي بذلك تخرق احكام اتفاقية سنة ١٩٥٢ وقال محذرا الشركة يوم ٢١ تموز ١٩٦٠:

ان شركة نفط البصرة اشعلت بكتابها المؤرخ في ٢٠ تموز الجاري حكومة الجمهورية العراقية بانها اوقفت الانتاج من ابار النفط في (الرميطة) فانها تكتفي في الوقت الحاضر بالانتاج من حقل نفط الزبير فقط وبمعدل ٣ ملايين طن سنويا وبذلك

فقد انقصت الانتاج عن الحد المقرر بمقدار خمسة ملايين طن سنويا.  
ان الشركة بعملها التصفي هذا ابتعدت عن الروح السلمية في تطبيق وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات المعقودة بينها وبين العراق فان اتفاقية شباط سنة ١٩٥٢ تلزم الشركة بانتاج وتصريف ما لا يقل عن ثمانية ملايين طن سنويا من حقول نفط البصرة والظاهر ان الشركة بقرارها ايقاف الانتاج من آبار الرميعة وتعمرها في انقاص الانتاج خمسة ملايين طن من النفط سنويا عن الحد الأدنى المقرر انما تقوم بالضغط المتزايد على الجمهورية العراقية بشتى المعاذير الواهية بقصد التصف بحق شعب العراق بالوقت الذي جرى الاتفاق للدخول بمفاوضات مع الشركة وفي يوم ١٥ آب ١٩٦٠ لازالة الحالات التصفية في امتيازات الشركة تجاه العراق.

اننا نعلن بان العراق يلتزم بالطرق السلمية للتفاهم والمداولات لالزام الشركة بتنفيذ تعهداتها قبل القيام باتخاذ اية خطوات رادعة ضد الشركة تضمن حق العراق اذ ان الجمهورية العراقية لايمكنها التساهل مطلقا في حقوق العراق كما لا تريد ان تضر بمصلحة الشركة المبنية على المنافع المتبادلة بينها وبين العراق مع العلم باننا سوف لا نقطع صلة التفاهم سلميا حول ذلك وسوف لا يكون العراق معتديا بأية حال من الأحوال.

ان مصلحة الموانئ العراقية في الوقت الحاضر تستوفي رسوم عائدات عن تصدير النفط عن كل طن من الخام بما يعادل الرسوم لتصدير كل طن من التراب ولكن الشركة ترغب بتقليل هذه الرسوم الى اقل من ذلك فهل يوجد اقل من الرسوم المفروضة على تصدير التراب او الرمل؟؟!

ان مجلس الوزراء سبق له ان أيد الخطوات التي اتخذتها مديرية الموانئ بصدد الرسوم عن النفط المصدر والمترتبة على الشركة من الموانئ العراقية.

ولقد قامت الشركة بصرف عشرات الملايين من الدنانير لانشاء الميناء العائم في خليج البصرة تمهيدا لزيادة الانتاج في نفط البصرة ولكنها على العكس من ذلك عمدت في الوقت الحاضر لتقليل الانتاج من حقول نفط البصرة وبذلك الحققت الضرر البالغ بالعراق من ناحيتين..

الناحية الاولى تسببها بزيادة كلفة النفط نتيجة لتبذيرها بالصرف على بناء الميناء العائم بقصد زيادة تصدير النفط ولكن الشركة لم تستفد منه حتى هذه اللحظة

على تسببها بزيادة الكلفة والضرر بخزينة العراق من ناحية تقليل عائدات النفط. ومن ناحية ثانية فان محاولاتها لتقليل الانتاج في تلك الحقول معناه تقليل واردات خزينة الجمهورية العراقية من عائدات النفط خلافا لالتزاماتها باتفاقيات سنة ١٩٥٢ والتي تعتبر جائرة بحد ذاتها.

ويظهر بأن المسؤول عن شركات نفط العراق منذ التحاقه بمنصبه في العراق حتى الآن اخذ يضع العراقيل تلو العراقيل لايجاد شقة خلاف متعمد بين الجمهورية العراقية وشركات النفط، مبتعدا بذلك عن الروح السلمية التعاونية بين الطرفين. ولاشك ان الشركة وحدها تكون مسؤولة عن النتائج التي تترتب على ذلك واتنا نعلن ان الضغط المتزايد اقتصاديا وتصفيا من شركات النفط في العراق على الجمهورية العراقية لايقافها عن استمرارها في رفع مستوى ابناء الشعب او اعمار البلاد لا يخدم مصلحة الشركة بأي حال من الاحوال، واننا ننصح الشركة مبدئيا بالعدول عن قرارها بايقاف انتاج النفط في ابار (الرميلة) خلافا لالتزاماتها، كما اتنا نحفظ بما يترتب للعراق من الحق على الشركة نتيجة لابتعادها عن تنفيذ التزاماتها وعملها التصفي تجاه العراق<sup>(١)</sup>.

وكشف مصدر مسؤول بوزارة النفط لوكالة الانباء العراقية يوم ٢٣ تموز عن موضوع تخفيض معدل تصدير النفط من شركة نفط البصرة قائلا:

كانت رسوم الميناء المفروضة على تصدير النفط من ميناء الفاو في عام ١٩٥١ تبلغ ١٤٧,٢ فلسا عن كل طن وقد زيدت هذه الرسوم في السنة نفسها حيث بلغت ١٨٤ فلسا للطن الواحد وقد حاولت شركة نفط البصرة المحدودة عند مباشرتها بتصدير النفط من ميناء الفاو في نهاية سنة ١٩٥١ التخلص من دفع الرسوم المذكورة مقترحة استبدال هذه النسبة المفروضة على الطن الواحد بمبلغ سنوي مقطوع مقداره مائة الف دينار يدفع لمصلحة الموانئ العراقية لقاء قيام الشركة بتصدير النفط لحد ثمانية ملايين طن سنويا على ان تدفع الشركة (١٢,٥) فلسا عن كل طن اضافي وجرت المداولات في حينه بين الحكومة وبين ممثلي الشركة على هذا الاساس حيث اقترحت الجهات الحكومية زيادة المبلغ المقطوع الى (١٨٧,٥٠٠) دينار ولم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الشأن حتى ٢٦ تموز ١٩٥٢ عندما قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة المواصلات بدراسة القضية مجددا فاقترحت الوزارة

(١) الحرية ٢٢ تموز ١٩٦٠.

المذكورة زيادة المبلغ المقطوع الى ما لا يقل عن نصف مليون دينار سنويا الا ان مصلحة الموائى العراقية ابدت في حينه بأنها لا تميل الى الاخذ بمبدأ المبلغ المقطوع ونسبت استيفاء الرسوم على اساس كميات النفط المصدرة اسوة بالرسوم المفروضة على المواد الخام المشابهة واقترحت استيفاء مبلغ قدره مائة فلس عن كل طن، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ من اعتدال هذا الرسم فقد اصدرت مصلحة الموائى بيانا بتثبيتته على ان يكون نافذ المفعول اعتبارا من بداية عام ١٩٥٢ الا ان شركة نفط البصرة امتنعت عن تأدية ما ترتب عليها من هذه الرسوم وتمسكت بمبدأ المبلغ المقطوع الذي لم تكن قد توصلت الى اتفاق بشأنه مع الحكومة وبقي الامر معلقا حتى ٢٤ اذار ١٩٥٥ حيث توصلت الشركة الى اتفاق مع مصلحة الموائى العراقية يقضي باستيفاء مبلغ مقطوع مقداره (١٨٧.٥٠٠) دينار سنويا لحد ثمانية ملايين طن من النفط وبنفس هذه النسبة لما زاد عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وبعد قيام الثورة المباركة قامت مصلحة الموائى العراقية بدراسة موضوع الرسوم المفروضة على تصدير النفط حيث وجدت ان قبول المبلغ المقطوع من قبل حكومات العهد المباد قد ادى الى الحاق الغبن الفاحش لخزينة الموائى على الرغم من ان الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من اتفاقية الشركة لسنة ١٩٣٨ قد نصت صراحة على مساواة الشركة مع المشروعات الصناعية الاخرى في دفع الضرائب والعوائد والرسوم التي لم تعف منها بنص خاص (ورسوم الميناء من الرسوم التي لم يرد نص باعفاء الشركة منها) ورفعوا لهذا الغبن وتحقيقا لمصلحة الشعب فقد اقترحت مصلحة الموائى زيادة الرسوم المفروضة على تصدير النفط من ميناء الفاو ومساواتها بالرسوم المفروضة على السلع الاخرى فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ - ٥ - ١٩٦٠ زيادة هذه الرسوم وجعلها بنسبة ٢٨٠ فلسا عن الطن الواحد بدلا من العوائد السابقة التي تستوفي على اساس المبلغ المقطوع والتي تعادل ٢٣,٤ فلسا عن الطن الواحد مع العلم بان المبلغ الذي قرره مجلس الوزراء يساوي المبلغ الذي يترتب على المصالح الحكومية العراقية ان تدفعه لقاء تصدير او استيراد النفط او مشتقاته طبقا لما هو وارد في الجدول (ب) من عوائد الميناء، ولدى تبليغ شركة نفط البصرة بالرسوم الجديدة التي اقرها مجلس الوزراء ومطالبتها بتسديد ما يترتب عليها بموجبها رفضت الشركة ذلك مدعية انها تعتقد بان

(١) الحرية ٢٤ تموز ١٩٦٠.

رسوم الميناء لا تزال خاضعة لاحكام الاتفاق المبرم بينها وبين مصلحة الموانئ بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٥٥ وعندما اصرت مصلحة الموانئ على وجوب تنفيذ قرار مجلس الوزراء ودفع الرسوم الجديدة لجأت الشركة الى تخفيض انتاج النفط من حقول البصرة من (١٢) مليون طن سنويا الى (٣) مليون طن سنويا كاجراء مقابل لاجراء الحكومة في زيادة الرسوم هادفة من وراء ذلك فرض ارادتها على الحكومة واستعمال وسائل الضغط عليها متوخية احداث البلبلة الا ان فآل الشركة هذا قد خلب بنتيجة التفاف الشعب العراقي حول حكومته الوطنية وتأييده لها بموقفها من الشركة.

ولقد اطلع الشعب العراقي على بيان سيادة الزعيم الامين الصادر بتاريخ ٢١-٧-١٩٦٠ بهذا الخصوص والذي اعلن فيه سيادته بان العراق يتمسك بالطرق السلمية لحل الخلاف والزام الشركة بتنفيذ تعهداتها كما اوضح سيادته ان الحكومة غير عاجزة عن اتخاذ الخطوات الرادعة ضد الشركة والتي تحقق مصلحة الشعب العراقي.

ومن الجدير بالذكر هنا ان الشركة كانت قد قطعت على نفسها عهدا لتصدير (١٢) مليون طن سنويا في كل من عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ وتصدير (٢٢) مليون طن سنويا بعد ان يتم انشاء الميناء العائم ولهذا فان قيام الشركة بتخفيض معدل التصدير الى ثلاثة ملايين طن سنويا في الوقت الحاضر يدل على نكولها عن تعهداتها فضلا عن ان موقفها من زيادة الرسوم من قبل الحكومة العراقية يتناقض تماما مع التزاماتها الواردة في الاتفاقيات المبرمة معها حيث وافقت الشركة- كما اشرنا انفا- بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٩ من اتفاقية سنة ١٩٣٨ على دفع الرسوم التي تفرضها الحكومة من حين لآخر على المشروعات الصناعية الاخرى وهذا نصها: "ان الضرائب او العوائد او الرسوم او الاجور او النفقات سواء أكانت اميرية ام بلدية ام مختصة بالموانئ مما لم تعف منه الشركة بمقتضى الشروط الاتفة الذكر يجب ان لا تختلف عما يفرض عادة من حين لآخر على المشروعات الصناعية الاخرى او على ممتلكاتها او امتيازاتها او مستخدميها وان لا تزيد عليه ."

واعلن اللواء الركن مزهر الشاوي مدير مصلحة الموانئ العراقية العام يوم ٢٤ تموز ان قرار شركة نفط البصرة اتما هو لعبة سياسية مفضوحة الهدف منها الضغط على الجمهورية العراقية فقال: ان قضية تحديد رسوم عائدات النفط اتما هي



مهزلة مثلتها شركة نفط البصرة بالاشتراك مع المسؤولين الانكليز الذين كانوا يسيطرون انذاك على مصلحة الموانئ فنذكر ان المسؤول عن قضايا الشركة في الميناء كان شخصا انكليزيا وقد قام باتفاق مجحف بحق شعبنا مع ممثل الشركة الانكليزي ايضا حددا بموجبه عوائد الميناء على الطن الواحد للنفط الخام المصدر بـ ٢٣ فلسا فقط في حين تستوفي مصلحة الموانئ عن تصدير الطن الواحد من السراب ١٠٠ فلس. وقال ان وزارة العدل قد قررت ان الغبن واضح في هذا الاتفاق المتعلق بالحق العام. وكشف سيادة الشاوي تجاوزات شركة نفط البصرة على حقوق العراقي فقال ان الشركة لم تدفع لحد الان قيمة الرمل الذي يستعمل في بواخر الشحن للاغراض الفنية، فقد اصرت الشركة على ان مصلحة الموانئ لا تقبض من الشركة اكثر من ١٨٠ الف دينار سنويا أي بنسبة ٢٣ فلسا على الطن الواحد من النفط الخام المصدر. وقال ان محادثات عديدة بين الحكومة العراقية والشركة قد فشلت نتيجة تغنت وتصلب موقف الشركة وقد ادعت الشركة بخصوص زيادة الرسوم بان ذلك سيزيد من كلفة الانتاج وبالتالي يزيد سعر البيع للنفط مما يؤثر على النفط العراقي. فكان جواب الجانب العراقي بان ذلك غير صحيح فقد قامت الحكومة بتأليف لجنة تضم ممثلين عن وزارة النفط والمالية ومصلحة الموانئ. وزارت اللجنة موانئ الخليج العربي فعاتت باحصائيات تشير الى ان رسم الميناء العراقي البالغ ٢٨٠ فلسا عن الطن الواحد من النفط الخام المصدر لا تزيد عن نسبة الرسوم للنفط العربي او الفارسي وقال ان معظم بواخر الشحن تعود لشركة نفط البصرة وهذا يدحض ادعاءها بازدياد كلفة الانتاج عندما قامت حكومتنا الوطنية بتصحيح مستوى رسوم الموانئ على النفط الخام المصدر وقال لقد عاملت مصلحة الموانئ الباخرة التي تحمل الزيت مثل اية باخرة تحمل البضائع، وذلك لكي لا تستغل الشركة أي اجراء آخر بالاساءة الى سمعة الجمهورية العراقية. وقال ان الميناء مؤسسة عراقية ملك الجمهورية والشعب العراقي ولذا فهي تتمسك بكافة الحقوق التي تنص عليها قوانين الجمهورية العراقية، ووصف سيادة الشاوي اقدام الحكومة العراقية على زيادة رسوم التصدير بانه تصحيح لخطأ قام به ممثل الميناء الانكليزي آنذاك وممثل شركة نفط البصرة الانكليزي في تحديد الرسوم والذي اضر بمصلحة الشعب العراقي. وقال ان هذه الرسوم تعتبر زهيدة بالنسبة لما تستوفيه بقية البلدان المصدرة للنفط الخام. وتحدث سيادة الشاوي عن الميناء العائم واللعبة المكشوفة التي قامت بها

شركة نفط البصرة للاضرار بمصلحة الجمهورية فقال ان هذا الميناء عبارة عن جزيرة صناعية في محل يسمى (هور العمية) على بعد ٢٦ ميلا من الفاو. وقد اعد ليستقبل البواخر التي تبلغ حمولتها من ٦٠ الفا الى ١٠٠ الف طن حيث ان البواخر التي تدخل ميناء الفاو لا تزيد حمولتها على ٣٥ الف طن. وقال ان هذا المشروع قد كلف ٢٥ مليون دينار، و اضاف ان هذا المبلغ سيحسب على حصة الحكومة العراقية وبذا تكون مصلحة الموانئ شريكة في هذا العمل، حيث تقوم بتهيئة بواخر السحب والاتصال اللاسلكي والامور الصحية ومواد الزيت وغيرها من الخدمات التي تبلغ كلفتها مليوناً ونصف المليون دينار اضافة الى مبلغ ٢٥ مليون دينار المذكور. وقال ان هذه التكاليف قد تحملتها الحكومة العراقية على اساس زيادة انتاج النفط في الشعبية والرميلة الى ٢٢ مليون طن والتي ستؤدي الى زيادة واردات العراق سنوياً وقال من هذا يبدو تصف الشركة ومحاولاتها المتعمدة في خفض الانتاج والتي تهدف الى الاضرار بمصلحة الجمهورية العراقية وعرقلة مسيرتها الظاهرة لرفاه الشعب العراقي<sup>(١)</sup>.

وقال الشاوي في تصريح اخر نشرته الصحف يوم ٢٧ تموز ان التصريحات التي ادلى بها الناطق بلسان شركة نفط البصرة في لندن اخيراً والتي جاء فيها ان ايقاف انتاج النفط في حقل الرميلة بعيد الاحتمال فقال الشاوي ان انتاج النفط في الحقل المذكور قد توقف فعلاً يوم ١٩ تموز ولكن الشركة شغلت بنراً واحداً في حقل الرميلة بعد ان ادلى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بتصريحه المعروف.

وفي يوم ٢٨ تموز عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً قال فيه: ان شركة النفط الاستعمارية الاحتكارية قد تراجعت عن موقفها فبدأت بعملية الانتاج في حقل الرميلة مجدداً، وقد باشرت البواخر بنقل النفط بعد دفع الرسوم المقررة، واقتطاعها من التأمينات. واكد سيادته ان يوم ١٥ آب سيكون موعد اجراء المفاوضات مع ممثلي الشركة.

واكد سيادته على اهمية تخلي الصحف عن المهاترات والتناهب ودعا الى ضرورة انتهاج سبيل النقد دون المس بكرامة المواطنين.

(١) الحرية ٢٥ تموز ١٩٦٠.

وندد سيادته بفكرة الحزب الواحد، وبالاتحاد القومي سواء في المجال السياسي او الصحفي، وندد بأسلوب المناقشات فيما يسمى (مجلس الامة) في الدول الدكتاتورية حيث يطلب من المعارض ان يرفع يده، ويكتفي بالتصويت. وأشار سيادته الى ان هنالك خطوات بشأن قيام مجلس وطني منتخب من قبل الشعب<sup>(١)</sup>.

ونشرت الصحف يوم ٢ آب بيان ممثل شركة نفط البصرة الذي وعد فيه بتراجع الشركة عن قرار تخفيض الانتاج وقال:

ارحب بتصريح سيادة رئيس الوزراء عن نيته التي اعرب عنها في المؤتمر الصحفي المعقود بتاريخ ٢٨ تموز بان مسألة عوائد الشحن سيجري بحثها في مفاوضات ١٥ آب المقبلة وكما اوضحت الى سيادة رئيس الوزراء خلال المباحثات الودية والمفيدة التي جرت بيني وبين سيادته بتاريخ ٢٤ تموز فان شركة نفط البصرة لا تقبل بقرار فرض عوائد شحن بنسبة ٢٨٠ فلسا للطن الواحد ولكننا نأمل ان يكون في الامكان تسوية هذه المسألة بما فيه ارضاء للطرفين خلال المحادثات المقبلة.

وعلي ان اوضح بان الانخفاض في تحميل شحنات النفط في الفاو في نهاية شهر تموز كان النتيجة التجارية المباشرة للبيان الذي مفاده ان زيادة في عوائد الشحن ستفرض على السفن التي يتم تحميلها هناك ولم يكن ذلك بأي حال من الاحوال محاولة من جانب الشركة للقيام بضغط اقتصادي على الحكومة العراقية. وعلى الرغم من ان تحميل شحنات نفط البصرة لم يعد الى مستواه الطبيعي بعد، الا انه يبدو بان زيادة ما ستطراً على المستوى الذي كان عليه في شهر تموز وهذا يدل على ان المشتريين واثقون من ان هذه القضايا سيتم حلها بصورة مرضية خلال المحادثات المقبلة..

اف. سي. رايلاند

الممثل العام في العراق<sup>(٢)</sup>

شركة نفط البصرة المحدودة

(١) اتحاد الشعب ٢٩ تموز ١٩٦٠.

(٢) الحرية ٢ آب ١٩٦٠.

ويبدو ان تهديدات عبد الكريم قاسم وتكاتف الصحف المحلية بمختلف اتجاهاتها وتضامنها مع الحكومة ادى الى تراجع الشركات عن تخفيض الانتاج حيث اخبر ممثل الشركات عبد الكريم قاسم بذلك يوم ٢٤ تموز ونشر نص كتاب الشركة يوم الثاني من آب<sup>(١)</sup>. وان الشركة ارادت من إثارة ضجة زيادة اجور الشحن اشغال المفاوض العراقي عن النقاط الاساسية التي يطالب العراق الشركات بتنفيذها في المفاوضات القادمة.

### مفاوضات القصر الابيض:

بدأت المفاوضات بين الجانبين في الموعد المقرر لها في منتصف آب والتي عرفت بمفاوضات القصر الابيض لانها عقدت في ذلك القصر الواقع بين ساحتي الطيران والاندلس (نادي الرواد حالياً) في ضوء عاملين جديدين اولهما ضريبة عوائد الشحن التي فرضتها الحكومة على شركة نفط البصرة ورد الشركات على ذلك بتخفيض انتاج الجنوب ولجوء الحكومة الى الرأي العام بنشر موقف الشركات وردّها على زيادة عوائد الشحن والعامل الثاني ويتمثل بموقف الاحزاب السياسية والاراء التي طرحتها لحل قضية النفط ومطالبتها بضرورة الحزم مع الشركات واعمالها التعسفية. وقد تقدمت الشركات باقتراح لادراج مسألة الشحن من نقطتي انتهاء الفلو وخور العمية (العمية) في جدول الاعمال الذي اقترحتّه الحكومة ولكن وزارة النفط رفضت بحث الموضوع بحجة انه ليس من اختصاصها بل من اختصاص وزارة المواصلات.

وقبل بدء المفاوضات دعت وزارة النفط محاميها المستر برث ومحاسبها المستر ولسن لحضور المفاوضات كما قرر مجلس الوزراء في ١٤ حزيران تشكيل لجنة ضمت مسؤولين من عدة وزارات لدراسة القضايا المتعلقة وتقديم اقتراحات بشأنها. وقد ضمت اللجنة التي يرأسها وكيل وزارة النفط كلا من:

- ١- الزعيم الركن طه الشيخ احمد- مدير الخطط في وزارة الدفاع
- ٢- السيد عبد الفتاح ابراهيم- رئيس هيئة شؤون النفط العامة
- ٣- السيد ناظم الزهاوي- محافظ البنك المركزي العراقي
- ٤- السيد زكي عبد الوهاب- مدير مصرف الرافدين العام

(١) اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية ص ١٩٣.

- ٥- فتح الله لوقا- من وزارة الخارجية العراقية  
وعقدت اللجنة سبعة اجتماعات اخرها في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ وقدمت في  
نهايتها تقريراً الى مجلس الوزراء قسمت فيه القضايا المتعلقة مع الشركات على  
ثلاثة اقسام واعطت رأيها بشأنها.
- ١- القسم الاول وتعلق بدراسة المشاكل القانونية التي نجمت عن غموض  
بعض نصوص اتفاقيات النفط او الاختلاف في تفسيرها.
- ٢- القسم الثاني ويتعلق بدراسة القضايا غير المشمولة باحكام الاتفاقيات  
القائمة الا ان هناك التزاماً قانونياً او ادبياً من الشركات بالمفاوضة بشأنها.
- ٣- القسم الثالث ويتعلق بالمواضيع المقترحة اثارها ضمن مشروع جديد يهدف  
الى تغيير أسس اتفاقيات النفط القائمة واجراء تعديل عام عليها وذلك متشياً مع  
الايضاح الجديدة في العراق بعد الثورة.
- وتضمنت قضايا القسم الاول عناصر كلفة الانتاج وهي:
- ١- الايجار المطلق واكدت عدم حق الشركات باسترداده بآية صورة كانت.
- ٢- نفقات التحري والحفر واقتُرحت عدة طرق لاسترداده.
- ٣- مصاريف مكتب الشركة في لندن واقتُرحت ان تدفع الشركات للحكومة مبلغاً  
مساوياً لتلك المصاريف ليدخل المبلغان في كلفة الانتاج.
- ٤- نفقات الدعاية عدم ادخالها ضمن كلفة الانتاج.
- ٥- المطالبة باسترداد الاموال التي احتسبتها شركة نفط الموصل ضمن تكاليف  
الانتاج ثمن شرائها لشركة انماء النفط البريطانية.
- ٦- ان تتحمل الشركات وحدها نفقات ايجاد الطلبة الى بريطانيا وعدم احتساب  
ذلك ضمن تكاليف الانتاج.
- ٧- عدم احتساب الفوائد المترتبة على الرساميل التي تستقرضها الشركات  
ضمن كلفة الانتاج
- ٨- احتساب حصة الحكومة من الارباح في ضوء التعديلات السابقة.
- ٩- تحديد الاسعار باتفاق الطرفين واوصت اللجنة بضرورة الاتصال بحكومات  
الدول المجاورة المنتجة للنفط لغرض الاتفاق على وضع قاعدة ثابتة لتحديد اسعار  
نفوطها للحد من تحكم الشركات وتلاعبها بالاسعار.
- ١٠- الغاء الخصم.

١١- مساهمة الجمهور العراقي بنسبة ٢٠% من اسهم الشركات.

١٢- تعريق الشركات.

اما القسم الثاني فشمّل الاتي:

١- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة بواقع ٨٠% حالا يتبعها تنازل تدريجي خلال اربع سنوات وتحتفظ الشركات فقط بالاراضي المستثمرة فعلا. وابدئ طه الشيخ احمد رايه بان تنزل الشركات فورا عن جميع الاراضي غير المستثمرة لان التمسك بهذا المبدأ (حسب رايه) - سيقوي مركز المفاوض العراقي.

٢- تعيين مدير تنفيذي عراقي.

٣- تتسلم الحكومة الغاز الطبيعي مجانا.

٤- استخدام الناقلات العراقية.

٥- تأسيس مجلس مشترك للإشراف على الصرف مقره بغداد.

٦- اعادة صياغة الفقرة (ب- ٥) من المادة التاسعة من اتفاقية ١٩٥٢ وذلك بتطبيق الكلفة الحقيقية.

وتضمنت قضايا القسم الثالث مقترحا باعادة النظر في الاتفاقية القائمة وتحديد العلاقة مع الشركات بتكوين شركة جديدة يمتلك العراق نصفها مع ما يترتب له على اساس هذه المناصفة من حقوق ومع ما يقع عليه من واجبات بشرط خضوع الشركة المذكورة للقوانين العراقية شأنها شأن الشركات الاخرى<sup>(١)</sup>.

وقد رفع طلعت الشيباني تقارير سرية الى رئيس الوزراء قبيل بدء المفاوضات كانت تدور حول اسلوب المفاوضات وصلاحيات الوفد العراقي وتسمية اعضاء الوفد التي استقرت قبل بدء المفاوضات كالآتي:

طلعت الشيباني - وكيل وزير النفط، عبد اللطيف الشواف - وزير التجارة، محمد حديد وكان خارج الوزارة آنذاك وقد استدعي للمشاركة من خارج العراق، يساعدهم كل من طه الشيخ احمد، وعبد الفتاح ابراهيم وناظم الزهاوي ومصطفى كامل ياسين المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية على ان يرجع الوفد المفاوض الى

(١) تقرير اللجنة السري للغاية المرفوع الى مجلس الوزراء، حزيران ١٩٦٠، وزارة النفط الملف

رئيس الوزراء بشأن الاتفاق على النتائج<sup>(١)</sup>. وقبل بدء المفاوضات اجتمع رئيس الوزراء بوفد الشركات وبحث معهم الامور المتعلقة بالمفاوضات.

بدأت الجلسة الاولى في القصر الابيض يوم ١٥ آب وحضرها الجانب العراقي باستثناء محمد حديد الذي كان خارج العراق والتحق بالجلسة الثانية كما حضرها كمستشارين محامو الحكومة ومحاسبوها القانونيون كل من د. ن برث محامي الحكومة العراقية في لندن وولسن ممثل مكتب ريتشارد للشؤون القانونية واوهار ممثل مكتب هاريز للمحاسبة القانونية. اما ممثلو الشركات فقد حضرها كل من المستر هريديج المدير العام للشركات والمستر رايلاند الممثل العام للشركات في العراق والمستر اكسرجيان والمستر هان والمستر بوني والمستر ستكليف وحضر اثناء الاجتماع يطلب من هريديج اثنان من خبراء الشركات وهما المستر نسيبي والمستر اولزفبي<sup>(٢)</sup>.

انصبت مباحثات اجتماعات ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ آب على دراسة طلبات الوفد العراقي وعقدت جلسة ثالثة يوم ٢٠ آب تولى فيها الوفد العراقي الرد على اراء ممثلي الشركات حول تلك المطالب ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة بسبب تصلب شركات النفط وتمسكهم باراتهم. كما عقد اجتماع رابع يوم ٢٢ آب وكان اجتماعا عاما تبادل فيه الطرفان وجهات نظرهما حول مجمل القضايا المطروحة ولكن المفاوضات لم تسفر سوى عن زيادة تباعد شقة الخلافات بين الطرفين<sup>(٣)</sup>.

وقد رفع اعضاء الوفد الحكومي تقريرا الى رئيس الوزراء تضمن موجزا بالقضايا التي طرحت مع تثبيت رأي كل طرف وطالب الوفد بضرورة الاهتمام بمسائل استبعاد الخصم ورفض تخفيض الاسعار وتثبيت حق الحكومة في استغلال الغاز الطبيعي واستخدام الناقلات العراقية والتخلي عن الاراضي غير المستثمرة ومساهمة العراق بما لا يقل عن ٢٠% من رأسمال الشركات.

والجدير بالاشارة ان الشركات عمدت في اثناء المفاوضات الى تخفيض اسعار النفط بمقدار ٤ - ١٤ سنتا للبرميل الواحد اعتبارا من ١٦ آب ١٩٦٠ وفي يوم ٢٧

(١) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق ص ٢٣٩، الحرية ١٦ آب ١٩٦٠.

(٢) اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية، ص ١٩٧.

(٣) محاضر هذه الاجتماعات في وزارة النفط، الملفة السابقة.

آب استؤنفت المفاوضات مرة ثانية في القصر الابيض واقتصرت على طلعت الشيباني وعبد اللطيف الشواف ومحمد حديد عن الحكومة العراقية وهريديج واكسرجيان ورايلاند عن الشركات حيث تم اتفاق الطرفين على تخفيض عدد اعضاء الوفدين وعقد اجتماع اخر يوم ٢٨ وثالث يوم ٢٩ دون ان تسفر عن أي تقدم او نتيجة<sup>(١)</sup>.

بعدها تولى عبد الكريم قاسم مفاوضة الشركات بنفسه وركز في هذه المفاوضات على مسألة تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة ولكن الشركات ظلت متمسكة بموقفها فهدد رئيس الوزراء بانه سيجد حلا يضمن حق العراق والشركة واعطى الشركات مهلة اسبوعين للاجابة على الموضوعات التي جرى النقاش حولها<sup>(٢)</sup>. وقد لجأ عبد الكريم قاسم الى الشعب مرة اخرى فقال مخاطباً رجال التربية والتعليم يوم ١٥ ايلول بخطاب جاء فيه:

" كانت لنا فيما مضى مفاوضات مع شركة النفط، وبعد ان انتهت المفاوضات في اخر الشهر (ايلول ١٩٥٩) وكنا على وشك الوصول بهذه المفاوضات الى اتفاق والحصول على مزيد من حقا قد اعتدى علينا الطامعون والمستعمرون ومفرقو الصفوف. وقد اعتدوا علي بالذات.... وما زلنا نسعى لانتزاع حقوقنا من الشركات الاحتكارية التي دأبت على امتصاص دماننا دون حق لكننا قوم مسالمون نسعى الى انتزاع حقوقنا بالسلم والحكمة والمداولات والمفاوضات واتنا سوف نتوصل الى انتزاع حقوقنا حتما فلدينا من القوانين ولدينا من التشريع ولدينا من القوة في داخل وطننا ما يمكننا من المضي في تشريعاتنا لحماية حقوقنا.. ان المفاوضات جارية مع شركة النفط وقريبا يعود الوفد المفاوض الذي ذهب الى بلاده يستزود بالصلاحيات الكافية التي تخوله التفاوض مع ممثلي هذا الشعب بالحق والاستحقاق وبالعادل<sup>(٣)</sup>.

### منظمة الاقطار المصدرة للنفط

بعد ثورة ١٤ تموز قدمت الحكومة العراقية اقتراحا رسميا الى المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية في كانون الثاني ١٩٥٩ لتنسيق السياسات النفطية

(١) محاضر الاجتماعات في وزارة النفط، الملفة السابقة.

(٢) المصدر نفسه محضر اجتماع يوم ٣١ آب ١٩٦٠.

(٣) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠، ص ٣٧٤ و ص ٣٧٥.



العربية وقدم العراق اقتراحا الى لجنة خبراء النفط العرب في تشرين الاول ١٩٥٩. وما جاء في المذكرة المؤرخة في ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ "تهدي سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة اسمى تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والحاكما بمذكرة السفارة المرقمة ١٧ / ٩ / ٢ والمؤرخة ١ / ١ / ١٩٥٩ حول تشكيل لجنة من خبراء قانونيين وفنيين واقتصاديين لوضع اتفاقية بين الدول العربية لتحديد ومعالجة سياسة استثمار الموارد البترولية. اذ ان شركات البترول العاملة في البلاد العربية ترتبط فيما بينها بمصالح مالية واقتصادية متشابكة وهي ان كانت تبدو تتنافس فيما بينها في حدود معينة ظاهريا الا انها موحدة السياسة تجاه الحكومات العربية التي تمارس نشاطها في اراضيها.

اما الدول العربية ذات العلاقة فيبدو انها تنتهج سياسات منفردة ازاء تلك الشركات مما يعود عليها باضرار مختلفة ومصاعب كثيرة لتفرق كلمتها وخير طريقة لمعالجة هذه المشاكل تتمثل في عقد اتفاقية بين الدول العربية تحدد بموجبها الخطوط العامة لسياسة استثمار الموارد البترولية سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق الاتفاق بين الحكومات أم بصورة غير مباشرة عن طريق توحيد المبادئ الاساسية لعقود الامتياز التي تتم بين الحكومات والشركات"<sup>(١)</sup>.

وكانت الجامعة العربية قد نشطت في مجال توحيد سياسة النفط العربية فدعت الى عقد مؤتمر البترول العربي الاول في القاهرة ١٦ - ٢٣ نيسان ١٩٥٩ ومع ان العراق لم يحضر المؤتمر بسبب خلافه مع الجمهورية العربية المتحدة. وهاجم مقررات المؤتمر لكنه كان سباقا للعمل في سبيل ايجاد سياسة عربية موحدة للنفط خاصة وان المؤتمر عقد في اعقاب اقدام شركات النفط في شباط على اجراء تخفيض في الاسعار المعلنة للنفط الفنزويلي بمقدار ٠,٠٥ - ٠,٢٥ دولار للبرميل وبمقدار ٠,١٨ دولار بالنسبة لنفط الشرق الاوسط وقد ظلت شركات النفط تتجاهل مصالح الدول المنتجة فاقدمت في شهر آب ١٩٦٠ اي في اثناء المفاوضات التي كانت تجريها الجمهورية العراقية مع الشركات على اجراء تخفيض في الاسعار المعلنة لنفط الوطن العربي وايران بمقدار ٠,٠٤ الى ٠,١٤ دولار للبرميل. وفي اثر ذلك جرت مشاورات بين المسؤولين عن السياسة النفطية في الوطن العربي وفنزويلا

(١) دار الكتب والوثائق الملف ٥٢٢ / ٤١١ تنسيق السياسة البترولية و ٢٠ / ١٤.

وايران لاتخاذ التدابير من اجل الوقوف بوجه التقلبات في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية<sup>(١)</sup>.

وبعد الاتفاق في مفاوضات آب بين الحكومة العراقية والشركات ولاجل ايجاد كتلة من الدول المنتجة للنفط تقف بوجه الشركات ليس بين الاقطار العربية حسب بل والاقطار الاخرى وخاصة فنزويلا وايران لاعطاء ثقل لهذه المنظمة تجاه الشركات وجهت الحكومة العراقية في ٢٥ آب ١٩٦٠ الدعوة لكل من السعودية وقطر والكويت وايران وفنزويلا لحضور المؤتمر الذي تقرر عقده في بغداد بين ١٠ - ١٤ ايلول لاتخاذ موقف موحد بشأن مسألة تخفيض اسعار النفط.

ضم الوفد العراقي الوفد المفاوض مع شركات النفط نفسه وكان الوفد السعودي يرأسه وزير النفط عبدالله الطريقي وعضوية كل من فاروق الحسيني الخبير الاقتصادي في دائرة النفط والمعادن وفرانك هندركس المستشار القانوني الامريكسي بدائرة النفط السعودية. وترأس الوفد الايراني فؤاد روحاني نائب رئيس مجلس ادارة شركة النفط الايرانية الوطنية وعضوية منوچهر فرمان فرمانيان ميثان مدير الشركة وفتح الله نفيسي عضو مجلس ادارة الشركة وقطب سجادي مدير دائرة الاستخدام في الشركة. اما الوفد الكويتي فقد تكون من احمد العمر رئيسا وفيصل المؤيدي عضوا، وتألف الوفد الفنزويلي من بيريز الفونسو وزير النفط رئيسا وعضوية الدكتور انطونيو اراخو سفير فنزويلا في القاهرة وروفانيل اوسنا مستشار شؤون النفط في السفارة، وحضر مندوب قطر حسن كامل بصفة مراقب وحضر المؤتمر ايضا مدير ادارة النفط في جامعة الدول العربية. وقد عقد المؤتمر في هو أماتسة العاصمة (قاعة الشعب) الملاصقة لوزارة الدفاع في باب المعظم برئاسة الدكتور طلعت الشيباني.

افتتح المؤتمر يوم ١٠ آب وحضره مدير ادارة النفط في جامعة الدول العربية مرافقا الدكتور طلعت الشيباني وكيل وزير النفط فالقي خطابا تناول فيه موضوع تخفيض اسعار النفط فقال "ان التخفيض الذي اجرته الشركات مؤخرا كان ذا اثر كبير وله مساس بالاقتصاد القومي لكل من البلدان المشتركة في المؤتمر، وبالطبع فان اهم شيء نتيجة هذا التخفيض هو انعكاسه على اقتصاد الدول المنتجة. ان التخفيض عمل انفرادي قامت به الشركات لا اثر فيه للدول المنتجة سيؤدي الى تقليل الحصص

(١) سيروب استيباتيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك (بغداد ١٩٨٠) ص ١٣.

او عوائد الدول المنتجة وهو في حقيقته يعكس ظاهرتين مهمتين جدا الاولى هي ان مصالح الشركات في هذا التخفيض لا تتسجم مع مصالح الشعوب المنتجة للنفط والثالية هي التعارض بين مصالح الدول المنتجة والدول الصناعية والمستهلكة<sup>(١)</sup>. وقد عقد المؤتمر خمس جلسات في الايام ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤ ايلول تم الاتفاق فيها على تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ولذلك دعي هذا المؤتمر بالمؤتمر التأسيسي والذي قررت فيه الدول الاعضاء الزام الشركات المحافظة على اسعار ثابتة وبعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له والعمل بكل الوسائل لاعادة الاسعار الى المستويات التي كانت سائدة قبل اجراء التخفيضات وقد سمي الاعضاء المشاركون في المؤتمر بالاعضاء المؤسسين مع حق كل بلد يصدر كمية وفيرة من النفط ان يصبح عضوا جديدا بعد موافقة الاعضاء المؤسسين بالاجماع وكانت مقررات المؤتمر كالاتي<sup>(٢)</sup>:

### خلاصة الجلسة الخامسة والختامية لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقدة في بغداد يوم ١٤ / ٩ / ١٩٦٠

عقد المؤتمر جلسته الاخيرة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا في بهو امانة العاصمة حيث عرض سيادة رئيس المؤتمر أن اللجنة الفرعية اجتمعت يوم امس لغرض صياغة المقررات بشكلها النهائي ثم شكر سيادة رئيس الوفد الابراني على تعاونه الكبير في صياغة هذه المقررات وقال بان القرارات جلهزة الان وقبل التوقيع عليها يود ان يشير الى ان سيادة رئيس الوفد السعودي قدم اقتراحا جديدا تم توزيعه على الاعضاء (نسخة منه مرفقة طي هذا المحضر) ولهذا يفضل مناقشته بعد ان يتفضل الاستاذ الطريفي بتوضيح وجهة نظره بشأنه. فتكلم سيادة رئيس الوفد السعودي قائلا: انني بينت قبل يومين بان الوقت قد حان لدراسة موضوع ضريبة الدخل في بلادنا والعمل على رفع الضريبة بنسبة ١٠% ثم قال اتنا اخذنا مبدأ الـ ٥٠% من فنزويلا ولكن فنزويلا رفعت حصتها في العام الماضي الى ٦٥% وهي تحصل بالفعل على ٦٩% من العوائد تقريبا ربما اتنا

(١) محضر الجلسة الاولى للمؤتمر يوم ١٠ ايلول دار الكتب والوثائق الملف ٤٢١٨٠٠ / ٢٢٩ وثيقة ٥٧/١.

(٢) نصوص محاضر الاجتماعات، المصدر السابق.

اخذنا طريقة المناصفة من فنزويلا ولما كانت فنزويلا قد غيرت هذه الطريقة فعلياً ان نتبعها بهذا الخصوص لاننا بحاجة الى هذه العوائد اكثر من الشركات ثم قال ان فنزويلا لا تعطي للشركات ربحاً اكثر من ١٤% بالنسبة لرأس المال المستثمر في فنزويلا في حين ان الشركات تحصل عندنا على ٦٠% وقد حاولت السعودية تعديل اتفاقياتها ولكنها لم تتمكن من ذلك بمفردها ولهذا فاننا نطلب الى المؤتمر ان يتخذ قراراً يوجب رفع حصص الحكومات من الشركات لان مثل هذا القرار سيعطينا القوة والسند الكافي لتعديل اتفاقيتنا والقصد من اتخاذ مثل هذا القرار هو ان يعلم العالم وكذلك حكوماتنا اننا فكرنا في هذا الموضوع في اجتماعنا هنا.

فتكلم سيادة رئيس الوفد الفنزويلي مبيناً بان فنزويلا كانت قد عملت على رفع نسبة حصتها من عوائد النفط ولهذا فمن المنتظر ان تقوم الدول المنتجة الاخرى بذلك ثم اشار الى ان اهم نقطة عقد المؤتمر لبحثها هي الاسعار واذا ما انخفضت الاسعار انخفض الدخل مهما زادت نسبة العوائد ولهذا فان الوقت المناسب للنظر في تعديل الحصص هو بعد التوصل الى حل مشكلة الاسعار.

وتكلم سيادة رئيس الوفد الايراني وقال: اننا سبق ان اوضحنا عند بحث جدول الاعمال في الاجتماعات السابقة باننا مقيدون من الناحية القانونية ولهذا نعتقد اننا لا نتمكن من دراسة اقتراح الوفد السعودي لاننا غير مستعدين لذلك فضلاً عن عدم وجود المؤهلات لدراسته في هذه الجلسة وهي الجلسة الاخيرة من جلسات المؤتمر يضاف الى ذلك ان هذا الموضوع لم يكن مدرجاً في جدول الاعمال وعليه يقترح الاشارة في المحضر الى اقتراح الوفد السعودي ثم يترك الموضوع للدراسة في المؤتمر القادم.

فأجاب سيادة رئيس الوفد السعودي قائلاً بأننا عندما حددنا المواد التي تضمنها جدول الاعمال قلنا بأننا سنناقش اية مسألة تنشأ من القضية الاولى وهي قضية الاسعار هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن جلسة اليوم ليست مخصصة لاختتام المؤتمر لان المؤتمر لم يدرس لحد الان الفقرة الثانية من جدول الاعمال.

وعند ذلك اقترح سيادة رئيس المؤتمر ان يعقد اجتماع خاص برؤساء الوفود لمناقشة الاقتراح السعودي وبناء على حصول الموافقة فقد عقد الاجتماع المذكور الذي استغرق نحو نصف الساعة حيث عاد المؤتمر الى الاجتماع ثانية وبين سيادة رئيس المؤتمر بان رؤساء الوفود اتفقوا في اجتماعهم هذا على صياغة كتاب موحد

من قبل الاقطار المشتركة في المؤتمر يتضمن الاحتجاج على تخفيض الاسعار وتوقيف الحسابات ريثما تتوصل هذه الاقطار الى ايجاد طريقة جديدة لتثبيت الاسعار. اما بشأن الاقتراح السعودي الخاص برفع نسبة العوائد فقد تم الاتفاق على تأجيل المناقشة حوله الى المؤتمر القادم. و اضاف بان هذه الايضاحات ستسجل في محضر الجلسة وتتبع من المواد التي ستبحث في المؤتمر القادم اضافة الى المواد الاخرى التي يمكن ان تنجم قبل موعد انعقاده وتساءل سيادة الرئيس عما اذا كان لدى الاعضاء اعتراض ما على ذلك فلم يبد الاعضاء اي اعتراض.

وبعد ذلك تساءل سيادة رئيس الوفد السعودي عن موعد انعقاد المؤتمر القادم. فاجاب سيادة رئيس الوفد الايراني بانه تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثاني خلال شهر كانون الثاني ١٩٦١ في فنزويلا.

فاقترح سيادة رئيس الوفد الكويتي بان تجتمع اللجنة الفرعية في شهر تشرين الثاني بدلا من كانون الاول لكي تكون هناك مدة مناسبة لدراسة توصيات اللجنة قبل انعقاد المؤتمر.

فابدى سيادة رئيس الوفد الايراني بانه يقترح ان تجتمع اللجنة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني بدلا من ١ كانون الاول.

فعرض سيادة الاستاذ عبد الفتاح بانه لا داعي للنص على ذلك لأن القرار قد اشار الى وجوب اجتماع اللجنة بتاريخ لا يتأخر عن ١ كانون الاول ١٩٦٠ ولهذا يمكن ان تجتمع اللجنة قبل هذا الموعد.

فحصلت الموافقة على ان تجتمع اللجنة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ وان يعقد المؤتمر في ١٥ كانون الثاني ١٩٦١.

وبعد الانتهاء من ذلك تساءل سيادة رئيس المؤتمر عما اذا كان لدى الاعضاء اعتراض ما حول عقد المؤتمر القادم في فنزويلا.

فبين سيادة رئيس الوفد السعودي بانه يفضل ان يترك تقرير ذلك للجنة الفرعية في اجتماعها القادم ولكن ما دام سيادة رئيس الوفد الفنزويلي قد نسب عقد المؤتمر في فنزويلا فلا مانع من ذلك.

وبعد انتهاء المناقشات سألته الذكر تفضل سيادة رئيس الوفد الايراني بتلاوة قرارات المؤتمر بشكلها النهائي ثم اعلن سيادة الرئيس اختتام المؤتمر و اشار الى انه سيفتح الجلسة للصحفيين ومصورى السينما والتلفزيون بدخول قاعة الاجتماع ثم

القي سيادته الكلمة التالية:

اخواني اعضاء الوفود، سرتني جدا ان ارى هذا المؤتمر يؤدي السى قرارات تعتبر مهمة جدا بالنسبة للنفط ولاشك ان هذا المؤتمر هو اول مؤتمر للدول المنتجة للنفط وانني لارجو بان تتخذ خطوات لاحقة لتحقيق القرارات التي توصل اليها المؤتمر وللتمشي مع مصالح شعوبنا فنحن هنا في الحقيقة لا نطالب بشيء يمكن ان يؤدي الى الاضرار بالجانب الاخر سواء أكان ذلك هو جانب الشركات او جانب الشعوب المستهلكة للنفط فان قضيتنا عادلة ونحن لا نطالب الا بما نراه عادلا وكل ما ارجوه من اخواني اعضاء الوفود ان يكونوا كتلة واحدة في المطالبة وانني اشعر في ختام كلمتي هذه بان من الواجب علي ان اشكر لكل عضو من اعضاء المؤتمر جهوده الصادقة في بلورة القرارات وللمعلومات القيمة التي اولها اعضاء الوفود في المؤتمر كما اشعر ايضا باننا كونا علاقات خاصة بالاضافة الى العلاقات العامة التي ارجو ان يكون لها اثر طيب في جميع الخطوات اللاحقة لهذا المؤتمر وشكرا .

ثم القى سيادة رئيس الوفد الايراني الكلمة التالية:

" سيادة الرئيس حضرات الاعضاء - انا واثق الآن انني اعبر عن شعوري وشعور جميع الاعضاء الحاضرين وان اطلب منكم ان تنقلوا تحياتنا الى حكومتكم الموقرة واني لمغبط جدا بهذه الفترة التي قضيناها هنا التي جننا في رغبة ملحة لدراسة المشاكل المتطعة بنا جميعا املين ان نعود الى بغداد في المستقبل كما اتني اتوجه الى سيادة الرئيس بالذات بالشكر على حسن الادارة وعلى الجو السامي الذي اسبغه على المؤتمر في رئاسته له ثم قال: انني قدمت الى بغداد وانا واثق ان هناك توافقا تاما بين وجهات نظرنا وهذا هو الذي ثبت بعد انتهاء المناقشات وقد اطلعنا على اشياء كثيرة لم نكن نعرفها واني واثق ايضا اننا سنعرف الكثير خلال اجتماعاتنا القادمة مما سيساعدنا على المضي قدما في السعي وراء مصالحنا وشكرا".

والقى سيادة رئيس الوفد الفنزويلي الكلمة الآتية:

سيادة الرئيس - انني اسف لعدم تمكني من التعبير عن مشاعري كما اريد لضعف لغتي ولكني اود ان اقول انني مغبط جدا بالنتائج التي توصلنا اليها هنا وانني اشعر في هذا البلد التاريخي - بغداد - قد قمنا بعمل تاريخي فلالو مرة تتفق البلدان المنتجة للنفط على قرار واحد للعمل المشترك من اجل الدفاع عن مصالحهم

واننا نشعر الان اننا نحن الذين ندير شؤوننا وندافع عن حقوقنا في جميع اجزاء العالم.

انني واثق ان النتائج ستكون في غاية الاهمية وان الشعب الفنزويلي سيحضر - حين نعود اليهم باتباء المؤتمر - اكثر ثقة من قبل وختاما اشكر الوفد العراقي على ما لقيناه من حفاوة وتكريم ونأمل ان نعود الى بغداد في المستقبل مرات ومرات وشكرا ."

ثم اعقبه سيادة رئيس الوفد السعودي بالكلمة الآتية:

" سيادة الرئيس اشكركم اولا على الدعوة التي وجهتموها لنا وعلى الاعمال التي قمنا بها انني اشعر اننا الان اكثر امانا من قبل وانني عائد الى وطني وانا واثق ان مركزنا قد اصبح قويا وانا سعيد بالصراحة التي سادت بيننا والتي قربتنا من بعضنا البعض وانني اعدكم بتنفيذ جميع ما اتفقنا عليه وآمل ان نعقد في المستقبل اجتماعات اخرى لمصلحتنا جميعا.

انني اود ان اقول اكثر من ذلك ولكن اصدقائي رئيس الوفد الايراني ورئيس الوفد الفنزويلي قد بينا جميع النقاط التي كنت اود ان اقولها لذلك لا يسعني في الختام الا ان اكرر شكري لكم جميعا وشكرا ."

ثم القى سيادة رئيس الوفد الكويتي الكلمة الآتية:

سيدي الرئيس اخواني - انني في الواقع اشعر بمزيد من الغبطة والمساعدة ان يتوصل هذا المؤتمر الكبير الى قرارات عظيمة لصالح بلادنا المشتركة فسي هذا المؤتمر والواقع ان التفهم العميق والايمان الصادق والروح الطيبة التي جرت فيها مداولات مشاكلنا كانت عاملا قويا لان نتوصل الى قرارات حاسمة بسرعة لم نكن نحلم بها وانني اعتقد ان حكومتي عندما انقل اليها قرارات المؤتمر ستكون سعيدة ايضا وانها ستقر كل هذه القرارات.

ولا يفوتني ان اشكر الحكومة العراقية على دعوتها ومعاونتها اياتا للتوصل الى هذه القرارات واشكركم

والقى سيادة مندوب حكومة قطر الكلمة الآتية:

" سيدي الرئيس حضرات الاعضاء - الان وقد اسفرت اعمالنا عن النتائج الموافقة غاية التوفيق التي تضمنتها قرارات المؤتمر ارجو ان تسمحوا لي ان اضم صوتي الى صوت رؤساء الوفود الاخرى وتقديم التهنية الى حكومة العراق الموقرة

باسم حكومة قطر على سبقها الى التفكير في الدعوة الى عقد هذا الاجتماع واتاحة الفرصة للوصول الى النتائج الهامة التي توصلنا اليها تلك النتائج التي اعتقد اعتقادا جازما سوف يكون لها بالغ الاثر في صيانة حقوق البلدان المنتجة للبترول والمحافظة على مصالحها الكبرى المتمثلة بهذه الثروة الرئيسية. ويطيب لي كثيرا ان اغتنم هذه المناسبة لاجدد لحكومة العراق الموقرة والى حضرات ممثليها اجدد الشكر جزيلا مضاعفا على ما لقيته من رعاية تامة وكرم الحفاوة وحسن الاستقبال ويطيب لي كثيرا ان اعرب عن سروري الكبير لمعرفة من لم يكن لي حظ معرفتهم من قبل من رؤساء واعضاء الوفود وان اعرب ايضا عن عرفاتي بكل ما افدت به من شؤون البترول على ايديهم وكرر الرجاء ان تتاح لي الفرصة في اجتماعنا القادم ان التقى بحضراتكم مرة اخرى وان اتعاون على تحقيق اهداف هذا المؤتمر وتنفيذ قراراته واشكركم.

وبعد انتهاء رؤساء الوفود من القاء كلماتهم الختامية تم توقيع رؤساء الوفود على القرارات التي وزعت نسخ منها على الوفود وانفض الاجتماع في الساعة الثانية بعد الظهر<sup>(١)</sup>.

وفي اثر انتهاء المؤتمر قال عبد الكريم قاسم يوم ١٥ ايلول في المؤتمر الاول للتربية والتعليم:

لقد اجتمع وفدنا مع وفود الدول واقطار المنتجة للنفط وقرروا تشكيل منظمة تطالب بحقوق الدول المنتجة للنفط وهذه الخطوة وان كانت لا يحسب لها حساب في بادئ الامر انما بعد التمعن فيها ترون اننا قد حافظنا نحن الدول المنتجة للنفط على حقوقنا ومنعنا الشركات الاحتكارية من التصرف بحقوقنا وهذه الخطوة هي اول خطوة في تاريخ شركات النفط في العالم وتاريخ الشركات المنتجة وهي التي ترى قوة من الدول المنتجة للنفط تقف امامها وتحاسبها بالعدل عن جهودها. اننا لا نريد ان نضيع جهود الشركات العادلة لكننا لا نريد ان تعدي هذه الشركات على حقوق الدول المنتجة للنفط ان العراق لم يعد وحده في الوقت الحالي بل اصبحت معه دول واقطار اخرى توحد كيائها وتوحد اهدافها تجاه تلك الشركات. ولقد اتفق وفد الجمهورية العراقية الخالدة مع وفود الدول المنتجة للنفط على قرارات صائبة تؤمن مصلحة البلاد المنتجة للنفط ولكنهم اتفقوا على ان لا يذيعوا هذه

(١) محاضر الاجتماعات في المصدر نفسه.



القرارات الا في يوم ٢٤ من هذا الشهر حيث تذاع من جميع الدول والاقطار التي اجتمعت في بغداد عاصمتكم عاصمة الجمهورية العراقية الخالدة سوف تبقى هذه المنظمة شوكة في عيون من يريد ان ينحرف عن الحق من الشركات الاخرى<sup>(١)</sup>.

وفي يوم ٢٤ ايلول اتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي:

تلي كتاب وزارة النفط رقم ١٦٩ في ١٧ ايلول ١٩٦٠ الباحث عن الدعوة الموجهة من وزارة النفط المصدرة للنفط الخام وهي العربية السعودية والكويت وايران وفنزويلا. وحضور وفود الاقطار المذكورة للاجتماع في بغداد للتداول في شؤون النفط بصورة عامة وقضية تغيير اسعار النفط الخام المصدر بصورة خاصة كما حضر الاجتماع ايضا ممثل عن قطر وممثل عن الجامعة العربية كمراقبين كما هو واضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح تصديق القرارات المرفقة التي وقع عليها رؤساء الوفود من قبل مجلس الوزراء وتخويل وزير النفط بتنفيذها كذلك اخذ موافقة المجلس على اشتراك الجمهورية العراقية في المؤتمر الثاني للدول المصدرة للنفط الخام في فنزويلا من كانون الثاني ١٩٦٠ تمشيا مع القرارات التي اتخذت من قبل الاقطار الاعضاء. وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من انتهاء المؤتمر يوم ١٤ ايلول فان عبد الكريم قاسم لم يعلن قرارات المؤتمر حتى يوم ٢٤ ايلول. ويبدو انه كان يأمل ان يتوصل الى اتفاق مع الشركات اذ ان الاجتماعات بين الحكومة وفد الشركات تواصلت حتى نهاية شهر ايلول. ولكن الشركات لم تجب اي مطلب للعراق وفي اليوم الذي صدق مجلس الوزراء على قرارات المؤتمر (يوم ٢٤ ايلول) تم نشر قرارات المؤتمر اي بعد عشرة ايام من انتهاء المؤتمر وكانت القرارات كالاتي:

بناء على دعوة الجمهورية العراقية فقد انعقد في بغداد ابتداء من اليوم العاشر من شهر ايلول حتى الرابع عشر منه ١٩٦٠ مؤتمر للاقطار المصدرة للنفط الخام مؤلف من ممثلين عن.. الجمهورية العراقية، ايران، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا والذين سيدعون فيما يلي بالاعضاء وبعد ان لاحظوا....

ان الاعضاء يقومون بتنفيذ برامج اعمارية هم بامس الحاجة اليها وان هذه البرامج تمول بصورة اساسية من الواردات المتحصلة من صادراتهم للنفط. ان

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٢) مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٤ ايلول ١٩٦٠.

الاعضاء يجب ان يعتمدوا على واردات النفط السى درجة كبيرة لكى يوازنوا ميزانياتهم السنوية...

ان النفط موجودات مستنفذة ومن الضروري الاستعاضة عن نضوبه بثروات اخرى. ان جميع امم العالم تحتاج للمحافظة على مستويات معاشها وتحسينها الى ان تعتمد في الغالب كلياً على النفط كمصدر اساسي لتوليد الطاقة. ان اي تذبذب في اسعار النفط يؤثر بالضرورة على تنفيذ المناهج الاصلية للاعضاء ويؤدي بالنتيجة الى تأخير مضر لا في اقتصادياتهم وحسب بل وفي اقتصاديات جميع البلدان المستهلكة للنفط ايضا..

فقد اتخذوا القرارات الآتية:

#### قرار رقم (١)

١- ان الاعضاء لا يمكنهم ان يبقوا مكتوفي الايدي تجاه الموقف الذي تتبناه شركات النفط في فرض التبديلات على اسعار النفط.

٢- ان يطلب الاعضاء من شركات النفط المحافظة على اسعار ثابتة وبعدة عن كل تذبذب لاضرورة له. وان على الاعضاء ان يعملوا بكل الوسائل المتيسرة لديهم ليعيدوا الاسعار الحالية الى المستويات التي كانت سائدة قبل التخفيضات وان يضمنوا انه في حالة ما اذا نشأت ظروف جديدة تستوجب وفقاً لنظر شركات النفط اجراء تعديل على الاسعار فطى الشركات المذكورة ان تدخل في مشاورات مع العضو او الاعضاء الذين يمسهم الموضوع لكي تشرح الظروف شرحاً تاماً.

٣- على الاعضاء ان يدرسوا ويسنوا نظاماً يضمن ثبات الاسعار وتنظيم الانتاج بشرط ملاحظة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة له وبشروط ملاحظة ضرورة ان يضمن ضمان دخل ثابت للاقطار المنتجة وتجهيز اقتصادي كاف منظم من هذا المصدر من مصادر الطاقة للامم المستهلكة وربح معقول لأولئك الذين استثمروا رساميلهم في صناعة النفط...

٤- اذا حصل نتيجة تنفيذ اي قرار اتخذ بالاجماع في هذا المؤتمر ان قامت احدى الشركات المعنية باتخاذ اي اجراء، مباشر او غير مباشر، ضد واحد او اكثر من الاقطار الاعضاء فان على اي عضو اخر ان لا يقبل اي عرض يعود بالمنفعة عليه وحده، كان ذلك يشكل زيادة في التصدير او رفع للاسعار تقدمه اليه الشركة او

الشركات لعرقلة تطبيق القرار الجماعي الذي توصل اليه المؤتمر...

### قرار رقم (٢)

١- قرر المؤتمر، لغرض تنفيذ نصوص القرار رقم (١) تأليف منظمة للنفط الخام. تقوم باجراء مشاورات دائمة تسمى منظمة البلدان المصدرة للنفط الخام تقوم باجراء مشاورات منتظمة بين اعضائها لغرض تيسيق وتوحيد السياسات النفطية للاعضاء على ان يكون من جملة اعمالها تقييس الموقف الذي يجب ان يقفه الاعضاء وذلك عندما تتطلب الظروف التي اشير اليها في الفقرة (٢) من القرار رقم (١).

٢- ان الاقطار الممثلة في هذا المؤتمر هم الاعضاء المؤسسون لمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام..

٣- يمكن لأي قطر يصدر كمية هامة من النفط الخام ان يصبح عضوا جديدا اذا قبله اعضاء المنظمة الخمسة المؤسسون بالاجماع.

٤- ان الغاية الاساسية للمنظمة هي توحيد السياسات النفطية للاقطار الاعضاء وتقرير احسن السبل للمحافظة على مصالح الاقطار الاعضاء منفردة ومجموعة.

٥- على المنظمة ان تعقد اجتماعين في السنة على الاقل ويجوز لها ان تعد اكثر من اجتماعين اذا دعت الضرورة على ان يكون الاجتماع في عاصمة احد الاقطار الاعضاء او في اي مكان مناسب اخر.

٦- آ - تؤسس سكرتارية لمنظمة الدول المصدرة للنفط الخام وذلك لتنظيم وادارة عمل المنظمة.

ب - تؤلف لجنة فرعية مما لا يقل عن شخص واحد من كل قطر من الاقطار الاعضاء تجتمع في بغداد في وقت لا يتجاوز الاول من شهر كانون الاول ديسمبر عام ١٩٦٠ لكي تصوغ وتقدم الى المؤتمر الثاني مسودة القواعد المتعلقة بتركيب ووظائف السكرتارية وان تقترح ميزانية السكرتارية للسنة الاولى وان تدرس وتقترح المحل الاكثر مناسبة للسكرتارية.

### قرار رقم (٣)

١- على الاعضاء المشتركين في هذا المؤتمر ان يقدموا نصوص قراراتهم الى

السلطات المسؤولة في بلدانهم لغرض المصادقة عليها، وعليهم حال حصولهم على المصادقة ان يخطرأ رئيس المؤتمر الاول وزير النفط في الجمهورية العراقية بهذه الموافقة..

٢- على رئيس المؤتمر ان يعين، بالاتفاق مع الاعضاء الاخرين تاريخ ومكان المؤتمر التالي..

حرر في بغداد في اليوم عشرة من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠.

رئيس وفد الجمهورية العراقية- الدكتور طلعت الشيباني

رئيس وفد ايران - فؤاد روحاني

رئيس وفد العربية السعودية - عبد الله الطريقي

رئيس وفد الكويت - احمد سيد عمر

رئيس وفد فنزويلا - دكتور جوان بابلو بيرز الفونسو<sup>(١)</sup>

اراد عبد الكريم قاسم من تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) تهديد الشركات واشهار ذلك في اثناء المفاوضات وقد اعطى تأسيس هذه المنظمة دفعا معنويا للحكومة العراقية اذ نص القرار ١ / ٤ "اذا حصل نتيجة تنفيذ اي قرار اتخذه المؤتمر بالاجماع ان قامت احدى الشركات المعنية باتخاذ اي اجراء بشكل مباشر او غير مباشر ضد واحد او اكثر من البلدان الاعضاء فان على اي عضو اخر ان لا يقبل اي عرض يعود بالمنفعة عليه وحده سواء اكان ذلك بشكل زيادة في الصادرات ام رفع الاسعار تقدمه اليه الشركة او الشركات بقصد عرقلة تطبيق القوار الجماعي الذي توصل اليه المؤتمر" وكان امام اقطار المؤتمر ما جرى لايران ايام مصدق حين امتت نفطها.

لقد اعطى هذا المؤتمر مقترنا باشتداد مطالبة الرأي العام ممثلا باحزابيه وصحافته بالتشدد مع شركات النفط قوة للحكومة العراقية لاستئناف المفاوضات موة ثانية في ايلول ١٩٦٠ والتي عرفت بمفاوضات وزارة الدفاع.

ففي اثر انتهاء المهلة التي حددها رئيس الوزراء عاد ممثلو الشركات الى بغداد وبدأت الاجتماعات في مكتب رئيس الوزراء في العشرين من ايلول اي بعد اقل من اسبوع من تأسيس الاوبك. وقد حضر المفاوضات كل من طلعت الشيباني وزير النفط وكالة وعبد اللطيف الشواف وزير التجارة ومحمد حديد وزير المالية السابق.

(١) الحرية ٢٥ ايلول ١٩٦٠.

وبلاحظ ان عدد اعضاء الوفد قد تم تقليصه بناء على طلب وفد الشركات لكي يمكنهم الاستمرار بالمفاوضة حيث تولى عبد الكريم قاسم بنفسه مفاوضة الشركات مع اعضاء الوفد العراقي الثلاثة اما وفد الشركات فقد ضم كلا من هريديج واكسرجيان وستيوارت.

عقد الجانبان عدة اجتماعات استمرت حتى تشرين الثاني رجوع خلالها وفد الشركات عدة مرات الى لندن وتركزت المفاوضات حول تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة وزيادة الانتاج تبادل خلالها الوفدان التهديدات وقد لفتت الشركات انتاءها نظر عبد الكريم قاسم الى ما تقوله الصحف عنها اذ عدتها "عدو الشعب الاول" وقد رد عبد الكريم قاسم بان "رأي الشعب يتغير حالما يشعر بانه مغبون" وهدد عبد الكريم قاسم الشركات باتباع اسلوب التشريع من طرف واحد اذا لم تتجاوب الشركات وفي الاجتماع الذي عقد يوم ٧ تشرين الثاني رفض ممثلو الشركات اجابة طلبات العراق مما دفع عبد الكريم قاسم الى املاء صيغة كتاب على ممثلي الشركات وطلب ان تقوم الشركات بتوجيهه رسميا الى الحكومة العراقية والا فانه يعتبر المفاوضات منتهية وفاشلة.

تضمن كتاب عبد الكريم قاسم تنازل الشركات عن ٧٥% من الاراضي التي لم تستثمرها فورا واختيارها خمس قطع من كل منطقة امتياز الشركات الثلاث لا تزيد مساحة كل منطقة على ثلاثة الاف كيلو متر مربع ثم تعهد الشركات بالتنازل عن ٦٠% من مجموع مساحات القطع المختارة بعد سبع سنوات اضافة الى تعهد الشركات بتقديم جميع المعلومات الجيولوجية والفنية عن المناطق المتنازل عنها<sup>(١)</sup>. وقد وعد ممثلو الشركات بدراسة المقترحات الجديدة امام مجلس المديرين وطلبوا مهلة اسبوعين والعودة الى بغداد. وقد عقدت اجتماعات اخرى في النصف الاول من كالون الاول دون التوصل الى نتيجة.

وكان عبد الكريم قاسم قد بشر الشعب يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ حول اعلان ما حصل عليه العراق من الشركات فقال في حفل افتتاح المؤتمر الثاني لنقابة عمال ومستخدمي صناعة النفط.

(١) محاضر الاجتماعات في وزارة النفط الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ الارقام ٦ - ٨ واسامة عبد الرحمن

نعمان - المصدر السابق ص ٢١٨ - ٢٢٨.

" دخلنا في مفاوضات عنيفة مع شركات النفط وسوف تسمعون مدى ما حصلنا عليه حتى هذه اللحظة الا اننا في كل يوم نطلب مطلباً من الشركات لان هذه المطالبات وهذه الحقوق هي ملك للشعب وسوف لا تمر ايام معدودة الا ونعلن للعالم مدى ما حصلنا عليه نتيجة هذه المفاوضات ومدى ما سنحصل عليه في المستقبل"<sup>(١)</sup>.

وفي بيان اصدره حزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٠ بغداد حول المفاوضات مع شركات النفط، جاء فيه:

" على الرغم من تصريح عبد الكريم قاسم عند مغادرته للمستشفى قبل حوالي السنة بانه قد اعطى الشركات مهلة لاهالية لمدة شهر للاجابة على موضوع التنازل عن الاراضي فما قد مضت سنة تقريبا ولم يتم شيء في هذا الصدد ومنذ عدة اسابيع والمفاوضات تدور بين شركات النفط والحكومة بجو من السرية والكتمان تماما كما كان يحدث في العهد البائد. وبدلاً من ان تكشف الحكومة عن موقفها وتحدد المرحلة التي وصلتها المفاوضات، وتدعو الشعب الى اسبناها فان قاسم اكتفى بان اوّز للصحف في اخر شهر ايلول بنشر محضر طويل لجلسة مشتركة واحدة فقط للمفاوضات مع الشركات...

اننا نعتقد ان المفاوضات الحالية ما هي الا تمثيلية تهدف الى اشغال الشعب من الداخل بهذه المفاوضات لابعاده عن التفكير بامور سياسية اخرى كما انها تريد اظهار عبد الكريم قاسم بمظهر المفاوض الصعب وهو ما كان يهدف اليه بنشره محضر تلك الجلسة المشتركة... ان الذي نعلمه ان التمثيلية ربما كانت في فصلها الاخير وان قاسم قد استسلم للشركات وان مسودة اتفاقية جديدة وضعتها شركات النفط حسب اتفاق مبدئي مع قاسم هي موضع دراسة قاسم الان وان قاسم قد تنازل عن كثير من مطالب الشعب العراقي".

واخيراً دعا البيان الشعب الى الوقوف بحذر وحزم من اية محاولة من جانب عبد الكريم قاسم هذه وملح توقيع اية اتفاقية لا تضمن حقوق العراق العادلة ودعا الحزب الى اتباع سياستين احدهما قصيرة الامد تتمثل بالاصرار على تخلي الشركات عن جميع الاراضي التي لم تستثمرها وتشكيل شركة عربية او عراقية لاستثمار جزء من هذه الاراضي ورفض التخفيض الاخير لاسعار النفط واحالة القضية على

(١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطاب الزعيم ١٩٦٠ ص ٤٤٠.

التأميم ومساهمة العراق في رأسمال الشركة بنسبة لا تقل عن ٢٥% وزيادة حصة العراق من الارباح، العمل على تعريق الشركات وابعاد وزارة النفط ودوائرها عن سيطرة فئة غريبة معينة اما على المدى البعيد فان الحزب يؤمن بضرورة تأميم الشركات<sup>(١)</sup>.

### تعطيل صحف

كان عبد الكريم قاسم قد هاجم الصحفيين في نيسان ١٩٦٠ واتهمهم بتفرقة صفوف الشعب والركض وراء المنافع الشخصية ذلك ان الصحف قد دخلت في مهاترات واتهامات وخاصة بين صحيفتي بغداد والثورة الموليتين لعبد الكريم قاسم من جهة وجريدتي اتحاد الشعب والرأي العام وهما صحيفتان ناطقتان باسم الشيوعيين. وازضافة الى ذلك فان صحيفة اتحاد الشعب قد تعرضت للملاحقة وهوجمت مكاتبها ومنعت من دخول مناطق عديدة في العراق ويتضح ذلك من الكتاب الاتي الذي نشرته الصحيفة يوم ٢٤ نيسان:

### كتاب مفتوح الى سيادة الحاكم العسكري

سيادة الحاكم العسكري العام المحترم

تحية طيبة.

منذ خمس امسيات تتجمع بعض الزمر بالقرب من مكتب تحرير اتحاد الشعب وحتى ساعات متأخرة من كل ليلة وتبدأ التمثيلية بتردهم جماعات صغيرة امام المكتب وهم يسمعون من في المكتب عبارات استفزازية وتهديدية مشيرة الى انهم سيقومون بهجوم على المكتب و ((يعملون ما يعملون))! حتى اذا بلغت الساعة التاسعة او العاشرة مساء تبدأ هذه الزمر بالتكتل في محلات معينة وبتريد هتافات معينة غايتها الاستفزاز لا غير. ويلاحظ على عدد كبير من هؤلاء الاشخاص انهم مسلحون بأسلحة نارية.

ولا نخفي عليكم باننا نعرف عددا من هؤلاء الاشخاص فمنهم من المنطقة ذاتها ومنهم عدد كبير من الوجوه الغريبة عن المنطقة وعلى وجه التخصيص من الكرخ والاعظمية ومناطق اخرى، يبدو انهم اعتادوا خلال الايام الفائتة على تركها والقسوم

(١) نضال البعث ٧ / ٨٨ - ٩٠.

الى حيث مكتب تحرير اتحاد الشعب وفق غرض معلوم. كما اننا نعلم بان هؤلاء الاشخاص هم زمر من الريسزجية (المراهنيني على سباقات الخيول) السابقين وحنالات العهد المباد الذين اتخذوا الاجرام مهنة لهم يتكسبون من ورائها. وخلال الايام الفائتة لم تقتصر المسألة على التجمعات والتهتافات والتهديدات وحسب، بل انهم توجهوا الى باب المكتب، واخذ بعضهم يحرض البعض الاخر على الهجوم فتحرشوا بالشغيلة العاملين في المكتب.

واول امس كان التجمع اكثر استفزازا اذ رمى لافتة المكتب ومصابيحه الكهربائية بالحجارة وتسبب بعض الاضرار.

وخلال هذه الامسيات الفائتة كنا نقوم بواجبنا تجاه هذه الحركة الاستفزازية حرصا على مقر عملنا في تحرير الجريدة وعلى عدم الاتجرار وراء العناصر الاستفزازية آخذين بنظر الاعتبار حقوقنا القانونية بروح التعاون مع السلطات المسؤولة على السهر عليها وضرب المعتدين فقد كنا ننصح ابناء المنطقة الطيبين بعدم الانفعال او الاستجابة للاستفزاز وعدم التجمع، كما كنا نتصل بالمسؤولين في الشرطة والامن والاستخبارات ودائرة الحاكم العسكري العام وغيرها نخبرهم عن الحالة بين حين واخر وطوال الايام الخمسة الفائتة. ولا نكتكم ان التجاوب الذي وجدناه من بعض المسؤولين والاهتمام بالامر مما سبق ان نوهنا به في الجريدة لم نجده لدى مسؤولين اخرين، بل اصطدنا ببعض التهاون وباكثر من التهاون ايضا ومن بينهم من نستطيع تسميتهم وتوضيح الادوار التي لعبوها في هذه التمثيلية.

اننا في الواقع نجد انفسنا في وضع محرج اذ يتعرض مقر عملنا في تحرير الجريدة الى هذا التهديد المستمر خلال قيامنا بواجباتنا التي هي فضلا عن ذلك واجبات ذات طابع عام نخدم من خلالها قضية الشعب والوطن باخلاص لا تشوبه المصالح الفردية او الضيقة، اذ نقدم عصارة افكارنا للقراء، وهم كثرة من ابناء الشعب المتطلعين الى الحقيقة والنور... ونحن لا نستطيع جراء ذلك ان نعفي السلطات المسؤولة التي لا يصدق احد بانها قاصرة عن القيام بواجبها في صيانة حقوق المواطنين وامنهم وسلامتهم.

ان هذه التهديدات والاستفزازات ليست في الواقع سوى واحدة مما يتعرض له المواطنون في مختلف ارجاء الوطن من قتل او جرح او تهجير او اهانات، بما في ذلك الاعتداءات والغلق الذي تعرضت له دور العلم والثقافة والنور من المعاهد



والمكتبات والمؤسسات الاخرى، والتي اتخذ بعضها ذريعة وحجة للقيام باعتداءات اوسع وتلفيق التهم المختلفة على منات من المواطنين، وما يتبع ذلك من حجب لحقوقهم وحررياتهم.

اننا نأمل ان لا يكون التهديد الذي نتعرض له الان في مكتب تحرير اتحاد الشعب حلقة في خطة اوسع تدبرها العناصر الاستفزازية، عدوة الاستقرار والقانون وحرية المواطنين، وعميلة المستعمرين الذين يتربصون باستقلال البلاد وحكمها الوطني الذي اثبتت عن ثورة تموز الخالدة.

كما نأمل من سيادتكم، وقد وضعنا المسألة امام انظاركم في كتابنا المفتوح هذا، اتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في الامر وردع العناصر الاستفزازية وكشف الذين يمولونها ويغرونها بصراحة او من وراء ستار، حرصا على حقوق المواطنين وحررياتهم المشروعة.

ولكم فائق الشكر

هيئة تحرير "اتحاد الشعب"

٢٣ - ٤ - ١٩٦٠

وفي الثالث من حزيران نشرت الكتاب المفتوح الآتي:

كتاب مفتوح الى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

سبق لسيادتكم ان اعلنتم اكثر من مرة وصرحتم بحرصكم على حرية الصحافة وتأمين اسباب هذه الحرية وقد اكدتم على هذا المبدأ في المؤتمر الصحفي الاخير، واتكم لن تسمحوا بالحد من حرية اية صحيفة بسبب ما تكتب وما تبدي من آراء، وقلتم في المؤتمر ايضا: ليكن الشعب الحكم بالنسبة لما تكتب الصحف ولقيمة ما تكتب وما تدعو اليه.

وقد كان مفروضاً، بداهة، ان يكون ما ينادى به في بغداد ساري المفعول في غير بغداد وفقاً لمبدأ وحدة الوطن، وكان يفترض ايضا ان تكون هذه الحرية شاملة، ملزمة التطبيق لا من قبل جهة في السلطة دون اخرى. غير ان ما حصل في الفترة الاخيرة وما يحصل الان لا يتجاوب مع هذه التصريحات ومع هذه التأكيدات ومع ما يفترض من تطبيق في القانون - أي قانون - فجيردنتا (اتحاد الشعب) التي كان الشعب حكماً لها فيما تكتب قد تعرضت الى اجراءات غريبة وشاذة وخطيرة.

فهي غريبة لانها لم تكن مألوفة، في أي عهد، مع اية جريدة تصدر علنا، وهي شاذة لانها لا تستند الى اية مادة قانونية او سابقة قانونية، ولا الى أي تفسير او اجتهاد، بل حتى (تصف) في تفسير القوانين ونصوصها الأكثر رجعية، وليكن مثالا مرسوم المطبوعات لعام ١٩٥٤ الذي جمدته حكومة الثورة.

وهذا اليوم الثاني يمر واتحاد الشعب تمنع مجددا من دخول (سبعة الوية) تنتسب لقيادة الفرقة الاولى ويمر هذا اليوم وكان المنع قانوني، اصولي، اذ ان ما ترامي اليها ان المنع جرى بسبب كلمة نشرت في السابغ والعشرين من الشهر الماضي انتصارا للمشروع الحكومي في مكافحة الامية، وان المنع سيستمر حتى الرابع عشر من تموز القادم.

هذا ولم يقف الاجراء عند حد منع الجريدة من دخول المنطقة بل تعداه لاتخاذ تعقيبات لا اصولية تجاه موزعي الجريدة والمكتبات التي تتعاطى بيعها وحتى تجاه قرائها.

اما خطورة هذا الاجراء فهو انه - فضلا عن كل ما تقدم - يتعارض واي مفهوم سليم بشأن وحدة الوطن ومركزية الحكم. ولا بد من القول اخيرا ان هذا الاجراء اضعاف لهيبة السلطة الوطنية واساءة لسمعة الجمهورية ومحك لسيادة القانون.

فلكل ما تقدم، لا يسعنا الا ان نطالب بوضع حد لمثل هذه الاجراءات. وليس من شك ان الرأي العام والهيئات الوطنية وكل الحريصين على سيادة القانون، يضمون اصواتهم الى صوتنا في هذه القضية العادلة التي لنا ثقة بان سيادتكم سيوليها الاهتمام الكافي. هذا ولسيادتكم فائق الاحترام.

هيئة التحرير

وفي الثامن من حزيران قدمت الجريدة رسالة الى نقابة الصحفيين حول منعها من التداول في سبعة الوية واعتبرت ذلك بادرة تنطوي على الخروج على "وحدة الوطن ومركزية الحكم" ومما جاء في الرسالة التي نشرتها في اليوم التالي:-  
كانت اتحاد الشعب في يومي السابغ والعشرين والثلاثين من ايار الماضي قد دافعت عن مشروع مكافحة الامية واوضحت ان مكافحة الامية تتعارض

ومفهوم "امي مخلص خير من مثقف هدام" المفهوم الذي لم تجد وزارة المعارف الجهة المسؤولة رسمياً عن مكافحة الامية، سوى الوقوف بوجه هذا المفهوم الخاطئ وعلى اثر ذلك اتخذ اجراء يمنع دخول اتحاد الشعب منطقة الفرقة الاولى، المؤلفة في سبعة الوية.

وقد بادرت هيئة تحرير "اتحاد الشعب" فور اتخاذ هذا الاجراء الى توجيه كتاب مفتوح الى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، اوضحت فيه خطورة امر المنع على حرية الصحافة وشارت الى انه يشكل اساءة لنظام الحكم في البلاد وذكر الكتاب المفتوح ان انتصار جريدة ما لمشروع مكافحة الامية لا يمكن ان يقابل بالمنع.

وامس قدم الاستاذ عبد القادر اسماعيل صاحب جريدة اتحاد الشعب ورئيس تحريرها المسؤول رسالة الى سيادة نقيب الصحفيين اظهر فيها ان مسألة منع جريدة ما لا تقتصر على هذه الجريدة بالذات قدر ما هي خطر يهدد حرية الصحافة عامة.

وقد علمنا ان نقابة الصحفيين ارفقت الرسالة بمذكرة قدمتها الى سيادة وزير الارشاد انتصرت فيها لحرية الصحافة، وفيما يأتي نص رسالة الاستاذ عبد القادر اسماعيل:

سيادة نقيب الصحفيين المحترم

تحية طيبة

فأحرية الصحافة التي اطلقتها الثورة واكد على احترامها المسؤولون وعلى عبد الكريم قاسم وخلافا للقوانين المرعية العامة تتعرض اتحاد الشعب الى مرهقات واجراءات تصفية اعتباطية من قبل بعض المسؤولين في بعض الالوية. وهي الآن تمنع من دخول سبعة الوية من الوية الجمهورية العراقية هي الوية منطقة الفرقة الاولى بامر من قيادة الفرقة متخذة من نقدنا محاولة ايقاف مشروع مكافحة الامية نريفة لهذا الاجراء الغريب.

ان بادرة خطرة كهذه تعرض الحريات والحقوق المكتسبة للانتهاك من قبل جهات غير مسؤولة قانوناً لاتخاذ أي اجراء او عقاب ضد الصحافة وضد الحرية، وتنطوي على خروج على "وحدة الوطن ومركزية الحكم

ان بادرة كهذه تضع نقابتنا وكل الهيئات والاطراف الوطنية والتقدمية وتضع السلطة الوطنية نفسها امام واجب الوقوف في وجهها والدفاع عن تعرض لها

دفاعا عن الحرية والحق وعن سمعة الجمهورية ومنجزاتها.  
اننا نأمل ونرجو ان تدرس نقابتنا رسالتنا هذه وتتخذ ما تراه مناسباً في هذا  
الشان. ولكم فائق الاحترام.

عبد القادر اسماعيل  
صاحب جريدة اتحاد الشعب

٨ حزيران ١٩٦٠

وفي ٣١ آب نشرت الصحيفة مذكرة اخرى جاء فيها:  
سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العلم للقوات المسلحة  
تحية واحتراما.  
سبق لنا ان تقدمنا الى سيادتكم باكثر من مذكرة بشأن منع تداول جريدتنا "اتحاد  
الشعب" في عدة الوية بصورة غير مشروعة.

واكدتم في احاديثكم المتكررة في المؤتمرات الصحفية وغيرها من المناسبات  
على حرصكم على صيانة حرية الصحافة واعتباركم ذلك من السمات المميزة البارزة  
لنهج جمهورية ١٤ تموز. ورغم اعلانكم في المؤتمر الصحفي الاخير عن امكان  
ارسال "اتحاد الشعب" الى اية جهة وتأكيدكم على ان ليس من حق احد منعها بل  
الامر متروك لجمهور القراء، ورغم كل هذا فان اجراءات منع تداول "اتحاد  
الشعب" لم تتوقف حتى الان، بل انها اتسعت فشملت بالاضافة الى كثير من الوية  
المنطقة الجنوبية والوسطى الوية ومننا جديدة مثل بعقوبة وكركوك ومنذلي وخانقين  
والمقدادية.

انها لظاهرة مؤسفة ومنافية لابسط الحقوق الديمقراطية العامة وللحقوق  
الخاصة وخروج على القانون ان تصدر جريدة وطنية وفقا للقانون لها مقامها  
المحترم بين اوساط واسعة من الشعب والاطراف العربية والعلمية التقدمية وتتخذ  
ازاءها اجراءات كفيفة شاذة غير قانونية ومخالفة لتأكيداتكم المتكررة على حرصكم  
على حرية الصحافة وبشأن "اتحاد الشعب" بالاذات.

ان مثل هذا الاجراء الشاذ ما هو في الحقيقة الا انعكاس لظاهرة اوسع باعتبارها  
جزءاً من المحاولات والاجراءات التي تؤدي - ان استمرت - الى تصفية مكاسب  
الشعب الديمقراطية مما يؤول الى اضعاف ثقة الشعب بالثورة وبالنظام الجمهوري  
والاخلال بالتفاف الشعب حوله واضعاف حصانة الجمهورية والاستقلال الوطني.

ولكن عبد الكريم قاسم اعطى اذنًا صماء لهذه المذكرات وفي الوقت نفسه واصلت اتحاد الشعب نشر حوادث الاعتداء على مسيرات الشيوعيين والاغتيالات في صفوفهم وخاصة في الموصل وبعض المناطق في بغداد واتهمت السلطات بالتواطؤ مع الذين يقومون بتلك الحوادث ووصلت المعتدى عليهم بانهم يدافعون عن الجمهورية.

كما ان صحيفة بغداد واصلت التدخل في شؤون الادارة ونشر احداث غير صحيحة او انها لا تزال امام المسؤولين ولم يبت فيها بعد، ولذلك احيل كل من صاحبي صحيفتي بغداد واتحاد الشعب الى المجلس العرفي العسكري الثاني حيث تقرر تعطيلهما لمدة عشرة اشهر.

وخلاصة القضية هو ما نشرته كل من الصحيفتين عن حادث وقع في مدينة الكاظمية ادى الى قتل احد الشيوعيين. ففي الخامس من آب هاجم مجهولون بائع المرطبات مجيد صادق وارذوه قتيلا وقد نشرت صحيفة بغداد مقالاً يوم ٨ آب بعنوان (حقائق عن حوادث الكاظمية الاخيرة) وقالت ان الشيوعي القتييل موظف هارب من أبي صخير وانه وقع برصاص الفوضويين او عصابة تضم اجانب ثوريين قبل ان ينتهي التحقيق في الحادث اما صحيفة اتحاد الشعب فقد نشرت بعدها اليوم ١١ آب بعنوان بارز (المواطن مجيد صادق ضحية الغدر والعدوان المنكرين) و(رائحة النفط تفوح من جريمة الكاظمية) وأشارت الصحيفة الى ان القتلة ثلاثة معروفون باوصافهم واسمائهم والذين رأوهم يرتكبون جريمتهم البشعة عشرات والى ان الجريمة يشم منها ارتباطات مريبة بشركات النفط.

وفي يوم ١ تشرين الاول صدر قرار تجريم المتهمين عبد المجيد محمود صاحب جريدة بغداد وعبد القادر اسماعيل صاحب جريدة اتحاد الشعب من المجلس العرفي العسكري الثاني يرأسه العقيد شاكِر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس وعضوية المقدم عواد خضر فكان قرار الحكم كالاتي:

#### جريدة بغداد

تشكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معسكر الرشيد بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠ برئاسة العقيد شاكِر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس شهاب والمقدم عواد خضر المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر

الحكم الآتي:-

١- الحكم على المجرم عبد المجيد محمود بالحبس البسيط لمدة ثلاثة اشهر وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ بدلالة المادة ٢٢-٢ منه.

٢- تعطيل صحيفة بغداد لمدة عشرة اشهر اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم ومصادرة ما تبقى من عددها المرقم ١٠٣ والمؤرخ ٨-٨-١٩٦٠ وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ بدلالة المادة ٢٢-٢ منه وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠.  
جريدة اتحاد الشعب

تشكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معسكر الرشيد بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠ برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية كل من العقيد فاضل عباس شهاب والمقدم عواد خضر المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر الحكم الآتي:

١- الحكم على المجرم عبد القادر اسماعيل بالحبس البسيط لمدة ثلاثة اشهر وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ٥٤ بدلالة المادة ٢٢-٢ منه.

٢- تعطيل صحيفة اتحاد الشعب لمدة عشرة اشهر اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم ومصادرة عددها المرقم ١٦٤ والمؤرخ في ١١-٨-١٩٦٠ وفقا للمادة ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ٥٤ بدلالة المادة ٢٢-٢ منه.  
وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ١-١٠-١٩٦٠ (١)

التواقيع

وبانتهاء مدة العشرة اشهر لم تعاود صحيفة اتحاد الشعب الصدور.

### عودة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن

انقطعت العلاقات بين العراق والاردن بعد ثورة ١٤ تموز واتسحاب العراق من الاتحاد العربي ومقتل الاسرة المالكة في العراق اثناء الثورة وطلب السفير العراقي

(١) اتحاد الشعب ٢ تشرين الاول ١٩٦٠.

في عمان بهاء الدين نوري اعتباره لاجنا سياسيا في الاردن وطلب الملحق الثقافي الاردني ابراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير (سليم الشاويش) والقائم بالاعمال بدري الملقى اللجوء السياسي في العراق ومنحوا ذلك وكلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان للقيام باعمال السفارة العراقية والعمل على اعادة المحتجزين هناك ولكن الوساطة السعودية بين البلدين اعادت المحتجزين فعاد القائم بالاعمال العراقي فخري طاهر كما عاد السفير الاردني فرحان شبيلات الى الاردن وسبقه في العودة الملحق العسكري في بغداد<sup>(١)</sup>.

وظلت العلاقات بين البلدين مقطوعة مع تواصل الحملات الصحفية والاذاعية طوال عام ١٩٥٩ بل زادت سوءا بعد تنفيذ حكم الاعدام بضباط حركة الموصل اتساقا مع التظاهرات التي انطلقت في دمشق والقاهرة استنكارا لذلك ودعت اذاعة عمان صراحة لقلب نظام الحكم القائم في العراق.

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٠ تلى كتاب وزارة الخارجية رقم ١٠٠/٥١ وتاريخ ١٩ نيسان الباحث عن موافقة مجلس الوزراء اللبناني على طلب السفارة الاردنية في بيروت على تكليف السفارة اللبنانية في بغداد برعاية شؤون الاردن والاردنيين وموافقة وزارة الخارجية على هذا الطلب والمقترح فيه تكليف الحكومة اللبنانية برعاية المصالح العراقية في الاردن بعد ان كانت حكومة العربية السعودية تقوم بصورة غير رسمية بمهمة الوساطة بين العراق والاردن عن طريق سفارتها في كل من بغداد وعمان لمعالجة بعض القضايا والشؤون التي تخص العراق والاردن ورعايتهما وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك على ان تكلف لبنان برعاية شؤون الجمهورية العراقية والعراقيين في الاردن. ثم جاء لجوء الملازم الاول العراقي عبود سالم الى الاردن يوم (٤) تموز ليزيد العلاقات توترا.

ويذكر نجم الدين السهروردي الذي كان لاجنا في دمشق آنذاك:

ان اللاجئين العراقيين ارتابوا بامر الطيار خاصة بعد ان كشف لي الضابط الاحتياط عبد الله الدوري انه يعرف عن عبود انه من الاتباع المخلصين لعباس علي غالب احد رجال العهد السابق ومدير عام الشرطة آنذاك وهرب بعد قيام الثورة الى بيروت. وانه اقام مع عبد المجيد فريد وطلعت صدقي في احد فنادق بيروت وفي صباح اليوم التالي فوجئوا به (عبود) يهاجم الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٣٢.

عبر اذاعة عمان وقد علمت انه ذهب الى الاردن بواسطة احدى طائرات الامم المتحدة عن طريق السفارة البريطانية في بيروت وان الذي رتب له العملية هو عباس علي غالب<sup>(١)</sup>.

وقد كتب عباس علي غالب بعد ان سمع الخبر بنفي العربية المتحدة بما جاء في اقوال عبود وانها تنسب اليه الاشتراك بمؤامرة تطيح بالنظام العراقي بيتنا مطبوعا يكذب فيه ما نسب اليه من رسائل الاعلام في العربية المتحدة وينفي اتصاله بعبود سالم<sup>(٢)</sup>.

وقد عينت الحكومة الاردنية عبود سالم ملحقا عسكريا للاردن في اقرة وتطوع في الجيش الاردني ووصل الى منصب قائد القوة الجوية وفي اثر الاقوال التي اُلحى بها عبود سالم في الاردن استدعت الحكومة الاردنية عبد الحميد سراج سفيرها في بيروت جرت بعدها محاولات لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منها اجتماع السفير العراقي في بيروت نجيب الصانع بالسفير الاردني عبد الحميد سراج واتفاقهما على ضرورة اعادة العلاقات بين البلدين واعتراف الاردن بالجمهورية العراقية. وقد سافر السفير الاردني الى عمان للاجتماع بالملك حسين وبحث الموضوع وبعد عودته اخبر السفير العراقي بان الملك مستعد للاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي فيما اذا صدر تصريح باي شكل كان وباية مناسبة من عبد الكريم قاسم يقضي بانه لم يكن له أي رأي في مقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني وافراد العائلة الاخرين وارسل السفير العراقي برقية بذلك الى وزارة الخارجية العراقية.

وخلال اجتماعات الامم المتحدة في دورة عام ١٩٦٠ وفي نيويورك اجتمع وزير الخارجية هاشم جواد بالملك حسين ونقل اليه اسف عبد الكريم قاسم لمقتل العائلة المالكة وانه لم يأمر بقتلهم اما قتلوا بطريق الخطأ وفي اثر ذلك اعلنت الحكومة الاردنية اعترافها بالعراق في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ وصدر بيان في عمان اوضح فيه ان الاعتراف جاء نتيجة لرغبة شخصية من الملك حسين الذي كان يحضر اجتماعات الجمعية العامة بعد ان تأكد ان عبد الكريم قاسم ادان مقتل الملك فيصل الثاني. ونقلت الصحف ووكالات الانباء بان هاشم جواد اهدى اسفه على من قتل في يوم ١٤ تموز خلال اجتماعه بالملك حسين وسئل هاشم جواد بعد عودته الى

(١) التاريخ لم يبدأ غدا ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) موسوعة ١٤ تموز / ٥ - ٣٣٠.



بغداد عن ذلك فنفي تلك الاتباء وسئل عن قول عبد الكريم قاسم "اننا قمنا بثورة ولم نستهدف اشخاصا بل كنا نريد ان نزيل نظاما وكل من وقف بوجه هذه الثورة قرر الشعب مصيره يوم الثورة المباركة قال والذي عده الملك حسين بمثابة اعتذار عن مقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني. قال (جواد) انا بطبيعة الحال لا استطيع ان اعبر احسن مما قاله سيادة الزعيم عن طبيعة الثورة<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٠ تم فتح الحدود بين البلدين واستؤنفت الاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات. ووصل بغداد يوم ٦ تشرين الثاني وفد اردني واجرى مباحثات مع وفد عراقي انتهت بالتوقيع على اتفاقية حول امور النقل والتنقل والتجارة بين البلدين ووضع الترتيبات اللازمة بالنسبة للإجراءات الكمركية وتنفيذ الاتفاق التجاري المعقود في ٢٠ ايلول ١٩٥٣ واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٥ كانون الاول ١٩٥٤ وصرح رئيس الوفد الاردني بان العلاقات الدبلوماسية ستستأنف قريبا. وفي الاثر تبادل عبد الكريم قاسم برقية تهنئة مع رئيس وزراء الاردن بالمناسبة.

وجرت مباحثات حدودية بين البلدين في محطة الضخ في (H3) على الحدود بين البلدين من ٥ - ٧ كانون الاول لتأسيس مخفر كمركي على الحدود وصدر بيان مشترك يؤكد اتفاق الطرفين على رفع بعض التوصيات الى حكومتيهما لاقرارها. ثم تلا ذلك تعيين وصفي التل سفيراً للاردن في بغداد قدم اوراق اعتماده في ١٩ كانون الاول ١٩٦٠. ووصل عمان اول مسؤول عراقي للسفارة العراقية في عمان في بداية السنة التالية<sup>(٢)</sup>.

وقد هاجم حزب البعث العربي الاشتراكي التقارب العراقي الاردني ووصفه في بيان صدر في بداية ١٩٦٠ بالقول "ان الاستجابة المزيفة لارادة الجماهير في العراق والتي تتمثل في شعار التضامن العربي الذي رفعه قاسم والتقارب الذي حدث اخيراً بين عمان وبغداد ليس الا خطوة من شأنها ان تمتص الطاقات النضالية لجماهير شعبنا وذلك بتظاهر عبد الكريم قاسم بانه فعلاً يعمل على تحقيق رغبات الشعب. ان التضامن بين بغداد وعمان ليس الا تضامن السراق وقطاع الطرق من اجل الاجهاز

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٣٣٣ - ٣٣٥.

(٢) نفسه ص ٣٢٥، موسوعة ١٤ تموز ١٩٦٤.

على قوى الشعب وطلاحتها القيادية والقضاء عليها سواء في العراق ام الاردن" وقال الحزب في بيان آخر:

" اما قاسم فقد بادر فوراً الى تحسين علاقاته مع حسين بعد ان اعتذر له عن مقتل الخونة واوقف الحملات ضد الجمهورية العربية المتحدة لفترة محدودة كيما تتخذ المؤامرة شكلاً جديداً يتميز بالعنف فجند العملاء والخونة بالتعاون مع زميله حسين لزرع الموت في كل شارع وساحة بواسطة مفرقاتهم"<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا الى ان بريطانيا كانت تشجع وتدفع الى تقارب عراقي اردني لأن ذلك من شأنه ان يضعف موقف عبد الناصر ويعزز موقف القوى المعتدلة في العراق ويضعف محاولات الشيوعيين في السيطرة على الحكم ويضعف دور القوميين في الوقت نفسه.

### افتتاح مشروع قناة الجيش

كانت فكرة ربط نهر دجلة بنهر ديالى من اجل تخليص بغداد من خطر الفيضان قائمة من العهد السابق. وقد انتقلت هذه الفكرة بعد الثورة لاهياء مناطق شرقي بغداد وربط شمالي بغداد بجنوبها بطريق عصري سريع وتجميع اصحاب الصرائف خلفه وبناء على ذلك تمت المباشرة بحفر قناة تمتد من دجلة شمالي بغداد وتصب في ديالى جنوبي بغداد وذلك في العاشر من تشرين الاول ١٩٦٠ والذي دعي بمشروع قناة الجيش حيث اقيم احتفال بالمناسبة القي فيه عبد الكريم قاسم خطاباً جاء فيه:

جننا في هذا اليوم لافتتاح مشروع مفيد لابناء الشعب وقد سميناه بقناة الجيش تيمنا باسم الجيش الخالد الذي خدم الشعب... سوف تمر هذه القناة من الارض التي كانت خراباً وسوف تكون مناطق اخواننا الفقراء مناطق ياتعة مزدهرة فيها الدور المريحة وينعمون بالحدائق الغناء والمنتزهات والملاعب من هذه المنطقة حتى ديالى في الجنوب وحتى دجلة في الشمال. وسوف يمتد على جانبي القناة شارع بعرض ٦٠ متراً يصل الشمال بالجنوب وهذه القناة تكون قناة مستقيمة دليلاً على استقامة كل مخلص غيور يعمل في سبيل شعبه ووطنه"<sup>(٢)</sup>.

(١) نضال البعث ٧/ ١٠٣، ١١٤.

(٢) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٦٠ ص ٤١٤.

## استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

كان عبد الوهاب الأمين من الضباط الأحرار وقد عين بعد الثورة ملحفاً عسكرياً في القاهرة وقيل ان كلاً من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أرادا ابعاده مع أصحاب الرتب العالية من الضباط الأحرار والانفراد بالحكم. ثم عين سفيراً للعراق في الاتحاد السوفيتي، ومن ٧ شباط ١٩٥٩ تم تعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية وفي ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ أنيطت به وزارة الزراعة وكالة إلى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بعد إعفاء هديب الحاج حمود ويبدو انه لم يعد راضياً بحكم عبد الكريم قاسم الفردي وخاصة بعد إجازة الأحزاب وتصرفات عبد الكريم قاسم ومحاباته لهذه الفئة دون الأخرى مما دفعه الى تقديم استقالته وطبقاً لما يقوله إبراهيم عبد الله شهاب رئيس الهيئة المؤسسة للحزب الإسلامي فان استقالة عبد الوهاب الأمين كانت احتجاجاً على اضطهاد الحزب الإسلامي<sup>(١)</sup> ومهما يكن من أمر فقد صدر المرسوم الجمهوري الرقم ٦١٨ وهذا نصه بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: -

١- إعفاء الزعيم الركن عبد الوهاب أمين من منصب وزير الشؤون الاجتماعية نظراً لرغبته.

٢- يقوم السيد حسن الطالباتي وزير المواصلات بواجب وزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٦٠<sup>(٢)</sup>

رئيس مجلس السيادة

مجلس الوزراء

(١) اقتباساً عن عبد الفتاح علي يحيى/ التطورات السياسية ص ٢٣٤.

(٢) الوقائع العراقية ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٠.

## اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جيکوسلوفاكيا جاء في مقدمتها ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية وفقا لاتفاقية التجارة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٥٨ وبالنظر للعلاقات الودية بين البلدين وبناء على رغبتهما في تعزيز التعاون الاقتصادي والفني الى اقصى حد على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة فقد اتفقا على:-

المادة الاولى:- لغرض المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للجمهورية العراقية بتعاون الفريقين على تنفيذ المشاريع في مختلف الفروع الصناعية كتصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية ومحطات توليد الكهرباء المائية والحرارية والمشاريع الاخرى التي يتفق عليها وتعين من قبل الطرفين وفقا لنصوص هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:- ان مؤسسات التجارة الخارجية الجيکوسلوفاكيا بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية للجمهورية العراقية تقوم باعداد الدراسات الفنية الاقتصادية الكاملة وتسليم المعامل والمعدات الصناعية كاملة ونصبها وتشغيل المعامل المختصة وتدريب الاخصائيين العراقيين.

المادة الثالثة:- ان حكومة جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية مساهمة منها في تحقيق مشاريع التنمية للجمهورية العراقية واستجابة الى رغبات الحكومة العراقية تمنح حكومة الجمهورية العراقية اعتمادا لحد ١٢ مليون بلون استرليني تستخدم لتغطية تكاليف المعامل والمعدات الصناعية الكاملة التي يجري تسليمها من قبل جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية طبقا لهذه الاتفاقية.

ويستخدم هذا الاعتماد ايضا في تسديد كافة الخرائط وجميع الوثائق الفنية الاخرى الخاصة بالمرحلة التنفيذية والتشغيلية للقسم التكنولوجي من المشاريع وكذلك لتسديد المصاريف المتوقعة بالتدريب الفني للأخصائيين العراقيين في جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية وتستثنى من ذلك نفقات اقامتهم وسكنهم وسفرهم من والى جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية...

المادة العاشرة: — تكون الارصدة اليومية لحساب الاعتماد خاضعة لفائدة مقدارها ٢,٥% سنويا وتحسب الفائدة وتستحق دائما في ٣١ كانون الاول من كل سنة وفي تاريخ غلق حساب الاعتماد ويجري تسديد الفائدة خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاقها بالباون الاسترليني او باية عملة اخرى قابلة للتحويل يوافق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى.

وقد تم تصديق الاتفاقية والكتاب الملحق بها بموجب القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ من مجلس السيادة والوزراء يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٠ (١)

### التعديل الوزاري الخامس

ادت الاستقالات الفردية المتتالية من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٠ الى تركيز السلطة بيد عبد الكريم قاسم ففي أواخر ذلك العام ابدت تأثيرات الشيوعيين على مجلس الوزراء بصورة كلية باخراج عدد من اليساريين او المتعاطفين معهم بل وحتى (جناح الوسط) الذي يمثلته الحزب الوطني الديمقراطي لم يعد له تأثير في المجلس بعد اعفاء ممثليه وقد عمد عبد الكريم قاسم الى املاء المناصب الشاغرة بمؤيديه والذين لا يعارضون سياسته ومعظمهم من المدنيين والذين كانتوا بمثابة سكرتيرين له واصبح اقوى الوزراء اسماعيل العارف وكان مقرباً من عبد الكريم قاسم ويدير عدة وزارات في آن معاً فكان يرشح اصنقاءه واصنقاء رئيس مجلس الوزراء الذين يتوسم فيهم الطاعة لعبد الكريم قاسم لملء الحقائب الوزارية الشاغرة (٢).

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ اجرى عبد الكريم قاسم التعديل الوزاري الخامس على وزرائه كالاتي:—

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: —

١. تعيين السيد ناظم الزهاوي وزيراً للتجارة.
٢. تعيين السيد مظفر حسين جميل وزيراً للمالية.
٣. تعيين السيد حسن رفعت وزيراً للاشغال والاسكان.

(١) الوقائع العراقية ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.

(٢) اسماعيل العارف/ اسراء نوري ١٤ تموز ص ٣٢٣.

٤. اعفاء سيادة عبد اللطيف الشواف من منصب وزير التجارة وتعيينه محافظاً للبنك المركزي.

٥. اعفاء السيد عوني يوسف من منصب وزير الاشغال والاسكان.

٦. اعفاء الدكتورة نزيهة الدليمي من منصب وزير دولة.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٨٠  
المصادف لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٦٠.

مجلس السيادة<sup>(١)</sup>

مجلس الوزراء

كان ناظم عبد الجليل الزهاوي من مواليد بغداد سنة ١٩١٠ تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ تولى عدة وظائف ثم استقال منها ١٩٤٦، وبعد سنتين عاد الى الحكومة فعين مديراً عاماً للاموال المستوردة ثم نقلت خدمته الى المالية بوظيفة مفتش مالي ١٩٥٢ تقلد عدة مناصب اقتصادية وتجارية وشغل وظيفة محافظ البنك المركزي سنة ١٩٦٠.

اما حسن رفعت وزير الاشغال والاسكان فهو مولود في مدينة السليمانية سنة ١٩٢٧ واتم دراسته الاعدادية فيها سنة ١٩٤٤. دخل كلية الهندسة وتخرج فيها سنة ١٩٤٨ عمل في دوائر الدولة خمس سنوات حاصل على الماجستير في هندسة الانشاء من جامعة ايوا في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٥ شغل رئيس بلدية السليمانية ورئيس الهيئة الفنية في امارة العاصمة وكيل وزير الاشغال والاسكان<sup>(٢)</sup> قبل استيزاره ويبدو ان استيزاره كان لاضافة عضو كردي الى الوزارة بدلا من عوني يوسف.

ومظفر حسين جميل وزير المالية الجديد مولود في بغداد سنة ١٩١٨ يحمل شهادة الحقوق من بغداد سنة ١٩٤١ ومارس المحاماة ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة وكان موضوع رسالته (سياسة العراق التجارية). بعد

(١) الوقائع العراقية ٢٠ / ١١ / ١٩٦٠.

(٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٣٢٠ - ٣٥١.

عودته الى العراق مارس التدريس في كلية الحقوق وكلية التجارة والاقتصاد تعيين سنة ١٩٥٠ مديرا للاحصاء والابحاث في المصرف الوطني العراقي (المركزي سنة ١٩٥٥) اذ عين نائبا لمحافظ البنك.

ومع اتنا لم نعثر على استقالة عبد اللطيف الشواف الذي طالما تفاخر عبد الكريم قاسم بوجوده في الوزارة بانه (لا ياخذ زيدا بجريرة عمرو) لانه من اقارب عبد الوهاب الشواف. وانه بدلا من شواف واحد ضمت وزارته شوافين (محمد عبد الملك وابن عمه عبد اللطيف الشواف).

فإن من الواضح ان تفكيره اليساري اصبح بعيدا عن فردية عبد الكريم قاسم وسلطته فضلا عن تذبذب السياسة الخارجية وتلكؤ تنفيذ معظم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الاقطار الاشتراكية.

اما عوني يوسف فان العلاقة بينه وبين عبد الكريم قاسم قد تاثرت في اثر ترددي العلاقة بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني حتى ان عبد الكريم قاسم صار يرفض مقابلة البارزاني وامر بانقاص مخصصاته ومخصصات اتباعه لذلك ابلى عوني يوسف الملا مصطفى انه (اذا لم يطلبه قاسم بنفسه فلا حاجة لطلب الزيارة لانه (الملا) الان يعد زعيما للكراد ويجب ان لا يهان. وقد نقل هذا التحريض الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد السلام الاخ الاكبر للملا الذي كان يتعاطف مع الشيوعيين الى عبد الكريم قاسم فغضب عبد الكريم قاسم من وزيره عوني يوسف ونقل اليه جميع اقواله للملا دون ان يذكر المصدر<sup>(١)</sup>.

ويبدو ان عبد الكريم قاسم حرض يونس الطائي صاحب جريدة الثورة لمهاجمة عوني يوسف ونشره مقالة تمس شخصيته بصورة مكشوفة لحد ان ذلك المقال كان موضع استياء الاوساط السياسية المختلفة واعربوا عن استيائهم لنشره والذي لم يكن الاول من نوعه يوجه ضد الوزير وقيل ان الوزير عرض الامر على عبد الكريم قاسم فرد بان الموضوع شخصي ويجب عرضه على المحاكم. وكان يقصد بذلك التشهير بالوزير خاصة وان جريدة الثورة توعدت بانها ستهاجم الوزير مرة اخرى. مما دفع بعوني يوسف الى تقديم استقالته وكان قد قرر اقامة الدعوى على صاحب جريدة الثورة.<sup>(٢)</sup>

(١) موسوعة ١٤ تموز ٢٠٢١.

(٢) انظر مآكبتة جريدة اتحاد الشعب عن الموضوع ٢١ ايلول ١٩٦٠.

## تعيين وزير

بعد استقالة ابراهيم كبة عهد بوزارة النفط وكالة الى طلعت الشيباتي اضافة الى وزارة التخطيط التي يشغلها وبعد بدء مفاوضات النفط وتدهور العلاقة بين الشركات والحكومة رفضت الشركات الاستجابة للمطالب التي تقدمت بها الحكومة العراقية اصبح من الضروري ان يعهد بشؤون النفط لوزير خاص لوزارة النفط فصدر المرسوم الجمهوري رقم ٧٠٨ الاتي: -

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت: -

١. تعيين السيد محمد سلمان بمنصب وزير النفط.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ المصلاص

لليوم التاسع من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٠.

مجلس الوزراء

مجلس السيادة (١)

وزير النفط الجديد مولود في بغداد سنة ١٩٠٩ وتخرج من جامعة لافبرا سنة ١٩٤١ بدرجة بكالوريوس هندسة. كان من المؤيدين لحركة ١٩٤١ وقد لجأ الى المنيا بعد فشل الحركة وبقي هناك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ابعث عن العراق سنة ١٩٤٦ بسبب قبوله القومية فسكن مصر حتى سنة ١٩٦٠. عمل في لجنة النفط وحضر مؤتمرات النفط العربية التي عقبتها جامعة الدول العربية ممثلاً للجامعة سنة ١٩٥٩ والمئة التالية وسبق ان عين مستشاراً عسكرياً لجيش انقاذ فلسطين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٢ وعهد اليه باتشاء مكاتب مقاطعة (اسرائيل) التابعة لجامعة الدول العربية ورئيس ادارة شؤون النفط التابعة لجامعة الدول العربية كان يحمل عدة اوسمة عربية وعالمية (٢) وقد عه تعيينه وزيراً للنفط دليلاً على محاولة لتبديل سياسة النفط العراقية.

(١) الوقائع العراقية ١٨ / ١٢ / ١٩٦٠.

(٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٧٦٤.



## محاكمات المجالس العرفية

في اليوم الذي وصل فيه ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي بغداد (٨ نيسان) بدأت محاكمة ٦٤ شيوعيا اتهموا بتشكيل محكمة برئاسة عبد الرحمن القصاب دون اذن رسمي او موافقة السلطات المسؤولة اذ تم اعدام ١٧ شخصا. وكان المجلس العرفي العسكري قد اصدر احكاما بالاعدام على الشيوعيين المتهمين بقتل خمسة فلاحين في الهندية فخلضت احكام الاعدام الى السجن المؤبد قبل وصول ميكويان بغداد كما اصدر احكاما بشأن عدد من الشيوعيين المشاركين في احداث كركوك.

وفي الوقت الذي اخذت فيه جريدة اتحاد الشعب تدافع عن المتهمين ونشر البرقيات والعرائض الموجهة الى المسؤولين بعد ما قام به هؤلاء انما يدخل ضمن القيام بالواجب للدفاع عن الجمهورية وحمايتها من الاعداء اخذت الصحف القومية تشن هجماتها على الشيوعيين فقالت جريدة الثورة يوم ٨ نيسان ((ان وقائع المحاكمات ستظهر حقيقة اولئك الذين يتظاهرون بانهم ديمقراطيون وانهم جماعة اتحاد الشعب القتلة التي دافعت عن المتهمين وقالت بانهم مناضلون شرفاء قاموا بواجبهم الوطني.

وفي اليوم نفسه نشرت الصحف رد رئيس المجلس العرفي العسكري الاول شمس الدين عبد الله على جريدة اتحاد الشعب بالقول ((ان بعض الصحف تقول ان هؤلاء المتهمين مناضلون شرفاء واود ان اقول لهذه الصحف لا يستطيع احد ان يقول ان هؤلاء المتهمين شرفاء قبل حكم المجلس في هذه القضية<sup>(١)</sup> ومن المعروف ان الشيوعيين قاموا بمحاولة للاعتداء على شمس الدين عبد الله نفسه.

وفي يوم ٧ ايلول نشرت الصحف قرار القائد العام للقوات المسلحة بتخفيض احكام الوجبة الثالثة من المحكومين من المجالس العرفية العسكرية الآتية اسماؤهم:

الاسم	الحكم السابق	الحكم بعد التخفيض
ابراهيم عباس كرماشة	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة

(١) الحرية، الثورة ٨ نيسان ١٩٦٠.

الحبس سنتان ورفع مراقبة الشرطة	الحبس ثماني سنوات	محمد علي الحاج اسماعيل
الحبس سنتان ورفع مراقبة الشرطة	الحبس ثماني سنوات	محسن عليوي
الحبس سنة وثلاثة اشهر	الحبس سنتان	خورشيد عزيز
الحبس سنة وثلاثة اشهر	الحبس سنتان	امين احمد
الحبس ستة اشهر	الحبس سنتان	جاني سهر
الحبس سنة واحدة	الحبس خمس سنوات	فاروق جاني سهر
الحبس سنتان وستة اشهر	الاشغال الشاقة ست سنوات	لفته محمد طه
الحبس سنتان وستة اشهر	الاشغال الشاقة ست سنوات	فرحان حميد
الحبس سنتان وستة اشهر	الاشغال الشاقة ست سنوات	حميد شلال
الحبس سنة والغاء مراقبة الشرطة	الاشغال الشاقة سنتان	عبد الاله ياسين
الحبس سنة واحدة	الاشغال الشاقة ثلاث سنوات	عبد المنعم ابراهيم
الحبس سنة واحدة	الاشغال الشاقة ثلاث سنوات	شمعون موشي
الحبس ثلاث سنوات	الحبس ثماني سنوات	منيف الشاهر
الحبس سنة واحدة	الحبس سنة ونصف	مكي حمزة

الاسم	الحكم السابق	الحكم بعد التخفيض
رسول احمد	الحبس سنة ونصف	الحبس سنة واحدة
عطا الطالباتي	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة
عبد القادر محمد علي	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة
ملا عزيز عبد الرحمن	الحبس سنتان	الحبس سنة واحدة

وكانت اصابير التحقيق في حوادث الموصل سنة ١٩٥٩ قد احيلت الى المجلسين العسكريين العرفيين اللذين يرأس احدهما الزعيم شمس الدين عبد الله والثاني العقيد شاكر مدحت السعود وكلاهما قومي معاد للشيوعيين.

وكانت خلاصة قرار التجريم الصادر من المجلس العرفي العسكري الاول يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠ بشأن مجزرة (الدلماجة) كالآتي: -

"بعد قيام حركة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ اعتقل الشواف عددا من اهالي الموصل ممن حاذر منهم. ولما قامت الطائرات بقصف مقره قتل الشواف فخرج المعتقلون من معتقلاتهم في سجن الثكنة الحجرية وتوجه عدد منهم الى مديرية شرطة الموصل وسيطروا عليها والتحق عدد آخر بهم وكسروا مشاجب السلاح ووزعوا الاسلحة والاعتدوا على بعض افراد المقاومة الشعبية والشبيبة الديمقراطية الذين نظمهم فرقا لجلب اشخاص معينين واحضارهم في مقر مديرية الشرطة حيث شكلوا هناك من ذاتهم ودون امر من سلطة مخولة قانونا محكمة تحقق مع الاشخاص الذين تحيلهم فرقمهم وقد حكمت تلك المحكمة على عدد من المواطنين بالقتل فقتلوا او مثل بجنتهم وسحلوا بالشوارع وعلفت جثث البعض منهم على اعمدة النور وبعد ثلاثة ايام أي في ١٢ آذار ١٩٥٩ انتقل مقر المحكمة من مديرية الشرطة الى الثانوية الشرقية ورافقهم في انتقالهم هذا فصيل الدفاع عن افراد الجيش الذي ارسله آمر موقع الموصل في ٩ آذار ١٩٥٩ الى شرطة الموصل للحراسة والمحافظة على الامن. وفي هذا المقر الجديد جلب عدد من الاشخاص ايضا ووقفوا هناك وفي ليلة ١٤/ ١٥ آذار ١٩٥٩ تم تعداد الموقوفين واخرجوا سبعة عشر شخصا وهم القتلى المذكورة اسماؤهم في اعلى القرار بباب الاحالة ونقلوا تحت حراسة فصيل الدفاع وبعض افراد المقاومة الشعبية بقيادة الملازم الاحتياط

المتسرح ابراهيم محمود العباس الملقب ابراهيم الاسود على وجبات اربع الى موقع يسمى عين ماء الدملماجة الواقع شرق قرية نينوى.

كانت الوجبة الاولى مكونة من القتلى اسماعيل الحجار وهاشم الشكرة وكريم كشمولة وشيت كشمولة وعادل السيد خضر. والوجبة الثانية مكونة من القتلى احمد الحاج بكر وعبد الرزاق شنداله ومصطفى الشيخ خليل وهاني الحاج بكر الذي شرع بقتله وقت الحادث لكنه نجا من الموت حيث تمكن من الزحف وهو مثخن بجراحه والدماء تنزف منه الى احدى البساتين القريبة وتم قتله في صباح اليوم التالي كما سيأتي بيانه. اما الوجبة الثالثة فكانت مكونة من القتلى نوري الفصيل وحامد السنجري وداود السنجري وعبد السنجري الذي شرع بقتله وقت الحادث لكنه نجا من الموت حيث تمكن من الذهاب الى محلة النعمانية في قرية نينوى وطرق باب احدى الدور وهو يسبح بدمائه طالبا الحماية فاستخبرت شرطة الموصل بذلك فهرعت لنجدته وفعلت ما لها ما ارادت حيث نقلته الى المستشفى وقد اخرج من المستشفى في اليوم الثاني عنوة وتم قتله.

اما الوجبة الرابعة فكانت مكونة من القتيلين محمد خيرى كشمولة وعقيل احمد الملا ابراهيم وكل من القتيلين فاروق ادريس كشمولة وادريس عمر كشمولة اللذين شرع بقتلهما ابتداء ونقلا بسيارة وهما مصابان الى الموصل وهناك تم قتلتهما في مكان وزمان واحد.

وهكذا يتضح بانه تم قتل ثلاثة عشر شخصا في محل واحد وفي ليلة واحدة من بين سبعة عشر شخصا نقلوا الى هناك حيث ان الاربعة الاخرين هم من جملة من اطلق الرصاص عليهم واصيبوا به الا انه تم قتلهم في زمان ومكان اخر وقد تم اخذ هذه الوجبات الاربع الى موقع الدملماجة وهو محل الحادث بسيارة يقودها المتهم هاني هبونة تعود لشرطة المرور.

وبتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠ تشكل المجلس العرفي الاول في بغداد برئاسة الزعيم شمس الدين عبد الله وعضوية كل من العقيد محمد نافع احمد والعقيد عبد الرزاق الجدة واصدر باسم الشعب القرار الاتي: —

١. الحكم على كل من المجرمين الرئيس المتقاعد مهدي حميد، عدنان جليمران، والملازم الاجتياط المتسرح ابراهيم محمود العباس الملقب ابراهيم الاسود، ونائب العريف عزيز ابو بكر، شاكر اللهيبي، محمد عبد اللطيف الاثلم، هاشم جاسم

حيو القصاب، يحيى سلمان ابو ريمة، محمود التمي، هاني مجيد هبونة، نائب العريف غازي خليل محيي الدين، نائب العريف احمد علي سلطان، نائب العريف سيدو يوسف الحامد، الجندي الاول عز الدين رفيق، الجندي عصمت بيرو زيني، الجندي صالح احمد يحيى، الجندي جاسم محمد احمد، الجندي رمضان احمد، الجندي يوسف ابراهيم، الجندي اسماعيل محمد، الجندي انور درويش يوسف، الجندي عبد محمود يونس، الجندي شمعون ملك بكو، الجندي محمد شيت صالح، الجندي علي عمر بابكر، الجندي ميكائيل حسن اسماعيل، الجندي خضر شمو بالاعدام شنقا حتى الموت وذلك وفقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٣، ٥٤، ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي.

٢. الحكم على كل من المجرمين الهاربين عبد الرحمن سلطان القصاب وعمر الياس وعادل سفر وعباس هباله، بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٣، ٥٤، ٥٥، من قانون العقوبات البغدادي غيابيا ينفذ عند القبض عليهم.

٣. الحكم على كل من محمد حاتم شخيم وبولص مراد والنائب ضابط الاحتياط محفوظ يونس، متي اسطيفان، متي بهنام، عبد الجبار مال الله بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة ٢٣١ بدلالة المواد ٥٣، ٥٤، ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي.

٤. الزام المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام بالفقرتين الاولى والثانية والثالثة في اعلاه بدفع تعويض قدره (٢٥) الف و (٥٠٠) دينار يدفع لذوي المجنى عليهم الشرعيين اسماعيل الحجار، هاشم الشكرة، كريم كشمولة، شيت كشمولة، عادل السيد خضر، احمد الحاج بكر، عبد الرزاق شندالة، مصطفى الشيخ خليل، نوري الفصيل، حامد السنجري، داود السنجري، عبد السنجري، محمد خير كشمولة، عقيل احمد الملا ابراهيم، فاروق ادريس كشمولة، ادريس عمر كشمولة، وهاني الحاج بكر الشرعيين بنسبة (١٥٠٠) دينار لكل ذوي مجنى عليه. ويستحصل منهم بالتكافل والتضامن وبالطرق التنفيذية الاصولية.

٥. الحكم على المجرم الرئيس المتقاعد مهدي حميد بطرده من الجيش استنادا الى المادة (٣٠) من قانون العقوبات العسكري.

٦. تخفيض عقوبة الاعدام المحكوم بها على كل من شاكر اللهيبي، محمد عبد

اللطيف الاثلم، هاشم جاسم حيو القصاب، يحيى سلمان ابو ريمة، محمود التمي، هاني هبونة، عباس هباله، محفوظ يونس، متي بهنام، عبد الجبار مال الله الى الاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة ١١ من قانون العقوبات البغدادي لكون افعال المذكورين لم ترق الى اعمال الفاعلين الاصليين ولو اتهم شركاء في تنفيذ ارادة المحكمة القضاية اللاقانونية على ان تحسب لهم موقوفياتهم.

٧. اما بالنسبة للمجرمين نائب العريف غازي خليل محيي الدين، نائب العريف احمد علي سلطان، نائب العريف سيدو يوسف الحامد. الجندي الاول عز الدين رفيق، الجندي عصمت بيروزيني، الجندي صالح احمد يحيى، الجندي جاسم محمد احمد، الجندي رمضان احمد. الجندي يوسف ابراهيم، الجندي اسماعيل محمد، الجندي اتور درويش يوسف، الجندي عبد محمود يونس، الجندي شموئيل ملك بكو. الجندي سعد الله يحيى مرعي، الجندي محمد شيت صالح، الجندي علي عمر بابكر، الجندي ميكائيل حسين اسماعيل، الجندي خضر شمو فاتهم كانوا قد ارسلوا باعتبارهم فصيل الدفاع من قبل موقع الموصل للحماية غير ان المجرم الرئيس المتقاعد مهدي حميد قد غرر بهم وصرفهم عن واجباتهم الاصلية وهي الحماية لا السفك والقتل وتنفيذ ارادة المحكمة القضاية ولما كان الجنود المذكورون بسطاء يسهل التأثير عليهم ويسهل التغرير بهم لذلك فقد راف المجلس بحقهم فقرّر ابدال عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة ١١ من قانون العقوبات البغدادي مع الايقاع بتخفيض عقوباتهم الى خمس سنوات على ان تحسب لهم موقوفياتهم وطرد المتطوعين منهم من الجيش استنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري.

٨. الحكم على كل من المجرمين وعد الله يحيى النجار وحاتم جاسم المله وحاتر البير خوري. وغاتم داود والمجرم الهارب خليل عبد العزيز بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي وجاها بحق الحاضرين وغايبا بالنسبة للمجرم الهارب خليل عبد العزيز ينفذ عند القبض عليه.

الحكم على كل من المجرمين اسماعيل حاتم شخيتم وطه محمد اليوسف ومصطفى نجيب العمر وعلي الخجو وطه علي الاجرب وعزيز محمد داود القصاب وحسن علي فتحي الهباله وبلال علي الصبحة واحمد سلو الهدو وذنون محمد داود القصاب وبشير الزعرو والمجرم الهارب فخري بطرس والمجرم الهارب احسان علي العجة بالحبس الشديد لمدة اربع سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات

البغدادي، وجاها بحق الحاضرين وغيابيا بحق المجرمين الهاربين على ان تحتسب لهم موقوفياتهم.

٩. الحكم على المجرم الرئيس غاتم جاسم جبار و بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي وطرده من الجيش استنادا الى المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري على ان تحتسب له موقوفيته.

١٠. الحكم على كل من المجرمين محسن ملا احمد ومحسن حميد وطارق يعقوب وصالح مصطفى الاتلم والمفوض يحيى جاسم فارس وناصر عبود العمر وحازم ثامر العباس بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب لهم موقوفياتهم.

١١. الحكم على المجرم محمود عبود بالحبس الشديد لمدة سنتين وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب له موقوفيته.

١٢. الحكم على المجرم محمود حسين جمعة بالحبس الشديد لمدة احد عشر شهرا وفق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات البغدادي ولما كان الموما اليه قد قدم الى العدالة وثائق مهمة عن هذه القضية وهتك كثيرا من الستر عنها. وبالنظر لاعترافه بحقيقة ما ارتكب والظروف التي دفعته لارتكابها وطلبه الغفران وندمه على ما وقع ولاعطائه الفرصة لصيرورته مواطنا صالحا قررنا ايقاف تنفيذ العقوبة الصادرة بحقه لمدة خمس سنوات لقاء تعهد شخصي من قبله وفق المادة ٦٩ من قانون العقوبات البغدادي.

صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علنا في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٠<sup>(١)</sup> وكان لحركة الشواف اثارها المحزنة على المناطق المحيطة بالموصل حيث وقعت فيها مجازر ذهب ضحيتها عدد من الأبرياء. ففي تلكيف القرية القريبة من الموصل وقعت مجزرة راح ضحيتها المحامي امجد المفتي وعمر الشعار وهما من الموصل وقد ذهبا بسيارة المفتي الى ناحية تلكيف لشراء بعض الحاجات المنزلية بسبب منع التجوال في الموصل فتصدى لهما عدد من المسلحين واحرقوا سيارتهما

---

(١) موسوعة ١٤ تموز ٢١٤ / ٥ - ٢٢٣ وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم قد امر في كانون الاول ١٩٦٠ أي بعد سنة من صدور هذا القرار وبمناسبة عيد سلامته اطلاق سراح المحكومين وبضمنهم المحكومون بالاعدام.

وحاصروا مركز الشرطة الذي لجأ اليه المطاردان ورفض مركز الشرطة تسليمهما اليهم واخيرا تم الاتفاق يوم ١٠ آذار على نقل المجنى عليهم الى الموصل بحراسة اربعة افراد من الشرطة، وبعد ان قطعت السيارة التي تقلهم مسافة قصيرة تصدى لهم بعض اهالي تكليف طالبين تفتيش السيارة وبعد نزول الشرطة منها انطلق بهم سائق السيارة المتهم كوركيس داود وانزلهم على طريق الموصل القديم في منحدر حيث نصب لهم الجناة كمينا حسب خطة معدة سلفا اذ اطلق الرصاص على المجنى عليهما ثم سكب النفط على جثتيهما وتم احراقهما. وقد تمت احالة المتهمين المشاركين في الحادث على المجلس العرفي الاول ببغداد لمحاكمتهم وفي ١٧/١/١٩٦١ صدر قرار الحكم الآتي:

#### نص قرار الحكم في مجزرة تكليف

تشكل المجلس العرفي العسكري الاول ببغداد بتاريخ ١٧/١/١٩٦٠ برئاسة العميد شمس الدين عبدالله وعضوية كل من العقيد محمد نافع احمد والعقيد عبدالرزاق الجدة واصدر باسم الشعب القرار الآتي:

اولا: الحكم على كل من المجرمين ابراهيم داود روفه، حنا قديشة، يحيى حنا الملقب بـ -يحيى دوية جربوع-، كوركيس داود، ميخائيل ججو، بطرس شنكو، سالم داود، يحيى مراد شمو بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرتين ٢، ٣ من المادة ٥٣، ٥٤، ٥٥ من ق. ع. ب.

ثانيا: الزام المجرمين المذكورين بدفع تعويض مقداره ثلاثة آلاف دينار يدفع لنوي المجنى عليهما أمجد المفتي وعمر نوري الشعار الشرعيين مناصفة بينهما وذلك بالتكافل والتضامن ويستحصل منهم بالطرق التنفيذية الاصولية.

ثالثا: تخفيض عقوبة الاعدام على المجرم سالم داود الى الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما لكونه لم يتجاوز الثمانية عشر من عمره وذلك استنادا الى المادة ٧٦ من ق. ع. ب.

رابعا: تخفيض عقوبة الاعدام المحكوم بها على المجرم يحيى مراد شمو الى الاشغال الشاقة المؤبدة لكونه اشترك في فعل القتل ولم يرق في اشتراكه في مصاف عمل الفاعل الاصلي.

خامسا: تنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة بحق المجرم الهارب بطرس شنكو بعد القبض عليه وفقا للاصول المرعية.



سادسا: الحكم على كل من المجرمين يونس صادق، ابراهيم عمرو، سالم بطرس الملقب بـسالم بنو- بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ١٥-١٦ من مرسوم الادارة العرفية تنفذ بحقهم بالتدخل على ان تحتسب لهم موقوفيتهم.

سابعا: الحكم على كل من المجرمين جورج أسوفي كاكوز وداود اسوفي كاكوز بالحبس الشديد لمدة سنتين وفق المادتين ١٥-١٤-٨ من مرسوم الادارة العرفية وبالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وفق الفقرة الثالثة من المادة ٣١١ من ق. ع. ب تنفذ العقوبة بالتعاقب على ان تحسب لهما موقوفيتهما. ثامنا: الحكم على المجرم عزيز توما ميرم بالحبس اشديد لمدة سنتين وفق المادة ١٥-١٤-٨ من مرسوم الادارة العرفية وبالاشغال الشاقة لمدة اربع سنوات وفق المادة ٣١٠ م.ق. ع. ب تنفذ العقوبة بالتعاقب على ان تحسب له موقوفيته.

تاسعا: الحكم على المجرم كامل كمة بالحبس الشديد لمدة اربعة سنوات وفق المادة ٣١ من الباب الثاني عشر المعدل من ق. ع. ب على ان تحسب له موقوفيته. عاشرا: الزام المجرم عزيز توما ميرم بدفع تعويض مقداره خمسمائة عن قيمة السيارة المحترقة الى نوي المجني عليه امجد المفتي الشرعيين ويستحصل منه بالطرق التنفيذية الاصولية. احدى عشر: مصادرة البنادق الثلاث والخناجر والبوكس والحربة و ٦ طلقات والمضالغ الاربعة وارسالها الى مديرية الغينة بوزارة الدفاع. (انتهى نص الحكم)

رؤساء الطوائف المسيحية يصدرن بيانا وبعد ان القى المدعي العام العسكري مطالعته حول مجزرة تكليف بتاريخ ١٧/١/١٩٦٠ التي سرد فيها اعمال المتهمين الهمجية وبين كيف ان هؤلاء القتلة خالفوا كل الشرائع السماوية والوضعية التي تؤكد حق الاعسان في ان يعيش بحرية وكرامة وان لا يظال الا وفق احكام القانون، اخذت وسائل الاعلام العراقية بأمر قاسم وقائع جلسات المحاكم العرفية والتي كان الشهود يسردون فيها الفضائح والمآسي التي ارتكبتها القتلة تجاه ضحاياهم هزت بشاعة هذه الجريمة ضمائر رجال الدين

## المسيحيين في الموصل.

بيان من رؤساء الطوائف المسيحية في الموصل

ان مبادئ الدين المسيحي وشرائعه تهدف الى الذود عن حقوق الله والانسان وتحرص على نشر الوئام والمحبة بين افراد العائلة البشرية الكبرى ولما كانت الشيوعية وفلسفتها المادية تنكر وجود الله والابدية والخلود وتقوض في الانسان كرامته الشخصية وتضيق على حقوقه وحرياته فانها حتما تتنافى مع الدين المسيحي وتعاليمه ولا يمكن ان تتوافق معه بأية صورة كانت، ولطالما سبق للاخبار الاعظمين ان نددوا بالشيوعية ومبادئها منذ ظهورها ووقفوا سدا منيعا امامها وحرّموا على المسيحيين الانتماء اليها والتعاون معها ومرارا عديدة وفي ذروة الطغيان الشيوعي اعلن رجال الدين في العراق وما زالوا يعلنون من المنابر وفي المجالس للشيوعية ويحذرون من خطرهما.

استنادا الى نفس تلك المبادئ المسيحية المقدسة فان ضميرنا يستنكر ايضا كافة المظالم والاعتداءات والاعمال الوحشية التي اقترفتها فئة من الفوضويين في احداث الموصل المؤسفة وما أكثر الذين استخدموا عندئذ المفاهيم الوطنية السامية للبلوغ الى اهدافهم الدنيئة فاعتدوا على اخواتهم المواطنين بشكل يندى له الجبين ويستهجنه الشعور الانساني، وكانت حصيلة تلك الفترة المظلمة في تاريخ الموصل، خلق الضغائن والاحقاد وانتشار الفوضى وتعكير جو الصفاء الذي كان يسود اجيالا طويلة بين ابناء هذا البلد الواحد وتمزيق وشائج الالة والمحبة بين ابناء الاجيان المختلفة.

واليوم وقد اطل علينا عيد ميلاد السيد المسيح، رسول المحبة والسلام، ندعو جميع المواطنين في هذه المدينة الحبيبة، الى مبادئ التآخي والمحبة كما نناشد اخواتنا رجال الدين الاسلامي الافاضل للعمل على جمع القلوب والتعاون على ازالة كل اثر للتفرقة بين ابناء البلد.

جزى الله خيرا الساعين في سبيل المحبة والوئام

المطران قورلس عمانونيل سنى  
رئيس طائفة السريان الكاثوليك  
في الموصل  
الخوري سليمان داود  
وكيل مطران السريان  
الارثوذكس بالموصل

الخوري عمانونيل ددي  
الوكيل البطريركي للكلدان  
في الموصل  
القس خاجادور كسباريان  
رئيس طائفة الارمن  
الارثوذكس في الموصل

وفي مدينة دهوك التي هي احد اقضية الموصل نفذ الاهالي اوامر وزارة الداخلية بمنع تعليق اية صورة في جميع المدن العراقية باستثناء الزعيم عبدالكريم قاسم فتم انزا صورة الملا مصطفى والمهداوي وماجد محمد امين بامر من القائم مقام عبدالله الجبوري وكذلك حرض الشيوخ والشيوخ وملاصاتهم وحلفاؤهم سكان المدينة على التظاهر وهاجموا دار القائم مقام واخذوه اسيرا ومعه الطبيب ومدير مركز الشرطة وقرر الشيوخ والشيوخ قتلهم والمثيل بجثثهم وقد تم قتلهم يوم ٩/ تموز/ ١٩٥٩ وقد تم قتلهم فعلا، فتم احالة المتهمين الى المجلس العرفي الثاني الذي اجري محاكمتهم بتاريخ ١٧/١/١٩٦١ صدر قرار الحكم الاتي:

#### قرار الحكم في مجزرة دهوك

شكل المجلس العرفي العسكري الثاني في معسكر الرشيد بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦١ برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود وعضوية العقيد فاضل عباس شهاب والعقيد عواد خضر النعيمي المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدر الحكم الاتي:

- ١- الحكم على كل من المجرمين عبدالرحمن سليم وخيري نشأت طاهر العباسي وعيسى ملا صالح بالاعدام شنقا حتى الموت وفقا للفقرة الاولى من المادة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه وطرد المجرم الجندي عيسى ملا صالح محمود من الجيش وفقا للمادة ٣٩ من ق.ع. ب.
- ٢- الحكم على المجرم عبدالله الحاج كرماوي بالاشغا الشاقة المؤبدة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٤٥ و ٥٥ منه على ان تحتسب له مدة موقوفته.
- ٣- الحكم على المجرم عبدالعزيز محمد القاضي بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة

خمسـة سنة وفقا للفقـرة الثانية من المادـة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب له مدة موقوفيته.

٤- الحكم على المجرم رشيد سعيد الدوسكي بالانشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفق للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه.

٥- الحكم على كل من المجرمين محمد مصطفى صوفي ستي وناجي محمد محمود بالطـة بالحـبس الشـديد لمدـة ست سنوات وفق للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب لهما مدة موقوفيتهما.

٦- الحكم على المجرم نبي محمد جرجيس بالحبس الشديد لمدة سنتين وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من ق.ع. ب بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ منه على ان تحتسب له مدة موقوفيته.

٧- وضع كل من المجرمين عبدالله الحاج كرماوي، عبدالعزيز محمد القاضي، رشيد سعيد الدوسكي، محمد مصطفى ستي، ناجي محمد محمود بالطه، نبي محمد جرجيس تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة عند انتهاء مدة محكوميتهم وفقا للمادة ٢٨ من ق.ع. ب.

٨- الزام المجرمين عبدالرحمن سليم، خيرى نشأت طاهر العباسي وعيسى ملا صالح محمود، عبدالله الحاج كرماوي، عبدالعزيز محمد القاضي رشيد سعيد الدوسكي، محمد صوفي ستي، ناجي محمد محمود بالطه نبي محمد جرجيس بالتكافل والتضامن باداء مبلغ (٦٠٠) ستمائة دينار يدفع لورثة المجني عليه عبدالله الجبوري الشرعيين و (٦٠٠) ستمائة دينار يدفع اضرار مادية وأنبية تستحصل منهم تنفيذا.

وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٠٦١

العقيد	العقيد	العقيد
شاكر مدحت السعود	فاضل عباس شهاب	واد خضر النعيمي
رئيس المجلس العرفي العسكري الثاني	عضو	عضو

## أخبار وحوادث

٩ / ١ / ١٩٦٠ في جلسة مجلس الوزراء ليوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ١٧٩٦ والمؤرخ ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بالدولة الكامبيرونية تمشياً مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية ونظراً لاستقلال الكامبيرون وتحرره وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور.

١٠ / ١ / ١٩٦٠ في يوم ١٠ كانون الثاني قرر مجلس الوزراء الاعتراف بجمهورية قبرص وارسل وفد للتهنئة بالاستقلال وذلك تمشياً مع السياسة التحررية التي ينتهجها العراق وسياسة جامعة الدول العربية للاعتراف بالجمهورية القبرصية للحيلولة دون فسخ المجال لاسرائيل من اقامة علاقات وطيدة مع الجمهورية وكسبها الى جانبها واقترحت وزارة الخارجية الاتي: -

١. الاعتراف بالجمهورية القبرصية حال اعلانها.
  ٢. ارسال وفد للتهنئة للاشتراك في الاحتفالات التي قد تقام بهذه المناسبة يضم اعضاء مننيين وعسكريين على ان يكون برئاسة احد كبار موظفي وزارة الخارجية.
- وبعد المداولة قرر مجلس الوزراء الاتي: -
١. حصلت الموافقة على ما جاء اعلاه مبدئياً على ان يشعر المجلس قبل الاعلان.

٢. يفكر بتنظيم الوفد وتقوم الوزارة بتعقيب ما جاء اعلاه.
- ٣ / ٢ / ١٩٦٠ رفع التمثيل الدبلوماسي مع السويد في جلسة يوم ٣ شباط ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٠٠ والمؤرخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠ المقترح فيه رفع التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية من مفوضية الى درجة سفارة نظراً للعلاقات الحسنة القائمة بين العراق والسويد. وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور.

٧ / ٢ / ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على عقد اتفاقيه ثقافيه بين الجمهوريه

العراقية والولايات المتحدة الامريكية وتخويل وزير المعارف صلاحية تشكيل الوفد العراقي المفاوض والتوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية وعرض نتائج المفاوضات حول هذه الاتفاقية مع صيغتها النهائية على المجلس قبل التوقيع عليها كما هو موضح بكتاب وزارة المعارف بصورة مفصلة.

وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه على ان يقوم وزير المعارف بتشكيل الجانب العراقي المفاوض ويخول بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية شرط ان تعرض النتائج للمفاوضة مع المجلس قبل التوقيع على الاتفاقية.

كما وافق مجلس الوزراء في الجلسة نفسها (٧ شباط ١٩٦٠) على تمثيل العراق في افريقيا واسكندنافيا وامريكا اللاتينية. ووافق المجلس على اقامة التمثيل الدبلوماسي وتأسيس علاقات دبلوماسية مع المكسيك والارجنتين والبرازيل.

١٤ / ٢ / ١٩٦٠ في جلسة مجلس الوزراء في هذا اليوم تلي كتاب وزارة البلديات ومرفقه لائحة نظام استعمال المقاييس العشرية في العراق مع الاسباب الموجبة وبعد المداولة وافق المجلس على النظام المذكور. وفي ١٦ شباط صدر النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ باسم نظام استعمال المقاييس العشرية تضمنت المادة الاولى فيه ((لايجوز استعمال غير النظام العشري في المقاييس وهو المتر واضعافه واجزاؤه في الجمهورية العراقية كما الغى النظام الجديد النظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٩. على ان ينفذ القانون الجديد بعد ثلاثة اشهر من نشره.

١٤ / ٢ / ١٩٦٠ تعزيز تبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية كوبا بدرجة مفوضية على ان يكون سفيرنا في واشنطن وزيرا مفوضا في كوبا اضافة الى وظيفته.

١٩٦٠ / ٢ / ٢٥ اقيم في برلين الشرقية معرض عراقي لأول مرة خارج العراق، بهدف تعريف الرأي العام الالمانى بحضارة العارق القديمة ووضعه الحالي.

٢٨ / ٢ / ١٩٦٠ تبرع عبد الكريم قاسم بمبلغ (١٠٨٠) دينار الى (الجمهورية الفلسطينية الخالدة) والمبلغ في الاساس كان نفقات سفره وعلاجه بعد اصابته عام ١٩٤٦.

١٤ / ٣ / ١٩٦٠ تقرر استخدام ثلاثة خبراء سوفيت في مشروع انشاء فرن ذري ومختبر لانتاج النظائر المشعة.

وفي اليوم نفسه وافق مجلس الوزراء على تأسيس علاقات سياسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع النيبال بدرجة مفوضية على ان يمثل العراق في النيبال سفيرنا في الهند فضلا عن وظيفته الاصلية نظرا للعلاقات الحسنة التي تربط الجمهورية العراقية ومملكة النيبال وتمشيا مع سياسة العراق التحررية بتقوية روابط الصداقة مع جميع الدول.

٢٦ / ٣ / ١٩٦٠ تأسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وفنزويلا بدرجة سفارة.

٣١ / ٣ / ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على اشتراك العراق في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية الذي سيعقد في مدينة كوناكري عاصمة غينيا بين ١١ - ١٦ نيسان ١٩٦٠ وذلك بارسال وفد مؤلف من خمسة اشخاص وهم السادة محيي الدين عبد الحميد وزير المعارف رئيسا للوفد وعزيز شريف وخدوري خدوري وحسن زكريا وذوالنون ايوب. وايدت باتها ستتحمل نفقاتهم وبعد المداولة وافق المجلس على ذلك.

٩ / ٤ / ١٩٦٠ تعيين عبد المطلب الامين متصرف لواء السليمانية سفيرا للعراق في طهران.

٢٣ / ٤ / ١٩٦٠ قيام سفارة لبنان برعاية مصالح الاردن في العراق ورعاية مصالح العراق في الاردن.

٥ / ٤ / ١٩٦٠ اعادة طالب فلسطيني الى كلية طب الموصل بصفته من ابناء فلسطين وبحاجة الى المساعدة.

٤ / ٥ / ١٩٦٠ قررت الجمهورية العراقية الاعتراف بدولة توغولاند.

٩ / ٥ / ١٩٦٠ تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٩٦٨ وبتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٦٠ في

اجتماع مجلس الوزراء والمقترح فيه الاتي: -

١. فتح سفارة للجمهورية العراقية في غانا.
٢. فتح سفارة للجمهورية العراقية في ستوكهولم وان يكون مقر سفارة الجمهورية للدول الاسكندنافية في ستوكهولم في السويد نظرا لما للسويد من مكانة دولية ولانها اكبر الدول الاسكندنافية واكثرها اهمية في المجموعة.

تلي كتاب وزارة المالية رقم ٥٧٥ وتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٦٠ المؤيد له وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الاتي: -

١. فتح سفارة للجمهورية العراقية في غانا يكون المعتمد فيها معتمدا في غينيا وليبيريا واماكن اخرى.
٢. فتح سفارة في ستوكهولم في السويد والدول الاسكندنافية يكون المعتمد فيها معتمدا في فنلندا والدنمارك والنرويج.

١٦ / ٥ / ١٩٦٠ ايضاد عبد القادر سعيد المدير العام لادارة اموال الاسرة المالكة السابقة الى انكلترا وسويسرا لمدة ثلاثة اسابيع لدراسة امكانية بيع مخلفات الاسرة المالكة من المجوهرات والحلي والمصوغات.

١٧ / ٥ / ١٩٦٠ تسلم عبدالكريم قاسم من الرئيس ايزنهاور رسالة تتعلق بقضية الدوائر على اساس حق تقرير المصير على ضوء التأكيدات التي تلقاها ايزنهاور من الرئيس ديغول.

١٨ / ٥ / ١٩٦٠ صادق العراق على البروتوكول الخاص باسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي العربي الذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية في ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ في دورة انعقاده الحادية والثلاثين.

٢٧ / ٥ / ١٩٦٠ صحيفة اتحاد الشعب تطالب الحكومة العراقية الاستفسار رسميا من الدوائر الامريكية لايضاح حادثة الطائرة الامريكية التي سقطت على الاراضي السوفيتية.

٢٨ / ٥ / ١٩٦٠ وافق مجلس الوزراء على استخدام خبراء سوفيت لاجراء المسوحات الجيولوجية والمعدنية في العراق.

١ / ٦ / ١٩٦٠ رفع التمثيل الدبلوماسي مع الدنمارك من مفوضية الى سفارة.

١١ / ٦ / ١٩٦٠ تعيين بهاء عوني سفيرا للعراق في روما.



١٥/٦/١٩٦٠ استقبال عبدالكريم قاسم السفير الامريكي ببغداد في مقابلة ودية لتبادل الحديث خلالها حول بعض الشؤون العامة والعلاقات الطيبة بين البلدين واستغرقت زهاء الساعة والنصف.

٢٢/٦/١٩٦٠ الاعتراف بدولة الكونغو تمشيا مع السياسة التحريرية التي تنتهجها الجمهورية العراقية.

٢٧/٦/١٩٦٠ الاعتراف باستقلال اتحاد مالي تمشيا مع السياسة التحريرية التي تنتهجها الجمهورية العراقية.

٢/٧/١٩٦٠ خول مجلس الوزراء وزارة المعارف صلاحية التوقيع على خطة التعاون الثقافي لعام ١٩٦٠/١٩٦١ الملحقة بالاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية وعلى خطة التعاون الثقافي لعام ١٩٦٠/١٩٦١ الملحقة بالاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الديمقراطية نيابة عن الحكومة العراقية.

٢٣/٧/١٩٦٠ انضمام العراق الى مؤسسة الانماء الدولي

تلي كتاب وزارة المالية ٩٣٢ وتاريخ ١/٧/١٩٦٠ الباحث في طلب البنك المركزي الموافقة على انضمام العراق الى مؤسسة الانماء الدولي وبالنظر لكونها تابعة للبنك الدولي والعراق عضو اصيل فيه ولان المساهمة فيها من شأنها ان توسع من امكانياتنا في الاستفادة من مصادر المؤسسة الى اخر ما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة والمقترح فيه عرض الموضوع على المجلس لاستحصال موافقته على ذلك، وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء في الكتاب المشار اليه اعلاه.

٢٥/٧/١٩٦٠ تصفية رواتب عبد السلام عارف.

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المرقم ٩٠٨ في ٦ تموز ١٩٦٠ الباحث عن تعيين عبد السلام عارف سفيراً في ديوان وزارة الخارجية ومباشرته بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٥٨ بموجب الامر الوزاري ١٣٣٠ والمؤرخ في ٩/١٠/١٩٥٨ وطلب مديرية المحاسبات العامة الى وزارة الخارجية لغرض تصفية حسابات

تحديد التاريخ الذي تتوقف فيه عن دفع رواتبه وجواب وزارة الخارجية بان ذلك منوط بقرار مجلس الوزراء والمقترح فيه عوض القضية على مجلس الوزراء لاتخاذ قراره بهذا الشأن وتليت مذكرة ديوان مجلس الوزراء المتضمنة التفصيلات اللازمة حول هذا الموضوع ومضمونها ان مدة تعيين الموما اليه في الخدمة الخارجية تبدأ من ١ / ١٠ / ١٩٥٨ وان انتهاء خدمته فيها يعتبر من تاريخ انتهاء ابعاده الى الخارج لمدة ثلاثة اسابيع والذي بدأ بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٥٨ نظرا لأن عودته الى بغداد من تلقاء نفسه ودون ان يلتحق بوظيفة. وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه.

١٩٦٠ / ٧ / ٢٧ استقبل رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي السفير الامريكي ببغداد وكانت الزيارة للمجاملة قبل سفر السفير للتمتع بالاجازة.

١٩٦٠ / ٧ / ٣١ استقبل عبدالكريم قاسم السفير الامريكي ببغداد في مقابلة ودية بمناسبة سفره الى امارات الخليج وقد جرى البحث في العلاقات الطبية بين اليبليدين واستغرقت زهاء ساعة.

١٩٦٠ / ٨ / ٦ الاعتراف بدولة داهومي.

تلي كتاب وزارة الخارجية برقم اسبوية ٣٧٩٢ / ٤٢٢ / ١٠ وتاريخ ٣١ تموز ١٩٦٠ الباحث عن قرب استقلال داهومي وتحررها حيث ترى الوزارة من المناسب الاعتراف بدولة داهومي تمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية العراقية والمقترح فيه عرض الموضوع عل مجلس الوزراء ليقرر ما يراه بهذا الشأن وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء اعلاه.

١٩٦٠ / ٨ / ٦ تقرر ايفاد عبد القادر سعيد المدير العام لادارة اموال الاسرة المالكة السابقة الى انكلترا وسويسرا لمدة ثلاثة اسابيع لدراسة امكانية بيع مجوهرات وحلي ومصوغات الاسرة المالكة.

١٩٦٠ / ٨ / ٨ قرر مجلس الوزراء الاعتراف باتحاد نيجيريا.

١٩٦٠ / ٨ / ١٣ وافق مجلس الوزراء على استخدام المعلمين اللاجئين الفلسطينيين بصفة محاضرين في مراكز مكافحة الامية في العطلة الصيفية بعد ان تم الاستغناء عن خدماتهم بانتهاء السنة الدراسية المالية اسوة

بالمستخدمين العراقيين وبقاؤهم بلا عمل.

١٣ / ٨ / ١٩٦٠ تقرر ارسال وفد الى بيروت لحضور اجتماعات مجلس الجامعة

العربية برئاسة نجيب الصايغ سفير العراق في بيروت.

١٥ / ٨ / ١٩٦٠ تقرر ارسال وفد عسكري برئاسة اللواء الركن احمد صالح العبدى

رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام الى الاتحاد السوفييتي

لحضور مناورات القوات السوفييتية التي ستجري في اوائل شهر

ايلول.

٢٩ / ٨ / ١٩٦٠ وافقت الحكومة العراقية على تعويض عوائل ثلاثة امريكان قتلوا في

العراق، بمبلغ قدره (١٨٠) الف دينار عراقي.

٧ / ٩ / ١٩٦٠ تعيين نوري جميل سفير العراق في كابل سفيرا في نيودلهي.

وقرر مجلس الوزراء ايضا تنزيل اثمان اربع طائرات نوع فيوري

المهداة الى المغرب من سجلات وزارة الدفاع.

١٢ / ٩ / ١٩٦٠ ايفاد وفد عسكري الى الصين الشعبية لحضور احتفالات العيد

الوطني الصيني في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ وان يكون الوفد

برئاسة الزعيم محمود عبد الرزاق.

١٤ / ٩ / ١٩٥٩ تبرع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بمبلغ الف دينار لجمعية

الاداب الاسلامية بمناسبة المولد النبوي الشريف ووصفته جريدة

الثورة الصادرة بتاريخ (١٥ / ٩ / ١٩٥٩) بانه محرر العراق

(القديس عبد الكريم قاسم).

١ / ١٠ / ١٩٦٠ كتبت جريدة بغداد ان مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة

(الدكتور عدنان الباجه جي) دعا الى قبول الصين الشعبية عضوا

في الامم المتحدة لان المسألة حيوية وذات اساس بالسلام والأمن

في العالم ونزع السلاح.

٥ / ١٠ / ١٩٦٠ الاعتراف بجمهورية مالي.

تلي كتاب وزارة الخارجية رقم ٤٢٥٥ / ٢٠٠ في ١ تشرين الاول

١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بجمهورية مالي وذلك بالنظر باعلان

استقلالها وتمشيا مع السياسة التحررية التي تنتهجها الجمهورية

العراقية وبعد المداولة حصلت الموافقة على الاعتراف.

٥ / ١٠ / ١٩٦٠ الاعتراف بجمهورية السنغال.

تلى كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٥٦ / ٢٠٠ وتاريخ الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ المقترح فيه الاعتراف بجمهورية السنغال بناء على انسحابها من اتحاد مالي وعلان استقلالها وتمشيا مع السياسة التحررية التي ينتهجها العراق وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور.

٦ / ١٠ / ١٩٦٠ بمناسبة افتتاح المعرض الصيفي لجمهورية المانيا الديمقراطية قلل عبد الكريم قاسم ((يسرني ان ارى الممثلين من اصدقائنا في جمهورية المانيا الديمقراطية يحضرون هذا اليوم لافتتاح المعرض ويحملون معهم تحيات الشعب الالماني الصديق وتحيات السيد كروتول رئيس الوزراء وانني احملهم تحياتي وتحيات الشعب العراقي المظفر. وبهذه المناسبة انني اعلق على تقسيم الشعب الالماني الى قسمين في المانيا الغربية والمانيا الشرقية ان هذا التقسيم سوف يزول بتصميم ارادة الشعب الالماني وعما قريب ان آجلا او عاجلا فان الوحدة الالمانية ستكون قوية فعالة.))

٣٠ / ١٠ / ١٩٦٠ استقبل عبدالكريم قاسم الدكتور الأب ادوارد ايلس المستشار الروحي للرئيس ايزنهاور ورئيس جمعية اصدقاء الشرق الاوسط.

٣١ / ١٠ / ١٩٦٠ تقرر تصدير (١٧٥٠) طن من التمور لتوزيعها على اللاجئين الفلسطينيين.

٦ / ١١ / ١٩٦٠ تقرر التبرع بـ (١٥٠) طن من التمر الزهدي الى منكوبي الفيضان في الباكستان.

١٩ / ١١ / ١٩٦٠ حضر عبدالكريم قاسم حفل اقامته الاستخبارات العسكرية تكريما للملحقين العسكريين في بغداد.

٣٠ / ١١ / ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعفاء مواد وامتعة واثاث بيتية شخصية مستوردة الى العراق باسم الشيخ عبد الله المبارك الصباح شيخ الكويت من الرسوم الكمركية واجور المستودعات بما لا يتجاوز قيمتها مبلغ خمسين الف دينار بموجب الشهادات التي تطلبها السلطات الكمركية.

١٤ / ١٢ / ١٩٦٠ قرر مجلس الوزراء رفع التمثيل الدبلوماسي مع سويسرا إلى

درجة سفارة، واعتماد سفير العراق في روما بهاء الدين عوني

سفيرا في برن.

١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ الموافقة على اقامة نصب تذكاري يواجه النصب التذكاري الذي

وضعه البريطانيون في المعقل والذي يرمز إلى الاحتلال البريطاني

للعراق عام ١٩١٤. وأن تصميم النصب جاهز، وعمله السيد خالد

الجادر، على أن يكتب تحت النصب:

"إن ثورتنا في ١٤ تموز حطمت الاستعمار واستردت كرامتنا وحررت شعبنا

ووطننا".

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
صدور قانون الجمعيات	٥
اطلاق سراح الفلاحين الموقوفين	١٢
قانون العطل الرسمية	١٦
اعفاء وزير الزراعة	١٩
مصير قصر الرحاب	٢٠
قانون مراقبة وإدارة اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية	٢٢
تكريم الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد	٢٣
نظام المدارس الدينية والصناعية	٢٦
العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الجيش	٢٨
اتفاقية ثقافية مع بريطانيا	٢٩
اتفاقية تجارية مع الدنمارك	٣١
بين العراق وتونس	٣٣
قانون الخدمة المدنية	٣٤
العلاقة بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية	٤٠
اجازة الاحزاب السياسية	٤٥
السياسة الخارجية للجمهورية العراقية	١٣١
تخفيف منع التجول	١٣٤
محاكمة المتهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم	١٣٤
اعفاء ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي	١٥٨
اتفاقية النقل الجوي بين العراق وهنكاري	١٦٢
الغائبون المحكومون في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم	١٦٣
اتفاقية النقل الجوي بين العراق وجيكوسلوفاكيا	١٦٩
تصريحات عبد الكريم قاسم الى وكالة اسوشيتد برس	١٧٠
تصريحات عبد الكريم قاسم لسكرتير منظمة الصحفيين العالمية	١٧٣

١٧٥	محاكمة المتهمين الهاربين
١٧٩	تخفيف الاحكام الصادرة بحق عدد من المحكومين
١٨٢	العفو عن المحكومين في محاولة اغتيال رئيس الوزراء
١٨٨	منع حمل الاسلحة النارية
١٩٠	العلاقة بين الجمهوريتين العراقية والاندونيسية
١٩٩	الموقوفون بسبب احداث كركوك يطالبون باطلاق سراحهم
٢٠٣	ميزانية ١٩٦٠ المالية
٢٠٥	زيارة ميكويان الى العراق
٢٢٩	العراق والجزائر
٢٣٧	العلاقة بين العراق وعُمان
٢٤١	اعفاء وزير المالية (محمد حديد)
٢٤٥	العلاقة بين العراق والصين الشعبية
٢٤٧	العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة
٢٨٠	اتفاقية التعاون الثقافي مع جمهورية فيتنام الديمقراطية
٢٨٢	العلاقة مع تركيا
٢٨٣	العلاقة مع ايران
٢٨٥	التعديل الوزاري الرابع
٢٨٧	تصريحات عبد الكريم قاسم لصحيفة التايمز اللندنية
٢٩٠	تغيير المسكوكات والاوراق النقدية
٢٩١	اتفاقية ثقافية مع جمهورية منغوليا الشعبية
٢٩٢	احتفالات الذكرى الثانية لثورة ١٤ تموز
٣٠٣	المهاترات الصحفية
٣٠٨	بين العراق والامم المتحدة
٣١١	تعديل قانون العقوبات البغدادي
٣١٣	العراق والقضية الفلسطينية
٣٢٤	العراق والجامعة العربية
٣٤٠	وفد عسكري الى الاتحاد السوفيتي

٣٤٣	مذكرة وفد الموصل
٣٤٥	بين العراق والولايات المتحدة الامريكية
٣٤٦	وفد عسكري الى الصين الشعبية
٣٤٧	مذكرة وفد كردي
٣٥٤	مفاوضات النفط
٣٦٨	منظمة الاقطار المصدرة للنفط
٣٨٣	تعطيل صحف
٣٩٠	عودة العلاقات الدبلوماسية مع الاردن
٣٩٤	افتتاح مشروع قناة الجيش
٣٩٥	استقالة وزير الشؤون الاجتماعية
٣٩٦	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وجيكوسلوفاكيا
٣٩٧	التعديل الوزاري الخامس
٤٠٠	تعيين وزير
٤٠١	محكمة المجالس العرفية
٤١٣	اخبار وحوادث
٤٢٢	المحتويات



منتدى اقرأ الثقافي

-----  
*[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)*